



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وبعد فلما كانت الحاشية
اللطيفة للفضل الحرير الشهير بمهرم اخندي فامله الله تعالى باطفه الخفي
ساحية مفيدة لعائني شرح مولانا الجامي قدس سره العالي على كفاية
ابن الحاجب ولكنها متجهة الى قول الشارح المزبور في باب البدل (وان اختلفا
مفهومهما فيما يتحدان ذاتا) يعني وان اختلف مداول البدل ومداول البدل منه
في بدل الكل في نحو قوله جاني زيد اخوك لكن الشخص الذي هو مداول زيد
هو الشخص الذي هو مداول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج
الى عناية به القدير الحاج عبد الله بن صالح بن اسمعيل الامام بالجامع المتبرع العالي
المنسوب الى جلالته زيد ابني ايوب الانصاري رضي عنه الباري ان يتم
ما قص من هذه الحاشية بهجة بعض فضلاء الزمان ورجوعهم فطر وطالع
من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير
وبسأل الله تعالى ان يوقفه لا تمام هذا الشأن الخطير * والله على كل شيء قدير *
قال الشارح ناقلنا عن الشارح الرضي (قال الشيخ الرضي) أي في شرح
الكافية في هذا المقام (وانا الى الآن) أي الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق في جلي)
أي بحيث تبين الفسارة الكلمة بينهما (بين بدل الكل من الكل وبين عطف

البيان بل لا يرى عطف البيان) أى شيئاً وتابعاً من التوابع (الابدل الكل)
واستدل عليه بأن سبويه لم يذكر عطف البيان بل قال أما بدل المعرفة من الإشارة
نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سبويه ومن البدل أيضاً قولك حررت
يقوم عبدالله وزيد وحاند وقوله (وما قالوا) من تنق كلام الشيخ المذكور يعنى
والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
أى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه) وليس هو فرعاً لمتبوعه بهذه الحقيقة يعنى فى كونه مقصوداً من النسبة
(بمخلاف عطف البيان فإنه يسان) أى بجى لبيان متبوعه لالكونه مقصوداً
من النسبة (والبيان) أى المبين بكسر الباء (فرع المبين) بفتح الباء (فيكون
المقصود) أى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) أى هو المبين المتبوع
لا المبين التابع (فالجواب) أى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لنسلم ان
المقصود فى بدل الكل) أى مثل جاءني زيد اخوك (هو الثانى فقط) أى من غير
دخل للمقصد المتبوع (ولأى سائر الابدال) أى وايضاً لا ينحصر المقصد فى الثانى
فما عدا بدل الكل عن بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الابدل الغلط)
أى قالوا لنسلم ان المقصود فى بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان
الفرق ادعاء تحصيل المقصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك التحصيل
فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشياء الذى ذكره الشيخ الرضى فإنه اذا لم ينحصر
المقصود فى الثانى وجازان يكون المتبوع داخل فى كونه مقصوداً لا يظهر الفرق
بين عطف البيان وبين بدل الكل فإنه حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع
مقصوداً ثم نقل الشارح من طرف المحيى تحقيق بعض المحققين فقال (وقال
بعض المحققين فى جوابه) أى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) أى الراجح
(انهم) أى ان القائمين فى الفرق (لم يريدوا) أى لمن قولهم ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) أى المتبوع
فى البدل (ليس مقصوداً بالنسبة اصلاً) أى لاسانته ولا تبعاً كما فى بدل الغلط
(بل ارادوا) أى بقولهم هذا (انه) أى متبوع البدل (ليس مقصوداً اصلياً) أى
اولاً ولا منافاة فى أن يكون مقصوداً لافادة فائدة اخرى (والحاصل) أى حاصل
ارادتهم (ان مثل قولك جاءني اخوك زيدان قصيدت) (أى انت) (فيه) أى
فى هذا القول (الاستدلال الاول) (أى الى اخوك) (وجئت) (أى انت) (بالتساقط)
أى بلفظ زيد (تنق له) أى للفظ اخوك (وتوضيها) وهذا اذا كان للمخاطب
اخو غير زيد فيكون زيد موضعاً للراد ومبتدأ لان الاخ الجائى هو الاخ الذى
يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالك) (أى) جواب ان أى ان قصدت ذلك فاللفظ

الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذکور التوضيح (وان قصدت فيه الاستاد
 الى الثاني) اى الى زيد قصد اوليا (وجبت بالاول) اى بأخوك المتبوع (وطئته)
 اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن الخطاب اخ غير زيد (ومبالغة في الاستناد)
 اى للقصد الى مبالغة الاستناد بسبب نكرتك كره بعنوانين (فالتالى بدل) لعدم
 محيئه للايضاح (وجئت) لى وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون
 التوضيح المتاصل به) اى بذلك القول (مقصود اتباعا والمقصود اصاله هو الاستد
 اليه بعد التوطئة فالرفق ظهري) (والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل المعض)
 (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه مخصوصت زيد رأسه) (والثالث)
 وهو مبتدأ (اى بدل الاشتغال) وقوله (يتسه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول)
 معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملازمة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
 المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تغيير الملازمة اى المراد الملازمة متقنع
 بينهما ملازمة بحيث توجب (انسية الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى
 اتساع الملابس (اجالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجني زيد
 عليه حيث يعلم ابتداء) اى قوله اعجني زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد
 (انه يكون زيد معجبا باعتباره صفة لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعاق
 بالاعجاب فانه ليس بأمر غريب حتى يحصل الغاية بل عدم الادراك يحصل
 بالجهل لصفة من صفاته التى تتعلق بما لا يعجب (فيتنفس نسبة الاعجاب الى زيد
 نسبتا الى صفة من صفاته اجالا) فان العقل صرف عن تعلق الاعجاب
 الى ذاته فذات زيد شامل لجمع صفاته فكان الصفة التى براد تعلق الاعجاب
 اليها مذكرة اجالا في ذات زيد وهذا في الصفات التى هي داخلية فى الذات
 واما ما يكون غير داخلية فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة
 السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا مما يتعلق بذات زيد
 مطلوب فلما قال ثوبه علم ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة اتساعه
 بخلاف ضربت زيد احاراه وضربت زيد اغلامه لانه به اضرب الى زيد)
 يعنى تعلقه ووقوعه عليه (ثامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن المقصد
 فان التمس لالتظ الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها)
 اى فى صحة التامه (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون)
 اى فيكون لفظ احاراه وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم المناسبة بين زيد وبين
 ما بعده شئ من الملازمة المذكورة (يغيرهما) وفسره بقوله (ماى نكون
 تلك الملازمة) (للاشارة الى ان قوله يغيرهما طرف مستقر مرفوع محسلا
 على انه صفة احتراز به للاسمة اى ملازمة تكون (غير كون) المبدل كل المبدل منه

او جزأه (اى ويغير ككون البديل جزء المبدل منه واحتزبه عن الملايسة
 بما ذكر من التوعين اى بغير الكلاية والبعضية (فيسدخل فيه) اى فى قوله
 بغيرهما (ما اى ملايسة حاصلة) اذ كل المبدل منه جزءاً منى البديل (اى
 بعكس التسوع اثنائى وهو بديل المعض من الكل فيكون هذا بديل الكل
 من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بديل الاشتغال
 (بده على هذه الملايسة) فانه يصح عليه ان بينهما ملايسة بغير العينية
 ويغير كون البديل جزءاً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فليكن مكان المبدل
 منه وهو القمر جرو من البديل وهو فليكن وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال
 هذا النوع فى انواع البديل فقال بعضهم ان هذا النوع لا يسلم جوازه كيف
 وهذا غير مروي عن العرب ولئن سلم جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض
 الفلك بل هو شئى مـ كـوز فى ذلك فيكون الفلك شاملاً له وهو عين بديل
 الاستعمال انتهى يعنى رايى هو بديل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله
 (والماقنة بان القمر ليس جزءاً من فليكن بل هو مـ كـوز فيه ماقنة فى المثال)
 ويست هذه المناقشة بمعية فلان عدم تطبيق المثل بالمثل لا يلزم منه عدم
 جواز المثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن
 ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه)
 اى فى هذا المثال (فان البرج عارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا
 من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البديل) جواب عن عيهم
 ان يقول واذا كان كذلك فلم يجعل البعثة هذا النوع نوعاً آخر من البديل
 فاجاب عنه باهلم يجعل (قسماً خامساً) اى غير داخل فى بدل الاشتغال (ولم يسم
 بديل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسماً مستقلاً غير داخل فى الاقسام المذكورة
 بعنوان انه بديل الكل من البعض (لثلاثة وندرت) وقال الشارح المعجدين
 فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبدى مستقل
 باخراج مثل هذا التقضى حيث قال فى المتنازع ووجه الحصر عندى هو انما
 نقول السدل اما ان يكون عين لمبدل منه او لا يكون فان كان فهو بديل الكل
 من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبياً او لا يكون فان كان فهو بديل الغلط
 وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بديل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد
 بديل الاشتغال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسم خامساً اهمله النحويون
 وهو بديل الكل من البعض كمنو نظرت الى القمر فليكن وهذا كله لفظ المتنازع
 الذى نقله ذلك السارح (بل قيل لعدم وقوعه) بهذا اشارة الى قول البعض
 الآخر وهو انهم لم يحطوا به قسماً خامساً لعدم وقوعه (فى كلام العرب

هذه الآية مصححة أي ليست يشهد بها إلا الشاهد الأعلى وتصح الزوائد
 وإما قال بل قيا، ولم يقل وقيل للإشارة إلى أن كل شيء إما أن يشهد
 الأمثلة وذكر هذا النوع باسمه قوله (والزاع) أي من أنواع البدل وهو مبدل
 وقسمه السارح بقوله (أي بدل الخطأ) قوله (أن تقصد) خبر، وقوله (ولم
 يبدل) أي المخلب ولم يبدل لفظ الزاع عبارة عن بدل لفظ السارح من
 الاسم وكان قوله أن تقصد عبارة عن التقصد الذي هو مصداق الخبث لم يبدل
 المبدل بالخبر فلا يصح لجم راد السارح أن يفسره لي يجد يحصل به الاتحاد
 بينهما فتقال (أي يكون) يعني الزاع الذي هو بدل للعلم هو الذي
 يوجد (بأن تقصد أنت) أو بسبب قصدك (البه) (أي إلى البديل) هذا تفسير
 للسارح المبدل الباطل إلى المبدل ولما كان قوله أن تقصد بمعنى الجلس ليد بدل
 الخطأ كونه مبدلا (أي الباطل لا يقبل أيضا بقصد إليه) الخرج (الخرج
) قوله من غير اعتبار ملازمة يني (أي من البديل المبدل) بدل الباطل الباطل
 وإن كانت تصد إليها لكن ذلك المصداق يتم والملازمة الواقعة بين البديل
 والبطل عند كل كلية والعصية نوعا مما يخالف التصديق في الإقضية للملازمة
 بينهما وإن حدث في بعض أصول لكثرة الخبر عن التقصد وقوله (بصد
 أن خذات) طرف الزاع أن تقصد أي قصد إلى البديل باسمك بسبب
 من الإباح كاسه وورائيهما وغيرهما وقوله (بغير اتفاق) له أن غلطت
 وقوله (أي بقوله البطل) تفسير للضمير المجرى وقوله (والمبدل منه)
 بيان تأطير لغیرم شرع المصنف بعد تفسيره إلى الأواع أربعة في بيان
 مسائل الحكماء التي يجوز وما يجوز فيه مما يخصه ما يقبل (أي كقولهم)
 ومصرنا من غير اعتبار بقوله (أي البديل والمبدل) للاحتراز من تخصيص
 المسئلة ببديل البطل والمبدل كذا في خبرين للضمير وقوله (معرفة) خبر
 مقصود لذكرنا والمراد من المعرفة علم بمعنى، أي كانت من أنواع المباح
 مثله (موضعت زيد الخالك) وهذا التعليل ليد البطل لأن مبدل
 الخالك لم يبق إلا صفة مبدل زيد المعرفة بالتعريف وإنما مثل السارح بهذا
 ليكون بدل لكل اشترى الأواع ولم يمدح المصنف السارح فيه ولا تعميم
 المسئلة بما ذكرنا راما إلى بدل البطل في قوله (لما خذت زيد أرسه) مثله
 من الإتيان في غير أصحبه زيد صله ومن بدل لفظ جاني زيد حاد (تكرير)
 أي ويكونان تكريرين مثله من بدل الكل (محويا أي رجل علامك) ومن بدل
 البطل أصحبه رجل رأسه ومن بدل لانت ل نحو أصحبه رجل علم له (ومحذوفين)
 هو وكرتان محذوفين في المريف والتكبر يعني في كون أحدهما معرفة وكوا

الآخر نكرة ومثله من بدل الكل (أو) قوله تعالى (بالنصب ناصبة كاذبة)
 وقوله مختلفين شامل لصورتين أحدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة
 كما في المثال المذكور وتأتيها بالعكس ومثله ذكره الشارح بقوله (ونحو
 جاني رحل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط شخص بالضم لاول
 من المختلفين فقال (وان كان) وقوله (الدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير
 لما تحتته وقوله (نكرة) اما بغيره وبكل اركان من الاتصال انقصه
 كما في محذور السارح حيث فسره قوله معرفة بقوله (مبدلة) من معرفة
 الاشياء الى انه خير بعد خبره بمقتل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة
 بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة لثلاثة (عالمات) تفسير السارح له
 فهو (اي امت البديل انكره واجب) ابيان ان الالف واللام في قوله دلعت
 ص - المضاعف اليه وان قوله فالت متبداً وخبره محذوف وهو لفظ
 واجب بالجملة لاسيما برأيه ررله (انما يكون المقصود انقص من غير
 المقصود من كل وجه) دليل للرجوع يعني انما يجب توصيفه اشلا يكون
 الدل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة غير المقصود الذي هو المبدل
 منه من كل وجه لانه لو كان كذلك يكن غير المقصود لكونه معرفة ثم من كل
 وجه والبديل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه
 نكرة محضة وهذا خلاف الرضى للزوم نقصان المقصود بمال غير المقصود
 (فأتوا) اي اورد اصحاب اللغة (زيد) اي في مثل هذا الدل (بصفة) اي
 وصفه بصفة (يكرر) ذلك اليراد (كلجا) لما اي لانقص الذي (فيه)
 اي في بدل حال كونه (من نقص النكارة) اي من نقص النكارة المحضة ولما
 وصفت النكرة راب النكارة المحضة التي هي انقص الوجه ومثله لما شرف بالآية
 ليكون متبعا فقال (ن) قوله تعالى (بالنصب) وهو المبدل منه لمعرفة
 (ناسية) وهو بدل انكره (مكذبة) رده بصفة البديل النكرة ثم شرع
 في مسألة اخرى من مسائل الدل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والمبدل
 من اي بدل كان (طهرين) اي اسمين طاهرين غير مضمرين (نحو جاني زيد
 انزل) شذا مثال لبديل الكل ايضا والاشارة من خبره طاهرة (ومضمرين) اي
 ويجوز ان يكون المبدل منه والبديل مضمرين غير طهرين سواء كانا متكملين
 او مخطئين ارفاين ومثال كونهما مضمرين (ضمن الزيدون انيتهم اياهم) فان اياهم
 ضمير بدل من الضمير المفعول المصل بقوله لقيتهم رانما مثل اسارح بالعائين
 لما سيجي الاتساق فيسه دون غيره (وشملتين) اي ويح زان يكرنا محذوفين
 بان يكون احدهما طاهرا والآخر ضميا وذلك يستلزم صورتين احدهما يكون

المبدل منه ضمير أو البديل ظاهرا (نحو أخوك ضربه زيدا) وثانيهما كونه
 بالمعكس نحو (ضربت زيدا أباه) فإن أباه ضمير منفصل منصوب على أنه بدل
 من زيدا الذي هو اسم ظاهر ثم شرع في مثله غير جائزة من الصور فقال
 (ولا يبدل ظاهر من ضمير بديل الكل) يعني لا يجوز أن يكون الاسم الظاهر
 بدلا من الضمير إذا كان ~~بدلا~~ بدل الكل من جميع الضمائر (الأمن الغائب) أي يجوز
 أن يبدل الظاهر من المضمير الذنب (مثل ضربه زيدا) لأن زيدا في هذا المثل
 اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربه بدل الكل وهو جائز ثم شرع
 الشارح في دلائل عدم جواز الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لأن المضمير
 المتكلم والمخاطب أقوى) في المعرفة (وأخص دلالة من الظاهر) أي من الاسم
 الظاهر كإسائي في بحث المعرفة فقله أخص دلالة عطف ضمير لقوة أقوى
 لأن القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب الاختصاص وما هو أخص فهو أقوى
 وإذا كان كذلك (فلو أبدل الظاهر) أي ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما)
 أي من المضمير المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم أن يكون المقصود)
 الذي هو البديل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود) الذي
 المبدل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا إشارة إلى وجه
 تخصيص عدم الجواز في بدل الكل أي لكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول
 الأول بعينه يلزم أن يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف
 الذي بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف
 بدل البعض أو الاشتمال والغلط) فإن البديل في هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله
 مدلول الأول لا يلزم أن يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فإن المانع فيهما)
 أي الذي يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) أي غير
 موجود (إذ) أي لانه (ليس مدلول الثاني فيها) أي في هذه الثلاثة (مدلول
 الأول) حتى يكون مانعا من الإبدال ثم شرع في أمثلة كون الاسم الظاهر بدلا
 من الضمائر كلها في الأبدال الثلاثة فقال (فيقال) أي فيصور أن يقال في بدل
 البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب
 (واشتريتني نصفي) فنصف في بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتني
 وهذا المثالان لسبب البعض (و) يقال في بدل الاشتمال (اعجبني ذلك)
 فإن ذلك مرفوع لفظا على أنه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبك علي)
 فإن علي مرفوع محلا في هذا المثال بدل اشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك
 الجمار) فإن الجمار منصوب لفظا على أنه بدل غلط من ضمير المخاطب في ضربتك
 (وضربتني الجمار) فإن الجمار منصوب لفظا على أنه بدل غلط من ضمير المتكلم

(عطف البيان) وهو من أدق قوله (تابع) خبره أى هذا القول (شامل لجميع التوابع)
من الصفة والعطف والبدل والتأكيـد لانه يصدق على هذه الاربعة انها
توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج
الاربعة ففسر (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على معنى
فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء
كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة
(عن الصفة) ولم كان البدل والتأكيـد والعطف بالحروف ايضا توابع غير
اصفة ~~ودخلت~~ فى التعريف واراد العرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال
(بوضوح متبوعه) وهذه الجملة النعائية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير
صفة بوضوح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى
بقوله بوضوح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف)
اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
(والتأكيـد) لانه يقرر احر متبوعه لانه بوضوحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان
لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض
مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك)
اى من كون عطف البيان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس بوضح من متبوعه
(بل ينفى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع
والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى
لم يحصل من التابع على الانفراد ومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية
(فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله
(مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون
فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع
(عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على
المعنى لكونه علما وهو ايضا بوضوح قوله ابو حفص يبين اسمه العلم فحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من اى حفص على الانفراد لشواهد لعمرو غيره ولا
من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمرو الذى ليس كنيته باحفص ثم شرع
الشارح فى سببية الورود فقال (وقصة) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه)
اى الله ان (اتى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته
(فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى
(بعيد) من هذا المحل (واتى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراه) مشتق من

البر وهو علة في البعير صرصر العصام بقوله ريش دشت وهي على وزر حراء
 صفة لثاقفة (عجة) وهي صفة أخرى لها اي بقولها لاغر (نقياء) وايضا
 هي صفة لها وهي مؤنث انث مشتق من الثقب وهي علة الجرب يكون
 في الدواب كذا في القاموس (واستحصله) هذا تضرع صفة الامر اي اعطني
 ناقة قوية توصلي الى اهلي ولما قاله الاعرابي (حفظه) اي طن عمر رضي الله
 عنه هذا الاعرابي او كلامه (كاذبا) اي على خلاف الواقع (لم يحصله) اي
 فلم يعطه عمر ناقة بناء على طنه (قل) اي عمر رضي الله عنه على طريق القسم
 بناء على ظنه الغالب (والله مانت الثاقفة) اي لس بها علة الثقب كما زعمت
 (ولادرت) اي ولا بها عنه لدرو لما آس الاعرابي (فانطاق الاعرابي) اي
 ذهب ما يوسا (شمل بعيره) اي حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره ثم استقل
 البطحاء اي توجه الى الوادي الذي فيه حصاة صفراء الى الوادي
 المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اي شرع في ان يقول (وهو) والحال ان
 الاعرابي لم يركب عليه بل (يسمى خلف بعيره اقسام بالله ابو حفص عمر *
 ما مسها من ثقب ولادرت) وقوله ما مسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان
 فجر) وهذا اعتذار للاعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اشفر
 لعمر رضي الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حبيسه بين غموسا
 من الكبر فيكون فاجرا به واعلم انه ليس في الواقع من طرف عمر رضي الله عنه
 فمجرد لانه يمين على ظنه فيكون يمين لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابي الاديب
 ان كان فجر يعني ان عمر رضي الله عنه مع ظهور عدالته وشفقته لا يحلف كاذبا
 ولو فرض انه كذب فاعف عنه و (وعمر مقل من اعلى الوادي) في مكان يسمع
 مقالة (فيجمل) اي فسر عمر (اذا قال) لاعرابي (اغفر له اللهم ان كان فجر)
 اي في وقت قوله هذا (قال) عمر رضي الله عنه (اللهم صدق صدق) كرره
 لاهتمامه اي اللهم صدق الاعرابي يعني تقبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء
 على كمال تقواه ونزاهته ثم نزل من اعلى الوادي الى مكان الاعرابي (حتى اتقيا)
 اي التقى عمر والاعرابي (فاخذ) عمر (بيده) اي بيد الاعرابي بلطفه (فقال)
 عمر رضي الله عنه متحصيا عن حال الثاقفة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من
 وضع (عن راحتك) اي انزل ماعليها من الحمل (فوضع) اي الاعرابي امثالا
 لامره (فاذا هي نقيية) اي الثاقفة ناقة نقياء (عجماء) اي ما اخبره (حمل على
 بعيره) اي فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا (وكساه) واعطاه كسوة
 ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطفا
 بيان وبين تركيب لا يجوز كونه دلا فقل (وقصله) اي فصل عطفا البيان

ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقته) وقوله (من البديل) متعلق
بالفصل (انظرا) وتفسير الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل
على ان قوله لفظا بمخير من الذات المقسدة في اضافة الفصل الى الضمير اى
فصل شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة
فسره بقوله من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم
الجهوى الذى يجوز في عطف البيان لا يجوز في البديل وقول الشارح (واقع)
اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا ابن بان يكون طرفا مستفرا
ومتعلقه واقع (في مثل انا ابن التارك البكرى ينس) ثم اشار الى بيان الفرق فقال
(فان قولك ينس) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا اليه
التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وبذا حكمه اللفظى الذى
يجوز في عطف البيان وهو انه لا يشترط جوار اقامته مقام متبوعه (وان جعل)
اى ان جعل لفظ بشر في هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى (لم يجوز)
اى لم يجوز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز في البديل لان جوار اقامة
البديل مقام البديل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه اقامته مقامه
جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يجوز كما يذنه الشارح بقوله (لان البديل) اى انا
لم يجوز ان يكون بدلا لان البديل يكون (في حكم تكرار العامل) وهو لفظ التارك
ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البديل مقام البديل منه (انا ابن التارك بشر
وهو) اى تركيب التارك بشر (غير تركبا ذكرنا فيما سبق) اى في بحث الاضافة
وقوله (في الضارب زيد) يدل من قوله فهاهنا فى اى ذكرنا في بحث الاضافة ان
تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معرfa باللام وكون
المضاف اليه اسما محردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط
جواز الاضافة اللفظية وجود التحفيف اللفظى في المضاف فقط اوفى المضاف
اليه فقط اوفى كليهما وفى هذا التركيب لم يوجد التحفيف فيهما وهذا لا يجوز
ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته ثم اراد الشارح ان يذكر
مصراعه الثاني لظهور معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله
(عليه الطير تركبه وقوما) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك ترك من باب
نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا ويعنى صيرف يكون
فعلا ناقصا ولما احتل ههنا المعنيين اراد الشارح ان يذنه عليهما وعلى امرأته في
كل من المعنيين فين اولاه على تقدير كونه من اللاحق لناقصة فقال (وعليه الطير
ثانى مفعولى التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى
بمعنى جعل يكون قوله الكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والاطير

مبتدأ مؤخرًا والجملة منصوبة المحل على أنها مفعول ثانٍ له والمعنى أنا ابن الرجل
 الذي هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) أى ههنا الاعراب وهو كونه
 مفعولاً ثانياً (أن جعلناه) أى أن جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصبر) أى
 وأن لم نجعله قوله التارك بمعنى المصبر بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أى
 فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف إليه وهذا
 تحتل وجهين أحدهما أن يكون عليه طرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له
 والآخر أن يكون عليه خبراً مقدماً والطير مبتدأ مؤخرًا والجملة الاسمية حال
 منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلفته فوه إلى في - وإلى الوجهين أشار بقوله
 (وقوله ترقبه) أى جعله ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار وأصله
 ترقب بتانين مخدفت أحدهما وهى (حال من الطير أن كان) لفظ الطير
 مرفوعاً حال كونه (فاعلاً عليه) وهو الوجه الأول فاعل معنى أنا ابن الرجل
 الذى ترك البكرى والحال أن عليه الطير مترقياً ثم أشار إلى الاعراب على الوجه
 الثانى فقال (وأن كان) أى لفظ الطير (مبتدأ فهو) أى تركيب ترقبه (حال
 من الضمير المستكن فى عليه) أى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان
 فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) أى وقوله وقوعاً (جمع واقع) كالشهود جمع
 شاهد (حال من فاعل ترقبه أى الطيور) مترقبة حال كونها فى الترقب (وإفحات
 حوله) أى حول البكرى (مترقبة) ومنطردة (لازعاق) أى لأخراج (روحه) وقوله
 لأن الإنسان مادام فيه رمق (أى علامة حياة) فإن الطير لا يقر به (توجيهه
 ودليل تمييزه بالترقب والانتظار لأنه لو كان ميتاً لوقعن عليه لأجل الأكل ولكن
 لما ترقبن علم أنه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البت من إظهار شجاعة أيسه
 والافتخار بالانتساب إليه وفهم أن أعوان البكرى جبناء مثله حتى لم يقدر وأعلى
 التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه أنه
 فرقا منوباً أيضاً أراد الشارح بيانه فقال (وأما الفرق المعنوية بينهما) أى بين
 عطف البيان والبدل (فقد تبين) أى ظهر (فيما سبق) أى فى تعريفهما بيان
 البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم أراد الشارح أن يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب أنا ابن التارك البكرى وبين عطف
 البيان الذى يكون مثلها فقال (والمراد) أى مراد المصنف (بمن أنا ابن
 التارك البكرى بتركل ما) أى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بتركل بالافتقار
 التى ليست فيها الألف واللام (للعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى أضيف
 إليه) أى إلى ذلك للعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثل هذا (نحو
 الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرفة باللام

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلا عنه وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب احدى تركيب التارك البكرى بشر برديه ما هو مثله في تلك الهيئة ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمنع (ان يراد به) اى بقوله في مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى ككل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل * انا ابن التارك البكرى بشر كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره او لا فاذا اريد به هذا (فبما اول) اى فبما قول المصنف ونسبه من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وزيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على ما رفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع جلا على لفظه وبالنصب جلا على محلى المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مر فوعا جلا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا جلا على المحل) اى على محلى المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى بجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف فى بحث المنادى وتوابع المنادى المعنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع جلا على لفظه وتنصب جلا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم ~~كونه~~ بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما رفعه فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعلول فبما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال فى مثل انا ابن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (واثنى) اى توجه مراده الى التعميم (اجيد) اكثر فائدة من الاول وجه الايدية انا سأتى شامل الى صور اخرى من المنادى وغيره كما عرفت (البنى) ولما كان المنى من اقسام الاسم فسمه الشارح بقوله (اى الاسم المنى) يعنى لالمنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المنى بما ذكره (لا يصح) اى لحد (الالمن يعرف ماهية المنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الالمن لا يعرف (لاسم المنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناسف للقصد من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المنى المطلق (اذ) اى لانه (لولا يعرفها) اى لولا يعرف ماهية المنى على الاطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمنى) اى الاسم للمنى المجهول (بالنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمنى بالبنى (لانه) اى الصنف (ذكر فى حد المنى) اى فى حد الاسم المنى (لفظ البنى) حيث قال ماناسب منى الاصل فقوله وهذا الحد انا جواب لسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تفسيره ان هذا التعريف الجلى لانه تعريف الاسم المبنى بالبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وذاء يصح فلجاب بالانه لانسل انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المنى المطلق (ماناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما هو جنس شامل للعر والبنى وقوله ناسب فصل يخرج العرب لانه لم يناسب قرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو ذكر منى الاصل بعده (منى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى الاصل اما يسيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح واضافته لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة اليبانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عزم من وجه وهما ليس كذلك المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة الالامية كجوزم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة اليبانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة يسيانية لغوية ويمكن رده باننا لنسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالبنى هو المبنى القيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به البنى المطلق فيثبت يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المعية في تعريف العرب)
وهو قوله فالعرب المركب الذي لم يشبهه مني الاصل (هو هذه المناسبة) حيث
فسر الشارح قوله لم يشبهه بقوله لم يتناسب وهذا جواب للسؤال المقدر
وهو انه لا تقابل بين تعريف العرب وبين تعريف المبنى لان المبنى في تعريف
العرب هو المشابهة والمثبت في تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب
بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية في تعريف العرب
لان المشابهة هي المشاركة في الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم
العرب هو عديم المشابهة وهو نقض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو
المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص اعم من وجه من عين الاعم
المطابق فلزم ان يكون بعض العرب متزاوا بعض المبنى وهو باطل لانه
مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالتناسب
فيكون بينهما تباين كلي فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب
المفصل واجبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالتناسبة ولذا اورد على طريق
الذيل قول (وانقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة
في تعريف المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم للمبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة
(ما) حاصله (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى
المبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب معنى الاصل (مثل ابن فانه) اى فان ابن
اسم معنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان ابن مركب من الظرف
والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام
التي هي معنى الاصل لكونها حرفا تضمن الشكل الجزئية فيحصل بينهما مناسبة
بالكتابة والجزئية (او شبهه) عطف على قوله يتضمن اى المناسبة اما شبه الاسم
المبنى (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات
والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات تسه (الحروف في الاحتياج
الى الصلة) كما ان الوصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
على قوله الى الصلة كما ان الوصول من المبهمات يحتاج الى الصفة في تعيين
معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة
(او غيرهما) او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله يتضمن اى المناسبة اما
حاصلة بوقوع الاسم لمبنى (موقعه) اى موقع معنى الاصل (كزال) من اسماء
الافعال (فانه) اى لفظ زال (واقع موقع انزال) لان قواهم زال يتا مثلا
بم موقع قولم انزل يتا فاازل امر بغير اللام وهو معنى الاصل (او مشاكلا) اى

النسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للاواقع) اى للاسم الواقع (موقعه)
اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى
يا فاجرة لكنها مشاكلة لزال الذى هو واقع موقع انزل (اووقعه) اى المناسبة
حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اى وقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه
مبنى الاصل وذلك (كالتنادى المضموم) اى كالتنادى الذى يبنى على الضم وهو
الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو ما زيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع
كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قدر اظهاره
يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف في كاف الخطاب وقوله
(الحرف) متعلق بالمشابهة اى التنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمي
في كونه مفعولاً منصوباً بين والكاف الاسمي الذى هو الضمير مشابه
للكاف الحرفى الذى في ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عداد مبنى
الاصل والكاف في نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة
لمبنى الاصل السدى هو كاف ذلك والتنادى المضموم واقع موقع الكاف
الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع
المشابهة لمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (في نحو ادعوك)
متعلق بقرنه واقع (او اضافته) اى الماسبة اما باضافة الاسم الذى رد بناؤه
(اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثلاً
(فحين) اى في مذهب القارى الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح
الميم واما في مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ
يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافاً الى الظرف المبنى
الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جهة كان كذا وعوض عنها التثنية كان لفظ
اليوم مبنياً على الفتح ومجروراً محلاً اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس
بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى
اصلها الاعراب وامل مراداه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل
اعنى بالواسطة فافهم ولمافرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع في تعريف
النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبنى ما وقع (غير مركب) اى وقع حال
كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله
غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب
ولما كان المراد بالركب المبنى في تعريف العرب المركب مع طامه على وجه
يصدق مع طامه كان المراد بالركب المبنى ههنا عدم ذلك المركب فاراد التناحر
تفسيره فقال (مع خبره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (يتحقق معه
 عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه
 يتحقق معه عامله وقوله (فعلی هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سأتى والفاء تفرعية
 بمعنى اذا كان المراد بالتعبير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء
 كان مركباً فى نفسه او لا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات
 الاضافية المدودة) حال من ضمير المضاف الراحع الى الالف واللام الموصول
 اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كونه ذلك الاسم من المركبات
 الاضافية وكان الغرض من ذكره تعدادها لانه يتوارد عليه السامع المتضمنة
 للاعراب وذلك الاسم (كفلام زيد وفلام عمرو وفلام بكر) فان المقصود
 من ذكر كل منها تعدادها ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان
 مركباً لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه
 لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم
 الذى اصنّف اليه الفلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه
 مركباً مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد السارح ان يبين وجه تنوع
 المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو هنا لتقسيم
 المحدود فكانه قال المبنى على نوعين احدهما ما تناسب معنى الاصل وانشأ
 ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلاً للمعرب) يقال العدم والملكة
 لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لانه المعبر فيه المناسبة والمعرب عدم
 لكون المعبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعبر
 فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعبر) عطف
 على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه
 هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه
 معنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى)
 اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب
 (اما بانتفاءهما) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء
 عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل بانتفاء احدهما
 فقط اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى
 فيه عدم المشابهة وذلك بوجرد المشابهة التى يعنى المناسبة دون عدم
 التركيب كالتركيب الاضافية المدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب
 وذلك بان يكون مركباً دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب
 هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

انتفاء مجموع الامرين يعني يجوز كذبهما او يصدق احدهما وكذب الآخر
(فكلية او) وهو ما في قوله (او غير مركب ههنا) اى في تعريف المبنى (لمنع
الخلو) يعني انه لا يجوز في المبنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما
كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة للخلو فان الامرين هما وجود
المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معاً يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو
عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان
زيد اغير مناسب لمبنى الاصل ومركب مع عامه فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق
عليه ضده الذى هو العرب فبقيت في المبنى الصور اثنان التى يجوز فيه اما
صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل
وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما في نحو ضرب هؤلاء
فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق
عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى
المناسبة كما في التزام كيب الاضافة المعدودة فهو ما ذكر من قوله غلام زيد
وغلام عر فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامه
ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح
لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يعمل اول منع الجمع بان يكون المراد
بقوله ما مناسب انه ما مناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وقوله غير مركب انه
ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء
المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجهة للبناء ولا يصدق
عليه ان عدم تركيبه سبب لبناء بل سبب بناء مناسبة لمبنى الاصل سواء كان
مركبا او لا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس
الترتيب في تعريف المبنى حيث قدم التركيب في تعريف العرب واخره ههنا
اواد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريف العرب والمبنى) وقوله (تقدما وتأخرا) اما تيميزان من
نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين
من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر
المشابهة في تعريف العرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل
وقدم المشابهة واخر التركيب في تعريف المبنى حيث قال ما مناسب مبنى الاصل
او وقع غير مركب او مفعولان مطلقان من اختلف اى اختلافاً تقدمتا وتأخرا
وقوله (ايتارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لا يثار
المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقديم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف العرب وقوله (لشرفه)
 حلة للإشارة بمعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من
 العدمى ثم انه لا يخفى ان اشارا ان جعله ولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر
 يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المثل لان الاختلاف مستند
 الى الترتيب والايشار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة
 والمعنى اراد المصنف اختلافه ايارا ثم شرع المصنف في بيان القسب المبنى
 بعد تعريفه فقال (والقباه) اى ما يعبى به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير
 لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح لصحة
 ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلبق للاسم
 المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القسب ليس بمحصرة في الثلاثة
 لان الالف في بازيدان والواو في يازيدون القسب منى ايضا لان كلاهما
 منادى مبنى على ما رفع به وهو الالف في الاول والواو في الثاني ولا يتوهم ان
 الالة مخصصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى
 المبنى المعرف وهو المبنى المعارض الذى يوجد في الاسم فيحتاج الى التصحيح
 الى قيد ان احدهما ان كون الاقواب للمبنى من حيث نفسه وذاته بل من حيث
 حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القسب المبنى مخصصة
 في الثلاثة يتوقف على تخصيص الاقواب ههنا بالحركات فبقوله من حيث
 حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان
 المصنف اختار مذهب البصريين في هذا وهو تخصيص الضمير في المبنى بهذه
 الاقواب ولا يعبر بهما في العرب اذا الظاهر في الاضافة هو تخصيص وقوله
 (ضم وقح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين
 لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف)
 عطف على القريب او العبد وقوله (لسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى
 الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين
 اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما
 الكوفيون فيذكرون القسب المبنى) التى هى الضم والقح والكسر والوقف
 (في العرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم
 والغلام مقحوم وعمر مكسور وكذا في نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس)
 اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والتصب والجر والجزم في المبنى
 ولا يخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون
 فيذكرون الى آخره ان البصريين يخصصون في كل من ذلك معنى لا يذكرون

القاب المبني في المغرب والاقاب المغرب في المبني مع ان المصنف صبر في صدر
 كتاب المغرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة وقما الى آخره اراد الشارح ان يبين
 ما هو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان
 البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البناءية) التي
 هي المعبر عنها (لا يعبر عنها) اي عن الحركات والسكنات (البصريون) الابهذه
 الالاقب) اي لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يرون ان يازيد مثلامر فوع
 وان لا رجل منصوب وان فصار مثلامر مجرور وان مجزوم بل يسميرون عنها
 ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون
 بها (لان) اي لا المراد به ان (هذه الالاقب) اي الضمة والفتحة والكسرة
 (لا يعبر بها) اي بهذه الالاقب (الا) عنهما والكوفيين يعبرون بهما عن
 الحركات الاعرابية ايضا) اي الا عن الحركات او السكنات (لانهم)
 اي البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اي يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا
 (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البناءية وشاهد هذا
 الاطلاق (كما مر) اي كالاطلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال) اي
 المصنف الذي هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعوا الفتحة نصبا والكسرة
 جرا) حيث صبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التي هي
 القاب المبني ولو لم يجر التعبير بهذا في مذهبهم لم يجر التعبير للمصنف بها لكونه
 ذاهبا الى مذهبهم ولا يعبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص البصريين هو
 تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عندها قوله (وعلى غيرها)
 عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب
 المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على صير الحركات الاعرابية
 (كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة) مع ان ليس شيء منها
 من الحركات البناءية ولا الاعرابية لانهما مختصان باحر الكلمة كما عرف في
 بيان حكمهما حيث قال في المغرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه
 ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المدبر عنه والثاني التعبير
 فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البناءية والثاني ايضا اما القاب الاعراب
 واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب
 والثاني تعبير الحركة البناءية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب
 البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البناءية بالقاب الاعراب
 وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون
 لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه
 فقال (وحكمه) وقوله (اي حكم المبني) تفسير لمرجع الضمير قوله (واثرا المترتب

على ثبته) تفسير لفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثربلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل ان حكم كونه فجار مثلا انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل ولا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنيا وعلامه عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث العرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اى آخر المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقا) توطئة وتريسة للقائدة من التقييد حيث قال (بل) (لا اختلاف العوامل) يعنى ليس المراد من حكم المبنى ان لا يختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافى هذا اختلاف آخره في بعض المواضع لعلها اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) صلة لهذا انقيد اى وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا لا اختلاف العوامل) بل لعلها اخرى (نحو) اختلاف سكن من في قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة (نحو) (من امرأة) فان ثوبها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) (نحو) (من زيد) لانه لم يختلف آخره وينى على الاصل لمدم لعل الاختلاف ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهى) وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه ليكون المرجع مذكرا اراد ان يفهمه بقوله (واثبات) اى جعل ضمير المبنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتصار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسمائه) لا اشارات والموصولات والمركبات والكتابات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافا اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف الى الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى لطابق الاجال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاعلى الافعال) اى لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرب هذا التوجيه بقوله (لتصدره) اى انما يكون كذلك وقتنا لتصدر المصنف (بحث الاصوات فبقا بعد) اى في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفه على الافعال لكان المصنف في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولم يقل كذلك علم ان مراده في الاجال عطفه على الاسماء (و بعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المصنف أسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغيره فقال (وانما قال) اى المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كافي امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف
(ليست بمنية بل بعضها) اى بل بعضها منى واو قال الظروف اوكل
الظروف لسكان خلاف الواقع ثم اشار الشارح الى التشبيه على مقدمة فقال (فهذه)
اى الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المنى (ثمانية ابواب) مضمرة
(فى بيان الاسماء المنية ولا بد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة
(من هذه البناء) مثلاً لا بد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكن منية
واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب)
دليل لقوله لا بد اى وانما لم يرد له ذلك لانه لا بد من بناءها لكون البناء خلاف الاصل
لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لا بد من بناءها من علة لكن
تلك العلة انما تستلزم كونها منية على ما هو الاصل فى البناء فقط (اذا كان)
اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (منبياً على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلا بد عند
ذلك البناء) وهو البناء على الحركة (من عتين اخريين) اى من العتين
التي هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احدا هما) اى احدى هاتين العتين
(علة البناء) اى علة كونها منبياً (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل
فى البناء السكون) فاذا كان مبنيًا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى
لبنائه على الحركة من علة^١ والاخرى اى واخرى العتين اللتين لا بد منهما فى بناء
المنى على الحركة هى (علة البناء الحركة المعينة) من الفحة والضمّة والكسرة وهى
(انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اختبرت)
اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلاً ان انا من الضم
لم يبنى على الفتح دون الكسر والضم ويزيد مثلاً لم يبنى على الضم ويزال من اسماء
الافعال لم يبنى على الكسر ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب
حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكك على الحصر فى الثمانية من لزوم
خروج بعض البنيات منها لانه اقل الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت
سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتمّة وكذا فى قوله
اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون
بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كاسمياً^٢ فى تصديق على ما
كان بمعنى الماضى او الامر ~~وكذا~~ خصة ضمير وبطبع فانها منبىان
مع انها لم يدخل فى اقسام المركبات ولما عرفت الشارح بالباب فكأنه قال باب
الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة غير الموصولات
ايضاً لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تحصر
فى مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

ثم المصنف شرع في التفصيل بمقدار الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هي عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلها خبره يعني المضمر الذي هو باب من ابواب التي هو اسم وضع لتكلم وبما يجب ان يعلم ههنا ان في وضع الضمير مسلكين احدهما السلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلّي تحت افراد كما في وضع سائر الكلمات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم التكلم يستعمل في كل ما ورد في التكلم نحو انا ونحن وضربت وضربت اولى وثنا واناى وابانا فيكون الوضع على هذا السلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمر واثره وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فاما موضوع له هذا التكلم المعين واما مفهوه وهو ما وضع لتكلم مثلا آدت للاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المصنف ما وضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالعني انه وضع لمفهوم التكلم مع افراده واذا كان الثاني فمعناه انه وضع لاستعمل في كل التكلم الخاص الذي هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعني اكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح التكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اي عن حيث كون التكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيد بالحقيقة لان التكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى التكلم من اظهار الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من التكلم الذي يحكى عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذي يكون موضوعا له الضمير هو الذي يحكى عن نفسه بانا لا يزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم في المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان مخاطب بانت وان مخاطب بغيره فالموضوع له الخطاب هو الاول ولذا قيد الشارح اصنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان الخطاب هو الذي يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراده الشارح لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالتكلم) اي لمنظ التكلم الذي

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بآنا مثلا (او المخاطب) اى
المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يتخاطب به) وانما اراد هذا
استثنا هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به)
اى بآنا (وانت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يتخاطب به) اى بآنت
والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن
هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى ان
انا بلا موضوع لهذه وم التكلم والمخاطب لالقاءهما والقرينة في جعل قيد
الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا التكلم والمخاطب
ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات التكلم والمخاطب والحاصل ان المراد
بالتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد و ~~كلام~~ المصنف
يحتمل الثاني والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المثار اليه
قول المصنف يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لاحد هذه الامور الثلاثة
من التكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره
عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد
الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ
كما قاله بعضهم لقر به ولكن قال المحضى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف
حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير
ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير
لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيد بن لقل
بهذين القيد بن ويدل عليه ايضا قوله (لفظ التكلم والمخاطب) وقوله فان
الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد ان المضمر ما وضع لتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره لفظا التكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم
ومن يتخاطب لا انهما موضوعان لتكلم والمخاطب لعدم التفسير بين الموضوع
والموضوع له ولان لفظي التكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة
كأها) اى سواء صيكت لفظ التكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة
بما وصف (موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير
اشراط تقدم الذكر نحو التكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة
(او غائب تقدم ذكره) اى او المضمر ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج
بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءني رجل هو اكرمت
الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصليية ودليل الخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء
الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت

(موضوعة للنائب) مطبقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر في ضمير
العائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر العائب شرطا فيها) اى فى الاسماء
الظاهرة كما كان شرطا في الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم
اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده
فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا
او معنى او حكما) اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما
بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا او حكما فحذفت اداة النسبة
او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه
(اراد) اى المصنف (بالتقدم اللغوي ما يكون) اى تقدما يكون (المتقدم) اى
اللفظ المتقدم (ملفوظا اما مقدما تحقيقيا) بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا مثاله
(مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مر فوع على انه فاعل وغلامه
بالنصب مفعوله والضمير العائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم
تحقيقا على الضمير (او تقدير) اى او التقدم اللفظى يكون تقدما تقديرى لا تحقيقيا بان
يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرى يعنى
ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه
زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف
اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل هو مقدم على الضمير
تقديرى لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه
قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الناحك كلام المصنف على ان مراده بقوله
لفظا انه شامل على التقدم اللفظى الحقيقي والتقديرى لان التقدم اللفظى
التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام
فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فتاسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه
يقال المقدر كالمفوض واما ما قيل انه محل لخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا
للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا يتناقض
ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخر او لا يعترض ايضا بان صاحب
الاختصاص ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى التقدم المعنوى لان الاقسام
فى مثله اثبات اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وابتدع
المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون التقسيم) اى المرجع
(مدكوبا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اصدوا
هو اقرب التوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو

العدل المفهوم) أى هو لفظ العدل الذى يفهم من قوله تعالى (اعدوا) لكونه
 مصدره الذى هو الحدث وهو جزؤ من الفعل وإذا كان العدل متفهما من اعدوا
 (فكأنه) أى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وإن لم يكن
 متقدما عليه صراحة لفظا مقدما أو مؤخرا وقوله (أو من سياق الكلام)
 معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالباء التحتية يطلق على المتأخر
 من الكلام كما أن السياق يطلق بالوحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى
 السياق لأنه أعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن بجاي
 فى حاشية المطول أى ذلك المعنى الذى هو المرجع أمام مفهوم من سياق الكلام
 أى من قبل الكلام الذى هو قسيه بأن يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا
 وبدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولا يؤبه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث
 فى سورة النساء وهى آية* بوصيكم الله فى أولادكم* ولم يذكر فى هذه الآية
 مرجع ضمير ولا يؤبه للاحقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لأنه لما تقدم ذكر الميراث
 دل) أى هذا الكلام دلالة التزامية (على أن ثمه) أى فى باب ذكر الميراث (مورثا)
 أى ميتا تاركا وإذا دل ما قبل الكلام وما بعده على أن ههنا مورثا لازما للميراث
 (فكأنه) أى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) أى ذكر المرجع معنى فصار معنى
 الآية ولا يؤبه المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية دالة فى المتقدم
 الحكمى والحاصل أنه إذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما
 أو مؤخرا صار التقدم لفظا وإذا دل تضمنيا أو التزاما صار التقدم معنويا وقال
 فى الامتحان وكذا قوله تعالى* حتى توارث بالحجاب* اذ العشي يدل على توارث
 النمس وهى مرجع المستتر فى توارث قال بعضهم ومنه قوله تعالى* أنا أنزلناه
 فى ليلة القدر* اذ النزول فى ليلة القدر دليل على أن النزول هو القرآن مع قوله
 تعالى* شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن* وكذا قوله تعالى* ما ترك على ظهرها
 من دابة* فإن ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على أن المراد ظهر الأرض
 وكذا الفتاة مع لفظه على فى قوله تعالى* كل من عليها فان* وقال صاحب
 الامتحان أن فى قول ذلك البعض والحق الآيات الثلاث بالمعنى نظر فإن
 بعض الدال لما تأخر كيف يدل أن المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب
 أن يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال وأما ما تقدم الحكمى بتصدرها وما قبل
 وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل وأراد بالتقدم الحكمى كما قال فى
 اللفظي والمعنوي هو أن مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لأن بعض
 المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى أصلا وقال الفاضل البركوى
 رحمه الله فى امتحانه وإنما يذكره المصنف لأن فى ذكره تناقضا إذ مثل ما ذكر

فيه قول الرضى التقديم الحكيم ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم فنظرا الى وضوح ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت قاي شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضوحه بآخيه مفسره عنه قلت قصد التخييم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقديم الحكيم مجاز انتهى وغاية ما في الباب بعد التنبه ان الحكم يأتى لمعينين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر في حكم المفوظ معناه الهاء محكمون بملفوظيه لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعلوما عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في الوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقديم الحكيم حقيقة او مجازا اثنان وكلام المصنف محتملا لهما ولم يعلم ما اراده قال السارح العلامة (واما التقديم الحكيم فالتماجي في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد التكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصول لقوله جئ واللام في لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لظهور قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (يذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهم) وقوله (لتعظيم وقوعها في النفس ثم تفسيرها) علة لاقضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصول ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهم (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (المبلغ من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا يتقدم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى ان التكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عند بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر في قوله فالتماجي في ضمير الشأن بانظر الى قصد التعظيم يعنى التماجي التقديم الحكيم في ضمير الشأن لان

قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدير الحكمي لانه يوجد فيه
 وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل فاعل نعم
 ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالكرة التي بعده وهو رجلا
 لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر
 مبتداه محذوف اي هو زيد ولما اذا كان مبتداه وخبره جملة نعم فالانساب ان يكون
 من التقديم اللفظي التقديري فالعرف وره رجلا على ان يكون الضمير مبهما
 مفسرا بالكرة وهو رجلا ولا ينفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان
 للضمير نفسيتان متداخلت بعضهما بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله
 بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم
 الاول قول (وهو) وقوله (اي الضمير) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر
 الى ما قبله) اي الى الكلمة قبله فيدل هذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار
 اعرابه وقوله (فسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد
 ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمتصل
 هو المستقل بنفسه) وانما قدم المتصل في الاجمال وقدم المنفصل في التعريف
 الاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجل لاصالته ولما كان تعريف
 المنفصل وجوده بالكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير
 المستقل قدم المنفصل لكونه كالمركبة للمتصل والمركبة مقدمة على عددهما
 وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعني ان الضمير
 المنفصل سواء كان متكاملا او مختاطا او غائبا هو ما لا يحتاج في تلفظه الى الكلمة
 الاخرى اي غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى
 هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو
 كاليان للاحتياج المتعريفه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التي قبله
 وهو داخل في مدخول التفسير يعني في التثنية ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون
 (كالجزء منها) اي من الكلمة التي قبله (بل هو) اي الضمير المنفصل (كالاسم
 الظاهر) في عدم الاحتياج الى ما قبله وفي عدم كونه كالجزء سواء كان اي
 الضمير المنفصل التفسير المحتاج (بما هو العامل نحو ما انت متطلعا) لان ما في هذا
 هي المشبهة بالاسم وهو عامل (عند الحجازية) اي عند اللغة الحجازية فيرفع
 الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتاجا الى عامله الذي قبله لكنه
 غير محتاج اليه في التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به وسواء كان خبر مجاوره
 نحو ما ضربت الا اياك لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذي هو ضربت
 بل كان مجاورا لالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبدأ

بابك ولمسافرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف للتصل فقال (والتصل
 غير المستقل بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى ماله الذي قبله ليصل)
 اى ذلك المضمر (به) اى به ماله وانما قال في التفسير الاول الى كلة وقال ههنا الى ماله
 لان الاحتياج لمسا كان متغيا في الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال
 الى كلة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان
 الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التلفظ وكان ذلك
 مختصرا في الاتصال بالعامل قال المحتاج الى ماله لا الى غيره من الكلمات لان
 الفرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء
 منه) اى من العامل ولمسافرغ من تقسيم المضمر باعتبار ماقبله شرع في تقسيمه
 باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجعه واحترزه
 من ارجاعه الى احد القرييين من التصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم
 تقسيما آخر للمضمر اى لانه تقسيم لاحد قسميه وأشار ايضا الى تقسيم
 هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله
 (اقسام) اشارة ايضا الى ان للغير امورا واحدة وهو قوله (مرفوع ومنصوب
 ومجرور) وقوله (لقيامه) ههنا للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التي هي مختصة
 بالمرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه اتيام المضمر فيما وجد فيه
 (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر العرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفاعلا
 ومفعولا ومضافا اليه وقوله (واتقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه
 اى ولاتقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع
 والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلي قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب
 التقسيم الاولين اعنى التصل والمنفصل في هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء
 قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان)
 وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير الاولان وقوله (كل واحد منهما) اى
 من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع في التقسيم الاولين كذلك
 يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سأتى وقوله (فمما كان)
 وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله
 (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال
 اصلا في الضمير فلا يصلح عنه الا مانع يمنع الاتصال وسأتى ذكر الموانع منه
 (ومنفصل) اى القسم الثاني منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف
 الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع من الالية لكونه متصلا
 (واثالث) وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور (متصل فقط) أي هو متصل فلا يجوز أن يكون منفصلاً وإنما لا يجوز جد المجرور المنفصل لأنه لا مانع فيه (أي في المجرور) من الاتصال الذي هو الأصل في الضمير وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الأصل ولما ذكر المانع إيجاباً وسلباً حال معرفته إلى ما سيأتي فقال (وستعرف المانع من الاتصال أن شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) أجل بعد التفصيل وتبجّذه وقوله (أي الضمير) تفسير للشار إليه وهو مبتدأ وقوله (خمس أنواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (الرفوع المتصل) أي أول الأنواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانياً (المتفصل) أي المرفوع المنفصل كأنه (و) ثالثاً (المتصوب المتصل) مثل ضربك (والمتفصل) أي رابعها المتصوب المتفصل مثل ما ضربت أباك (و) خامساً (المجرور المتصل) نحو أعجبتني ضربته فيه ثم شرع المص في تفصيله فقال النوع (الأول) وقوله (يعني المرفوع المتصل) تفسير للنوع الأول أي يريد المصنف بالنوع الأول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للفظ وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف لطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالابتداء وهو قوله النوع الأول لكونه عبارة عن الضمير أي مثال النوع الأول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت تحتللاً لثلاث صيغ من التكلم والمخاطب والمخاطبة أراد الشارح أن يعينه فقال (على صيغة التكلم) لكونه مضموماً (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضي) أي مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبني على صيغة التكلم الخ يعني بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والقرينة في هذا مادة النجاة في الابتداء من التكلم كما سيأتي (وضربت) وقوله (على صيغة التكلم) تفسير للفظ ضربت يعني أن هذا اللفظ ههنا كأن على صيغة التكلم (الواحد) لانه واخبره كما في ضربنا (المجهول الماضي) كما أن الأول لمعلومه يعني أنها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المتشبهين أولهما) إشارة إلى متعلق الجار في قوله (إلى ضربين) والمراد بأولهما هو اللفظ الأول أعني ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائب المعلوم الماضي) تفسير للفظ ضربين يعني أنه بفتح الضاد والراء وسكون الباء ونون ضمير الغائب (و) ثانياً (أي ثاني اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى إلى) (ضربين) (صيغة جمع الغائب المجهول الماضي) يعني بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء ونون الضمير المؤنث (وإنما بدأ) أي المصنف (بالتكلم) دون الغيب والمخاطب (لأن ضمير التكلم أعرف المعارف) كما سيأتي في باب المعرفة وكل ما هو أعرف يكون أشرف لقوة معرفته فتقدم الأشراف النسب ولما كان هذا الدليل دالاً على تقديم التكلم

فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال
 (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربين وضربين مضياً
 لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من الحكم والمخاطب
 (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومتمها من النوعين المعلوم
 والمجهول (هكذا) اى مثل ما قول (ضربت) بضم التاء لمعلوم التكلم وحده
 (ضربنا) للتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربنا) لثنيتها (ضربتم)
 لجمعه (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربنا) لثنيتها ايضا (ضربتم) لجمع
 المؤنث المخاطبة (ضربت) لفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربنا) لثنيتها
 (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد
 المؤنث الغائبة وضميره هى مستتر ايضا (ضربنا) لثنيتها (ضربتم) لجمعهما
 وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
 قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصرف المجهول والضمائر
 فى هذه الصيغة مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم وثابتة فى المجهول والنساء
 المنصوبة فى التكلم الواحد والمفوعة فى المخاطب والكسورة فى المخاطبة ونا
 فى التكلم مع الغير والالف فى الثنائى والثون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائبين
 وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع) (أشائي) وقوله (اى
 المرفوع المنفصل) تفسير له اى النوع الساقى من المنصل والمنفصل اللذين
 من قسم المرفوع ضمير (انا) للتكلم وحده حال كونه متنبها (الى هن) وهو
 ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للتكلم وحده (نعن)
 للتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتن) لثنيتها (انتم)
 لجمعه (نت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتن) لثنيتها (انتن) لجمعه (هو)
 للمفرد المذكر الغائب (هما) لثنيتها (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث الغائبة
 (هما) لثنيتها (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان
 انت مركباً من ان ومنت بالحركات الثلاث والصغير من هذين الجزئين هل هو
 المجموع المركب او احدهما والاخر لبيان احوالها اراد الشارح ان يبين
 ما ذكر النحاة فيها فقال (والصغير فى انت الى انتن هوان) اى التون الساكنة
 مع الهجزة القطعية المفتوحة قبلها (اجننا) اى اجمعوا فيها اجنات (والحرف
 الاواخر اواحق) اى الحروف التى فى آخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات
 الثلاث مجردة اومع الف الثانية ومع تون انجم (دالة على احوالها) اى على
 احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء
 وحدها (والثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة

بالسواء والواو في الجمع المذكر وبالتاء والتون في جمع المؤنث (والتذكير) وهو
في المفرد بفتح التاء وفي الجمع بالواو (والتأنيث) وهو في المفرد بكسر التاء وفي الجمع
بالتون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع في هذا المثل بصحح وانما هو
مذهب الجمهور فان القراء قال ان انت بكما له اسم والتاء من نفس الكلمة
وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا
انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجاع البصريين كما جعل عليه
صاحب اللباب عبارة الباب قبل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من
البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي والتي في نحو فت سديان
ولكنها كثرت بان فلا اجاع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول واصل
مراد الشارح بالاجاع الاجاع الاكثر لا الاجاع الكلّي والله اعلم (و)
(النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل
(قسمان) بحسب انواع عامه (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل)
اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامه نحو (ضربني) مثهيا (الى ضربيهن)
ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربني) للكلم وحده (ضربنا)
بفتح الباء للكلم مع ضميره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنيتيه
(ضربكم) لجمعته (ضربك) بكسر الكاف للمضاطبة (ضربكما) لثنيتيه
(ضربكن) بشديد الزون المفتوحة لجمعه (ضربيه) للمفرد الغائب (ضربيهما)
لثنيتيه (ضربهم) لجمعته (ضربها) للمفرد المؤنث الشائبة (ضربيهما)
لثنيتيه (ضربهن) لجمعته المؤنث (و) (القسم الثاني) من القسم المنصوب
(المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف الواصب التي تنصب اسمها
(نحو) (اني) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى
ان وقوله (انت) للكلم مع الفعر (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما)
لثنيتيه (انكم) لجمعته (انك) بكسر الكاف للمفرد المضاطبة (انكما) لثنيتيه
(انكن) لجمعته (انه) للغائب مثهيا (الى انهن) (النوع) (الرابع)
(المنصوب المتصل) وقوله النوع في الموضوعين تفسيره لموصوف قوله
الثبات الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المتصل تفسيره ان نفس
الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياي) خبره وهذا للكلم وحده (ايانا)
للكلم مع ضميره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لثنيتيه
(اياكم) لجمعته (اياك) بكسر الكاف للمضاطبة (اياكما) لثنيتيه (اياكن)
لجمعه (اياه) مثهيا (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في اياي
واخوانه فقال (وفي اياي اختلافات كثيرة) منية على ان الضمير فيها هل هو

أما وحده أو ما يتصل به وحده بناء على أنه اسم ظاهر مضاف أو مجموع فقول
 الخليل والآخرين المأزني أن الاسم الضمر هو أيا وما يتصل به أسماء مضاف
 إليها القولهم فأيها وأيا الشواب وهو ضميم لأن الضمير لا يضاف فأيها وأيا الشواب
 شاذ وقال الزجاج والسرياق أيا اسم ظاهر مضاف إلى المضرات كان أياك
 معنى نفسك وقال قوم أياك وأياي وبكأها أسماء وهو ضميم أذليس في الاسم
 ظاهرة ولا المضرات ما يختلف آخره كافا وهاءيا. وقال بعض الكوفيين
 وابن كيسان من البصريين أن الضمير أي اللاحقة ياء وأيا داطمة لها ضمير
 سيويه وهو المختار أن الضمير هو أيا وما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال
 الرجوع إليه من التكلم والنية والخطاب واختار النح في هذا مذهب
 سيويه حيث قال (والمختار أن الضمير هو أيا والواحق) أي وما يتصل به بعده
 من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) أي لتدل على أنه متكلم
 كاليه في أياي ونا في أياها (والمخاطب) كالنكاف في أياك (والنية) كاليه في أياه
 (والأفراد) كأيالك وأياه (والثنية) كأياهما وأياكما (الجمع) كأياهم وأياهم وكأيكم
 وأياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين في أن دليل هذا المذهب
 وذلك أن الواحق لو كانت أسماء لم تضاف الضمير إليها وهو امر لم يثبت
 في كلامهم كاتقدم فلم يبق إلا أن يكون أيا هو الضمير والواحق المتصلة بحروف
 تدل على أحوال المقصودين كان أنا مشترك ثم سرع في بيان أنواع الخامس
 الذي هو الجبرور المتصل فقال (و) (الوهم) (الخامس) أصكني الشراح
 هنا يفسر بوصف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر فسر به كذا ذكر
 في الأولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط وأقول وهو أيضا فسمان قسم
 منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامي) وهو خبر الخامس وقوله
 (مثال المتصل بالاسم) أي لفظ غلامي مثال الضمير الجبرور المتصل الذي
 اتصل بالاسم المضاف الجار له كونه متصفاً بمعنى الحروف الجارة ونابها
 متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولي) وهذا معطوف على غلامي
 وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسيره أي لفظ مثالي للضمير الجبرور المتصل
 الذي اتصل بأحد الحروف الجارة وهي اللام ههنا ثم ذكر الشراح سائر الضمائر
 من الجبرور المتصل بالاسم حتى ينتهي إلى ما ذكر المصنف من غيبة القسمين
 فقال (غلامي) هذا مثال الجبرور المتصل بالاسم للتكلم وحده (علامنا)
 مثال للتكلم مع الغير (علامك) مثال للمرد المذكور المخاطب ثم ترك باقي
 الأمثلة لظهورها ومع غلامكما - لانا - غلاما - غلامها - غلامها - هذا

نهايتها كاذبة المصنف قوله (الى غلامه) ثم ذكر بعض امثله اقسامه :
 قسمان (ولى) هذا : ل ياتصل بالحرف للتكلم وحده (مثا) للتكلم مع غير
 (لك) ل ياتصل بالحرف للغرد المخاطب وكذلك لكما لكم لك ل لكن له الله
 لها لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف بقوله (الى لهن) ثم لما كانت
 الاقسام الجازية في الضمائر اكثر من التي وجدت في الفغات اراد الشارح ان يذكر
 وجه حصرها بما ذكر فقال (وكال قياس) اى الاصل في حكمه ان
 (ان يكون ضمائر كل من التكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
 او متصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب
 كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يفترض ان يكون للتكلم ستة اصناف
 التكلم اما واحدا او اثنين او ثلاثة فصا هذا وكل منها امامد كر او منب
 معان ستة وكذا القياس في الخطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل
 (وصعوا للتكلم) اى لفهوم التكلم اولى يتكلم (لفظين يدلان) بالاشتر
 المعنوى (على ستة معان كضربت وضربنا) اى مثل اللفظين الموضوعين
 ستة معان من الضمائر كانه المرفوعة المتصلة بالفعل وتا المتصل به ثم فصله
 بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (ضمير ضربت) وهو انا الموضوع
 (مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكور واثنان)
 ان لفظ ضربت اذا صدر من التكلم المذكور يكون موضوعا لمذكر واذا صدر
 من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع
 لهما موضعين مستغنيين (ضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا
 مشترك بين اربعة معان من السنة وقوله (المتني) يدل بعض من الاربعة
 احد المعاني الاربعة التي وضع لها فط صرية هو ثنية (المذكر والمتني المؤنث) اى
 ثنية المؤنث (والجمع المدكر والجمع المؤنث) اى وثائهما الجمع المذكور
 واربعا الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعت
 اى وضع اهل اللغة ايضا) للمخاطب خمسة الفاظ اربعة من هذه الخمسة
 (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربن لان كل
 واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه
 الخمسة وهو لفظ ضربنا (مشترك بين المتني المذكور) اذا كان ثنية ضربت
 وضربتم (والمتني المؤنث) اذا كان ثنية ضربت وضربتم ثم سرع في بيان
 الغائب بطريقا لثنية فاعل (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حاتم
 المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعا لاربعة معان والواحد
 الواحد موضوعا لثنتين ، لانه ان ثنية الغائب ليس كثنية الخطب والغائب من

فيه فيس مع الفرق لان ثنية المخاطب لفظ واحد وثنية الغائب ليس كذلك
لنهما لفظان مغاير ان اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في
منسل ضربا) ثنية المذكر (وضربا) ثنية المذكر (هو الالف المشترك
بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعسرة بالنظر اليه (والهاء)
اى التى فى ضربا (حرف التأنيث) اى ليسان تأنيته لانها ضمير حتى يكون
ماثما لوحدته والحاصل ان ماله الاشتراك غير ما به الافتراق فلا يكون
ثنتان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة
احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل
ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب
حارة من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى)
اى جرى المرفوع المتصل ثم فسر بقوله (اعني) اى اريد بقوله جارية هذا
معنى (ان التكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة للتكلم لفظان (والمخاطب اى
عنى مخاطب المذكر مع مؤنثه) خمسة (اربعة منها متغايرة وهى المفرد
المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو ثنيته
(والهاء) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار
المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنتى عشرة كلمة) يعنى
اثنتين للتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (الثمانية عشر معنى)
صنفه للكلمة اى معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمكلم وستة للمخاطب
وسبعة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع
مع نسبه والنصب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى)
يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (نكون جلها
ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى)
اى وضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معاني الانواع الخمسة فى المعاني الثمانية
عشر يحصل تسعون معنى (ويثبتوا) اى بين اهل التصريف (تلك الامور) اى
ان رتب كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او باشتراك (مثلا) اى على تصنيفه له
ومثبات (بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير لعل كذا قيل لكنه لما بين
فى محله الذى هو ليس من علم العرف قال (لان طول الكلام يذكرها) اى يذكر
الاول لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف
من انضام البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال
المرفوع المتصل (وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة
رئيسا لافعال الكسوة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

وزد العربة بان يكون اصله خاصة فادغمت فار كانت ضد العامة تكون
 حالا من فعل يسترو وهو الضمير الرابع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب
 من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص
 خصوصا وهذه الجملة امامترضة واحالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا
 وتأوه اما التانيث او التثنية او المصانعة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى
 لالتصوب ولجورر التصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى
 ان القصر فيه اضافى ياخذ الى التصلان والى المنفصلات فمقدم جواز
 الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر
 الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون التصوب
 والجورر فقوله المرفوع مبتدأ وقوله (يستر) خبره وقوله (لانها مضملة)
 دليل لعدم وجود الاستتار فى المصوب والجورر المتصلين يعنى التملك يستر هذان
 النواتن لكونهما فضلة فى الكلام لاعمدية فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب
 عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما يخص
 الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفاعل وشبهه بصفة المرفوعة
 (وهو) اى والخال ان لفاعل (تجزء الفصل) لان الفعل مركب من ثلاثة
 معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المميز جزء منه
 والفاعل المميز ليس يجره لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء
 لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر
 الفاعل وجوبه يقتضى امتناع حذفه زعم على النحاة اريد كروا دليلا يهتكم هذا
 الوجوب فذكر السامع بقوله (تجوزوا) اى تجوزوا النحاة (فى باب الضمائر التى
 وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللإختصار
 ظرف مستقر خبره والجملة صلة التى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه
 مفعول لجوزوا يعنى جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر يمتنع
 الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر
 لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو منافى لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا
 وقوله (فاكثفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله تجوزوا ويان لعله ترجيح
 الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم
 الفاعلية حيث اكثفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء
 لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستسهاد له
 (كما يحذف فى آخر الكلمة المنتهية شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم
 القراءة بحذفه لدلالة الشئ عليه (ويكون) اى يوجد (فيما بقى) من الحروف

(دليل على ما) أي على الحرف الذي (التقي) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه
ههنا الحذف أي على ما حذف منه من حرف أو من حرفين وقوله (على ماضي)
لتقوية الاستشهاد وهو خبر للبند المحذوف يعني حذف شيء في آخر الكلمة
المنتهية مني على الجواز الذي سبق (في الترخيم) أي في باب الترخيم وهو حذف
آخر الكلمة الجائز في النادى من غير ضرورة وفي غيره بضرورة أعلم أن ههنا
مقدمة مطلوبة لا بد من انضمامها وهي أنهم عبروا عن الحذف بالاستدراك كراهة
تعبير الحذف في باب الفاعل كما أشار إليه الفاضل المحشي عصام الدين
عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على أن الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذي
ذهب إليه المصنف وقال إلا أن النسخة لا يطلقون المحذوف على المستر
كرهية التعبير بحذف الفاعل انتهى يعني أن ظاهر كلام الشارح وهو قوله
فجوزوا إلخ وقوله كما يحذف يقتضي أن الحذف جائز مع أن المطلوب ههنا
جواز الاستدراك فبعد انضمام هذه المقدمة يتدفع هذا بأن المراد من الأدلة اثبات
جواز الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستدراك للكرهية
المذكورة ثم أنه لما كان مقتضى هذا الدليل أنه يجوز الحذف والاستدراك
في الفاعل مطلقاً مع أنه خاص في بعض صيغه أراد الشارح دفع هذا الوهم
المتولد فقال (ولكن هذا الاستدراك ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل
المذكور (بل) أي بل هو خاص في بعض الصيغ وهي ما ذكرها المصنف
بقوله (في) (الفعل) (الماضي للغائب) وإسكان قوله للغائب شاملاً
لشبهته وجهه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال
(الواحد) احترازاً عن اثنينية والجمع (المذكر) احترازاً عن المؤنثية الغائبة
لأنها تذكر فيما يمسد وقوله (إذا لم يكن مستنداً إلى الظاهر) احترازاً أيضاً
عن المذكر الغائب للسند إلى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لأنه غير مستتر فيه
ومثال المستر (نحو زيد ضرب) لأن ضرب ماضٍ معلوم غائب واحد وغير
مستند إلى ظاهر بل هو مستند إلى ضمير مستتر تحته راجع إلى زيد (و) (الواحدة
المؤنثة) (الغائبة) قوله والنسائية بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح
فيما بين حرف العطف ومعطوفه أعني الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تشبيهه وجهه
وعن المذكر الغائب كما احتراز في الأول ولكن قدم الشارح الأوصاف
ههنا وأخرها في الأول لتفريق البشارة وقوله (إذا لم تكن مستندة إلى الظاهر
يحتز به كالاول عن نحو ضربت هند لأنه غير مستتر فيه ومثال المستر (نحو
هند ضربت) لأن ضربت ماضٍ معلوم واحدة مؤنثة استندت إلى الضمير

المؤنث المستتر تحتها واجمالا هندولسا توهم ههنا ان الاستتار في الذكر القائب
 مسلم لانه ليس فيه شيء زائد يجتمعا الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا عبر
 مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضربت ضميرا بارزا فاعلاله اراد ان رفع هذا
 بقوله (فان التاء) اي آتته مستر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة
 التأنيث لا الضمير المرفوع) اي لانه الضمير المرفوع وقوله (واللام يجتمع مع
 الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعني لانه لو كان ضميرا مرفوعا
 وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في ضربت هند) لامتناع اجتماع
 الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس
 بفاعل قوله (وفي) (الفعل) (المضارع للتكلم مطلقا) عطف على قوله
 وفي الثانية يعني ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله
 (سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير
 لقوله مطلقا يعني يستتر في التكلم حال كون المتكلم مطلقا اي سواء كان مثنى
 او مجموعا مع مذكرو مؤنث فيشمل اربعة معان وهي المثنى المذكور والمؤنث
 والمجموع المذكور والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع ضميره وقوله
 واحدا يشمل معنيين اعني الواحد المذكور والواحد المؤنث مثال الواحد
 المذكور والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحتها وهو انا سواء كان عبارة
 عن المتكلم المؤنث او المذكور ومثال ما فوق الواحد الذي هو عبارة عن اربعة
 مصارع قوله (ونضرب) بالاعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى
 والمجموع المذكورين والمؤنثين اعلم ان السمع المنقولة عن الشارح هكذا كما
 نقلناه عنه في تفسير المطلق ووجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك
 بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قل المحشى عصام الدين رحمه الله ان هذا يعني
 قوله مثنى او مجموعا فهو من التاميم ثم قال فاصحح نه ليس في عبارة الشارح
 قوله مثنى او مجموعا بل في الشارح اراد ان يغير عبارة الهندي اعني قوله مثنى
 او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالتاميم جمع بين اللفظ المغرب وبين الضمير منه
 ولما غلب الشارح لان لفظ المثنى لا يطابق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه
 على لفظ مخصوص نحو رجالا فاعلمه وقوله (و) (الواحد المذكر)
 (المخاطب) عطف على ما قبله اي يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع
 الواحد المخاطب وانما قصره بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون الضمير
 فيه ما بارز وقوله المذكور ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا
 نحو نضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

فأله الصبر هوانت مستتر فيه (و) (لواحد) (الغائب والغاية) وهما
 ايضا معطوفان على ما قبله يعني ويستتر ايضا في المضارع الواحد لانه ثبت
 وانواحدة الغيبة لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز ان يكونا
 مستترين تارة الى الصبر الذي تحته وثارة الى الاسم الظاهر واراد السارح
 ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الصبر مستتر فيهما (اذا
 لم يكونا) اي الواحد الغائب والغاية (مستترين الى الظاهر) نحو يضرب زيد
 وتضرب هند ومثال الاستتار ما مثله السارح بقوله (نحو زيد يضرب وهند
 تضرب) فان الصبر المذكور في الاول والمؤنث في الثاني مستتران فيهما وقوله
 (وفي الصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعني ان الصبر المرفوع مستتر
 في الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب
 مطابقة لذى الحال اما تأويل الصفة بالوصف او بالاعتناء على عدم الاعتداد
 بتأثير الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان
 مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق افعل مخذوف وهو اطلق ثم فسر السارح
 بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افضل التفضيل) وهذا
 تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا
 من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او ثنيا او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسيره
 ايضا باعتبار افرادها ولا ينبغي ان في حل المطلق الذي هو لفظ واحد على
 معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحسن عصام الدين في ما قال
 في احراء مطلقا به ظرف زمان اي زمانا مطلقا يستعمل على تقدير التفسيرين
 يعني سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا
 او غيره والاحسن ما قال صاحب الواوئية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير
 الثاني وحله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسما للفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافضل التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيد
 بقوله (اذا لم يكن مستندا الى الظاهر) يعني ان الاستتار في الصفة ليس في جميع
 الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مستندة الى الظاهر واما اذا كانت
 مستندة الى الاسم الظاهر (نحو اقام الزيدان) فلا يكون مستترا فان اقام لكونه
 معتمدا على همة الانفعاليين يكون مستندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل
 لما استند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مستند الى مستتر
 تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مستندة الى صبر المؤنث تحته (والزيدان
 ضاربان) فان ضاربان مستند الى صبر الثنية تحته (والهندان ضاربتان)
 فان ضاربتان مستندة الى صبر ثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون)

مثال لما استند الى ضمير جمع المذكور (والهندات ضاربات) مثال لما استند الى ضمير جمع المؤنث تحت وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستنار في مفردات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجموع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف في الثانية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانها ينقلبان ياء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما (نحو رأت ضاربتين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضاربتين) هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ ياءهما بالقبح كونهن مثالين للثنية فيكون ياءهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكون للجمع فيكون ياءهما مقلوبا من الواو (وا ضمائر لا تتغير عن حالها) في جميع الاحوال (الا ان تغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تشبة الفاعل يكون اغاوان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول بضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعله) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بـمد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان في حانته رفعه وهو ههنا باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فقدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هوهم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى في الاول وجمعا في الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وتغيرت ~~في الالف~~ ^{في الالف} (ضمائر لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذان من الجبب يحتمل ان يكون ~~الالف~~ ^{الالف} الاستدلال مع السائل وقوله (الا ترى) الخ تنتمه للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هي ضمير فاعل (في تضربين والتون) اى وان التون (في تضربين) وكذا في يضربين (والواو) اى ان الواو (في يضربون) وكذا في تضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تتغير فيها) اى هذه المذكورات من الضمير لا تتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره وعدم تغير هادبل على كونها ضمير فاعله (اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف الثانية

والجمع) اى الالف حرف دال على تانيها والواو حرف دال على جمعها (وليست)
اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا ضميرين كما
كانتا في الفعل بمعنى حاصل الفرق انهما حرفان في الصفة واسمان في الفعل
والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى
المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين يصل في الضمائر وبأى
علة يمدل بها عن الاصل فقال (ولايسوغ) وفسره الشارح بقوله (اى
لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز ويقوله (الضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل)
وموصوفه الضمير وفائدة التفسير في قوله (اى مر فوطا كان او منصوبا) تعميم
المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل في الضمائر ان يكون متصلا ولا يمدل
عنه الالة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان الرفع والمنفصل
ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من الملل (الالغى المتصل) وقوله (اى
لاجل تعدده) اشارة الى ان اللام في تعدد اجلية والى ان الاستثناء مفرغ
والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الشارح فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله
(لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال اصلا (اصل فيه)
وقوله (حتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا
حتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لايسوغ الانفصال) اى لا يمدل
عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا في الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل
الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل هواضع تعدد الاتصال فقال (وذلك)
وقول الشارح (اى تعدد المتصل) تفريع للشار الىه اى ذلك التعدد ثابت
(بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون
الالف واللام موصوفا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للتقدم والمقدم
عليه هو قوله (على فاعله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل والمنصوب على
فاعله تعدد الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على فاعله لا يمكن ان يحصل به) دليل
للتعذر في تلك الصورة يعنى اذا قدم على فاعله لا يمكن ان ينصب الضمير بفاعله
وقوله (اذا الاتصال به انما يكون في آخر السامل) دليل للالزامه اى انما يلزم
عدم اتصال الضمير وقت تقدمه على فاعله لان الاتصال المتعبر في الضمير انما يكون
باتصاله باخر العامل لا ياوله لان الاصل في العامل التقديم قوله (او بالفصل)
عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لا يصحح تعلق
اللام في قوله (تفرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لاحاجة
الى تفييره بها لانه لا يخيد التعلق الالامه وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان الالام انما يتعلق بافصل مع تضمينه لمعنى الوقوع
 لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يبدل عنه الا يتحقق الفصل لآتوهمه
 بمعنى ان تعذر الاتصال لا يوجد ابوقوع الفصل الذى يقع لفرض لا يوقوعه
 لفرض وقول السارح (لا يحصل الايه) للاشارة الى ان الفرض قد يحصل
 بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا اما كان الفرض وهو الاهتمام
 بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يعين لهذا الفرض اذ يحصل بدونه
 ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بافصل
 الذى لا يحصل فرض المكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال
 كما في ضربت زيدا انا وقوله (اذا الفصل يشاقى الاتصال) دليل لقوله لتعذر
 الاتصال يعنى انما تعذر الاتصال لان افصل اللازم للفرض يشاقى الاتصال
 اللازم للاتصال وتوله (ويتركه فوت الفرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان
 ترك الفصل يقتضى فوت الفرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما
 ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول الاول والثاني الثانى ثم اعلم ان ذلك
 اخرج للتخصى للانفصال وقوله (او بال حذف) عطف ايضا على ما قبله
 يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول السارح (اى
 حذف ماله) تفسير الحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض
 عن المضاف اليه وهو مقول الحذف وقوله (لانه اذا حذف ماله) الخ دليل
 على ان حذف عامل الضمير سبب لتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير
 (لا يوجد ما) اى لفظ (يصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال
 لعدم ما يصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله بذهبى ان يراد
 حذف ماله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان
 يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير
 يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا
 وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله
 (او يكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى ماله) تفسير ايضا
 للمضى الى المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب
 كون عامل الضمير (مفعوليا) بان يكون الضمير مبدءا او خيرا وقوله (لامتناع
 اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا لتعذر المذكور يعنى انما كان
 كونه عامله مفعوليا سببا لتعذر لانه حيث لا يزم اتصال الضمير بالمفعول بالعامل
 الضمير المفعول وهو ممنوع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا
 وبين كونه مفعوليا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم

لان العامل في زيدا ضربه هو نقطة ضربت الذي قدرتم حذف وفي زيد قائم
 هو عدم العامل اللفظي في اوله وقوله (او) (يكون عاملة) (حرفا) عطف
 على قوله معنوا كما اشار اليه الشارح في اثنا بقوله او يكون عاملة لانه يفيد انه
 عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببه كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان
 مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اي والحال ان الضمير
 (المعمول له) اي لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع
 لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعني انما كان
 هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا
 لكنه لا يتصل (لانه) اي لان الاتصال (خلاف افتهم) اذ لم يوجد في لغة العرب
 شاهد على ذلك الاتصال فكان تعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب)
 دليل على تقييد المصنف بمعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه
 غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل
 (نحو انني واك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما
 لم يذكر الجرح ومع انه متصل ايضا لان الكلام دائرين جواز الاتصال
 والاتصال والجرح ليس كذلك لانه غير جائز الاتصال وقوله (او بكونه)
 عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اي كون الضمير
 تفسير للضمير الذي هو مضاف اليه لكون واسمه وقوله (مستند اليه) خبره وقوله
 (اي الى ذلك الضمير) تفسير للضمير في اليه وهو ظرف لقول المستند وقوله (صفة)
 بالرفع نائب فاعل للمستند ولا يضر كون المستند مذكرا لان تأنيث الصفة غير
 حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اي صارت تلك
 الصفة صفة لغير الموصوف الذي (هي) وقول الشارح (اي تلك الصفة)
 تفسير لرجع هي وقوله (كائنة) تفسير لما قبله (له) وابدان بكون هي
 مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعني ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون
 ذلك الضمير بحال يستند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لو لم يتصل)
 الحد دليل على كون الاتصال متعذرا في تلك الصورة يعني لو لم يتصل (الضمير) في
 هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اي التباس غير الفاعل بالفاعل (في
 بعض الصور) اي في بعض صور هذا الباب وان لم يلزم في بعض صور اخرى مثل
 الصورة التي التباس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو)
 مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المحرور
 راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع متفصل عن ايه فاعل له للصفة التي هي
 جرت على عمرو الذي ليست هي بل زيد ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل) اي

فولم يتفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل اتصل واحتز فيه وقيل (زيد عمرو
ضاربه) بلا ذكر هو (لا التباس على السامع ان الضارب زيد و عمرو) يعني التباس
ان ضمير ضاربه الذي تحسه هل هو راجع الى زيد ان يكون هو الضارب اوالى
عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه
(عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت
ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى اذا
(قيل ضاربه هو) باراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن فاعله
(على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير
هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو)
اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان
يرجع الى اقرب منه الذى هو عمرو وههنا وقوله (والا لاحاجة) اشارة الى ان المقضى
الاتصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور
لا حاجة (اليه) اى الى انفصاله ههنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس يختص
بعض الصوردون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه
الصورة مع انعدام ذلك المذكور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
فى بعض الصور حل عليه) اى حل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى
(لا) التباس (فيه طرد الباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة
التى التباس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر تكة لاختيار
المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما العموم دون من فقال (وانما قال)
اى المصنف (من هي له لا) اى لم يقل (ما هي له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق
بقوله لا ما هي له اعنى انه متعلق باللفظ اى لم يقل ما هي له بلفظ ما كان الاثبات به
هو الظاهر وقوله (ليكون اسم) متعلق باللفظ دليل على كون لفظ ما ظاهرا
يعنى ان وجه الظهور كونه اسم للفقلاء وغيرهم وقوله (اختصارا) على لقوله
وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل
هو العقلاء وقال المحض عصام الدين ان كون العقلاء اصلا بمنوع لان الاصل هو
الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان يتصرف لجانب الشارح باثبات المقدمة
المتنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع
فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضررت) (مثال) اى
هذا مثال لتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح
لكن الاحسن ان يقال مثال لتقديم على العامل ولتقدمه على العامل كما لا يخفى
(وما ضربك الاثنا) وقوله (مثال الفصل) خبر لمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

لتعذر الاتصال تحقق الفصل بينهما وبين مأملة (لفرض وهو) اى القرض
 (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصار الفعل بالافعال
 وذا لا يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو (وياك والشر) (مثال) لتعذر
 (لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر)
 فان الضمير الذى هو اياك لما حذف مأملة الذى هو اتق ههنا حذفها واجبا لكونه
 من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك (وانا زيد) (مثل كون
 العامل) اى مثال لتعذر اتصال بسبب كون عامله (مضمويا) فان المالك كان مبتدأ
 كان عامله مضمويا فتعذر اتصال المفعول اللفظي بالسامع المضموى (وما انت
 قائما) (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال لتعذر الحاصل بسبب ~~كون~~
 عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعا)
 لكونه اسما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربه هى)
 (مثل الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى ههنا حيث
 اسند اليه (صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت لك الصفة خبرا ازيد
 فكانت جارية (على غير من) اى على غير فعله الذى (هى) اى تلك الصفة
 (له) اى فاعل وصفه وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشأن
 (اسند اليه) اى الى لفظه (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد)
 وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبراله)
 اى زيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب
 بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى
 يصح ان يكون هذا المثال مثالا لتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى)
 اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لانا كيدا) اى لا يكون
 هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعلا على الضاربة
 ضميرا متصلا مستقرا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير
 المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون
 هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخلا فى صورة الفصل
 (لفرض التأيد) قوله (ولكنه) اسند اراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولدتوهم
 من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لانا كيدا بان هى فى هذا المثال هل هو
 فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه
 بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لافاعل)
 اى لا انه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (يد ليل نحو الزيدون والعمرن
 ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو عمل

ان فاعله نحته وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغةية
والخاصية والتكلم احتمال ان يكون الضمير الذي قبله لفظ هم وافظ اتم ولفظ
نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل
هو التكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذي نحته وهو نحن بالانفصال حتى
لا يلتبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشري) في هذا المثال (ضاربهم نحن)
يعنى الذين وضاربهم نحن اى بافرد لفظ ضاربهم (وعلى هذا)
اى وعلى ما روى عنه بافرد ضاربهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان
ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر لزم ان يكون مفردا
مذكرا فالرجحان وهما الذين وضاربهم والعمرون لا يساعدانه وقوله (كما قال)
يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشري يعنى ان الزمخشري بعد ما مثله قال
على طريق الاعتذار (واختار بالتعجيل صورة لا لبس فيها) يعنى ان الزمخشري
اختار في تمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضاربهم بالافراد والالتباس في كون نحن
فاعلا لتعنيه في هذه الصورة بخلاف ضاربهم نحن بالجمع لانه لما كان بلفظ
الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب
الانفصال (في صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال الضمير
في صورة لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله
كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن في هذا المثال فاعلا كما قال به المصنف
في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربه هي لانه مثل لا التباس فيه لان ضاربه
لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لالى زيد فعلى هذا
يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف هذا
المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع
في مسأله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مر فوعا) ولما قيد المصنف في هذه المسئلة بقوله وليس احدهما
مر فوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التشديد فقال (احتراز) اى قوله
وليس احدهما مر فوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما
ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب المتخاطب فالاول
متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل
(اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين
الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثاني) اى وبين الضمير الثاني
وهو كاف الخطاب (اصلا) فانما تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى
اتصال الضمير الثاني بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المصنف

في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقل (فان كان) وقيد الشارح هذه
المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضمير
وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد
الضميرين (مر فوطا) يعترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا بالقيد الثاني
عن كون احدهما مر فوطا لطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع
على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله
(اعرف) بالتصويب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسر
الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون احدهما
متكلما والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر غائبا ثم بين فائدة
التقديم باعر فية احدهما في اجراء حكم الضمير فقال (احتراز) اى فائدة هذا
القيس الاحتراز (عما) اى عن الضمير بن الذين (اذا تساويا) في التعريف بان
يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاهما) فان كلا الضميرين
في هذا المثال غائبان وبس احدهما اعرف من الآخر فيتعين حكم الضمير فيدخل
في الحكم الذى سبأى وهو قول المصنف والافهم منفصل وذكره الشارح ههنا
بقوله (حيث يجب الانفصال في الثاني) اى في ثاني الضميرين ثم بين الشارح صلة
حكم وجوب الانفصال في صورة كون احدهما اعرف فقال (لنعرز عن
تقدم) ايعنى انه انما وجب الانفصال في الثاني في هذه الصورة ليعترزه عن تقدم
(احد المسأولين من غير مرجح) لان المرجح في صورة اعرفية احدهما
للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال والاتصال في الثاني هو كون المقدم
اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال انما منه
وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد
الضميرين اعرف وارتدت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير
لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف في قوله احدهما ولما كان المتبادر
من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح
الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم
مبين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الآخر) متعلق
بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط
فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان
الاعرف مؤخر) لكنه اقتضت تأخيرها بان يكون المقام مقتضيا لتقديم
غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيرها في اول
الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفهومى ضمير غائب وثانيهما
ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد

المتكلم تقدم المخاطب الذي هو اعرفها لان ضمير القائب لكونه مفعولا اولاً
 لا عطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع اعرفيته (فيلزم
 انفصاله) اى انفصال الضمير الثاني وقوله ليتذرع له للزوم الانفصال ههنا
 يعنى انما يلزم انفصاله (ليتذرع المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (في تأخير
 الاعرف) مع وجود المرحح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه
 ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انا وان اردت تقديمه ولكن انفصاله
 مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليتذرع اى ليتذرع المتكلم وثلاً
 يلحقه (في اول الوهلة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولاً ثانياً
 يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليتذرع
 ويقول لا يلحقه يعنى انما حصل التذرع او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى
 اراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه
 اراده منفصلاً وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور
 (وحكى سبويه تجويز الاتصال) في صورة تقديم غير الاعرف (ايضاً) اى كما
 مع الجمهور في صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضاً اشارة الى جواز
 الانفصال يعنى ان سبويه جواز الانفصال ايضاً كما جواز الجمهور الانفصال
 (بحوا عطيتك) ثم قوله وحكى سبويه اى وحكاها عن النحاة بلا التزام بحقه كذا
 في العصام وقال بعض المحسنين في الاستدلال على ما حكاها سبويه لان الثاني
 وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة
 عن الاتخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظراً الى الترجيح المعنوى
 الذى هو مغن عن الترجيح اللفظي كذا في الحواشي الهندية وحكى العصام
 ايضاً حكاية التضعيف عن سبويه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد
 لانه لم يسمع امثله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) جملة جزائية
 مجزومة المحصل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية
 صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار
 مطبقاً لما فسر به صاحب التماموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (في)
 (الضمير) (الثاني) ظرفاً لغواً متعلقاً بلفظ الخيار وان جاز كونه ظرفاً للظرف
 المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الماشرح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته)
 اى الضمير الثاني (متصلاً) ليكون توطئة لقوله (بحوا عطيتك) وقوله
 (باعتبار عدم الاعتماد بالافصال) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى
 ان شئت اوردت الضمير الثاني متصلاً بسبب اعتبارك لعدم الاعتماد بانفصاله
 من العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

المخاطب ههنا لانه لما قدم لآخر فيه لزم ان يعتبر فيه زيادة فضله ومن بعده
 غير الاعرف وتلك الرتبة اعتبره كالجريئة ثم فسر الشق المتفهم من قوله
 اخيار بقوله (وان شئت او ردت متفصلا) اى ويجوز ايرادك الضمير الذى
 متفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير
 الثانى من ضمير امر فروع متفصلا ثم بين سبب الاراد بقوله (باعتبار الاعتداد)
 اى اجماعا فيه ان تورد متفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (الفصل)
 اى بانفصال الثانى (بما هو) اى بسبب الضمير الذى (بفضله) اى بفصل بينه
 وبين عامه وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين التسمير الغائب
 وبين العامل ههنا ولم كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب
 لكونه اعرف بالنسبة الى ما شئنا بهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب
 ولما ورد المصنف : ل الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضميرك)
 ثم اشارح اراد تطبيق المثال بالمثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق
 للاحال لانه (احتج فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المحرور المصل لكونه
 مضاعفا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المتصلا فثبت قد وجد
 الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (وليس
 احدهما) اى الضميرين من التكلم والمخاطب (مرفعا) ولما توهم منه ان الضمير
 الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفعا فثبت يكون مخالفا للشرط الثانى
 اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لى الاول بالاضافة ونصب الثانى بالفعولية)
 يعنى ان احدهما ليس مرفوعا كاتوهم لانه الاول مجرور بالاضافة اى باضافة
 المصدر اليه وهو محله اقرب وان كان محله العيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر
 والاعتبار بمحل القرب فيقال له انه ضمير مجرور متصل والضمير الذى منصوب
 متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان
 لوجوب الشرط اثبات وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا
 بالنسبة الى السمرات اثبات ايضا لانه قد سبق فيه (الاعرف اى هو ضمير المتكلم)
 واع قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو القديم فاذا وجدت الشروط
 الثلاثة المذكورة فيه (ذلك) اى فجاز لك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار
 عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بانفصاله) اى بانفصاله
 (بالوصل) اى بسبب الصمير المتصل (و) (لك) اى وجاز لك (الفصل) يجعل
 الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك) (للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد
 (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها

الشارح بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بل تساويا في المعرفة ككونهما
 غائبين ومخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الاول وقوله
 (او يكون ولكن ما قدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعنى وان لم يكن
 احد الضميرين اعرف من الآخر او يكون احدهما اعرف ولكن ما اردت
 تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الذى) تفسير للرجوع وقوله (على كل
 من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للبند اوالجملة جزائية
 وقوله (لاخير) تأكيد اى لا يجوز فيه غير المدلول كما يجوز الوجهان في الباب
 السابق ثم شرع السارح في ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير
 الاول) اى امانتين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فثلا
 يلزم الترجيح في تقديم احد المتأين على الآخر) يعنى ارجح الاتصال والانفصال
 على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المتأين اى احد المتساويين
 في المعرفة (فيما) اى في اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع ما يتصل به
 (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه الاخذ في باب
 اعطيت (بالمرجح) لان المرحح في الصورة الاولى هو الاعرفية او تقدم التكلم
 فاذا لم يوجد احد هذين الاخرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما
 وانفصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا
 تساوتا والمرجح جعل انى منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اى واما تعين الانفصال ووجوبه على تقدير
 كون احدهما اعرف ولكن ما قدمته (فلكراهتهم) اى فالاتصال لكراهتهم
 (تقديم الانفص) بوهو الاعرف الذى لا يكون كالكلمة الواحدة ادم كونه
 فاعلا اعطيا كما في ضربك او معنى كما في اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى)
 متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) سعة للاقوى اى على الاقوى
 الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير القائب مفعولا
 اول لاعطيت ولكون المخطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف
 وكانت الاعرفية من جهة لتقديمه ولكن كون القائب كالكلمة الواحدة مرجح
 تقدمه واولقدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بالمرجح) اى زائد على الاعرفية
 فيخذ بورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومنال ما لا يكون احدهما
 اعرف (نحو ردا اعطيتك اياه) كما قال الشارح (مثل) اى هذا مثال (لما) اى
 للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم
 الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف في هذا المثال لكونهما ضميرين
 غائبين (او) (اعطيتك) (اناك) وانفسره السارح باعائية للاشارة الى ان قوله

اياك عطف على قوله اياه والتقدير (نحو اعطيتك المال) اى هذا من (لما) اى
 للضمير الذى (يكون احدهما عريف وهو) اى الاعرف (ضمير مخاطب)
 وهو اياك (ولكن ما قدمته) للتكئة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل
 التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومتصلا او تخير فيها التكلم
 فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اخبر فيها احد الامرين مع جوازهما
 فقال (والمختار) اى الذى يكون مختارا للفهاء من الامرين (فى خبر) (باب) (كان)
 اى اذا وقع الضمير خبر له وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اسم
 من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال التى قصة دفعا لايهام انه محض بكان
 ولذا فسر بقوله (اى خبر كان واخوانها) وقوله (اذا كان ضمرا) تطبيق
 لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله
 والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثله قولك كنت امامه فى اثناء مجموع
 قولك كان زيد قائما (وكنت امامه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت
 امامه ليحصل مرعجا للضمير العائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح فى
 بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا
 لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان
 (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويحتمل) اى
 وحتمل يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضمرا متصلا) وقوله (لان عامله) علة
 لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ متصلا اذا كان ضمير الان عامله اى
 عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنواً يجب
 الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح فى بيان علة
 جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مر حوفا (ان يكون) اى خبر باب
 كان (ضمرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا وانما ان يكون متصلا (نحو)
 كنه فى قولك (كان زيد قائما وكنه) وانما جار ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان
 (شبه بالفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت
 (وضمير المفعول فى مثل زيد اضربه واجب الاتصال فى سببه المفعول ان لم يكن
 واجب الاتصال) لكون الا لازم فى التشبيه وجود من ية على المشه (فلا اقل)
 فى فائدة التشبيه وثمره وقوله (من ان يكون جائزا الاتصال) بيان للمفضل عليه
 لقوله اقل يعنى لاحكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع
 ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشه به لم يحصل
 من ية المشه به على المشه فروى المجابين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا لما وقع
 المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا

المصنف في بيان الحكم المذكور في باب عسى فقال (و . ولما كان عسى
 معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد السارح ان يذم على هذا
 الف على كون الحكم ههنا مثالا للحكم الذي سبق في لولا وعلى وجه
 كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين
 المملووف فقال (كذلك الاكثر) اي كما كان اكثر الاستعمال في لولا انفصال
 الضمير كان الاكثر (في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما)
 اي لكون الاسم الذي (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا
 وجب اتصاله حاله اللفظي المذكور (تقول) في باب عسى على اكثر الاستعمال
 (عسى الى آخرها) يعني عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى عسى
 عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها
 ان الضمير في صيغ العائب مستتره كافي سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل
 صيغ مخصوصة للفائب لكونه خبر متصرف كالضمير في جمع صيغ الغائب
 مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفه لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا
 في الشبه واتباع فافهم ثم المصنف لمساكين ما هو الاكثر في البابين اراد ان يذكر
 ما هو غير الاكثر فقال (و) قد (جاء) ولما كان هذا الجعي مقابلا لاكثر اشار اليه
 الشارح بقوله (في بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله (لولاك) مع ما عطف
 عليه فاعل لقر له جاء اي جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اي كون
 الضمير متصلا به على خلاف الاكثر (و) جاء (عساك الى آخرها) اي
 الى آخر لولاك وعساك فاول لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
 لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك
 عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك
 الاكثر مذهبنا لا خفي وسنويه اراد الشارح ان يذم على توجيه الامامين فقال
 (مذهب الاخفش الى ان الكاف) اي المتصل الذي (بعد لولا ضمير مجرور)
 اي مجرور متصل كافي بك وصربك (وقع) اي امكنه وقع (موقع المرفوع)
 لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع
 المرفوع بقاعدة وهي قوله (فان الضمير) مطلقا (قد يقع بعضها موقع
 بعض آخر) ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما لنا كانت) ثم اشار الى مقام
 الاستسهاد فقال (فانت) اي الذي هو مدخول الكاف الجزية وقوله (في هذا
 المقام) مطلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير المرفوع) اي مع انه موضوع على
 الضمير المرفوع المفصل (واقع موقع المجرور) اي موقع المجرور المتصل وكذلك

الضمير في لولا كان في صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع في بيان توجيه سبويه في لولا فقال (وذهب سبويه الى ان لولا في هذا المقام) اي فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اي بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك كما في حاشية العصام وقوله (والكاف) بالانصب عطف على لولا اي وان الكاف في لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش نصرف فيما بعد لولا) حيث اني لولا على حاله ونصرف في الضمير بما نصرف وقوله (وسبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل في نصرف وقوله (في نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشئين على معمولي عامل واحد واما ان عطف سبويه على قوله فالاخفش وفي نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشئين على معمولي عاملين ولا يجوز يعني يحصل مذهب سبويه انه نصرف في نفس لولا حيث الحقة بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تليها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحسن العصام ان التصرف في ما بعد لولا اولي من التصرف في نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اول في التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين في ما بعد لولا على بعض اللفظات شرع في نقلها في باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه في لولا يعني (الى انه) اي الكاف في عساك (ضمير منصوب) في الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسبويه) اي وذهب سبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اي التي للترجي (لتساويهما) اي لتساوي عسى وامل (في المعنى) اي في كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اي في التصرف في عسى (ايضا) اي كالتصرف في لولا (الاخفش نصرف في الضمير) بناء على ما نقله من فاعله ان بعض الضمائر وقع في موقع بعض وقوله (وسبويه) ايضا عطف على المستتر في تصرف لما قلنا في ماسبق وقوله (في العامل) عطف على قوله في الضمير وهما معمولان تصرف ولما فرغ المصنف من البياض التي تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التي تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع في البياض التي تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) واصفاة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى السبب اي نون هي سبب الوقاية اويانية اي النون التي هي الوقاية كذا في العصام وهو مبتدأ وقوله مع (الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ

المبتدأ ولا كان التخيير عبارة عن استواء الأمرين من غير ترجيح أحدهما راد الشارح
 أن يذكر أمرين فقال (بين الـاتيان بنون الوقاية) ثم إن اختيار هذا الـاتيان
 لما احتج إلى مرجح أشار إليه بقوله (للمحافظة على الحركات البائية) يعني
 يجوز ذلك في هذه الكلمات الـاتيان بنون الوقاية في أواخرها وإنما يجوز ذلك لتحصل
 المحافظة وتلك المحافظة في بعضها بحفظ حركاتها وفي بعضها بمحافظتها
 سكونها أما المحافظة حركاتها (في غير لندن) من المضارع الذي فيه نون
 الأعراب وإن واخواتها لأن حركاتها البائية أما كسرة كما في يضر بان
 وأما فتحة كما في البواقي وإذا لم يلق نون الوقاية يلزم أن يكسر لمحافظة بياء
 المتكلم وإذا كسر نزل الفتحة التي بينت عايتها (و) أما المحافظة (على
 السكون) فخاصة (في لندن) لأنه لو لم يلق النون بهالزم تحريك نون لندن
 بالكسر فنزل سكون آخرها ثم فسر الأمر الآخر فقال (وبين تركها) يعني
 يجوز ذلك ترك الـاتيان نون الوقاية في الكلمات المذكورة وإنما يجوز تركه (بحرزا)
 أي تحرك المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد
 لأن النونات لم يجتمع في كلي تلك الكلمات بل يجتمع في بعضها وهي أن وإن
 ولكن وتأن وأما في لندن فيجتمع فيها النونات وكذا في يضر بان ويضر بان
 ويحتمل أن يكون من باب التغليب ولما لم يمتش هذا الحكم في لعل وليت أشار إلى
 تعميم هذا الحكم ليحصل السمو إلىهما فقال (ولو حكما) أي ولو كان ذلك
 الاجتماع اجتماعا حكمايان فيجتمع مع النون الحكمي (كما في لعل) لأنه ليس في آخره
 نون بل فيه لام ولكن اللام في حكم النون (لقرب اللام) أي لقرب مخرج اللام
 (من النون) أي من مخرج النون وقوله (في المخرج) متعلق بالقرب ثم أراد الشارح
 وجه جواز الترك في ليت فقال (وحلا على اخواتها) يعني وإنما يجوز ترك النون
 في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لأنه ليس في آخره نون ولا ما هو في حكمها بل فيه
 تاء ولا قرب لخروجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حلا
 على اخواتها (كما في ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها أحد الأمرين وإن استويا
 في الجواز فقال (ويختار) وقوله (أي لحوق نون الوقاية) تفسير لثابت الفاعل المستتر
 في يختار يعني ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في ليت)
 وقوله (من بين اخوات أن) حال من ليت أي مبررا من سائر الحروف المشبهة
 وأما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذي هو علة الترك وهذه
 العلة معدومة (في ذاتها) أي في ذات ليت لأنه ليس في آخره نون ولا ما هو
 في حكمها ثم أشار إلى دفع المرجح الذي يجوز الـاتيان بقوله (والجمل على اخواتها
 خلاف الأصل) ولا بصار إليه الاضرورة صارفة عن المدلول عنه ولا يخفى

ان قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة الضمير (و) (في) (من) ومن وقد
 وقط) اى ويختار لحقوقها ايضا في من ومن ولما كان لفظ قد محتملا للحرف
 الذى يختص بالفصل وهو قد التحقيقية او التقليلية اراد السارح دفع هذا
 الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ما هو (يعنى حسب) اى
 الايمان لان المراد قد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج الى بالنسبة الى قط
 لان قد ليس بحرف لاسميته طاهرة لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استنباطا
 وانما يمكن الحق مختارا في الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون)
 اى على سكون او اخرها (اللازم انى) اى السكون الذى (سوالا فى البناء)
 ولما انتقص هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على
 كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى
 لانهم جريان دليل الاختيار في كلمة لدن لان تمام الملة هو انصاف قلة الحروف
 وحروف لدن تنبؤ لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ما هو المختار فى اصل
 فقال (ونكسها) (اى عكسها) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله
 (فى الاختيار) معلق بالعكس يعنى ان لبت لبت بالعكس فى معناها اوفى غيره
 من الاحكام بل فى كون حقوق اتون مختارا فيها ويكون العكس ههنا يعنى
 الى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو ان المختار (وهما) اى فى لعل
 (ترك التون) الذى هو عكس الاتيان وانما كان ترك التون مختارا فى اصل (لنفس)
 التضعيف) وهو تنسيد اللام فى آخرها بخلاف لبت لانه ليس فى آخرها
 تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين
 ثقل ليس فى غيرها ثم شرع فى مسألة ضمير الفصل فقال (وتوسط بين المبتدأ)
 اى يقع او يدخل بين المبتدأ (والخسر) وقال بعض السراح وانما قال بتوسط
 للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فمضى هذا يكون قوله بين
 المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشيئين ولهذا يحمل التوسط
 على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسره بعض المحسنين
 وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهما متعين للمكان فتأمل وقوله (فيل
 العوامل) اى قل دخول العوامل اللغوية عليهما (مثل زيد هو القاسم) لانه هو
 دخلت بين زيد الذى هو مبتدأ الآن وبين القاسم الخبر لان (او بعدهما) (اى)
 او يدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب)
 فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل
 اللفظية اسما وخبراه لكنهما باقيا على حقيقتيهما وهى المبتدأة والخبرية
 حقيقة فصيح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العاصم وعلمه بان المراد

بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة
 مرفوع) بالرفع على انه فاعل بتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير
 مرفوع فعند المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجهه العدول
 فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو في
 ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان يكون
 استئنافا بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود
 الاختلاف بين النحاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اى
 في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل
 انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون
 له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما يبعده او بحسب ما قبله فقال الكسائي
 بالاول والفراء بالثاني وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضي نقله
 على خلاف ذلك فقال عند اكثر المصريين انه اسم وقال بعض البصريين
 انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التبر بالضمير لان
 من جملته حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ما هو
 المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا
 او لا وقوله (متفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله
 (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح
 ان يفصل المطابقة بقوله (افرا) نحو زيد هو القائم وهذا هو القائم
 (وثنية) نحو الزيد ان هما القائم (وجعا) نحو الزيدون هم القائمون
 (ونذكرا) وانثى ونكلا) نحو انا القائم (وخطابا) نحو انت القائم
 (وغيبة) نحو زيد هو قائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال
 (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لثائب الفاعل المستتر في يسمى اى
 ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع
 تسمى (فصلا) ولما احتل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر
 هو الذى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك
 المتوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف
 (ليفصل) اى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في ليفصل بقوله
 (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح
 بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير الجور في كونه اى انما يقع ذلك المرفوع
 بين المبتدأ والخبر لغير ذلك بين كون ما بعده (فعلا) لما قبله (وخبرا) اى
 وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لانفت ولما جرى هذا السبب في كونه سا

للتمييز فيما يلبس الخبر يائنت وفيما لا يلبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح
 ان بين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه ناعسا وخيرا (فيما يصلح لهما) اى
 في التركيب الذى يصلح ما وضع في مقام الخبر ان يكون ناعسا لما وضع مبتدأ
 بان يوجد فيه شروط كونه ناعسا من التمرير وغيره فيلبس الخبر في هذا التركيب
 يائنت فيصتا ج الى التمييز واما في التركيب الذى لم يصلح فيه ماضع في موضع
 الخبر ان يكون ناعسا بان يوجد فيه شروط التعية فهو ما قاله الشارح (ثم
 اتسع) اى اعطى الرخصة في الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة
 لا بسبب الاحتياج الى التمييز (فيه) اى فيما فيه الالباس وقوله (فيما) نائب
 فاعل لا دخل اى ادخل في انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى
 (لا لبس فيه وذلك) اى سبب علم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب)
 كما في قوله كان زيدا هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل
 ان يكون ناعسا زيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف في الاعراب
 (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لا لبس فيه ايضا
 لان الضمير لا يوصف به (او غير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة
 وقوله (بالجمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب جعل الصورة التى لا لبس
 فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حل النقيض
 على النقيض واعلم ان الشارح اما حل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله
 على كونه سببا للتسمية لقربة السياق لان السبب للتمييز بين كونه ناعسا وخيرا
 انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه
 التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده ناعسا وكونه
 خبر الاك اذا قلت زيد القائم جاز ان تنوهم السامع كون القائم صفة فينتظر
 الخبر فيجبت بالفصل لتمييز كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله
 الاسم الذى قبله عما بعده بدلالة على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره
 وما ل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم والكوفون
 يسمونه عمادا لكونه جفتا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالمعاد في البيت
 الحافظ لسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسيط بشرط شئ لا مطلقا
 شرع المصنف في بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير
 المحرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل
 وشرط التوسيط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المانع
 وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة)
 في تأويل المفرد وهذا خبر له وله شرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

ثم ذكر الشارح هذه الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشترط الفصل
 بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى
 شيء آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اي الى الفصل
 (فيها) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني الامرين الذي هو
 شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او افعال من كذا) الخبر صيغة افعال التي
 استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لاحاقه بالمعرفة) دليل
 لاشتراط الفصل فيه يعني انما اشترط الفصل فيه لان افعال اذا استعملت بمن
 يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة المحقق بها الذي هو الاحتياج
 الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للاحقاق يعني انما الحق
 افعال من بالمعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة
 بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعال
 من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان
 زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم منقسما ايضا الى كون الفصل
 داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك
 المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثاني احتياج الى بيان وجه الاختصار
 وايضا يلزم على المصنف ان يوجه مالا يكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتذكر
 ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اي المصنف
 في عبارته (على مثال) اي على اتيان مثال (افعل من يمد دخول العوامل) حيث
 اوردته بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترتيب الثاني اي واقتصر على مثال
 افعال من ولم يؤت مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر
 الى الاختصار على تمثيل افعال من يعني وانما اقتصر في افعال من على تمثيل كون
 الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان
 داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله
 (لاستغنائهما) دليل على الاختصار في البابين اي لاستغناء كون الفصل مع الخبر
 المعرفة وكونه مع افعال من قبل دخول العوامل (عن المثال) اي عن التمثيل
 لهما بالاستقلال وقوله (لكثرة لهما) دليل للاستغناء اي لكثرة امثلة الخبر المعرفة
 مطلقا اي قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعال من قبل دخولها
 وقال المصنف في توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه
 لما احتاج الى الفصل في صورة افعال من مع عدم الالتباس فيه فاحتججه اليه
 في صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاول واقتصر المصنف فيه للاشارة
 الى هذا فافهم ثم شرع المصنف في ذكر الاختلاف الواقع بين النعاه في محل

هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول السارح (اى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يعنى فصلاً وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والتصويبات والمجرورات لالفاظها ولا تقديراً ولا محلاً (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم محل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صفة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل ثم نقل السارح مذهباً آخر فيه وهو المذهب الذى استنبذه التحليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق في تعريف العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسب الى البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلاً بان لا يكون حاملاً للمعنى من المعاني المقصورة على الاسم فيبقى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لاعراب له لفظاً ولا تقديراً كما في العرب او محلاً كما في المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعرابه لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً وهذه المذاهب التى ذكرها المستصف على تقدير ان لا يكون له محل ثم شرع في نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسماله محل من الاعراب فقال (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجمل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقي بقريته كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبر بان اصل العرب لم يسموا الانفاظ بالانقلاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه الانقلاب على تلك الانفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد السارح ان يفسر الجمل بتفسير يصح استناده الى العرب الواضحين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ولا يسمونه (بحث) اى بالحديث التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الانفاظ بالانقلاب المخصوصة قوله (بكونه) متعاق بقوله يحكم اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجمل بمعنى الاستعمال على ما فسر به وابقى

على معناه الحقيقي واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاستدلال
العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعتى على
افهم الذى يحصل فيه المعنى المتخفى للاعراب فلا يصح هذا الاستدلال واما
اذا فسر الجمل بما فسرناه فاسناد الاستعمال للملابس بلاء الحنية صحيح وقال
العصام هذا التفسير مما يحتاج اليه اذا كان الجمل يعنى الحكم بكونه مبتدأ واما
اذا كان المراد بالجمل استعماله في افراد المبتدأ كالمظهر فلا يحتاج الى تفسيره
بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ اولم يعرفوا استعماله والحق في عداد
المفهومات التى وضع الصحة عليها اسم مبتدأ بعد وضع الفاتحة انتهى خلاصة ما
في العصام ولما لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله
مبتدأ بالاعراب الذى فيما ذكر بعد فقال (وما بعده) اى والاسم الذى بعد
الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع السارح في بيان الاعراب
الجازى في قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره في قول المصنف يشمل
اعرابين احدهما قوله (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة)
اى وجملة ما بعده خبره (حال) اى جملة اسمية حاله والواو فيها للحال من قوله
مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبره ومانى
الاعرابين ما قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عطفا) اى حال
كونه معطوفا (على ثانى معنولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة
والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعده
الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشئين
بحرف واحد على معنولى عامل واحد ثم اراد السارح ان يذكر العلامة التى
يعرف بها جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جملة مبتدأ) مع
ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة في ذلك الفصل فلا يعرف في نفسه بل يعرف
(برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ
(في مثل قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة في قوله
نعالى وما ظلمهم ولكن كانوا هم الظالمون رفع الظالمون وفي قوله تعالى ان ترن
انا نال منك برفع اقل والمراد بقوله في مثل قوله ان توسط الفصل بعد دخول
العوامل اللفظية المنقضية للتصنيف فما بعده فان الرقيب في هذا المثال يقتضى
حامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبر الكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة
الرفع فيه تميز كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفي) مثل قولك (علت
هذا هو المطلق) لان المنطلق في هذا المثال ان قرئ ما نصب بكونه مفعولا تاليا لعلت
وان قرئ بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل ولما كانت السخ مختلفة

بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اى وقع في بعض نسخه كذا (مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو) في اولى قوله ما بعده (وحيث) اى وحين اذ كان بلا واو او حين اذ لم يكن بالواو (فالرفع) اى رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز حيثئذ كونه معطوفا على المفعول المنصوب لعدم اداة العطف فيه متعين كون الموصول مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله لكنه فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر لتصرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية الحالية بذكره الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته بالنسخة الثانية والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع في مسئلة ضمير يقال له ضمير الشأن فقال (و يتقدم قبل الجملة) ولما اورد في الحواشي الهندية بان لفظ قبل حشوا لفائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا اليراد فقال (و ايراد لفظ قبل لتأكيد التقديم) يعنى انه ليس بحشوا زائد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد تأكيدا معنويا لكونه بعينه نكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيدا ما دفع توهم التجوز او عدم الشعور اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعنى انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز في التقدم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مر جمعه غير معهود) ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للتقدم ثم ذكر وجهها آخر لدفع توهم كونه حشوا بحمله على التأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشو بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة هم : وهي (ان يقال معنى الكلام) اى معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اى الضمير الغائب المسمي بضمير الشأن (متقدما) اى حال كونه متصفا بصفة التقديم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس يداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشأن هو زيد قائم كما يصرح به الشارح بقوله اولم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم فلما قيد التقديم وخصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير في ذلك التركيب وقع متقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)

أى وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) أى تقدمه (قبل
 الجملة أولا) أى قبل المفرد وإن كان بحسب التحقق مختصا بضميه الجملة لكونه
 مفسرا بها (لذلك) أى فلكون أتقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محاسما
 الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) أى المصنف قوله يتقدم (بقوله
 قبل الجملة) ولا كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصصا معينة من
 جنس الكلام كما سيأتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة ههنا
 بقوله (أى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله
 ويتقدم قبل الجملة بالنسبة وفى تفسيرها فى قوله الا تى ويفسر بالجملة بقوله أى
 بهذه الحصة المعينة انما هى لترية الفائدة بذكر اثنى بالاسم اظهارا اذا لظاهر
 فى العبارة ان يقول يفسرها بعده ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى
 الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين
 متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة منه ثم اعلم ان
 قصد الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد ان يقتضى كون هذا التوجيه
 لا يعدل كل البعد لكونه وجهها وجهها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه
 لا يبعد لانه غاية البدلالة مستلزم لغير عبارة المصنف بوجود الالاه جعل صيغة
 التقديم على خلاف مقتضاه لانه لما فسر بقوله ويقع متقدما اقتضى كون
 المتقدم متأخر او هذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى
 انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقديم لمجرد ان لا يسبق
 عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقديم اقول وهذا اذا جعل قوله
 من غير سبق قيد للتقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه
 انه لدفع انتفاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله
 بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقديم بمعنى عدم سبق المرجع واصافة التقديم
 الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه
 انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد قوله قبل الجملة كونه قبل الفصل وذكر
 أى لفظ قبل ليس به عدم جواز الفصل بين ضمير السنان والجملة بغير الضمير
 او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله أى
 قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجهه
 وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير
 فيوهم فدان المراد بقوله يفسرها أى يفسر بما يتعلق بها لانفسها فوضع
 الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا
 التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قبل ايهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التقارير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل
يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى
ضمير الشأن) ان كان داخلا في القاعدة فمحملها صفة للضمير وان كان غير
داخلا فيها فاعتراضية واطافة الضمير الى الشأن من قبيل اضافة الدل الى
المدلول اى الضمير الذى يعنى الشأن (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير
الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له تسمى تحذف فيها اللام ليكون التسمية
والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا لىسمى ضمير
الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لان الضمير
راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للرجع وهو عطف
على قوله رعاية وتصریح بالمصير يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا
بضمير الشأن انما هي للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لانه لا يكون
الضمير راجعا الى لفظ الشأن المذكور لتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و)
(ضمير) (القصة) محرورو على انه مطوف على الشأن كما اشار اليه الشارح بتوسيط
لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان
مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى بسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا
كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا
بضمير الشأن وقت وقوعه مؤنثا لم توجد الرعاية لان لفظ الشأن مذكر
واما اذا سمي بالقصة وهي لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة
ولسالم يعين المصنف موقع ابراده مذكرا ومؤنثا اراد ان يشرح ان يذكره فقال
(ويحسن تأنيده) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع
(اذا كان العدة فيها) اى في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعدة هي المسند اليه
لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما في الجملة الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل
كما في الجملة الفعلية يكون عدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل
وقوله (لتحصيل حلة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا تحصيل
الناسبة بين الجملة التى وقعت العدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع معها
ومضمرا بها وحاصلة بتحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو
زيد قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى فاذا هي شاة خاصة ابصار الذين
كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب
لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكره ايضا
اذا كانت العدة مؤنثا وانما يلتزم الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه
مذكرا اذا كانت العدة فيها مذكرا لانه ان لم تضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيده

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العدة في استحسان هذا الابراداته
لو كان المؤنث فضلا او كالمفضلة نحو انما بنيت غرفة لانتخاب تأنيته بل يكون
الامر ان متساويين فيه ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد
المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك
الضمير القائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير القائب ان كان قوله يسمى
اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لا بهامه) علة
لاحتياجها الى التفسير يعني يفسر ذلك الضمير القائب المسمى بضمير الشأن
او القصة لكونه ضمير امبهما لعدم سبق مرجعه ولا احتياجه الى التفسير
(بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى
بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف
مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا
الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب
كون مفسر الشيء بعده وانما اختير تقديم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم
لضمون الجملة والا جلال له لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع
في النفس تعظيما واجلالا وتلايفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه
لا يورد اذا لم يكن شأن للجملة فلا يقال هو الذباب بطير وانما يفسر الشارح قوله
بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام
كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله قبل
الجملة بعينهم لم يكن بينهما تغاير في اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة في اختياره
الظاهر مقام الضمير كما عرفت في ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان
ولا يعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح
السلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشأن داخلة في قاعدة ضمير الشأن بان
تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان
تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد
الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله)
اى قول المصنف (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله
وقوله (معترضة) اى جملة معترضة في أثناء الفاعلة خبر ان وقوله (بيان
للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا
في بيان الفاعلة) كائنا كيد لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان ما لا يكون قيدا
احترازا عن خروج فرد او دخوله يكون خارجا البتة في بيان الفاعلة بمعنى الراجح
ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا او قوعبالاحتراز يا وغير داخل في الجملة

المنة للقاعدة ذلك الضمير ثم ثبت كون الراجع هذا التوجيه بأمر من أحدهما ما ذكره
 بقوله (فإنه لا دخل للتسمية في هذا الحكم) أى في حكم بيان القاعدة وقال المحشى
 العصام عليه بالناسل أن كون عدم المدخلة في البيان مستلزم لعدم الدخول
 في القاعدة لأن علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان والاثبات بل يجوز
 أن تكون للتشديد وغيره ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالمدخلة ما يكون على طريق
 البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فإنه ثابت سواء وقعت هذه
 التسمية أولا) دليل أقوله فإنه لا دخل الخ يعنى أن ما يكون له دخل في بيان القاعدة
 يشترط أن لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المفيد تلك القيود
 ثابت قبل التسمية فينتج أن ماله دخل في القواعد غير التسمية من القيود
 ثم شرع في الدليل الثاني لاثبات عدم المدخلة فقال (وإيضاً) أى كما يدل
 على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل أيضاً على خروج
 شيء آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى أنه لو دخل قوله يسمى ضمير الإنسان
 في القاعدة (يلزم استدراك قوله بفسر بالجملة بعده) أى يلزم لدخوله أن يكون
 قوله بفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكأن
 هذا القول داخلا في القاعدة باطل اما الصغرى فلأنه لو كان قوله يسمى ضمير
 الشأن والقصة داخلا في القاعدة يكون مغنيا عن قوله بفسر بالجملة لأن
 ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسر بالضرورة لأنه لا بهامه يحتاج إلى التفسير
 فمجرد قوله يسمى ضمير الشأن أفاد ما أفاده قوله بفسر فيلزم أن يكون قوله
 بفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما إذا قلنا أن قوله يسمى ليس بداخلا
 في القاعدة لأنه حينئذ لا يعلم كونه مبهماً لأن الظاهر في الضمائر أن يكون لها
 مرجع بعين معناها فيحتاج إلى قديين كونه مبهماً وذلك القيد قوله بفسر
 الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية
 انتقاض آخر أراد السارح أن يبين انتفاضه فقال (فعلى هذا) وأغاه في فعلى
 فصحة الجواب على قوله انتقضت واسم الإشارة إشارة إلى تقدير عدم مدخلة
 التسمية يعنى إذا تدفع لزوم الاستدراك بحمل قوله عدم المدخلة فيلزم
 على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه إلى حل التقدم على معنى أن المراد
 بتقديم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لأنه (لو لم يحمل التقدم)
 في قوله وبتقدم (على ما) أى على المعنى الذى (ذكرناه) في إثباته ولا يبعد
 حجت قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) أى قاعدة ضمير
 الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) والمارد الانتقاض به إذا بنى هذا القول
 (على أن يكون هو) أى الضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعا إلى الشأن) أى

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جلته (خبر اعنه) اى من الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير فائب تقدم الجملة) بمعنى معنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بمنها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعال لدفع التفتض وتقرير الدفع هو انا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بصدده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الاراد يحتمل ان يكون معارضة في المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير البهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون منعا كما قررناه بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشأن مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه في الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل في هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لاشان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه ضمير مبهم فيكون قوله فانه الخ مستندا له ان كان السؤال الوارد مقرا على طريق المتع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الاعتراض بان يقول انما دة التفتض يجب ان تكون محققة فلا يفتض بالثال المصنوع وباليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستثاره وعدم استثاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشأن او الفصاة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشأن او الفصاة يعنى ويجوز ان يكون ذلك الضمير (متصلا ومتفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا وبارزا) قسمان من النصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك المصنف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم النصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستثاره وروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا بما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حيثئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذرا الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستار الضمير) اى لاستار الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والّا) اى وان لم يكن العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستار الضمير فيه بان كان اسم بابان نحو قول تعالى وانه لما قام عبدالله او كان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حيثئذ (بارزا) لتعذر الاستتار (مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للتفصل) اى الذى كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأى بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجله زيد قائم ففسره والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم بابان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد يزع قلب فريق منهم ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر علم انه بنى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لا قسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال الصمام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا وحرفا فهو مرفوع ~~كان~~ مكان منفصلا والافان كان مرفوعا يكون مستترا والافارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه مرفوعا به ليس متفق عليه لانه مختص بلفظه واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تساوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشأن ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير والحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (بضمائه) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد بلس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

نسياً وقوله (حال كونه) إشارة إلى أن قوله (منصوباً) حال من الضمير
 المجرور في حذفه وهو مفعول المحذوف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه
 يعني أن حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوباً جائز مع الضعف
 كما فسره الشارح بقوله (أي جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للإشارة إلى
 بيان الحكم للفهوم المتخالف من قوله منصوباً يعني أن جواز الحذف يختص
 بكونه منصوباً بخلاف الحكم الذي (إذا كان) الضمير المذكور (مرفوعاً فإنه
 لا يجوز) حذفه (أصلاً) أي لا بالضعف ولا بالقوة وإنما لا يجوز حذفه إذا كان
 مرفوعاً (لكونه) أي لكون المرفوع (عمدة) أي في الكلام لو قوصه مبدأً
 والعمدة لا يجوز حذفها إلا بإقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها
 غير جائز (أما جوازه) أي أما جواز الحذف في المنصوب مع كونه عمدة
 أيضاً لكونه اسم (أن) فلكونه (أي فلكون المنصوب) (على صورة الفضلات)
 لكونه ضميراً منصوباً بصورة (أن) كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها
 بلا قرينة (وأما ضعفه) أي وأما كون جواز حذفه ضعيفاً (فلأنه) أي فلأن ذلك
 الحذف (حذف ضمير مراد) أي يلزم لحذفه حذف الضمير الذي يراد به
 (بلا دليل عليه) أي بغير قرينة دالة على وجوده وإرادته وقوله (لأن الخبر كلام
 مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني أن هذا الحذف حذف بلا دليل لأن الخبر
 الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لأنه كلام مستقل مستقل على السند إليه
 والسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد
 ثم شرع في التمثيل استشهدا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثله) أي
 مثال المنصوب الذي حذف مع ضعف (أن من يدخل الكنيسة يوماً *
 يلق فيها جازاً وظناً) أي أنه من يدخل فاسم أن ضمير شأن ومن من كالمجازاة
 ويدخل بكسر الهمزة والفتحة والكنيسة مفعول فيه لقوله يلق يجوز يوم يحذف
 الألف في آخره على أنه جزء الشرط والجاء ذكر جمع جؤذرو هو ولد البقرة والمراد
 ههنا فتيات يشبهن في الحسن والجمال بأولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى
 البيت أن الشأن من يدخل معبد التصاري صادف هنك نساء يشبهن بأولاد البقرة
 وإنما علمت في ضمير الشأن المقدر لأنه لو لم يقدر بل عمل أن في من لعلت الصدارة
 لأن كلمة من تقتضي الصدارة فلهذا لما دخل أن على كالمجازاة ولما كان
 الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوباً بآيان المشددة أراد أن يذكر
 حكمه في حالة كونه منصوباً بآيان الخفيفة فقال (إلا) ولما كان هذا استثناء من
 المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف أراد الشارح أن يشير إليه بقوله (مع أن
 المقنوعة) يعني جائز حذفه في كل موضع يكون ذلك الضمير منصوباً على أنه

اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خفت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة والمكان المستنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الانظر الىهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فحصل لآيات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لامن النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لتفى الضعف بل لتفى الجواز ومثله فى التزيل (كقوله تعالى واخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما قُصِتْ لوقوع خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشأن لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجسلة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشأن المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المسددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزم تقدير الضمير المذكور ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشأن (قد خفت ان) بالكسر (وان) بالفتح او بالعكس وانما خفتنا (لتقلها بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى المفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما ليوفيهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يلزم عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى المفوظ مع ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبا) اى من جهة الشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى البقى من المكسورة (بالعمل) اقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى المفوظ) اى فى الاسم المفوظ حال تخفيفها (قدر وعملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشأن) اى المقدر (والزموه ثلاثا) اى المكسورة عليها اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

في المفروض مع نقصان منابيتها وتعمل المفتوحة مع زيادة منابيتها (مع) اي مع ان لفظ ان (اجدر) اي بالعسل ولا كان في المفتوحة الخفيفة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقديين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اي فاذا لم يجزوها كذلك قدروا عملها في ضمير الشأن ولم يجوزوا (اطهار ذلك الضمير) اي الضمير المقدّر الممول (للاخوات الخفيف المصاحب ههنا) اي لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير بقوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت بقل التشديد الذي حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اخل من الاول قوله (كابدل عليه حذف النون) لانه لا يثبت كون التخفيف مطلوبا يعني بدل حذف احدى النونين على مطلوبة التخفيف في ان المشددة ولا كمال قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجزوها الاظهار بمكانا وكان المراد من الممكن الثاني ههنا هو الامكان العلم المقيد بجانب الوجود اعني في الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف به الشارح بقوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اي لما نقوا الضرورة عن الاظهار واحتل كلامهم التي ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمبراهم لزم على الشارح بيان مبراهم بالامكان الثاني فقال (وحكموا) اي انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن مع المفتوحة) دون المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اي حالة تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع المبني شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة واتوابعها فقال (اسماء الاسارة) و اضاف الى الاسماء الى الاشارة لانه من قبيل اضافته الدال الى الاول ولا كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للمعهد الخارجي بقية سبق ذكرها ولكون المعهد الخارجي اصلا في مقام التعريف ولا يبدل عنه الا بالضرورة اراد اشاره ان ذكر القبولات التي بها حصل تعريفه فقال (اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات) قوله اسماء الاشارة اي الاسماء التي تدل على الاشارة شاملة للغوى وغيره وقوله المعدودة من المبنيات يخرج منها ما لا يبعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ما وضع) اي الموصول خبره يعني اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافق له ولم يوجد له مفهوم كلي

يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شأن وضعه
وكان المبدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفهم لموصول بما يبطئ المبدأ
والفرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء لطباق المبدأ
لكن اس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع لكل واحد
منها) اى من الاسماء (لمشارايه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة
كونه الموضوع له ففسره الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها
موضوع لمعنى وهذا قد عليه انه المشار اليه وقوله (اسارة حبة بالجوارح والاعضاء)
قيد للاشارة التى دل عليها لفظ لئلا ومنصوب على انه مفعول مطابق للفعل
المحذوف الذى دل عليه قوله لمشار اليه اى المشار اليه اشارة حبة وانما حل
الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها
مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد الاشارة اشارة حبة لاذهنية
وكان اسمها اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه اسمها لا فى معناه
الموضوع له فى الاصطلاح (فليرد) على التعريف متعا (صغير القائب وانه له)
من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض لدخول صغير القائب فيه لانه
ايضا موضوع لمعنى المشار اليه يعنى الى مرجعه وانما ليرد (فانها) اى فان اشعار
لبست موضوعا للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة
(للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية) فاننا اذا قلنا زيد هو فم
فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لالى زيد الموجود الحاضر
المحسوس المساعد (ومثل قوله تعالى ذكركم الله ربكم) وكذا قوله تعالى
تلك الجنة التى (عما) اى اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية)
اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها
فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة لمانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه
محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على الجوز) اى على المجازى
على الاستعارة المصروفة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور
ويطلق عليه اعط موضوع للمحسوس ثم بين الشارح عليه بناء اسماء الاشارة بقوله
(والتأنيث) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء
(اسمها) اى لمشايتها (بالحروف) التى هى مبينة الاصل فى احتياجها الى الصفة
فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعاقب فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر
علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المعنى
اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب من الاصل لاقى النوع الثانى الذى هو غير

المركب ثم شرع في تفسر سبهما فقال (وهي) (أي اسماء الاشارة) (ذا) فقوله هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبر، وهذا هو التوجيه المرضي عند السارح بقريضة انه جعل قوله لما ذكر حالا خبيرا حيث قال (حال كونها) أي حال كون ذا (المذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للثنية والجمع اراد السارح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا الملى والمجموع بقريضة المقابلة ولما حل السارح قوله لما ذكر على انه طرف مستقر حال من ذا ورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء أي من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المصنف حيث صرف الحال فيما سبق بميتين هيئة الفاعل او المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضي فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) أي ذا (الى المبتدأ) يعني هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي ويكون لفظ ذا غائبا فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعرض العصام على هذا التوجيه يمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بحال للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضي ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركافة السارح رجع ان يكون خبره محذوف أي خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كإبراهيم صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما اقول لعل رخص السارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت اسلامته من الحذف والله اعلم بقوله (ولمثة ذن) (معطوف على ذا قل الربط كما هو مرضى السارح يعني وذان حال كونها للمتي ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعني الرفع والنصب والجر وعين تلك الحالات الثلاث الفاعلين وهما ذان وذين اشار السارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) أي ذان بالانف في حالة الرفع (وذبن) بالياء الساكنة المقترحة ما قبلها (فصاوجرا) أي في حالة النصب والجر ثم فسر بما يطابق به مرضيه فقال (أي ذان وذبن حال كونهما للمتي المذكر) ولما كان أعطف لثته حالا وحققها ان تكون مؤخره عن ذي الحال احتاج الى نكتة تفيد كونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول أي قدم الثني مع ان رتبته تقتضي تأخره (ليكون الضمير) أي ضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخره عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية) وهي قوله للمؤنثنا وما عطف عليه ولما تان ولجمها اولاه ثم صرح بذلك الاعراب فقل (فقوله) أي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها) أي من ذا وما عطف عليه

(بحال) من كونه للذكر ولأنث وغيرهما (كان) أي ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خيراله) أي اللفظي ولما كان في لفظه ذاتان اقتنا أحدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يقع به إذا استعمل في حالة الرفع وعلى ما ينصب به إذا استعمل في حالة النصب والجروثايتيهما أن يكون مبنيا على ما يقع به فقط أراد السارح أن يذكره فقال (ويبنى في بعض اللغات ذات) يعني حال كونه مبنيا على لآف (في جميع الأحوال الرفع والنصب والجرو) وقونه (ومنه) خبر مقدم (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر أي من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان ساحران) أي على قراءة من قرأ أن بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على أحد الوجوه) أي وكونه من هذا القبيل على أحد الوجوه المتروكة في هذه الآية الكريمة وقال بعض المحسنين أن المراد بقوله على أحد الوجوه بمعنى أنه على أحد التوجيهات في قراءة التشديد مع قراءة هذان بالآف فإن فيها توجيهات أحدها هذا ونايتها أن ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها أن ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرته كذا نقل عنه وإنما دخل اللام في خبر المبتدأ وأن كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الأول لانه نقل من السارح نسخة مشتملة لها (وأنث) (الواحدة) (تا) أي أسماء الاشياء حال كونها موضوعة للأنث الواحدة سبعة أحدها فقط والاقوال بين التهمة في أصالة أحد السبعة ثلاثة الأول أنه هو تافق فقط والثاني أنه هو ذي فقط وأثالث كلاهما أصلا وذكّر السارح القول الأول بقوله (قيل هي) أي كلمة تاهي (الأصل) فقط (في لغات المؤنث الواحدة) وهي اللغات السبع التي يذكرها المصنف (لأنه) أي أصالتها نابعة لانه (لم يكن) أي لم يكن مشتق من لفظها من اللغات (الاهي) أي الاتا (وذي) وهي نابعة من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثاني من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هي) أي لفظة ذي بالذال (الأصل) فقط في اللغات المذكورة وإنما يكون الأصل (لكونها) أي لكون ذي (بلاؤه ذا للذكر) أي لكونها بالذال العجمة تكون بازاء اللفظة الموضوعة للذكر وهي ذا (فيبنى أن يناسبها) أي فينبغي أن يناسب المؤنث لمقابلته من الذكر في بعض الحروف مع أن البناء فيها يصلح أن يكون أداة التأنيث كما في تضرين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) أي تاوذي كلاهما (أصلا) والباقي فروعات لوجود المرحح في كل واحد منهما من غير زيادة في أحدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (والقول) أي ولو وقع القول من التهمة (بأصالتها) أي بأصالة تاوذي (قدمتا

على سائرهما (اى على سائر اللغات المتنوعة المؤنثة الواحدة (لفرعيتهما) اى
 لفرصة سائر اللغات (وى) (بقاب الالف) من تا (ياء) وهى ثالث اللغات (وية
 وذه) وهى خامسها حال كونها (بقلب الالف) من تانى (وياه) اى بقلب
 الباء فى ذى (هاء) فكون ثامنا مقلوبة الى ت وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى الياء ثابت فيها بل الياء فيها مكدورة
 باقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعها حال كونها
 (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاوئين (ولساء) اى
 لثى المؤنثة (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا لثى المؤنثة (فى الرفع)
 اى حالة الرفع وفى البسطة ثمان حيث قال فى الاول رفعها وهما مقيدان معنى
 الواحد (وئين) بفتح الين وسكون الياء (فى انصب والجبر) اى فى حالة انصب
 والجبر ولما اخصى الثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر
 وجه الاختصاص بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد الثنية (من لسانه) اى
 من الافاض السبعة المستعملة فى المؤنثة الواحدة (الا تان) اى الالف تادون
 اللغات السائرة وانما اخص هذا اليراد بها (لكثر دورها على الالسة) اى
 على الستة الهاء بخلاف اللغات الستة البقية (وتوهم بعضهم) اى بعض
 النحاة (من اختلاف او اخرذان وذين) فى ثنية المذكر (وتان وئين) فى ثنية
 المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) منه فى بقوله من اختلاف او اخر اى منسأ
 التوهم هو الاختلاف الواقع فى او اخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل
 وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضير راجع الى المذكورات يعنى توهم
 بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى ثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا
 التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بارادها
 بالالف مرة وبالباء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى ثنائى الاسماء المعربة
 (والجمهور) اى وجهه والهاء ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف
 ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقضى العاقل رفعهما وبالياء اذا اقضى نصبهما
 او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم
 ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعتان لثنية المرفوع وذين وئين)
 بالياء (لثنية المنصوب والمجرور ووقوفهما) اى وقوف المذكورات
 حال كونها (على صورة المرب اتصافى لاقصد الاعراب) اى لا ان وقوعها
 عليها لقصد الاعراب الدال على المسمى المذكورة حتى تكون معربة مختلفة
 لا خواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجودها
 البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المتشابهة لثنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المنبئات على صورة العرب واقع والحكم
 الباقي من هذا الوقوع وهمي مع ان الحكم بانها عقل اوجود علتها والسلوك
 الى ملك العقل اولى من السلوك الى ملك الوهم (وبوجهها) (اي جمع المذكر
 والمؤنث) (اولاه مدا وقصرا) وتغير السارح بقوله (اي مودا او مقصورا)
 اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاه يعني من اسماء الاشارة اولاه
 حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشترار اللفظي
 وحال ككون لفظ اولاه مقروا بالمد اي بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف
 يارب يكون مبدأ على الكسر وياقتصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبدأ
 على السكون ثم اشارة الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اي لفظ
 اولاه ومادته (مقصورا) يعني اذا اريد ايراده على هيئة لمقصور (يكتب باياء)
 على صورة كتابة الاقانات المقصورة كطوى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل
 اسماء الاشارة من حيث تفردها عن الخلفات شرع في مسائلها من حيث لحوق بعض
 الحروف باولها او باخرها فقال (ويلاحظها) وقوله (اي اسم لاشارة) تفسيرا لرجوع
 الضمير المنصوب ولما كان اللوح مضمرا بالكون في الاخر اردان بقصره على وجه
 يدل على كونه في الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعني) اي يريد
 المصنف بقوله يلحقها يعني (اي يدخل على اولها) بذكر اللوح الاخص واردة
 الدخول الاعم او بذكر المقيد واردة المطلق دخولا قيد بقوله (على سبيل اللوح)
 وانما قيد به لان الدخول ينسب بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية
 والحاصل ان قيد الدخول يعني اوائلها للدلالة على العرض الاول وقيد به على سبيل
 اللوح للدلالة على الثاني وقوله (والعرض) صنف تفسير للحقوق لان الحقوق هو
 العرض (بعد اعتبار اصالتها) اي اصلها اسماء الاشارة يعني لا باعتبار كونها
 مركبة مع الحلق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهي) اي حرف التنبيه
 كلمة (ها) وبأنبت هي باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس في الحقيقة منها) بيان
 لفائدة التبرع بالحقوق ودفع لم يتوهم من اتصله في الخطا انه جزء منها والفساد
 في فهو ينبغي ان يكون للتفصيل اي والهساء في كلمة هذا ليس جزءا من اسماء
 الاشارة في الحقيقة وان كان جزءا منها في صورة الخط (وانما هي) اي انما
 لفظها (حرف جي) بها) اي الحق يا وائل اسماء الاشارة (للتنبيه
 على المشار اليه قال لفظه كجاي بها للتنبيه) اي لفائدة تنبيه المصنطاب
 (على النسبة الامتدادية) اي على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التي بعدها
 لكونها من الامور التي يجب اويتحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد
 قائم وهاان زيدا قائم) وقال ايضا وفي متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق

اللام بينهما انتهى يعني ارهه انبيد لا تدخل على كلمة ذلك وبذلك فلا يقال
هنا ذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله مالم يلحق اللام كما
اشترطه البضاوي في من الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد
بقوله يلحقها اى يلحق بعضها فمن معنى اسماء الاشارة لا يلحقها حرف انبيه
ورد الشارح التجدواى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من
قبل الخالف لم نع وجد في اجزاء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع
ليس بشرط والمسانع في عدم ادخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد
وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بهما لئلا يوجب عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة اتاوانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى
هاتم اولادهم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها)
ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا لاتصال اعم
من الاتصال بالاول وبالآخر وكل الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير
على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بمحذف المضاف فقال (اى باوآخر
اسم الاشارة) والباغت لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مصاق
الاتصال للاتصال بالآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
بطريق ذصكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان
اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلها
في القاعدة المقررة بانه اذ قول الجمع بالجمع يراد به اتقسام الاحاد على الاحاد
وقوله (حرف الخطاب) حاصل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف
الذى يتصل بالآخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف
وقوله (منبها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا فاقبال
الفعل المفعول لكونه صفة الحرف بخلاف النبيه فانه صفة المتكلم لكن
الاتصال واب لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مفعول اوصلا يجوز
ان يكون صفة له كانه قال اوصله المتكلم للتنبيه فانصل (على حال الخطاب)
اى على حال الشخص الذى وقع به الخطاب اسماء الاشارة وقوله (من الافراد)
ظرف مستقر على انه صفة للحال بمعنى تنبيهها على الحال التى هى جزء من مجموع
الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيهها
على حال الخطاب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك
الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والضمير معدودة من
الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسم وقد جعل حرفا فاقضى وجهها
للعُدول وقد اطلق عليه انه حرف احتياج الى بيان كنهه لوجه العُدول فقال

(وانما جعلت هذه الكاف حذو لام تاج : فاع الظاهر موقعتها) فلا يقل ذا يد
(ولو كانت) اى تلك الكاف (اسماء يتبع ذلك) اى وقوع اظهر موقعتها (مثل
ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيه ان يقول ضربت زيدا و زيد وهذا
الاستدلال باطل لا يلزم للاسمية وهو يجوز وقوع الظاهر موقعتها وقيل عايد
انا لانسم كون جه از ذلك لوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة في افعال ونفعل
ونفعل من المكملين والتخاض اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعتها
لوجوب الاستمرار فيها والركايل حوز الرغزح لازما لا متع انكاف الاسمية عندها
فاجيب بقصر المراد بال ضمير امرادنا من الاسم الذى يلزمه الجزاء هو
الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة لست من مقولة
لصوت فاجاب عنه اجهدى بان فيه دليل الاسمية وهو الاستدلال به قال
فى التمهيد ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة المتوقعة
وانى هذا واجب ايضا بتغيير الاليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا
لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك اثبت يسكون الباء فثبت
لاشكال وهذا ما اختاره الصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حفظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابع الاسم الا ان يكون صفوا ويدا لا ونا كيد لانه متباين ولا حمله
مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم قصد بيان اسم الاشارة لا بضاف لكونه معرفة
واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل
هو ما اختاره صاحب الامن . سر اليه الصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع فى بيان
انواعها فقل (وهى) (اى حرف فى الخطابات) وانما فسر ليصح ارجاع الضمير
المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع نعم ان الضمير مبتدأ (وقوله) (خمسة) خبره
وانما يتبع فى اسم العدد بالثناء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا
للبتدأ لكون مبعده حرفا والحرف يجوز تذكره وتأنينه وانما ترك ما هو الاولى
وهو اعتبار اثبات ههنا حتى يكون مفعولا حروف الخطابات فحصل الموافقة
بقوله فى خمسة كذا فى الصام (وقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطابات
(يقتضى) ذلك الاصل (السنة) لكون الاحوال المعبرة فى الخطاب ستة ثلاثة
المذكر الخطاب وثلاثة للمؤنث الخطاب ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك
خطاب الاثنين) اى ولما اشترك نسبة الخطابين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا
السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة
لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لرجعه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه
صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب الاقط خمسة مضروبة

(في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المسمى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشترك ثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشترك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما قصر الشرح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى تاوذى وثه وذه ونهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فينتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف في المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه في صدد تعدد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم القاء في قوله (فيكون) اما لتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفرع الحاصل وعلى كلاً التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسر الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة في مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذلك) بفتح الكاف اى ابتداء ما ذاك متبها (الى ذاكن) (يعنى) اى المصنف بقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اوها (ذلك) بفتح الكاف (اذا اشترت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر ومخاطبت مذكر) اى وارتدت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشترت الى مذكر ومخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدها ذاكن (اذا اشترت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (ومخاطبت مذكرين) بفتح الراء (و) (على هذا القياس) (ذلك) وتوسط الشرح قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذلك لارادة ترجيح لفظ ذلك فمقابلته من بيان تعيين مواقع الاستعمال والافهنا اللفظ في كلام المصنف

معطوف على قوله ذلك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزئه آخر فيكون
 المعنى على ارادة الشارح وتقول ذلك على هذا القياس يعنى على القياس الذى
 قلت بقولى اذا اشترت الخ وعن ارادة المصنف عطفه على ما قبله وهى ذاتك
 فى حالة الرفع (وذاك) فى حالتى النصب والجزم (اذا اشترت) اى اذا اردت
 الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
 حال كونه منتهيا (الى ذاتكن) فى حالة الرفع (وذاكن) فى حالتى النصب
 والجزم (اذا اشترت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا
 (وكذلك البواقي) (يعنى) اى يريد المصنف بالواقي (تلك) اذا اشترت الى مفرد
 مؤنث (وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا) (الى تاكن) يعنى تلك تاكيا تاك تاكيا
 تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وذاك الى تاكن) اشارة الى
 ان كاف الخطاب انما يدخل فى الغفلتين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث
 وهما تا وى لان تا مقلوب تاكيا مر والى الا فى اشارة بقوله نيك يعنى نيك اذا اشترت
 الى المفرد المؤنث (وخاطبت مفردا مذكرا الى تاكن) اى منتهيا الى نيك نيك
 نيكما نيك نيك نيكما تاكن وقوله (وتلك) فى حالة الرفع (وذاك) فى حالتى
 النصب والجزم اذا اشترت الى ثنية المؤنث (وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا
) (الى تاكنين) (وذاكن) اذا اشترت الى مؤنثين (وخاطبت مؤنثات يعنى تلك تاكنك
 تاكنك تاكنك تاكنك تاكنك) (واولئك بلد) بالهمزة بعد الالف اذا اشترت الى
 المذكرين والموثبات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا
 (الى اوئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف
 الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذاك فقد اورده الزمخشري والمالكي
 وفى الصحاح لا تغل ذك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء
 الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال
 (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير
 زيادة اللام (للقرىب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القرىب بالنسبة
 الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (البعيد) اى
 اذا اشترت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القرىب منه (وذلك) اى يستعمل لفظ
 ذلك بالكاف بدون اللام (للتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى
 يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقرىب
 وذاك للتوسط وذلك للبعد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين تكتة
 لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط)
 لكونه من الامور التيسية لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين من البعد والقرىب

لكونه عبارة عن المختل بين الشئين فاعتبر جانب التحقق ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احوالة الى ماثلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال ازيد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا البعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذلك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى الجهة وينبع لهم المصنف (واحالة الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهي ذا للقريب ونحوه من عبارات كما هي عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التي تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعات للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذلك) اى الموضوعات للمؤنث مقارنة بالكاف (وتلك) اى الموضوعات لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخرين) تفسير لقوله (مشدتين) وبيان على انه حال من ذلك وتلك يعنى انهما انما تدخلان في هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولاك) اى الموضوعات لمجمع الذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربعة) تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للبدء وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منها اذا استعمل تلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسر به واما القرائن الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشارة الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشارة الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يجد) اى لا يجد كل البعد بحيث يصير الى حد الاستماع اذا كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يراد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال يفيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يجد

(ان يحيل ذلك) اى ان اراد بلفظ ذلك معناه بان يحصل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك لا يجد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فافاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وذلك وتلك المشددتين واولا لك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجالا اراد الشارح بيان احكام تلك وذلك وتلك المخففة بين واولا لك التفسير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وذلك وتلك) حال كونهما (مخففتين واولا لك واولا لك بغير اللام) وقوله (للوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال في التريب والوسط اذ تاج الى التعين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للوسط وبان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقرين) نحو ذلك اذا حذفت الكاف منه يكون ذافيا يكون للقرين وكذلك ذلك وتلك بعد حذف الكاف فان وتان فيكونان للقرين (واما انه وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف اثون) (وهنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد اثون) قوله (وهو الاكثر) ناظر الى قصة الهاء يعنى اشد شد اثون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرهما (وجاء) في به من القلة (بكسر الهاء) اذ اشد دثون (ايضا) اى كاجاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه فوضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهني وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع المكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسما الاشارة لانها ايضا الاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ايتت بموضوعه بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة اقود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (في غيره) اى في غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للكلم بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل في غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسى (المجازا) وهو له (على سبيل التشبيه) بيان لملاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المصروفة التبعية بأن يثبت الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية
او غيره كما يشار إليها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة
والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للإشارة الى المكان وقرينه ما ذكر بعدها
من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى طائفة تقيده بقوله خاصة بانه
للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعني ان المذكورة من اسماء الاشارة موضوعة
بالحقيقة للإشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اي ماعدا المذكورات (من
اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا
في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل
وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما وبين سائر اسماء الاشارة
ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة و في غيره مجازا بخلاف
الباقى فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام
وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة لظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما الباقى فلا يلزم
خارجيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المبني فقال
(الموصول) وقوله (اي الموصول المدحود من المنيات) اشارة الى ان الالف واللام
في قوله الموصول للمعنى الخارجى وقوله (في اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر
بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح
التعويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (ما لا يتم جزأ) وقول الشارح (اي اسم)
تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسره بالمرقة
لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم
ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لا يتم) يطلق به قوله (من حيث جزئيته)
وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله جزأ يتميز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم
الى فاعله يعني لا يتم جزئيه وقوله (يعني لا يكون جزأ تاما) تفسير على طريق
يوضح ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا معنى الفاعل واتحاد ايضا ان التاني
راجع الى التقييد اعني نفي التامة لا الجزئية وقوله (ان كان جزأ) اي تفسير
التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا) اي ان كان نصبه على التمييزية وهذا
التفسير موافق لما عليه الجمهور ومن ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان
الافعال عندهم متحصرة في المدحودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند
من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى
صار في نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير)
عطف على قوله لا يكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير
(جزأ تاما ان كان يتم) اي انقلبه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد

جملة فصلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى
 الهمم الا ان يقال لما كان في التامة بعد النقصان تحول وانتقال فسر به تلك
 الاشارة اولاه لما قصره على التقدير الاول بلا يكون فصره في الثاني بلا يصير
 التتم والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه في الموصول
 (مالا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (في كونه جزءاً اولياً بفصل اليه) اى
 بحيث يفصل اليه (المركب اولاً) اى انحلالاً اولياً لانه اذا انحل اليه انحلالاً ثانوياً
 يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصاً لكونه جزء الجزء بمعنى ان الجزء التام هو الجزء
 الذى لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً وان كان غير محتاج بعد انضمام سى اليه لكنه
 لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاول (كالمبتدأ
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
 من حيث الاستاد كما في المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالفعول
 فهذا المبتدأ مثلاً جزء اولى للجملة وتفصل الجملة اليه انحلالاً اولياً فان لم يتصلح
 الى انضمام امر آخر نحو زيد فيزد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
 امر آخر في كونه جزءاً اولياً فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
 في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للعرف ان يقول ان تعريف
 مالا يكون جزءاً لار المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ
 فلا يكون جزءاً اصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد السارح ان
 بين وجه العدول فقال (وانما نفي) في التعريف (كونه جزءاً) تاماً بناء على ان النفي
 يرجع الى القيد (لاجزاً مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً اولاً (لانه) اى عدم نفي
 الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب) بعد كونه
 جزءاً تاماً بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
 (ايضاً) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
 انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفياً للجزئية
 عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزاً تاماً) لكونه جزء الجزء
 (اولياً) اى ولا اولياً لانه اذا انحلت الجملة اليه تفصل والى مجموع الموصول
 والصلة وثانياً الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقيد الكون والانحلال
 بقوله ولا قوله (بالصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشئ الا بصلة ((واما)
 ولما توهم توجه النقص على التعريف بانه باطل لكونه مامساً لزم للدور حيث
 ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد السارح متع به المراد دفعال
 (والمراد بالصلة) اى المذكورة في التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به
 (لا اصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن

المراد به معناها الاصطلاحي (فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتتة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحي ليس بعبارة عن
مطلق اتصال شيء باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة
المشتتة على العائد واذا كان الاصطلاحي عبارة عن هذا المعنى (فمعرفة اى
معرفة تلك الصلة) موقوفة على معرفة الموصول (لان قوله بعد الموصول
مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف
الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال
لانسجم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوي اراد العرف ان يثبت المقدمة
المنووعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوي
لا الاصطلاحي هي قوله) اى قول العرف (وعائد قلة لواو يديها) اى بالصلة
(معناها الاصطلاحي لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستندركا) لكنه
ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحي وقوله (لانه لاخراج)
دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم
لاخراج (مثل اذوحى) من تعريف الموصول لانها ليسا بموصولين لانهما
وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد
فيها واذا صكان لفظ عائد لخراج شيء مفسر للعرف لم يكن مستدركا واذا
لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة
معناها الاصطلاحي لانه لو كان المراد بها الاصطلاحي لم يلزم ذكر العائد
لكونه متدرجا فيه ثم شرع في احتمال جواب آخر عنه بتفسير التعريف فقال
(ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) في الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع
(ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف
(على معرفة الموصول بان يقال) في تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة
باسم لا يمتنع) اى ذلك الاسم (جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (المشتتة) صفة
بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتتة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم
(فمعنى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون
المراد بالصلة) في تعريف الموصول (معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور)
المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا في هذا التعريف الذى عرف به الصلة
لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول في التعريف الذى
عرفنا بها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اذعن بهذا التعريف
لزم الدور لكنه بقي فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر
في الجملة التى اراد اتصالها بالموصول كونها مشتتة على العائد وكان العائد

ايضا ما خوذنا في تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مغنيا عن ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل في ذكره مكررا فائدة وهي (تصريح بما) اي بالمعنى الذى (علم خضا) اي في منتهى الامصرح وقوله (مسالفة) مفعول للمصريح اي قصد التصريح به بما علم في ضمن التعريف لقصد المسالفة (في الاحتراز) الى في الذى قد حصل في ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اي عن الاسماء التى التزم ذكر الجمله بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد في هذه الجمله التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم و بهذا حصل الفرق بينهما و بين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجمله بذكر العائد ولكن ذكره في التعريف على طريق الفصلة اعنى بقوله مشغلة على طائفة ثانيا للاهتمام بشيئه ومن البين انه لا يلزم من ذكر النسي مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك مكر وقال المصنف ولا يخفى ما في كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزأ في تعريف الموصول لغو الدخوله في مفهوم الصلة يعنى في مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع في محذور آخر وهو استئثار تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو ذكر ما لا يتم جزأ اذا لازم عليه حيث ان يكتفى بقوله ما لا يكون الاصله او ان يقول ما لا يذكر الا بصله ثم ان قوله وذكر العائد من قول هذا القائل والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى انما لا نسلم لزوم الدور اذا اراد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولا كانت الصلة الى آخره) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتجاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف اولا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضاف بينهما فاراد الشارع ان يدفع هذا الابهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير ما نع لكونه تعريفا بالاعم بل

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة فى تعريف الموصول بقوله
 الابصلة (بمعنيته) اى بالعنيين الذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناه
 القوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم)
 وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تحقق فى الواقع الا بالوصف
 المقصود اما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية او غير خبرية)
 بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة فى التعريف مطلقة (ولا تكون
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة فى الواقع (الا جملة خبرية) فان
 هذا التخصيص لا يفهم من التعريف قوله (والسائد) عطفا على والصلة
 اى ولما كان السائد المذكور فى التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من
 ان يكون ضميرا او غيره) بان يكون الالف واللام او غيره من العائدات (واذا كان
 ضميرا) اى وايضا اذا كان السائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير
 (للموصول) بان يكون راجعا اليه (اولف به والواجب) اى والحال ان الذى
 وجب فى الضمير الذى اشترط فى الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) وانما ذكر
 الشارح والواجب اهتماما ببيان كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه
 بخلاف وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز
 كونه اعم من التحيز لما ذكره فى التسهيل بعدم الفرق بين ان العائد الى المبتدأ
 اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا او غيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عموم
 ورجح المصنف كونه عاما ههنا ايضا وتيمم صاحب الامتحان وقوله (عينها)
 جواب لما يعنى لوجوب الخصائص النبر المفهومة من التعريف عين المصنف
 الصلة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يمت جزأ الابصلة وعاد)
 تفسير لرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول
 كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى
 الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها فى الرجوع انما يحصل
 بذكره مفصلا بذكره محملا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع الى مذكور
 فى التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو صلته وقوله (وما فى معناها
 كاسمى الفاعل والمفعول) كمطوف الثقلين الذى هو عطفا قول القائل على
 قول القائل الآخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتي يعنى ان الصلة ليست
 منحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاستنادى الخبرى بل مراد
 المصنف بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاستنادى الخبرى او بالتركيب
 الغير الاستنادى بقريئة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار
 المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والنون وغيرهما

من الموصولات وضعت لجلها صفة للمعرفة بواسطتها لان الجملة نكرة لان تكون صفة للمعرفة فعمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالآخر وانتهى غير موصضة للموصولات والصفة يجب ان تكون موصضة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر لصفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير الجور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التمييزات الثلاثة احده. تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين السائد للضمير فافاده بقوله والسائد ضمير وثالثها تمييز الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل او المفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسميين ولم تكن صلتها جلتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصله الالف واللام اسم الفاعل او المفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هى الاصل فيها (لان الام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (جعلت) لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مستقلة على السند والمسند اليه والاستناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الزاجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتها جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى من حيث الصورة اوفى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليعصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبر حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخلى عليها فى صورة الحرف وقال المصاحم ليس تعرض المصنف لصفة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخله فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ان يثبته بقوله فقط ليجوز الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعد هما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة اللام امران احدهما تعيين صلتها من بين الجمل وثانيها تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيه فتفاد الاول من كلام

المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البين بقيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوهما واما لهما فافهم منه الحصر ولذا اطل المحشى والاولى ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره الشارح بقوله (اي الموصولات) للثلاث وهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للفرد المذكور) (والتي) حال كونه موضوعا (للفرد المؤنث) (والذان) حال كونه موضوعا (للمثنى المذكور) (واللتان) حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مثنيان على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المثنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اي ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع) تعين لكونهما بالالف يعني لا مطلقا بل اذا استعملا في مقام الرفع (وبالياء) اي يكونان بالياء (في حاتي انصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف وانبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طو في كما كانت عليه مؤنث الاول ولا يقرأ الواو فيكون ارساما به لبيان ضمة الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن المثل) يعني انه يضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكور المؤنث) يقال الذي اللذان الاول والتي اللتان الاولى (الاية) اي لا فرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاول (في جمع المذكور) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والدين) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها والتون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموه ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف التونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولما انبس لفظ الذين بلفظ اللذين في المثنى اراد دفعه بقيد قوله (كالثنتين) وقوله (كلاهما لجمع المذكور) يعني الذين والثنتين كلاهما لجمع المذكور لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان اللذين رفعوا ونصبوا وجر اجمع الذي من غير لفظه ويحذف تونه فيقال اللذان بهمزة بعد هاء ساكنة كالفاضي وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجرأ انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا الثقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاول والذين مختصان بالواو فلا قالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة مذكور في هذا الاهمال لاهمال المصنف له (والثاني) (بالهمزة وبالياء) اي حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء المدودة بعدها (واللاء) حال كونها بالهمزة المكسورة فقط اي من غير ياء بعدها (والاي) (بالياء فقط) اي من غير همزة وقوله (مكسورة) يعني حال كون

تلك الياه (مكسورة او ساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع
 الاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاتى (بحرى الوقف) وهذا
 الاجراء جائز وواقف كافرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مسكنهم يسكون
 الهمزة في لسبأ (يجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث
 موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع
 المؤنث اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى
 واللاتى) (يجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به
 (و) (جاء في اللاتى) (اللات) (بحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع للغة
 الاولى وقوله (و) (في اللواتى) الخ فرع لثانية يعنى وجاء في اللواتى (الواو) (بحذف
 التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا ثمان لغات
 وهى الاولى والذين واللاتين والاله واللاتى واللاتى مع فروعات
 بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللاتين ولفظان
 منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتى واللاتى واربعة منها مشتركة فيهما
 لكن يفرق بينهما بزيادة الشبهة وقتلها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتى
 مع فرعيها اشهر في المؤنث (وما) عطف على ما قبله اى الموصولات ما اذا كان
 مقارنا (يعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان ما به الاشتراك بين ما و بين
 من وهو كونهما يعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الاتفاق بينهما وهو
 كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانه اكثرى
 لا كلئى واما استعمال من فيما لا يعقل فكلئى وقوله (نحو عرفت ما عرفت) مثال
 للاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى ما في ما عرفت ليس من ذوى العقول
 واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمال لفظ
 ما بعد كونه يعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما بناها) حيث ورد في هذه
 الآية وما بناها مستعملا بماع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة
 عن الله عز وجل (ومن) عطف على ما قبله وقوله (ايضا) بيان لما به
 الاشتراك بينهما وهو كونهما يعنى الذى وقوله (فحين يعقل) لبيان ما به الاتفاق
 ايضا وهو كونه مختصا فحين يعقل ثم شرع الشارح في بيان احكامهما المشتركة
 بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى في ما ومن (المفرد والثني والمجموع والمذكر
 والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو و ما اذك بجروا احدا وجبران
 او احبارا وكذلك يقال ومن اذك زيد او زيدان او زيدون او هند او هندان
 او هندات (وائى) عطف على ما قبله ايضا وهو (يعنى الذى) كما في الاولين
 (نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار) وهذا للمذكر (واية)

الموث حيث قال (بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار)
 (وذو الطائفة) يعني لفظ ذوايضامن الموصولات ثم فسر الشارح لفظ الطائفة
 بقوله (اي النسوبة الى بني طي) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اي
 مجيئ ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلقهم)
 اي بلغه بني طي وهو ايضا (يعني الذي) اذا استعملت صفة للذكر (او التي)
 اي معنى التي اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر * وبئر ذو حفرت
 وذو طويت) اوله * فان الماء ماء ابي وحدي * وقوله بئر عطف على قوله ماء ابي
 فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبرا له وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي
 وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسر به بقوله
 (اي التي حفرتها) والموصول مع صلته خبر للبئر وذو طويت عطف على
 ذو حفرت كما قال (والتي طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى
 ما في قوله فان الماء ماء ابي وفي قوله وبئر ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم
 للحد كما هو الانسب لمقام الاختيار (وذا بعدما) اي بعض الموصولات لفظا
 حال كونه بعدما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة
 لما يتقدير المطلق معرفة مثاله (نحو ما ذا صنعت اي ما الذي صنعت) وسيجيئ
 اعرافه في مقام التفصيل (والالف واللام) اي وبعض الموصولات الالف
 واللام و اشار الشارح بتفسيره بقوله (اي بمجوعهما) الى ان المختار في الالف واللام
 الموصول هو كون مجوعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشريف
 والتفاضل لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه
 ان يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (يعني الذي) اي
 اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكورين (او التي) او بمعنى التي
 اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثني) اي بمعنى اللذان او اللتان اذا دخلا على
 تثنيتهما مذكر او مؤنث (او المجموع) اي بمعنى الذين او اللاتي اذا دخلا على جمعهما
 مذكر او مؤنثا ايضا ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجبالا شرع
 في بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اي العائد الذي لا يتم الموصول)
 جزء (الابه) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجين بان يكون المراد
 من العائد ما سبق ذكره صريحاً في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول
 جزءاً تاماً وقوله (اذا كان مفعولاً) اي اذا كان العائد مفعولاً للصلة قيد لجواز
 الحذف وقوله والعائد مبتدأ ووجهه (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع)
 اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع المحذف والمانع
 للحذف هو كون العائد ضميراً متصلاً واقماً بعد النحو الذي ما ضربت

الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو
 المتفصل الذي بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيقول الغرض الذي لاجله
 الانفصال فقدم جواز الحذف ههنا لما منع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز
 حذفه لما منع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما
 واوحذف الضمير خفي عليهما انهما موصول او حرف تعريف كذا في حاشية
 المصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع ثلثا رد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل
 لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول بمعنى انه انما يجوز الحذف في العائد
 المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يسأل بذكره مع ان الاجاز مطالب
 وقوله (الا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف في غير المفعول واشارة
 الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافي يعني بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من
 المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه محذوفا) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل
 يعني ان جواز الحذف يختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة
 لم يجوز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حل الشارح العلامة
 القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لتلايد
 على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة نحو الذي هو زيد يقوم غلامه ولا طرفا
 نحو الذي هو في داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ في صلة اي نحو قوله
 تعالى ايهم اشد على الرحمن اي ايهم هو اشد كما سيجي او اذا كان مبتدأ وطلعت
 صلته كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي وهو الذي هو
 في السماء اله وطلعت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور
 بشرط ان يخبر بحرف متعين فطلبه انصلة وتهدى به نحو قوله تعالى فاصدع
 بما توهم ولما تعين توهم في التهدية بالباء طلبه فكان طلبه قربته للمحذوف اي
 بما توهم به او بشرط ان يخبر باضافة صفة ناصبة له تقديرنا نحو الذي اناضارب زيد
 فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف
 وهو ضاربه واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف في المفعول قطعا وشره
 لعدده خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير
 وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوي في متن الامتحان حيث قال
 وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوبه شارحه البركوي في زيادة لفظ
 وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب يعني المصنف في زيادة الكثرة اذ لو لاها
 لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر
 على الاضافي بقوله الا اذا كان فاعلا لتلايخص عدم الجواز بماعدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبدأ والمجرور المذكورين في جواز
 الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى أن عذر التقيد ضعيف والاولى أن الحذف
 فيه أكثر انتهى ويمكن أن يستدريان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو
 الجواز المترتب على كونه فضلة وأما كثرة الوقوع وقتله فثني آخر ولا شك أن
 الجواز فيما عداه مشروط بالشروط المذكورة فإن قلت أن الجواز في الصائد
 المفعول مشروط أيضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعده
 ليس بمانع للجواز لأن علة الجواز هي كونه فضلة بإقية والمانع الذي يكون عدمه
 شرطاً هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم أن يكون شرطاً لاختصاص
 شرطاً للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبدأ والمجرور لأنها شروط للجواز كما
 افصحته عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع إذا كان مبتدأ يجوز بشرط
 أن لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقاً بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله
 يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر أي لمن يشاء) يعني أن المفعول العائد إلى من يحذف
 في هذه الآية ثم المصنف لما وسط مسئلة الاخبار بالذي بين مقام الاجال والتفصيل
 ارجاعاً للحجة أراد الشارح بيان فائدة توسيطهم لها فقال (اعلم أن الحجة موضوعة
 بإياهم بوجه باب الاخبار بالذي) مع ما يطبق به كالتى (أو ما يقوم مقامه) أي
 أو ما يقوم مقام الذي يعني به الالف واللام (ومما يصدقهم) أي مقصود الحجة
 (من وضعه) أي من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرته تمريناً
 فتمرين در به فتدرب انتهى واستدرب التعود أي اتقاه في المهالك حتى تعود
 الجراءة كما هو عادة افرسان في تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تهوده في الجلفة
 بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
 وتذكره) أي لتذكير المتعلم (إياها) أي تلك المسائل لأنه مبر أن يعلم به مراتب
 المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الانتقال ولأنه لا بد في الاخبار بالذي من
 تذكر كثير من المسائل مثلاً لا بد من تذكر الحلال والتبصر بأنه يجب أن يكره
 نكرتين حتى يعلم أنهما لا يخبر عنهما وأن المجرورين بحثي وكاف التشبيه لبقمان
 مضمرين حتى يصل إليها لا يخبر عنهما وإن ضمير الشان يجب تقديره لغرض
 الإيهام قبل التعبير حتى يعلم أنه لا يخبر عنه وعلى هذا ففسر غيره (فإنهم)
 أي فإن الحق (إذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن اسم الغلاتي في الجلفة
 الغلاتية بالذي بعد فإنهم) له لأنه قبل البيان تعجب وهو غير جائز (طريقة
 الاخبار به) أي بالذي (لا بد له) أي لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل
 الحق) أي بما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز
 كما اشترنا فيما سبق إلى نبذة منها (وتدقيق النظر) أي لا بد له أيضاً من تدقيق

التعذر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق . (ان ذلك الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يستعمل) كما ستطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فإراد المصنف) لهاذا السبب (اشارة الى هذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تحسب) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تنبى بذكر السبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار واطانة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لا يتخلف اخل المراد عنها واما القرينة المنعنة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقيق الاخبار والحال انهم يتحقق بعد بل سيتحقق بعده هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق بخبر وتفسير المضمر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبدأ والخبر والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوالى او الالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وما يقوم مقامه قال العصام ان قوله وما يقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فالأظهر انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى والذات والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان اوجه حمل الباء على الاستعانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون الاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المعنى من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه باللفظ الذى فى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فيثبت كون الباء صلة للاخبار وقوله (مصدرتها) جواب لاذ (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصلة بعدها الاخبار وانما فسر مصدرتها بقوله اوقعت الى آخرها لعدم تأنى معنى المصدر فى الحقيقة لان المصدر عبارة عن جعل شئ فى مصدر شئ وفيه تعميم الضمير بارحاعه الى الذى والى ما يقوم مقامه وتعيين المضائق اليه الذى اضف اليه المصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجملت

موضع الخبر عنه بقوله (اى فى موضع ما هو) اشارة الى ان قوله مع موضع مفعول
 فيه جعلت وتفسير الخبر عنه بقوله ما هو (خبر عنه) اشارة الى ان ما ادا بالخبر
 عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (د) استعانة
 (الذى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل
 قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تفسير الخبر عنه بقوله
 بما هو خبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون خبرا عنه فى الجملة الثانية
 وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده
 فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بخبر عنه فليكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه
 الحقيقى ثم اشارة الى كون هذا الوضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقى بقوله
 (يعنى) اى يريد المصنف بقوله وجعلت موضع الخبر عنه (فى موضعه الذى
 كان) اى ذلك الموضع (هـ) اى الذات الذى يكون خبرا عنه فى الجملة الثانية
 اى فى السؤال وقوله (فى الجملة الاولى) متفق بكان يعنى كان ذلك الموضع
 موضعها فى الجملة الاولى وقوله (صبرا لها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى
 الكلمة التى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنية على ان تأنيث الضمير بتأويل
 الكلمة (واخرته) وقوله (اى الخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب
 فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى
 يكون خبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى
 (خبرا) (نفسه على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير
 المنصوب فى اخرته يعنى اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال
 كون ذلك المؤخر خبرا للبدء الذى هو الموصول (اوضح اخرته) يعنى يحتمل
 ان يكون فى نصب خبرا توجبه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لآخرته على تضمين
 اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء
 الآخر فجزان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار الذى
 يحصل بعده اشياء بتصدره الذى وبوضعه الضمير الراجع الى الذى فى موضع
 الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعله اياه
 خبرا عن ماصد من الموصول ثم مثله له لافعال (واذا اخبرت) وزاد الشارح
 ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول (عن زيد من) (جملة)
 (ضربت زيدا) والتفسير بتوسط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة
 الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المصنف موضع التمثيل على طريق
 الاجال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال
 (بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (واوقفها) اى

اوقعت كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بعد الجمل
 الخصوص (وجعلت في موضع ما) اى في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه)
 اى كان مخبرا عنه واخرته وبقي موضعه خاليا وذلك الموضع (في هذه الجملة)
 اى في الجملة الثانية التي اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذي
 اخر وبقي موضعه خاليا (زيدا) اى افغز زيدا اى الذى كان مفعولا في الجملة
 الاولى وهذا التفسير الشائى وهو قوله (والمراد بموضع) مبنى على ان المراد
 بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (في الجملة
 الاولى) يعنى في جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول
 من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاصراب الذى وجد فيه المفعول
 لاذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو مخبر عنه سواء كان
 موضع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى (ضمير الذى)
 اى راجعا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) في المثال المصنوع
 (وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خيرا من الذى) (قالت الذى ضميرته
 زيد) والواو في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا
 اخبرت فلا يتقاضى الواو واما اعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه فيقتضى
 الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام السارح
 ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة الفعلية من الجملة اراد المصنف
 ان يبه عليه فقال (وكذلك) وقصره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة
 الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى
 والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف
 واللام) مبتدأ مؤخر كذا في العرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء
 خبريه ويعد ان يكون مبتدأ لان اضافة من هذا الخبر اقادة كون الالف واللام
 مثل ذلك لان الجهل في حكمهما في جواز الاخبار لا في تجسس الاشمال
 لكلمة الذى في هذا الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا
 مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة
 المحل على انها حال من الالف واللام كذا في زبني زاد وقوله (خاصة)
 حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان في الجملة
 الفعلية حال كونهما خاصة فحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء
 تلك الجملة مثل حكم الذى في الجواز وفي الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر
 الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر
 عنه خبرا له مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام

ابدلت الفاعل الذى هو ضريت الى اسم الفاعل او الى اسم المفعول فتقول
 فى الاول الضاربه انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامرين
 من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول يسهل المصنف بصورة الدليل فقال
 (ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها) اى الجملة الفعلية والافليس
 من دأب المصنف لتبليط المسائل كتابه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق
 بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلتة جملة فعلية
 ثم اراد الشارح ان يبين صلة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة
 الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الاسم الفاعل او اسم المفعول)
 كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجملة صلة لهما
 فاذا انحصر جواز صلتة بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل
 او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون
 صلة لهما والجملة الاسم لا يجوز ان تكون صلة لهما لانها لا يمكن اخذهما منه
 فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم
 الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما
 يصح لو قال القائم زيد او المواقفك زيد وليس كذلك بل يقال هو قائم وهو
 موقوف والصبر لا يصح ان يكون صلة فعلية هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن
 بقولنا بحيث يصح كونه صلة للالف واللام ولما كانت صلة الجواز اماكان اخذهما
 ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضهما اراد الشارح ان يذكر شروطا لا مكان
 الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول)
 اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبني للمفعول) لا مطلقا
 بل بشرط ان يكون الفعل الذى تضمنه الجملة الفعلية منصرفا (اى ما يجزى منه
 الفاعل والمفعول بصفة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى
 لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نيم و نيس وحيد و عيسى و لبس لا يجزى منه)
 اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجزى منه اسم فاعل ولا مفعول
 لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد)
 مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا اشترط وجودى فشرع فى بيان
 شرط آخر عدى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل
 الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمي
 الفاعل او المفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد
 معناها منهما (كالسين وسوف وعرف التى والاستفهام فلا يخبر باللام عن
 زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

والعلم خبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا نفي اسم الفاعل من سيقوم اي مالا
 يكون) ذلك المدنى (فانما) اي دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير
 دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقرب
 الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الفرض من تصدير المضارع به
 وفي حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل
 تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا في الاحبار بالالف واللام
 يفوت الزمان الدال عليه الجملة جازا لا يبالوا غوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة
 الزمان ولا يميزون ان يؤخذ من الفعل التنى اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار
 عن زيد في لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط
 جواز الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف التنى
 وغبرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة واريد
 اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لغات الفرض من تلك الحروف لانه لم يمكن
 اشتقاق احدهما من الفعل الذى يحل بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها
 توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا
 الدليل يعميه جاز في اسم الفاعل او المفعول المستقين من الفعل الماضى او المستعمل
 لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احدا الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انها
 جازان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل
 من الزمان المعين وردائه اوجاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة
 فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال
 الفوت اعنى فوت الفرض المستفاد من الازمنة في الفعل المجرد بان اسم
 الفاعل والمفعول وغبرهما من الازمنة المتتفة تدل على الزمان في الجملة فاذا
 اشتقت من فعل تغيب البتة مقارنته بزمان واما التبيين فيجوز ان يستفاد
 من القران بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والتنى
 لان الصفة لاتدل بذاتها عليها مع ان الفرض والمقصود من بناء الفعل المذكور
 انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بمخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة
 الدالة على معنى السين والتنى ثم شرع المصنف في فائدة ذكر القيد اللازمة
 في الاخبار فقال (فان تعد امر منها) وقوله (اي من الامور الثلاثة) تفسير
 لمرجع الضمير المجزوء في منها وقوله (التى هي تصدير الموصول) صفة كاشفة
 للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عاذا الموصول مقام ذلك الاسم
 وتأخير ذلك الاسم خيرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا حاز
 اجتماع كلاهما جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعدر الاخبار) اي لم يجز

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر بن الاخبار بن اولم يوجد ثم شرع
 المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع
 الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) الجار متعلق باستماع المذكور بعدها على سبيل
 التنازع والمشار اليه ثمة هو ما فسر الشارح بقوله (اى من اجل انه اذا تعذر
 امر منها تعذر الاخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الاتى يلزم من ثبوت ذلك
 القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثمة تعليلية بمعنى
 اللام والى ان المشار اليه ثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما فى اطلاق الاسم
 الموضوع للاشارة الى المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع
 الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوى (في ضمير الشأن) ثم شرع الشارح في تصوير
 جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق اى يكون
 (ضمير الشأن مخبرا عنه) وقوله (لامتناع) مصدر الجملة (دليل لامتناع الاخبار
 الذى شوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
 امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها هو امتناع مصدر الجملة (بالذى)
 اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتأخير الخبر عنه خيرا) واعلم ان المفهم
 من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشئان مصدر الجملة
 وتأخير الخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير الخبر عنه لانه استدلال
 على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشأن (على الجملة) فيكون
 تأخيرها منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصديق فلكونه سببا موجبا للتأخير يعنى
 ان هذا الامتناع لترتب الامر بن المتأخرين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
 ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين
 الامر بن هو اجتماع مقتضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا
 للتقديم وبالتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع
 التأخير (و) (كذلك امتنع فى) اى الاخبار (الموصوف) اى فى الاسم الذى
 كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذا الموصوف فقط
 (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اراد بالموصوف مع
 صفته لم يمتنع وقوله (و) فى (الصفة) عطوف على قرنه فى الموصوف اى امتنع
 الاخبار ايضا فى الصفة التى اراد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز
 فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف
 (بدون العاقل) الذى هو الصفة (ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر
 بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار
 عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستزامة) أى لاستزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) فى النسق الثانى (او موصوفا
فى النسق الاول) وفيه لقى ونسب مشوش كمالا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط
فى المثال المذكور لزم تأخيرها عن محله خبر الموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل
محله زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته
العاقل زيد فتحذف ياءه لانه ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد
الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخيرها واقامة الضمير فى محله فيقول التركيب
الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد
وهو غير جائز ايضا لان الضمير كالا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة
لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) أى الامتناع فى صورتين حاصل ملائسا
بمختلف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) أى عن مجموع الموصوف
والصفة يجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) أى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد
العاقل) فانه لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و)
(كذلك امتنع) فى (المصدر العامل) أى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع
ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول
فلا يجوز) أى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق
القصار) أى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) أى بدون
مفعوله الذى هو الثوب فيقول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما
امتنع هذا لانه يورى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار وهو
الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب ناصبا له) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف
الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله
ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) فى (الحال) أى كما امتنع الاخبار
المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال أى فى الاسم الذى وقع
حالا لا لك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما قلت الذى ضربته زيدا
ايه قائم بتمتع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة)
كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة
(فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) أى فى موضع الاسم الذى
وقع حالا (بالحالية) أى يحصل الصفة التى كانت فى الاسم المنصرف عنه المتأخر
عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التساقى بين مقتضى الحالية وبين
مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موضعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار
عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع) فى (الضمير المسبوق
لقبرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مسبق لقبرها أى لقبر

كلمة الذي وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذي بالكلمة ليصح رجوع
 ضمير المؤنث اعني ضمير غيرها الى الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير
 المنصوب المنصل الراجع الى زيد في زيد ضربته وصدرت الذي واخرت الضمير
 المنصوب عن محله وقلت الذي زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع
 تصدير الذي) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اي التصدير (عود الضمير)
 اي عود ضمير ضربته مثلاً (اليها) اي الى كلمة الذي واذا ارجع ذلك الضمير اليها
 (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
 فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار في (الاسم المشتغل عليه) يعني
 في الاسم الذي يشغل عليه (اي على الضمير المستحق غيرها) اي ضمير كلمة الذي
 (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اي مثال الاسم المشتغل على الضمير نحو غلامه
 في تركيب زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه (لكونه اسماً مشغولاً
 على الضمير الذي يستحق زيد الذي هو ضمير كلمة الذي) بان يقل الذي زيد ضربته
 غلامه لانك اذا جعلت الضمير اي الذي في غلامه (عائد الى الموصول) اي الذي
 صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائد) وهو لا يجوز (وان جعلته عائداً الى المبتدأ
 بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اي كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء
 الموصول بلا عائد (يمتنع فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فنحذف
 العائد اليه في الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن
 فلا يجوز في باب الاخبار (واما الاسمية) الواو استئنافية واما مبتدأ والاسمية
 صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قدحها بالاسمية لانها
 هي الموصولة (لا) ما التي هي (الحرفية فانها) اي فان ما الحرفية لا تكون موصولة
 لان الحرفية قسمان (اما كافية) اي مانعة لعمل ان وغيرها من أثر العوامل
 (نحو انماز يدقائم) وكذا انماز الفتح وانماز لكتا (واما نافية) اما داخلة على الفعل
 (نحو ما ضربت زيدا) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائماً) وكلاهما ليستا
 بموصولين قال العصام ان في ذكر المصنف لفظ ما وصف الاسمية وبيان معانيها
 التي هي غير كونها موصولة فإدب تن احدهما ان لفظه مامشركة بين الحرفية
 والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون
 اسمية تكون حرفية وثانيتها بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هي
 كما تكون موصولة كذلك تكون استهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع
 باب مخصوص لغيره من المعاني وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب استهامة
 الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج في باب ما ليس من اسماء
 الافعال هذا خلاصة ما في العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لمنظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بياناً لم يلبس بموصول في بابيه وليس كذلك لقوات القائلين فيه وقال ايضا ان في حصر الحرفية في الكافة والتافية فطرا لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التي يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها متنوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة لبس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبرنا ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والاسم وما بناها واما كسفي الشارح فيتمثل واحداً إشارة الى التمثيل بالاصل واستفهامه بتبئله في الاجمال (والاستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء منها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلية على الاسم او على الفعل مثال الاول (نحو ما عندك) مثال الثانى (نحو ما فعلت) وتخصف الفهم الجار المضاف نحو كتابم عندك ومع الجار من الحروف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا تخصف قبل ذا الموصول لاخصاصه بالاستفهام وتخصفها هاء السكت في الرقف كـ وقد تستعار لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتجيب والانكار (وسرطية) اى تكون بمعنى السرطولة احزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح الله للناس من راحة فلا يمسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة (بمجرد نحو مرت بما يحببك اى بشئ يحببك) فان يحبب مفرداى ليس بمجمله (واما) موصوفة (بجملة) نحو رجاكره النفوس من الامر له فرجة لكل العقال (وفسره الشارح بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكرهه وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة تكرهه صفتها فقوله فرجة يفتح للفناء وسكون الراء انفراج النعم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشديه الدابة ليمتصها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع تكل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه فانه الاحكام بل يسد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة فطليه حاله متعلق بالامر يعنى ورب ما تكرهه النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قل الحل لم يدر كـ كونه مشدودا بسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وامة) اى ما الاسمية تكون تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولاصفة كذا فسرهم بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها نازها عن محتاجة الى صلة ولاصفة يجب ايضا

ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيحى بعد ها اقول بل يجب ايضا ان يعزى عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسرهما به وحصر الاحتراز عن الامر بن لاس تفسيرها حقيقة لهما بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعده ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المتقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا ان قيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فن قيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شئ) طرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة لتامة ولما وقع الاختلاف بين المعاني في ان التامة هل هي بمعنى شئ المنكر والمعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ اى هي بمعنى شئ منكر (عند ابي على والشئ) المعرفة اى وانها بمعنى الشئ المعرفة باللام (عند سدوه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابي على قدمه الشارح ومثاله (نحو قوله تعالى فتعماهى) فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شئ هي) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرفة وسيذكر الشارح سائر احوالها في افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لتكرة لفائدة الابهام في تلك التكرة (نحو اضربه ضربا) ثم فسر الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك التكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف في حال التى تلى التكرة من افادة الابهام وتوكيد التكررة فقال بعضهم انها اسم فنى مثلا ما مثلا اى مل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او التنويع فعنى اضربه ضربا ما هو ضربا حقيقيا او عظيما او نوحا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كافي كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعاني وانما المرشد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا يجى حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تاد عند الكوفية بناء على نحو زعم زيادة الاسماء (اى يكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فن في المثال الاول امام مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفي المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما يكون ما كذلك (نحو من تضرب اضربه موصوفة) اى وتكون من موصوفة كما يكون ما كذلك (اما بفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه في مقام الافتخار
 والابتهاج في كوننا من امة محمد صلى الله عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا في قوله (وكني
 بنافض لا على من غيرنا * حب النبي محمد انا * اى على شخص غيرنا) وحب النبي فاعل
 كني وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب
 النبي وان كان مؤخرا لكنه مقدم في الرتبة لكونه فاعل كني وقوله على من متعلق
 بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كني حب النبي محمد عليه السلام
 انا نا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة كنى ~~اسم~~ غيرنا اى
 غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك
 قد اكرمت) فن مبتدأ ووجهه جاءك صفة ووجهه قد اكرمت خبر وقوله (الافى التامة)
 استثناء من الظرف المستقر وظرفه اى ان لفظ من كائن مثل ما في جميع الامور
 المذكورة الا في التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح
 (فان كلمة من لا تجي تامة ولا صفة) و اشار بقوله لا تجي الى ان عدم كونها مستقلة
 في التامة والصفة انما هو لعدم ورودها في كلام العرب وقال المصمم وفيه رد
 لابي على حيث اثبت مجي كلمة في التامة وقال في القاموس انها تجي متكررة تامة
 فاختار المصنف عدم ثبوته حيث نصر عليه وفيه مباحث اهملها المصنف
 منها ان كلمة من خصت بما يعلل وخصت بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى فهم من يمشى
 على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من في الآية الاولى فيما لا يعقل
 واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انها مجازان
 ومنها انها بفعلان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان
 لفظهما مفرد مذكر وقد يصبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة
 على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهنديين
 او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامر ين او الامور وقد يحمل تارة
 على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقن وعرفت ما فعلته
 وفعلتها والمحمل على اللفظ اكثر من المحمل على المعنى كذا في الامتحان
 (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه
 (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (وابية) اى وحكم لفظا به حال كونها (للمؤنث)
 اذا كان بالتاء (كن) اى حكمها مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربية)
 وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة
 والصفة) اى في انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة
 واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا ينفى ان وجه الشبه
 متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامر بن لانه من كب منهما فلا يتوهم

ان المركب من الثبوت والانتفاء عديم على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المشتق فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم تعرض لامثلة اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجلة لقيت سئلها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى سرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى الضمير واخوك خبر، (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى وقعت شرطية (نحو قوله تعالى اياما تدعو افله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعو وما زائدة وجلة له الاسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ماذكرا فى اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله واادعوا الرحمن فداؤا، تعالى بهما جارا لان الله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما رفع به وهو الضميمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واخذلوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالأخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالتداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى (تقع صفة اتفاقا) بين الناة فى قوله مررت برجل اى رجل فلان على المصنف ان يقول وى ايا لافى التامة (فلما جعلها المصنف كن التى لاتقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصيغة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (اى رجل عظيم يسئل عن حاله) اى حاله التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فتقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه اذ فى عقته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب (وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان فى الحكم الاتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى كل واحدة من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح كونها معرفة بقوله (بالاتفاق) ليعظم فائدة التقيد بقوله (وحدها) يعنى ان تقيد المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منها عما هو قصر اضرائى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقي من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لا يشاركها) أى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الأعراب) أى فى كونها معرفة (غيرها) أى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) أى من باقى الموصولات (لأعلى الاختلاف) أى لا يشارك فى كونها معرفة مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذو الطائفة) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصورا فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لأن بعض الواقع من الموصولات معرب أيضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذو الطائفة وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الأعراب والبناء فى اللذان واللتان وأما فى ذو فأن منهم من يعربه مع لزوم صيغة الأفراد والتذكير فى استعمال أبنه نحو قوله * فاما رجال موسرون أيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفايا * يعنى أما الرجال الأغنياء الذين أيتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفايا من المؤنة وغيرها فإن قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الانحسان وذو الطائفة مبنية فى أشهر اللغات لا تنصرف تقول جاءنى ذو فطل وذو فعلا ورأيت ذو فاعلا وقد تغير فى التذكير والأفراد وغيرهما أى التأنيث والتثنية والجمع مع أعراب جميع متصرفاتها جلا على الذى يعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهو ذوا ذوا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذوللذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوحدها فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الأحوال انتهى وأعرض العصار على الشارح على حل قوله وحدها على الحصر بالأعراب الاتفاق وأثبت الأعراب الاختلاف لبعض الموصولات السابقة حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد أعراب اللذان وذو الطائفة يعنى أنهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معرفة وحدها محمول على أن مطلق الأعراب يختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد منع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بحمل بيانه مخصوصا بما هو المنق عليه ويمكن أن يجاب من طرف الشارح بأن وجودا لاختلاف بين النحاة فى اللذان وذو الطائفة مشهور وإن لم يذهب إليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير مكر لهذا الخلاف يكون حله على وجه لا يشعر بالإنكار كما حله الشارح عليه أولى من حله على وجه يشعر بالإنكار كما حله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الأول ثم شرع الشارح فى بيان وجه صكون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وإنما اعربت) أى إنما اعربت كل واحدة من أى وابية مع أن الأصل فيها هو البناء وكوفها معربين على

خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اي في كل واحدة من كلمة اي واية (الاضفة) اي ايضا فتتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة الاضافة اي الاضافة التي (هي من خواص الاسم المتكمن) اي الاسم المنصرف الذي يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله لاضافة المفرد فيثبت لا يرد التقص بكلمة (حيث واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملزمة فيها هي الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتكمن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله مفرية وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبتدئان مطلقا كما ينبغي ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مفق عنه يعني ان كل واحدة من الموصولتين معربة في جميع الاوقات الا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اي صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين وذلك حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم نزلن من كل شعبة ايهن اشد على الرجن عتيا) وهذا (فين) اي في قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه حبر للبتداء وهو الضمير المرفوع المفصل في التفسير الذي فسره الشارح بقوله (اي ايهن هو اشد) ثم شرع في بيان وجه كونها مبنية في هذه الصورة فقال (وانما بنيت اي انما بنيت كل واحدة منهما محال كونها موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهة) اي لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف في الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زادها الاحتياج الاخرف تأكد الاحتياج القديم فاصبحت صلة الاعراب ولما كان الاصل في المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت كل واحدة منهما) على الضم تشبيها لها) اي لجهلها مشبهة (بالقائات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اي من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعني انها مشبهة بالقائات في الحذف في كل منها ومن القائات بعض ما يوضحها وينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من القائات ما بينها وهو المضاف اليه) ثم شرع في بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثاني فقال (ولم يستثن اي وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اي الحسالة التي كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبتا) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها

في المستثنى (مثل يابها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى)
 اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف
 (ذكر في قسم النادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى)
 سواء كان من لفظ اى واية او غيرهما (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة
 من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلية في النادى المفرد
 المعرفة فاذا ثبت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)
 لانه حيث يُلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المصنف في مسائل ماذا من حيث
 الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير في جوارها
 فقال (وقى) توسط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) في بيان استعمال
 (ماذا صنعت) ليس بكلام مخصوص بل شائع مشهور متداول في محاوراتهم
 ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحیح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت
 لفظه والحاصل ان فى ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان)
 مبتدأ مؤخر يعنى ان فى ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها
 اقلية ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه
 توجيهين فى معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوسط الشارح قوله
 (ان منادى) (لاشارة الى ان قوله (ما الذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله
 ما الذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه
 يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل قال وجهت بان زيدا
 قائم او فاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بل يقال ان مراده من احد الوجهين
 ان معنى ماذا هو ما الذى وقوله (على ان يكون) بان الطريق التوجيه الاول
 بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا
 وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ) الذى
 صنعت (قوله اى شئ) مأخوذ من ما الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا
 ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجلة صنعت صلتها فيقتضى العائد فسرره
 الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيهه
 اعراب ما اذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى
 والكلمة التى (بعده) اى بعدها وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجللة الحاصلة
 منهما جللة اسمية (او بالمعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول
 مبتدأ مؤخر ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و)
 (حيث) اى حين اذ كان ماذا بمعنى ما الذى (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب
 السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث

يساعدنا لخط على كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله
 (اي مرفوع) و اشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك
 ان نجعله فعلا مجهولا انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل
 الذي تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبرا له ولا يخفى ان ما اختاره الشارح
 اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو
 الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقضى للرفع بقوله (على انه) اي على ان لفظ
 (الذي يجاب به) خبر مبتدأ محذوف (كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) اي لفظ
 الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسر بقوله (اي الذي) وهو
 المبتدأ وقوله (صنعة) بصيغة التكلم صلتها والصغير المنصوب في صنعة راجع
 الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) دليل على ككون
 الجواب مرفوعا يعني انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب
 مطابقا لسؤال في كون كل منهما) اي من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم
 شرع في بيان الوجه الآخر في جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الآخر) (ان)
 وزاد الشارح كلمة الوجه ليعظم موصوف كلمة الآخر الذي هو اسم التفضيل
 اي الوجه الآخر من الوجهين (مضاه) اي معنى ماذا مطلقا (اي شئ)
 ولما كان لفظ ماذا في الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى
 اي شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب وذا وحده يدل على معنى
 الذي فلم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما في هذا الوجه فيحتمل كونها
 زائدة كما قال الشارح (وههنا عبارتان) اي في هذا الوجه فيحتمل عبارتين
 (احدهما) اي احدي عبارتتي (ان ما ذابكما لها) اي بمجموع ما وذا يعني
 بهيته الاجتماع (يعني اي شئ) اي بمعنى اي شئ مأخوذ من المجموع
 لان اي شئ مأخوذ من ما وحده كما في الوجه الاول (والثانية) اي العبارة الثانية
 من عبارتتي المحتملتين (ان ما) وحده (مضاه اي شئ) اي مجموع اي شئ
 مأخوذ من ما كما كان في الوجه الاول (وذا زائدة) اي وجئت تكون ذا زائدة
 لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اي الراجح من عبارتتي
 هي العبارة الاولى وهي (ان مؤداهما) اي مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما
 عن الآخر في الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اي معنى قول القوم
 (انها) اي كلمة ماذا (بكما لها) اي بمجموعها (يعني اي شئ) فالحق المفهوم
 من هذا القول (انه) اي الشان (ليس اكل منهما) اي من ما وذا (معنى
 بالاستتلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر واتمام يكن كذلك
 (ليكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالعنى الذي هو اي شئ ليس معنى ما وحده والا

لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما
ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما
والله اشارة الناحية بقوله (فالقوم من مجموعهما اى شئ) وفي العاصم والاولى
ان ذا لا ينجى موصولة ولا زائدة الابدعما ومن الاستغناء اميتين والاولى في مادها
او من ذاهو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون معنى الذى واما قولك من ذا
فانما هذا اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم
اشارة كما في قوله تعالى ام من هذا الذى فان هاء التثنية لا تدخل الا على اسم
الاشارة انتهى ملخصا ثم شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال
(و) (حينئذ) اى وحين اذ كان ما ذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب
في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه
بالتناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ
الذى يجب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام بالنصب اى
صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما مجله
فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان ما ذا مفعول للفعل الذى
بعده ولما لم تكن على الرفع في الاول وعللة النصب في الثانى وهو مطابقة
الجواب للسؤال عللة واجبة لوفوع التخلّف فيها اشارة اشارة بقوله (ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانى رفعه على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعبره المصنف) حيث لم يقبل والاولى في جوابه
او الاحسن واما لهما من الببارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات
المطابقة بين السؤال والجواب مفعول عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة
الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يخلف ولو كانت
واجبة لم يجر تخلفها ولم يفرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التى هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء
التى معانيها معاني الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اى
اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة
واما خبره مفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله
(بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا للمعنى
المفهوم من لفظ الامر كما سيحى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لتوعى اسماء
الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر
والآخر ما كان مقارنا معنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء
بصورة الصفة فقال (الذين) بصيغة القننة اى معنى الامر او الماضى الذى

(هما) اى الامر والماضى (من اقسام منى الاصل) وكل اسم يكون مضافا كذلك
فهو منى فاذا كان موصوفين بكونهما من اقسام منى الاصل (فعلة ثانيا) اى
صلة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى
مناسبة (لمنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف
بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون ضربا جامع دفعه
بقوله (ف قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احدى الامرين
فقط كحتاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى
الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى الضمير) على صيغة التكلم للمضارع
(واو) تشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعناها بل هو بمعنى المضارع
ايضا لكونه (بمعنى التوجع) مع انها من اسماء الافعال فحينئذ يحتاج الى ان تقول
(ظلاله) يعنى لانه لزم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان
المراد بكل واحد من الضمير والتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل
المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد بـ (اف) معنى (تضجرت و) بالتوجع
معنى (توجعت) ولما كانت المساعدة فى الانشآت فى نحو بت واشتريت ان
يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبرته) اى عن كل واحد
من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بالضمير والتوجع (لان المعنى على الازمنة)
اى معناه محمول على انشاء الضمير والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على
الانشاء (انصب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى)
اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى
التشبيه بنوعى افعال من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيد اى امهله)
وقوله (مثال) خبر للبدأ المحذوف اى مثل رويد زيد امثال (لما) لاسم الفعل
الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذلك)
وفى هيهات ثلاث لغات احداها (يتبع التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرهما)
اى وثايتهما بكسر التاء وهو (فى لغة بني تميم وبالضم) اى وثايتهما بضم التاء وهو
(فى لغة بعضهم) اى بعض بني تميم ابيض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله
هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو
فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالرفع
لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم للمصنف الامر فى التعريف
على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء
الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم اياه لما اختلفت
اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر او الماضي بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر
 من الاحتمالات فيه فقال (والذي) اى الامر الذى (جلهم) اى جل النواة
 (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيئات (وامثالها) من الاسماء
 التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء
 (مع تأديتها) اى مع ان ككلامها بؤدى (معانى الافعال) من الامر
 والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى جلهم
 على هذا القول امر لفظى حقيقى يعنى نفي الفعلية عنه ليس لعدم ككون
 معناه فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم
 على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (بخلافه لصيغ الافعال)
 اى بصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماسنى والامر الحاضر
 وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كمطف التفسير او كمطف الخاص على
 العام يعنى وان هذا الامر الحامل على ان تلك الاسماء (لا تنصرف تصرفها)
 يعنى انها لا تقبل التنصرف كتنصرف الافعال بان يكون لها مفرد وثنية
 وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى
 انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء
 الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية
 لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعة لكلمة
 امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح
 الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من
 كون اسماء الافعال مؤدية لمعاني الافعال وهو ان صه مثلا اسم لفظ اسكت
 الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيته على الزمان وبماذته على
 الحد ث كما هو شان الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال
 على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (حمل للفظ الفعل) وهو اسكت (لا لمعناه)
 اى ليس اسما دالا على معناه فقوله ما قال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره
 يعنى ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه
 علما موضوعا للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق اللفظة
 صه وليس كذلك (اذا لم يرب القبح بضم القاف الخالص يعنى لان العربى
 الخالص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه
 لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه ناطر بقلبه وقوله
 (وربما) ترقى يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القبح لفظ اسكت
 (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

موضوعه لانفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتفاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه بان لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقتن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعني وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انها اسمان وضع احدهما لمعنى والاخر لمعنى آخر ثم انما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي في معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اي ماوازن) يعني المراد من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعم كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره وامل ذلك البعض اختيار كونه خبر التحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحتز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا او غيره كما سيبيح وكذا قوله (المشتق) الاشارة الى ان قوله (من الثلاثي) (المجرد) طرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه العرب المشهور بزني زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حال واختار في الامتحان كونه ما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحیح الجمل لان القياس بدون حرف النسبة لا ينفذ لابتداء فاحتاج الى التصحيح اما بالترام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اي كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كزال بمعنى ازل) مشتق من النزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيويه والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مجموعا ففعال سيويه انه قياسي وقال المبرد انه مجموع لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقصاد في قم واقعد

وليس لاحد ان يتدع صيغة لم نقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف
اختر مذهب سيويه وانه كيف يحاسب عن الابرار الوارد على سيويه فقال
(قال سيويه وهو) اي كون فعال بمعنى الامر (مطرر في الثلاثي الجبري ويرد
عليه) اي على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد) فيحتاج
الى ان يؤول قول سيويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسي
(قول سيويه) اي قوله مطرد (بانه) اي سيويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعني بقوله
مطرر انه كثير الوقوع يعني انه مجموع كما قال المبرد لكن لما كثرت المسوعات
(فكانه) اي فبلغ في الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثته) وفي قوله فكانه اشاره
الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصلح الامتحان
انه لا يحتاج ان يحل كلامه على المجاز ليندفع هذا الاراد لان كون الشيء
قياما لا يقتضي ان يبيح في جمع المواد فلا ينافي عدم وروده في مادة القيام والقعود
لكونه قياسا حتى يحتاج الى التأويل و زاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل
المذكور فعلا تاما فلا يبيح نعم وكون انتهى ولما كان الخلاف في كونه قياسيا
انما هو في محيته من الثلاثي اراد ان يبين ما هو حكمه من الرباعي فقال (واما
في الرباعي) اي واما حكمه في الرباعي (فاتفقوا) اي فاتفت النهاء من سيويه
وغيره (على انه) اي على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اي لم يبيح
(الانادرا) وهذا المعنى الذي حل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا عموما اختاره
العصام وغيره من المحشين في توجيه كلام الشارح لانه اذا حل على ظاهره وقيل
ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعي الانادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور محيته
من الرباعي وما يبيح نادرا هو قرعار وعرار وليس يورن فعال بل مفعال وقرعار
بمعنى صوت من التصويت وعرار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعدرة وهي
لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرر فاذا سمعوا خرجوا
اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال يدعو وليداهم بهاء عرار قال المبرد قرعار حكاية
صوت الرعد وعرار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السمرقي
في جواب المبرد ان الحكاية لاتغير فلو كانت صوتين لتيسل قرعار وعرار
بالاف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعي قياس والله اعلم ثم شرع
في بيان باقي المعاني لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ و زاد الشارح قوله
(حال كونه) للبيان في ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر في خبره الاتي
اهي قره مبني وقوله (عرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كبحار)
صفة اخرى للمصدرين حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما
المصدرية وثانيتهما التعريف بخبري ان يكون قوله كبحار خبرا للبتدأ المحذوف

بتقدير هو مثل نجار لكن زني زاده قدم كونه صفة بمد صفة فأ مل ولما خفي
 صكونه معرفة اشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم
 يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما
 للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور و اشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة
 او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وايداه بما نقله
 عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن
 (مصدر) معرف مؤنث ولم يرقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا يثبت
 وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبان جميع اوزان
 فعل امر او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم
 انصرافها ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد
 في كونها مؤنثة كذا في العصام ومحصل التردد في الدلائل انهم ربما استدلوا
 على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فاعل بكونه مؤنثا في استعماله
 صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان لا يجيئى وهذا استدلال عجيب ثم قيل
 في الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة في قوله « انا اقتسمنا حظينا بيننا »
 فحلت برة واحتملت نجار وجه الاستدلال ان برة صلح للمرأة ونجار بمعنى
 النجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف نجار لكونه قرينة
 ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول في القرابة وجعل كلامه على الاخرى
 في التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المضمولة معرفة ومؤنثة بدفع
 بل او ثبت وصف نجار بالمؤنث المعروف بنجار القبيصة مثلا حاز الاستدلال به
 على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) حال كونه (صفة) عطف
 على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الشارح
 الرضى حيث قال اشالت اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيئى في صفة
 المذكر (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبنى) خبر للبند وهو فاعل
 مصدرا كما فسره الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما
 فعال مصدر او فاعل صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر
 لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بنسأهذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى
 لمشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول
 كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا ووزنة)
 وهما محيزان من الذات المقدرة في النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امارته)
 اى مشابهته من جهة الوزن (فظاها واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا
 (فلما) اى خضابت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

في طرف المشبه الذي هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي) يعني ان نزل
ملا معدول عن انزل (للبالغة وهذه الصيغة للبالغة في الامر) هذا بيان
لغة العدول اي التماثل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة في الامر ونظيره (كفعال)
بقسم الغاء وتشد بدا عين (وفعل للبالغة في فاعل) يعني كان فاعل وفعل يجيئان
لقصد المبالغة في فاعل كذلك يجيئ في فاعل في مكان افعال وانما لم يبين وجه العدول
في طرف المشبه لكونه طارقه اما في فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا
عن الفجور او الفجرة وفي فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافسقة
ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شيء
على ما حكى الشارح بقوله (قال الشارح الرضي والذي) اي والرأي الذي (ارى)
ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاعل الفصل (ان يكون هيهات مثلا
معدولا عن بعد وريد معدولا عن امهل (شيء) اي حكم (لادليل لهم) اي
للحكمة (عليه) اي صلى جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعني
كيف يكون مع ان المساعدة (في كل معدول عن شيء) ان لا يخرج ذلك الاسم
المعدول اليه (عن النوع الذي ذاك الشيء) اي العدول (منه) اي من ذلك
النوع يعني ان كان من نوع الاسم فالواجب في العدول ان يكون اسما ايضا
فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
يعني فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات
بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اي من نوع الفعل (الى الاسمية) اي الى نوع
الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
هذا القسم بفعل بمعنى الامر في كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
(فهي) اي للمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
(ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اي الشارح الرضي (وجهها) اي وجه
حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة
المقصودة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد
الاطلاع عليه) اي على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اي الى ما شرح الشيخ
الرضي وقال العصام في حاشيته وردد عليه يعني بردالته عن على قوله والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشيء منه بان يقال
ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مر كب وكل مر كب ليس
باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل
ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة التقص من قبيل
الثاني فلا تقص (و) (فعال حال كونه) (علما الاعيان) وزاد الشارح بين حرف

العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن
 في معنى كاسياني ولما كان لفظ اعيان جمعا لفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسر
 بقوله (اى لعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله
 للاعيان بقوله (اما قال) اى المصنف (علما يخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم
 (واما قال للاعيان يخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال
 النحاة انه علم الفجرة او النجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
 علم (للمعانى للاعيان) اى لانه للاعيان والذوات (وقوله) اى قول المصنف
 (مؤثنا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد
 فقال (وذكره) اى انما ذكر المصنف لفظ مؤثنا (للتنبية) اى لقصد التنبيه
 (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم الاعيان (الا كذلك) اى الاوقع
 علما مؤثنا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العمل وحاصل التنبيه ان هذا القيد
 قيد وقوي لا احترازي وشئنا ما وقع كذلك (كقطام) (علما مؤثنت) اى
 لامرأ : (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
 وقوله (فى) استعمال اهل (الحجاز) تعيد لكونه مبنيا وزاد الشارح
 لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بناءه
 واعرابه انما هو بين اهل بين اهل يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذفى كما فى قوله تعالى
 واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يستعمل اليها الاستعمال والى انه مخافة
 فى الاستعمال لافى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهة
 فعال بمعنى الامر) يعنى استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها باب
 فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعنى
 ان قطام مثلا ممدول عن قاطمة كما ان نزال ممدول عن ازل وقوله (ومعر)
 عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال)
 (بنى بنميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير اهل لان بنى بنميم اسم قبيلة لا اسم مكان
 كما فى الاول وقوله (الا فى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن
 فى معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا
 فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الخ
 تفسير للفظ فى آخره واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل
 للظرف ويجوز ان يكون فى آخره خبرا مقسما وراء مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية
 صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زينة زاده لكن تفسير الشارح بهذا
 بآيه وقوله (فان بنى بنميم دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم
 ما فى آخره فان بنى بنميم) (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره (فاكثروا)

اى فاكثر بنى نعيم (يوافقون المحيازيين فى شأنه) اى مافى آخره راء (واقلمهم) اى
 واقلم بنى نعيم (لا يعرفون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغيره الراء
 (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقاون بنى نعيم (باعراب الكل) اى باعراب
 كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما لكونك) مثال للسنتى
 عند اكثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث
 حكم الاكثرون باعراب ما ليس فيه راء وبة مما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه
 حكم اكثر بنى نعيم ببناء ما فيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه)
 عللة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالكرر)
 لوجود صفة التكرار فيه (فاخترفيه) يعنى فلكونه كالكرر اخترفيه (البناء دفعا
 للثقل) (العارض به بسبب التكرار) لانه (اى لان البناء اخف) من الاحراب
 وقوله (اذسلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى ان البناء يكون البناء
 اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
 الاحراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك
 فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال
 فى الامتحان وفيه فطر لان هذا يقتضى اختيار القبح على الكسر وقال العصام
 هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم
 وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مسخنة والمصحح لها كسر ها انتهى
 واما كانت الامالة مسخنة لان بنى نعيم احرص للامالة لاسما فى ذوات الراء
 (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سبأى
 وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعداد من المبنيات اخفى
 من مطلق الاصوات احتياج الى مقدمة تبين بها اتواعها وظهر من تلك
 الاتواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
 فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعه للبنى (الجارية على
 لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (اما متقولة) اى من الصوت (الى باب
 المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما متقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية
 ولم تصر اسم فعل او) متقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم
 فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
 اسم فصل (مثل واهما للتجب) فان واهما اصله صوت ثم نقل الى المصدرية
 ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (ولا حكمه) اى هذا النوع من الاصوات
 (حكم المصادر) فى انه يكون مقولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو ما نقل
 من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثله وده

او حكمه (اي وحكم هذا القسم) حكم اسماء الاطفال من كونه امرا او فاعلا
 ساجدا صد الخبر فتكون الجملة اسمية لو كونها معطلة لها بجملة فاعلة او غيرهما من
 الاحكام الجارية عند الامة في اجزاء الافعال وقيل في معنى قولهم يمشي هذه
 الاقسام اصواتا وان كان خبرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما
 اصوات ساذجة لحكاية اصوات الحيوانات والجمادات واصوات مقطعة معتمدة
 على المتخارج لكونها عبر موضوعة لمعان كالانفاس الطبيعية مثل اح واف
 لا بصوت به الحيوان فيتمتع بها فيكون له صوتا وقيل لا يمشي وقوله (واما
 غير مبتدأ) اي غير مبتدأ في الجملة اما متعولة هي الاسماء والافعال فيكون
 من غير المتعولات المتعولة الى غيرها (بل باقية على ما كان على التمام) اي
 (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اي على تلك الصفة وقوله (حرفا)
 كونها حرفا لكانت اي على ما كانت عليه حيث كون تلك الاصوات (اصواتا
 ساذجة) اي صرفة (ولم تنصرف) تلك الاصوات الفعالتقوية (مصادر ولا اسماء
 افعال وهي) اي والتي كانت كذلك من غير المتعولة (على انواعها) اي
 فبعض تلك الانواع (ما) اي صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى)
 اي للانسان من الدامق من شيء او التجب من شيء (قوله التندم) اي من
 غمها او التندم من غمها (او التجب اي غمها من شيء) اي من غمها
 غمها وضما منه التجب فاراد اظهارها (وي) قال في المحقق على حكاية
 تجب ويقال ويك ووي ابداه وقد تدخل وي على كان المخفضة والمشددة
 تقول ويكان قال الخليل هي مفصلة تقول وي ثم تندم فتقول كان وقال
 الكسائي هو ويك فادخل عليه ان وضماء المزمع قول ومنه قوله تعالى ويكان
 الله يسطر الزق وقوله تعالى ويكانه (وقوله) (حيث) طرف لقوله (لا تقدر)
 يعني حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الآخر لم تكن
 مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا وضربها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر
 ما يمكن ان تحكم به على شيء والامر ان محال ان ههنا لاك لا تقدر (ان تحكم
 عليه) اي على ذلك الصوت (شيء) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به)
 اي بذلك الصوت (على شيء) حتى يكون خبرا وانما امتعت القدرة بذلك لان
 وضعه لاظهار التندم او التجب او الوجود كما في اح وكذا وضع فاق حكاية
 صوت الغراب لا غير ونحوه للغير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة
 بااختصاصه فلا يحتاج باعتبار المعنى الذي وضعه الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم
 عليه او به فان وقع شيء من هذا السبب مريبا فانه يقصده اللفظ كقولهم لا يخ
 صوت لانه لا يخ والغير فلاق حكاية صوت الغراب لانه وضع الباب عليه من

حكاية الصوت او نصوت الهام او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع
 التى بقيت الاصوات فيها على اصلها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل
 الحكاية (اى هذا الجريان بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان
 المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت)
 الاصوات (كما اذا قلت فاق قاصد الاصد ارما) اى لاصدار لفظ (يشابه
 صوت الغراب عن نفسك) حيث لا تقدر (انت ايضا) ان تحكم عليه اوبه
 الا اذا اردت لفظه وتقول قلت فاقى اوقف فاقى صوت غراب (ومنها) اى
 ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (بصوت به)
 اى يراى باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على
 قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (اما زجر او دعاء او خبر ذلك) يدل على من
 لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخه البعير) حيث لا تقدر (اى) وحين اذ كان المقصود منه
 ذلك (ايضا) اى كالتوجهين السابقين لا تقدر ان تحكم عليه اوبه وهذه الاقسام
 اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها ما يجرى على سبيل
 الحكاية) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه خبر مركب لعدم
 جعل كل منها محكوما عليه اوبه (واذا تلفظ بها) اى اذا ارد ان يجرى
 واحدا من هذه الاقسام على سبيل الحكاية كما اذا قلت (فى النوع الاول) ظار
 زيد عندا اتجب وى او (اى اذا قلت فى النوع الثالث) عندا اتجب
 البعير) قال زيد (ن) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (فاقى عند حكاية صوت
 الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا ارد ان يتلفظ بتركيب من تلك
 الاصوات مع العوامل فذلك الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب
 (ايضا) كما كانت خبر مركبة (مبنية) من خبر تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة
 فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لامن حيث
 انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى
 من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية
 (والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عد من المبنيات (ما) اى اصوات
 (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو
 قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى
 المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن
 حالتها التى ذكرها بقوله (واذا تلفظ الى آخره) يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية
 على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله
 (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى

يكون المراد بها ههنا ما لم تكن متقولة على تحليل الكتابة لانها باعتبار
 كونها بحكية ليست باسمه لعدم كونها دالة بالوضع (لان الاول كوى في التجب
 بالباطبع وان الثاني كغاق حكاية للصوت واصداؤه على لسان الانسان
 شبيهها بشئ لا يخفى ان ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاثابة البعير وانما
 هو جرى عادته تعالى باتاخته عند اجتماعه وما ليس باسماء ليس بمبنى لان
 المبنى الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونرى الام يستلزم نفي
 الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذي ورد على قوله ليست باسماء بانها
 اذا لم تكن اسماء لم يكن لها كلفة عند ادائها مع اجاب عنه بل قد ذكرها في غير
 المبنى في باب الاصوات (في باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) اي لاجراء
 تلك الاصوات (مجراها) اي مجرى الاسماء (واخذها) اي ولاخذ الاصوات
 (حكمها) اي حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوعة محال لكذا او منصوبة
 لكذا (وبقي) يعني وبعد اجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها الحق
 البنات منها لان المرات (بلهها) اي جرى الاصوات (مجرى ما) اي مجرى
 الاسم الذي (لا تركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم
 المسمى بالاسم كقولهم يا كذا اذا كانت مقولة الى المصادر وكان بعضها دخلا
 في الاسم كقولهم يا كذا هذا الداخل بغيره كونهما لهما اسم واحد لان
 المسمى في التسمية المذكورة بيان ما هو المراد من تعريفه المصنف فقال
 (فالاصوات كذا) يعني بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف
 المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات
 لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اي المصنف (لفظ)
 مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اي كل اسم (لعدم الوضع فيها)
 اي في الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) في قول الشارح بانها ليست باسماء
 لعدم كونها دالة بالوضع (بحكي به) اي بهذا اللفظ (صوت) من اصوات
 الحروف ومن الاصوات الحاصل من التصاق جسم بجسم او غيرها كمثلها
 في متن الامكان بطق بفتح الطاء وكسرهما وكون القاف حكاية وقوع الحجرة
 عليها صلى بعض وفسر الشارح قوله بحكي بقوله (اي صدر على لسان
 الانسان) لان الكتابة اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاف او قال زيد غاف او
 واما بفتح يه نحو قال القراف غاف او غاف صوت القراف او قلت غاف قاصدا
 اصداؤه ما شا به صوت القراف عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح
 مراد المصنف بالقسم الاخير كما فيه سابقا فسر الحكاية به يعني ان الاصوات
 كل لفظ قصده اصداؤه صوت وقوله (تسديها) مقول له لقوله سديها

الفرض الاصدار يحصل تشبيه لفظية (اصوت شئ) من اصوات الحروف المات
 والمخارج ثم احوال الشارح يصحح تفسيره الى ما يشاء في السابق فقال (كما عرفت
 في القسم الثاني من الاصوات) اي من الاقسام الثلاثة التي هي من الاصوات
 (غير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يحزى على لفظ الانسان على سبيل الكتابة
 الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال في الامتحان والتخصيص
 الحكاية بآخر القسم الثاني وهم لشمولها للكل معنى وتحكما والفرض الاصل
 من نحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما وقع غيره مع انه
 حينئذ لم يخصر البنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات
 وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الفرض
 منه واللاكان ببيان البنيات في الكتب الصوتية قاصر او تعريف الاصوات
 يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكي به صوت ثم يعرف
 المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (او صوت به للبهائم) بمعنى القسم
 الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اي الحيوان الذي هو ذوات القوائم
 الاربع ولما اقتصر في التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فآراد
 ان يصغر كلامه بالمثل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اي يريد المصنف
 بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اي لا تخافها)
 تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لا تخافها كخج مشددة او مخففة
 لا تخافه البعير (او زجرها ودعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهم يعص
 الهاء وسكون الجيم زجر القوم وتخويس بمعنى الموحدة وسكون الضير لدعاء القوم
 (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صفار الابل اذا انفرت ثم بين
 الباحث لتفسيره بقوله مثلا فقال (واتما قلنا مثلا) اي وانما فسرنا كلام المصنف
 بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون
 الطيور فاذا دخل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اي التعريف
 (ما) اي التصويت الذي (هو) اي ذلك التصويت (للاطيور) اي لاجل الطيور
 (بل لبعض افراد الانسان) اي بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كالا
 يتناول ما هو للطيور كالخنازير والصبيان ثم ذكر اضافة هذا التفسير للشعول
 فقال (واذا كان ذكرها) اي ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التفسير
 والتخصيص (يتناول التعريف) اي تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها)
 اي كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اي مثال القسم الاول المعروف بقوله
 كل لفظ حكي به صوت (كفأق) ولما كان اللفظ غاقا اعتبر ان احدهما اعتبار
 كونه نفس المحكي عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد فاقى وثاقهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت
 عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاء فقال (اذا صوت به)
 يعني انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى بصوت به لاهلى سبل
 الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لقصد تشبيه صوته
 (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعروف بقوله
 صوت به للبهائم (كسبح) حال كونها (مسددة او مخففة عندنا خاصة بالبحر) وقال
 بعض النحاة ان هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاء الرضى وقال
 صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح
 في الاصوات الغير المقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلاما من الثلاثة في الاصوات
 البينيات حيث قال وهذه كلها بينات والمصنف لم يذكر الا تسمى بقا القسمين
 الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك لمصنف القسم الاول على طريق
 النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
 صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوات الحيوان والجمادات
 هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعاقب بالغير) احتراز عن من خرج لانه
 وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فيكون متعلقا بالغير
 بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عندهم وحض المعنى له (قبلا) اى في
 تعذر تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندي (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
 لهذا القسم ثالث (لانه) اى الشأن (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
 المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
 بالاول حكاية الغير وبالثاني التصويت للغير فقولاه مع تعلقهما متعلق بقوله لمحققين
 الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى الخاتمة
 (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كما مى لانها لم تعلق بغير الانسان بالمتعين يهره
 ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيران التى تتكلم في يانها وتحكى في يانها
 من غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
 القسمان لمحققين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
 الاول الغير المذكور (كذلك) اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من
 القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق لكون القسم الاول
 (صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 لتجيب قائم بلفظه بمقتضى الطمع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

في غاية العدد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب الى الغير معربا لها هو
ايد منه بالطريق الاول ان لا يكون معربا ثم انه لا يتحقق ان هذا التعليل على هذا
التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعده عن كونه معربا
من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
لا يستلزم إلحاقها بالبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول ان الانسليم ان عدم كونه
معربا يوجب إلحاقها بالبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لا يكون اسما معربة ولا منبسة كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
بصفة تضعيف ولا يلزمه وانصحتني بالنقل والوجه الوجه لترك ما ظله
في الاثنان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
عن الانسان ودان عن معنى بالطبع كوى للتندم وآه للتوجع واح للسعال
وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما عتبه الطبع فاذا حكمي دخل
في القسم الاول يعني بقوله كل لفظ حكمي به صوت انتهى وافول ان حاصلا
التعليل انه ان ارد بالكتابة في ضمن حكمي انه اعم من الكتابة بنفس الحكمي
هذه وبما شبهه كان مثل قال زيدوى داخل في القسم الاول وان ارد بها
الكتابة بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له النارج وحل الحكمة عليه
يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فيجئذ يحتاج ان يقول في الحاقه بالبنيات
بانه علم الحقة من الحاقه القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات)
الظاهر انها مبتدأ وخبره ما سياتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
(اى المركبات العددية من البنات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة
الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت
في اقسام البنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر اربا احد جزئيه
كعكسك صرح بذلك في الفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحصل كل اسم
عليها مما لا يصح فلا يصح اعراف لتوقفها على صحة الجمل وجعلها
بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم قعريف المحدود اى المركبات كل اسم
لا يلازم جعل التعريف في اخواته للذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف
وبين الشارح وجعل اللام للجنس وه طلة للجمعية لا يلازم جعل نظائرها
ممهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حل المذكورات على الاجناس
لا المهودات انتهى والحاصل ان جعل اللام على الجنس لاجل حل التعريف
عليه في المركبات وهى سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به
من جعلها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
من قوله اى المركبات العددية من البنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

لتعين الحدود وهو المركبات المعدودة من البنيات لا المركبات المعدودة من
المركب (كل اسم) أي المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للإشارة إلى أن
قوله (من) (تركيب) (كلمتين) نلّف مستقر على أنه صفة للاسم وزاد الشارح
لفظ التركيب للإشارة إلى أن حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين
بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فإنه اسم لكنه ليس
بمحصّل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الأولى أن يكون مجموع
قوله كل اسم من كلمتين جنسًا للاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرض بأنه لا حاجة
إليه أيضًا كما في سائر الحدود المقدمة لأنه في قسم الأسماء وإن أجاب عنه المصام
بأنه لو لم يصرح لكنت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما عو من كلمتين وعدم صحته
جعلها قسمًا من الاسم يدعو إلى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح
قوله (حقيقة أو حكمًا) سيذكرها وقوله (أصمين) لبيان الكلمتين أي سواء
كانت الكلمتان اسمين كعُلمك وخسة عسمر (أو فعليّين) نحو ضرب يضرب
(أو حرفين) نحو من عن وقوله (أو مختلفين) لتشمل المركب من اسم وفعل
نحو أنا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من
وقوله (وجعلها كلمة واحدة) ناظر لكل من الأقسام يعني سواء لم يحصل كل
واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة أو جعلها كلمة واحدة بأن يحصل
المركب اسمًا واحدًا أمّا بالعلية كعُلمك أو بغيرها كما في خسة عسمر وإنما ذكر
الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قبله المصنف وهو قوله (ليس بينهما
نسبة) (أصلاً) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسر لقوله أصلاً ثم ذكر فائدة
قوله حقيقة أو حكمًا فقل (وأما قلنا) أي وائء قيدنا الكلمتين بالوصف العام
السامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة أو) كلمتين (حكمًا) لا يخرج (من
تعريف المركب) (مثل سيبويه) أي ما ترك من اسم ومن صوت لأنه إن كان
المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقةً باريكونا مرضوعين لمعنى خرج مد
نحو سيبويه فإن الجزء الأخير منه وهو لفظويه (صوت غير موضوع لمعنى)
كما هو شأن الأصوات فإذا كان صوتاً فلا يكون كلمة حقيقةً فلا يصدق
حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) أي لكن الجزء الأخير (في حكم الكلمة
حيث أجرى) أي لأنه أجرى (بجري الأسماء المنبئة) كما عرفت في الأصوات
(وقوله) أي قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف
أقْبَلْهُ (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبني (مثل عبدالله) أي مثل
العالم الذي أصله مركب بتركيب اضرف بينهما نسبة اضرفية (و) يخرج أيضاً
مثل (بأبط شراً) أي مثل العلم الذي أصله مركب وبين تأبط وشراً نسبة

تلبية وقوله (لان بين جزئي كل واحد منهما) دليل المحسوس هذين المركبين
 في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئي كل مر صداه الله وأباط شرا (نسبة
 قبل العلية) وار اصحلت النسبة بعد كونها عليا فيصدق عليهما انهما
 اسمان مركبان من الكثرين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضي اتيان
 فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة فصل يخرج
 من الحد بذكره ما وجدت في نسبة قبل العلية مثل صداه الله لكن يخرج به ايضا
 مثل خمسة عشر فالد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد
 في محل الهندى ' نسبة المذكورة بقدر حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد
 هو قوله ان المراد بالنسبة المباشرة في قوله ليس بينهما نسبة هي تاليفت فيه
 اسند محوريد قائم حال كونه دالما ولا نسبة اصافه نحو صداه الله والنسبة عمل
 نحو تاليفت شرا ويدخل في التعريف نحو خمسة عشر فالد السارح الى ركازة
 هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اي بقدر ليس بينهما نسبة
 (مثل خمسة عشر) وكذا مل بيت بيت يتضمن الثاني منه معنى حرف العطف
 او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثاني متضمن
 لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اي عن حد المركب (مع انه) اي مع ان دل
 هذا التركيب (من افراد المحدود) اي من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد
 لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بمحدد صحيح فدل المركب ليس
 بمحدد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل الصغرى يعنى انما يخرج عن
 تعريف دل التركيب لان بين كل من الجزئين الذين احدهما خمسة والاخر
 عشر (قبل التركيب) اي قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العاقل) لان اصله
 خمسة وعشر فمشتد اصدق عاقله قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية
 لكون اكرة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب
 الكلى فوجب الحمل على ما جاء عليه السارح بقوله لافى الحال ولاقل الترك
 ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آفا من تعيين النسبة للتقية بقوله
 (رتبة النسبة على وجه آخر) اي على وجه لا يخرج من الحد منه (يخرج
 منها) اي من النسبة التقية (هذه النسبة) اي مثل نسبة العطف وقوله وتعيين
 مبدءا وحيزه قوله (اصعب من خراط القناد) ووجه الاصعب انه لا قرينة
 على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قربته لانه
 يفتدى الى الدور ما سارح لما اراد اتوجيه بالتعيين اراد ان بين توجيهها وجه
 آخر لا يخرج به مبدءا والاخرى (في توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج
 (ان قل لرادا . . .) هي نسبة المنزوعة له انس بيت حانسة (نسبة

مفهومة (اي المراد بها النسبة التي تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى
 الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية في المعنى المراد الآن
 او لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبدا لله) اذا
 كان علما (النسبة الاضافية) يعني اذا نظر ناظر اليه بعلمه فكأن في اصله
 تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التي في ما يربط شرا
 القصة) المتعلقة (التي تكون بين الفعل) وهو ما يربط (والفعل) وهو شرا فيشيد
 بصدق على مثل عبدا لله وتأبط شرا ان بينهما نسبة في الظاهر فيخرجان
 عن الحد (بغلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الآخر لا تدل
 على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس
 فيه حرف العطف في الظاهر (كأن هيئة تركيب احدى شطرى جعفر) يعني
 الكلمة التي تركب من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اي مع
 القاء والزاء (لا تدل عليها) اي على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اي من غير
 فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع
 وفر (ما نطعن الحد على المحدود طردا) اي جمعا وهو صدق القضية الثالثة بانه
 كلما صدق المحدود صدق الحد (وهكذا) اي جمعا وهو صدق القضية الثالثة بانه
 كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة
 المركب النسبي نحو عبدا لله وتأبط شرا وزيد قائم والثاني ما لم يكن على هيئة
 المركب النسبي وبني الجزآن والثالث كذلك لكن لم يكن كلا الجزئين بل احدى
 فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان
 التسميتين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا)
 وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف اشياء سواء كان الحرف
 المذكور الذي تضمنه الجزء انا (اي حرف عطف) اي حرف عطف كخمسة
 عشر (او غيره) كيت يت هذا تفسر الحرف على وجه اتعمد (فيها)
 (اي الجزآن) ثم بين الشارح عللة البناء في كل من الجزئين فقال (لاول) يعني
 ان وجه بناء الجزء الاول ان (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (فيها)
 صفة للوسط اي في الوسط الذي (نس محلا للاعراب) لان الماهراب يبرز
 في الآخر (والثاني) اي ووجه بناء الجزء الثاني واقع (لتضمنه) اي لتضمن
 الجزء الثاني (الحرف) كما نسب لهذا معني الاصل فوجه البناء كخمسة عشر
 اي مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني في الحرف فبينا لذلك من خمسة
 عشر (فان اصله خمسة وعشرة) معطف المشرة على الخمسة (حذف
 الواو) اي واو العطف التي عطف بها التي على الاول ليحصل التركيب (وركت

عشرية مع خمسة تركيبا تعدلها (و) (مثل) (حادي عشر والواحد والعشرون)
الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكلم من خمسة
عشر يريد ما دون العشر بن وفوق العشرة ولما احتل ارجاع تخيير اخواتها
الى التركيب كما هو المتبادر في الصغار والى مجموع المائتين لكن شاملا بل ايراد الطابع
ان يشير الى جواز كل من الاحتماليين فقال (يعني) اي انما يريد المصنف من اخواتها
اخوات حادي عشر فقط وهي (من ثاني عشر) مثنها (الواحد عشر)
وقوله (واخوات) شارة الى احتمال اثني يعني اخوات (كل من خمسة
عشر وحدى عشر) ولم كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثل واحد في امثال
هذا المعنى في مقام لا يحتاج فيه الى الاشارة الى التكتة ولم يكف في هذا الباب
بمثال واحد اراد اسرارح ابن بين وجه ايراد المثاليين قل (والماورد) اي المصنف
(مألفي) في اسماء العدد المركبات (ليعلم) اي للاشارة الى ما يجب عليه وهو
(ان البناء) اي كونه مبنيا ثلث (في هذا المركب) اي في التركيب العددي
(سواء كان احد جزئيه) اي جزئي المركب بالتركيب العددي (العدد الزائد
على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر او صيغة الفاعل) اي او كان
احد جزئيه صيغة لداعل المستند منه (في) اي في احد وعده وهذا التعميم
معنى قوله (او قد يكون) رتبة هذه الاعداد مطلق سواء كان فصيحة بمعنى الحرف
عصر كما في (الحادي عشر) او غير ظاهر كما في حادي عشر اذ ليس المعنى حادي
وعسر ولما كان قصص التركيب اتفق الحرف غير ظاهري وكان مدار البناء
على ذلك انتصت وردا على ميل المصنف لما دل اثني اراد الشارح ان يقرر
ذلك الامر بدجواه فله (وقول فيه نشر) اي في التميل للمعنى للثال الثاني فظهر
(لان الثاني) اي لان الجزء الثاني (فيه) اي في نحو حادي عشر (لا يحسن
الحرف) اي حرف العطف (لانه) اي عدم تعينه ثابت لانه (لا يراد به) اي بحادي
عشر (حادي وعشر) اي مجموع الحادي والعشرين كما يراد به في نحو واحد عشر
بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وحواشي) اي في بعض النسخ تحوير المراد
بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء الاعداد) اي من أحد
عشر وثلاثة عشر مثلا حادي عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق
منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجهنا فنظر وحاصله تسليم قوله لا يتضمن
يعني ان نسأل ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وأنه لا يتضمن معنى
الحرف (لكل لا عظمتنا) يعني لانسان انه يراد به استغناء لفظ حادي من لفظ
احد مطلق اي سواء تميز تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به باعتبار وقوعه
اي باعتبار وقوعه في حادي عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اي

بعد العدد الناقص منه يعني بعد تمام العدد العشرة يعني يزداد عليه واحد وأريد
 الخواصة التي الواحد الزائد على العشرة ثم أراد يوضح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا)
 أي الواقع في المرتبة ثانيا (واحد من الثلاثة) أي مجموع الثلاثة (لكن لاحظنا)
 أي لكن لأنه واحد منه من غير اعتبار وقوعه في المرتبة لأنه لو كان كذلك
 لا يقال فيه أنه أحد الثلاثة (بل) المراد به أنه واحد منه (باعتبار وقوعه) أي
 وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) أي بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة
 (علا أخذوا هذه الصيغة) أي صيغة الثالث (من المفردات) أي من الأعداد
 إلى العشرة (لأنه ثلاثة) أي ليدل (على ما ذكرنا) أي على الواحد الذي هو
 آخر لأعداد تلك العدد الذي بلغ به ذلك المبلغ (أرادوا أن يأخذوا مثل ذلك)
 أي أرادوا مثل أخذهم في المفردات أن يأخذوا (من المركبات) أي من أحد
 عشر إلى تسعة عشرة (ولا يصر ذلك) أي ولا يصر اشتقاق اسم لفاعل
 (من مجموع الجزئين) أي من مجموع الواحد والعشر وأخواته وإنما يصر
 ذلك من المجموع (لأن صيغة فاعل لاتسع حروفها) أي حروفها الثلاثة
 الأصلية مع الألف الزائدة وقوله (جوا) حال من حروفها أي لاتسع حروفها
 بنقلها إليها بمجموعة بحيث تغيد صيغة واحدة معنى المجموع من الواحد والعشر
 فاحتاج بالضرورة إلى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو ثبت كذلك
 لحصل اسم الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حيثئذ منه المقصود
 (فأقتصروا) أي فلذلك اضطروا إلى الاختصار (على أخذها) أي على أخذ
 تلك الصيغة المشتقة (من أحد الجزئين) أي من أيهما كان (أذ) أي أخذ
 بعض الحروف من كل جزء أي وإنما اضطروا إلى الأخذ من أحدهما لامتناع
 أخذها من كل جزء من الجزئين لأن في أخذها كذلك (مظنة الالتباس)
 أي التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من أن المقصود منه العدد الأخير
 فثبت بذلك أن هذا الاسم لا يحصل منه إلا التباسا وهو الحادى
 والعاشر وهما دالان على العكس من الجزئين وهو خلاف المقصود (فأختاروا)
 أي لاضطرارهم إلى الأخذ من الجزئين تصيين الأخذ من أحد الجزئين فثبت
 من هذا جواز الأخذ من أحد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم
 اختاروا (الأول) أي اختاروا الأخذ من الجزء الأول وإن جاز الأخذ من الجزء
 الثاني بمقتضى الدليل (ليدل) أي ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود)
 وهو إرادة الجزء الواحد الأخير فقط (من أول الأمر) بخلاف الأخذ من الجزء
 الثاني لأنه لا يدل عليه من أول الأمر بل من ثاني الأمر وما يدل على المقصود
 من أول الأمر أولى مما دلالة عليه من ثاني الأمر ثم أشار إلى مشاغلة السائل

الثالثة مقام اقل فصره الشارح بقوله (اي وان لم يفتح الثاني) اي الجزء الثاني
 (حرفا) اي معنى حرف من الحروف (احرب الثاني) اي احرب الجزء الثاني
 منهما وقوله (مع منع صرفه) لتفيد الاعراب الذي في الثاني بالاعراب الناقص
 وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مينا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثاني
 منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا
 لم يعرب كما في نحو سبويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليعلم
 ما به الفرق بين الافصح والافصح لان اعراب الثاني متفق عليه في النصيح
 والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو في منع صرفه وفي صرفه
 فالاول الافصح وان في غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن المخ
 لتطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاول لانه قد نقل الرضى جواز
 اعراب الجزء الثاني المنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام
 حيث اطلق اعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكد في فيه ببيان
 الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون
 باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجهه الشارح كلامه هالك
 بطلانهم تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كجلبك ونى الاول) ولعل المصنف
 قدس المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالقيد للاعراب بكونه كاعراب
 بطلبك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (لنوسط) بيان لوجه بناء
 الجزء الاول وهو وقوع آخره في وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب)
 صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علمه كون الوقوع في الوسط موجبا للبناء وهو انه
 لما لم يكن تركيب بطلبك نسيبا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول
 في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون ما نعلمه قسمين البناء
 ولما كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لانه على القبح
 فقللم (وحلى القبح) اي وانما يبنى على القبح (لانه) اي لان التجهيز بين الحركات
 (اخف) قال في الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معسى
 كرب وقصوه في غيره انتهى واعلم تعرض اشارح لعله الاعراب في الثاني
 لكونه في غاية الطهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب وقوله (في الافصح)
 منطبق باعراب الثاني وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فابيهما قلنى
 حذف للفعل من الآخر كذا في المغرب ليني زاده وتفسير الشارح بقوله
 (اي احرب الثاني مع منع الصرف) لبيان ما هو الافصح وانما منع الصرف
 لوجود الملتزم فيه وهما التركيب والعلية (وبناء الاول انما هو في افصح اللغات)
 وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الافصح من التنازع ثم شرع في بيان التثنية

الشرح في قوله (وفيه) أي في مثل بعلبك من المركبات التي لا يضمن الثاني فيها
 معنى الحرف (لتعان آخران) أي قصصتان (أحدهما) ما قبل قوله بني الأول
 وهو (اعراب الجزئين معا) و إضافة الأول إلى الثاني ومنع الصرف في المضائق
 إليه (وأخرهما) أي وأخرى اللتين الفصيحتين ما يقابل منع الصرف في الثاني
 وهو (اعراب الجزئين معا) و إضافة الأول إلى الثاني (وصرف الثاني) ولما فرغ
 المصنف من المركبات شرع في بيان الكتابات التي هي من جهة المبنيات فقال
 (الكتابات) وهو مبتدأ وخبره قرهكم وما عطف عليه ثم شرع السارح في بيان
 النكتة في عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كتابية) أي لفظ
 الكتابات جمع والمراد به ههنا جمعيها لأن المقام ليس بمقام التعريف حتى
 يفتح فيه إلى أن يقال بأن جمعيها مضمحلة (وهي) أي الكتابية (في اللغة)
 والاسطلاح (أن يعبر عن شيء معين) أي غير مبهم (بلفظ غير صريح في الدلالة
 عليه) أي على ذلك الشيء المعين وإنما لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من
 الأغراض كالإيهام) أي وذلك الغرض مثل ارادة إيهام الشيء المعين (على
 السامعين) أما لما حفظته عن السامعين أو عسافطة السامعين عنه (كقولك
 جاني فلان وانت ترد زيدا) فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر
 عنه باسمه الصريح الذي هو زيد لغرض إيهامه على السامعين لاحدى
 المتخالفتين ثم أتوههم ههنا أن مراد المصنف من لفظ الكتابات أن كان تعريفها
 لزم عليه أن يفهمها وأن لم يكن المراد تعريفها لزم عليه أن يذكر جميع الألفاظ
 المستعملة في الكتابية فكذلك ابتداء من متعديان ههنا أراد السارح أن يفسرها
 بوجه يتدفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) أي بالكتابات (ههنا) أي في
 مباحث المبنيات (ما يكتفى به) أي لفظيكتفى به (لا المعنى المصدري) أي ليس المراد بها
 معناه المصدري وهو النكتة والتصديق بقرينة إطلاقها على نفس الأسماء وبه يدفع
 توهم لزوم إتيانها على المصنف (ولا كل ما يكتفى به بل بعضه) ثم يتصلان كثيرا
 منها بغير حرك كهن كتابية عن الفرج أو عن القبح الذي يستحسن ذكره وفلان
 ودلالتة وأيضا أكثر منها ليس من هذا الباب كالضمير الثائب ومن وماو به يتدفع
 توهم لزوم ذكر يتبع (ولا كل بعض) أي ولا كل بعض عام بمصوم الأفراد وقال
 بعض النحاة إن في دلالة العبارة عليه خطأ وقال العصام لا فرق بينه وبين كل ما كنى به
 والاصواب مبهم أي والاصواب أن يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) أي بل
 المراد بالكتابات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطلموا) لبيان القرينة
 على تعيين ذلك البعض لأن حاصل لامة أن العهد في قوله الكتابات هو العهد
 الطاربي فلا بد من قرينة واضحة أن النكتة اتفقوا (في باب المبنيات أن يهدوا

التي قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم نقل) بيان لقرينة على ذلك الاصطلاح
 يعني ولا مصلا جهر على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بأن يقول (بعض
 الكائنات كما قال) أي كاهود أبيه في مقام براديه البعض المعين حيث صدوره على
 الظروف فقال (بعض الظروف) وتصدريه في الظروف وتركه في الكائنات
 يدل على أن تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) أي حين إذا ريد بها
 البعض المعين لا يمكن (تعرضه) أي تعريف ذلك البعض المعين (إلا بالتصريح به
 مفصلا) لا بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر
 الجمع في لفظ واحد لاختلاف الفاطه ومعنيته ولأن تعريف يكون الجلس لا
 للأفراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق أي فلا يكون المراد بها
 البعض المعين (أعرض) أي المصنف (عن تعريفها) أي عن تعريف
 الكائنات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل أن يكون إشارة إلى الأعراس عن تعريف
 مطابق للكائنات من المبني والعرب وأن يكون إشارة إلى ترك مطابق التعريف
 من مطابق الكائنات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) أي فلذلك تعرض
 المصنف (لذلك البعض المعين) أي لذكر الفاظ ذلك المعين مع التبيين لمعاني
 على الصواب (فقال الكائنات) (كم) ثم ذكر السارح وجه كونها مبنية ففقال
 (ونشاؤها) أي ووجه بناء هذه الكلمة لاجد وجهين (أما لكونها) أي
 لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) أي كوضع الحرف في كونها موضوعة
 على حرفين وهما الكاف والميم فأشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين التجربة
 والاستفهامية وقوله (أولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص
 بالاستفهامية فاحتاج إلى وجه آخر ليضاء التجربة فلذلك قال (وحل التجربة)
 أي فوجه بناء التجربة حلها (عليها) أي على الاستفهامية من قبيل حل
 الظاهر على الخبر (وكذا) أي ومن البعض المعين كلمة كذا (ونشاؤها) أي
 ووجه بناء هذه الكلمة (لأنها) أي لأن هذه الكلمة (في الأصل) أي من أسماء
 الإشارة أي التي من جملتها أسماء الإشارة (دخل عليها) أي على كلمة كذا (كاف التشبيه
 فصار المجموع) منهما (بمثلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمبني
 الذي يلايس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي ذا على أصل بنائه) فلا يحتاج
 إلى ذكر وجه آخر زائدا على أصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون)
 للإشارة إلى اشتراك معنيهما يعني وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا للعدد
 وقوله (والكثيرة هذه) ليبين أنهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كئي
 بهما عن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك أراد الشارح أن يذكر

مني آخر لفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) أي وجاء لفظ كذا
 في القصة (كناية عن غير المدد أيضا) كما يجيء المدد (نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (أو غير) بالجر عطف على قوله عن يوم
 السبت والمعنى حيث ذاك يجيء أيضا كناية عن غير يوم السبت من الأيام الأسبوعية
 ويحتمل أن يكون مر فوطا على أنه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى
 أن غير المدد ما خرجت يوم كذا أو غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
 فانه يجيء بمعنى كيت وذيت أيضا (وكيت وذيت الحديث) يعني ومن البعض
 المعين من الكليات لفظ كيت وذيت وهما الحديث يعني يقال إن زيدا قال
 كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (أي لكناية عن الحديث) وقوله
 (والجمله) عطف تفسير للحديث وهو لاشارة إلى أن المراد بالحديث هو
 الحديث الطويل الذي يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء
 والفتح أشهر أي كذا وكذا قال العصام وتفصيله أنهما في الأصل كيت وذيت
 على وزن المرة حذفت اللام وأبدل منها تاء التأنيث كما في بيت ومن العرب من
 يستعملهما على الأصل والوقف عليهما حيث لا يأتيا ولا يكونان المفتوحين كذا
 في الرضى يعني أنهما إذا استعملتا على الأصل ووقف عليهما بالهاء لتكونان
 المفتوحين فلا يثنى ما قبل من غيره من جواز حركات التاء كما سيجيء
 لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما يثبت) أي وانما
 يثبت لفظ كيت وذيت (لأن كل واحد منهما كلمة واحدة موقع الجملة التي هي) أي
 الجملة (من حيث هي) أي من حيث كونها جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء
 لأنهما من خواص المفردات بل استحقاقهما الأعراب انما هو إذا وقعت موقع
 المفرد كما عرفت لأن الأعراب والبناء من خواص الاسم الذي هو من أنواع الكلمة
 التي هي المفرد ثم انه لا يخفى أن هذا التمثيل انما هو لدفع كونه مرابا واما الدليل لاثبات
 كونه مبنيًا فقوله (فليس هو مركب) أي لا يتركب من اجزاء بل هو كذا الذي هو كل
 واحد من كيت وذيت موقعهما أي موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خاوه) أي
 لم يخلو الاسم المفرد (عنهما) أي عن الأعراب والبناء لزم انصاف ذلك المفرد
 باحدهما (وروح البناء الذي هو الأصل في الكلمة قبل التركيب) هذا جواب
 لما لأن للاسم حالتين أحدهما قبل التركيب والآخرى بعد التركيب والأصل
 في الأولى البناء وفي الثانية الأعراب قال الشيخ الرضى وبناؤهما على الفتح
 انقل البناء كما في ابن وكيف وقال أيضا يجوز بناءهما على الضم والكسر أيضا
 تشبيها بمبحث وجيز ولا يستعمل لأن الأمرين بواو العطف نحو قال فلان
 كيت وكيت وكان من الأمر ذيت وذيت أشهر وقد عرفت أن هذا الدليل منه

محمول على استعملهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما امتدادين
 لانه على قوله فلا تكونان الامتدادين بقوله نقل التشديد ولان كان الاثنى
 بالمصنف ان يذكر كلمة كان فنزكها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر
 في وجه تركه ذكره فقال (ومن الكتابات) اى ومن جملة الكتابات التى ثبتت
 (كان) وهو يفتح الكاف وفتح الهجزة وتشديد الياء وانما (اى ذلك لفظ
 (لان) اى لان لفظ (كاف التشبيه دخلت على اى) اى على لفظه اى بتشديد
 الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان
 حال الجزء الاثنى فقال (وبنى) اى لفظ اى (كافر فى الاصل) اى فى اصل وضعه
 (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكثرة) اى لكثر السان (محى) بضم الميم
 وكسر الحاء محمول محسبوا اى ازل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ
 اى (منه) هما الامرادى اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى
 (فصار المجموع) من الالفين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى
 مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملايا معنى احد الجزئين بل (معنى كـ) خبرية
 وهو الاخبار بالكنة (وصار) اى لذلك صار لفظ كان (كاسم) بمعنى على
 السكون (لكونه) بمعنى الاسم المنى الذى هو كـ خبرية وتشبيهه فى البناء على
 السكون وقوله (آخر) ببدأ اى آخره اسم لبنى وقوله (نون ساكنة) خبرية والجملة
 صفة بعد صفة للاسم بمعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المنى الذى
 آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (فى آخر من) يفتح المهم وهو الانسب
 لكونه اسما وقوله (لاثنتين) ممكن (مطف) على قوله نون ساكنة اى ليست
 النون الساكنة التى فى آخره تنوين ممكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل
 تنوين ثم امتد على كونها نون ساكنة لا تنوين بقوله (ولهذا) اى واكونها
 نون ساكنة كاسم الذات دائما لا نونا (يكس) فيه (ياء الياء) اى ياء
 اى (نون) فى الرسم بمعنى الهمزة على كونها نون ساكنة لا نونا (كـ) كـ
 ياء الياء نون وقوله (مع ان التنوين لاصوة له) دليل على ان كـ تفتح بانون
 علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كلمة النون بىء ياء علامة على ان تلك
 النون الساكنة ليست تنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون
 لانه لاصورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المنى
 والعرب وكانت المكسرة فها كسرة اء اب وكان اصل النون (فربما)
 اى فربما لفظه كان (فى البناء) محطبة عن اخوتها (لكون) اخواتها مركبة
 من المنى الصرفة فلذلك اى فلا يحضاط رتبها عن رتبة اخواتها (لم يذكره
 المصنف) اى ذلك اللفظ (معهما) اى مع اخواتها وقال للمصنف (محتمل

ان لا يقول المصنف يتناه ثم شرع المصنف في تفصيل كل من كم الاستفهامية
 والخبرية وفي بيان الفرق بينهما وبين غيرها فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ
 وقول الشارح (المتضمن معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن
 بكسر الميم الى المتضمن بتفتح الميم وقوله (مبرها) اي مبر الاستفهامية مبتدأ ثان
 ونفسه الشارح له بقوله (اي الذي رفع الابهام عن جنس المسؤل عنه)
 للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذي سئل عنه يعني ان المسؤل عنه
 من اي جنس ملك او انس وجعل او امرأ : وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ
 الثاني والجملة الاسمية خبر الاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى
 الاعراب وهو التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة المنصوب شرع
 في وجه كون مبر هذا القسم منصوبا مفردا فقل (لانها) وانما احتبر لمبرها
 التصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موسوعة للعد وكشاية عنه) وكان
 للمبر العدد ثلاثة انحاء كما سيأتي في اسمه العددان مبر الثلاثة الى العشرة مخفوض
 مجموع ومبر احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومبر مائة الى مائة فها
 مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من حصد عشر الى تسعة وتسعين مبر)
 مفرد منصوب جعل مبر (وهو جواب لماي جعل مبر كم الاستفهامية (كذلك)
 كمبر احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ داليل لاختيار حال العدد الاوسط
 يعني وانما جعل مبر كمبر العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين)
 بان جعل مجموعا مجرورا كافي الطرف الاول او مفردا مجرورا كافي الطرف الثاني
 (لكان تحكما) اي لكان دعوى بلا داليل وترجيحا بلا مرجح تساويها في الطرفية
 بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مسا في الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه
 لانه خبر الامور وخبر الامور اوسطها ووجه الفضل الهندي بان اختيار حال
 اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضي
 بان السائل لا يعرف الفقه والكثرة فعملها على الدرجة الوسطى اول وقال العصام
 بعد نقله عنهما ودفعه عنهما والاوجه ان يقال نصب مبر كم الاستفهامية لانه
 جعل مبر كم الخبرية كالطرفين دفعا للحكم فلو جعل مبر كم الاستفهامية مثلها
 او مثل احدهما لان ليس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط عميرا ولم يعكس لانه
 الخبرية مقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فعملت كالطرفين
 لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة ثم شرع المصنف في بيان
 حال مبر كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول وموصوفها
 محذوف وهو لفظكم واية اثار الشارح بتوسطه بينه وبين حرف التعريف
 والمبتدأ الثاني محذوف واثار اليه الشارح بقوله (مبرها) وفي نسخة الحذف

عند جواز كون قوله (مجرور) جبراً عن الخبرية لفظاً ومعنى أما لفظاً فلمعنى
المطابقة للفظية وأما معنى فلمعنى جواز الجبر وقضية التعريف سياق الكلام
والخاتمة ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ الاول وهو مع خبر جملة اسمية كبرى
معطوفة على الجملة الاولى غذا على ما ذكره الشارح على خلاف ما قدر به
الفاضل الهندى لانه قد صدر لفظ المبر حيث كان ومبر كم الخبرية مجرور ولكن
الشارح اختار هذا المسلك لمحصل التطابق بينه وبين ما قبله وأشار الشارح
بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للبر وهي اضافة كم اليه وانما كان مبر الخبرية
مجروراً لانها تنصبه رب فخدمات عليها في الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد)
مر فوج على انه خبر بمدخر او صفة لقوله مجرور وأشار الشارح بقوله (تارة)
الى انه لا ينافى بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع)
(اخرى) قول كم رجل عندي (بالمبر المفرد) (وكم رجال) عندي بالمبر المجموع
(كما تقول) في المبر المائة وما فوقها من اسماء العدد التي هي احد الطرفين
(مائة ثوب) بالبر والافراد (و) قول في المبر لثلاثة الى الـ شرة التي هي
الطرف الاخر منهما (لثلاثة اواب) بالبر والجمع ثم اراد الشارح ان يبين وجه
جواز كون مبر الخبرية مفرداً ومجموعاً فقال (وانما جاء) اي مبر الخبرية (مفرداً)
الى حال كونه مفرداً في نفس الاستعمال ليوافق مبر العدد الكثير وهو مائة
وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مبر) اي مبر ذلك العدد
(كذلك) اي مفرد مجرور وهذا وجه استعماله مفرداً وانما وجه استعماله مجموعاً
فان قال (وانما جاء) اي مبر الخبرية حال كونه (مجموعاً) في بعض الاستعمال
لنقص التصريح بكتبه الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل
العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لـ (يتي)
اي يخبر عن كثرته اي عن كونه كثيراً (صريحا) اي لبيان صريح لان لفظ المائة
مثلاً يتي صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه
كتابه عن العدد الكثير وليس بصراحة عند (ليس) اي هذا المذكور من العدد
الكثير بالكتابة) مثله اي مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (في التصريح
بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ثوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعة مبر) اي قصد
يجعل مبر مجموعاً ان يصير الجمل المذكور (كانهما) اي مثل ان تلك الجمعية
تصير (ثابته) ثوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه في التصريح (بهما) اي
بالكثرة ثم مخرج المصنف بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب
التنبيه في بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (ويدخل من) اي ويدخل
لفظة من الجارة (فيهما) اي عليهما اي جوارزا اذا لم يفصل بينهما وبين

ميم هما بفعل متعد فانّه لو اتصل به وجب دخول من عليهما لتلا بتبس الميم
 معمول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا في الاستعارة واحتمل ككون
 الضمير المحرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع
 اراد الله روح افسر مرجع ضمير النية بقوله (اي في ميمكم الاستفهامية
 والخبرية) يعني ان الضمير راجع الى قوله ميمها وهو وار كان مفرد بحسب
 كونه مدكورا مرة في الكلام المصنف لكنه مشى بحسب الاضافة الى التوعين كما
 في قوله تعالى ثم هبت ثوبكم (تقول) في ميم الاستفهامية في مقام الـ قال
 سـ عـ لـ صـ رـ بـ من رـ حـ (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول
 اذ في ميم الخبرية طريق لاقتباس في مقام لاحساس كثرة ما اهلك
 من اقرى (وكم من قرية هككتها) ولما اتهم من كلام المصنف المساواة
 في جواز دخول من في ميم الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح
 الرضا اراد الله علامة ان بين ما هو الحق منها قول (قال السارح الرضى
 هذا) اي دخول من في الخبرية (اي في ميم الخبرية) كتر نحوكم من ملك
 وكم من قرية (وهان في الآيتين الخبرية اي كثيرا من ملك وكثيرا من قرية
 وقوله (وذلك) مبداً اي كونه كثيرا وقوله (لما افقته) طرف متفرخ خبر
 والوافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف الى الله وهو راجع الى
 ميم الخبرية وقوله (حرا) انصب معمول المصدر وقوله (للميم) متعلق بمجرا
 ويجوز ان يكون متزاعا فاض الى في الجذر متعلقا بمواضعه وقوله لميم صلة
 للموافقة وقوله (المضاف) بالارصفة للميم والاناف واللام بمعنى الذي وقوله
 (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعني ان وجه كثر
 دخول من اليانية في ميم الخبرية انما هو لكونه موافقا في الجذر للميم الذي انصب
 اليه لفظكم الخبرية (واما ميمكم الاستفهامية) يعني واماحال ميمكم الاستفهامية
 (فما اعز) اي فمما اطلع (عليه) اي على استعمال ذلك لميم (محرورا) اي حال
 كونه محرورا (بمن في فطم ولا ترو لادل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن)
 اي من كتب فن النحو والمناهل من كلام السارح الرضى عدم حواز دخولها
 في ميمكم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثره ثم عارضه السارح على قوله ولادل
 على جوازه كتاب من كتب هذا الفن يتجوز الزمخشري في تفسير الآية فقال
 (لكن جوز الزمخشري) يعني ان قولك ولادل على جوازه باطل لان الزمخشري
 جوز (ان تكون كم) اي كلمة كم (في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آياتنا من آية
 دالة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى
 مستركة بينهما فقال (ولها) بصير الفرد المؤنث على التسمية التي وجدها

الشارح بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسر به بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله
 (استفهامية كانت او خبرية) لانه لو كان ما وجدته من النسخة متى للزم عليه
 ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون طرفا مستقرا
 على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما انقضاء الاستفهامية
 للصدارة فتد (لان الاستفهامية تضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو)
 اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدرة
 (ايعلم من اول الامر انه) اى الكلام الذى قصده الاستفهام به (من اى نوع من انواع
 الكلام) حتى يفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية
 ظهروا ما فى الخبرية فما قال (والخبرية ايضا) اى كالاتفهامية (تدل على
 انشاء التكثير) كما ان رب يدل على انشاء اتفعل ولا يخرج الكلام الذى فيه
 احدهما من الخبرية لان كونها خبرين انما هو باعتبار الاحجار عن الكثرة والقلة
 الخارجيتين كما به عليه العصام بقوله لا الانب (راجع الى استعمال الكلام
 واستقلاله) وهو (اى الكلام الذى قصده انشاء التكثير) هذا او كما كلام
 ادى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فحسب انبه)
 من التكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر)
 كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية
 والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولم كان فى لفظ كلا
 ههنا اشتكالا لان احدهما فى تذكرة لان اللفظ ههنا ان كور مؤنث والاخر فى تذكرة لار
 الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما
 بقول ليطابق الخبر بالبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (وقول)
 اى المصنف (كانا هما) ملفظا مؤنث (لكرا) اى لكان هذا اللفظ (اوفى)
 من لفظ المذكور المذكور وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظتين او الاعمين
 لى زيادة الموافقة فى ابراده مؤنث (لتأيد الاستفهامية والخبرية) هذا دليل
 اللاوقفية يعنى انما كان الاراد بالاثبت اوفى لان تأييد كم تدعى فى اسم التهمة
 اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأييد بتأويله منى على ما شاع بين العامة
 وللصغير وجه ايضا ثم شرع الشارح فى رفع الاشكال اثنائى وهو
 ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضما الى الثانية
 والضهير المتضاف اليه ينفى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات ودممه
 بقوله (فهو) اى فوجه ابراده (لفظ كلا الذى للثنية منى) على تأويل كلا
 هذين النوعين (يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب
 النوع (وهما) اى التواطى (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد

من كم الاستهامة والخبرة) إشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع)
 وتقل زمني زاده في معرف انكافية قاعدة في استعمال كلا عن مفتي اللب فقال
 وقد سئلت قد يما عن قول السائل زيد وعمر كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما
 الصواب فكشفت ان قدر كلاهما وتكونا قبل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر وان
 قدر مبتدأ ما وجهان واعتار هو الافراد على هذا فاذا قبل ان زيدا وعمر اهل
 قبل كليهما قبل قائمان او كلاهما بالوجهان وتبين مراعاة الاعطى نحو كلاهما
 محال احد لان ما كان كذا يرد على واحد الاقل منه يقتضي ان يكون الافراد
 في قوله محال كذا وهو مراد من قوله صوابا ومحرورا) اما حال من
 من راسي في يقع او خبر منصوب نه ان كل يقع بمعنى يصير (ثم بين) اي
 نصف (موقع كل واحد منهما) اي من الاستهامة والخبرة وفي نسخة
 منه فذكر رجوعه الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمحروور (قوله) (فكل
 ما) (حشر راسد) في ضمير ما بقوله (اي كل واحد من كم الاستهامة والخبرة)
 الى ان اهل كل ههنا انراي لا يحموي لانه اذا دخل على المعرفة يكون محمدا
 ولد دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعي فدفع السارح هذا التوهم
 بهذا التفسير واستار اني نه ليس محتمل في هو بكرة موصوفة عن احد افراد
 خبره من كم كذا رجوعه الى راسد ما بهن في يجوز ان يكون محمدا لا الهه بالاسم
 رسول كذا) (إشارة الى قوله) (بعده) (طرفه) : فترفعه يكون على صيغة
 المعرف بمعنى يوجد و (تحت) صفة ما وقوله (فعل) (مية) مؤخر ثم السارح
 ارد رتبة قوله (اوسمه) على ان المراد باعمل ما بهن وشبهه ليشمل محوكة
 يوما انت سائر وكما رجعت انت صوب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقدير)
 حسنة في بعد وقوله (غير مستعمل) (الرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه)
 متعلق بمتن تصمين معنى افراع والضمير المحروور راجع الى ما وقوله (ضميره)
 متعلق ايضا بمستقل وصله الى اصل مشاء يعني فكل من الاستهامة
 وتلخيصه اذا وقع بعد كل من ما فعل غير فارغ عن عملها بسبب اشتراكه فيكون
 باصمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتمل عنه ولم يكن فيها قوله
 بصير وكذا غير المستعمل الى السرخ عن عمكم اعم من ان يكون سبب فراعته
 سببه بالضمير او متعلق به لم تنجح على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق
 ضميره داما على النسخة التي زيد فيها قوله بصيره يعني تخصيص سبب الفراع
 با متعلق بالضمير فاحتج الى زيادة قد يتدفع به توهم تخصيص سبب الفراع
 با بصير فانه زائد السارح قوله (او متعلق بضميره) فقال المسقول بالضمير
 نحوكم رجلا ضربه ومثل المسقول متعلق بضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه

وانما زاد السارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) لكون اشارة الى ان موته (كان منصوبا) خبر لقوله بكل ما يعنى ان كل واحد من هذين التودين انكم اذا كن مقضا بهذه القيوم يكون اعرابه منصبا (مفعولا) لما وجد بعده من الفعل واو شوبه (على حسبه) ي على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يعنى مفعولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معاق عن نفسه فقتضاه اذ هو مثلا اذا قلتم كم وما ضرت ونظرا فيه الى اقتضاه الفعل كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرا الى المميز الذي هو الطرف يكون اللائق به ان يكون مفعولا به فاراد السارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا اتوهم فدل (ي على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذي وقع بعد هذا كم حال كونه مضافا الى هذا المميز كالمرءه لانحوكم رحلا ضرت بكم انصاؤه مفعولا به وا كان ط ما يكون انصاؤه مفعولا به وانس المراده باقتضاء الفعل مطلق من خبر فصار الى ان يصح ان يفسر انصاؤه رحا عمل مخصوص ومنه ان الفعل بقوله (وعمله) لا يكون الاضرب المميز) وقوله (وذلك الى ان يدلى على قوله وعمله) يكون الانحسب المميز اى ودل كونه كذلك انك (تقول كم يو ما ضرت) مثلا (حكم) في هذا التركيب (منصوب على الرفع) اى على كونه طرعا لضررت باقتضاء ميمر يكون كذلك (مع قضاة الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات فتمينه) اى يكون كم ههنا مفعولا (لاحد منصوبا) وهو المفعول فيه (ع هو) اى اثنين (بحسب المميز) وهو ايوام لانه لو لم يكن كذلك لم يرم ترجمته من الضمير وهو المفعول به من مفعولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل منصوبا واعلم ان هذا لتفسير من السارح ووجه تسميه سابقه في الاستدلال على ما دفع ما عترض عليه السارح الرضى قوله ان الاولى ان يقول مفعولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم وما ضرت حكم منصوب على اضرته لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المصوبات فتمينه لاحد المصوبات نعم هو بحسب الفعل والميمر انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقدير عمل هذا الفعل لم يتحقق الى ما قاله الرضى لان عمل ضرت ههنا مثلا انما هو على وجه الطرفية لاعلى وجه آخر ثم شرع السارح في اثباته كل منهما فدل (بالاستفهامية) اى هنال كم الاستفهامية التصوية وهو مبتدأ وقوله نحو (كم رحلا ضرت) اخره وقوله (في المفعول به) ملحق بالنسبة (حكم ضرت ضرت في المفعول المطلق وكم وما ضرت في المفعول فيه والميمر ما ملأه منكم

غلام ملكت وكم ضربت ضربت وكم يوم صرت (لان كلام من هذه وقع بعده فعل غير
 فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضربها فانقضى كل من هذه الاعمال
 بحسب الميز ما انقضى من المفعول به في الاول والمصدر في الثاني والظرف
 في الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله اعطى او تقديره افعال (وانا
 جعلنا الفعل) اى وانا جعلنا الفعل المذكور في قول المصنف (او شبهه) اى وجعلنا
 قولنا او شبهه (اعلم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعده كم مع عدم اشتغال
 بعده (ملفوظا) اى نحو كم رجلا صرت (ووجه دراهم) اى او كل الفعل الغير المستقل
 بالصيغة را بعدكم اى بينكم وبينما فعل المذكور المستعمل بالصيغة فى نحوكم رجلا
 صرته لانه اضطرت اقول الله فى هذه الصورة لانه احببته تدخل فى قاعدة
 الزرع لانه لم يصدق عى ما قاعدة الصب لكون الفعل الذى بعده لفظا مستملا
 بالصيغة مع انهم صرحوا بجوار انصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك احرار
 الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فموجع بمعنى انه يجوز رده
 وحل قول المصنف كل منصوب باعلى وجوب انصب بى ان المنصوب نوعا
 نوع وحسب نفسه كما فى نحوكم رجلا صرته ونوع حازن صبه ووجهه كما فى نحوكم
 رجلا صرته وقال الله و رده ما ذكره الرضى انكم رجلا صرته يجوز
 رده لكنه صهف انتهى بى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى
 يجب فيه انصب بل يقتضى ان قول المصنف كل منصوب با معنى منصوب با حوازا
 وتكلف اسرار الرضى فى نحوكم رجلا صرته حيث يجوز تقدير الفعل قبل كم
 وقال ولا منع من تقدير انصاف قبل كم ثم دفع ما قيل انكم يقتضى الصدرة
 والتقدير قوله يمنع بقوله لان لمعده روم لفظ وانصدر اللفظى هو المقصود
 انتهى ثم مقصود الشرح الجسمى ههنا على وجه لم يخرج الى ما تكلف به الفاضل
 من جعل انصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قوله
 كما ذهب اليه الرضى نعمم الفعل العلم المستعمل فى المفعول والمقدر (ليدخل
 فى قاعدة انصب مثل قولكم كم رجلا صرته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
 شرطه التفسير) وقوله (وقد رتب رده) فعلا غير مستعمل بى كم رجلا
 صرته صرته (لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شرطه التفسير بى
 ان طريق جملة من هذا العليل ان تقدير ردهكم فعلا غير مستقل اى فارغ عن
 عمله بسبب الاشغال بالصيغة وهو ضربت ههنا (وهو) اى قبل هذا التركيب
 يجوز رده لانه (من حيث ان رده فعلا مقفرا غير مستقل عنه داخل
 فى قاعدة انصب) فيجوز رده (وان لم يجعله) اى وان لم يجعل مثله (من قبيله)
 اى من قبيل الاضمار (ولم يدر رده) اى بعدكم (فعلا غير مستقل عنه فهو)

اى فقله (من هذه الحثية مرفوع داخل في قاعده الرفع) ثم شرع المستف
 في بيان المحل الذى يكون كم محرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره اشار
 بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والتجربة) للاشارة الى ان لفظ مضاف
 الى ما الموصوفة بالكرة التى هى عبارة عن اشوعين من الاسفله مية والطيرمة
 وقوله (وقع قلته) للاشارة الى ان قلته طرف مستمر صفة لما وقوله (حرف حر)
 فاعل لفظ ف ومثال الاسفله مية (نحمدكم درهما اشترت) وقوله (اوكم
 رجل مررت) اشارة الى مثال التجربة (او مضاف) اى او وقع قلته اسم مضاف
 مثال الاسفله مائة انى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو سلام
 كرحلا ضرت و) مثل التجربة (نحو) (عندكم رجل اشترت) وقوله (وكل ما قبله
 مبدأ والمعاد في قوله) (فمحروور) حواية وقوله محروور خبر للمبدأ الذى تضمن
 معنى السقوط لدخول لفظ كل على موصوف بالطرف واشار الشارح بقوله
 (بحرف الجر او الاضافة) اى عاب المحروور وقوله (وانما حاز تقديم حرف الجر
 او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان
 تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على ك الاستفهامية او التجربة متفق
 لصدارة لهما فاجاب بالضرورة (لان تأخير الجر) سواء كان حرفا او اسما
 (من المحروور تمتع لضعف عمله) اى عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فجوز)
 اى وحسب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والتجربة مع اقتضاء لهما
 الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة متفصلة عنهما مع اعطاء
 حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل
 من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حيث ان يعطى حكم الصدارة للجدار
 بعضى مع ان الاحتياج الى ما قبله من الجوار للضرورة وانما يحتاج اليه اذا لم يكن
 الجار مع المحروور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان حرفا)
 فقدم السرخ الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان يجعل المذكور
 فى الاسم ابد من الجار فى الحرف فاذا جاز فى الابد فجواز فى الابد
 (مع المحروور) اى مع محروور كل منهما كلمة واحدة (اى مثل كلمة واحدة) مستحقة
 للصدر) فان الجدار حيث يكون تجزئتهما وقال الرضى حتى لا يسقط المحروور
 من مرتبة ثم شرع المصنف فى الحكم ان لث من اضراب كل من الاستفهامية
 والتجربة فقال (والا) ولما كان قوله والا صارة عن انتفاء كل من السروط للتقدمة
 ففسره الشارح بقوله (اى وان لم يكن) واشربه الى ان الامر بكى من حرف
 السروط والناحية يعنى وان لم يوجد (نحو) (اى بكل واحد من الاستفهامية
 والتجربة) لا لفظا لا عددا ولا شىء فاما غير مشغل (اى غير فارغ) عنه

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالصبر كما هي شروط النصب (ولاقبه)
 اى قبل كل منهما (حرف حراء مضاف) كما هي شروط الجر وزاد الشارح قوله
 (كان محمداً عن الاموال المقتضية) ليكون جواباً حقيقياً للشرط وليكون كما
 لقوله (مرفوع) يعنى وار لم يكن كذلك فيكون مرفوعاً لكونه محمداً عن الاموال
 اللغرافية من الفصل المفقود او المتدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى
 فهو مرفوع) للإشارة الى ان القاء جرأية داخله على الجمله الاسمية التى حذف
 فيها المبدأ وتكون جعلتها جراً لقوله ولا وقوله (مستنداً) خبر بعد خبراً وصفة
 للر فوع يعنى ان من هذا مرفوع على انه مبتدأ (اللم يلى طرفاً) اى خلق
 المرفوع رديه المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفاً لاكثر
 انه مقدر بحمله لا مبادل على مكان اوزمان على طبق قوله وطرف الزمان
 كلها قبل النصب وطرف المكان ان كان معها قبل والاملا كذا فى متن النصاص
 وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لاعتبار يعنى كما ان من الاستفهامية
 فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك مرفعة كذلك يجوز
 ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره وان كان معرفة يجوز
 ان يكون خبراً عنه ثم املا كان كون النكرة مبتدأ لم يجوز فى صورة كون
 خبره معرفة منذ غير سبويه من النحاة اراد ان يرح ان يذكره فقال (وهذا)
 اى كون كم مبتدأ على الاحلاق (يعنى على مذهب سبويه) اذ يلزم حيث
 العلام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهاماً مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك
 الا على مذهب سبويه (فانه يخبر عنه بمعرفة عن نكرة) لا طلقاً بل عن نكرة
 (متضمنة استفهاماً) كم وما كم (واما عند غير سبويه) من النحاة (فهذا) اى
 النكرة المتضمنة استفهاماً ما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل
 تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجواباً ولم يجوز كونه مبتدأ (لكونه نكرة)
 لكون (ما بعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان ظرفاً) حذف على قوله مبتدأ
 (نحوكم بما سافر فكهم) اى لفظكم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان مبره
 طرفاً (منصوب المحلل) اى منصوب بحله (اولاً) اى اعتبار الاصل (داخل
 تحت قاعدة النصب لكون شبه الفصل دونه وهو كائن المحذوف) اذ هو غير
 مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رفع للصبر الذى فيه دلى الفاصلة
 وناسب لكم على انظرية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله
 (باعتبار افعال الكائن) متعلق بالمدخل الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله
 تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملاً (هـ) اى فى كم وقال النصاص
 هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى من المرفوع لانه لا يمكن له الجمله الطارفة

وهي الناجية من اختبر انتهى وقال ابن قاسم اعيادى ردا على العصام ان ما قاله
الرضي من منى موافق للكلام العسة كائن هشام لان الظرف لمساب عن الخبر
ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (ودخل في قاعدة
الرفع) اي وكم ههنا كما يدخل في قاعدة التوسب باعتبار اصله داخل ايضا
في قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشتغل عنه لالفاظا ولا تقديرا
ولا قبله جار (ثانيا) اي بعد افعال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت
قاعدة الرفع (لقيامه) اي لقيام لفظكم (مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ) لان
القاعدة هي ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف
من بيان اعراب كم الاستفهامية والتجريدية شرع في بيان احوال سائر اسماء
الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل
احكامهما احوال اتيان المذكورة له (وكذلك) على احكامكم لما احتمل ان
يكون المشار اليه عبارة عن فرد كل باب . . . وعرفه وان صدر الكلام فمره
الشارح بقوله (اي منكم) به . . . حارة الى التكاف . . . الى الاشارة
الى كم لكن ليس وجه انسابه في جميع احكامه سبيل (في ثانيا) وجوه الاربع
الاعرابية) يعني احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا
بصرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالاشداء بشرط ان لا يكون ظرفا
ورابعها كونه مرفوعا بالتجريدية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة)
وهي اشتراط نصبه بكون ما بعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد
الجارين واشتراط رفعه بكونه مجرورا عنهما وقوله وكذلك طرف مستقر خبر
مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما لم يأت جمع الوجوه
الاربعة في كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (معنى انه ثنائي تلك
الوجوه الاربعة) يعني المراد بما ذكرنا في وجه التسمية بمعنى ان لك الوجوه ثنائي (في
مجموع هذه الاسماء) وفي كلها وهذا لا يتأتى ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض لك
الاسماء وهذا من الشارح تأويل للكلام في وجه التسمية وهو المفهوم من تسمية
هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه
الاربعة تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجري في بعضها
ويجوز لانها في البعض يصدق عليها انها ثنائي في المجموع بالجملة (لا) المراد به
انها ثنائي (في كل واحد منها) اي من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفي
العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جمعا من حيث المجموع لاكل واحد منها
وبعضهم اوله في التسمية فقال ذلك البعض يعني وكذلك انها مثل كم في بعض

تلك الوجوه اوجبها اسمه لشرط والاستفهام ثم قال الفصل ولا يخفى ان
 في قوله وكذلك اسما الاستفهام والشرط حرازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء
 الشرط وابقى اسما الاستفهام انتهى ثم بين السارح ما هو مشترك بين الاستفهام
 والشرط وبين ما هو مخصص باحدهما فقال (وهي) اي تلك الاسماء المشبهة
 بكم (من) اي لعظم (وما داي وائي واين ومعنى مشتركة) اي حال كون كل من هذه
 الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اي وكلمة اذا حال كونها (مختصة
 بالشرط وكيف) اي وكلمة كيف (وايان) حال كونها (مختصان بالاستفهام)
 ثم فصل السارح كل واحد منها من حيث يتأى فيها بعض تلك الوجوه فقال
 (من وما اذا كانتا استفهامين يتأى فيهما) اي في من وما وقت كونهما
 استفهامين (الوجوه الثلاثة الاول) وهي كونهما منصوبتين بما بعدهما
 من افعرو كونهما محرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال
 كونهما منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة ما نحو
 (ما صنعت و) مثل كونهما محرورتين في من بحرف الجر نحو (من ضربت
 و بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثل كونهما مرفوعتين
 بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربته و) في كلمة ما نحو (ما صنعت و) ثم بين
 وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأى فيهما) اي في من وما (الرفع
 على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كالمرفوع (واذا كانتا) اي كلمة
 من وما (شرطيتين فكذلك يتأى فيهما تلك الوجوه الثلاثة اي كما تأتى تلك
 الثلاثة فيما اذا كانتا استفهامين من الصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
 اي مثل الصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في ما نحو (ما تصنع اصنع
 و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (من تمر امررو) بالمضاف نحو (غلام من
 تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء في من نحو (من يأتى فهو مكرم)
 وفي ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأى
 فيهما) اي في من وما اذا كانتا شرطيتين (بل لا يتأى) في جمع اسماء الشرط
 سواء كانتا معدهما مشتركة نحو اي واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى
 كل تقدير فيها لا يتأى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى
 ان عدم وقوعها خيرا ليس لعدم استيراد تلك الاسماء الخبرية بل لانه لا يقع
 (بعدها) اي بعد تلك الاسماء (الا القهل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
 على الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء (الا شاذ) نحو نسمع المعبدى او ما ولا
 بالاسم في نحو وان تصوموا (وما هو لازم للظرفية) اي والاسم الذى هو لازم
 ظرفيه وقوله (من هذه الاسماء) ان لما اي حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كفى واياك وكيف واني واذا) قوله وما مبدأ وقوله (ان لم يخرج بحر)
 جلة شرطية خبره يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرطيات في وجهان
 من الوجوه الاربعة احدهما الجرح فخر الجرح ان دخل عليه واياهما التصب على
 الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجرح يحركه (نحو من اين) وان لم يدخل (فلا)
 بد من كونها منصوبة على الظرفية ابدأ باعتبار انه مفعول لمقدر (وعص بعضهم)
 اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا فخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا)
 كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج عن الظرفية بغير اسما
 صريحا مجردا عن معنى الظرف (في نحو اذا يقوم زيد اذا قدم عمرو) وقوله (اى)
 وقت قيام زيد وقت قدم عمرو) تفسير وابارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى
 خبره وكلاهما يعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا في قوله اذا يقوم زيد (مر فوة
 بالابتداء) وقوله (وقال الشارح ارسى) الاشارة الى ان قول هذا البعض غير
 ثابت لانه قال (وان لم اخرج) اى لم اطلع (اي هذا) اى لكون اذا مستعلا في غير
 النظم (على شاهد من كلام العرب) نقضا وبها وهذا من الشارح ما كيد
 لنوله فلا بد من كونها منصوبة على اظرفية يعنى لا يجوز ان تستأد من هذا الاسم
 لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يضر بعدم جوده فلا يجوز نقض
 القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل
 فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرفع
 في الاستفهام محلا) وقوله في الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه
 لتجربة كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع قوله محلا لانه اذا كان مبتدأ صار له محلان
 احدهما الرفع وهو محله البعيد والثاني التصب على الظرفية وهو محله القريب
 كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على اظرفية) بايراد مع فانه بدل على ان الانتصاب
 على الظرفية محله اقرب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله
 (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعد فعل كما تقدم (نحو متى
 عهد له بفلان) فلان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية
 بكونه طرفا لتعلقه بمحذوف ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان
 يفسره بقوله (اى متى كائن عهد له) لافادة ان المتعلق قد مر مؤخرا على وفق ما تقدم
 في قوله وقد ردت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه اللفاظ (فتأني)
 فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالتجربة ايضا على تقدير
 انتصابه على الظرفية من الجرح والتصب ومن الرفع على الابتداء وعلى التجربة
 فاما رفعه بالتجربة ففي هذا المثال وهو (نحو اى وقت يجيئك اى اى وقت) اشارة
 الى ظرفيته (كأن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر في الحقيقة

(بجعلك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (على وقت على تقدير انتصابه) لفظا
 (بالظرفية) أى يكونه ظرفا (مرفوع المحل) أى مرفوع محله بالظرفية (يعنى
 أنه منصوب لفظا) أى يكونه مرفوع محلا لكونه خبرا (والوجه الباقية) وهى
 الوجه الثلاث الباقية أحدها النصب (مثل إيهام ضربت) ثانيها الحرص
 (بإيهام مردت) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (إيهام قائم) ثم شرع المصنف
 فى مسئلة من هل كم بعد قياس سائر أسماء الاستفهام والشرط بها وهى
 حواها وهى الالة فيها مثل نظريق الاستشهاد (وفى مثل كم عدة لك
 باخر رخا) ثم فسر الشرح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتل الاستفهام
 واخره ذكر الميز وحذفه) أى ريد المصنف بالمثل أنه فى التركيب الذى وقع
 فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لأن يكون للاستفهام والخبر ومن حيث
 خبره أن يكون ميمه مذكورا وأن يكون محذوفاً فإن الحاصل فى تركب كم عدة
 كذلك قوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة أوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف
 السمعان عند الشارح فى بعضها وفى مثل كم عدة بحذف الميز كما هى مختار
 الشارح فإن السخفة تقتضى التصميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث
 الميز كما فسر بإشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر الميز وحذفه
 اراد أن يقول (قوله ثلاثة أوجه على وجه يوافق لكل واحدة من السمتين
 فعل (وهكذا) أى كما قلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ الميز (فى صيغة
 من السخ) ثم بين السخفة الأخرى بقوله (وفى بعضها) أى وفى بعض السخ
 (وفى مثل تمير كم عدة) يعنى بزيادة لفظ التميز فحيث يكون مراد المصنف
 بقوله فى مثل (أى ما هو تمير باعتبار بعض الوجوه) أى فى مثل الاسم الذى
 ومع تمير أى يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عدة منصوبا
 ويجرورا وأما إذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تمير الثلاثة أوجه من الأعراب
 (فعلى النسخة الأولى) وهى النسخة التى اختار الشارح اعني ما لم يذكر
 فيها لفظ تمير فيها عليها (يحتمل) أى احتمالا عنده رايها كما سيصرح
 (أن تسمى الأوجه الثلاثة) أى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة أوجه أى يجر
 أن تسمى تلك الثلاثة أرباثة (فى كم) أى فى ذاتها (أحدها) أى أحد الثلاثة
 (رفعه) أى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر
 وعلى هذا التقدير يكون الميم مذكورا وهو لفظ عدة ويحتمل أن يكون محذوفاً
 مفعلا بكم شخص أو مفعلا (والآخران) أى الوجهان الآخران من الثلاثة
 (ففسد على الطريقة أو على المصدرية) أى الثانى من الوجوه جملة منصوبا
 على الطريقة ثالث منه فسمه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

كون المبرر محذوفاً وإن احتل اعتد الوجوه في كم (فانه) أي لان المصنف (أشار
 فيما سبق) في بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوباً بمعنواً لا على حسبه الى سكينة
 وجوه انصب) حيث لم يشغل منصوباً بالمعنوية بل قال على حسبه ليعم كل
 المنصوبات التي اقتضاها الفصل فينبغي يجوز ان يعتبر في هذا الباب على تقدير
 كون عمة مبرراً ان يكون مر فوعاً بالابتداء وخبره قوله حلت في المصراع الثاني
 وعلى تقدير كون المبرر محذوفاً وكون عمة مر فوعاً بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف
 زماناً او مصدراً فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوباً لكونه طرفاً لقوله حلت
 وتقدير الثاني كم حلة فيكون منصوباً على انه مفعول مطلق لقوله حلت ثم اشتر
 الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا ينبغي ان هذا)
 أي وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفس كم (البقي) من الوجهين الآخرين
 (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه اعراب كم) وجه الالية ان في هذا
 التوجيه تخليصاً لكم المصنف من ورود لزوم الاخلال بذكره ما لم يذكر قبله
 ثم شرع السرح في بيان احتمال الترجيح الآخر في وجوه الثلاثة من السخفة
 الاولى قل (وبحمل) أي احتمال من وجوه اعتد (رأته لوجه) أي لوجه
 الثلاثة المذكورة في مبرر (هـ) أي في مبرر كله كم (أعني) أي لم تبرزت
 (عمة) أي كلمة عمة (فاحدها) أي واحد الوجوه الثلاثة (الرفع) أي رده
 (بالابتداء) أي بكونه مبتدأ وحلت خبراً له فيجوز ان لا يكون مبرراً لان المبرر
 لا يكون مر فوعاً لم يرتكب كون المبرر محذوفاً ايضاً (استغماية كانت)
 أي سواء ان يكون كلمة كم استغماية ف يكون مبرراً المحذوف منصوباً مفرداً
 (لخبرية) فيكون المحذوف محجوراً مفرداً او مجموعاً ولا ينبغي ان الاعتد لا يكون
 في هذا التقدير الا محذوف المبرر فلا يكون داحلاً في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يعل
 ان المراد بقوله ان تعتبر الوجوه أي بعض الوجوه (والآخران) أي الوجهان
 الآخران (انصب) أي احدهما انصب كلمة عمة على تقدير كونها (أي كون كم
 استغماية بل تكون عمة تميزها (و) الآخر من الوجهين (الجر) أي جر عمة
 (على تقدير كونها) أي كون كم خبرية ولا ينبغي ان هذا الوجه من على اعتد
 جواز حذف مبررها وهو غير مذكور فيما سبق ولما كان اعتباراً وحده كما ذكره الشارح
 ما على جواز حذف المبرر اراد ان يبرر اليه بقوله (فكان الالبقي) أي على المصنف
 (ما خبرها) أي تأخير قوله وفي مبرر عمة الخ (عن قوله) أي قوله الآتي بعده
 وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى يكور قوله على الترتيب الالبقي
 وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل
 ليكون توطئة للفرع فان قيل ان الوجه الاول مني ايضاً على ذلك الاعتبار
 لان الوجهين الآخرين اعني نصب كم على الظرفية والمصدرية منيان ايضاً

على حذف المبرز ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه
 الفاضل الامير يال الوجه الاول لنس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
 معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه
 عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المبرز وقال النصارى
 بعدائيت انحلت في التميز في الجمل على التميز في بعض الوجوه فالاولى ان يقال
 المراد بالالوجه ثلاثة نصاب وجرها مع الافراد وجرها مع الجمية والمراد
 بقوله وقد يحذف انه قد يحذف من غيركم عدلك باجرير وخالفه فانه الذي ذكر
 آما فيكون اشارة الى ثلاثة وجه اخر باعتبار المبرز المحذوف وكون نحوكم مالم
 وكم ضمرت تطيرا يحذف هذا التميز وتبيننا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
 المصدر كما في كم ضمرت او المقدر كما في كم مالم انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
 وهو حرمه مع الجمية يحتاج الى اثبات وقوع نسخة في اثبات المذكور بالجمع بان يكون
 كم عمت وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح
 توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التي ذكر فيها التميز فقال (واما النسخة
 الاخرى) اي واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهي في مثل تمير كم
 حمة زيادة ذكر التميز (ولا تحتمل) اي ولا تحتمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه
 الاحمر) وهو اعتبار بعض الوجوه في حمة على تقدير عدم كونه عميرا وهو تقدير
 رفق بالاشداء بان يكون المبرز محذوفا واعتبار بعضه في حمة ايضا على تقدير
 كونه عميرا ثم شرع في بيان معنى البت المذكور به تطبيقه بما سبق فقال (والبيت
 للفرزدق) هذا بيان لانه (يهمو جريرا) يعني مراده بهذا البيت ان يهمو
 جريرا يترذل اقراره (وتماه) اي وجم البيت (فدعا قد حلت على عشاري)
 ثم شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللفظ والتصريف فقال (الفداء)
 على وزن جراء مؤث الافدع ومثاله (العرجة السبع من البدا والرحل) وفي شرح
 الايات الفدع بالهرك هج في الفواصل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال
 رجل افدع وهو الملعوح لكف والذراع او اعدم والساق لان في فاصله
 انحفا وانقلابا (فيكون) حيث قد معنى الفداء (مقابلة الكف او القدم بمعنى
 انها) اي الكف او القدم (لكنه اتخذمه) اي لكثرة خدمتها مع المهابة والتزويل
 (صارت) اي رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
 (كذلك) اي معوجة (او هذا) اي او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعني
 اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلفة لها) اي للعمات والخالات (نفسها)
 اي نفس الساء في مقام التبعو تحت جرير وخادته (الى سرء الخلفة) من اول
 الامر لا تحدره ثم مفعلا اسمها المطلوب في كل من الاعتبارات (واما

عدي) على صيغة المجهول (حلبت) أي لفظ حلبت (على) مع ا ا لاصل
 وبه ان يمدى باللام كما قل دات له عاشته وههنا تعدى بعل الاستلائية
 (استفهمه) أي لتضمن لفظ حلبت (معنى فقلت) مرفوعة في الهجو أي دات
 وفقلت تلك المالبة على م بين وجه كونه استغنى خدمتها بقوله (أي كنت كارها
 لخدمتها) اسوء خلقها (متكلماً منها) أي من خدمتها فتخذ متنى على كره
 مني واحترار) أي ولذلك الاكراه احتار (من انواع خدمتها الحلب لانه)
 أي لان الحلب (خدمة المواشي وهي) أي خدمة المواشي (البلع في الذم
 من خدمة الناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بالبلغ
 أي خدمة المواشي 'بلغ في الذم من الخدمة للانسان (والعصار) بكسر الصين
 (جمع عسراء) يضم العين ويقح الشين (وهي) أي العسراء (النسافة التي أتت
 على حياها عسرة انتهر واحترها) أي واحتر الساعر من المواشي خدمة
 النسافة الموصوفة دون خدمة 'عظم والمعن وغررها من المواشي (لانها) أي
 لان امانة الوسوفة (تأدي من الحلب) سد ثأبها (ولانطع) تلك النسافة
 لمن حلبها (يسهولة) وانطعت بكره وضرب واذا لم تصع سهولة في (حلبها)
 أي فيه حصل في حلب النسافة (زيادة مسقة) لمن حلبها وزيادة مسقة الحلب
 هي مقصود الشاعر لاستكراه من خدمتها (في ذمك منته وخالته) أي
 في ذكر الشاعر عذريته وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفيه) وقوله
 (أي به وامه) يدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالدة اخت الام يعني
 ان نسبك باجرير رذيل مطلق لا شرف في واحد من الطرفين وهذا بلغ في ذم
 الهجو المطلوب ثم شرع في تطبيق لفظكم بالقصود على تقدير صكوكها
 استفهامية وخبرية فقال (فلا استفهام) أي المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله
 (على تقدير نصب عمة) خبر للمبتدأ وقوله (على سبل التهكم) خبر بعد خبر
 او احدهما خبر والا حرجال من فاعل الطرف في الخبر يعني الاستفهام ههنا
 ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضي جهالة المتكلم وعلامة المخطئ
 وههنا ليس كذلك لان التكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم
 بل غرضه الاستهزاء محاسنا بعلاقة اللزوم لان كثرة السيئ ملزوم للجمل فكانه
 من ذكر المأزوم واردة اللازم واليه اشار الشاعر بقوله (كاه) أي كان التكلم
 ههنا (ذهل) أي فعل (ص كمة عدد عمته وخالته) أي لكثرة عمتها (فألصقته)
 أي عن عدده وهذا ما اختاره الشاعر العلامة وقيل الاستفهام يجري على
 الحقيقة كانه قال أخبرني أي عدد من العرات والخاللات حلبت على عشاري أي
 ذلك كبير لا يعرف عدده في الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجبر) أى جرمه على الخبر (على سبيل التحقيق) أى على سبيل الحقيقة (أى كثير من عمالك) باجبر (وخلافك قد خلت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الأخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمه ميمراً منصوباً فى الاستفهامية ومجزوراً فى الخبرية وأما على تقدير كون الميمراً محذوفاً فجملة مرفوعة على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه أشار الشارح بقوله (واذا حذف الميمر) فنصب بكم إما على الظرفية واليه أشار بقوله (أى كم مرة) أو على المصدرية واليه أشار بقوله (أو كم حلبة) بالنصب أيضاً فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل (التحكيم) كما هرفت (أو كم مرة اولدية) بالجبر فيها فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وقوله (على التكثير) أشار إليه تسامحاً (فارتفع عمه) أى فعلى تقدير كون الميمراً محذوفاً وكون عمه مرفوعاً كون ارتفاده (على الاستدعاء) أى على كونه مبدأً ولما كان عمه نكرة احتاج إلى تخصيص حاجتى به صح كونه مبدأً فقل (وصححه) أى صححه كونه مبدأً (لوصفه) أى جعله موصوفاً (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) أى خبر ذلك المبدأ (قد حطيت) أى حطته قد حطت والى المبدأ الضمير المستتر تحته راجعاً الى المبدأ (وكم) أى وأعرابكم (استفهامية) كانت أو خبرية على تقدير ارتفاع عمه فى موضع نصب) لكونه داخلاً فى قاعدة النصب (لأن الفعل الواقع بعدها) أى بعدكم وهو حطت (مسلط عليها) أى على كم لعدم شغله بالضمير أو غيره (تسليط الظرفية) على تقدير الميمر مرة (أو المصدرية) أو تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (وإذا رفعت عمه رفعت خاله وقدماه) لأنها متايلتان لعمه فان الأول عطف عليه والثانى مفعلة (وإذا نصبتها) أى إذا نصبت عمه على الخبرية على تقدير الاستفهام (نصبتها) أى نصبت خاله وقدماه (وإذا خضتها) أى إذا خضت عمه على الخبرية على تقدير الخبرية (خضتها) أى خضت خاله وقدماه أيضاً (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث أعرابه وأعراب خبره شرع فى بيان مسئلة ميمر من حيث ذكره وحذفه فقل (وقد يحذف) قال فى العرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يذكر ذكر الميمر فيكون من قبيل عطف بعض المسائل التى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (ميمر كم) إبان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل لفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى ميمركم لا الى نفسكم وقوله (استفهامية) كانت أو خبرية (لتعميم هذه المسئلة الى كل من اتوحيه) (فى مثل كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل

اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح
 وبوجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال طالت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد
 الشارح ان يفصل توجه الاستدلال بالقرينة فقال (طالع) اى فى مثال المصنف
 قرينة دالة على المبرز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية ماله) على تقدير
 كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها
 خبرية وقوله (فلما هو الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية
 جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرة المال فالقرينة للمحذوف قرينة حالية
 لان الظاهر حال التكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم ماله (سؤال عن كمية
 دراهمك او دينارك) لان المال يطلق عليها ما كان يطلق على غيرها لكن الفرق
 خصص بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار) اى او ظاهر الحال
 قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم ماله اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك
 ودينارك وهذا على تقدير خبريتها (فهنا) اى ففى تركيب كم ماله (كم درهم
 او دينار) ينصب الخبر فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم او دينار ماله) خبرها
 فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال ماله نفسان (فكم) اى لفظ كم
 (فى هذا المثال) اى فى مثال كم ماله بمعنى فى كل مثال يكون بعد كم اسم فكم
 (مرفوع على الاعتداء) لكونه اسما صائغا للاعتداء مع اقتضائه المصدرية
 (وماله) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن
 ضربك) معنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل
 عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد اسم
 بوقوعه) اى اذا سئل بعد فعل التكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم
 بوقوعه كان الظاهر ان يسأل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل
 ضربت ولكن لما سئل بكم كان داهره انه لم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا
 سئل كذلك (او خبرية فالظاهر) اى الراجح فى المراد ان قدر المرة او الضربة
 وان سئل احسن الامر بوجه ان يقدر بفعولا كما سيجى (ان السؤال) حين كونها
 استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انهو) اى كل واحد منهما
 بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) ينصب الخبر فى الاستفهام (او خبرية)
 بالخبر (ضربت) فى الخبرية (اولى ضربك) بمعنى اولى النسبة الى ضربك
 (اى كم ضربت) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالخبر
 اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت معنى فى كل مثال
 دخلت لفظ كم على فعل غير مشتغل عنه (اما ينصوب على الطريقة) اى
 على ان يكون ظروفا لفعل الذى بعده (او المصدرية) اى اولى ان يكون

مصدرا مفعولا مفعلة له ولما كان المصدر الذى العدد مشتركا مع المرة في الدلالة على الكمية احتج الى الفرق بينهما فاذا سارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين الاثنين) اى بين جملة طرفا وبين جملة مصدرا (اذا كان المصدر) في قوله كم ضربة (النوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهر) لانه حينئذ لا يشتركان لان المراد في مرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفرقة (واما اذا كان للعدد اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون : نصح ايضا فخرئذ تشترك المزايا ضربة في السؤال عن العدد فاحتج الى الفرق حتى يجوز ان يستعمل في الاول الظرفية وفي الثاني المصدر مع اتحاد ما هما فيكون بينهما باللاحظة (فالخوط في الظرفية) اى المعنى الذى لوحظ في جملة مصدرا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يتجاوز من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الانفاط الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لافها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يدنو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ طلاقا تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمته والله اعلم (وفي المصدرية) اى المعنى الذى لوحظ حين جملة مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قال للعدد والتوقع وهذا التوجيهان (في اعرابكم) اذا قدر المميز بالمره او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الراضح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون الحال الثاني) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل فمشتغل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا كانت استفهامية (او رجل ضربت) بالجزم اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير يكون كم مصدرا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ المصنف من مسائل الكليات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ البعض احتساج الى توجيه العهد الخارجى المستعمد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة لذلك فصره الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المبرهنة عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

(بعض الظروف) يعنى ار الالف واللام للعهد المتأخرى وواشارة الى ما ذكر
 في تعداد الميقات يعتبر بعض الظروف واذا كان العهد شارة الى لالى مطلق
 الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف
 المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف
 مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقره (اى من تلك الظروف) وقوله (ما)
 (اى ظرف) الموصول مع صته التى هى (قطع) على صيغة المجعول فاعل
 للظرف كذا فى العرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع
 (عن الاضافة) وبعضها قسبر ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه)
 بيان اسبب انقطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف
 المضاف اليه (من اللفظ) فقط (دور النية) اى دون الحذف من النية وفسر به
 (فانه عند نسبتها الى العرب مع التويز) يعنى انما يريد بالحذف الحذف من اللفظ دون
 النية لانه ان حذف من اية كان مسبا لم يكن من الظروف المقطوعة التى
 عدت من الميقات لانه حثد يكون معربا مع وجود التويز الذى هو من خواص
 العرب (بخور بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منهم
 فى اللفظ حذف ايضا فى النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ معين من قبله
 بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم لما كان وجه التسمية لتلك
 الظروف بالظروف المقطوعة طاهرا وصح عنها يا ضايات ايضا اراد الناح
 ان يبين وجه تسميتها بالضايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
 ضايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من
 الصغلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت) الى تلك
 الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبي يجب
 ان يكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون
 فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذى اضيفت الى به بلاعرض
 صيرن) تلك الظروف المضافة (ضايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة
 للضايات اى معنى صيرورتها ضايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف
 بلاعرض اذ لو عرض عنه اصار كانه لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير
 نحو قوله تعالى وكلا ضربت له الامثال وفي الظروف قليل كما سيجى فى ما بعد من
 كلام الناح لم شرع فى بيان وجه بناءها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك
 الضايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف
 (معنى حرف الاضافة) فبكون مناسبة لبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف
 الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لتبهما)

شروع في بيان السبب الآخر فيجئذ ينبغي ان تكون السهولة باو كما ضبط في بعض
 الحواشي المرتبة يعني ان سبب بناءها اما تضمينها معنى اللام الذي هو الاصل في
 الاضافة او لمساوية تلك التانيات (بالحروف) التي هي معنى الاصل (في الاحتياج
 الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافته بالفعل لان
 في حال اضافته بالفعل مرجعا لاعتباره وهو وجود الاضافة التي هي من خواص
 الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمخرج البناء
 واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذي اضيف اليه بلغة فلعدم
 تأثير اعرابه في اوصافه لكونه جملة كذا في اتصاله بمرجحه واخيرا
 حذف على مدخول اداة الاختيار (الضم) من بين اقسام البناء (لغير
 التقصان) لانه لا حذف المضاف اليه حصل للكلام قصان فارد بجبره باختار
 الاقوى من الاقسام وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كسبل وبسند)
 اما ظرف مستقر جبر للبناء المحذوف اي هي كائن كقول اوصفه للمصدر المحذوف
 اي قطع قطعاً كقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اي والذي
 كان مشابها بهما وقوله (من الطروف) بيان لما هي من الظروف (المجموع
 قطعها من الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير
 بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل
 ليس هذه الطريقة ولا كونها من الجملات الست بل ما به الاشتراك بينهما كونها
 مستعملة بالقطع عن الاضافة ومجموعة به واذا قال (ولا يقاس عليها) اي
 على المذكورات (ما) اي ظروف ملائمة (بمعناها) اي بمعنى المذكورات
 من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليين والسمال فاذا لم يقاس عليها ما بمعناها
 فعدم جواز القياس في غيرها اولى ولما كان في ما قطع من الاضافة تجوز وجه
 آخر وقد تركه المصنف لقائه قال (ويجوز في هذه الظروف على قلته)
 اي بناء على استعمال قليل (ان يوضع التثنية من المضاف اليه فذهب)
 اي فيجئذ تقرب الظروف المذكورة لعدم جريان اداة البناء وهي
 ترك المضاف اليه بلا عرض ثم استشهد لهذا فقال (قال الساعدي
 ٤ قسم الخ لمراب وكنيت قبالا ٥ اكاد اغص بالاء افرات) وقوله
 فساغ اي هل وقوله لمتعاق به والشراب فاعل فساغ وصير المذكر
 في كنت اسمه وقوله قبالا منصوب لفظا على الظرفية والتثنية عوض عن
 المضاف اليه اي كنت قل هذا الزمان واكاد من افعال المنة راعص فل
 مضارع من خص يفص غصة من باب علم اوقح وهو وقع العين الجصة والصاد
 المهملة منه السهولة وهو خير اكاد وجلة اكاد خبر كنت والقران هو المنة

العذب يعني أصابني فرح فسهل دخول الشراب في حلقى بعد انهم الذي أصابني
 قبل هذا بحيث أكرن قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقى لشدة غنى
 وقصته انه قد دل قريب هذا الشاعر فصار من انهم والفصحة بحيث لا تجري
 الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من اختصاص قوله ولم يمكن من
 قصاصه بان قسله زال عنه انهم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع
 للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبل ما عرض
 فيه التووين عن المضاف اليه فلا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
 لفظا وثية فيكون من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بإبطال
 السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق في هذا المضاف اليه لفظا لانية
 (بين ما عرّب) اى بين الظروف التي اعربت حال كونها (من هذه الظروف
 المطروحة عنهما) كما في قول الشاعر (وبين ما بيني وبين الظروف التي بنيت منها)
 اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه
 ونسب انسيا ونسبها وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوف ههنا لكنه
 متوينا لغيره من التووين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بيني وبين ما عرّب في تضمينها
 معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبل ما عرّب بالكونه معروضا
 بالتووين المرجح لطالب الاعراب (بل انما لم تعرب لعدم تضمينها) اى الظروف
 المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تضمن الظروف التي تنزع عنها معنى الاضافة
 كما سبق في قوله رب بعد الخ واذا لم تضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى)
 فلا في (كنت قبل) في هذا البيت (اى قدما) ثم اراد الشارح ان ينقل بحكمة
 الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى
 والاول) اى عدم الفرق بين ما بيني وبين ما عرّب في كون المضاف اليه متوينا (هو
 الحق) ثم شرع المصنف في بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى
 مجراه) وقسم الشارح الضمير للجرور في مجراه بقوله (اى جرى الظرف
 المطروحة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن
 لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى ما يشهد بل الى لفظ ما في قلمع عن الاضافة
 وقوله (لا عرّب وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (في حذف
 المضاف اليه) اى وانما جرى هذا ان اللفظان جرى ما قطع من الظروف
 (لاشراكهما في حالين احدهما حذف المضاف اليه في كل من اللفظين
 ومن الظروف المذكورة والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما
 من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع في حلة البناء
 على الضم وحلة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظه

في اللفظين (من المروف) أي معدودا منها لكنه بني على الضم (نشهه) أي لته غير (باغيان) وهي نقط ثلث و... شهدها (لسدة الابهام) أي لوجود شهة الابهام (لديوه) أي في لفظ غير لأن صفة الغريبة لا تختص بذات دون ذات حتى لا يركب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضي وهي أشد ايهاما من مثل فلهدا لم ين مثل على الضم (كا) أي كالابهام الذي هو حاصل (فيها) أي في أطروف لاء طرعة (ولا يحذف منه) أي من لفظ (المضف اليه) في أي موضع كان (اه بعد لاء) أي في موضع كونه واقعا به لا راس (لخواص) يحتمل الأمر والتكلم (هـ) الاخير وجاني زيد أس غير) وقال في شرح بلان لافي لأشيراني المجلس وتقدر حاهني زيد لأغير حاهني زيد لأج في غير زيد ويجز أن تكون التقدير جاء زيد لأغير زيد جاء وغير التي في ليس غير بمعنى الاوالمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قبل ليس الاكدا قاله الرضي وقال المصام في مثته واظهار ان غير في لأغير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس غير والتقدير ليس غيره جائبا كما ان لأغير تقديره لانيه جاء وإنما خصص حذف المضف اليه في حال وقوعه بعدهما (لكنه استعمال غيره هـ) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان السابق لفظ حسب بالطروف مقطوعا عن اللفظية بقدر فصره السارح توسط كذلك اجري مجرى أطروف الموصوف عن الاضافة بين لاطف وبين قوله (حسب) أي كما جرى دغير واس غير مجرى أطروف كذاك اخرى لفظ حسب مجراه لكن ليس احراق مجراه لانه باعابان بل (نشهها) أي لته كلمة حسب (بهر) أي لفظ غير في نزه لاسم ل) كما في صبره دلاولس (وعدم تعرفها) أي وفي عدم اكتساب كلمة حسب لا تعريف (بالاضافة) كما في غير مطافا وقال المصام ولا يجب ان يعل ان حسب بمعنى لأشير اذا لفرق بين ان يقال حاه زيد لغيب وبين ان يعل جاء زيد لأغير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعري انه لم يعل يحمل حسب منه سائذيات في الابهام لانه لابهامه لا يعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع انهما متساويان الاقدام (وتنهما) أي من أطروف الميزه) أي اعدودة من المي وفي الاقلام ان ترك قوله ودها انصب انتهى وليس مراده ترجيح قول من قال ان حديث مستر في عله البناء مع لأغير ويحويه ولا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضي التعابر (حيث) أي لفظ حيث (للكان) وفي الصحاح ان حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان وهو موضوع للكل في اللفظة نحوقت حيث قام زيد أي مكان قيامه (وقال الاخصس قس شمع) أي شمع لا ذيل (الزمان) نحوقت حيث قام

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شىء من شانه ان
يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمة كانت) اى الجملة (لوعليدين)
تفسير الجملة التكررة فى قول المصنف نحو وقت حيث زيدا ثم اوجبت يقوم زيد
وقوله (فى الاثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة
اى فى اكثر لاستعمالات الاقلى اكثر العلام م شروع فى زماها الاقل من الاستعمال
يقال (وودجها) اى وقد دجها هذا البيت وهو قوله (امارى حيث سهيل ط لما
نحت) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى
الى المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف
الى آخر المفرد مفعول ترى ثم يفسره بقوله (اى امارى مكان سهيل طاما آخره) اى
مكون مائة بيت (نحما بضى كالشهاب سلطا) وقال بعض المحشين فسلنى هذا
فى البيت (ولا كما صرح ببعضهم من اراد من ان حيث لبت بلازمة اطرفة فانها
رسالة من رسول على ل نحما بالحرركات ذكره لنسارح بدلا من سهيل وطاهر
ان جبر الله على الطرفد ونحما بانصب مفعول وى كقال بعض شراح
الكتاب وطا) اى من سهيل والمعنى امارى فى مكان سهيل طاما كونه طاما
نحما بالحرركات (ثم شرع فى بيان وجه كونه مبيبا بقوله (وانما ثبت) اى
حيث على الضم ك غايات اى كذاه الغايات المذكورة فيما سبق
ن تلك الكلمة (فانما الاضافة) اى غايات اضافتها (الى الجملة)
الاثر مضافة الى مفرد لانه نادر ولا يضرا تادردقة عدة السكابة
الى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة) مضاف الى المصدر
ه الجملة فقهى) وكله حيث (وان كانت فى اطراف مضافة الى الجملة
م مضافة حقيقة حيث (ذهب) اى الى تلك الجملة التى بالورد
اصوات) يعنى وجد مضافة الى المصدر (عدايت) كلمة حيث
المحذوف ما ضرفت الى (ال) وقوله المحذوف بانصب حقيقة ثابتة على
الغيا ففة جرت على غير من هو له لان قوله ما ضرفت الى ثابت زعله اى
الى التى حذف الاسم الذى اضرفت تلك ايات الى كقل وبعد (فثبتت)
حيث (على الضم مثلها) اى مثل اقبائات فى البناء على الضم وهذا بالانفاق
الى) اما (مع الاضافة الى المفرد) فثية قولنا احدهم ايه (بغيره بعضهم
وال على البناء اى الاضافة الى الجملة) وان فى قوله على بنه واليه اشار بقوله
الى الاثر (قوله) مضاف الى المفرد (على بنه لسدود الاضافة
الى) مضاف الى المصدر (مخرج) من حكمها (ومنها) (الى من

زيد أي زمان قيامه (ولا يضاف) أي لا يضاف لفظ حيث إلى شيء من شأنه أن
 يضاف إليه (إلا) يضاف (إلى جهة) وقوله (أسمية كانت) أي الجملة (أو فعلية)
 تشير للجملة النكرة في قول المصنف نحو قلت حيث زيد قائم أوجبت يقوم زيد
 وقوله (في الأكثر) متعلق بقوله يضاف إلى جهة يعني أن إضافته إلى الجملة
 (أي في أكثر الاستعمالات) لا في أكثر المعاني شرع في أن ما هو الأقل من الاستعمال
 فقال (وقد جاءه) أي وقد جاء هذا البيت وهو قوله (أما ترى حيث سهل طالعا
 نخيل) أي أخذ حيث (فيه) أي في هذا البيت (مضاف إلى مفرد وهو) أي
 كل مفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر أي لفظ حيث مضاف
 إلى مفرد مفعول ترى ثم فسر بقوله (أي أما ترى مكان سهيل طالعا آخره) أي
 آخر البيت (يحيى يعني كالتهاب ساطعا) وقال بعض المحسنين فحلى هذا
 بكون منهفلا كما شرح بعضهم من أن دمن أن حيث ليست بلازمة الظرفية فإنها
 في البيت مفعول ترى أي مكان سهيل كافي قوله تعالى الله اعلم حيث يجمل
 رساله هذا به على رعيه - ركاه ذكره السارح بدلا من سهيل رطاه
 أن حيث يأتي على الضم ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح
 الآيات وهذا حال من سهيل ولعني أما ترى في مكان سهيل حال كونه طالعا
 لجملة ساطعا كما أنه لم يشرع في أن وجه كونه مبنا بقوله (وإنما ثبت) أي
 وإنما ثبت كلمة حيث (على الضم كغيات) أي كغيات الغايات المذكورة فيما سبق
 (لأنه) أن تلك الكلمة (ثابتة لا متحركة) أي ثابتة إضافتها (إلى الجملة)
 وإن كان الأقل مضافا إلى مفرد لأنه نادر فلا يضرك التادر للقاء عدة الكلمة
 (و) أي الاسم الذي يضاف (إلى الجملة في الحقيقة) مضاف إلى المصدر
 الجملة فغير (راكا حيث) (راكا حيث) في الظاهر مضاف إلى الجملة
 (و) مضافه حيث (يراد) أي إلى تلك الجملة المأولة بالمفرد
 مضاف (يعني مجرد مضافه مضافا إليه) (فساويت) كله حيث
 المحذوف ما ضيفت (أي) رتبه المحذوف ما نصب صفه لغايات على
 أنه مضافه جرت على غير مرشده لأن قوله ما ضيفت اليد نائب فاعله أي
 ما ضيفت إلى حذو الاسم الذي أضيفت تلك الغايات إليه كقبل وبعد (فثبت)
 أي لحيث (على الضم مثلا) أي مضافات في البناء على الضم وهذا بالاتفاق
 (و) (أما مع الاصطفاة إلى مفرد) ففقيه قولان أحدهما أنه (يعر به بعضهم
 لوال حسنة البناء أو الإضافات) (والجملة) وإنه في قوله على بناءه واليه أشار بقوله
 (والمعروف) (و) مضافه ثبت إلى المفرد (على أنه لسدود الإضافة
 المفرد) (و) مضافه مخرج نرد من حكمها (ومها) (أي من

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (حتى
 اذا حمله نارا) وقاع كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدر هذه
 الافعال منه في الزمان الماضي بالنسبة الى نزول تلك الايات وهذا كله اذا استعمل
 مجردا عن معنى الشرط واما استعماله في الشرط في قال (وفيها) (اى في اذا)
 يعنى في كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن
 موضوعا له ثم اراد المارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنه فقال (وهو)
 اى معنى الشرط (ترت مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى)
 اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس
 جئتك ففيها ترت مضمون جئتك وهو محيى المنكلم على مضمون غربت وهو
 غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين التين وقعنا بعدها كذلك (تضمنت)
 اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى
 صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب
 مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط
 فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد الشارح ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة
 منها فقال (فهذا) اى فاليان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (على اخرى
 لبيانها) اى لبيان كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد
 المصنف كلامه بقوله (وبذلك) وهو بانواو واللام متعلق بما بعده فتبين الجملة
 حيث لا تكون معترضة او استئنافية وفي بعض النسخ والفادفتكون الجملة جوابية
 اى اذا كانت كلمة متضمنة لمعنى الشرط ويحتم مع الفاء للاعتراض او الاستئناف
 كما في عرب زيني زاده ثم فسر الشارح المسار الى بقوله (اى لكون معنى الشرط
 فيها) لتعين دله عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر
 يعنى وتضمنها معنى الشرط فقط (للاصالتها فيه) كما في كلمة ان (اختير) (اى جعل
 مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها
 الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجبوا وقوع الفعل بعدها
 واجبا كما هو شأن حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا
 وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتضمنه ان ههنا دواوين
 احدهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وتأنيها اختيار الفعل وقوله لذلك
 دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم
 يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها في الشرط وعلى هذا التقدير لا يجه
 عليه ما قال الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكن معنى
 الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها لا تا جعلنا

القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لبالنسبة الى سائر
 الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على
 الاسم قبل (لناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين
 الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا
 (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم اصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا
 (في الشرط مثل ان ولو) اعلم ان في هذا المقام اختلافا بين النحاة فلهذا لم يأت مالك
 في نكت الكافية بـ وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل
 بعدها شرطية. برا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه
 جاز وقوع الاسم بعدها. وعبره الشيخ الرضى يقتضى ان يكون وقوع الاسم
 بعدها شاذا وفي شرح نجم الدين سميد والذي يدل على تجوز الامر بالاطراف
 على جواز الرفع في خبر حاله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته
 ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حيشد واجب
 فعين النصب انتهى وانما اصل انما فهم من عبارة المصنف جواز الامر
 واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال
 (وقد تكون) وقوله (اى اذا) تفسير لا خبر في تكرن وقوله (المفاجأة) ظرف
 مستقر على انه خبر تكون وانما اتى بكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال
 اذا في المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الطرفية الصرفة ومن الشرطية
 وانما قيده انما يحذف بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المناقاة بين
 كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم
 المبدأ بعدها ثم بين انما يحذف بقوله (يقال مفاجأة الامر مفاجأة)
 يعنى انهما من هموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول
 العرب (جئت) بكسر الجيم على انه من باب مفع او بفتح على انه من باب منع
 يعنى هجعت عليه كذا في القاموس فيجاءه الضم والمدة اى يضم الفاء وانه قيد
 لانه يقع افع كالمضربة مصدر فيجاءه من الحديث يعنى اخذه بغتة والمراد
 اى لفظ المفاجأة المأخوذة من فضيحة فجاءة الذى تكون اذا معناه انه يعنى
 (اذما) وانت لا تشعر به اى الملافة من غير شعور في حضوره ههنا وقال الهندي
 ان نسخة كالمضربة يعنى كسى راناه در يافن والمدة يعنى ناكه رسيدين انتهى
 فيكون الاول يعنى الوجدان والثاني يعنى الوصول وقوله (فيلزم المبدأ بعدها)
 عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون التامجوابية للمعذوف كذا في العرب
 وقول السرح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التي للمفاجأة (و بين اذا الشرطية)
 لبيان عنه لئلا يظن انما يلزم المبدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المتأفة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب
 الرفع في باب الاستمرار على شريطة التفسير اراد السارح ان يدفعه بقوله (والمراد)
 اى مراد المصنف (الزوم المبتدأ) اى قوله فيلزم المبتدأ به اذ المفاجأة للمناعه
 (خلية وقبره) اى وقوع المبتدأ بعدها) اى بساذا المفاجأة ونهايتها ان المراد
 بالزوم هو الزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى في قوله فيلزم
 (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفعول جاء (في باب الاستمرار
 على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حل الارادة بالزوم
 على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى الزوم انه يلزم فيما سوى باب الاستمرار على شريطة
 التفسير وقيل ان في دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا
 ان يكون المفعول بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يستترطون فيه الاعتماد
 على المبتدأ وغيره في عمل الظروف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان لا يفوق الذى
 بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لا فاعلا للظرف ولم يتعرض للرد اراد الشارح
 بيانه فقال (تمحو خرجت، يعنى مثال كور اذا جاء تمحو خرجت (فأذا السبع
 فاذا السبع حاضرنا ووافق على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره واهمل
 في اذا هذه) اى اذا اتى المفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم
 ان الصائل هو الخبر المحذوف كذا في المتوسط اى المعنى الذى هو المفعول جاء
 بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل في اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل في التاني وغيره
 (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (بقوة ما) اى لقوة المعنى الذى
 فيه) اى في هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا العامل
 لان معنى لمفاجأة يدل عليه لفظا (واما الما) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى)
 اى تلك الفاء (تسببية) اى لسببية ما قبلها لما بعدها (فان مفعولها السبع)
 وهى المعنى المفهوم من اذا (سببية) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفعول
 من خرجت (فيل) اى في تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق) اى انه
 (لعلطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت وما جاءت
 وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها لمصنف (خرجت ففاجأت
 زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب
 الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف
 السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية
 وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (لومكانه) اى مكان وقوف
 السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التفسيرين انه (مفعول فيه افاجأت

لا مفعول به (والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (الميتى اذا ظرفة)
 وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله يتى وقوله (بل المفعول به محذوف)
 عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت في زمان وقوف السبع اومكانه)
 وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (انا اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف
 ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعما لها معنى الشرط واستعملها
 للفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون)
 اى كلمة اذا (لجرد الزمان) لى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئة
 (نحو سبكت ذجر السراى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا في انا اجر
 بمجرد ارمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل ادا يفسى
 كما في الاصحاح (و قد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو
 اذا يقوم زيد اذا فقد عمرو) اى وقت قبلم زيد وقت يعود عمرو وقد منعه الشيخ
 الرضى (وقد سقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنه (الاشارة) في باب
 الكائنات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعترأخ وقد مر ان الزاجع عند الشارح
 عدم ثبوته ولم يفرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع في بيان اذ يسكون الذال
 فقال (وهما) (اى ومن الظروف لمسية) (اذا) اى كلمة اذ يسكون الذال
 وقوله (الكلمة) اسارة لى اى قوله (للمضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى
 واذ يكر ك ان كروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى لوجه
 الذى (مر) لى ذلك الوجه (في حيث) اى في كلمة حيث وهي اضافتها الى الجملة
 (او) وده بناءها (تكون وضعتها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل
 وضع الحروف اى كان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة
 وان كانت اسما موضوعا لمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضمنية
 وهى المضاف اليه (وقد يجهى) اى قد يجهى كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذ ابرئنة
 مجازا (توجه تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون في آيات الله (اذا الاغلال
 في اعاقم) اى فى الوقت الذى الاغلال في اعتاقهم والقرينة قوله فسوف
 بلون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه
 استعمال اذ ههنا لتزليل المستقبل مكان الماضى في تحقق الوقوع كما استعملت
 الافعال الماضية في مثل هذا المقام في المستقبل نحو ونفخ في الصور وقال العصام
 ويمكن منع كونه في لآية للمستقبل بجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قبل فسوف
 يعلمون زمان الاغلال في اعتاقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو
 قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم اه انت قلت كما في تفسير التفسير (وبقع
 اعداها) اى بعد كلمة اذ (الجلتان) وقوله (الاسمية والمفعلية) تفسير للجملة

على طريق البدل وإنما احتج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين
المضنية والاستثنائية كما في اذا يعني ان كلمة اذ تدخل على الاسمية وافعالية
الماضوية والاستثنائية وإنما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتغالها) اي
لعدم اشتغال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقنضي) صفة للشرط
وقاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالصب على انه مفعول لمقتضى لوجود
شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بافعلية) متعلق بالاختصاص
وهذا توصيف كيان هذه الاختصاص ماعدا اذ بافعلية يعني ان اذ غير مختصة
بالفعلية لانها غير مثقلة على معنى الشرط وعبرها من نحو اذا مختصة بالفعلية
لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مستل على منشاء يخص
بالفعلية لان الشرط يقتضي اختصاصها به (مثل كان ذلك) اي مثل قولك
كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذا ظم زيد) وهذا مثال
لوقوع الفعلية وإنما صدر المسأل بكان ذلك ليكون تنصيها لمعنى المضى
على اصل وضعها وقد جمع في التنزيل وقوع الجمل اللاب في آية واحدة في قوله
تعالى اذا خرجته الذين كفروا ثانياً اثنين اذ هما في اغان اذ يقول لصاحبه
ثم بين الشارح استعمالاً آخر لم يذكره المصنف فقل (وقد يجيء) اي لفظ اذ
(المفاجأة) كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم واقبله فيجيب) اي
يجي اذ في المفاجأة (لم يذكره المصنف) والانسب في المثال نحو ينادى عند فلان
اذ زيد طالع حتى يوفق ما نقل عن الرضى من انه قد يجيء المفاجأة والاغلب
في جواب بما اذ في جواب ينادى اذا ولا يجيء بعد اذا في الفعل الماضي وبعد
اذا لا الجملة الاسمية واذا كثر خلو جوابيهما عنهما وارا لا يستعملهما الا مع
في جوابيهما لكن خطي في زلزال الفصاحة كذا في العمام في اوهان واتى
اذ المفاجأة فيدخل حينئذ الماضي ومثل بقوله بين سند فلا اذ مطلع زيد ولا يجيء
ان هذا مختلف لما نقل من انه قد يجيء بعدها الاسمية ولعن مراد من حصرها
في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الانحسان جوازها على
خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين وبين الاختلاف
الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال
الاغلب وقد يجيء لا ايسل فهو بمعنى اللام دون الوقت كما استعار اللام
لوقت تستعار اذ لتعليل قال الرضى الاولى جاءها حينئذ حرف وكاه للتردد
في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اي ومن الظروف المبينة (ان واتى)
ونوسيط الشرح قوله (فهما) بزيادة الى ارفقه (لمكان) خبر للمبتدأ الحمدوف
وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بنوسيط الكائنة للتعين بمعنى ان في مثل هذا

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبراً للمعذوف وكذا يجوز أن يكون حالاً كذا
في العرب وقوله (استهأما وشرط) يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن
في الظرف المبقر وأن يكون ضميراً عن نسبة الأرف المستقر إلى فاعله أي من
حيث الاستهأما واشترط وأن يكون منصوباً على الظرفية أي وقت الاستهأما
واشترط كما اختاره العصام بقرينة ما بعده وهو قوله ومعنى لزمان فيهما أي
في الاستهأما والشرط واختار الشرح أول الوجوه حيث فسر بقوله (أي
حال كونهما للاستهأما والشرط) أي لذي في استهأما وشرط كذا في العصام
أولاً بقرينة تسمية الأرف بهما فيهما سم المداول وهو متعلماً كذا في الامتنان
ثم يريد وجد كونهما متينين به (وشرطاً) أي وجهه متعلماً كذا في والى حاصل
(الضميمة) أي تضمن كل واحد من ابن وأبي معنى حرف الاستهأما
والشرط) من تضمنين حرف الاستهأما (حسب ابن زيد) مثال تضمنها
حرف الشرط (ابن تكلر) (أي) مثال تضمن حرف الاستهأما (ابن زيد)
مثل تضمنها حرف الشرط (ابن تكلر) (أي) ثم اراد الشرح أن يذكر استعمالاً
خاصاً به فقال (وقد جاء) أي جاء في الكلام تركيب (ابن زيد) ليعني الاستهأما
من يكثر به ويعني الشرط (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى تأثروا حركتم
الشرط في تركيبه يعني من أي جهة شئت كذا في البضاي والقريفة
بمعنى الشرط وهو وجود قول بعده مجرداً عن معنى الشرط
(و) جاء يض في الكلام (أي) ليعني السؤل عن مكاهل (بمعنى متى)
بمعنى السؤل من زاده قال رضي ولا في ثلاثة مع استهأما كانت أو شرطية
أحدها بمعنى (لا) (أي) مع من في الاستهأما ظاهرة أو مقترنة وبمعنى (أي) بمعنى
كيف نحو قوله (بمعنى متى) وبمعنى (أي) بمعنى متى وكيف الأوبعده
فعل انتهى قال ابن تكملة أي جاء في قوله ولا في (بمعنى متى وكيف الأوبعده
مخالف له مثله الشرح بقوله ابن زيد وأبي التل وقال سبى زاده والحق
ما قاله رضي ثم قال بعد ما رجع قول رضي بقوله: شيء وهو أن أي في قوله
تسألني أي أهم أذكر معنى كلف على ما صرح في الكشاف ولم يدخل على
الفضل بمثل يعكس دفعه فثبتاً أم أقول وأصل وجه التأمل أنه يجوز أن يكون
الفضل قدراً به أي في هذه الآية وبمعنى بهذا تفسير البض وي بقوله وكيف
يذكرون والله أعلم (و) (منها) (أي) وسط الشرح بين حرف اعطف
وبين متى بقوله (بمعنى الإشارة إلى أن قوله متى عطفت على قوله وشهائين يعني ومن
سبى زاده (أي) ثم المصنف في قوله: (بمعنى الإشارة إلى كمال الفصل
سبى زاده) (أي) ثم في قوله: (بمعنى الإشارة إلى كمال الفصل) (أي) ثم في قوله: (بمعنى الإشارة إلى كمال الفصل)

صفة متى بتقدير الكائنة او خبر المفعول بتقدير هر الزمان او حال منه اي
 كائنا الزمان وقوله (فيها) ظرف لقوله للزمان يعني متى الزمان فيها
 (اي في الاستفهام والشرط) ومثال كونه في الاستفهام (نحو متى اقتتل) و
 في الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (بان) اي ومن الطرف
 المبينة بان (للزمان) اي الكائنة للزمان او هي للزمان (استفهاما)
 اي حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يرديه انه منه في كونه للزمان
 وللإستفهام وهذا كلام يشيره الى ما ل كلام المصنف والى ضمير بلفظ اخبر
 منه مثله (نحو بان يوم الدين) فان طرف زمان خير مقدم ويوم الدين متبدا
 مؤخر (واخرق بينهما) اي بين متى و بان بعد وضع كل منهما للزمان
 استفهاما (ان ايان مختص) اي مقصور (بالامور العظام) اي الامور التي
 تعظم عند التكلم لكونها هائلة وعامة للكل (و بالمستقبل) اي ومختص ايضا
 بالزمان المستقبل (فلا يقال) اي اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يدل
 (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا يقال) اي (بان
 قدم الحاج) للفظ الماضي لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج في الماضي وليس
 هو سوألا عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اي ايان دلالتها بخلاف متى
 (فانه) اي لفظ متى (غير مختص) اي غير مقصور (بهما) اي بالامور العظام
 وبالمستقبل بل يستعمل فيها وفي غيرها من غير الامور العظام ومن الزمان
 الماضي فيقبل متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى بقدر زيد ومتى قام زيد ولا كان
 في ايان اختلاف بين ايان اللفظة بينه السارح بقوله (والمشهور) اي في ايان
 (فتح الهزنة والون) اي فتح النون (وفتحها) اي في غير المشهور (كسرهما)
 اي كسر الهزنة والنون وهي انفسليم (ايض) اي كجاء فتحهما وقال المصنف
 قوله وفتحها كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان يحكي كسرهما كجاء فتحهما
 وليس كذلك انتهى يعني ان المتبادر منه ان كسرهما معاني ثمة وانما ليس
 الامر كذلك ل عبارة الرضي هي ان كسرهما اللفظة سليم وقال المصنف في كسر
 نون اللفظة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كسرهما اللفظة سليم
 المشهورة اعني فتح الهزنة وحاصل ما قلناه عبارة السرح ان فتحهما اللفظة
 مشهورة وكسرهما معانفة غير مشهورة وما قلناه عبارة الرضي ان لفظ المشهورة
 فتح الهزنة مع فتح النون وكسرهما وان غير المذكورة شيئا كسر الهزنة
 والون والمتدرج من سددي اجازتين عند السرح (و) (فيها) (كيف)
 (الكائنة) (لعل) (استه) (و) (ا) (سرح) (سرح) (سرح) (سرح)
 ليكون اشارة الى العبارة بين متى و بان بين كعب في كون معهما للزمان في سبق

والحال في كيف ولما كان لفظ الحال موضوعاً في اللغة للزمان اعني نهاية الماضي
وبداية المستقبل وجل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على
هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الجمل بان يفسره بقوله (اى استقهما
الحال الشئ وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باعث
التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة التى لازمان الحال كاتوهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني تضعه
ههنا الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه
في الحال اى في حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملاً
استعمل الظرف ثم ايد الشارح تفسيره بالنقل عن صاحب الفصل فقال
(قال صاحب الفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناه السؤال
عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه في الحال كما هو التوهم (تقول كيف
زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تليذ المصنف
كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه في الظروف نحو كيف زيد
اصحح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفاً لا يبدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم
السبت وهذا مذهب سيده فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف
لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو
ظرف اذ تقدر له بقولك في اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال
الاصطلاحية الخوية فانها مقدرة بى مع انها ليست بتعارف ثم هو معارض
بصحته تقدره بلى وبانه يجاب بالاسماء اتسمى (وهى قد تستعمل) اى كلمة كيف
(للشرط) اى لى الشرط لا مطلقاً بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على
استعمال ضعيف (عند المصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها
فى الشرط عند المصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقاً) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها فى الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوثيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجي
فى بحث الحروف ان كون كيفاً من كلم المبالاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء
ثم فصل الشارح اهرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (يعمده) اى بعد لفظ
كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلنقل كيف (فى محل الرفع بالخبرية)
اى بسبب كونه خبراً (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مر وهو قوله كيف زيد
(وان كان) اى وان وجد (يعمده) اى بعد لفظ كيف (فعل مثل كيف جئت
فهو) اى فلنقل كيف (فى محل النصب على الحالة) على اى حال جئت اراك
ام ماذا (ومنها) (اى من الظروف المنية) (مذمومة) واسمها الى اختاره

الشارح الهندي ليس فيها لفظ منها وقال في الامتحان ذكرهما يعني مذ ومنذ
 في الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما في الدلالة على الزمان انتهى
 وسيجيء في قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ ما يؤيد النسخة التي اختارها
 الهندي وما قاله صاحب الامتحان (بنيا) اي بني مذ ومنذ مع انهما اسمان
 عند المصنف لكوفهما طرفين وان الاصل في الاسم هو الاعراب (لوافقهما مذ
 ومنذ حرفين) اي لوافقه مذ ومنذ حال كونهما اسمين لذ ومنذ حال كونهما حرفين
 في اللفظ والمعنى وهما اشبه شيء بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى
 وكذا لفظ من وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبنى على السكون
 واذا اتى الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم يضم الذال وفي بعض اللغات
 مضموم بالياء وكسر يه وميم منذقة سليمة والله اعلم وقول الشارح) وبكوثان
 تارة (توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله
 تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجيء يعني يكون هذان اللفظان
 في بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اي اول مدة زمان الفعل المتعدي
 عليهما) اي الفعل الذي تقدم عليهما وهو ما رأيت في قوله (نحو ما رأيت
 مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع في يوم الجمعة (اي اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ
 (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير في قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على
 ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وظاعله محذوف اي عدم رؤيتي اليه وليس
 الضمير راجعا الى الزاى الذي هو فاعل ما رأيت له ليطابق المتعدي المفسر
 وهذا خلاصة ما قاله المصام من ان الضمير في قوله في التفسير اي اول زمان
 عدم رؤيته كضمير رأيت اي في المفسر وليس فاعلا ولا ينجح ان الظاهر اول
 مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يحصل حكم ما كان
 بهذا المعنى فقال (عليهما) وقوله (اي يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو وقوع شيء
 بعد شيء من غير فصل وقوله (اي بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير الثانية والثاني فيليهما
 لتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله بليهما يعني اذا كانا بمعنى اول المدة تقع بعدهما
 المفرد (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا عن الفعل المفرد
 وقوله (لالثنى ولا الجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بثنى ولا بجموع
 ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل الثنى والجموع توهم ان ما وقع الثنى
 بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ما وقع فيه
 الثنى فقال (حقيقة) يعني المراد بالمفرد المقابل للثنى والجموع اعم من ان يكون
 مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعني قوله ما رأيت مذ ومنذ لان الاسم الذي
 وقع بعدهما في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اي او يكون

[illegible]

المفهوم من الفعل ثم شرع في بيان استعمال ثان فريهما فقال (أو) (تارة يكون)
 (يعني جميع المدة) وقوله يعني عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط
 الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكون أو قوله (أي جميع مدته) زمان الفعل
 المتقدم (للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدته) زمان الفعل المتقدم عليهما
 كما قدم يعني يكون مذومند تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (قبلهما)
 (أي مذومند) أي يثبت عليهما (المقصود) وتفسير الشارح قوله (أي الزمان
 الذي قصد بيانه حال كونه ملتصقا) (بالعدد) (للاشارة الى ان الالف واللام
 في المقصود موصول وان ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف
 لقوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول
 والى ان المضاف محذوف أي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء
 في قوله بالعدد للمصاحبة يعني بمعنى مع يعني يلى مذومند الزمان الذي قصد به
 مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضي حيب قال ولو لم يؤل بهذا
 لكنت العساة فأيهما المقصود به العدد انتهى وتحقق هذا من المتبادر من
 كلام المصنف من دخول الباء في العدد ان المقصود من العدد هو بيان الزمان
 وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فإراد الرضي
 ان يدفع الاشكال عن العساة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح
 العلامة وأما القائل العصام قد دفعه بإبقاء العبارة على المتبادر يعني على كون
 الباء صلة والتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعني يليهما الزمان الذي قصد هو
 باسم العدد بقرينة جملة مقصود به والكون مقصود به شأن اللفظ وإنما شأن
 الذي كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعني المصنف المقصود بالعدد يعني
 أنه قال المقصود بالعدد ولم يغل باسم العدد ليشمل المتن والجموع والمفرد المقدر
 بالوحدة نحو ما رأيت مذومند وما لا يما يست باسم العدد هي اعداد
 لكونها تفيد المقصود بالعدد من قيد الاحاد (أي بعدد المستغرق) أي بعدد
 الذي يستغرق (جميع اجزائه) أي جميع اجزاء زمان الفعل 'سدين' ويتم تفسير
 اشاره قوله بالعدد بهذا التفسير ليدان ان الفرق بين ما كمال بمعنى اول المدة وبين
 ما كان بهذا المعنى لان المراد في قولنا ما رأيت مذومند بالجمعة بالمعنى السابق
 ان الزمنية منقطعة في يوم الجمعة بعدل تكون محصورة في حيزه بخلاف ما رأيه
 بهذا المعنى لانه يراد به ان الزمنية متفتحة في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق
 في الثاني دون الاول ثم أكد الاستغراق بقوله (بمعنى لا يشذ) أي لا يخرج
 (منه) أي من العدد المذكور (شيء) نحو ما رأيت مذومند (فقوله أي جميع
 اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذومند (يومان لا يبدوان انقص)

بيان لاستراقفه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذي في السابق وبينه
ههنا بين الزمان الذي في الاول هو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمنى
والزمان الذي في الثاني ما يصلح ان يكون جوابا لكم بمعنى اذا قيل متى عدم
رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة وانما قيل كم عدم رؤيتك تقول مذ يومان
فمسئل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده ولما فرغ المصنف من
بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة
فقال (وقد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره وفسره
الشارح بقوله (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني
يخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره
على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجه زمان ذهابك وعلى الثاني جميع
مدة عدم خروجه مدة ذهابك (او القيل) اى وقد يقع بعدهما الفعل (نحو
ما خرجت مذ ذهبت) فتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجه زمان
صدور الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجه زمان صدور الذهاب
منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال الصمام الاولى او بالجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لالى يحذف الفعل كما هو مدعاه (وان)
ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هي المتغلة والخففة
يقرب منه جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى
ليس المراد بان هي ما كانت متغلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على الفعلية
على التعيين لاحدهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة
والتون (متغلة كانت) بان قرئت بقشيد التون (او مخففة) بان قرئت بسكونها
لاشتراكهما في الاختصاص لتأويل ما بعدهما من الجملة بالفرد ولا شك ان تلك
الصورة شاملة لهما ومثال المتغلة (نحو ما خرجت مذ ذهابك) وتقديره
على المعنى الاول اول مدة عدم خروجه زمان ذهابك وعلى الثاني جميع مدة
عدم خروجه زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذ
ان ذهبت) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا وادون الواو كما
هو انظار للاشارة الى ان حل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المتغلة
او المخففة انما هو بالتزديد لانه لا يمكن الحلى عليهما جميعا ولما كان في هذا الباب
وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعد بلا دخول حرف من حروف
المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او بالجملة الاسمية) اى اوقع بعدهما بالجملة
الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكر) اى لم يذكر المصنف وقوع
الاسمية (لقلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فتقدير)

عسلى قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وشبهه فيقدر حيثئذ
 (بعدهما) اى بعد مذومئذ (زمان) اى لفظ زمان او معناه نحو ساعة او وقت
 او يوم او ليلة لو ساعدتنيما القرينة فلذ انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
 المضاف كذا في حاشية العصام (مضاف) (الى احد هذه الامور) من المصدر
 وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حلها) اى حل المصادر الى (بعدهما)
 اى بعد مذومئذ (عليهما) اى عسل مذومئذ وحلا متواطئان مذومئذ
 عبارتان عن الزمان فلا يصل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الانحدار
 الحارجى بينهما (فكان التشدير فى تركيب) (ما خرجت مذذهايك) ان تقول
 (مذ زمان ذهايك) قس (على هذا القياس فيما يلقى) من قولك ما خرجت
 مذ ذ هبت وما خرجت مذ ذك ذاهب او مذ ان ذ هبت وقال ابن مالك فى نكته
 وتشدير هذا فى المصدر وان صحح لانهما مفردان فحذف المضاف واقيم
 المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان
 حيثئذ يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدهما كان جملة فيلزم
 حذف المضاف واقامة الجملة للمضاف اليها مقامه كاللضاف اليه وقيام الجملة
 مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير
 المتعددا انتهى ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذومئذ واقسام ما بعدهما
 شرع فى اعرابهما واهراب ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين
 الجمهور والذين ج فى التعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذومئذ) حال كونهما
 (اسمين) اى لاجرفين وانما فسرهما بكل واحد ليصح افراد الضمير الرابع اليهما
 (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتان) جواب للقدر لعنى كانه قبل لم يجوز ان يكونا
 مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصوصة اجاب عنه بان
 شرط المبتدأ هو وجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما
 لكنهما معرفتان بالنظر الى ما لهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما
 اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان
 معرفتين بالاضافة (وخبر ما بعده) وقوله (اى خبر كل واحد منهما) تفسير
 لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل منهما تفسيرا لصفة ما
 بانها لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اى بخلاف هذا القول
 خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احد هما من كل واحد منهما
 ومن بعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذومئذ وخبره ما بعده
 وعند الزجاج على العكس وانما خوفا من هذا القول (فانهما) اى لان مذومئذ
 (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد

(عليه) أي على الزاجح من طرف الجمهور (أيه) على هذا التقدير (يلزم أن يكون مبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والجبر) وهو مذ أومئذ (معرفه) لكونه أمّا يعني أول المدة أومئذ جبيع المدة كاسقي (وذلك) أي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبراً (فجرباً زائلاً اتفاقاً) وكما ورد عليه هذا برده عليه أيضاً أنه غير جائز من حيث المعنى البض لأن المقصود هو إخبار ص أول المدة أوجبعها بأنه يوم الجمعة أو يومان لأن المقصود هو الإخبار عن يوم الجمعة بأنه أول المدة أوجبعها له ورد على المصنف أن بين كلاميه مخالفة من جهة أن مذ ومئذ كلّا صرّفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومئذ وهذا يقتضي أن يكونا خبرين لمبتدئين لأن الطرف إذا وقع في التركيب معين للخبيرة فهو له مبدءاً بخلاف هذا أراد التّأخر أن يدفع هذا الإراد بقوله (واعلم أنهما) أي مذ ومئذ (إذا كانا مبتدأ وخبراً فيهما اسمان صريحان لا ظرفان) لأنهما ليسا بتقديرين في وإذا كانا كذلك (فلا يصح عددهما) أي عدد مذ ومئذ (من الظروف المنة) كاسقي النسيه عليه بأنه على النقصه التي اختارها الشارح (الآن يراد بطرفيهما كونهما من أسماء الزمان) يعني أن المراد من عددهما في عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا زمان (لأنهما يقعان ظرفاً) يعني أن لفظ في مقدر فيهما كأي سائر ظروف وقوله (في تركبهم) متعلق بـ (يعتدل) (ومئذ) (أي من الظروف المنة) (الذي) (ولما جاء في لدى نعت اشارتيهما المصنف فأحدهما لدى (بالألف المقصورة) (ولأن) (يقض) اللام وضمن اللد وسكون النون) وقال الرضي أدن مثل عهدها كنة النون هي المسورة ومعناها أول غاية أومئذ أو مكن وخلافها من فاذا أضيف إلى الجملة تحضت الزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الآن يقال لدن ولغايها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من أما طاعرة وهو الاغلب أومئذ فهو بمعنى من عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء انتهى وليكون كما أصابني في الجميع وأكثره فرقى بينهما وبين ما بهما قوته (وقد جاء أدن) (بفتح اللام وسكون الدال) (وكسر التون) (ولدن) (يقض اللام والدال وسكون النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون النون) وهذه كلها بالزّون وقد جاء بغير التّون وهو قوله (وبفتح اللام وسكون الدال) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال) (رأى) (بفتح اللام وضمن الدال) رصده سمع ثقات مع له فيها لمن لغات في فحين لا تدرج هذه من بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التشديد وأما المصنف فلهذا غير شيء شيء بقوله رأيت من غير أساسه إلى كان الدال

فبضم الدال انتقيد بالفتح والكسر في الدال وانما لم يكتب في زائد بضم الدال
ايضا بانقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث مع اثلا بقوة التبيد على اصالة
لن بضم الدال اذا في العاصم ثم شرع الشارح في وجده شتم ففصل (و نه) .
اي بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحققين
ان ضمير شتمها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الا كفي والفرق الى آخره
يعني ان الشارح مثل في ان لفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيدوا وخصص الضمير
بلدى اكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعني بناء المجموع حاصل (لوضع
بعضها اي لكون بعض لغاتها وهي لدول ولد يعني ما كانت بشير التثون
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كن
وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف لدى وادن فانها موضوعات كوضع
الاسم يعني انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اي وحمل ما بقى من هذه
الثلاثة من البعض الذي لم يكن على وضع الحرف (عليه) اي على البعض الذي
وضع وضع الحرف من حل النظر على النظر في المعنى ثم اشار الى اشتراك الكل
في المعنى بقوله (وكلمها) اي وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اي
ملاية بتمامه في الجملة وانما قيدنا بقولنا في الجملة ثلاثا بديله بيان الفرق فان معنى
قوله وكلمها بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث
قال (والفرق) اي الفرق بين كل منهما وبين عند (اي يقال) اي في عند (المال
عند زيد فيما) اي في المال الذي (يحضر عنده) اي في كبسه وينه (وفيما)
اي ويقال ايضا في المال الذي ليس عنده بل (في خزائنه) اي في خزائن زيد
(وان كان) اي ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اي عن حضور زيد (ولا يقل)
اي ولا يجوز في باب لدى ان يقال (لدى زيد ولدن زيد لا فيما) اي في المال
الذي (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال
لدى الله لايها مع المكان (وحكمها) اي وحكم كل من اللغات بحسب العمل
(ان يجبر) على صيغة المجهول ونائب فاعله محته راجع الى المجرور لمقهر منه
وقوله (بها) اي بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجبر والياء مبنية وقوله
(على الاضفة) ايضا متعلق به يعني حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
في الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها
مجرورا عليها على الاضفة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم في اكثر لغات العرب
(وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن) اي بلفظ لمن بين تلك المذكورات
خاصة اي خص النصب بندن لا بغيره من البقية وقوله (عدوة) نائب
الافعال لقوله ينصب يعني ينصب لفظ عدوة (خاصة) على التمييز

(سما) أى حال كون ذلك التصب من جهة السما من العرب (تسبها
لثونها) أى لتسبها نون لدن (بنون التثنية فى مثل رطل زينا) فصار لدن كأنها
اسم تام بالتثنية فصار حاملا وباصلا لتغيرها وهولفظ خدوة قال الرضى فنصبها
تسبها بالتثنية 'أوتشيم بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك
أن النصب على التثنية وكذا نقله الدمامنى عن المفسى لابن هشام واختاره
الشارح العلامة ثم أراد السارح أن يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتثنية
فقل (والذلك) أى ولذا كون نون لدن كالتثنية (تحذف) على صيغة المجهول
أى (هذه) أى صيغة لدن (وتنث) وهذا هذا على صيغة المجهول
أى تحذف 'ونون ثنية وتنت أخرى حال كونها مع خدوة كما هو شأن سائر
الاسماء السامة فتنوفا مع التثنية أى أن الاسم ذكر فيه توجيهها حاصله أن حذف
الثون من قوله لدن خدوة أن كان قبل مقارنتها بعدوة يحمل على حذف
التثنية كما فى سائر الاسماء المثونة تارة لما منع وإثباتها أخرى وإن كان الحذف
بعد مقارنتها بعدوة يحمل على أن حذفها تحذف التثنية فى الاسماء التامة
المثونة انتهى يعنى أن حذف التثنية منه جاز فى كل حال سواء حذف بعد كونه
اسما تاما وقوله وقوله (ولكن خدوة) حطفت على قوله ولذا يعنى أن حذف
الثون وإثباته من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الخدوة كما يكون جاز الكونها
مساوية للتثنية كذلك يجوز لكون تحذف (أكثر استعمالا من سحرة) بضم
السين وسكون الهمزة وهى السحرة الأعلى يعنى أن لدن إذا نصبت به لفظ سحرة
وقيل لدن سحرة لم يجر حذف التثنية منها (وغيرها) أى وغير السحرة وهذا
يشعر أن حذف التثنية بعد مقارنتها بعدوة لأن كثرة الاستعمال كانت كالدليل
على ثبوت التثنية (ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله
ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى الصفحة التى وصلت إلى السارح
كما هى أكثر النسخ التى وصلت إلى غيره من السارح ويحتمل أن يكون لفظها
من كلام الشارح وإنما زاده لتصحح عطف قوله قط على قوله لى كما هو الابق
ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللسان فى لفظ قط
وحذف ما ذكره 'لنصف الكل أراد السارح أن يفسره على وجه يشغل الكل
فقل (مفتوح الف) أى حال كون اللفظ الذى شمل الف والطاء مفتوح
انقاف (ومضموم الصاد) أى ومضمر ما طوه (المسددة وهذه) أى وهذا اللفظ
بهذه الصفة (أشهر لغات) أى لغات قط ولكنه أشهر يحمل كلام المصنف
على هذا ثم شرع فى بيان لغات الأخرى بقوله (وقد يخفف الطاء) المضمومة
فصار قط لفتح الف وضم طاء مخففة (وقد يضم القاف) أى فاف كل

من اللغتين وصار يضم القاف و اطاء مخففة (تباعا) يعنى لا لاصه لهما بل جعل
القاف في كل منهما تابعا (لضمة اطاء المسددة) كما في اللغة الاولى (او المخففة)
كما في اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر
وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والرابعة فرع الثانية الغير الاشهر
ثم ذكر له الفية خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (وقسما قط)
حال كونها (حكاية الطاء) من غير تشديد وانما اعمل الشارح بيان حركة الحذف
لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه يقع القاف
كقولنا جائي زيد فقط (فهذه خمس لغات فيه كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس
وان كانت مختلفة في الكلام لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من
اللغات الخمس مستعملة (للمضى المتني) وقوله لا مضى تعبيرين للمضرة في الكلام
الشارح لتقديره فلهذا كلها واما في تركيب المصنف فيصنع ان يكون حالا ووصفة
او خبر المحدث واء فسر الشارح بقوله (اي لاجل الفصل الماضي المتني)
للاشارة الى ان اللام للاجل للوصفة وانما جعل اللام عليه لانه لو كان للوصفة
لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو زمان لا فعل
ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في حيزه ليعيد معنى الاستغراق في الزمان
الذي نفي وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضي صفة للفعل
واما اذا كان صفة للزمان فالله اشارة بقوله (او الزمان الماضي المتني) فعلى هذا
تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضي المتني فقوله المتني صفة للمضى
في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمتني هو (وقوع شيء) اي حدث (فيه) اي
في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شيء فيمر فوعا على انه نائب الفاعل لقوله المتني
والفرق بين التعبيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المتني في قول المصنف
صفة للماضى حقيقة لكونه مستندا الى نفس الماضى وفي الثاني اشارة الى ان كونه
صفة للمضى ومستندا اليه محذور على لانه لا معنى لثنى الزمان في المتني وقوع حدث
فيه وايضا ان الاول على عدد تقدير كون الماضي موضوعا له والثاني على تقدير
كونه موضوعا له هذا اللفظ وقوله (يستغرق المتني) لاسارة اى حيلة زمان هذا
اللفظ وفادته يعني انما في هذا اللفظ مع افادة فعل السابق لم يفيد له يستغرق
المتني المستغاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق
لا يستغاد من الفعل المتني السابق (كحو ما رأيت قط) يعني ان في الرؤية
مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت اذ ثب قط فانه ايضا
بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعني ان وجه
بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (وضعها) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطبوعا (وضع الحروف) اى منه به لبعض افراد الحرف في كونه على حرفين
وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المسددة منها فانها على ثلاثة احرف
مثل وضع الاسم فحينئذ لم تنسبه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان
حبيب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة لمشابهتها) اى لكونها مشابهة
(لاختها المخففة وقبل) في وجه بناء المشددة انه (حسب على اخنها عوض)
في كونه لاستغراق التاني عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سبق في
قضا ايضا لكونه محمولا عليه من قيل حل التاني على النظر (و) (منها)
(عوض) وتوسيط اسرار لفظ منها لتدريج المصنف كما سبق وقوله (يتبع
المين وض المضاد تفسير لتدريج اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف
وكونه يضم الض دهى التثنية المشهورة (وقد جاء) اى وجاء في عوض (فتح
الضاد) في لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد في اللغة الاخرى وقوله (للتقبل
الذي) اما حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للتاني (اى لاجل الفعل
المستقبل) وهذا اذا كان قرره المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المتني)
مستندا في حقيقته الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام لاجل لاصلة وقوله
(او ازمان المستقبل المتني فيه وقوع شيء) تفسير على تقدير كون اللام لاصلة
وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المتني الى الزمان مجازا
عقلا كما عرفت فيما سبق وقوله (لستغرق التني جميع الازمنة المستقبلية) بيان
ايضا لفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (تحو لا اراه) بمعنى الهمزة (عرض) يعني انه
لا يتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) اى ووجه بناء
عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كفل وبعد) وقد عرفت
ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والبناء في قوله
(بدليل اعرابه) للاستعانة يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة
باستعانة دلالة كونه معرا اذا كان (مع المضاف اليه تحو عوض العائضين اى)
يعني انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي) ي مضاهما هو
الموجود الذي (يتبقى على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم
وقال المصنف ان الاستدلال بكونه معرا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم
لجواز ان تكون التهمة التي ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين قهقهة بناء
لا قهقهة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف تحو قبل وبعد
لانه لم يسمع بناؤه كذلك فحينئذ فهمهما للاعراب ثم شرع في بيان احكام
ضروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان
احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة)

(اذ) وقوله (المضافة) بالجزم صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم الى الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقول الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما ينه الشارح وقول الشارح (لا اكتسابها) دليل لجواز بناؤها بمعنى وانما يجوز بناؤها لا اكتسابها اى لا اكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما في اعداد او بواسطة كفى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (الخفة) دليل تعيين الخفة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثل للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله نه لى من خبرى يومئذ) وهذا مثال للظرف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا خذفت جملة كان كذا وعوض عنها التوبن وقوله (فليس قرأ بالفتح) متعلق بلك لى بنى اى هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين للمبنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فحين قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مسهقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقائه الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا يساز لرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى للبناء منه) اى من ذلك المبنى ايات لرجح الاعراب بردمرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء في الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المسار الى بقوله (اى كالذى كورمن الظروف) يعنى انه اشارة الى الماروف بنا ويل المذكور لانه لو لم يؤل به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثله اذ وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبه (مثل وغير) وتوسط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حان من مثل وغيره لوصفة لهما من اهما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذامع ما وان وان زيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما معن عنه

تكررهما فيها واما النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بكرر
 فيجب عليه حينئذ ان يؤه بقوله (مختفة) وهي التي تدخل على الفصل
 (اوسددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يؤل ايضا قوله وان رعا
 يكتب على هذه الصورة (مثل قيسى مثل ماظم زيد) هذا مثال للفظ مثل
 المذكور مع ما المصدرية (وقيسى مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور
 مع ان المختفة المصدرية (او قيسى) مثل ان تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ
 المن مع ان المسددة وما عصفه بالان اسنفة التي اختارها الشارح هي ما ليس
 الاف و: تون مكررا فيها فيقتضى ان يسل ما ذن سواء كانت مسددة او مختفة
 فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون المثل احد الامرين فيقتضى ان يأتى في المداين
 يا واداخله على احد الامرين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح في توحيد وجه
 جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لما بهتت) اي وانما الحق مثل وغير
 حال كونهم في هذه الصفات باظروف المضافة في حوازا لبناء والاعراب لكونهما
 مشاهيرين (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر
 مع وقوع المعنى وهو ما وان مسددة ومختفة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث
 يعني ان الظروف المضافة الى الجملة وهي التي كان مثل وغير مساهمين لها (نحو اذا
 وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعني بسبب هذه المشابهة لا يتغير هان الاسباب
 (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع انهما ليسا بظرفين (و يجوز
 اعرابهما) اي وكما يجوز بثوهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مسحقين
 للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظرف في المذكورة وقال الشيخ الرضى ان
 قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغي ان لا يكون على اطلاقه
 لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهي حيث
 في الغلب واذا واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها اولا وجائزة
 الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة
 الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما هيصة
 مصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها وعرابها واما ان لاتضاف الى الجملة المذكورة
 وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضرع او الى الاسمية سواء كان
 صدرها مرياً او مفعولاً في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب
 محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظروف المضافة
 وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بثؤه انتهى لمختصا (المعرفة والكرة)
 لى المتداوران في سنة النجاة وكثر ذكرهما فيما تقدم من الباحث قائمة مقام
 ذكرهما صريحاً و انزله لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بفتحهما على بحث

عبر التصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المني كانت معرفتها موقوفة على معرفة المني فلهذا اخرهما المصنف عنه كذا في المصام ثم فسر السارح قوله (اي هذا بيان المعرفة والتكره) لبيان ان هذين القطين خبر للبند المحذوف وهو هذا متبعا الى ما سيجي من المسائل المستحضرة وقد ركلة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث متعلقة ليست من مباحث المني بقرينة ترك العاطف كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لتلازم اتحاد المين بالكسر بالمين والقبح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزءا من الكتاب مبنية للمسائل التي كانت جزءا من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لامر الاسم المني لان الاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسمه تارة الى العرب والمني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسمه الى المعرفة والتكره باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة انثى يث وعدم وجودها وتقسمه الى المني والمجموع والمفرد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسمه الى المنصرف والجمد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المنصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والتكره عدديا قسم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعني ماهيتها على ان يكون الالام الجنس كما هو الاثني بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعني الوصول مع صلته خبره وتفسير السارح بقوله (اي اسم) (وضع) تفسيره بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان الوضع اقسام اربعة عقلا وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالوضع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له اما في ثلثة اقسام منها استقرا - الاول الوضع العام مع الموضوع له الاسم وهو وضع اجماليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمر وعوضه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجزئية والثالث اوضاعها مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجي اراد السارح ان يفسر الوضع على وجه يشتمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (وضع جزئي) كوضع الاعلام (او كلي) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بلازائه كوضع زيد اذا تم يتصور شخصه المحصرة له وكوضع الاسماء لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم

الجزئي لا تشمل غيرها والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة الجزئية فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الرضع عاما والمرضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة الجزئية بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والمرضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الموضوع خاصا ايضا كما في الاسلام او عاما كما في البواقي من المعارف وانكرة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا والام في قوله (لشيء) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بمعينة) صفة لشيء والضرب انجور في قوله بعينه راجع الى الشيء قوله ما وضع بمنزلة الجنس فمعرفة المعرفة يشمل الاسماء المعارف والتكرات وقوله لشيء بعينه بمنزلة الفصل اخرج التكرات اذ هي لم توضع لشيء بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشيء الملتبس بعينه فقل (اي بذاته المعينة) فتراد بظاهره ان الشيء اذا قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعني شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعني تعقيد اسم لشيء بقولهم بعينه يريدون به ذاته المعينة المتخصصة والانجي العيين بمعنى الذات المعينة مما لم تساد عليه اللفظة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشيء ونفس الشيء كما في قولهم جاءني زيد نفسه وجاءني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذ ما من موضوع لشيء الا وهو موضوع لذلك الشيء نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن التكرار كذا في العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشارح ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لم يفسد المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشيء المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوضيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوضيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للكلام والمخاطب) بالجر صفة بدم صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشيء) يعني اما قدنا بهذه لان الشيء المذكور في التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعنوية) وهي كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهي كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اي لذلك الشيء (اسم فهو) اي فذلك الاسم هو (المعرفة) واذا وضع له اسم (يعني اذا وضع لذلك الشيء) باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هذه الحثية) وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى ذلك الامر الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (النكرة) فموله ما وضع اشئ) مع قطع النظر عن معلومته ومعهودته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيد المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الشارح قوله (ستة انواع) وانضمير راجع الى المعرفة بما ذكر لكنهما من حيث افرادها النوعية كما سبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة ليس بعلى ولا جلى بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (و اشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بمجعل كل واحد منها في مرتبة بان ذكر بعضها اولاً وبعضها ثانياً بعده (في الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكراً (اى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها ~~ككلى~~ مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندى لان الترتيب الذكري ليس مطابق للترتيب الربى في الاعرفية فان المهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يقوته فا يجب بان ما ذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيويه صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشرح ايضا واختار المصنف ما هو المشهور من مذهب سيويه فلا يعرض بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المهمات مساوية لذه اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة منحصرة) وكل لفظ شانه ~~كذلك~~ فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر حزن كاقى الاعلام بل (باعتبار امر كلى كامر) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له لضمير بل هو آفة للا حلفته (فان الواضع لاحظ اولاً) اى قبل الوضع (مفهوم التكلم الواحد) لكن لامن حيث كونه زبداً ولامن حيث كونه متصفاً بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان التكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلاً) بان يقول اتأفطت

كذا (وجعله) أى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيلة
 (آلة الملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك
 من الملاحظة (لفظا بازا، كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال
 زيد اتافتم وضع لفظ اتالزيد واتافان عمرو اتافتم وضع لفظ اتالعمرو مع ملاحظة
 كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يناد ولا يضمم الا واحد
 بخصوصه) يعنى لا يغيد لفظ اتافى اتافتم مثلا فاذا قاله زيد الاتانه وفى التركيب اتافى
 انه ولا يضمم منهم الاتانه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك)
 يعنى لان الواضع لاحظته اوضح لفظ اتالآنك القدر المشترك بين الافراد وهو
 مفهوم المتكلم الواحد قوله (فيتصل ذلك المشترك) امام صدر مضاف مبدأ
 وقوله (آنة) خبره وهذا اولى لقادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان
 مبتدأ يكون محصوره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له
 واما على صيغة الماضى المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك
 نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع اذ لك القدر المشترك
 انما هو (الوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آنة بتقدير الالم
 يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لالاته الموضوع له فالوضع كللى اى اذا كان الحال
 كافرنا (فالواضع) فى المضمرات وامثالها (كللى) لملاحظة المفهوم الكللى
 (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المتخصصان
 وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى اثنى الانقص من مرتبة
 المضمرات فى العين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام
 شخصية (كأذا تصور ذات زيد) مع جيع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى
 بازاء زيد المتصور (من حيث معلومته) المتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى
 معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى
 وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كأذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان
 المفترس ووضع بازائه من حيث معلومته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب
 وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا
 الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث
 استعمل بمنع الصرف للثنتين فيه وهما الأنيث والطيء ولا يجوز ادخال
 حرف التعريف عليه كما فى زيد (بختلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس
 ملايس بختلاف (ما لى بختلاف وضع كائن) اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
 المفهوم الجنسى (اى مفهوم الحيوان المفترس) مع قطع النظر عن معلومته
 ومعهوديته فانه اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

ملوكيته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علية نحو اسامة للاسد
ولفظ سمح للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم في اغرق يسمه وبين الاسد
مع اشراكهما في الوضع للفهوم الكلي فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال
الاسد في افرادة حقيقة واستعمال اسامة مجاز ففهم صاحب الامتحان والحق
ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها قد يرى كمدل عز لا مورا فظنية مثل
امتاع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ما قاله العصام حيث قال ويشكل تصور
العلم الشخصي بانه تصور الذات بيمينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فاعلم
يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان
الله تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلي وهو فهم
التشخيص بيمينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال
الفاضل العالم الاكبر مائي في شرح لطيف على الخطية ان الاظهر انه وصف في
اصله بدليل كونه صفة للاسم الاخر الشريف في قوله تعالى الى صراط العزيز
الحميد الله الذي على قرانه من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز
كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل في غيره وसार
كالمعلم مثل الثريا والصق اجري مجراء في اجراء الاوصاف عليه وامتساع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا
اعتبار امر آخر حتى غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولا نه لودل
على مجرد ذاته الخصوصية لما افاد ظهرف قوله تعالى وهو الله في السموات معنى
صحيحا لان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا لآخر في المعنى والتركيب
وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الافكر مائي
وان كان توجيهها اقتضيا لكنه لا يكون ميبا للتخلص عما اشكاه العصام (و)
(الثالث) اى الذى في المرتبة النافذة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف
في المرتبة الثالثة في الذكر وهو (المبهمات) (يعنى) اى يربد المصنف بالمبهمات
(اسماء الاشارات و) (اسماء الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات
عطفًا على قوله اسماء لا يراد به بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء
(مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مهم) اى عند مخاطب (وكذا
الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من
غير صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل
يحمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يحمل الضمير انما من المبهمات
لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند انطق به وكذا
ذواللام المهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

ولم يحدث بخلاف قسم العلم لأن قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له
 اختصاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فإنه (من قبيل الوضع العام والموضوع له)
 أى والحال أن الموضوع له (الخاص) وقوله (فإنها) دليل للصموع بمعنى وانما يكون
 الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لأن الفاظ الاسماء المهمات
 (موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر الذى خرج
 من الدار مثلا لأن الاول خبر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثاين معلوم
 ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان
 لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى
 بمد ملاحظة التبيين لكن لا بملاحظة تخصص هذين اللفظين لهذين
 المعنيين بخلاف انعم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال
 كون ذلك الوضع (وضعا عاما) أى شاملا لهذا الحجر ولهذا الانسان والذى
 دخل ولذى اكل مثلا (كلية) أى حال كونه وضعا كلية غير مانع من وقوع
 الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) أى وانما كان الوضع عاما كلية لأن الواضع
 (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعمل ايضا المشار اليه للمثنى
 المذكور والمجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين
 (وعين انقضا أى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيره. يازاء كل واحد من افراد
 هذا المفهوم) أى من افراد المشار اليه المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر
 المشار اليه فإذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) أى هذا الوضع
 (وضعا عاما) وقوله (لأن التصور) دليل للملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال
 الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الأمر ان اعنى كون
 الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول ثابت لأن التصور (المعتبر
 فيه) أى فى هذا الوضع (عام وهو) أى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) أى هو
 المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) أى افراد مفهوم المشار اليه المفرد
 المذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص)
 يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا ثابت (لأنه) أى لأن الموضوع له
 (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير
 المشار اليه بالسجمر وقوله (لأن المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية
 يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) أى بين تلك الافراد
 حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لأنه موضوع للحيوان
 الشاطى المشترك بين افراد (و) (الرابع والخامس) (ما صرف باللام)
 يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف

بالتداء اى الاسم الذى عرف بالتداء وسيجى* وانما جمع الشـ
 بقرينة عطف المصنف في ما سيجى* في قوله او التداء باو وانما
 بينهما لانهما مشتركان في كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف
 ولا كان اللام معان اربعة اراد السارح ان يفسر اللام على وجهين كلا
 من المعاني الاربعة فقال (العهدية او الجنسية او الاستراقية) بل سواء
 كانت اللام التي عرف بها الاسم لام تنفيذ العهد او الجنس او الاستغراق وسواء
 كان العهد خارجيا او ذهنيا كما يحمد الفاضل الامير في حاشيته وقال
 صاحب الامتحان في تعليقه انه ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام
 لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلوان اريد من حيث وجوده في ضمن
 كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الاتية
 وان اريد من حيث وجوده في بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهني
 نحو اشتراط اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة
 والاستغراق والعهد الذهني فعلى هذا لا يرد على السارح انه جعل قسم نثى*
 وهو الاستغراق قسما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج
 العهد الذهني منها في اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد
 بالجنسية لام الحقيقة النفسية للاستغراق لامناها الاعم منها (وانما لم يقل)
 اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه اى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل
 فيه) اى المعروف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحصين
 اللفظ) فانه لو قال مادخله اللام يصدق على اللام التي دخلت لتحصين اللفظ
 دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج
 منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمصنف في حق البشارة ان يقول ما عرف باللام
 والميم حتى يدخل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد السارح ان يذكر وجهها
 لتزك فقال (والميم) اى الميم التي (في) قوله عليه السلام (ليس من امير
 امصيام في امسفر) في مقام ليس من البر الصيام في السفر حب اجاب عليه
 السلام لسانا جبري سأل بلفظه بابدال اللام الى الميم فقال امن امير امصيام
 في امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر
 اللام مفتيا عنها واذا كان ذكر اللام مفتيا عنها لكونه بلا انتهاء فلا بعدا اى
 لا بعد الاسم المعروف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اليه نحو تعقب بر ولفظ صيام
 (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان
 يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام في بحثه سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى

ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول
 حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام
 فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو
 بدل من اللام فاللازمان متناقضان ~~وكذا~~ الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض
 من طرف الشارح بان يقال ان لا ينسب التناقض لان ما ذكره المصنف في اول الكتاب
 بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه
 فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول
 التعريف للميم لانه يكون من افراد ماهو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف المرف
 باللام ولا شك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراده
 كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحملة الشارح ههنا على البديهة
 لعلم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالتداء) وانما وسط الشارح
 قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالتداء معطوف على
 قوله باللام والى ان اوجهنا لتقسيم الحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما
 كاهي اشارة لكونه لتقسيم الحدود ويؤيده عد المصنف كلاهما نوعا على حدة
 حيث قدر الشارح بقوله والاربع والخامس وقد اشترنا اليه ايضا في تفسيره
 (نحو بارجل) ولما كان المرف بالتداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة
 احتاج الى قرينة تعين ماهو للمعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح
 ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعني انما يكون نحو بارجل مثلا
 للمعرفة اذا قصد بالتداء نداه لمعين (بخلاف نحو بارجلا) اي اذا قصد به التداء
 (لفير معين فانه) اي فان قوله بارجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة
 ولما ذكر المصنف المرف بالتداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره في كتبهم
 حيث اختلفوا في المرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجود تركهم فقال (ولم يذكره
 المتقدمون) اي انه لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اي لرجوع هذا النوع
 (الى ذي اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما يشتهر (اذا صل)
 اي لان اصل قولنا (بارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لانحاء المعنى الذي قصد
 من قولنا بارجل للمعنى الذي دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف
 الى احدها) اي النوع السادس من المعارف هو الاسم الذي يضاف الى احد
 المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعني
 ما عرف بالتداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة
 اراد الشارح بيان صحة ارجاع الضمير الى كلها (اي الى احد الامور الخمسة)
 يعني ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا تستلزم ادفع لستسا التوهم
 وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يقادرو منه ان تصح
 الاضافة الى كل منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرفت بالبناء فاجاب عنه
 بأنه لا تستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحتهما) اى صحة الاضافة (بالنسبة
 الى كل واحد منها) فلا يرد (اى حينئذ لا يرد) انها اى الاضافة (لا تصح
 الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرفت
 باللام بالنسبة الى المتادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المتادى
 لا يضاف اليه) وقال المصمم لا يفتنى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام
 الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة
 وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارض التكلف في المعنى ولان عبارة المتقدمين
 الذين لم يذكروه ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده
 المصنف واورده هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان القضية
 المستنبذة من قوله الى احدها في قوله احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه
 وهذه القضية المستنبطة وهى الموجبة الجزئية هى اعم من الموجبة الكلية
 القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض
 الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم لم كان المتبادر من قوله
 والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات وبلا واسطة
 مع انه اعم من المضاف بالذات وبلا واسطة ورد على تركيب المصنف نقص
 بأنه غير شامل فاشار الشارح الى هذا انقص مع جوابه فقال (قبل) اى على
 المصنف (كان عليه) اى كان واجباً عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة)
 يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبة لعميقه من الامور المذكورة او من المضاف
 الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى في النوع السادس
 (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة
 بالذات (مثل غلام ايك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب
 مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير
 تقريراً قصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافاً اليه (والجواب)
 اى عن هذا الاراد بتحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
 ان يكون) اى ذلك المضاف مضافاً (بالذات) كقولنا غلامت (وبلا واسطة)
 كقولنا غلام ايك اعلم ان هذا السؤال نقص شبهه تقريره ان عبارة المصنف
 باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شاذها
 كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا بد انهما غير شاملة لم لا يجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا ينبغي عليك نظرا الى ماسبق) اي في بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او النسب فهو) اي ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اي حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل في قيده صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفي بحث المصنف لان اتوغل امر زائد ولا تنقض اللة عدة مثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للضاف الذي اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول ماضي مجازي اقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اي اضافة معنى او بتقدير الموصوف اي اصفة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين بقوله او المضاف اي وقت اضافة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اي لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة تنالها زبني زاده من الحواشي الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اي اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعني اضافة معنوية) لانه لا علام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة النسب الى النسب اياه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم فسره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المخارصه ان يكون من قبيل حذف الموصرف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (بقوله) اي فتقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعني ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحتراز) اي المصنف (هـ) اي بقوله معنى هـ المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احتراز عنها (لانها) اي الاضافة اللفظية (لا تنفيده تعريفيا) بل تفيد التخفيف في اللفظ فقط كما سبق في بحث الاضافة ولما ذكر المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لآخر اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) في بحث المعنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعني الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اي والجمال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام او التاء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعني لما سبق تعريف النوعين اذ لا ين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خمس العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والمباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتناز يعني امتناز العلم من بين المعارف مذ

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اي حص المصنف وقال (العلم)
 ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لا قسامة الثلاثة يصدق
 تعريفه عليه اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اي سواء
 كان العلم اسما يعني غير كنية ولقب (اولقبا او كنية) وقال انقسام هذا معنى
 ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في التعميم انتهى يعني ان لفظ
 الاسم يطابق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير
 صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث
 (لانه) اي لا بالعلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او بالام) نحو ام ايمن (او الابن)
 نحو ابن ماضي (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اي فذلك لعل (كنية والا)
 اي وان لم يصدر بمذكر فهو فصحان (فان قصد به مدح) نحو صالح (او ذم)
 نحو طالح (فهو) اي فذلك العلم (لقب ولا) اي وان لم يصدر ولم يقصد به
 مدح او ذم (فهو) اي فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمر وقال بعضهم
 ان تخصيص الكنية بمصدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا
 فالتخصيص غير لائق لان ما صدر بالاخت والاخر خارج عنه واورد عليه ايضا
 ان قوله والا فان قصد فضة مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية
 مالم يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
 كابن الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما
 قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيق والتخلص ان يلجأ
 الى ما حققه الرضي من ان الفرق بينهما معنوي وهو ان اللقب بمدح الشخص
 او يذم بمضاه والكنية لا يعظم بمضاه بل لمدح التصريح بالاسم فان بعض النفوس
 تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء بعينه)
 في مقام الجنس خبره اي اسم وضع لشيء معين (شخصا) اي سواء كان ذلك
 الشيء شخصا (او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة
 متعينة في الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا صاد
 دخول لام الجنس (واحتز) اي المصنف (به) اي بقوله بعينه (عن التكرات)
 لانها وان وضعت لشيء لكنها لم توضع مع ملاحظة التعيين ولما ذكر الوضع
 ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة
 الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا لتوهم فقال (والاعلام العالية التي تعينت)
 اي لم يكن التعيين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اي
 بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اي في ذلك الفرد كالجمع حيث تعين للفرد
 بغلبة الاستعمال فكل تلك الاعلام (داخلية في التعريف) اي في تعريف العلم

لان قبله استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة (بحيث انخص السليم ان يلب
 بمفرد معين) تكون الغلبة ملازمة (بمغزاة الوضع من وضع معين فكان هو لا
 المستعملين وضوعه) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال
 المعين مشابه الوضع المعين في كونه معين فصار هو لا المستعملين مشابهيهم
 الواضحين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول)
 بالنسبة حال من الضمير الذي في وضع وقوله (غيره) بالنسبة ايضا مفعول
 متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
 غير متناول غير ذلك الشيء) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى التناول
 والتناول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم
 الموضوع لمعين في غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لا ينشأ في ذلك الوضع
 (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى
 اى سوى السليم (كلها) من المفردات والمبهجمات وما عرف بالالم او التداء
 ومن المضاف الى احدها فان كلاهما وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
 المعينة كما قررهما الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها ونحوه كانا ومن وهذا
 فانها وان وضعت لتكلم معين ولشار اليه معين لكنهما تناول بهذا الوضع غيره
 من المتكلمين لكون وضعها عاما على حيلة القدر المشتركة فان قيل هذا لا يتأتى
 في المعرفة بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعرفة باللام
 وضع الجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستقرافي كذا
 في حاشية ابن قاسم البادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف في تعريف
 العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناول بوضع واحد) للاشارة الى ان
 قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محللا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناول
 كالتناول بوضع واحد وقوله (لتلاخروج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله
 يعنى ان هذا القيد في التعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله فسير
 متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا يتأتى
 هذا تناوله بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيد لنقص معين
 لم يتناول ذلك زيدا آخر فذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك
 بين الاشخاص المعينة فهو صفة لنقص بعينه غير متناول لشخص آخر
 معنى يزيد لان الاوضاع مختلفة وقال المصنف دفعا لما ورد على الشارح من انه
 يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لتلاخروج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة
 داخله قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى
 ادخالها بقوله بوضع واحد كاذب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

لأنهم خروجها بقوله غير متناول وإنما يخرج إذا كان المراد بها الغير المتناول
المطلق بمعنى سواء كان بوضع واحد أو بأوضاع لم يميز أن يكون المراد به الغير
التناول المقيد بوضع واحد حيث لا يخرج عن التعريف لأن الأعلام المذكورة
أيضا غير متأولة غيرها بوضع واحد وإنما تدل عليه بأوضاع متعددة ثم أشار الشارح
إلى توطئة لقوله وأعرّفها فقال (ولما أشار) أي المصنف إلى ترتيب أنواع المعارف
في الأعرافية بترتيبها (أي بسبب جعل كل من الأنواع في مرتبتها في الأعرافية
(في الذكر) أي في ذكر الأعراف من الأنواع أولا ومادونه ثانيا وهكذا كما سبق
(إراد) أي المصنف (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) بمعنى المضمرات
نوع واحد ونحوها اصناف ثلاثة وهي المنكلم والمخاطب والغائب وبين كل من
الاصناف الثلاثة مرتبة في الأعرافية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من
الأنواع مما سوى المضمرات بل (ههنا) أي في النوع الذي (يكون فيه) أي في اصناف
ذلك النوع (هذا الترتيب) في الأعرافية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال)
(وأعرّفها) (أي أعرّف المعارف) أي أعرّف كل من اصناف تلك الأنواع وقوله
(بمعنى أقلها لئلا) تدبر ليلب أعرافية بعضها من الآخر مع اشتراكها في الوضع
للغير بمعنى أن التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فانها قيد بتقدير
الشركاء مع التعيين أكثر مما قيد الأخرى فهي أعراف لكن المضمر في افادة عدم
اللبس ليس عدم اللبس عند المنكلم أو غيره بل المضمر عدم اللبس (عند المخاطب
من حيث اصنافها) لامن حيثما واعيها وإنما قيد باللمعة فإن أعرافها من
حيث أنواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المنكلم) خبر لقوله
أعرّفها وقوله (بعد وقوع الالتباس فيه) دليل الأعرافية فإن المنكلم إذا قال
أتأوسعه المخاطب لم يقع الالتباس فيكون أن الموضوع له لانا هو المنكلم المعين
(ثم) (المضمر) (المخاطب) أي ثم أعرّف بعد المضمر المنكلم هو المضمر المخاطب
وإنما كان المخاطب انقص معرفة من المنكلم (فانه يتطرق) أي يحدث (فيه)
أي في المخاطب (ما) أي طريق يسلك إليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع
الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المنكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب
(في المنكلم) وإنما فسرنا الطريق بهذا لانه في الأصل حدوث الطريق وكما ذكر
حدوده كتر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب
ثم أراد الشارح بقوله (الآثرى لك إذ قلت تأوسعني) أي لفظانا (بغيره) أي بغير
من قوله ويتكلمه (وإذا قلت أنت جاز أن يلبس بآخر) فانه يجوز أن يكون
في حضورك أشخاص يكون كل منها قابلا للمخاطب (فيقوم) أي بسببه
(أن الخطاب له) أي لغير من يخاطب فينبذ يحتاج إلى قرينة لفظية وأحوالية

على تعيين المخاطب الذي يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمير المتكلم
 اطرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم
 منه انه دالان وجبب بان احتمل من خوطب به في انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال
 فيه بعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المضمير في الاعرافية
 ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله
 يعني اقلها لبسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الاكون المعرفة)
 اى التى يتعبر فيه الاعرفية (اي يد من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز
 ان يوجد اللبس في المضمير المتكلم وفي المخاطب لكن يكون اللبس الذى
 يوجد في التكلم قل من الذى في المخاطب ولما يبنى حكم صنف المضمير الغائب
 اراد السارح ان يذكره فقال (ثم المضمير الغائب) اى المضمير الغائب اده من ههما
 في الرتبة وقوله (ولم يذكره) شارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى
 والمسلم يذكر المضمير الغائب لتعيينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لا يعلم
 من اعرفية التكلم والمخاطباته) اى المضمير الغائب (ادون منهما) اى من
 المتكلم والمخاطب ثم اراد السارح ان يذكر وجهما لاقتصار المصنف في بيان
 النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقصر) اى المصنف في مقام بيان
 اتسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات)
 وترك بيان مصادرها (فمن سائر المعارف) من غير المضمرات (لاتفاوت بين
 اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لاتفاوت بين اصناف المعرف المضافة
 من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعرضها بسبب الاضافة الى احد
 المذكورات (فان فيه) اى في المضاف (تفاوتا) بين اصفها لكن ليس ذلك
 التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام
 المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا)
 اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه
 (ما ثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف
 مع وجود التفاوت فيها (بعديته) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه)
 من المضمرات والمبهمات وتفسيرهما (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين
 اصناف بعضها يعنى المضمير ثم اراد السارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره
 المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره)
 اى المصنف (انما هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيوه) وعليه جمهور النحاة
 كما سبق في بحث الترتيب (فان فيه) اى في هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين
 النحاة فاما هذه الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

احص من الصفه ارم ويا لها من منها بقم موصوفا قال آخر يكون اعرف
 بالنسبة اليه (والتكررة) اى الاسم التكررة (ما) اى الاسم الذى (وضع لشيء)
 اى لمعى (لابعينه) وقوله (اى لاعتبار) تفسير لقوله ببعينه التنى يعنى انه
 وضع لشيء لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشيء (المتعينة المعلومه
 المعهوده من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو
 موضوع لمعى من غير اعتبار تعينه ومعلومته سواء كان ذلك الاسم مقولا
 او مري تجلا مفردا او مري كبا لقبا او كنية موضوعا لمعين او معنى حدثا او وقتا
 اولفظا يؤذن به او مري ادابه او محض عدد فانه اذا لم يعتبر اثنين فى كل منها يكون
 تكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه
 باعتبار وضع اللام الجنس للماهية المعينة ووقعه على غير معين لعارض وكذا
 وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب التكررة لعدم الوضع ولا يردحوا وجهك
 ورأسك لان ذلك وضع لشيء لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى
 ما فى شرح الفضل الهندى ثم اراد الشارح ان يبين قاعدة قيد التعريف فقال
 (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف التكررة (ما وضع لشيء) جنس (شامل
 للمعرفة والتكررة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وقوله) اى بقول المصنف
 (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف التكررة فيكون هذا القول اشارة الى
 ما به الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اماما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء
 العدد ماسياى او خبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ
 وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جهة الاسماء احتاج الى وجه
 تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (اما
 افرادها) اى انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اى يذكرها من بين الاسماء
 ولم يدرجها فيها (لالها) اى لاسماء العدد (احكاما خاصة بلس) اى تلك
 الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل اياها نوع استقلال ولما بعد ذكر
 المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان يبين على كون اسماء العدد
 مبتدأ بذكر الضمير المرضى عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف لمرها الآخر
 جملة مستقلة فيجئ بذ يكون قوله ما وضع خبر للمبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه
 واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ما وضع) واما فسر الشارح
 الموصول بقوله (اى التفظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها
 من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة
 صسر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فيجئ
 لوجه الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

ففسره التارخ بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لثل هذا من الالفاظ
الركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفساط وضعت للفظ اجاب بها عن
السؤال بكم يعنى عن السؤال من العارض التي تعرض للاشياء من حيث
آحادها (منفة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت في لفظ الواحد (او مجتمعة)
كافى قوله وانما فسرنا الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى الاشكال
الذى اوردته الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهم لم يوصفا
لكمية الآحاد بل لكمية الواحد او الاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد
من الآحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتسجل الواحد والاثنين ثم ذكر
الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد
بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد
بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكية الآحاد) اى المراد منها
(ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ اذا سئل عن واحد واحد وعن أكثر
وقوله (من واحد) متعلق بأكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر مصقفة
لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة
منفردة وصل من أكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها
مجتمعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ
الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق
ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها)
اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره
يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد
فى التعريف فى اصطلاح الصاء فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الآحاد (منفردة فاذا سئل) اى
فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد
هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت
مجتمعة فيجبها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلا (موضوع لكميةها)
اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجتمعة متكررة
مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل
عن معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى ما لا نهاية) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين
يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وفس عليه ما فوقها فظهر
من هذا التفرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد فى عرف الصفة وان لم يكونا (اى الواحد والاثنان) عند بعض اهل

الحساب من العدد) يعني انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين
 عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما
 وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا
 مذهب النجاشية لا يطابقهم على عددهما في الاصول كما سيأتي والثاني انهما ليسا
 من اسماء العدد دلان العدد متقدم هو نصف مجموع الحاشيتين اي الطرفين
 فالواحد ليس له الاحاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد فلا تعداد
 الحاشيتين وللم يكى الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغي ان لا يكون الزوج
 الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب واشتلت
 ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد
 لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفي الاثنان
 هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع
 الحاشيتين فالاثنتان نصف الاربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددا
 وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند
 اهل الحساب اتفاقا والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح
 ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه العاصم ولما توهم ان تعريف اسماء العدد
 صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع
 ان امثاله ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث
 يتدفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اي من قوله
 ما وضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اي من غير ان ينضم اليها شيء آخر
 من بيان الجنس وغيره (هي) اي نفسها (الموضوع له) فقوله هي ضمير فحصل
 لتعريف الموضوع له على نفس الكمية فالتعريف قصير افراد اضافي واليه
 اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعني به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع
 في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا
 موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس مع فلا يكون
 موضوعا للكمية فقط بل يكون دلالة عليها باضمتين بخلاف وضع اسماء العدد
 فالكمية فيها هي الموضوع له وقوله (لا تنقض التعريف) جواب لما قلنا فيعتد
 لا تنقض تعريف اسماء العدد ضمنا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثل لكون المعنى
 الاخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثل لكونه مساحة (ومن ومتين)
 هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكرات وان وضعت للكمية
 لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا تفهم)
 اي لانها لا يفهم منها اي من هذه الكلمات (الوحدة والاثنيتية فقط) بل يفهم

منها معنى آخر وكل شئ شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اي اصول اسماء العدد) هذا تفسير للصغير (التي يفرع منها) اى من تلك الاصول (ياقها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يفرع عليه التفسير يعنى انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحق تامة لا تامة) الخ تفصيل للفروع بيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يفرع منها اما بسبب الحاق تامة لا تامة (صكر واحدة واثنان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يفرع باسقاط تامة لا تامة (كنسالت الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او اثنان) اى يفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل ثنية (كما تين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (او بالجمع) اى ما يفرع بحمله جمعا حقيقة (كمشت والوفو) مشابهة نحو (عشرين) واخوته (او بالتركيب) اى او يفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اى سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كثلاث مائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثانى معطوفا في الاصل (او بالعطف) اى او يفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين) لان هيهاتما الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنان عشرة كلمة) حصر لقوله واصولها يعنى ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما يدل من اثنا عشرة او خبر المحذوف اى هي لفظة واحد منتهيا الى عشرة او مع العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة) (الف) قال في الاختصان فان قل لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل الشطع كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول في تناول القطعى كقوله تعالى وايديكم الى الرفاق قال تدبر الكلام وثلاثة والزايدة عليها اليها فلا امتداد والتناول قطعان فتكون العاية لاسقاط ما وراءها لالذ الحكم اليها الذى هو حكم عدم تناول القطعى الملبس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاسولية وهى ان النية قد تكون داخلية في المنيا وقد لا تكون فان كانت المنة زائدة محذورة لا غاية كقوله تعالى وايديكم الى الرفاق لان اليد تخالف من رؤس

الاصابع الى المضدين فالمراتب داخله في اليد فتشاول اليد اليها فتكون المرافق
 داخله وان كان المتمد متعصفا كالثبات المتقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث
 يتناول الليل كما في قوله تعالى انمو الصيام الى الليل فلا يدخل الغاية فيها فالتساؤل
 بني سؤاله على اسماء العدد من قبيل الثاني فاعترض بخروج العشرة وانجيب
 اجابه بنده على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة
 فاعشرة داخله فيه كما في المرافق وقد اشرفنا اليه في لتفريع شرح المصنف
 في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا اقول
 من المصنف مجالا اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه
 بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون طرفاه وهو تقول فانه
 فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه يفصحها على انه جمع العدد
 يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منهما حال كون تلك الكلمة (مذكورة
 ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحدان) (في المفرد المذكور مؤنثته)
 اي الواحد في المفرد المذكور والانسان في ثنية الذكر (واحدة انسان
 او ثنتان) (في المفرد المؤنث وثنتيهما) يعني ان الراحدة في المفرد المؤنث واحد
 الغلظين وهما اثنتان وثنتان في ثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس)
 اشارة الى ان هذه الالفاظ خارجة عن القاعدة وهي ان ذوات التاء المؤنث والفرد
 عنها للمذكر فيكون المفرد منها أصلا وما ياتيه فرعا (و) (تقول) اي فيما زاد على
 الاثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في الذكر) (ثلاثة الى عشرة) يعني
 ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منهم ملايسة
 (باتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون
 اثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فان كلها باتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو
 ثلاثة رجال الى عشرة رجل) (ولثلاث اى صر؛ فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية
 منصوب محلا على انه معطوف على ما قبله والمعطوفه ركنا في المعرب لاني زادم
 اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منهم (يدونهم)
 اى بدون التاء (لجمع المذنب فرقا بين المذكر والمؤنث) يعني وان ذكرت اثنى عشر
 مع ان كلها للمؤنث يحصل الفرق بين المذكر الذي اتى باتاء وبين المؤنث لان
 المذكر لما كان أصلا اتى باتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يفرع عليه
 من المؤنث فذلك لفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة
 ولم فعل الامر) يعني واتى فعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا غير تاء
 ومؤنثه بها كما هو اقياس (تكون المذكر اسقى) من المؤنث فانما كان ماهو
 اسقى في الاعتبار بشراة يكون مؤنث باداء المذنب كما كان في نحو تسعة ناصرة

والواحد والاثنتان وإذا كان مذكراً بالهاء يكون مؤنثه بمحذفتها والاصل ههنا
 بعكس السابق يعني ما بالهاء اصل وما بتركبها فرع ثم شرع المصنف في بيان
 احوال ما فوق العشرة فقال (و) (تقول اذا جاوزت عشرة) قدره الشارح
 كذا للاشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعني
 اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (في المذكر) اى اذا كان
 معدوده وتجريه مذكراً فانها محذوف الالف في احدى وبمحذوف التاء في اثنا
 وبمحذوفها في الجزء الثاني ايضا (نحو احد عشر رجلاً واثنا عشر رجلاً)
 (احدى عشرة نذرة او اثنا عشر) اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث
 في الاول وبزيادة اثناء في اثنا وتأنيثاً وبزيادة في الجزء الثاني (في المؤنث) اى
 اذا كان معدوده مؤنثاً (نحو احدى عشرة امرأة) (حال كونها) (على الاصل)
 اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بذكر المذكر) كافي الاولين
 (وتأنيث المؤنث) كافي الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما ورد عليه
 من ان الاحد ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان
 اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى
 احد والواحدة) غبرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى
 الا في التركيب كما سقى في احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو احدى
 واحداً هن ولا يستعمل واحد وواحدة في التركيب الا قليلاً وبمحذوف التون
 في اثنتان واثنتان وثمانين وفي العظام ان اصل الاحد وحده على
 وزن حسن صفة مشبهة من واحد يحد قلبت واوه الفاء على سبيل الشذوذ
 عند الجميع وفي احدى كذلك عند غير المازنى واماعنده فقلت الواو المكسورة
 في الاول قياساً كالضغومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعني
 اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر
 بانه في الجزء الاول وبمحذوفها في الجزء الثاني يعني تقول كذا (في المذكر نحو ثلاثة
 عشر رجلاً) وقوله (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) مطلق على قوله ثلاثة عشر
 بالمطلق المقدر يعني وتقول كذا (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا
 ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمان عشرة
 وتسع عشرة حال كون كلها محذوف التاء في الجزء الاول وبأية اهما في الجزء الثاني
 (ابقاء) اى لتصد البقاء (الجزء الاول فيها) اى في النوعين المذكورين من
 ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بمحذوف) اى ابقاء مع حاله التي كان عليها (في التركيب)
 وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكراً بالهاء ومؤنثه بتركبها وهكذا يجعل احد
 التركيب بان يكون بغير تاء في المؤنث لانها لا تزل معزة اسم واحد صار آخر

الاول كانه وسط الكلمة فصدر ذلك الآخر محظوظا عن التغير ثم اراد ان يذهب على
 توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في الذكر وبإبقاءها في المؤنث فقد (وتذكر
 الثاني) اى جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة
 اجتماع تأنيذين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع ادائى تأنيث (من جنس
 واحد) بان يكونا تاء (فيها) اى فى المركب الذى (هو كلمة الواحدة) يعنى
 ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لمسا اعتبارا واحدا كالثنا
 كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعنى ان اجتماع التأنيذين
 من جنس واحد كذلك انما يلزم فى الذكر واما احدى عشرة والثنا عشرة
 وكذا اثنا عشرة فلا يلزم فيها هذا المحذور فان التأنيث فيهما اى فى كل
 من احدى والثنا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث
 بالالف والثانى باناء فيكونان من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء
 الثانى لزوم اجتماع التأنيذين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احدى عشرة واثنا عشر
 بغير اداء ايضا مع عدم اجتماع التأنيذين فيهما لما جاب عنه قوله (واما تذكر التاني)
 اى تذكر الجزء الثانى (فى احدى عشرة واثنا عشر فلهذا) اى فليس للاحتراز
 عن المحذور المذكور بل تذكره فى التركيبين محذول (على اذكر) اى على تذكر
 الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من
 جنسين بان يقال ان كون التأنيذين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن
 كونهما فى اثنا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء
 فاجاب عنه بايت المقدمة المنوعة فقال (والتاء فى ثناتان) ليست اداة التأنيث
 بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنوا فاذا كانت كذلك (فلم ينمض)
 اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بغير البدلية
 والتأنيبية (وانما) اى واحد كونه لمحض التأنيث (حكمه اعليه) اى على
 هذا التاء (باه) اى بان تأنيده (جنس آخر من التأنيث) يخفف نساخ الاجناس
 من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى اواخر الالمام
 الستة نحو اوبك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما اورد
 عليه النقص بان يقال ان التاء فى اثنتان لتأنيث لاعم البدل لان البدل من لام
 الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فعود المحذور وهو اجتماع
 علامتى التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة
 اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لاعم البدلية (الا انها) اى لكن
 تلك الكلمة (حلت على ثناتان) فى ابقاء التاء هذاما فاعاد الشارح وقال صاحب
 الامتحان وتاء ثناتان واثنتان لما زمتا الوسط لعدم مفرديهما وكاتبا بدلين من لام

استكامة وهمزة الوصل الابتداء لا للتوبيض كأننا بجنس آخر انتهى حاصله
عدم التفريق بين ثنائان واثنتان في هذا الحكم ثم أراد أن ينبه على وجه تبيان التاء
في الموثث فقل (وأمّا ثابث الجزء الثاني) أي الجزء الثاني وهو عشرة (في الموثث)
أي في نحو ثلاث عشرة امرأة ثابت (فلانه) أي الثمان (لما وجب تكثير ضمير المذكر)
وهو حذف التاء من الجزء الذي في المذكر يعني في ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
من كراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فمما هو كالكلية الواحدة
(وحب تأنيثه) أي تأنيث الجزء الذي في التاء (لثوثة) في نحو ثلاث عشرة امرأة
(لا تنفع) منع وهو (أي المانع المتفق) عدم الفرق بين المذكر والمؤنث أي أنه
لمسق أن قلة حذف التاء من آخر العشرة في الموثث إذا استعملت مفردة هي
الفرق بين المذكر الذي بالتاء وبين موصوله لانه ذاقيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء في مذكره ليحصل ذلك الفرق وأما
إذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيس في المذكر ثلاثة عشر وفي المؤنث
ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لأن الجزء الأول بالتاء في الأول ويتركها
في الثاني ولم يحصل الفرق الذي هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيث بناء على
القاعدة ثم أراد المصنف أن يبين اختلافا في شين عشرة من الكسرة والاسكان
بين تخميم والحجاز فقال (وتخميم) أي قبيلة تخميم (تكسر الشين) بضم الشاء من
الأكسار أي يجعلها مكسورة بإبدال فتحها إلى الكسرة والمجازاد الشارح قوله
(عند التركيب) للاحتراز عن الانفراد لانه لا خلاف في فتحها وقيد المصنف
بقوله (في الموثث) للاحتراز عن المذكر فإنه لا خلاف فيه أيضا وفيه الشارح
بقوله (أي من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعني
أن تلك القبيلة يبدلون فتحه الشين من عشرة إلى الكسرة ليحصل الهرز عن
أحد الأمرين أما (عن توالي أربع قحعات مع ثقل التركيب في إحدى عشرة واثنتا
عشرة) لانه اجتمع في كل منهما أربع قحعات وهي قحعة العين وقحعة الشين
وقحعة الراء وقحعة التاء (أو) الهرز عن توالي (خمس قحعات في ثلاث عشرة
إلى تسع عشرة) فإنه اجتمع في كل من التراكيب التي ابتداءها ثلاث عشرة وانتهائها
تسع عشرة خمس قحعات متوالية وهي قحعة ما قبل العين وقحعتها وقحعة
الشين وقحعة الراء وقحعة التاء (والحجازيون يسكنونها) أي يغفون قحعة
الشين مسكانها لا يكسرها (وهي) أي لغة الحجازيين هي (الغة الضبيجة)
كما ورد في القرآن في قوله تعالى وقطعتاهم اثنتي عشرة أسباطا يسكنون الشين
في القرآن المتواترة وإن قرئ بكسرها في السواذ وقوله (لأن السكون) متعلق
به له يسكنونها يعني إنما اختار الحجازيون الاسكان في التخفيف دون الأكسار

لان السكون (اخف من الفحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة
 في دفع المخذور لكنها ليست اخف من الفحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف
 في بيان العقود الثمانية بني فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار السارح
بقوله (و) تقول الى ارقوله (عشرون) مطوق بساطف مقدر على ما قبله
من مفعول تقول يعني وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخوانها)
 اي اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولم يظهر الاعراب في كلمة اخوانها
 المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التي رويت عن المصنف مضبوطة
 احتمل الاعراب في اخوانها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن
 الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون التثنية غير محتمل للجر قعين الضمة
 رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندي هو الاول على ان يكون
 اخوانها مبتدأ وخبره محذوف اي واخوانها مثلها فالتثنية حينئذ معترضة
 ولما كان الاعراب المختار عند السارح هو النصب بالمطوف على ما قبله اشار
 الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان نلفظ اخوات
 ينبغي ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث النسب
 مشتركة بين النصب والجر يثني بقوله (لانه منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء
 لكونه منصوبا لا يجر او ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب له بقوله (بالمطوف
 على عشرون) اي نصبه بسبب كونه مطوقا على عشرون (المنصوب) اي الذي
 نصب (محلا بمقولة القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف
 على لفظ تقول الذي في كلام المصنف حيث صدر به احواله انما يصح ان يجعل
 عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مفعول
 القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومفعول القول يكون مريبا لكون القول
 بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسرت الاخوات بقوله (وهي
 ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اي مشبها الى تسعين يعني به ستون
 وسبعون ومائة وثلثون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين الذكر والمؤنث نيه المصنف
 عليه بقوله (فيهما) اي (في الذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ
 (من غير فرق) في اللفظ بان ياد فيه حرف في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره
 ثم نيه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعني كما يقال لهذه
 الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها
 وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان
 ثم شرع المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين العقود المذكورة وفسره
 السارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

للتنبه على ان قوله (احدى وعشرون) معطوف بما طوف مقدر على لفظ عشرون
وقيد الشارح قوله (في المذكر) لانه قول احدى وعشرون بغير دال الجزاء الاول
من علامة التأنيث في المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحق الف التأنيث
بالجزء الاول (في الموث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح
لنكتة في تغير المصنف لمبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احدى عشر الى تسعة عشر ولم يكف
ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالمعطف فاحتاج
الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد الى لفظ احدى وغير الواحد الى لفظ
احدى (ههنا) اى في استعمالهما مع احدى العقود الثمانية حال كون كل منهما
مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءا من التركيب بخلاف
نوع احدى عشر واحدى عشرة فان تغير الواحد الى احدى والواحدة الى احدى
كان في حال التركيب لافى حال الافتراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغيرهما
ههنا مع كونهما غير مركبين بغير انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون
المعطوف وهو عشرون مثلاً (والمعطوف عليه) وهو احدى واحدى وان لم يكن
مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه
(في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالها) جواب لما (بالمعطف)
يعنى انه لم كانت حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مختلفة لئلا
غيرهما مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التثنية لم يكن استعمال
لفظي الواحد والاحدى حال كون استعمالهما يعطف العقود عليهما وقوله
(على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف
الى (ما تقدم) يعنى انهما لم يستعملتا في حال المعطف على صورة لفظ الاعداد
الذى تقدم استعمالا مثل استعماله (يعينه) اى يعين ما تقدم من كون مذكرهما
باتاء ومؤنثهما بمحذوفها (فلذلك) اى فلكون استعمال هذين التركيبين
من احدى وعشرون واحدى وعشرون مختلفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما)
اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين متدرجين (في قاعدة المعطف بلفظ ما تقدم)
كافى ثلاثة عشر للذكر باتاء وفي ثلاث عشرة للؤنث لئلا يحدفها فان عدة المعطف
على ما سيجي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد
على القاعدة المتقدمة اعني انه باتاء للذكر ومحدفها للؤنث (بل) اى بل
المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بما عداها) اى بما عدا احدى
وعشرون واحدى وعشرون ولم يكف بقوله احدى وعشرون الى تسعة
وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم امعادهما (فقال) (ثم بالمعطف)

قال المصنف والتصریح بقوله أحد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف
لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في حواشي الهندى اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلان هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية
ثم بالعطف على ما تقدم يعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق
بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واجب
فلا يعكس في المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكثر على
الاقل او عكسه والله اعلم بقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله
بحسب المعنى فكانه قال تقول هكذا ونقول هكذا ثم تقول بالعطف احد هما
على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود)
من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد
(عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى
ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندى وتعبه
الشارح وقوله (كما نألفك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر
حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصله للعطف لانه
لو كان ظرفا لقوا متعلقا بقوله ثم العطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة
معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول
في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد
عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذى تقدم
كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا ينسب لما
المراد من قوله ما تقدم هو من اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكر
وثلاث الى تسع في المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تفسير) عطف
تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه معين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى
بخلاف الواحد والواحدة لانها ليستا بصورة ما تقدم كما عرفت والله على
القاعدة السابقة في كون اثنان بغير الاء في الذكر والثناء في المؤنث وفي كون
ثلاثة وما فوقهما الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
في المذكر) اى تقول فـهـ كـذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

الزائد الذي عطف على عدد المائة والالف او عطفها ههما عليه و قضا
 ومنعلا على الصورة التي تقدمت من اسماء الاعداد من غير تعبر وتبدل
 يعني على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثني للذكر والواحدة
 والاثنتان للاثاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة باناء للذكر وعذفة للمؤنث
 كما صله الشارح بقوله (فقول مائة وواحدة واحدة ههنا مثل ما وقع لزائد
 الاقل مطبوعا على المزيد عليه الا ترمد ذكر او مؤنث وقوله (ومائة وثمان او ثمان)
 مطبوع على قوله واحد يعني المثل تقول مائة وثمان للذكر ومائة وثمان
 للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال)
 في المذكر في التاء (او ثلاث) اي مائة وثلاث (نسوة) لان لما كان الزائد فيها
 عددا مفردا حال كونه مطبوعا على الاكثر وعلى ههنا القيس وقوله (ومائة
 واحد وعشرون رجلا او احدى) اي او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثل ان كان
 الزائد فيها عددا مذكر حال كونه مطبوعا على الاكثر وعلى ههنا القيس وقوله (ومائة
 واحد وعشرون رجلا او احدى) اي مائة واحدى (وعشرون امرأة) مثل
 لثلاث وعشرون رجلا او ثمان) اي مائة وثمان (وعشرون امرأة) مثل
 لما كان الزائد المطبوع على الاكثر عددا مذكرا بقوة وعلى ههنا القيس في المذكر
 الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اي او مائة وثلاث
 (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد مطبوعا كذا مع كونه على خلاف
 القياس بان كان مذكرا بالتاء ومؤنثا بعدهما وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين
 رجلا او تسع وتسعين امرأة) يبين لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال
 في نسبة المئتين الى مائتين (والالف) اي في الالف (وثانيته) اي في ثانيا الالف
 اي الفين بان حكمه يشترع ههنا كما في المرفوع وثانيته يطالعهم صمد
 هذه السخنة بعد قوله والالف يذهب على ان الالف والالف في الالف
 في حاشية الماضل الامر ان الالف اطالعهم لانه في الالف في الالف
 على قوله في نسبة المئتين الى الالف لانه في الالف في الالف في الالف
 المذكورة مثال لفظة المئتين المعروفة فاسم الالف المتفرقة في الالف
 لا يكون قسوة وثانيته على ما في بعض السخنة من ترك الزائد الالف في ذكره
 هكذا فائدة ما بالجملة ثم ذكر حكم ما كان لاكثر منه مطبوعا على المقل وقال
 (ويجوز ان يمتنع النصف في الكل) اي بان يطبق لاصك على الاقل
 (فقول واحد ومائة ل آخر ما ذكرناه) ثم شرع النصف في بين المصداق
 الجملة في تركيب مخصوص وير ما هو لاصل منه وما هو شاذ منها
 فمن (والالف) في الجرد اذن في (لخمى) حصره في (والالف)

اذا كان مستعملا في الموثق وانما وسد الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصابة
 هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لما دل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان
 دل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لياء
 صدور الاعداد المركبة) لى اجزاءها الاولى من الاعداد التي تركبت من اخواتها
 وقوله (دلى الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذي
 في صدر التركيب منى دلى الفتح وهو اثنان ثم لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء
 اسكانها) (اي اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذي هو الاصل الى الاسكان
 (نقل المركب) اى لحصول الشاغل في هذا التركيب التعددى (بالتركيب)
 لى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزاء الاول لكونه يله (كما) لى كما اسكن
 آخر الجزء الاول (في معدى كرب) يعنى كما ان الشاغل في معدى كرب يوجب
 اسكان الياء كذلك يجبره فيسكن فيه وانما ضميرنا هكذا لما قال الله لم
 ان تشبه عتاتى عشرة في اسكان بانها بتركيب معدى كرب المجاهو في الشاغل علة
 للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مفسضة والا فلا يصح التشبيه
 لعدم القدر المشترك لان الشاغل في معدى كرب علة موجبة وفي عتاتى عشرة علة
 مفسضة فان الاسكان واجب في الاول وجاز في الثاني ثم شرع في بيان الوجه الناذ
 فقل (وشدحدها) (اي حذف الياء) هذه الصفحة التي يتقدم شدحدها
 ما اختاره السرح واما الصفحة التي اخذها الفاضل الهندي فهي وحدها
 يتبع النون شذوكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الياء في عتاتى عشرة
 حال كونها (يتبع النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذف الياء) علة لثبوتها
 شدحدها يعنى اما شدحدها فتصح اثبتون بعد حذفها لان الياء اذا حذففت في اواخر امثلة
 (فالجوه) اى القياس بقاء الكسرة كما في قوافل جاني القاضى اذا حذففت
 الياء) اى التخفيف وقسوله (الان الدنى) الخ شروع في بيان وجه العدول
 ههنا عن القياس الدنى هو الكسر الى غير القياس الدنى هو الفتح يعنى انه وان
 كان قياس ههنا جاء الكسر لكن الوجه الدنى (يدوخ) اى يجوز (ذلك)
 اى الفتح (فيه) اى في لفظ عتاتى بعد حذف بانها (كونه) اى كون عتاتى
 (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء في آخره تعيل في مثال القاضى منقردا
 لوجود سبب واحد من اسباب التعيل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له
 فزاد في عتاتى سبب على اصل السبب وهدا عدل عن القياس (فروى زيادة
 استنفذه فصيل) اى فلتلك الرطبة جعل (موضع الكسرة قصه) ثم نقل ما ارتضاه
 الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرهما) اى كسر النون في عتاتى
 عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحدوفة لكن الفتح

(أول) أى من الكسر (ليوافق) أى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (أخواتها) من ثلاث عشرة وغيرها (لأنها) أى لأن أخواتها (مفتوحة الأواخر) أى مفتوحة أو أخر أجزاءها الأولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفة لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى التون فإنه يكون أصلاً من فوضا على ما ذهب من تقريره ولذا قال عظام الدين ان الشارح به بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الباء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصاً اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى التقيد وهو فتح التون يعنى ان المشذوذ مجموع الحذف والتقص ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتنان وجاز الحذف مع كسر التون وحذف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الآتى وبعبارة الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرح) المصنف (فى بيان حال ميماتها) أى عبرات اسماء العدد بعد بيان احوال أنفها وهذا بيان وجه ذكر الميم ثم نبه على وجه الابتداء من ميم الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنتين فقال (وابتداً) أى انما ابتدأ المصنف (من الثلاثة) أى من بيان حال ميم الثلاثة (لأنه) أى الشأن (للميم الواحد والاثنتين كما عيصرح المصنف به) أى بعدم وقوع الميم لهما (فقال) (وبعبارة الثلاثة) متبهما (الى العشرة) فى المذكر (والثلاث الى العشرة) أى فى المؤنث (مختوض) (أى مجزوء) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (انقلبا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع أى سواء كان ذلك الذى يكون ميماً مجموعاً بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) أى او كان مجموعاً بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مختوضاً مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (أما كونه) أى اما وجه كون ميم هذا النوع من العدد (مختوضاً) فثبت (فلا نه) أى الشأن (لما كثر استعماله) أى استعمال ميم هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير ثم ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (أثروا) بعد الهجزة جواب لما سألوا اختاروا (فيه جبر التميز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التميز لان الجبر انما يكون (بالاضافة) والاضافة التى (للتخفيف لانها) أى لان الاضافة تسقط التون والتونين او يحذف التون يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعاً فقال (واما كونه مجموعاً)

[illegible]

الذي هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهي (الى تسعين) ما به يقال
 فيها عشرين درهما فاذا لم يحزن في المذكر السالم وصار مكرها في المؤنث السالم
 (فاقتصصر) اي التميز (على المفرد) اي على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع
 كونه) اي مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين
 لذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهي كون المفرد (اخصصر) مر الجمع
 م ش ر ع في بيان حال ميم نوع آخر من اسماء العدد فله (ميم واحد عشر)
 في المذكر منتهي (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف في ذكر ميم هذا النوع
 بذكر مذكره اضرب السارح قوله (بل الى تسع وتسعين) اي ان ميم مؤنثه
 كذلك يعني احدى عشرة اي تسع وتسعين (منصوب مفرد) بقوله منصوب
 بالرفع خبر لقوله وميم وقوله مفرد خبر تم شرح السارح في بيان علل كل
 من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما منصبه) اي نصب الميم اما (في العقود)
 الثمانية واما في ابيته من الاعداد المركبة اي في نحوه عشرين (لدين) (فله در
 الاضافة) اي لا تمتنع اضافة مفودا متناها عاذا في غير ميم حتى يكون
 محروقة وانما تدرت الاضافة (اذ) اي لانه لا يستقيم منه نون في رفع
 في آخر كل من العقود (معها) اي مع الاضافة ولا يستقيم اضافة نون
 انها ليست بنون الجمع (ادهي) اي لان نون الواقعة في العقود المذكورة
 وان لم يكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع اضافة وها مع الاضافة ولكنها (في صورة
 نون الجمع) وقوله (ولاحدها) بالرفع معطوف على قول اياه النون اي ولا يستقيم
 حذف النون ايضا بل تكون تلك العقود مضافة الى غير انهم (اذ) اي لان
 النون في اواخر العقود (ليست هي) اي النون المذكورة (في الحقيقة) اي
 في نفس الامر (نون الجمع) حتى يجري فيه ما جرى في نون الجمع من الاحكام
 فاذا امتنع اسناد المذكور ان نون وها مع غير الاضافة وذا تعين عدم
 الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما في عاها) اي ودر نصبا فتميز في عدم
 العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلا يهيه) اي لا يركب (سبعة)
 اي جملها مكرها فيما بينهم (اريسرو) اي ان يجعلوا ثلاثة اوصاف
 التميز والعدد ان للذان قصهما المركب احددي (كلاسم الواحد) من
 العددين لتركبا جعل كلاسم واحد فذكرن الاسم الواحد بالوحدة الاعتدالية
 مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك لركب لما عده يلزم ان يكون الاسم
 واحدا من كلاس ثلاثة اسم لانه حيث يكون تركيبا مضافا قوله (ولا ردها)
 جواب للنقص الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء
 كلاسم الواحد عاها في التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمس عشرين)

بإضافة خمسة عشر (إلى كافة الحركات مع ابن حنبل المدعى مختلف وهو
~~سكر~~ اهتتم لذلك الجمل فاجاب عنه بنوع الجريان بأن يقول لا تسلم جريان
الدليل المذكور على هذا التركيب لأن خمسة عشر ك ليست من قبيل جمل ثلاثة
اسماء كالاسم الواحد (لأن المضاف إليه) الوقع (فيه) أي في تركيب خمسة عشر ك
(لأن) أي ذلك المضاف إليه (غير العدد) لكونه كاف الخطأ (لم يخرج) أي
مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) أي امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع في
خمس عشرة رجلا الذي كرهوا اضافته إليه (فيلزم) أي إذا لم يمتزج ذلك مثل
امتزاج العدد مع غيره لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صبرورة ثلاثة اشياء شبا
واحدا) قوله (وأنه يجوزوا) جواب لما ردد على اصل الدعوى بأنهم إن كرهوا امتزاج
المميز بالعدد المركب يلزمهم أن يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة إلى مميزه لأنه مركب
ايضا من ثلاثة أسماء فاجاب عنه بأنهم إنما جوزوا تركيب (ثلثمائة امرأه) مع
ان فيها) أي في كلمة ثلثمائة (صبرورة ثلاثة اشياء) بصنئ ثلاث ومائة وامرأة
(شبا واحدا) أي اعتبار شي واحد وليس هذا التجوز لعدم المحذور المذكور بل
(ليطرد) أي ليكون التركيب الذي تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا
(بمائة امرأة) أي بالتركيب الذي ذكر فيه لفظ المائة مفردا ولا يخفى ان كراهة
شيء لله لا ينافي تجوز شيء لغيره فلهذا أخرى ثم شرع في بيان وجه افراد مميز هذا النوع
فقال (واما افراد فلاته) أي واما جعل مميز هذا النوع مفردا لمخفى على كونه
منصوبا لانه (لما صل) أي المميز في هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لأن النصب
علم المفعولية التي هي الفضلة في الكلام (فاعتبروا افراد) أي افراد ذلك المميز
المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لأن المفرد اقل حروفا
من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد
غائبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او أكثر في كلمة واحدة وقال
العصام الطاهر ان يكون لفظا قليلا مؤنثا لأن موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف
في بيان احوال مميز المائة والالف الذين من الاصول فقال (وبميز مائة
والصدور) (بميز) (تثنيتهما) أي تثنية المئة والالف يعني به المائتان والالفان
(و) (بميز) (جمعه) (أي جمع الف) وإنما زاد الشارح لفظ المميز في الموضعين
للإشارة إلى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف
عبارته في قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه أراد الشارح ان يذكر
وجهه فقال (وأنما لم يقل) أي المصنف (وجمعهما) يعني لم يقل
بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لأنه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لأن

استعمل جمع مائة) وهو مثنى او مثنى كآمر (مع مبرها) أى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المبر (فى الاعداد) أى فى باب الاعداد وهو يفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) أى متروك ثم بين هذا الرغوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) أى كما يجوز ان يقال (ثلاثة آلاف رجل) فإنه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف الثانية فإنه يقال) أى يجوز ان يقال فى ثمانية المائة (مائتا رجل) بحذف الون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بحسب المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال أى يجوز فيه ان يقال قول لا بمائلا فى الجواز لقوله الفارجل وقوله (مخموض) خبر لقوله ومبر مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخموضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان مبر المائة قد يجمع مخموضا فى نحو مائة رجال وقد يفرده واما فى قوله « اذا عاش الفى مائتين عاما » فقد ذهب اللذاذة والفتاة * انتهى وانما اورد مبر هذا النوع (لانه) أى الشأن (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالأحاد) أى كما كانت الاحاد الضمنية من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما أى لما اشتركا مع الاحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مبرهما) أى مبر المائة والالف جاريا (على طبق مبرها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مبر هذين القفتين مطابقا فى الاحوال السيرة الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مبرهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدراك الشارح به بقوله (لكنه) أى وان كان المناسب ان يكون مبرهما مجموعا كالأحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الاحاد) واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) أى وكانت المائة والالف واثنين (فى جانب الكثرة منها) أى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما أى لما كان بينهما فرق بوقوع الاحاد فى جانب القلة و بوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما محذرا فى مبرهما ايضا بان يختار (فى مبرها) أى فى مبر الاحاد (للجمع لموضوع) كمنه (بان يختار (فى مبرهما) أى فى مبر المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير أى اختير ذلك فحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المدود) سواء كان مذكورا بطريق التيسير نحو ثلاثة اشخص (او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة) ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المبر (مؤثرا للفظ) أى وكان اللفظ (المعبر به عنه) أى الذى يعبر به هذا اللفظ عنه

وعلة لعدم إيراد تميز هما معهما يعني انما لا يميزان للحصول الاستغناء (لفظا تميزا)
 وبما فهمه الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظا تميز
 المستغنى به هو التميز بالقوة لا بالتميز بالفضل يعني ما من شانه (لا يكون تميزا اعلى
 تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين
 يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا
 للتمييز لوجود رفع الايهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز
 اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بصرفه الاصليسة (على الجنس) و (يدل
) بصيغته على الوحدة (فى نحو رجل (او) على (الاثنيتين) فى نحو رجلان
 فعبارة يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديران مستغنيا
 (عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان
 التميز) اى هذا اذا كان التميز (مفردا) مستغنيا (عن الاثنيتين) اى عن ذكر
 لفظ الاثنيتين وهذا (اذا كان) التميز (مثنى) ومعهما المصنف بقوله (مثل
 رجل ورجلان) اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل ومن
 لفظ الاثنيتين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علة الصحة التمثيل بهما
 ومن متعلق بقوله (بفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل بـ رجل ورجلان فانه يفهم
 من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جواهره (و) فهم ايضا
 من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل واما
 فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من
 جواهر صيغة رجلان (الجنس) من صيغته الدالة على التثنية (الايدية
 فذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على
 الجنس والعدد المقصود كالواحد والاثنان مستغنيين (عن التميز) وفى بعض
 نسخ المصحح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى
 هو الواحد والاثنان (فالقلت) هذا شروع فى تقرير مع ورد على قوله استغناء لفظ
 التميز فقال (هب) هذا اللفظان من وهب يهب واله ذواتهم بصدره عن
 سؤالهم الذى يرد على التسليم المسمى الى شق وعلى لمنع بانتظر الى شق آخر وهو
 ههنا (ان تميز الواحد مقى شانه) يعنى ان كون تميز لفظ الواحد مستغنيا عن
 ذكر لفظ واحد مسلم (لكذلك) لان لم ان تميز الاثنيتين (اى لان لم ان كون معرف لفظ
 الاثنيتين مستغنيا (كذلك) كى كبر الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء
 شق فى الاثنيتين ايضا يعنى انه (اذا كان تميزه) اى تميز لفظ الاثنيتين (مثنى) كافى
 الا مثله المذكورة (يعنى) اى بالاستغناء لفظ التميز عن لفظ الاثنيتين مسلم لكن
 لا لمطلقا بل اذا كان تميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى التمميز (مفردا
 كما يقال اثنان رجل) استدلالا والدليل على جواز كون تميز الاثنيتين مفردا اورده

في الشعر وهو اثنان رجل حطط كذا في العصام وقال ايضا من اسنيد المتع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنان رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء في الواحد خبر مسلم ايضا ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف لانزاعه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول بالبات المقدمة المتنوعة يعني ان غير لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب باطلال السند وهو انه لا يجوز ان يكون التميز فردا ههـ لانه لما التزموا الجمعية يعني لما جعلوا ان يكون امة (في تسمية الاحاد) مجعول يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه ان يرد خبر مخدع عنه كما عرفت في السابق (يعني) جواب لما يعني انه ينبغي انهم (ان يميز فيه) اي في التميز الذي لم يعتبر الجمعية فيه اي في ذلك التميز لكونه تميز لاثنتين لانه لو جمع تميز فيه ايضا يكون مختلفا لما عير من العدد وقوله (ما عا قرب) ثابت فعل لقوله ان يميز اي ينبغي في تميز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اي الى الجمعية من المفرد لان اللاتني عند تقدير شيء هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اي وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنيتي) لا الافراد لانه ابعد منها باسفة الى الاثنيتي ثم شرع في جواب آخر قول (ولا يصح ان يميز) اي ولا يميزه ان يجاب عنه بغير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لا يميز) واحد ولا اثنان استغناء لفظا تميز) ليس انهما مستغنيان عنهما بل تميز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اي بجواهر حروفه) اي حروف التميز (المتصورة) التي صورت بصورة (بهية خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية الدالتين هما بينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنان وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للمحرف اوصفة المتصورة اي التي صورت بصورة قابلة (المحرف علامة الافراد يعني) اي تلك العلامة (التنوين او علامة الاثنيتي) اي القابلة للمحرف علامة الاثنيتي (اعني) تلك العلامة (حرفي الثنية) وهما الالف والياء والنون (فاذا اعتبر) اي ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالنون (استغنى) اي ذلك التميز (به) اي بذكر رجل بالنون (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعني الرجلان مثلا (مع علامة الثنية) وهي اختيار لالف والنون (استغنى) اي كان التميز مستغنيا (به) اي بلفظه ابدال سلى مشيب (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

عليه بصورة الكلمة ويذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الآخر
 (فاختاروا لفظ العلامة التي هي اخف من ذكرهما) اى على الطريق التي
 هي الاستدلال عليه بذكر الواحد والاثنين ولذا كان اخفية الطريق الاولى
 بدعبيها عليه بقوله (ولاشك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة
 التثنية في رجلان (احم من اتي رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اتي
 ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستغناء وتبديله عليه اش رج قوله (وذلك
 الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتبعية عن ذكر عدد الدال
 على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) اى لافادة لفظ
 التميز (اى ما من شانه يجوز ان يكون مغيرا وهو رجل ورجلان مثلا بقوله لافادته
 مقبول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما
 لم يحدف اللام لاسم كونه فعلا لفاعل الفعل المطلق لان الاستغناء فعل التكلم
 والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله
 (اى التصريح) للتبديع على ان المراد به هنا من منه الاصطلاحى الاصوى
 وهو ما سبق له الكلام بل المراد به معنى المصدرى اعنى بمعنى حصل استغناء
 منصوب (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله
 النص عطف ضمير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التخصيص
 والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد)
 متعلق بالمقصود يعنى التخصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر الشارح
 بقوله اى بذكر اسم العدد للتبديع على ان نفس العدد هو المقصود بالمقصود به
 وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك
 ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التخصيص) وحصل به المقصود
 (استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسئلة اخرى من مسائل
 اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المحاط بجهة فيه في اشارة الى التثنية
 بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ما ذكر في سائر الباب وهو
 قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قبله ذلك لانه ضابط وقدره في تحضنه
 او لاخذنه من الافاضل كذلك والافضل ان يكون على صيغة الغالبة المؤنثة
 وان يرجع ضميره الى العرب كذا في المصمم يعنى انه لا كان بين حكم اسم الفاعل
 من العدد باعتبار تصديره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيده فرق ظاهر
 في الاستعمال قال وتقول (في المفرد) وهو متعلق بقوله (من المتعدد)
 ظرف مستقر اما صفة المفرد بتقدير التعاقب المعرفة اى الكائن من المتعدد
 واما حال منه اى حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى في الواحد)

الإشارة إلى أن المراد من المفرد هو اللفظ السال على السعد الواحد سواء كان
لفظ الواحد أو اثنين أو غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التصيير
لكنه ذكر جمعا للواحد ويحتمل أن يكون له فائدة أيضا وهي التصريح بأن
كون واحد جزأ من المتعدد وقوله (باعتبار تصييره) أما طرف مستقر على
أنه حال من المستقر في تقول فتكون البدء للابسة أي تقول حال كونك ملابسا
تصيره وأما مفعول مطلق من تقول أي قولاً باعتبار تصييره فيكون بياناً لنوعه
وأما طرف لغو مطلق يتقو فتكون الماء سبية وهذا الأخير اختاره الشارح
حيث فسره بقوله (أي سبب اعتبار تصييره) وهذا تصدير للبدء وقوله أي
تصيير (ذات المفرد) نفسه للتصيير ليجرور بأن التصيير لكونه مصدرا من صير
يصير تصديداً للبدء معنى جعل مضاف إلى فاعله وقوله (عدداً انقضى) مفعوله
الأول وقوله (أريد عليه بواحد) أي على ذلك الانقضاء مفعوله الثاني يعني
باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذي ضم ذلك المفرد إليه أزيد عليه بسبب
ضم ذلك الواحد إليه (الثاني) بحذف أداة التانيث (في المذكر) أي إذا اعتبرت
تذكير معدوده (بقوله) أي قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثاني) بدل منه
وقوله (مقول القول) خبر للبتدأ أي وأعرض من هذا بيان كون لفظ الثاني
في كلام المصنف مفعولاً لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في طبعه
على المنزل يعني لاشك أن لفظ الثاني (تمامه) أي أنه يعبر بالثاني (باعتبار
تصيره) أي باعتبار جعل ذلك الواحد الذي يطلق بانه (الواحد) أي العدد
الانقضاء الذي هو الواحد (اثنين) أي أزيد على ذلك الواحد (بانضمامه)
أي بانضمام الواحد الذي هو في المرتبة الثانية (أي أنه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين) أي الواحد الذي هو مذكور في المرتبة
الأولى (وإن ابتدأ) أي المصنف (من الثاني) أي دون الواحد (إذا)
أي لانه (ليس قل الواحد عدد) في الواقع (حتى يكون الواحد) أي حتى يكون
وقوع ذلك العدد من الكون الواحد (مصيره) أي جاء ذلك العدد الواقع قبل
الواحد (واحداً) بانضمامه إليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثاني أي تقول
الثانية بانه (في المؤنث) أي إذا اعتبرت المعدود مؤنث (على هذا القياس) أي باعتبار
تصيره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة إليه (وهكذا) أي مثل ما في الثاني
ولم نذكر قوله (الثالث والرابع والخامس) حال كون سلسلة المذكر متناهية
(إلى العشرة) (في المذكر) (والعاشرة) أي وحال كون سلسلة المؤنث متناهية
إلى العشرة (في المؤنث) (لا غير) قوله (أي لا تقول غير ذلك) إشارة إلى أن المحصر
راجع إلى ما نحن فيه والآخرين (والرافع) حيث فصله بقوله (ولا يجري ذلك)
أي ذلك قول بهذا الاعتبار (في) أي في العدد الذي هو (تحت الاثنين لما عرفت)

يعني الواحد كما عرفت وجهه (ولا شيء) أي ولا يجري أيضا في العدد الذي
 (فوق العشرة) من الحادي عشر وغيره (إذ) أي وجهه عدم جريه فيه فوقه
 لان (فوقه) أي فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات
 التسعة (لا يفسر اشتقاق اسم الفاعل منها) أي من تلك المركبات فلا يمكن
 أن يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب ثم شرع في بيان استعمال
 اسم العدد الذي على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة لـ (و) تقول في المفرد
 (باعتبار حاله) أشار الشارح بتوسط قوله تقول في المفرد بين العاطف والمعطوف
 إلى أن قوله باعتبار معطوف على باعتبار الأول يعني وتقول في المفرد من المتعدد
 باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (أي مرتبته) يعني باعتبار المرتبة
 الاربعة بذلك المفرد من سائر الآحاد من المتعدد وقوله (من غير اعتبار معنى
 التصدير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله به
 يشترط أن لا يمتز ههنا معنى التصدير وقال المصنف لا يخفى أن التصدير للمفرد
 حال من أحواله فلا تحسن المقابلة لأنها مة له العام بالخاص واجب بيان المقابلة
 بينهما حاصلة لان التصدير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه ان تأثير بخلاف الاعتبار
 الثاني لانه باعتبار حاله ووضع في نفسه فيكون من مقولة كيف فظهر الفرق
 وحسن المقابلة وإنما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار
 حاله بمعنى أنه واحد من ذلك المحدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة
 وسررف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الأول والثاني) عطف على قوله الثاني
 والثانية الذي هو مقول القول كان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله أيضا
 فيكون من قبيل عطف الشبهين بحرف واحد على معمولي عامل واحد
 وهو جازم بالاتفاق يعني تقول باعتبار حاله الأول والثاني (إذ وقع) أي ذلك
 المفرد (في المرتبة الأولى أو الثانية في المذكر) (والأولى) أي وتقول الأولى
 (والثانية) إذا وقع كذلك (في المؤنث كذلك) حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى
 التصدير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد إلى الأول والواحدة إلى الأولى
 أراد الشارح أن يبين وجه الدول منهما فقال (وأتأمل بقل واحد والواحدة)
 بل قال الأول في المذكر والأولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي
 يدل على المرتبة لأعلى واحد من أو حدات سواء صكان في مرتبة الأول
 وفي اثنا عشر أو في آخرها ولفظا الواحد والواحدة لسا كذلك (لانهما لا يدلان
 على المرتبة) بل على واحد غير معين وإذا لم يدل على المقصود (فإدلل
 منهما) أي من الواحد لفظ (الأول) من الواحدة لفظ (الأولى) لادلالة
 أي لادلالة كل من لفظ الأول والأولى (عليها) أي على المرتبة المقصودة

(وهكذا) أى وتقول هكذا من الثاني والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره (الى العاشرو) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى عشر) أى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء ويحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) والحادية عشرة (و) أى وتقول كذلك بالنساء فى الجزئين ويتصهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) أى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (اثني عشر) فى المذكر (واثنائية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكره (ي تسع عسرو) ينتهى مؤنثه الى (التسعة عشرة) ولما كان حكم اسم الحادى فى تذكره والتأنيب اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الله رحا بانه عليه فعقل (واعلم ان حكم اسم الفاعل حال كونه (من تعدد سواء كان) أى ذلك اسم افعال مستملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) أى اوله يمكن كذلك بل كان مستملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) أى بان يكون مذكره بغير الاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بانثاء على التيسار (فتقول فى المذكر اثني وثلاث والرابع) منتهى (الى العاشرو فى المؤنث) أى وقوم فى مؤنث (اثنية واثنية واثنية) منتهى (الى العاشرة) وكذا فى جميع المراتب فوق عشرة (من) لعدد المركب (بالتركيب التعدادى كما ذار ك اللاحق مع تعدده (والمعطوف) أى ومن العدد المركب بطف اللاحق على احد اقسامه (ثانيا عشر الاول) نحو اثنية عشرة (بانثانين فى الجزئين ثم بين كونهما بانثانين بقوله (ثوبت دسعين) أى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد اللاحق مؤنثين بانثاء (فى المركب المؤنث كما تذكرهما) أى كما تجعل ذلك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على التيسر مختلما لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) أى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) أى لان ذلك لا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثني لانه اسم لمجموع الاحاد لاثنى فذا كان اسم لواحد لا للمجموع (فلامعنى لتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون العدد مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع الصحيح لانه يشار بالتأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) أى فان هذا الاسم (سم للمجموعة) أى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فتاسب فيه اعتبار التأنيث (وهو يوفى فى المعطوف الثلث والعشرون) يترك التاء فى المذكر

والثالثة والعشرون) باناء في الجزء الاول في المؤلف ثم شرع المصنف في بيان الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وقصره الشارح بقوله (اي ومن اجر اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز لطريق الاستعارة المصرفة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين الاعتبارين يعني انه ما (اعتبار تصيره واعتداله) وقوله (اختلفت اشتقاقها) مقدر ههنا اي متعلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مقعولا له يعني انما اختلفت الاضافة في الاعتبارين لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلا خلاف اشتقاقه) للاشارة الى ان قوله (قيل في الاول) محل باختلاف الاضافة وهو محل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة متعلق بقيل بالواسطة يعني من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف في الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل في الاول وقصر الاول بقوله (اي في لمرد من التعدد القول باعتبار تصيره) وقوله (وثالث اثنين) نائب فاعل لفظ قيل اي اذا اريد با عدد لا خبر انتهى يصير باسم الفاعل معنى كونه حاعلا للاتقص الذي انضيف اليه قبل فيه ثالث اثنين واربعة ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اي اضافة ذلك الاسم الذي عبر به عن العدد (الى الاتقص بدرجة) اي بواحد ومضاه (اي مصيرهما) وقوله (اي الاثنين) تفسير لصير الاثنين وهو مقعول اول اقوله مصير مقعوله الثاني قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اي ذلك الواحد جاعل الاثنين الاتقص منه واحدا ثلاثة ثم بين المصنف ما ينشئ ثالث منه فقار (من) اي هو مأخوذ من (قوهم) (ثلثهما) (بالعدف) اي بخفيف اللام من الثلاثي وثالثا قيد به الشارح لانه ليس مأخوذ من ثمة تعدد اللام من السبب لانه حيث يشكون مأخوذ من قولهم مثل بالتشديد وهو السراب الذي صح حتى ذهب منه لانه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال في الصحاح وثمة من باب ضرب اذ كل ما بهم وكلهم ثلاثة بنفسه (اي صيرت الاثنين ثلاثة) وهو تفسير لمجموع قوله (و) (قيل) (في الثاني) عطف على قوله في الاول وايه اشارت ارجح بوجهه افظ قيل بين الساطف والمعطوف ثم قصر اشائي بقوله (اي في المفرد) اي في العدد المفرد (من التعدد للقول) انتهى لربما الاخبار به (باعتبار حاله) وحريته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اي رابع اربعة (او خمسة) اي خامس ثمة (بالاضافة) اي باضافة اسم الفاعل (الى عدد دس وي) اي ذلك المضاف اليه منه (عدد) اي عدد ذلك الاسم وما اخذ اشتقاقه كما كان في ثاثة وثلاثة (او يكون)

اى اواحدة قد اى عديكون ذلك المضاف الى عدد (فوقه) اى فوق ما أخذ
 اشتقاقه كما كان في ثالث اربعة او خمسة او ستة ومنها (اى احدها) اى المراد
 من الثالث احد ما نصف اليه من الاعداد المذكورة وما توهم من قوله احدها
 ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة أولا
 واراد الشارح ان يفيد بحيث يشدق عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن
 لاهطفا) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى
 وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المراتب الثالثة او الرابعة
 او الخامسة) والاى وار لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (لزم حوار
 ارادة الواحد الاول من مائة العشرة) لانه يصدق عليه انه احد عشرة مع انه
 ليس مائة ابل اوها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جدا) اى قطعا
 يعنى كونه مستبعدا من المراد قطعى ثم شرع في بيان ما فوق العشرة بالاعتبار
 الثاني فقال (وقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعنى في اضافة المفرد الذى هو
 في مرتبة من المراتب التى هي ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة
 المركب الاول) وهو حادى عشر الى المركب الثانى (وهو واحد عشر وقوله
 (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب
 المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه سابقة بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع
 صفة للواحد وتقدم على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل
 باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسوق (بعشر درجات)
 اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة
 بعد انقضاء العشرة وقوله (به) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به
 لكونه مفعولا له لقوله قول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول
 كذلك لانه على الاعتبار (الثانى) لانه يقال كذا في الاعتبار الاول لانه لا يجوز
 فيما دون الاثنين ولا يجوز العشرة كما سبق للاشارة اليه في قوله الى العاشر
 والعشرة لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق
 وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على الحال من التاني واما على انه
 مصدر مفعول من تقول يعنى ان الابتداء من الحادى والعبور الى ما فوق العشرة
 مختصر من بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير (لا يجوز
 العشرة كما عرفت) فقه له لا غير ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر
 فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (في اداء هذا المعنى) للاشارة
 الى اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقوله (حادى احد

عشر) فالمعنى باقى فى الصورتين ثم اشر الشارح الى محل الفرق بين القسول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو لا محذور (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثلث فيه وقوله (استغنى عنه) بانصب معمول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان الاستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان المستغنى به يعنى لفظ عشرة فرع من ذكره فى المركب الاول بسبب ذكره (فى المركب الثانى) ثم اشار المصنف الى منتهى ما خال فى ادائه المعنى بصريق حذف الجزء الاخير وفسره الشرح بقوله (وهكذا نقول) ليكون قوله (الى ناسم تسعة عشر) مقبلا ويكون قوله حادى احد عشر مقبلا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثلثى اثنى عشر منتهيا الى ناسم تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (يعرب) (الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير فى مركب لاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول اية فى منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول فبده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانه التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانه التركيب الذى يوجب (البناء) وقال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن فى الآخر وفى الاعراب ساكن فى الآخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت حادى عشر احد عشر فحادى عشر يكون اية بسكون اياه واذا قلت حادى عشر حادى عشر فحادى عشر يكون اية لانه لفظه وبضمه تقديره فالتفرض فى صورتين بسكون اياه كنه معنى فى الاول ومعرب تقديره فى الثانى واما فى حالة انصب قلت فى الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون اياه مبنى وفى الثانى رأيت حادى عشر احد عشر بفتح اياه منصوبا وليتبين حال الجزء الاول من تركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه ويحق حال الجزئين من التركيب الذى فى مهبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن السابقان) (احدهما) (الاحد) وانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب البناء فى الجزئين وذلك موجب هو التركيب ولو فرغ لمصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مبحث قسم آخر منها

اى اوكون تلك العلامة ملحوظة حدما (كمقرب) فان علامة التانيث ملاحظة فيه لكنها ليست ملحوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة في اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التانيث (اذا الحرف الرابع في المؤنث) وهو ياء في المقرب (في حكم تاء التانيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث (لا يظهر اثناء في تصغير الياى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثي كثار مثلا يقال فيه ثورة فتظهر فيه اثناء بخلاف تصغير رباى منه فانه لا يقال في تصغير عقرب عقيرة بل يقال فيه عقير وقوله (وتقديرا) عطف على قوله لفظ (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التانيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة في اللفظ) وذلك في الالفاظ التي استعملت في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التانيث لاقى التصغير في الثلاثي حقيقة وفي الياى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثي (ككدار ونار ونعل وقدم وغيره من لمؤنثات السماعية) وجهها ابن الجايب رحمه الله في قصيدة وهي هذه

نفسى القداة اسائل وافنى * بمس فاحت كروض جان
اسماء تانيث بقصير علامة * هي يفتى في صرفه * مران
قد كان منها ما يؤنث ثم ما * خبرت فيه باختلاف معان
اما الذى لا بد من تانيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم السامون * اعدادها واسن والكشفان
وجهم ثم السعير وعرب * والارض ثم الاسن والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم النصارى * والربيع منها والظي وبدان
والقول والفر دوس والفلاك التي * في البحر تجرى وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع وبهلب * والمخ ثم الفأس والوركان
والقوس * المصنق وارنب * والنحر ثم ثرو ونضدان
وكذلك في ذئب وهدهد * بهم * ابد وفي غرب بكل مكان
والعين للنبوع والاربع ابني * هي من حديد وواقعدن
وكذلك في كبد وفي كرن وفي * سمر ومنه حرب واشعلان
وكذلك في فرس وفي كاس وفي * افنى ومنه سمس والعين
والسكون نحوك واللوسى * ثم السمين واصع الانسان
والرجل منها والسر اوبل التي * في الرجل كانت زينة العربان
وكذلك السمال من الارس ومثلها * وضع ومنها الكف والسفان
واما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير طاهرة في اللفظ للاشارة
الى ما قاله المصنف في الايضاح * ان التاء مقدرة في الجمع في الثلاثي كثر

وفي لرباعى كعقرب وار كانت في الثلاثى اوضح وقال الرضى واما زائد على الثلاثى
فحكموا فيه ايضا بتقدير الله قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت اثناء
فيه ايضا ذات نحو قديمة في تصغير قدام وورشة في تصغير وراء فظهر
ان ادخال نحو عقرب في اللفظي بخلاف لفظي وانتقل كذا قال في الاختصار
ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وقصره السارح بقوله
(اى اسم) الاشارة الى ان قوله المذكر متداخلاً وخبره محذوف وهو اسم بقرينة
المتأخر وقوله (ملئ) الاشارة الى ان الساء في قوله بخلافه للابسة وقوله
(بخلافه اؤب) اشارة الى ان الضمير للمجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف
يعنى من حيث هو سمى بغيره كونه قال في الصحاح ان الخلاف معنى الخلف
كقوله تعالى فخرج الخافون بمقدورهم خلاف رسول الله اى بخلافه ورسول الله
فمضى هذا يكون مضاف الى مقبول يعنى المذكر بخلاف المؤنث ثم فسر المضاف
بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخافة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم
الذى يكون مذكرا (علامة لتأنيث لا غطا ولا تقدير) ولما توقف التعريف
على معرفة علامة التأنيث وجونا وعصدا تعرض المصنف لبيانها فقال
(وعلامة) وقوله (اى علامة التأنيث) تقدير للضمير للمجرور (انما اولاد)
وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله (موصوفة)
بالاصحاب من لالف وقوله (كسلى) مثال للمؤنث الذى بالالف المفصورة
من الاسم وقوله (وحلى) مثال له من الصفة وقوله (او ممدودة) معطوف
على قوله موصوفة وكذا قوله (كصغراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله
(وجره) مثال لها من الصفة نعم اذ السارح ان ذكر فيه ما زعم فيه بعضهم
فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد معنى اشارة انضمام (الياء) بان يجمع علامة
ايضا فيقال انها من جملة علامات التأنيث (في قولهم) في مؤنث اسم الاشارة
(ذى) وفي حديث انها يستعملان في مؤنث ذاوتا (وزعم) اى ذلك البعض
(انها) اى الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء واولا
الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد السارح ان يرد استدلال ذلك البعض
بقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث
(بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الجملة انما تصح اذا لم يكن احتمال
في خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لا يحتل ان يكون كل واحدة
من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت) بكسر التاء فانها ضمير
موضوعة للمؤنث لانها قرطبان لهو وانت بمعنى التاء وقد في الاختصار وفي هذا
الحرف بحث لان اربابا اتاه ما صرحوا في الوقف يخرج نحو صفات

واخت وبت لانهم تاء التانيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد انصلق
اي سواء كانت هاء في الوقف او لا فلا بد من التقييد بعدم الاصله وايضا ان
لم يقيد بالآخر دخل نحو ثراث وتكلا ن مع أنهما ليسا للتانيث لان اصلهما
الواو وار قسيدا الآخر بالآخر الحقيق خرج نحو ضاريتين لانهما للتسائيث
وليس في الآخر الحقيق وان قسيدا الآخر الحقيق في الآخر امكن بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هي من الاصول
وان اريد ان المراد من التاء هو تاء التانيث لامتداد التاء في الدور لتوقف تاء
التانيث على معرفة المؤنث ولتوقف هو على معرفة تاء التانيث في الدور واليحيى
الثاني ان من المؤنث شيئا موضوعة كهي في الضمير المتصل وهذا في الضمير
المتصل وانه يكسر التاء ونحو ياء تضر بين وتون ضرين وتا وبه وهذه وهذي
وكلا وثنان وكلها خارجة عن المؤنث وداخله في الذكر والبحث انساب
ان الالف قد يكون للانه في قال ار يد بلف التانيث الالف مطلقا فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الالف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الالف التانيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان ترد بانها ماد
الاهم من الحقيق نحو اخت والكون بعد الاصول نحو طامة وعن الثاني ان تقدر
التاء في الاثنية المذكورة من نحو هي وغيرها ولا قبل التانيث با صيغة طرد السلب
وحفظا للماعدة وتسهيلا للضغط وعن الثالث انما تريد بالالف الالف الذي
صار مستقلا في منع الصرف فهو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم
باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لا انه تعريف
حقيقي يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان لمختصا واجاب بعضهم
بان المذهب يخص اي المؤنث الذي سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيبويه في الالف
المردودة انها في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف
للزومه صار كلام الفعل فجزت زيادة المد فله كما في كتاب وخلافا حذفت الف
فلوحذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وصار العمل فقلت لانيته
ال حرف يقبل الحركة دون الاولى اتفق على مدده وان قلت همزة دون الزاوا
واله لانه لو قلنا الى احدا هم لا يخرج لي قلبه ايضا كما في س ر ودا كذا في المنهل
وقال الجار بردي في شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف
المعدودة هي الالفان معا دون الهمزة مقصورة لا يردهما ورده 'مضم' من ان الالف
التي تلي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا في قوله الالف
معدودة نظر انتهى ثم شرع المصنف في بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اي
المؤنث) (حقيقي ولفظي فالحقيق ما) وقوله (اي اسم) تفسير لما اشار الى انها

موصوفة كأم (بإزائه) وقوله (أى فى مقابلته) تفسير لكون الإزاء بمعنى المبالغة
 والباه فى أوله بمعنى فى أى اسم حاصل فى مبالغة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع
 فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وإنما زاد الشرارح لفظ
 الجنس التلاريد عليه أن للجنس أيضا ذكرا مع أن تأنيها ليس بتحقيق اذ يقال
 فيه اشترى نخلة التى وقيد الجنس أخرجها عن التعريف اذ التعريف ليس من
 جنس الحيوان وقوله (كأمرأة) (فى مبالغة رجل) مثال للمؤنث الحقيقي من
 العقلاء وقوله (ماتقة) (فى مبالغة حمل) سألهم من غير العقلاء ثم شرع فى تعريف
 المفضى وذلك (بمعنى خلافه) (بى ملتبس بمخاطبة المؤنث الحقيقي) وإعرابه
 وباعث التفسير بل ما مر وقوله (أى ليس بإزائه) أى حال تعريف التأنيث
 بنفسى هو أنه اسم مؤنث ليس بإزائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه)
 أى كونه مؤنثا (منسوب إلى اللفظ) فلذا أطلق عليه اللفظى وإنما نسب إلى
 اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه فقط حقيقة كما فى عرفة (أوحكما)
 أكرب (أوتقدرا) كعين حال كون كل منهما (بلا تأنيث) أى بلا وجود تأنيث
 (حقيقى فى مفعول) أى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) أى هذه الكلمة
 مثل (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وهين)
 (مثنى) أى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرى) وإنما كان مثالا لتقديرى
 (فإنه تأنيث مفردة فهما) أى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) أى إذا ريد
 تصغير كلمة عين تصغر (على عينه) بإظهار التاء فيها ولما كان اللانق بالمصنف
 ن يملأ مئة ثلاثة أنواع الثلاثة مع أنه أقصر على التمثيل النوعين أراد الشارح
 أن يبين وجه الاتفاق بينهما فقال (ولم يورد) أى المصنف (مثالا للمؤنث
 اللفظى الحكمى كعرب لفظه وقوعه) بالنسبة إلى النوعين الآخرين ولما فرغ
 المصنف من تعريف المؤنث وتفسيره شرع فى مسائله بالنسبة إلى أسناد الفعل
 إليه فقال (وأذا أسند الفعل) أى الفعل الاصطلاحي وإنما قيد الشارح بقوله
 (بلا فصل) أى بلا ادخال شئ غير المستند إليه بينه وبين الفعل لأن الحكم
 لا يثنى بمخصص بالاسم بلا فصل وقوله (كما هو فى الأصل) إشارة إلى قرينة حذف
 مصنف بهذا التقيد يعنى لا احتياج إلى هذا التقيد لأنه ظاهر لكونه أصلا
 كما هو شىء بحث فى الأصل أن يلى فعله يعنى أنه إذا ريد اسناد فعل مع رعاية
 ما هو الأصل فيه عم أن المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبارة من الإجماع أن
 شمل منه حيث قد وواسد المشتق وأيضا أن المراد بالفعل الفعل المتصرف
 فخرج منه باب بعه ونسى (أى إلى المؤنث) وقوله (مطلقا) إشارة
 إلى أن المراد بهذا الحكم أى حكم الأسناد وهو وجوب التاء أهم من أن يكون

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولئهايا) نحو ضلة (مظهرا) اي سموه كان
مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضرا) نحو امرأة ضربت
وظلمة ظهرت والفاء في قوله (خاتله) جوابية وفسره الشارح بقوله (اي ذلك
الفعل) الاشارة الى ان قوله بالناء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر لمبتدأ
المحذوف وقوله (ملتبس بالناء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى
الباء التي للابسة وقوله (وحويا) منصوب على المصدرية اي لتبسا وحويا
يعني ان الفعل اذا استند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملايضا بالناء واقرنته على
كونه واجبا قوله فيما سيأتي وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وقوله (ايذنا)
بأنصب مفعول له لقوله ملتبس اي انه يجب ان يكون ذلك الفعل ملايضا بالناء
للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيبه مطلوبا في غاية الامر
وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الا اذا كان) اي الفعل (مبنيا) وقوله
الظاهر متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيق)
وقوله (فانه) صلة للاستثناء يعني انما استثنى هذه الصورة لانه (حيث انك حذر
في الخ في التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب
لا يدخل في المساعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشر) اي
اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار) فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اي انت مختار
في الخ في التاء وتركه في الفعل المند الى الاسم انظر المؤنث الغير الحقيقي ولما كان
هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للمساعدة كما يخصص
قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقتلوا اهل الذمة
اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقار (فهو) اي
فهذا القول من المصنف (بقرينة استثناء من هذه الصورة) وانك قد عرفت
استثناءه ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء في حقيقة لانه الاستثناء
الحقيقي يكون باداة مخصوصة وهو ليس كذلك ثم مرع اسرح في تصنيفي
الاسئلة فقار (فلك) اي في زمانك (ان تعلق) مثل (مات حمس)
استند فيه الفعل الى الاسم المظهر للمؤنث بغير غير حقيقي يجوز لك ان تقول
طلعت بالناء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا انما استند الى ظاهره
(بخلاف الشمس طلعت) اي فيما استند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث بالنهي
فانه لا يجوز فيه الاسم طلع بقرينة استثناءه قوله لكون تأنيثه على جوار
الامر في فيما استند الى ظاهره يعني ان يجوز فيه الامر ان (اكون) تأنيث فيه
اي فيما استند الى انظر الغير الحقيقي (منغيا) كاشميه حقيقة كما مره وقوله

(واستغناء) بالجذر عطف على اكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث في العلم بكونه مؤنث (عن الخاق انشاء) غفله المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق بالاستغناء وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى في لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى الاحلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملايس (بخلاف) حكم (منغره) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي يجب ان يكون الفعل المسند بانه (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (ما يستر) اى علامة تعلم (ثانية) فيخرج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعلم لان الفاعل حيث يكون نعتة فيجوز ان يكون ضمير راجع الى ذكر ~~مكرر~~ اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فسنسه الامر فوجب الخاق انشاء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى نعتة راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولما كان توجه لشرح في ارجاع الضمير الجبرور في قول المصنف وذا اسند الى الضمير اليه مخاذا توجيه بعض اشارحين يعنى صاحب الموافقة اشار لشارح الى وحده العدول عنه فقل (وحمل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى في افظاليه في قوله واذا اسند الفعل اليه (راجعا الى المؤنث الحقيقي) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظي) يعنى اذا اسند الفعل الى ضمير المؤنث الحقيقى نحو ضمرت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظي نحو ضمرت طهرت وعين حرت فحكمه في كل منهما وجوب الخاق انشاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (قرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المصنف (وانت في ظاهر غير الحقيقى في الخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافي قيدان احدهما غير الحقيقى والثاني ظاهر فحق في محلقته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثاني ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظي فاذا كان حكم طاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظي هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في ليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرف فحق فيحتاج الى الاستغناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا في الآخر وافرقت بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المستثنين من قائلين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاول بمدغميم الاولى ثم خصصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما بقي صورة لم يستغنم المصنف به شارح ~~مكرر~~ قال (راجع الى المصنف) يستثنى من هذه القاعدة وهى قاعدة اسند فعل الى مؤنث مطلق او نحو الخاق في قوله (صورة)

افصل) اى ضرورة وجود بعض بين المتشابه والمختلف (ايضا) اى كما استثنى
صورة الاستثناء الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهرها غير الحقيقى وفى
سواء فصل بالاختيار وقوله (ثلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى الاستثناء
الاستثناء انه لا يحتاج حذو (الى التقييد) اى الى تقييد المساعدة (بقوله ثلا
فصل) لانه لو استثنى منها صورة فصل لم يبق فى المساعدة شئ منه حتى يحتاج
الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى الكلام لمصنف (احسن) من كلامه لادى
لم يستثنى فيه صورة الفصل وقوله (استثناء) بانصاف تمييز من ذات لفظة
فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وانما (الحكم
جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا احسن
فى الجهة لانه لا رتبة الى استثناء هذه الصورة بتقدير القواعد اعتماد على المتبادر
كما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء
فقال (فى صورة الفصل) يعنى زحكم صورة فصل (ايضا) اى كما
ظاهر غير الحقيقى (لك المبرر) اى حائز احتياط فى شئ من باعد
وفى تركه شغل اى فكما تقول (حضرت شضى) يعنى شغل و...
(امرأة) بازرع فاعله ولد وقع الفصل بين فعل وبين تاءه يفعلون جائز
الذى فى حضرت وان كان افظ امرأه مؤنثه حقيقى وتركه كالتقول (وحضرت شضى
امرأة) فكلا التركيبين جائزان هذان لوقوع لسانا مع الفصل الى المؤنث
الحقيقى وقوله (وطلعت ليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث
اللفظى الذى يبرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الاذا كان
المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذمت الا فى صورة كون
ذات المؤنث الحقيقى (وقولا) اى من اعاد انى (فان المتعبد) (فى بعضه
الذكر كزيد) مثلا ذممت به اى زيد (مرئيه) اى ذممت به (مع
الفصل يجب ان يثبت) اى ثبت انما فى (نحو) (ت) اى من يثبت
وذا الذى هو لسان فى التسمية المذكورة وما وجب به قوله (ايضا) (ان يثبت)
لما حصل من ثلثة اثنى اليه اسم لرجل وقد نصرت به لرجل وجوب ثبوت
مقدم بما اذ لم تكن قرينة تدل على تأنيث فلا يجب فى جات اليوم زيد المكرر
التميز وقد يقال ان ثبوت فى المكرر يقتضى ان يكون لفظ كافى اى لانه لا يثبت
فلا يضر عمل هذا التفسير وانما يلزم من ثبوت التسمية لفظه على طر
وحائزى طلحة مع كونه مبرر كونه تسمية لغيره وحال لشبهه من
المذكور ترك لانه فى مسمى شضى مسمى فى الشارح مسمى
وجعل الامر من هذه لانه لا يثبت فى مسمى مسمى مسمى مسمى

[illegible]

لمحدث (جمع المذكر غير العقل) والمحال ان يحكم ضمير هذين التوهمين (فصلت
وعقل) ففسر الاول بقوة (اي ضمير فصلت مقرونا بانه الثاني بتأويل الجماعة)
وفسرا في قوله (وضمير فعلى) ولما كان الضمير في فعل هو البارز مفسره بقوله
(اي يامون) بخلاف ما علمت فان اختياره لم يكن بارزا لان كل مستكنا تحت
وكان انه علامته ففسره بقوله مقرونا بانه السارح على وجه التخيير بين
الحكمين فعلى (ما في جملة ثبوت) اي اما كونه ياتون في جملة الوثك كالنساء
و يترنوا (فما هو كونه على انصر الى به) ومن موضوعه (اي الجمع
بأنه من كونه من جملة المذكورين) (اما كونه يامون) (في جملة
الذين ياتون في جملة المذكورين) اي فغير طار لانه (ما في جملة) اي الجمع
بأنه من كونه من جملة المذكورين (بأن يكون ضمير مخصوص وضمعه
بما رجع على قوله ومن جملة الموثق وقوله) (فما في جملة في التذكير)
على صيغة مجهول واغناه لئلا وهو معطوف على جملة الاصله وهو داخل
في الثاني لم يوجد له اصل يكون سببا لمرأته حتى ذلك لاصل والفاء على قوله
(فاجرى) تفرقة لان قوله اجري على صيغة المجهول تفرغ على قوله
الصله وقد ذكرنا في الثاني اذا لم يكن من هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى
منه في جملة من ياتون في جملة المذكورين (مجرى الموثق) لانه مناسب للوثق فان
المرأة من كونه من كونه المذكورين لان في الثاني كما بين دور الاول فان
بأنه من كونه من كونه المذكورين وما نحن فيه من ضمير العاقل ليس له كمال
اصلا ومنه ما علمت من جملة من لا يراه من كونه من كونه المذكورين
في التذكير وماه اصل في تأنيب وانيس له اصل منهما فالواو موضوعه الاول
وانور موضوعه الثاني واسمعه ابا في الوجود انساب كونه جار مجرى الموثق وهذا
مخالف في الخواشي الهندية لا رما ذكر فيه يومى الى كون الامر ههنا على وجهين
حاشا (في الخواشي الهندية) ان كون ما فيها (موافقة لسرح رضى) وهو
(ان ياتون) اي اصبر لاصل (موضوعه لجمع غير انقلاب) سواء كان موثقا
او كونه من كونه المذكورين (وار) (وضعت لجمع قلين) وحاصل تقسيمه ان
لجميع ما جمع انقلابا كاستلوا او جمع غير انقلابا كالنساء والامام (فاستعمالها)
يبدؤا وسعت التوثق اثر لعلها طلقا يكون استعمال تلك التوثق (في النساء)
اي في قوله (ما في جملة ثبوت) (الحمل) اي لجل نحو النساء
(على وجه انقلاب) اي على نحو الايام والديون على عكس ما رجهه
سرح (ما في جملة ثبوت) غير انقلابا (اذ انما) اي ان الامان وموله

(لتقصص عملها) متعلق بقوله (يجرى) أى انما جريت الالبث (يجرى غير
العقلاء) ولم يجرى العقلاء لكون عقولهم ناقصة خصل من هذا اختلاف
ان انشون موصوفة بجمع المؤنث على ما حقه انشراح وغير لعلاء على ما حقه
اهندى تبع للرضى فهو الالباب مضمين يس لتعقبة عند اسرارح لنفسها
است بمؤنث وحقيقة عند انشراح الرضى لانه من غير عقلاء ولذا فرغ لمصنفه
من مسائل المؤنث شرع في بيان مثل المني قول (لثني) أى ، ذم المني
يصلق عليه المني وهو في اصطلاح النصارى (ما) أى اسم (لحق آخره)
ولا رجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس الشيء وكان آخره
هو التون اللاحق احتاج لسارح الى تقدير يصح ما هو المراد فقال (أى آخر مفردة)
يعنى المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة لا آخر المني نفسه وهذا لتوجيه
(بتقدير المضاف) بين فط الآخر وبين الضمير المحرور (وقدر) أى ان توجيه
في الصحيح الراداه ليس بتقدير مضى ل قدر (فمب هو مؤنث مكسورة)
قواب مع لوحقه (ولحق على لده) أى ولد رضى على صفة
ركبت من المفرد ومن المفردات ومن المفرد جزء منه خارج عنه وعلى
التعديرات ان المني هو المفرد والواحق أى مجموعهم فيكون المراد الآخر
هو آخر المني هال الاول ان المني كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع كون مكسورة
ومأل الي ان المني اسم في آخره الف او ياء مع كون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه
الاحتياج الى التقدير فقال (والا) أى وان لم يدر المضاف وقونا مع لواحقه
(لا يصدق التعريف) أى تعريف المني على فرد من افراد (لا على مثل مسلم)
أى على افظ مسلم المراد الذى هو جزء (من) لفظ المني الذى هو افظ (مسلم)
ملا في حالة رفع (ز) افظ (مسلمين) في حالة نصب او الجر (كما لا يخفى)
لان المحقق انما لحق بالآخره من حيث يكون أى عبارة عنه مع انه مفرد غير
داخل في افراد الحدود فلا يكون تعريف منه و هو حوى الجملة لا يكون
المنى عبارة عن الاسم الذى يلحق بالآخره أى بالآخره من حيث هو
الف او ياء فلو لم يوجد اسم يلحق منه لاتفق بالآخره من حيث هو
ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه لم يكن يكون نفس هو من حيث هو
وكذا فاصرائل وضربا فلا يصدق التعريف على شيء ولا كمال الاحتياج
الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد لا احتياج اليه عند
اظهار المراد اراد ان يشرح الى جوارحه لا يخفى (ولو كن)
أى في تعريف المني (بظهور المراد لا استغنى عن هذه كلمات) يعنى ان عبارة
المصنف ان وقعت هكذا امكن ان تصح بظهور هو ان يكون في آخره الف

[illegible]

اشارة الى ان الضم المجزور راجع الى كلمة له وقوله (حائى) ص واحدا
 للاشارة الى محل الياء وهو حاء نصب والجر بالاشارة وقوله (يثار) ص صا
 الجمع (اشارة الى حلة كون ما قبل الياء مقفيا بمعنى انه قطع ما قبلها ليخص لا يكثر
 بين الياء التي في المتنى وبين التي في الجمع لانه ابيه مكسور ما قبله ثم شرا الى حاء
 ترجيح الفخمة في انسي قوه (ولم يركس) ونسأله كرس ضمير ان يركس
 ما قبل الياء في المتنى وفتح في الجمع (لكنه اثبت في الفخمة) اي كرس ثم
 اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا في الالسة بخلاف الجمع فانه كانت
 جوع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال وكان استعمل الياء لم يثبته اذ جاءه
 الى اثنية لانه ليس لصيغة اثنية ما ليعينها من اصغى لما كثرت الياءات باسم
 ان يثمين لهما ما هو اخف من المدركات حين اصبحت الفخمة قوه (وتون) باربع
 مضاف على احد الامرين فهو من والاراحة في التمرير وقوله (عوضا)
 مفعول له لعله لحق اوصال من تون اي عفت انوى حرالى عسى لا
 التسمين ليكون عوضا وحال كون تون عوضا (عن حركة) اي حركة
 في المفرد مصلتا (و) عوضا عن (شوى) اى في مفرد امرى عن
 وقوله (مكسورة) بارفع على اربعة شوى وهذا احذر من شوى مذكورة
 في جمع المذكور السالم وقوله (تلا توالى محبات) عنه الكون ان يكون مذكورا
 يعني انه كسرت التون ههنا مع ان الفخمة اخف فلا تقع الفخمة في فصول
 الرفع اى في صورة كون المسمى مفعولا بالالف (وهى) اى لك الفخمة شوا
 اربع ثلاثة موجودة وواحدة مفروضة اما السلاب الموجودة فاحدا
 تحقيقية واثنين تقديرية اما الموجودة الحقيقية فهي فخذة ما قبل الف
 وما الموجودة تقديرية فهي الف (التي هي في) كسرتين (و) اما
 الموجودة لم تدرى (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 ولا احتل في ارساع خبر في (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 بقوله (ذلك المحوق) اى ليس مع المحوق كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 يدل (اللاحق) الذي هو الف والى (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 ملائم تغير المضاف في قوله احب كامر (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 اى مع صيغة الامر وهذا مذهبنا مع راجحة كان يكون كسرتين (و) كسرتين
 وبين عدم دلالة على مفعول في اسرار رجلى دفع ذلك
 بقوله (ولا تأمر باثنية) اى في اثنية (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 (او) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين
 اى لحق انون (على ذلك) اى على كسرتين (و) كسرتين (و) كسرتين

ذلك المفرد وقوله (في العدد) يسان لوجه اشتباه التفهيم من قوله منه يعني
 ان المراد بالمثل بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون مجموع
 منهما معنى هي المائنة في العدد (يعني بالعدد هو العدد (واحد) وقوله
 (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله منه وقال
 في العرب ان قوله من جنسه صفة لثمة ولا يجوز ان يكون حالا لانه على تقدير
 كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكأن معنى التحقيق لاستخدام من لفظ
 ان عاملا لها محذوف لم يحسم من العرب انتهى وقوله (اي من جنس مفرد)
 اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المفرد في التعريف وايضا لما لم يدر
 المضاف يكون راجعا الى ما كمل وما كانت المجانسة بين شيئين قاطع على
 معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد السارح ان يبين انهما
 مجانسان (باعتبار دحوله) اي دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثله اي دخول
 المائنة تحت جنس الموضوع له موضع واحد) وقوله (انسترك) بالجر صفة للموضع
 يعني ان المفرد وللفرد الذي ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذي يسترك
 (بينهما) اي بين المفرد وبين ما انضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين
 ففيه فردان احدهما الفرد الذي لحق به الالف والتون والياء والتون وهو
 مذكور بجموده والثاني الفرد الآخر الذي دل عليه المجموع وهو غير مذكور
 بجموده وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذي هو عاقل يقل الاسلام
 وهو مفهوم مشترك بصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفي الصمام
 انة له تحت جنس الموضوع له بشكل يمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
 لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اي الاصل تحت جنس المراد بالاسد وهو
 النجاس وكذلك ابوان على ما ينسب فان النسبة باعتبار ارادة المعنى بالاب
 وهو ليس المراد بالاب فنبغي ان يقال باعتبار دحوله تحت المراد به ولا يبعد
 ان يقال المراد بالموضوع له اسم من الموضوع له حقيقة او حكما او معنى المجازي
 في حكمه ويجعل ما ذكره في الثمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير
 اشرار المائنة بقوله في العدد يعني في الواحد بالجر قول المراد حيث زاد بعد قوله
 مئة قوله من جنسه او لم يفسر بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستند كالان اسم
 الجنس المفرد التكررة حامل للمعينين احدهما الوحدة راء في الجنس ولما لم يد بالمثل
 المائنة في العدد في المائنة في الجنس فاعاده قوله من جنسه ثم اشار الى السبق
 الآخر بقوله ولو اردت به مثل ما) اي اريد به الاسم المفرد الذي (بما) اي بمثل
 المفرد (في الوحدة والجنس جعلا لا سقني) اي كل اشترى بنفسها (عن قوله
 من جنسه) لكونه متناهما لعل مثله ثم اراد بان بعض القيد ل (وقوله)

اى قول المص (ليدل) ليس بقيد مدخل ولا يخرج بل هو (اشارة الى قاعدة
 لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف
 او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين
 مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالبنس بوضعين مستقلين
 مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع لظهور والحض بالوضعين ولا يجوز تثنية
 القرء (فلا مثل قرآن و يراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحض) يعنى بان يراد
 باحد فردي هذه التثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحض) اذ ليس هناك المعنى
 الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كافى الزجلين والفرسين
 لان الموضوع له ههنا متعدد او ضاعفهما لان القرء وضع للطهر ووضع
 ايضا بالوضع الآخر للحض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس
 مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بهما)
 اى بل يجوز ان يقال قرآن و يراد بهذه التثنية (طهران او حضان على
 الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه
 لما ورد النقض عليه بسبب التغليب اراد الشارح تقرر بذلك النقض ثم تقرر
 جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى نقله وهوانه لا يجوز تثنية
 الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى بنقض (بالابوين) اى لا يجوز
 اطلاق لفظ الابوين للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) بنفس ايضا
 (بالقرين الخامس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه
 وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس ليكون القمر مذكرا والشمس مؤنثا
 سماعيا وكذلك سائر ب تغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه وبما ينقض به
 لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين
 مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (الاب) والاخر (الام) مع انه يجوز
 ذلك وشايع فى الكلام (وكذلك) فى تقرر النقض انه ثنى القمر باعتبار معنيين
 مختلفين هما) اى ذلك المعنيان احدهما (القمر) والاخر (الشمس) قلنا
 فى جواب هذا النقض يمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم
 ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز
 ان يجعل الام سماعة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام
 وكذلك جاز ان يجعل الشمس سماعة باسم القمر (ثم يؤل الاسم) اى اسم الاب
 (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب (لمحصل مفهوم) وهو من يسمى
 بالاب يتساو (ولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقي والاب الادعائى
 الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فتبين ان) اى فيكون الاب والام اللذان

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فان كانا من جنس واحد
 (فبني) اي فيجوز ان يثنى (باعتباره) اي باعتبار جعلهما كالاب ادعاء (فيكون)
 اي فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (السمين بالاب وكذا الحال في الشمس
 بالنسبة الى القمر) اي بان يمتد اسم الشمس قرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء
 فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال
 السند بدليل لزم التافض فقال (فان قلت) ان بين التأويل في مثل الابوين
 وبين عدم جواز التثنية في مثل القرين تناسفا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل
 في مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل في القمر ايضا) بل هو اولى لانه
 في الاول احتياج الى ادعاء كون الام ايا وانه في مثل القرين (بلا احتياج الى ادعاء
 اسميته للطهر والحيض) اي الى ادعاء الاسمية لاحد هما بان يكون اسم القمر
 مروضوا لاحدهما كما في الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اي لان اسم القمر
 (موضوع لكل واحد منهما) اي من الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة
 اقوى من الادعاء في جواز الاطلاق (ولأول) اي ولأول مفهوم انقر بهذا
 الاعتبار (بالسمي به) اي بالقمر (لحصوله مفهوم يتناولهما) اي الحيض والطهر
 (فبني باعتباره) اي باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
 (قلنا) اي في جواب هذا الابطال يمنع ملازمة الضرعية التساوية بانه لو جاز
 الاعتبار هناك لزم جواز هنا بانه لا نسلم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة في صحة
 هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس في هذا بل (في جواز تثنيته) اي في أنه هل
 يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظي بينهما) اي بين الاسمين (وهو) اي هذا
 الجواز (الذي اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة والمص اخبار
 عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء والجزولي والاندلسي
 وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتية في اللفظ دون المعنى قال الاندلسي
 بفعل العيان في عين الشمس وفي عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق
 بقوله (صح) والتقديم للمصير والمراد به تقرير مذهب المصنف يعني ان المص
 لم يجوز تثنية الاسم وجعه بمجرد الاشتراك في الاسم كل حكمه بانه صح (تثنية
 الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (وادعاء) نحو عمر بن (وجعهما) اي والحكم
 بجمعة تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالسمي به حتى يكون
 الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان عبدا) فقوله فزيد مبتدأ وقوله
 (لكثرة) اي لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤول بالسمي زيد) يعني ان جمعة
 قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هي لاشتراك كل من الاشخاص التي وضع لفظ
 زيد لها بوضع تعدد في المفهوم الذي هو من صمى زيد لانها مشتركة

في اعطاء زيد كافي مختار المتألفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار
لكون الاعلام كثيرة الاشتراك في تسمية قبول اولها بالمسمى زيد (ثم ينبغي
ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء
فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعاء لا يبر) فقوله اذا صار ظرف لقوله
(يؤل بالمسمى عمر) يعني ان صحة قوله: عمرين مثلا انما هي لاطلاق لفظ عمر
على ابي بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسمىان بعمر احدهما
حقيقة والاخر ادعاء (ثم ينبغي) فقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو
نفس كسر الاستعمال فقط وكفاية هذه الامة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام
المشتركة وبين اسماء الاجناس (وردة بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام
المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة عشرين احدهما
كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض
(الاول ان قال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله لكن استمسا لها وكون
الخفة مطلوبة فيها متعلق بقوله (يكنى) وقوله (لتثنيها) اى لصحة جملتها
مثلة متعلق بقوله يكنى وقوله (وجمعها) اى لصحة جملتها بمجموعة عطف
عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بارفع على انه فاعل يكنى يعنى انما يكنى مجرد الاشتراك
اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة تسمية الاعلام ووجهها
انك تسميها ولو لم يكن الخفة مطلوبة فيها فلا يخفى على المتألفين في مشتركة بينهما
كما انك تسميها المصنف (بخلاف المسمى كالفرد) فانه يشترط فيها
الاشتراك في معنى ايضا فلذا لا يبنى الفرد فيحتاج الى اعتبار معنى يشترط بينهما
(فعلى قول بعض) اى البعض انه تل بكة به مجرد الاشتراك في الاسم
(ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير
قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية في معنى وان كانت
علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة قاله المصنف من قوله والمقصود
الحق يقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية في بعض المواد)
وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد في مادة من السواد من
الاخر الذى (يتطرق اليه التغيير) لحكم من التصريف من كون آخره الفسا
مقصودة او ممدودة حيث تمتع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان
يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه)
الى ذلك الاسم (التغيير) وانما خص به ان حكم ما يتطرق اليه التغيير ولم يتعرض
لحكم ما وراءه (لان حكمها) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق
اليه التغيير (يعلم من تعريف التثنية) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التى اقضتها

الالف بغير تغير يقتضيه فن انصريف (فقال) لاجله (فالتقصير) وهو
 مستأد وأجله الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه من واو وهو ثلاثي قلبت
 واواخبره بمعنى وحكم المقصور ولما كان المقصور في اصطلاح الخوئين مشتركا
 بين الاسم الذي اشتق على الالف المقصورة وبين ذات الالف التي ليس بعدها
 همزة تقتضي مدها فسر الشارح بقوله (اي الاسم المقصور) للايدان بان
 المراد به هنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثاني اقل
 والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اي الاسم المقصور
 في اصطلاحهم (ما) اي الاسم الذي (في آخره) اي يقع في آخر ذلك الاسم (الف
 مفردة) اي تفسير مقرونة بهمزة كحمراء (لازمة) اي غير زائدة كالالف الذي
 في آخر زيد في نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه ولما كان القصير في اللغة يطلق
 على ضد المد وعلى الحبس وعلى ضد الطول في نحو زيد قصير اراد الشارح
 ان يبين ان الناسة بين المعنى الاصطلاحي وبين المعنى اللغوي يحتمل المعنيين
 الاول فقال (وتسمى) اي ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد المدود) اي ضد
 ما في آخره الف ممدودة فيكون حيثخذ من الاضداد (او) اي او يسمى مقصورا
 (لانه) اي لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) في اللغة هو
 (الحبس) وقال المصنف ولك ان يجعله مأخوذا من القصير على وزن المنب بمعنى
 خلاف الطول فان المدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو
 قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك في القاموس انتهى واشرنا اليه
 آلف ايضا (ان كان الفه) اي الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد
 الشارح قوله (متقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير
 كان لكون لفظ الالف مذكرا وتأنيت متقلبة للاشارة الى جواز اعتبار
 التأنيت فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر ينتسار
 التذكير في امثاله كما اختاره المصنف وان اسند الى الضمير ينتسار التأنيت فيه
 كما اختاره الشارح في قوله متقلبة لكونه منندا الى الضمير الذي يرجع الى الالف
 ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهرا والاخر غير ظاهري فسر
 بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه منسجل على النوعين يعني سواء كان انقلاب
 الالف عن الواو انقلابا عنه في الحقيقة بان يكون انقلابا عنه ظاهرا (كقصوان)
 ثنية عصا اسم ما يستمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واوا
 لانهم يسمون بالياه ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اي سواء كان انقلابا عنه
 في الحكم اي في الاثر المترتب على كونه واويا (باركان) ذلك الحكم بطريق
 كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اي لم يعرف كون اصله واوا او ياء ولم يعمل

اى ولم يسمع من خالفهم امالته فانهم سمع فيه الامالة الحق باليساقى لان الامالة
 امانة اليه (كالوان) بكسر الهمزة وباء اللام المفتوحة تنبيه الى بكسر الهمزة
 وباء اللام المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد
 ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمى (بال) بمعنى كونه علمه
 لاقى استعماله فى اصل وضعه فانه حيث لا يثنى وفى حاشية العمام انه يثنى
 ان يقول ولم يعل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى
 شرطه فى قلب عدم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك
 سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب
 غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء
 التى قبله فهو حيث لا يثنى واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم ليس
 على المطابقة بل بشرط كونه ثلاثيا قيدا لانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى)
 وفسره لتشرح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون
 الواو المعد والى ان الجمله حالية من الضمير المجرور فى اللغة اذ اجمع الى الاسم
 المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى
 المجرود وعلى الثلاثى الاعم من المجرود ومن المزيد فيه فسره بقوله (اى غير مافيه
 اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرود المقابل للرباعى
 والخمسة لانه ثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) يناية لما فى قوله غير مافيه
 ان مراد بمافيه هو اى اى المجرود (والثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرباعى
 الذى يد على الثلاثى والخصاسى والسداسى المزيدين عليهما وقوله (قلت)
 جله جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر محكمه اذا اراد ان يثنى ان تقلب
 (الفه) (واوا) يمكن الحاق الف التثنية والمماثلات واوا (اعتبارا) اى للنظر
 (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم
 كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهار الاصل لا غنى عن عطف قوله
 (وخفف الثلاثى) بالمر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى ليس
 فيها اللام فيحصل ان يكون النصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون
 محروما معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للظن الى اصله الذى
 هو الواو مقطوعا او موهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التحفيف محال ليس (بخلاف ما)
 اى بخلاف المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا
 (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا يقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف
 الى اصله اجتمعت الانفسان فوجب حذف احدهما فثبت بالمراد ولا يقال

يفرق بينهما بنون التثنية لاننا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لما كان
 الثقل) اى لتكن النون وثبوتها فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله (والا)
 عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كاذكر
 وذلك (بان كان الفه) اى كونه محاطا بطريق كون الف ذلك لمقصور (متملة
 عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحبان فى رضى)
 لان الالف التى فى آخر كلمة رضى متقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (و)
 يكون اصلها ياء فى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان)
 يعنى ان يكون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل)
 اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى التمكن الاصل لئسا بمعنى فرد
 (او عديم) اى كالسبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا يكون
 متقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كتى وعلى من الحروف الجارة فان الالف
 فى الاسماء العربية البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقد اميل) جملة حافية من قوله
 مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه بمالا وقوله
 كتيان مثال لما هو معدوم الاصل بمالا وهو يتخيم الميم واثمه بعدهما ياء مفتوحة
 وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفردة ياء (فى معنى) اى فى تثنية معنى
 فانه معدوم الاصل وقد اميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء معنى بمالا)
 اى وقد جاء مفردة الذى هو اسم معنى بالامامة واما الى وعلى من الحروف الجارة
 واركانا مكتوبتين بالياء لئلا يمكن لمردهما الى الامالة ولم تكونا مثل معنى وقوله (او كان)
 عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخلى فى الحكم الذى يلاء بقوله والاهوما كان
 الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكمه او المفرد الذى كان مبذبا (على اربعة احرف
 فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمنصطفى) فن الفهما اصلية
 لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف واخذ اشبه بكلمة المصطفى
 اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمتقلبة عن ياء فان الاعلى من
 العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (او زائدة) سواء كانت الالف
 التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (تكملى) فان الفه حرف يائيت وليست من
 الكلمة وقوله (فالياء) جملة جزائية لقوله والافتقار (اى فانه مقلوبة بالياء)
 يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب لفه فى التثنية ياء فيقال
 رحبان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا لا اصل) بيان لوجه
 انقلابه بالياء فى التثنية وعلة لقوله فانه مقلوبة وقوله (فما اصله بالاحقيقة
 او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل
 الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتحققنا)

حطف على قوله اعتبارا الى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثدثة احرف) هو
التخفيف كما عرفت ولما فرغ من حكم الالف المقصور شرع في حكم الممدود اذا
اريد تنبيهه فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانه اوسط الشارح لفظ الاسم بين
المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله المقصور
واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك
فشرع في بيان حكمه الاول بقوله (ان كانت همزة اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة
الاصلية بقوله (اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعني ان المراد بالاصلية
هي الهمزة التي ليست برزلة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة
(ثبت) اي ان كانت همزة اصلية ثبتت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب
(في الاشهر) يعني بخلاف ما حكاه ابو علي عن بعض العرب كما سيذكره وقوله
(لاصلاتها) متعلق بقوله ثبت يعني ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثاله
(كقراءة) اي مثل لفظ القراء (بضم القاف وتثنية الراء) وهذا اللفظ
اما موضوع (لجيد القراءة) اي لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع
(لمنسك) اي لمن يمدد على كلا الوضعين فهو مأخوذ (من قرأ اذا نسك) يعني
انه يقل قرأ فلان اذا تم بد قراءة القرآن فتكون لكلمة ممدودة الهمزة
من جوهر الكلمة وقال المصنف ان هذا سهو في القاموس القراء كتكان الحسن
اقراء وجهه قراؤن لا يكسر وكرمان انما سلك المتعبد كالتقوى والمتقوى
وجهه قراؤن وقواؤى انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزة
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اردنا ان يثبت فيقال
قرأ ان ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكي ابو علي) يعني السرياني
عن بعض العرب قلها اي قلب الهمزة الاصلية في تسبئة (واوانحو قراوان)
وهذا خلاف الاشهر وان كان منتهوا في نفسه ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله
(وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اي منقلبة عن ا ف
التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث
انها منقلبة عن ا ف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هي
منقلوبة عن الحرف الذي للتأنيث وهو الالف (كقراءة) يعني مؤنث اجبر
(فان اصلها) اي اصل كلمة جراء (كان) اي ذلك الاصل (جراء الفلين) ثم
فصل الفلين بقوله (احدهما ليد في الصوت) يعني ان كلا الالفين ليسا للتأنيث
بل الالف الذي بعد الراء ليس بل لغيره بل مجرد رفع الصوت وبه (والثانية)
اي لاف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التي للتأنيث
(همزة) لا روم احتج السالكين اولغيره بل (اوقعوها) اي لوقع تلك

الالف (ملفوظ) أي في آخر الكلمة حال كونها (بعد لف زائدة) وهي لالف
 الأولى كما أن الواو ياء زائفة بعد الالف الزائدة قلبان همزة فتدرك لالف
 إذا وقعت بعد الالف الزائدة قلب همزة وقوله (قلت واوا) جملة جزئية
 لقوله إن كانت للتأنيث يعني أن الاسم الممدود إن كانت همزة للتأنيث قُبِيت
 تلك الهمزة في ثنيتها وأو أعلى طريق الإيجاب (فقدل في ثنيتها حمراء
 حمراء) وإنما قُبِيت واوا ولم تجمل ثانية كما في الأصلية ولم يجز فيها الأمران
 كما سيأتي (لأن الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من أقصى الحلق
 الذي لا يخرج به. ولكونها من الحروف الشديدة والذا تديل في الأكثر وتسهل
 ويمد الحرف الذي قبلها إن كان حرف مد ويسكن إن لم يكن كذلك وقوله
 (من جنس الالف) أما حال من الضمير الذي في لفظ ثنيت أو خبر بمد خبر يعني
 أنها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الالف أو حرف ثقيل حال
 من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف إن الهمزة أما لالف متحرك
 أو ساكن. يدل على الالف إن الالف إذا تحرك به سبب حمزة في حرف
 وإنما اختار ذلك لأن مجرد كونها حرفا ثقيلا لا واجب ذلك لثبوت مد وقوله
 (فنبغي أن لا تقع بين الالفين) مفرع عليه يعني إذا كانت الهمزة كذلك فوجب
 أن لا تقع تلك الهمزة بين الالفين أحدهما الالف الممدودة والثانية لف انشائية
 ولما توجه عليه أن حال الهمزة الأصلية كذلك فلم تزل تلك وقبِت هذه أراد
 أن يشير إلى أنه تنقضي القلب ههنا فقل (مع أنها) أي مع أن همزة التأنيث غير
 أصلية (فإن هذه الثبوت هي كونها أصلية) قد انعدمت هذه الثبوت تبعت
 هذه لانقلاب وقوله (والواو أقرب) جملة حالية وإشارة إلى جهة وجوب الانقلاب
 إلى الواو يعني والحد أن الواو أقرب (إلى الهمزة من الاء لقلها) أي لتقل الواو
 بالنسبة إلى الاء. ست الواو بحركة واشتركا في النقل بخلاف الاء. منها
 أحق بالنسبة إلى الواو وهذا بين لفظا نقلها عن الاء. والواو أقرب إلى الهمزة من الاء
 قلت) ما يدل لأقرب (الواو إلى الهمزة) يعني كون الواو أقرب إلى الهمزة من الاء
 يعني إذا وقعت في أول الكلمة مضبوطة قلبت الواو ليهـ (في من وقت) من لأفعل
 (و) في مثل (اجوء) من الأسماء والمراد من أمته أن تكون الواو مضبوطة في
 أول الكلمة فإن أصل الأول وقت وهو ماض مجهول من اتوقت وهو مثل الواو
 وأصل الثاني وجوه جمع الوجه ولكن الأقرب في الأول الهمزة وفي الثاني الواو ولما
 اختار المصنف مذهب الجمهور وعوقب الهمزة للتأنيث الواو وجوبا وفيه مذهبان
 آخران من غير الجمهور أراد اسدح أن يبينهم فقه (وربما صححت) يعني أن
 بعض المعصّنين ثبت تلك الهمزة كما ثبت في الأصلية (فتبين) في ثنيتها حمراء (حمراء)

اى حكم صاحب هذه الترجمة (بشتهره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير
 ما وقع) بالثبوت صفة لقوله اربعين فاجوبنا بما اثاره الاثر الذى وقع (في شرح
 الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه في كلام الرضى هو انه
 (قد قلب المبدئة من اصل) وقوله قلب انما يبنى من ضعف هذا الوجه لاعت
 قوته وشهرته كارتعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد ثبوت ما في آخره همة ليست
 باصلية بل مبدئة من اصل آخر سواه كاذك الاصل واوا اوليه قد قلب تلك
 المبدئة (ببعض) رضى نعم قال الشارح (وهذا) يعنى قوله المبدئة
 من اصل رضى من رضى هذا الاصل واوا (نحو كساه) (اياه) نحو ردا فيكون
 الحاصل من ذلك وجه الاول لا يثبت والثاني فيها واوا سواها كان
 اصلها واوا اوليه وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث
 وهو الذى ذكره الشيخ رضى بقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو
 انه ان كان اصلها واوا قلب البه فقط وان كان يا قلب يا كناية واوا فاكفى
 السارح بالتقل من كلام الرضى واما لحشى المصام عصمه الله عن الآم
 فقد نقل عبدة كل من لفصل وغيره حيث قال كتب يعنى السارح في الحاشية
 شعارة الفصل هكذا وما في آخره لا يخلو اما ان يسبقها الالف او لا فالى سبعة
 الالف على اربعة اصرب كقراءة ومثمة عن حرف اصلى ككرداء وكساه
 وز لذة في حكمه الاصل كساه ومثمة عن الف ما يثبت ككراه في هذا الاخير
 تقب واوا نعيم كسر ون وانقياس في اوافى ان لا قلب وقد اجبر القلب ايضا
 وعبرة مفتوح عندنا واما المدونة فاذا كانت لا يثبت قلبت همتها واوا والام
 تقب سواها كانت اصلية كقراءة او مقبلة عن حرف اصلى ككساه او من جاز مجرى
 الصحيح وهو ان يكون الملاحق كساليا وقد رخص في القلب وعبرة اللب بوقوف
 ما في المتن هذا كلامه في الحاشية اقول ولعل السارح اختار عبارة الرضى لكونها
 اصفى فقال الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو اكثر في اعادة الضعف
 واما عبارة غيره فبعد الداخلة على الماضي فلا تنفيد انقليل والله اعلم ثم شرع
 المصنف في بيان مسألة اخرى من مسائل المتن فقال (ويحذف توه) (اى
 تون التنب) (لاضافة) وقد فسر السارح بقوله (اى لاجل الاضافة) بلاشارة
 الى ان الالم فيه الالم الاجابة قائم مفعول له ليحذف لان الالم فيه التوقيت
 ان يكون مفعولا فيه كما في المربم بين حلة حذفها باضافته الى آخر ففان
 (اذن تون) يعنى تون التنب وقوله (لقيامها مقام التون) متعلق بقوله
 (توجب توه الحكمة) وجهه توجب خبر لقوله اذ التون وقوله (وانقطاعها)
 بانصب اى تقعع الكلمة هو عطف تفسير التمام وقوله (والاضافة) بالرفع

مضاف على انون وقوله (توجب الاتصال) مضاف على توجب قوله (مبتدأ) عطف
 عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود انون وبين الاضافة مزية
 لان انون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال وذا حصر بين
 الارمين مضافة حصل بين الملزومين كذلك (مبتدأ فيان) اى فينا فى انون
 والاضافة ولم كان القيس فى يند فى لاسم اى آخره تاء ان يند ان وتحذف
 تلك لئلا وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وفى بقيةها على
 القيس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء تأنيث)
 ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومحذوف لانه وصفه الشرح بقوله
 (الى قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجران وعمران) ليكون اشارة الى
 ان حذفها (فى خصين واليان) (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث
 حذفت فى هذين اللذين على خلاف القياس لان القياس فيها خصين
 واليان بانه قبل الف التثنية لكن لا وجوب (مع جواربه) اى يثبت
 التاء (فيهما) اى فى هذين اللذين (على قياس نفا) اى تقوى على جوار
 الاثبات انه قائم من اشارة نكتة تخصيص الاول عن هيس بهذين بمعنى
 قوله (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللذين دون غيرهم
 (ان كل واحدة من الخصين والايان) وان كانا مثنى لفظا ومعنى بان يكون
 كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لا) اشتد اتصالهما
 بالآخرى اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصين والايان بالمفرد الآخر من
 كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة
 بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصاله ملاصق بحيث (لا) يكن الانفصال
 بكل واحدة من الخصيد او الية (يسوفه) اى بدون خصية اخرى او الية
 الاخرى وقوله (صارتا) حوفا يعنى في متصلة متصلتين يمرت
 كل واحدة من المفظتين المذكورتين (بمرتبة) اى فى مرتبة (فرد) و- كانت
 مع كونهما مثنى فى منزلة مفرد يكون آخرهما منون و- تاء تداخل فى آخر
 واللازم منه ان يقول خصيتيه وايه ولم تقع التاء فى الآخر على مقتضى
 هذا اللازم تعين وقوعها فى الف التثنية وهذا خلاف ما قد علمت
 ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا قيد هو بمرتبة وهه: وقع فى وسط
 الكلمة اى فى حشو (وتاء) تاء لا تقع فى حشوه (اى فى حشوها هو
 بمنزلة المفرد ثم نقل السارح ووجهما اخرى حذفتها منه فعال (وقيل) ان اصل
 الاختلاف ههنا ليس ملية على نفس و- على الاول عنه بل هو معنى على

اختلاف اللفظ في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما لغتين اخدا هما خصبة
 والية بالشاء وهو الاكثر فيكون تثنيهما خصبتين واليتين بالياء وثانيتهما
 (خصي والي) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان في خصبة والية وان كانتا)
 اى راو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالشاء
 فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصبتين واليتين بغير التاء فهما
 فيكون الحذف منيا على اللغة القليلة والشاء منيا على الكثرة وهذا مراد
 هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام
 المصنف حيث قال وقد حذف ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد
 على الماضي ان يكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم
 من قول هذا القائل مشعر بقلته وبنيهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة
 فيما بين المسكتين من تغاير العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة
 المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذف بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف
 الثون) اى ثون التثنية في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين القالت (اى)
 اى اى المصنف (في بيانه) اى في بيان حذف الثون (بالفعل المضارع المفيد)
 اى الذى يفيد للاستمرار) وهو المطلوب به وهذا بخلاف حذف تاء تانيث
 في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا عن المستمرة
 (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهى مادة
 النخبة والالية (فلذا) اى فاقوع هذا الحذف على خلاف القياس (اى)
 اى المصنف (في بيانه) اى في بيان هذا الحذف (بافعل الماضي) ليكون دالا
 على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان
 تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع
 (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزوائد
 لتي تلحقه وثانيتهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف بمعنى
 اى لهما معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة تدل
 هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثاني تكون الزوائد حروف بمعنى
 لا حروف بمعنى فحينئذ تكون كلمة فيكون امعا كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار
 الثاني بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فمصره الشارح بقوله (اى اسم)
 واورده معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلبا بدل يعنى ان المجموع اسم دل
 (على جملة) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لتلايئهم
 ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم
 الاحاد جملة او تفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فبدخل

في قوله ما دل على اتحاد بحروف رجل وزجلان هكذا في العصام وفيه
 (اي يتعلق) تسمية لقوله مقصودة يعني على اتحاد افراد يتعلق (بهما) اي تلك
 الاتحاد (المقصد) اي قصد القائل (في معنى ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع
 وسجي ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس
 والماثمة المأشراح بقوله (اي بحروف هي مائة) ليكون اشارة الى ان اصبغة
 الحروف الى المفرد بزيادة والمراد ان الاتحاد مقصودة بالحروف التي هي مائة
 (المفردة الذي هو) اي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك
 الاتحاد) مثلا ان حال اسم يدل على رجل متعدد يتعلق المقصد بتغير جهة
 تلك الاتحاد باسم واحد مشتمل على حروف هي مائة رجل وقوله (حال كون تلك
 الحروف متبينة) للاشارة الى ان قوله (بتغيرها) حال من الحروف والى ان البناء
 للباسمة وما سفة للتغير ذكر للايهام يعني بتغيراي تغير كان بعد كونه (بحسب
 الصورة كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (ما زيادة) اي سواء كان ذلك
 التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كتحذف لثاء من المفرد
 (او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان
 ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سجي وانما قال هذا ليدخل في
 الطائفة هجاء بكسر الهاء فان نطقه حال الافراد كالنطق حال الجمع في لى مفردة
 فائدة هجاء وفي جمع توفى هجاء لكن حركته في لافراد مختلفة لحركته في الجمع
 فندبرا فان الهجاء حال كونه مفردا كتمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف
 بينهما في الحكم لاق الحقيقة ثم تعرض الشرح لاعترايه وبيان فائدة قيوده فقال
 (فالجاء في قوله بحروف مفردة) وهو البناء (اما يتعلق بقوله مقصودة) اي فقط
 (او بقوله دل) اي فقط (او بكما) اي او عومته اي بقوله مقصودة وبقوله دل حال
 كون الوجه الاخير (على سبيل انه زاع) بان يحتمل معولا لاحدهما ويحتمل معوم
 الاخير بخلافه اي كدليل بحروف مفردة على اتحاد الحروف التي تقصد تلك اتحاد
 بحروف مفردة واعلم ان العصام رجع الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين
 لان مادة مفردة كالمى مادة مفردة ايضا مجمع والمخيلة في اللباسمة
 كما كانت الحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اسم من
 حروف مفردة المتعقبات في رجال ومن حروف مفردة المقدر كافي نسوة فانه بقوله
 مفردة لم يوجد في الاستعمال وهو نساء بضم الشين على وزن غلام فان قوله
 بكسر الفاء من الاوزان المشهور للجمع الذي مفردة على فعال بضم الفاء ثم
 قال واماما في الجواشي الهندية من ان المراد بالاتحاد اسم من الاتحاد حقيقة
 كرجال او اعتبارا كسوة في جمع مرأة فليس بشئ اذ ما من جمع الا في مقصده

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دبت على آحاد لكونه
فردا متصرا وشاملا لكل من انصف بهذا الجنس لكن تلك الاتحاد ليست
بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس . من لم يصني ارجسية
مثلا (وادافصديها) اي باسمه الاجزاء (لافراد) اي كونه مفردا (استعمالا)
اي على ما وقع عليه الاستعمال (فقوله) اي يخرج اسم الاجزاء من التعريف
بالفرد الآخر وهو قوله (بحروف مفردة) لان الافراد الذي قصد باسم الجنس
ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغير ما وانما قال
استعمل لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج
بقوله بحروف مفردة باسمه الاجزاء (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كمرط
وقوم ونحوه (واسم العدد) نحو الثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاتحاد ليست
بحروف مفردة اذ لا مفرد لها ولا وقع الاختلاف في اسماء الاجزاء التي يفرق بينها
وبين واحد هاتين وفي اسم الجمع بينهما جمع ولا ذكر انصف ما هو واضح عنده
من لدا هب فقل (فخصوم) والله للتفريع يعني انه فرع هـ ذال كلام على
تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف فخصوم وركب ليس بجمع
وفسره السارح بقوله (بما عولف رقي) ومن في قوله مما يند وما موصولة وقوله
انصارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراء . فهو عمر هو الاسم الذي
يفرق (يند) اي بين ذلك الاسم (وبين واحد) الذي هو من لفظه (التاء) يعني
من غير تغيير في لفظه فان التاء مثلا اسم جنس كما يخلق على متعدد يطلق ايضا
على واحد فاذا اريد واحد يخلق التاء بآخره فيقول ثمرة (و) (نحو) (ركب)
واراد الله روح لفظ نحو الاشارة الى انه معطوف على عمر يعني ويحور كما يند (ر)
اي من الاسماء التي (هي اسم جمع) وليس بجمع على الاصح (وهو مذهب سيبويه
كما ينبغي) عاضرب اسم روح عن قول المصنف قوله (ل الاول) اي نحو عمر
(اسم جنس ولتني) اي يحور ركب (سم جمع كائنة) يعني كائنة لفظ الجماعة
اسم مفرد دل على الجماعة كذا في الترك اسم الجماعة الزكمان من غير ان يقصد
جماعة الزكاب حذسيه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفعا من غير قصد وقوله
(وقدر علمت انما خارجا عن حد المجموع) لانه في وجه التفريع يعني
ان نحو عمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس و . في اسم جمع وقد علمت
من قيود التعريف انهم ايضا بجمع فيتمحور به . به بجمع ثم راد سبوح ان
بين الفرق بينهما فقل (وافرقت بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع . هو
(ن) اسم الجنس يقع على واحد و . سين وجه (كونه موصوفا على حقيقة
وكما جددت لك الحقة حار اطلاقه هارما سواء حدث في ضم . فردا في دن

او افراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ، ولما وقع
 الاعراض على هذا الفرق بل انما انكلم اراد ان يدفعه فقال (فارقيا) احكام
 لا يقع على الكلمة والكلمتين (يعني ان قولك في الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع
 على الواحد والاثنين متعوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفرد
 الذي هو الكلمة وعلى مثله الذي هو الكلمتان (وهو) اي والخال انه (جنس)
 فاجاب عنه مانع فقال فانه ذلك (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لا بد من
 اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا نحو ازا اطلاق ما هو بالوضع وهذا لا يفي
 عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز ان يكون عدم وقوعه عليه بحسب
 الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم ترقى بالعلو فقال (على انه
 لاضرر) يعني اناسنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال
 مانعا ايضا لكن لان اسم الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التام كون الكلم
 اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على
 الاصح وهو) اي والخال انه (قول سيويه) بخلاف الجمع فهو مع ان ذلك
 المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع
 التي لها آحاد من تركيبها كجمل) وهو جمع حل (وباسر) وهو جمع نقر (رك)
 وهو جمع راكب وكل واحد منها (جمع) اي داخل في المجموع وقال في نقل عنه
 وكذا في القاموس البحر زوج الناقة والجمال التطيع من الابل مع رطانه واربابه
 والبقرا سم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس
 والباقر جمع من النقر مع رعائتها والركب اسم لمجموعة الركب من شيوخا يقدسد
 جمعة الزاكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا
 مذهب الاخفش في ان اسماء هذه الاسماء التي هي من اسماء الجموع كلها داخلية
 في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انهاد الالة - الى جملة آحاد مفعولة
 بحروف مفردة بتفسيرها واما اسماء الاجناس فانهت بدا خاتمة في المجتمع عند
 الاخفش بل اتفق فيها مع سيويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني
 كان اسماء الجموع داخلية في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلية فيه
 لوجود مفردة فيها (كثر ونمرة وتخل وتخل) يعني التي يفرق بينها وبين واحدتها
 بالهاء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب
 سيويه وهو مختار المصنف والثاني ان البعض اسماء الجموع داخلية في اسماء
 الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضها داخلان وهو مذهب
 الفراء ثم ذكر مانيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس اوجع لواحده من افظه
 نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفق) لعدم وجود المفرد فيها من الفساطيح

شرع في بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التبريف فقال (ونحو فلك)
 (١٤) اي حال كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اي في ذلك الاسم
 وقوله الجمع متبداً وقوله (متحد فيه بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعني ان الجمع
 الذي نكون صورته وصورة مفردة واحدة (جمع) (لصدق الحد) اي حدا للجمع
 (عليه) اي على مثل لفظ الفلك (فان التغيير انما خوذ فيه) اي في تعريفه قيد
 معتبر (اعم) اي والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
 او بحسب التقدير) قريبة ذكره مطلقا كما فسر السارح بما ذكر فيما قبل واذا كان
 التغيير اعم وغير مختص بالتفسير الحقيقي (فضمة فلك اذا كان مفردا) اي اذا
 استعمل مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون فانه مفرد لا تصحفه بالمفرد
 الذي هو المشحون وقوله فضمة متبداً وقوله (ضمة فقل) خبره يعني ان ضمة
 فاء الفلك اذا استعمل مفردا تكون كضمة الفقل الذي هو وزن المفرد (واذا كان)
 اي لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
 وجرى بن بهم فان جرى ن جمع مؤنث وخبر الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
 فضمته (ضمة اسد) اي جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
 وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف المجموع
 شرع في بيان انواعه فقال (وهو) (اي المجموع نوعان) (صحيح ومكسر)
 اي النوع الاول جمع صحيح والثاني جمع مكسر (فالصحيح) اي الجمع الصحيح تارة
 يكون (المذكور) تارة يكون (المؤنث) وانما فسر بقوله تارة لتلاشيهم
 من اللفظ بالواو انه يكون لمذكر ومؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (ف)
 (الجمع الصحيح) (المذكر) وذلك السارح في التقدير مسلك الهندي حيث
 قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالذكر الجمع صحيحا وكلا
 التقديرين جائز كما في العرب (ما) اي هو جمع (لحق آخره) (اي آخر مفردة
 واو) وهو فاعل لحق وقوله (معموم) بالرفع صفة لواو وقوله (ما قبلها) نائب
 فاعل له وقوله (في حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (اوياء
 مكسورة ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسورة صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من هي له ولذا ذكر في الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث
 لوجوب الموافقة في مثلها الى ما بعدها في التذكير والتأنيث وكلة او ههنا لتفسير
 المختود وهو جمع المذكر بمعنى انه على قسمين وقوله في (حالتين) (النصب والجر)
 يعني ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف
 على كل واحد من النوعين اي واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال
 من النون يعني حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (والنونين)

اى او عوضا عن التثوين فقط نارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اى
 الى ان هذه المنفصلة مائة الخلو يعنى انه لا تخلو التثوين في الجمع عن ان تكون
 عوضا عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعها بان تكون
 عوضا عنهما معا فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف باللام نحو
 الضاربين والتثوين فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تثوين في مفردة الدنى هو
 الضارب وثانيها المضاف الى ياء التكلم نحو ضاربى اذ لا حركه في مفردة لكونه
 مضافا الى ياء التكلم بل هي عوض عن التثوين فقط دون الحركة وانهما نحو
 ضاربين يعنى غير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب. بالمرئى
 والتثوين وقوله (مفوحه) بالرفع صفة النون وقوله (تبادل خفه القمه) نقل
 الواو واخذه) صلة وتوجيه لكون التثوين مفوحه يعنى اتماقت التثوين في الجمع
 لتكون خفه القمه عديلا لنقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف التثوين في التثنيه
 كما عرفت فيما مر وقوله (يدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغايه يعنى اتماحق
 تلك الواو احق ليدل (ذلك الموقوف) اى المذكور ضمنا في حق (او اللاحق فقط)
 بدون ملحوقه (او مع الموقوف) اى واللاحق مع الموقوف (على ان معه) (اى
 مع مفردة) وانما فسره به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوحد اتم له بيته
 وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثره هي الوحدة لا الافراد وقوله من حيث
 معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هي
 الوحدة الاعتبارية ولم يترك المصنف في تعريف الجمع المذكور قيد بقوله من جنسه
 اراد السامع ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المصنف (من جنسه)
 بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكفاء) اى لارادة الاكتفاء
 (بما) اى باللفظ الدنى (ذكر) اى ذكره (في التثنيه) يعنى ان قيد من جنسه كما هو
 لازم في التثنيه لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لان عدم لزومه ههنا ولزومه
 هناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا
 عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة في المفضل عليه ايضه اورد عليه سؤال
 يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم
 التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة فان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى
 (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثره)
 اى والحال انه لا كثره (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (شيء اصل
 الفعل) اى في المفضل عليه على هذين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد
 اعلم من عمرو (او على سبيل العرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل
 الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كافية لى فلان افقه من الجار والاصل

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه
 اعقه او العلم لكونهما حارا وجدارا لكن يجوز ان يكون ففيها وعلمنا بحسب
 القرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الجزر والعلم في الجدار لكان فقه فلان
 وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن توجد
 فيه فرضا ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الاء او الالف
 في آخر مفرد ، فقال (فان كان آخره) وهو برفع اسم كان وقصره السارح بقوله
 (اى آخر مفرد) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب
 حبر كان وفيد السارح بقوله (ملفوظة كالفاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص
 الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاضى) يعنى الذى هو ضمير معرف باللام لشيء
 هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى
 وقعت قبلها كسرة وقوله (حدث) (اى الياء) جراء السطر يعنى ان كان
 كذلك حذفت منه الياء التى في آخره فان قلت كيف يصدق في الثاني اى الياء
 المقدرة قوله حذفت فيذنى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة
 بحذف التنوين للاحق واوالجمع او يانه تم حذف لاتقاء الساكنين بين علامة
 الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علامة الحذف السابق التقاء
 الساكنين بين الياء والتنوين وعلامة الحذف بعد الاحاقى التقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع كذا في العصام وتقرى بال قول ان قوله حذفت ليس في محله لان الياء
 في مثل قاض ليست بكسرة في جمعه حتى يطلق عليها الحذف ونقرى بالجواب
 ان علامة الحذف في المفرد غير علته في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد
 هو التنوين وفي الجمع سكون واوالجمع (مثل قاصون) يضم الصاد (جمع قاض
 فان اصله قاضون فنقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بدسلب حركة
 ما قبلها) وهى كسرة الضد (طلاقا للتحذف) لان انكسرة قبل ضمة الياء
 ثقيلة (وحذفت الياء) اى الساكنة (لاتقاء الساكنين) احدا مما الياء والثاني
 واوالجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى وقع على هذا
 القياس في الحذف لاتقاء الساكنين (حالنا النصب والجزم مثل قاضين فان اصله
 قاضيين) يعنى يساين بعد الضاد احدا مما ياء الكلمة وثانيها ياء الاعراب
 (حذفت كسرة الياء لقل اجتماع الكسرتين) احدا مما كسرة الضاد وثانيهما
 كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (والياين) اى ولقل اجتماع اليائين
 وهما الكسرتان التقديريةتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها
 (لاتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اُسكنت والثاني الياء الاخرية
 التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

(آخره) (اى اخرا الاسم الذى اريد جمعه) وفسر السارح الضمير بالمرور ههنا
مخاطفا لتفسيره فى الاول للفن اعلم ان قوله آخره ليس موجودا فى نسخ لمقى التى
اختارها صاحب التوسط وصاحب المعرب واما فى النسخ التى اختارها
السارح الجامى فهو موجود فعلى النسخة التى اختارها الاولان فاملا راجع
الى الاسم الذى اريد جمعه اوالى آخر ذلك الاسم كما فى النقصان وقال صاحب
المعرب اعنى زبني زاده والاول هو زاحم لان المقصود والمردود هو اوج الاسماء
المتكئة وجعل الآخر مقصورا اما سائفة او تلى منى الله على اصطلاح
الخطا واما وراهم فى هؤلاء وولم يورد مقصورا وسوم اسماء من الاسماء
الممكنة لكونها بابتداء انتهى وفسر السارح قوله (مقصورا) قوله (اى الله
مقصورة) بدل على انه مختار ان يكون المراد بالمقصود هذه اللفظ وقوله (ذوت
الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف بمن ان كان
آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من لك الالف
ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبنى) (بعد الحذف) اى بعد حذف الالف
وقوله (ما قبلها) فاصل بقى وفسر السارح قوله (اى حرف) الاشارة الى ان لفظ
ما موصوف وصبرة عن الحرف وقوله (كل فى الالف) الاشارة الى ان قوله
قائلها طرف من مقصودنا اوالى ان الضمير بالمرور راجع الى الالف
وقوله (على ما كان عليه) تفسير لى وقوله (متوسعا) الحذف حال من قائل
بى وهو الموصوف وقوله (ولم يعبر) على صيغة المجهول وبأن الفاضل راجع
الى ما بى واعلم بغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (لتل المقصود) اى الفصيحة التى
بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفسا حذفت لئلا
فاته لو غير من الفصيحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفسا (مثل مصطفون)
بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها فى حالة الرفع (ومصفون) بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها حال كونه ذلك اللفظ (فى حالتى التثنية والجرفان اسمها)
اى اصل هذين اللفظين الذين (فتح الله) (مصطفون) بتجاء الله وضم الياء
(ومصفون) بفتح الفاء وكسر الياء (قلب الياء) فيها (اغا تحركها) اى
لكون الياء فى اللفظين متحركة باضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (واعتاح)
اى ولا تنفصاح (ما قبلها وحذفت الالف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين)
من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو
والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما فقال
(وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه) اى اريد جمعه جمعا وقوله (جمع)

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعي حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جميعه
 اى اراد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلفت
 الاقوال في كون هذا السرط شرطا لثبوت اثره او شرطا لجمعيته حيث قال بعضهم
 انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والتون
 ان يكون مذكرا خاضعا اراد السارح ان يثبته عليه قوله (يعنى) اى يريد المصنف
 بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اراد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط
 فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالبنى
 الاعم وبقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالبنى الاخص ولذا
 فسر السارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصمية فيه) فينبذ لا يراد عليه
 ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل ما كان اسما فهو الاسم بالبنى
 الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالبنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله
 ان كان اسما شرط وقوله (فذكر) الغاء فيه جزائية وهو خبر للنسبة المحذوف
 وقوله (علم) خبر بعد خبر اوصفة للذكر وفسره السارح بقوله (اى فكونه مذكرا
 علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجعله (يعقل) صفة للعلم اولى ذكر قال
 العصام اشار السارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف
 حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
 لا يجوز كون شرطه متندا وما بعده خبره من كامن السرط والجزاء لان قوله فذكر
 فى معنى فهو مذكر والصبر راجع الى الاسم فيبنى الخبر الجملة بلا عائد الى المتندا
 ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
 ان شرطه ان يكون مذكرا علم يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة
 الاول دخول الفاء فى خبر المتندا الذى لم يضمن معنى السرط وهو ضعيف على
 مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
 وليس فى العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها اثناء السرط المتوسط بين المتندا
 والخبر وبذا لا يجوز فى السعة فاجاب السارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا
 وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يثبت الى ما اورده الرضى من انه ليس فى العبارة
 ما يجعله مصدرا لانه يتدفع بقيد الجملة اى فذكر علم من انه مذكر علم
 فيعود الى كونه مذكرا علما فى انه يلزم الغاء السرط المتوسط بين المتندا والخبر
 فى السعة وكان السارح لم يثبت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر وبقي ايضا
 انه هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضى من غير سند ووقع كذا فى العصام والحنسا
 ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى
 شرطه ما سدد كونه فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كافى قوله تعالى الزانية

والزاني ناجدا وانما سوي في صدره الذنوب وهيدانه روحه قوله (١٠٠)
 حيث صمد لا من (١٠١) ليدفع بهما ومن (١٠٢) كبره
 القطر ركوبه (١٠٣) لا صفة المسمى بالجزء (١٠٤) صفة المسمى بقراءة
 اتدال ان هذا اوله من قوله (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨)
 وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اي لما فيه الكفاية (١٠٩) او
 للقل شرط في صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسم (١١٠) (١١١)
 الجرم الصحيح (اشرف الجوع) وانما كان اشرف (١١٢) (١١٣)
 زهيره بفرده (١١٤) اي في ذلك الجمع بخلاف الجوع بالجمع
 شاه مدها فيه ذلك ما ليس فيه تفرقه واشرف مما يدل فيه تفرقه
 الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم) قل اشرف من نكرة
 من المؤنث وغيرها قل واذا كان كذلك (طاعلى الاشرف) وهو الجمع الصحيح
 (للاشرف) وهو المذكر العلم قل (طاعلى) على ما يفيد له قول هو
 وجد اي وان لم يوجد (فيه) اي في الاسم الذي اجمع به اسم الجمع (اكل)
 اي كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا (١١٥) (١١٦) (١١٧)
 مؤنث سمى اسما لهم لانها تسمى في (١١٨) (١١٩) (١٢٠)
 السرو والذكورة وقوله (١٢١) (١٢٢) (١٢٣)
 الاسم من السروط (كالأمر) فانه وان كانت موصوفة بأفعال اكل لم يوجد
 فيها الشرطان الآخران وما اتدكره المند (او واحد) اي او واحد
 السروط ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوجح للملح) طاعلى
 لانه قال في القاموس اعوجح باللام فرس ليس له ان يكون حذو
 خاص اكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه تعلما للعاقل والتام
 اذا فقد شرط منهما (لم يجمع هذا الجمع) اي لم يجران يجمع بهذا الجمع
 اما يجمع التكسير فجمع العين باله او الالف والواو (١٢٤) (١٢٥)
 اعوجح والما اورد الرضي على كلام لصفه باء كاربانية (١٢٦)
 قد ذكر ان يقول نحره عن اساءة ثلاثين يدخل حوله لثمة وفيه وحس
 سلمي ووراء اراد السراح ان يجب بغير حراد لمصنف بقوله قد ذكر
 (واراد) اي المصنف (بالذكور) في قوله قد ذكر (ما يكون) اي
 (مجرد عن النساء) لفرطه او مقدرة (اي سواء كانت النساء ذوات
 او مقدرة في نحره) فخرها من المؤنثات التعميد وانما وجه مراد به (١٢٧)
 (اي فرح منه) اي من هذا الملك ان وطلمته ما لا يجمع او له (١٢٨)
 يصد في عيده من سائر الناس قل مع له (١٢٩) (١٣٠) (١٣١)

خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا في جواز الجمع نحو طلحة بالواو والتون
 اختالفين للجمهور لكنهما اختلفا في انه يسكون اللام او يفتحها (فانهم) اى
 للكوفيين (اجازوا طلحون يسكون اللام وابن كيسان) اى و اجاز ابن كيسان
 (يفتحها) اى يفتح اللام وقوله ابن كيسان بارفع عطف على الضمير المرفوع
 المتصل في اجازوا وهو جائز بلا تأكيده بالفصل في وجود الفصل وقد وجد
 الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حل مراد
 المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى في هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف المدودة
 (وسلي) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء
 وسلي اذا سمى بهما رجل كما يذكر (يجمعان بالواو والتون) فيقال ورقاؤون
 وسلاون (اما) من النحاء مع انهما ليسا بذكر بنين باعتبار لفظهما لكنه لما ريد
 بالذكر ما يكون غير التاء سواء كان بالالف ممدودة او مقصورة دخلا في الحكم
 المذكور وقوله (لان علم التأنيث) يدعى ان يكون صلة للاتفاق في حوازم الجمع
 في الاسم الذى فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهم اتفقا في جواز الجمع بالواو
 والتون فجمعوا بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لالا الالف) يعنى
 ان التاء والالف وان اشتراكنا في كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف
 ليست كمزلة التاء (فلا ينع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث
 بالتاء لانهما كال مؤنث بالالف (من الجملة بالواو والتون لان المدودة) نحو ورقاء
 (تقلب) اى همزته (او) اذا اريد جمعته كامر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون
 (فتصحى) وهو بفتح التاء وسكون التون مضارع من الانحاء وهو قول المحو
 اى اذا اختلفت الهرة في الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة
 للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال المدودة (والفصورة) اى
 وحال الالف المقصورة نحو سلى (تحذف وسبق الفتحة) التى (قبلها) حال
 كونها (دالة عليها) اى على الالف المدودة هذا توجيه الشارح وقال العصام
 فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله هذا كرفيد عن
 التاء يخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلى وورقاء على رجلين ولا ينعى ان هذا
 الجواب ضعيف انتهى وفي شرح اللب ان المراد بالذكر هو المذكور الفوى
 يعنى ما كان معناه مذكر الا الاصطلاح الذى هو ما بس فيه علامة التأنيث
 فلا استدراك فيه دخل نحو ورقاء وسلى اسمى رجلين فانهما يجمعان هذا
 الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون يسكون اللام عند الكوفيين
 و يفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف احتار قولهما واما كون المراد من
 المذكور ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرة ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلي فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح شبيهة بهم من اللفظ اصلا ادم
القرينة انتهى ولعل السارح انكبه ههنا كلف لانه في كلام المصنف
للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال
(وشرطه) (اي شرط الاسم الذي يريد به جمع المذكر الصحيح) (ان كان)
اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات) وقوله (غير عام) باعدي خبر بعد
خبر واحال من اسم كان وقال المصنف ان قوله شبه علم لا فائدة فيه ولعله ان يقول
انا لا نسب اليه لافائدة في ذكره اصلا بل فيه فائدة ما ان بعض الصفات شرط صانع
وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو وان لا مرد شيء
من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان السارح تبع لما قيل ان الصفة غير
مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان خبر اسم كذا فل ولكن هذا التوجيه
غير موافق لقل فانه لو كان كذافا به ان يقول غير اسم (كاسي الغافل والمفعول)
(خذكر بعقل) قال في شرح اللب ولو كان يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى
فتم الماعدون اذ لا يطلق الغافل عليه تعالى انتهى ولما كان له شروط اخر
اشار السارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو وانثون (شروط) به مضها
وجودي اي بشرط شيء وعضها عددي اي بشرط لاش (فالشرط الاول)
وجودي وهو (كونه مذكرا بعقل) كما مر (و) (الشرط الثاني) مع ما عطف عليه
كلها عددي وهو كون مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم انكائنا صفة)
(اعمل فعلا) اي مذكرا (يعني ان لا يكون مذكرا غير مستوفي صيغة الصفة)
وقوله (الانكائنا) بالجر صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا
وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (ايام) خبر لقوله 'الانكائنا' وراجع الى الصفة وقوله
(مع المؤنث) طرف مستو وهذه القيود كلها المستوفى الذي لانها قيود لاغير
المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صفة مذكرا مساوية لصيغة
مؤنثها نحو ضارب ضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بانساء وتندمها وانما
ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما
صيغة مستقلة كاحر المذكر الذي صيغة مؤنثه غير مساوية بل ايها صيغة
مستقلة وهي حراء وكذلك وزن فلان غير مساو وزن مؤنثه الذي هو فعلى
فاراد المصنف ان يخص صيغة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد السارح
ان يفصره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هي
الصفة التي يكون مذكرا غير مساوية في صيغة الصفة التي هي صيغة مؤنثها
بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التي يكون مذكرا مساوية في صيغة
في الصيغة التي كانت صيغة مؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضربا عن قوله غير مستو
اي لا يكون المذكر في افعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو احر جردا) فانه لا يصح ان يجمع احر بالواو
والتون فلا يقال في جمعه احر و ن لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله
(للفرق) بيان اهله كون هذا الشرط شرطه يعني وانما لا يصح ان يجمع ليحصل
الفرق (بينه) اي بين وزن افعل الذي لغير اسم التفضيل (وبين افعل التفضيل)
اي وبين وزن افعل الذي للتفضيل (كافضلون) في جمع افعل اذا كان للتفضيل
فلا يجوز في جمع احر احر و ن ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره
وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدور فكانه قيل وانا كان المطلوب من هذا
الاشتراط العددي تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه
مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع في افعل التفضيل
وان يجوز في مثل احر ولم يعكس فليجاب عنه بان لم يعكس (لان معنى الصفة
في افعل التفضيل كامل لدلالته) اي لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة)
وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة ان ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل
من الجمع تحققا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العددي (ان) (لا يكون) (ذلك)
الاسم (فعلا ففعلي) (اي) والشرط الثالث ان لا يكون (مذكر اخصر مستو
في تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعلا ففعلي مساويا بان يكون المذكر على صيغة
فعلا والمؤنث على صيغة ففعلي (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه
سكران و ن) وانه لم يصح ههنا (للفرق) اي ليحصل الفرق ودفع الالتباس
(بينه) اي بين وزن فعلا ففعلي الذي مؤنثه فعلي (وبين فعلا ففعلا) اي بين
وزن فعلا ففعلي الذي مؤنثه فعلا ففعلا (كندمايون) فان مؤنثه بالهاء فانه كان
وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلا ففعلي
مشتركة بين ما كان مؤنثه فعلي وبين ما كان مؤنثه فعلا ففعلي (ولم يعكس) اي وانما
لم يعكس ولم يحصل الحكم بالعكس ورجح عدم الصفحة في الاول دون الثاني مع
ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلا ففعلا اصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالهاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التي
اطعنا عليها لان في غير الضمير وفي بالهاء بالياء واظن انه سهو من قلم الناسخ
فيبقى ان يكون النسخة الصحيحة هكذا لانه في بالياء بالضمير اتصال المصوب الراجع
الى الفرق فيكون المعنى لان افرق فيه اي في ثمان ثمانية بين مذكره ومؤنثه
بالهاء وعدمها اي صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل في باب التذكير
والتأنيث لان التأنيث في علامة التأنيث وما هو مشتق على الاصل فهو اصلا

فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف إعلان فعلی فانه مشتقل على الالف اتي
 ليست باصل في علامة التأنيث (أو) (الشرط الرابع) المسمى (ان لا يكون)
 الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) أي في هذه الصفة وتذكر صميم فيه
 انما هو (بتأويل الوصف) والافيزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع
 المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذي هو الصفة
 مذكرا مستويا في تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضي هذه العبارة اسخفت من العبارة
 السابقة لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون
 الوصف المذكور المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
 فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا به المذكور مع المؤنث
 لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوي فيه المذكور مع المؤنث
 بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائد
 الى المذكور لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فاشارح فسر العبارة
 على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي كذا في العصام وقال بعضهم
 فاذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يتدفع به الاشكال واما ما ذكره
 الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور أي الذي اراد بجمعه
 مذكرا مستويا فيه أي في الصفة مع المؤنث فلا يتدفع به الاشكال لان الاسم المذكور
 والصفة واحد فيلزم استواء الشيء في نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف
 المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوي ذلك
 المذكور مع المؤنث في تلك الصفة أي الاسم اعلم اولان وزن الفعيل اذا كان
 بمعنى المفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث وان وزن النفعول بالعكس يعني اذا كان
 بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقله (مثل جريح) مثال الاول فانه بمعنى المجروح
 (وصبور) مثال الثاني فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) أي مجروح وصور
 أي صابر هذان في المذكور (واهر أهرج) أي مجروحة (وصبور) أي صابرة وهذا
 في مؤنث (فلا يجمع) أي ذلك الاسم المستوي (بالواو والتون) بان يكون جمعا
 مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا متناهي لا يجمع بالجمع الصحيح
 اصلا فانه لما لم يخصص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا
 باحدهما أي بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظيرا لحشي المنكل الذي لم يحكم بذكوره
 ولا بانوثه (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) أي يستوي المذكور والمؤنث (فيه)
 أي في ذلك الجمع والذي يستويان فيه هو وزن فعلی (مثل جري وصبري)
 (و) (الشرط الخامس) المسمى (ان لا يكون) الاسم المذكور (مذكرا) وقوله
 (مناسبا) الاشارة الى ان الباء في قوله (بتاء التأنيث) للبابسة وذلك (مثل علامة)

فانه اسم ملايس بناء التأنيث مع انه مذكر فخل هذا الاسم لا يجمع بالواو والتون
فلا يقال علانون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا
اشترط يعني وانما لا يصح جعله كراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث)
فانه لما اختص هذا الجمع بالذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رابطة التأنيث
وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل المقدمة الراضة يعني اذا امتنع الجمع
بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه
لو حذف اتساء فقليل علامون لم يعرف انه جمع فعال اوجع فعالة وقيل هدا
الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعني عنه فان العلامة
يستوي فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في العصام وذكر بعضهم
ان يوجد ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المدركه معنى
ولفظا فهو جريح من المدرك لفظا ومن علامة من قبيل المدركه معنى كذا قيل
(وحذف تونه) (اي تون الجمع) (بالاضافة) (كما مر في التنبيه) (من صله
حذفه وغيره من الاحكام يعني انه يجب حذف تونه بالاضافة (وقد شد)
اي خرج عن القياس (محوسنين) وانما قيده الشارح بقوله (بكسر السين
جمع ستة بعضها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس يجمع سلامة حقيقة لانه
لو كان جمع سلامة حقيقة لقتعت السين كما في مفردة (وارضين) (بفتح الراء)
وقيده ايضا لتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او جلا على ارضيات
(وقد جاء اسكانها) اي وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كغيره وعلى
التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اي سكون الراء (وانما حكم اسندوها)
اي بشدوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اي لانتفاء الشروط
المدكورة في صحة الجمع بالواو والتون وهو كونه مذكرا وفاقلا وقوله (وعدم)
بالجر عطف على الانتفاء اي وعدم (كونها) اي كون هذين اللفظين (علما
اوصفة) وقال في حاشية لعصام ان شدوذ سنين من وجهين احدهما انه قد
لا يحدف تونه بالاضافة نحو * دعاني بن نجد فان سنينه * وتانيهما ظاهرو بهذا
علم انه لا يحدف ان حق بيان الشدوذ اريقدم على بيان حذف التون لانه لا تعلق له
الا بما ذكر قبل حذف التون ولا تعلق له بحذف التون انتهى ونعم البيت * لعين بشا
شيا وشيننا مردا * فان تون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحدف بالاضافة
وهذا ايضا يخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل التون فيه معتقب الاعراب
فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبقي
اشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين * فان تون الاربعين معتقب الاعراب
ولذا جعلت مكسورة ونعم ان الحكم بشدوذها انما هو رأي الجمهور ومنهم

المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو
(بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثيون
والقلون ونحوها من الجموع التي وقعت بالواو والون (تحت قاعدة كليتها اخرجتها
من الشذوذ منها) اى من الجموع التي اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ
(سنيين وامثاله) من الثيون وهو جمع اشبة بمعنى وسط الخوض وبمعنى الجماعة
(وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ)
لعدم اندراجها تحت القاعدة التي ذكرها (منها) اى من الجموع التي
ايقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله) فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه
اعلم ان عبارة الباب هكذا (وازيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص
الكلمة لفظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل في شرحه ان المراد بنحو
ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما فلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون في امثاله
عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى في تصغيره
ثم قال في الشرح وكذا في سنون ونيون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه
عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل
او زيا بالادغام او وز بفتكه وبتحريك الزاي الاولى حتى يكون نقصانه محققا
لا توها انتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح
العلامة في هذا انتقل نوع محبة لغة لان صاحب الباب بعد ذكر تلك
القاعدة اخرج كالامن الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق
في دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فيجوز ان يكون بين قوله
اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله
وبين قوله واحالته على المراجعة نوع محبة لغة. قال وابقى بعضها على الشذوذ
منها قلون وحرون مما لم يكن في اصله تاء لكان التثنية محبة وافقا للنقول
والله اعلم وقه در صاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذخ الخ
جواب عن سوء المقدر فكأنه قيل في صورة النقص لقوله وشرطه ككونه
مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين جمع ارض
والاوزون والحرون والقلون والثيون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه
بقوله وقد شذخ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحلها ان الواو
والياء والون فيها ليست للاعراب بل هي عوض عن تاء التانيث المقدرة كما
في ارض او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحره وهو في غاية السماجة انتهى
ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقوله (المؤنث) بارفع معطوف
على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع في مباحث النوع الثاني من الجبس

الصحيح وفسره اشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله
 المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (مالحق) شروع
 فى تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما
 فسره ههنا ولم يفسره فى تعريف المذكر الصحيح للاهتمام به بعد المسافة ههنا
 بخلاف الاول (آخره) (اى آخر مفردة) اى مفرد ذلك الجمع (الف وناه
 وشرطه) (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعنى ان صححة بالالف والثاء
 ايضا شروطا متشعبة بحسب مفردة لان مفردة اما صفة واما اسم فان كان صفة
 فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ (ان كان) فقوله كان
 من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح
 بقوله (اى مفردة) وقوله (صفة) بالتصبيح علم به خبره والواو فى قوله (وناه)
 حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية
 من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فشرطه
 ان يكون (مذكرا) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول وناصب
 فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فشرطه
 ان يكون ذلك المذكر مما يجمع (بالواو والتون) بان اجمع فيه الشروط المذكورة
 فى الجمع المذكور الصحيح وحينئذ لم يجمع مثل صحراء وسكرى وقبيل بمعنى
 المفعول وفعل بمعنى الله حل ومفعول بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره
 بالواو والتون وانما اشترط هذا (ثلاثا) (اى لكرهه ان يلزم) (مرتبة الفرع)
 وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكره بالواو وجمع لجمع
 التكسير كفعلاه افعل مثل جراء وفعل فلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه
 بالالف والثاء لزم للمؤنث الفرع مرتبة على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع
 الصحيح ولم يجمع مذكره به واوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى
 ان لم يكن (له) اى لمفرده يعنى المفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله
 (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان الذى فى قوله لم يكن تأيد الى القيد الاخير
 يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والتون كما فى جراء
 وعطشى وقال المصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن
 لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه
 من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والتون انتهى ولعل الشارح اراد به هذا
 التقييد تحصيل المقابلة بين التن والاثبات مع انه لا تنافي فى مثل هذا اذ براد به
 نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صححة جميعه) تفسير
 وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للبند المحدوف والجملة جزائية يعنى

ان لم يكن لذلك المفرد ذكر كذلك فسرط صفة جميته شيء عسدي وهو
 (ان لا يكون) ذلك المفرد (مجردا عن ثاء التأنيث كحائض) فانه اقدم اطلاقه
 على المذكر ليس له مدكر لكنه لكونه مجردا عن ثاء التأنيث لا يجوز ان يقال
 في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض
 وطوامث لا غير فان الحائض وانطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض
 والطمث في الجملة ويكون بمعنى اشوت والصفة التامة ما لا تختص بزمان دون
 زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف
 حائضة بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة
 طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث
 كذا في شرح الب يكون مناسبها للفعل في المقتضى والمعنى لانه بمعنى الحدث
 كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلوقيل في جمع حائض ايضا) يعني الذي يغير
 التاء (حائضات زيم الاتيس) اى التيس الصفة التي لم يعتبر فيها الحدوث
 بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يشتر الحدوث بل اعتبر
 فيها النسوت يجمع الحائض على حوائض لتفصان مشابهته للفعل واذا اعتبر
 فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها للفعل ويجمع على حائضات
 والاصل انه اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لاجمع الحائض
 واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذي
 يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شيء فقال (والا) (عطف) اى قوله
 والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه
 معطوف على قريبه الدنى هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله
 وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسمها وقوله (اى وان لم يكن
 المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامر كب من حرف الشرط ومن الحرف
 الضام مقام الجاء بقرينة المقتضية وقوله (بل كان اسما) اضرب عنه اى ان كان
 مفردا اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاوتاب
 فاعله تحته اما راجع الى مصدره كذا في قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع
 الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هدا الجمع) يحتمل هدين الامرين اما الاول
 فظاهر واما الى في فيحدف المضاف اى مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مقهول
 مطلقا يحازى اى جمع جمعا مطلقا وقوله (اى من غير اعتبار شرط) تفسير
 مطلقا يعنى اى صفة جمية هدا النوع بالالف والتاء ليست بمشروطة بشرط
 مذكورة من اشتراط ان يكون له مدكر وان لا يكون مجردا وذلك الجمع (مثل
 طلمات وزينات في جمع طلحة) اى الذي تأنيث لفظي (و) في جمع (زيت)

اى الذى تأيده معنى ثم نقل السارح اعتراض الشارح الرضى المصنف في قوله
 مطلقا فقال (وقى شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد)
 لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة في بعض المواد (لان
 الاسماء المؤنثة بناء مقدرة) اى المؤنث اسماء صيغة كآروشمس ونحوه مسموع
 الاسماء التى تأيدها غير حقيقى لا يطردها (اى في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية
 (الجمع بالالف والتاء) فلا يلة نارث وشمسات (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء
 (فيها) اى في تلك الاسماء (مسموع) اى مفسور على السماع (كاستيرات)
 في جمع السهاء (والكائنات) في جمع الكاش (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا
 على السماع ثابت (لخفاء هذا الالف) وانما خفي تأنيده (لانه) اى لان هذا التانيث
 (ليس بمتنى) بان يكون من الحيوانات التى يانثها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف
 بالاسماء المؤنثة مؤنثا وولد لاظهار العلامة كمره سلى) بالنصب عطف على خبر
 ليس يعنى تأنيدها ليس طرعا . . . اى كفى طرعا قوله ولاظهار السلامة الى
 هذه الكلام الرضى لانه قد تم فيه بدل قوله كآروشمس ربحوه كآروشمس وبارع
 وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله وانكاسات والسميات في ارباع فاصل مراد
 الرضى النقص لكلام المعنى يعنى ان قوله مطلق ليس بصحيح ويمكن ان
 يحسب من هذا النقص بان يقال انه محتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق
 الاشارة الى معنى بالنسبة الى السروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار
 شرط من السروط المذكورة في الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه
 سماعيا الرضيه ولو قال من غير اعتبار شرط من السروط المذكورة فخلص من
 الاعتراض والى اعلم به سافرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع
 ومن سائر شح شح السارح الذي في ذلك (جمع التكسير) اى تعريف
 الجمل التكسير الذى يقال به جمع الذكر مراد به النوع الذى في من المجموع
 (ماتفر) واستخذ الى اختارها السارح يراه مضمونا ان يكون مجزئ المضاف
 من غير يفر وانسبه التى اختارها صاحب السارح بفتح شامعى انه ماض
 معلوم من ذلك يتغير وصفه السارح بقوله (اى جمع تفر) الاعسارة الى ان لفظا
 موصوف وتغيره فعل الصحة التى اختارها السارح يكون قوله (بناء واحده)
 مر فوما دلى انه نائب فاعل تغيير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد
 الشارح بقوله (من حيث نفسه وامره الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع
 ما ذكره الرضى من ان جمع السلاسل بالواو تانين وكذا بالالف والتاء تفسير بناء
 واحده المتبادر الى اذهن من ان بناء بناء مستألفا فللفرد صار كلمة
 اخرى بذلك كما ان التأنيث سلاسل جمع اليها اثنين صارت عشرة ويكون

المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما انتهى فأراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتفسير المذكور في تعريف جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه بمعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقد الحثية معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحثية بمعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يحمل الشيء الثاني على الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه (فلا ينقص) اي فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينقص تعريف جمع التكسير معما (بجمع السلامة اي بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحد بل تغيره (لتغير بناء واحد بطوق الحروف الخارجية الزائدة) وقوله (به) متعلق بالحقوق اي لمحقوقها بذلك الواحد ثم انه لمسا توهم الانقضاء بالجمع الصحيح الذي حصل تغير واحد بمحذف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا للمتبادر) وكما لا ينقص التغير بجمع السلامة لا ينقص ايضا بماغير بناء واحد بعد الجمعية لان المتبادر (من تغير) اي من تغير واحد ليس التغير الذي عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اي بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينقص) اي تعريف جمع التكسير (ايضا : اي كما لا ينقص جمع السلامة معما (بمثل مصطلقون) من المجموع الالف التي يكون آخر مفرد ه بالالف المقصورة او بالياء المكسورة ما قبلها كفاضون (فان تغير الواحد فيه) اي في مثله (يلزم) اي يحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اي بعد الحاق الزائد تسين لاقبله ثم انه لمسا توهم منه انه ان كان المتبادر من انقضاء التغير هو التغير في نفس الواحد فلم يحصل على المتبادر نظيره الذي هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اي سواء كان سلا او مكسرا (فهو) اي فهذا التغير (اهم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان في جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجية الزائدة) كما كان جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا بهامية كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع يعني يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اي تفيد تلك الابهامية (لا محوم في قوله) اي في قول المصنف (بتغيرهما) حيث وصف

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه في تعريفه الجمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر في التعريف لانه لما حل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلان مع ان امثاله داخله في جمع التكسير فيقتضي ان يقتضى التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلان فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجان وافرأس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة بكسر راءه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمة في ابوه واسكان الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (واعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا بالانحرف في بناء واحده (كفلان كآمر) من انه داخل في مطلق الجمع ولم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخل في النوع الثاني وانما محل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال الاعتباري لان الناعة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الجمل عليه الاوقع ضرورة تقتضى حله على غير المتبادر فههنا لما لم يكن دافعية الى اخراجه عن المتبادر اعني بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة اتى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حله عليه واخرجه عنه في الثاني اعني بالنسبة الى التغير الاعتباري ليدخل فيه نحو فلان اخرج عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الان يقال لا يتكرر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفناء سكون وصبر ورثه حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في تعريفه يعنى بخلاف تعريف التصحيح فان التغير لم يغير في تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحرف الواو والتون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه اعتبار التغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما اراد في الاول بقرينة المقابلة قال التعريف الاول ما غير بالحق الزوائد المخصوصة ومأل الثاني ما غير بغير اللاحق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكليف في اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم تغير مفرد تغير آخر لا بتغير مصنفين ما يطرأ على الآخر لا يغير الصيغة فقله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم

فانهما صادران عن الضارب والمأثى (اولم يصدر عنه كالأطول والقصر) فانه
 اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى انهما
 صدراعنه اذ ليس الاوان والطول والقصر والحسن وغير هاجدا اذ السواد
 بمعنى سياهى ليس يحدث بل بمعنى ساه يودن فهو المعنى التام بغيره من حيث
 انه قائم كذا في العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى الفاسم ليس المعنى المقابل
 بالعين بل المراد به هو الامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة
 الاتفعال كالاكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا
 مطلقا لا المصدر الذى هرما خذ الاستقاي مع ان قوله اسم الحطب سائل له
 اراد ان يحتج عن المعنى الساقى دسال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحطب
 في تعريف المصدر هو الحطب الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطابق لم الشرح
 قصر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى
 ان المراد بجريان الحطب على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه
 تأكيداله) اى لذلك الفعل (اويانا لثوعه اوعدده) اى لتوع الفعل اوعدده
 (مثل جلست جلوسا) وهذا للتأكد (او جلسته) فتح الجيم لبيان عدد الجلوس
 (او جلسته) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس اعلم ان الجريان في اصله لا يهم
 يستعمل لمعان منها جريان السى على مايقوم ذلك السى به مبتدا او موصوفا
 او ذاهلا او متوعا فيقال ان الخبر جار على المتدأ والمفعلة جارية على الموصوف
 والحل جارية على ذى الحال والمصلة جارية على الموصول والمعطوف جار
 على المعطوف عابه رمنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له
 ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازته بانه في حركاته وسكناته فيقال
 ان الماصر مثلا جار على تنصر اى موازله ومنها جريان المصدر على الفعل
 اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيد اله اويانا لثوعه اوعدده ولما كان المراد
 ههنا هو المعنى الاخير مسره به وما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعاني
 مسهوا عندهم في مقامه فلا يلزم البراءة والابهام في تعريفه وانما يلزم لولم يكن
 منهويا في احدهما كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان امران احدهما
 ان يتسق منه الفعل رائى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه
 احد الامرين المتبرين او كلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (مثل التقاديرى والعالمية)
 اى لم يوجد في آخره اليها المصدريه الدال على معنى المصدر وهذان المثالان
 مثل للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المتبرين لان التقاديرى واماله لا يكون
 مصدرا بلباء لا يتسق منه الفعل لكون اصله اسم ماسل ولا يبع مفعولا مطلقا
 وقوله (ومل ولاه ويحمله) معطوف على قوله قدر التقاديرى اى من المصادر التى

لم يوجد به فعل يشتق منه بان حال واح يوجب او وال يوجب وقوله (لم يستق
 الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل
 من كل منها فقوله خذل القادر مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى
 خذل هذه الاربعة من التوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح التجويز لانعدام
 الامرين في النوع الاول ولانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان
 الاخير ان اى ولو كان مثل وبلاه وويحاله بالصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد
 فيهما الامر الثاني من الامرين المعبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى
 هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجز بان المعتبر عليهما واعتراض
 عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويل مفعولا مطلقا فلا ينص
 هذا الجواز بهذين المثالبين بل يجوز في مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع
 المفعول المطلق كون المفعول دالا على فعل اى على حدب لا كونه مفعولا من صغ
 المصدر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا رده قوله تعالى ويل
 للباطقين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا لوقوعه في هذه الآية
 مبتدأ انتهى مختصا به عليه بقوله فتأمل فقل وجهه انه يمكن ان يحسب عنه
 بخرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا في كلامهم
 واستعمالا لهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو
 العالمية وان حاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم
 اذ يقال علم طائفة ولما كان المصدر على توعين بحسب الحكم احدهما
 انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر يحكم عليه بانه قبلى شرع المصنف في بيان
 انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر)
 والصعب المرفوع مبتدأ وقوله (من الدلائل) (المجرد) تتركب من حال اما من
 الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما سار اوله بالصفة
 جاز وقوع الضمير فيه كما سترف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من
 الضمير المجزوء في عليه في الكلام المتفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه
 سماعى فعلى التقدير يكون معناه حازكون ذلك المصدر من التلافي المجزوءات
 قيد السماع بقوله المجزوءات لا يدخل التلافي في المراد فيه في هذا الحكم واما قاصر
 قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف
 اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره
 بالسماعى انه على حذف باء النسبة منه لان باء النسبة لم ثبت حذفها في كلامهم
 في امثاله كذا في العصام (و يرتقى ددده) اى عداد المصدر التلافي السماعى
 (الى اثنين وثلاثين كابن في كتب التصريف) يعنى في المراح وغيره على

على معصاع لعدم تقدم المحرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز
عند المصنف خلافا للفرأفة لم يستقر تقدم المحرور فيجوز هذا العطف
عنده كذا في العرب (اى غير الثلاثي المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير
(الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد) الرباعي (المزيد فيه) (قياس) (اى
قياسى كما تقول) ولما اكتفى المصنف بآراء الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد
الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان
تقول يجوز (كل ما كان) اى كل مصدر (ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على
افعل) اى ما يكون على وزن افعل (مصدره) اى مصدر ذلك الفعل يكون
(على) وزن (افعل) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر
(ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل مصدره) يكون
(على) وزن (استفعل) وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثي (مثل اخرج
اخرجا واستخرج استخرجا) اى تقول اخرجا في مصدر اخرج واستخرجا
في مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف) اى
تقول كذلك في سائر المصادر الى هي مصدر غير الثلاثي من الأوزان التى حفظتها
بها في فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع
في بيان كونه حاملا فقال (ويعمل) (اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر
نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له اولفعله والمماقيد به ليحصل التقابل
بين القسمين اللذين سيبيحان وبين هذا القسم لان في هذه المسئلة ثلاثة احكام
الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والى ان العمل للفعل فقط دون
واثباته يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه
مفعول مطلق تسميى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب
المصدر وقوله (انتهى منه) اشارته الى تلك المناسبة وهى مناسبة الاشتقاق
اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة
الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل اى حال كون ذلك العمل الذى اشتق
من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبتني ضرب زيد عمرا)
فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس
ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا رفع الفاعل ونصب المفعول الواحد وذلك
المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمر الذى هو
مفعوله وقوله (او) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينهما وبين قوله
(غيره) للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون
ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان)

اى ذلك الغير (اوحالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو وخالد اغدا
 او الان) يعنى ان قيده بقدا يكون مثالا للمستقبل وان قيده بالان يكون مثالا
 للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه بكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل
 والحال فان كان مقيدا انقدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالان يكون
 عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بهما المصدر
 يعنى ان عمله عمل المصدر كعمل فعله (لشبهة الاشفاق) التى بت (بينهما) اى
 بين المصدر وبين ذلك الفعل (لابعبار النسبة) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل
 وغيره من الصفات (فاهذا) اى قاعده كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر
 (لم يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل والحال
 بل اعدم ذلك لاشتراط يعم الماضى وغيره (كاسمى الفعل والمفعول) اى كما اشترط
 الزمان فى اسمى الفعل ولانفعل بالان عمله من شروط يكونه مقارنين للمستقبل
 والحال فلا يجوز اعمال المقارنين الماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل
 لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى
 كانا متباينين للفعل الماضى معنى لالفاظ وللضارع لالفاظ لا معنى فتمت
 قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا)
 قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فصره الشارح بقوله (يعنى
 عمل المصدر) اى يريد المصنف من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله
 بالقطع) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك
 المصدر (مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فانه) اى
 المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسخي
 حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد
 بالفعل المطلق الذى اشترط عن المصدر بعده هو المفعول المطلق حقيقة
 سواء كان ناكدا او بيانيا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا زائفا لعمل
 حيثئذ مثل عمل فعله كما فى المصام تفعلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر
 بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول
 المصدر) فصره الضمير ثلاثيهم ارجاعه الى الفعل او ظره (عليه) اى على
 المصدر واما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بشئ من الفعل
 معان) يعنى ان الضرب يتقدر ان يضرب (وشئ) اى ومعمول من المعمولات
 التى وقعت (فى جيران) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية
 (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى حيثئذ لا يجوز ان
 يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله السدى هو الضرب
 لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

معمول الفعل الذي هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لان الموصول حق الصدارة اعلم ان في جواز تقديم معمولة عليه
وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضوي حيث قال ان معمول المصدر
اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى
فما بلغ منه السعي لان المنع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤل
بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الطرف كالتم للعباغل للابسته له في الاغلب
فيدخل فيها لا يدخله الايجاب وانه معمول ضعيف يكتبه راحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت بشعة بك مجنون وجمهور منوها
مطلعا ومنهم المصنف وقدروا العامل في ذكر من الاتيين ونحوهما كذا في شرح
اللب و اشار اليه المصنف ثم شرع في بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فاعله
فقال (ولا يصير) وهذا فعل مجهول يقتضي نائب فاعل وناصبه اما ضمير مستتر
تحتها او الظرف الاتي و اشار النحار بقوله (اي معموله) اي الاول يعني ان نائبه
مستتر تحته وراجع الى معموله يعني لا يجوز ان يصير معمول المصدر من الفاعل
فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يصير اي لا يصير معمول
المصدر في المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه للثاني يعني او لا يكون
نائب فاعله مستترا بل يكون (الطرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم
فاعله) اي نائب فاعل اقوله لا يصير وقوله (لانه لو اضمر) دليل لعدم جواز
الاضمار يعني انه لو جاز ان يصير الفاعل (فيه) اي في المصدر المفرد (لاضمر
في المثني والمجموع) اي لزم ان يجوز اضمار الفاعل على في مثني المصدر ومجموعه
يعني في لفظ ضربان وضربات (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار
في واحد من الفعل ولصفة يجوز الاضمار في مثناه وجهه لكن الاضمار في مثني
المصدر وجهه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما (فيلزم اجتماع
الثنيين والجمعين) في صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر و) الاخرى
نظرا الى (الفعل) اعلم ان هذه المسئلة توقف على مقدمتين احدهما ان تسمية
المصدر وجهه بالنظر الى نفسه ونائبتهما ان تسمية الفعل والصفة وجعهما بالنظر
الى فاعلهما لكن الفارق بينهما ان الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فاشار
الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تسمية الفعل وجهه راجعة في الحقيقة الى
الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضربا وضربوا (وكذا) اي كالفاعل
(في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا ما بقع عليه اسم الفاعل هو ما بقع
عليه من فوهه قوله (لا يلزم) جواب لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اي في المذكورات
من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع الثنيين والجمعين لانهما

مقصود ان بالنظر الى الفاعل في ما ذكر ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) اي
المقدمة الاولى يعني ان ثنية المصدر وجهه ليس بالنظر الى الفاعل (فانزه)
اي المصدر (في نفسه) اي في معناه الذي يدل عليه بالمطابقة (ثنية وجما) فاننا اذا
قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضرب بان اردنا به الخدين الواقعين
المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع ما ردد على
المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطابق شامل
للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في ذلك لان الاضمار بالبارز جائز كما في نحو
ضربي زيدا فاجاب عنه باننا لا نسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه
لا شبهة (ان الاضمار) اي الذي دل عليه قوله لا يضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار
المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعني وان لم يال مطلق الاضمار
على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا باللفظ فيه دل عليه
بالانترام (فانه اذا كان) اي الضمير (بارزا) كما سبق في ضربي زيدا (لم يكن ' ذلك
البارز (مضمرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه
فاننا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضرب بان نقول ان فاعله ضمير
فيه اي مستتر فيه وهو هـما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر
فلا يستعمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا)
والمطلق مصروف الى السكامل والكامل في باب الضمائر والبارز وقوله (فلا
حاجة) تفريع لما قبله اي ولما قد قوله لا يضمر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار
قيد الاستتار على حديثه) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المأخوذة وعلة لها يعني
ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمر (نحو ضربي
زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يرجح الى اعتبار قيد لاخر اجه
اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره النحارح
العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعليل بعضا اما اولاه فلا تمنع
قياس ثنية المصدر وجهه على الواحد لوجود المانع في الثنية والجمع المقيسين
دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلا نه لا يجري في التأكيد واما ثالثا فانهم
ان اردوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ السكلام في الاستتار انه لا يد من
علامته في استتار ضمير الشئ والمجموع ولما اتحد في الصفة اكفى بشئيهما
فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمع زومها واحد اليه اسم الفعل والحال ان
التعاطيل المعاري عن هذه الشروعات ما علل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اعتبار
في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى الرفع مأخوذة في وضع
الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه

الى ماهية الحدث فقط لالى ما قام به فاقضوا. للرفع عقلى لاوضى فلا يحتاج الى الامر الحكيم انتهى ثم شرع في ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون قوله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للعهد الحاربي والقرنة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر ماملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى وقوله (لا مظهرها ولا مضمرا) تفصيل للذكر او عدم الزوم يعني انه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرها ولا حال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضر فيه (نحو اعجني ضرب) بالثون (زيدا) فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرها ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) عليه لقوله لا يلزم يعني وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه) اى في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفاعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة في مفهومه كل منهما فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسئلة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز صانعة) اى اضافة المصدر (الى الفاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون متونا عاملا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله فمعين احدهما عليه فيه حال كون المصدر متونا نحو اعجني ضرب زيد بثون صرب ورفع زيد والاخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير ثون وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو انقسم الاول كما قال (مع ان اعلم) اى يعمل المصدر (متونا) اى حال كونه متونا (اولى) منه حال كونه غير ثون يعني مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اى لان المصدر (حيثئذ) اى حين كونه متونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير ثون ومضافا . قوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعني انه يكون حال كونه غير ثون اقوى مشابهة لوقوع الثون (نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه مع الثونين منصوص بتكراره بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

ما اختاره الشارح تبعاً لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما عرّح به
 لرضي فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعاً للمفعول
 وجزاء جعله تابعاً لمحلّه ايضاً عند الأكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
 يعني اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعاً للفظ الفاعل
 بان يكون معمولاً مرفوعاً وهذا يقتضي عدم الاضافة ثم قال وجزاء جعله تابعاً
 لمحلّه ايضاً يريد به ان جعل 'المصدر' تابعاً لمحلّه المفعول الارجح بان يكون مرفوع
 المحل لوجود المنافع عن ارفع اقطساً وهو كونه محموراً بالاضافة هو الاول لانه
 كذلك عند أكثر النحاة او عند أكثر الاستعمال وقوله عند الأكثر يقتضي ان
 الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح في الاستشهاد مثلاً بنحو قوله
 تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه في هذه الابه مضاف بالتعاقب
 امرأت والله اعلم ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسألة اضافته
 الى غير الفاعل ومن الممولات فقال (وقد يضاف) (اي المصدر) (الى المفعول)
 اورد هذه المسئلة بقدر ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الطاهر
 من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى معموله
 بقوله (سواء كان) اي ذلك لمفعول الذي اضيف اليه المصدر (مفعولاً به او) كان
 (ظرفاً او) كان (مفعولاً) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة
 هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد جاء عرفته وقوله (نحو ضرب الالف الجلاد) مثال
 لاضافته الى المفعول وهو الالف وفاعله الجلاد نارفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة)
 مثال لاضافته الى الفاعل (و) نحو (ضرب الأديب) مثال لاضافته الى المفعول له
 ولما دفع من بيان ماكثر اعمال المصدر فيه شرع في بيان ماقل فيه اعماله فقال
 (واعماله) (اي اعمال المصدر) رقبته (ملتبساً) للاشارة الى ان قوله (باللام)
 حال كونه من الضمير المحرور في اعماله والى ان البناء فيه للابنية وتفسير الام بقوله
 (اي للام التعريف) لتباين ان المراد بهما هي اللام الجرة او الابتدائية وقوله
 (قائل) خبر لقوله واعماله يعني ان استعمال المصدر المعروف باللام عاملاً ليل
 وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله في هذه الصورة يعني وانما كان عمله قليلاً بين
 التباسه باللام لا المصدر (عند عمله) اي عند كونه عاملاً ليس من ذاته بل هو
 (مقدر بان) اي المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني ان معنى فوتنا العجنى
 ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير
 يقتضي ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا
 كان كذلك (فكما لا يدخل لام احريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

(الفعل يشعئ ان لا يدخل) اى اللام (لام التعريف على المصدر المقدريه) اى على
 المصدر الذى قدر ان مع الفعل ثم انه لم توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه
 ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة
 استدرك عليه بقوله (ولكن يجوز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى
 ليحصل الفرق (بين الشيئ) وهوان مع الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين
 المقدريه) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والضرب
 مرع ولولم يفرق بينهما لم مساواة الفرع الاصل وهو غير مرضى عنه ثم نقل وجهها
 ضعيفا فى زعمه فقال (قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعروفة باللام
 عاملا فى فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء فى الشعر وهو قوله * ضعيف انكابة
 اعداه * فان النكابة مصدر معرف باللام وقد عمل فى اعداه كذا فى الوافية (بل
 قد جاء) اى فى القرآن عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
 فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعروف باللام وهو عال فيه ثم شرع فى لعمري الذى
 يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر) (معزلا مطلقا)
 ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه
 يخالف لما ههنا فصره بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو
 ان يكون (من غير اعتبارا بدله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه
 بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ما سبكر واما ان كان
 صرفا (فاعمل للفعل) وقوله (من غير تجوز ان يكون) اى الى (المصدر)
 احتراز عما سبقي من تجوز ان يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم
 تجوز عنه مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجوز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز
 (اعمال الضمة ف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان
 افعلا مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوف فافقير لازم) واءا قيد المحذوف
 بقوله غير لازم للاعزاز عما اذا كان المحذوف لازما بان يكون من المواضع التى يجب
 حذف فعله فيها كاسمى فان حكمه ما سبقي فان حذف فعله نوعان احدهما
 واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا)
 فان فصل المفعول المطابق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس
 من المواضع التى وجب الحذف فيها ثم شرع فى بيان ما يجوز فيه اوجهان فقال
 (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسيرا لضمير المستتر فى كان وهو اسمه راجع
 الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره
 المنصوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحي الذى هو من التوانع الخمسة
 بل المراد به بمعنى الراضى اعنى وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق (بدلا) أى عوضا (منه) (أى من الفعل وهو) أى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) أى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقيه ورعاه وشكره وحده) فإن كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف أفعالها أى سقيت ورعيت وشكرت وحذت حذفًا لازما سماعيا وجعلت المصادر المذكورة عوضا عن الأفعال المحذوفة (فوجهان) (أى فيعوز فيه) أى فى أعمال هذا النوع (وجهان) أحدهما (عمل الفعل) بأن يكون اللام فى هذا المثال أى فى سقيه متعلقا بالفعل المحذوف وإن يكون مفعولا له وإنما أعطى العمل نال الفعل (لا صالة) وهذا مذهب السبى فى أى لكون الفعل أصلا فى العمل كما أعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بأن يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وإنما جاز أعطاه العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للثبابة) أى لكون المصدر ههنا نائبًا عن الفعل وعوضا عنه وفيما به مقام الفعل لا لمصدريته وكونه مقدرا بأن مع الفعل وهذاذهب سيبويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستئثار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) أى قال بعضهم أن المراد بالوجهين هو العائن لعمل المصدر لا العائن اللذان أحدهما عمل الفعل والآخر عمل المصدر كما هو المختار عند النصارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وإنما المراد بقوله وجهان هو أن الوجهان فى عمله أحدهما (عمل المصدر للمصدرية) أى لكونه نائبًا عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله بالدلية) أى لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبًا عن الفعل (فى قوله) أى فيجئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان أى فقط وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) أى توجيهان مبتدأ مؤخر من الظرف أى فى قوله أحد هما أن يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والآخر عمل المصدر رئيسا به والمصدرية أعلم أن النصارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن أن يقال أن معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز أن يكون المصدر من حيث أنه بدل من الفعل عاملا انتهى وأمكن هذا التوجيه ليس توجيه كما قال العصام لأن المصنف لما صرح بالدلية بقوله بدلا منه لم لايمحل كلامه على أن عمل المصدر للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر أراد النصارح أن يبين وجه الفصل فقال (وإنما فصل) أى المصنف (بين قسمي المصدر أى أى أريد بالقسمين) (ما) أى المصدر السبى (لم يكن مفعولا ملحقا وبأكان) أى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان (إياه) أى مفعولا مطلقا (بالجل المتروكة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول
 وانما فصل بين المستلذين بذكر تلك الجمل مع ان المتناسب ان يذكرهما متصليتين
 وان يذكر ثلاث الجمل بعدهما (ليسان) اي لفصصهمان (وهن احكام عمـل
 المصدر) وهو عدم جواز تقدم مفعوله (لان عمله في القسم الاول) اي في المصدر
 الذي لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثاني الذي كان مفعولا
 مطلقا (فلاوخرت) اي لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما
 (لنوهن تعلقه) اي تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين
 على السواء) بان لم يكن في احدهما اظهروا كثر وقال العصام ان مراد الشارح
 من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال ثمره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي
 المصدر فينتي ان توخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
 بينهما على ان له من بدا اختصاص القسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع
 تقديم المفعول يختص بالقسم الاول انتهى اقول وامل الشارح اشارة بقوله ليدن
 بعض احكام الجمل الى هذا اعني ان المشترك بعضها لاجلها والله اعلم ثم شرع
 في بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلته التي
 هي قوله (اشتق) خبره (اي اسم اشتق) (من فعل) وهو سكون العين مع كسر
 الفاء الفصل الثاوي كما اشار اليه الشارح بقوله (اي حدث) يعني المصدر
 فان سبويه يعني المصدر فعلا وحدثا وحدثنا وفيه اشارة الى انه ذهب
 الى مذهب قبح السرا في فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس يشتق من المصدر
 بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحي الذي هو ضرب
 ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة
 وقوله (موضوعا لذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام في قوله (لمن) متعلق
 بالاشتق بتضمينه معنى الرضع والى انه حال من الضمير المستتر في اشتق بمعنى
 راجع الى الاسم يعني حال كونه ذلك الاسم المشتق موضوعا لعني وهو من
 (قام) (اي الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اي الذات)
 تفسير لم وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها)
 الفعل (للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمه من غير قطع النظر عن
 الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل
 وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفصل واما الفاعل
 فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضي بانه اخرج هذا القيد عن
 التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتبرع من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه
 فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المتستين معينا دون الاخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصرف بالضرير بل المتصرف
بضرب متعلق بشخص يصدر منه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول هذا
معنى ما قبل باب الفاعلة لحديث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من
مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بضاربه وكذلك الافتراق معناه القرب من شخص هو ايضا
متصرف يقرب الشخص المول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المتسبين معينا دون
الاخر فلا معنى له اذ الحداث لا بد ان يقوم بعين ولا معنى لقيام بسى الاعلى
التعين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالين
ولما كان لفظ من مختصا بالعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللانق
بالمصنف ان يعبر بصيغة شاملة واسرار اليه الشارح بقوله (ولو قال)
اى المصنف (ل قام به الفعل) يدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى)
من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اوله بقوله (لان ما جهل امره) اى لان
الشيء الذى لم يعلم كونه حافلا او غير حافل (بذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول
(بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تعبيره باولى
يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحیح بانأويل به -
ان المصنف (قصده) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العلاء على غير العلاء
كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر
فى اشتق اى متبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لابعنى الثبوت (يعنى) اى
المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدوث
(له) اى لذات مهجة وقوله (وقيامه به) عطفت تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك
الذات ليس بما لمق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحاصل حقيقة
بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى يخلف فيه ثم شرع فى بيان
قواعد القبول وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيه
وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالنسخ اما
مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام
فى تفسير الضمير للجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من
صرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل
بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وقبيرة) اى
ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان لغيره وهو اسم المفعول
(والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلاهما يستق من الفعل

فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتج لى
 قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) (ويعنى
 بماعدا اسم المفعول والصفة المشبهة (لان الجميع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة
 (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا في شرحه ان قول المعروف
 بمعنى الحدوث (قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف
 اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة
 (على ان تدل) اى معنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير
 متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل
 كما عرفت ناهى لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال به من
 السارحين في اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث
 واسند المصنف الى قوله لمن قام قال (والطاهر) اى الاستفادة من كلام المصنف
 ههنا حيث اسند خروج غير الصفة لى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم
 التفضيل داخل في الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى
 (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم
 المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح السارح
 حقيفة كلامه في الاستناد فقال (والحق) اى الاستناد المطابق لنفس الامر
 (ذلك) اى قول المصنف لا قول بعض السارحين المخالفين فيه فيما سأتى
 ثم بين حقيته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل
 وهو قوله (ما استقى لمن قام به) والذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل
 المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله
 لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة ونقصان) اى ان تمام
 المعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر في اسم الفاعل لان
 التسمية صرملا انما اشتقت لذات قام به الصر ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره
 ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام به بل
 الواقع اما خروج اسم التفضيل منه فلا يتبعه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل)
 اى الى تمام معنى الفعل لذى قام بالفعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل في تمامه
 واصله (كالزيادة قيد) اى كاصم في اسم التفضيل يعنى لو جعلت تلك الزيادة
 مضبوطة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المستعمل على تلك الزيادة
 (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لولاي فحيث لا يصدق (على هذا الاسم)
 اى الموضوع لذلك المعنى المستعمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق
 عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فيثبت يكون
الحق ان خروج اسم التفضيل مستند الى قوله لم قام كإفعله المصنف لا الى قوله
بمعنى الحدوث ثم ذكر الاستناد الغير الحق بقوله (وخالف اكبر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اي الشارحون
الذين كورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اي الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين
موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اي لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق)
اي المذكور في ضمن قوله ما استق (لن قام به شامل لاسم التفضيل) اي مجردا
عن اقيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم ينتبهوا) اي ذلك الظن فاسد لانهم
لم ينتبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوصف كما علمت) اذ مجرد
الاشتقاق من غير الوصف غير موجود فكلي ما هو مشتق فهو بلا حطة الوصف
واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لن قام به) مجردا عن الزيادة
(بل) هو موضوع (له) اي لن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لن قام قيدا
مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف
خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم
التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد السارح ان يسير اليه مع جوابه
فقال (ويحدثه) من الخدش ضمنه هنا معنى الجرح والمراد به انه توجه على هذا الكلام
شيء ودفعت بادنى سعي وهو انه ان كان المراد من قوله لن قام مجرد تمام المعنى من
غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اي
على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (نخرج) اي على
هذا التقدير نخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اي من تعريف اسم الفاعل لان قيام
النصرة في مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشار الى
ازالة تلك الخدشة بمعنى لا يبعد (ان يلزم ذلك) يعني ان نقول ان خروج صيغة
المبالغة من التعريف ليس بمضرب لتأمل خروجها لازم وقوله (وبدل عليه) معطوف
على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعني يدل على خروجها منه
(حصره صيغ اسم الفاعل) اي يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة
من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اي في الصيغة التي حصر
المصنف فيها في قوله الاتي وهو قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل
ومن المنزلة فيه على صيغة اسم الفاعل وقوله (وبجعل) بسكون العين مصدر
وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعني يدل عليه حصره وجعل (احكام

صبيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضروب وعليم وحذرنه فدل مجموع ذلك على ان صبيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان في خروجها خفاء ما وجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله مبدل على ان صبيغ المبالغة من اسم الفاعل داخل فيه قال لظاهر ان كلمة من اللبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عددها من اسم الفاعل باعتبار انه المتي قام به اصل الفعل لكانه اخرجت منه يالته يروا الذي انه انما نلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروجه المتي والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال والمشي والمجموع منه فلذلك خفي علينا مراد المصنف ولما لزم السارح خروجها بكلف فيما بعده يحمل المشي والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعهما كما اشار اليه العصام ثم السارح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفة بقوله (وفي الترجمة الشريفة ما معناه) اي وقع في الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاثر وماس وأكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعني وفيها ايضا ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثي) حال كونه مستقيا موضوعا (لن قام به لا على هذه الصيغة) اي ليس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو اما صفة مشبهة او اسم التفضيل او صيغة المبالغة تحسن واحسن وضراب) يعني ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه ثم شرع في بيان صيغة من التوعين اعني الثلاثي المجرد وغيره فقال (وصيغته) (اي صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اي صيغة اسم فاعل له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويحصل عمل له بخلاف توجبه المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصص بالفاعل وقوله (من مجرد ثلاثي) طرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وازافة المجرد الى الثلاثي من قبيل جرد قطيعة يعني من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في العرب اي صيغة الذي يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثي المجرد المتي (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطوف على قوله من مجرد الثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي المجرد ثم فسر ذلك الغير بقوله (اي ثلاثيا) وهو ما عطوف عليه منصوب على انه حال وانما فسر بهذه الصورة لطابق التفسير المفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه او باعيا مجردا او) راياعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (العلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به لتصريح بار المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضارع المعلوم لامن المجهول وانما اهل المصنف هذا القيد لان قوله
 (عيم) الى آخره مفعن عنه كما لا يخفى يعنى اذها على صيغة المضارع لكن حال
 كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بعيم وفسره بقوله (اى مع عيم) للاشارة الى ان الاء
 المصاحبة وقوله (مضعومة) بالجر صفة لميم ثم بين ان ر ح موضع تلك الميم
 بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة
 بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمرًا او لا) لتشمل مضارع الرباعى
 لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مقنوحا كما فى التماسى
 والسداسى مثل يقتل ويستعمل وقوله (و) (مع) (كسر ما قبل الاخر) عطف
 على قوله عيم ولدا وسط التارخ قوله مع قوله (وان لم يكن) وصلية اى بكسر
 الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فيها ونعمت
 وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل
 مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يفعل ويتفاعل ونفعل)
 يعنى ما فى اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع فى بيان
 امثله من غير الثلاثى المجرد فقال (نحو مدخل فانه اسم فاعل من ادخل يدخل
 ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة)
 وقوله (المضعومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضعومة
 فى مضارعه فان حروف المضارعة مضعومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان
 (ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما)
 اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضارعة
 المقترحة) فان حروف المضارعة فى مستغفر مقروعة فى المعلوم واعلم ان لشارح
 تغثن فى كلمة وضعت حيث ذكره فى الاول وانتهى فى الثانى مع انها فى الموضعين
 مسندة الى الميم فانهما فى الاول اسندت الى طاهرها فجاءت ~~الذ~~ كبر والتأنيث
 اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى وامافى الثانى فاسندت الى ضميرها فقيتد
 وجب تأنيثها وانما فسر المثاليين بحيث عين الاول فى الحروف المضعومة والثانى
 فى المقروعة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر
 امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للتماسى المزبد على الثلاثى وعلى الرباعى
 ومثالا للرباعى المجرد ثم قال (ولواقيم) اى ولواقم المصنف (متفاعل) اى مثالا
 من باب التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعل
 وقوله (كان) جواب لواقيم يعنى لواقيم كذلك كانت الفائدة اتم بما ذكره لان
 متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه لميم م ح حرف المضارعة المفتوح يكون
 (مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل

آخر المضارع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر في هذا حرف قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى ثبت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثل هذا القسم بضاً (مذكوراً) فى المتن وانما كان تم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقولہ كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثل) يعنى يكون كلام المصنف اتم لانه لو قيم كذا يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغبير الواقع فى آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع فى آخر المضارع وهو مدخل لان لا اقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعه موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسوراً هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني الميم الموضوعه موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل الآخر والثاني مفتوح ما قبل الآخر فهو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر منه فكان مثل الاخير غير مذکور ثم شرع فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اى اسم الفاعل) وقوله (عمل فعله) يات نصب مفعول مطلق تشبيهي يعنى يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اى فعل ذلك الاسم (لازما) اى خبر متعدي الى المفعول الصريح (يكون هو) اى ذلك الاسم (ايضا) اى كفعله (لازما) فلا يعمل فى المفعول الصريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لا يعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اى فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب يكون هو ايضا اى اسم فاعله الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيد كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعله (متعديا الى الاثنين) اى الى مفعولين كاعطى واعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معطوطا لم ايضا اى كعمله (كذلك) اى يمتدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا ان اعطيت زيدا درهما (وكان فعله) اى وكأنت ان فعل ذلك الاسم (يعدى الى الظرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (واختال والمصدر) اى المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ما هي فضلة اى غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يعدى هو) اى اسم الفاعل (البهى) اى الى المذكورات ولما يكن اسم الفاعل ما لا لاصالته ان كان صادرا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حاله عند الشارح فسر مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقل (اى يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل

إشارة إلى ذي الحال وقوله (حال كونه) أى حال كون اسم الفاعل إشارة إلى كونه
 حالا وطرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتصقا بشرط) وقوله (أى يسمى بشرط)
 تفسير للشرط يعنى أنه يشترط (فعله) أى عمل اسم الفاعل (به) أى بذلك
 الشيء وقوله (من معنى) يسار لذلك المعنى وقوله (هو) اظهر لذلك المعنى
 أى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احدى الزمانين إما (زمان الحال او)
 زمان (الاستقبال) فاطهارا من هذه الانفصلة حقيقة لأنه لا يمتنع أن لا يتخلو
 الاسترطاف منهما ولما كان زمان المضاف غير سابق للحل والاستقبال المضاف
 اليهما ولم يجز أن يكون المضاف لامية أراد السارح أن يسرأ به بقوله (فالاضمان)
 أى احدى الزمانين مضافة لزمان الحال والاخرى اضافته إلى الاستقبال (بيننا)
 يعنى لستنا بلامين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة
 يعنى بمعنى من فيكون معهما أنه زمان هو الحل و زمان هو الاستقبال ثم شرع
 في بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احدهما زمان
 الحال و زمان الاستقبال شرطيا في عمله (لان عمله) أى عمل اسم الفاعل ليس
 بالامالة كالفعل بل (يشبه المضارع) أى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل
 المضارع بالاسمية التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا وازنه واما معنى
 فلقول النبوع والخصوص واما استعمالا فلقوله مضافة للكرة فاذا كان عمله
 مشابها للمضارع (فيلزم) حيثئذ (ان لا يتخالفه) أى لا يكون اسم الفاعل
 متخالف للمضارع (في الزمان) ايضا لانه لو كان متخالفه في الزمان لكان زمانه
 ماضيا فقتل المسألة بينهما ثم ادرك ماضيهما في حال واحد فقال (فتعوزيد
 ضرب غلامه الآن) هذا مثال لما كان معنى الحال وقوله (او غدا) إشارة
 إلى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او تعوزيد ضارب غلامه غدا فاما ان
 الضارب في المثالين عمل فعله حينئذ فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
 وهو غدا لا يعتمد على المبتدأ ولكونه يعنى احدا الزمانين ولا كان المبتدأ من كونه
 مقدما لاحدا الزمانين ان يكون قارئه في الحقيقة كان على ذلك المتبادر فهو
 قوله تعالى وكلهم باسط خارجا المقصود اراد السارح ان بين المراد على
 وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس مختصا بما كان
 بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) أى احدا الزمانين (تحقيا) نحو ما مر من
 زيد ضارب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلهم) أى تلك اصحاب الكهف
 (باسط ذراعيه باوصيد) أى يمشي الفر (فان باسط مهنيا) أى تلك الآية
 طار في دعوته الرى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة إلى رب لا لانه
 (وان كان ماضيا) تحقيا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها) أى معنى تلك الحكاية على وجهين أحدهما (أن تحدث الحكاية باسم الفاعل العامل) وهرهنا الباسط الذى (يعنى الماضى) بالنسبة إلى وقت الاخبار لكن التكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود فى ذلك الزمان) أى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقانا لزمان البسط وقوله (أو بقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو أن يقدر ذلك التكلم (ذلك الزمان) أى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) أى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى أن المفهوم من كلام المصنف أن شرطية زمان الحال أو الاستقبال عام فى مطلق العمل وقبل أن هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لاقى الفاعل مضرا أو مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح الب وحقى عصام الدين عن الرضى أنه قال وظاهر كلام النجاشي أن شرط معنى الحال والاستقبال أيضا إذا وقع بعد حرفى التثنية والاستفهام ثم قال الأولى أن لا اشتراط فى ذلك لقراءة معنى العمل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه إذا دخل اللام هذا الكلام الرضى ثم قال العصام أقول لا بد أن يكون هذا ظاهر كلام النجاشي لأنه إنما يكون كذلك إذا عطف قوله أو المبهمة أو ما على قوله على صاحبه وأما إذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال أو الاستقبال والاعتماد على صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط أحدهما انتهى لمفصلا ثم شرع فى بيان آخر للعمل فقال (و) (بسط) (الاعتماد) وإنما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة إلى أن قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال أى ويعمل بشرط الاعتماد بقوله (أى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة إلى أن اللام فيه عوض عن المضاف إليه أو إلى أنها للعهد الخارجى وإن المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الناعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار بقرينة العهد فى تركيب الامر وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود الصلافة بينهما واستناده عليه كذا فسرته العيني وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (أى على النصفية) أى على الاسم الذى يتصف بذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) أى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بأن يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من أن يكون مبتدأ حالا أو منسوبا بدخول التواضع عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا أو أن زيد ضارب عمرا وعلامة زيد ضارب عمرا (أو الموصول) عطف على المبتدأ ثم انه يرد على الشارح أن فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لأن مراد المصنف من صاحبه ضم الموصول لا ما يعمد بقرينة ما سأتى من قوله فإن دخلت اللام يستوى الجمع لأن الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح الب حيث حـ ل كلام الشارح

على الوهم واقول وامل ذكره هنا للاستطراد اولى بين ان هذه علم الاسرار
فيم دخلت فيه انما هي لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف)
بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم
موصوفاه (اودى الحال) بان يكون اسم الماعل حالا من الاسم ويكون
ذلك الاسم متصفاه لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) هذه
للاشراط اي انما بشرط في العمل كونه متصفا على صاحبه لتكون جهة
الفعل اقوى من جهة الاسم وقوله (من كونه) يان تلك الجهة اء حال كون
تلك الجهة ناسئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل
يفتضى شيئا لا مسندا اليه كونه ذا لعل فاعل ما بالانتماء وان الاسم لا يقتضى
شيئا كما تقرر في علم الوضع ولما كان اسم الماعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا
لمسا بهته الفعل كان له جهتان جهة الاسم وهو اسم الاسماء وجهة الفعلية
وهو اقتضاه الاستناد ولم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة
الاسمية ثم شرع في ابعث له كل منها فقال (نحو ضرب ابوه) هذا مثال
الاعتماد على البدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) هذا مثال
الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف
(و) نحو (جاء زيدرا بكاء عرس) هذا مثال الاعتماد على ذي الحال واما
للعامل في الصبر المستر وفي المصطلح ورسه بانصب متعوله وما علم را بيا
مستغر نحه راجع الى ذي الحال وقوله (او) (اعتقده) (على الهمة) عطف
على قوله على صاحبه واما وسط السارح بين العاطف والمعدوف لفظ الاعتماد
ولما كان هذا الحكم غير مفسر في الهمة فسرهما السارح بوصفها بوصف
(الاستهامة) واما ان عدم انحصاره بقوله (ونحوه) اي وكذا الاعتماد
على نحو الهمة ثم بين لفظ الموصوف وقوله (من الالف ظ الاستهامة) سواء كان
حرما كهل او اسماء حوين وما نحو من خالف الخالدان وما صنع الكران وقوله
(او ما) عطف على الهمة او على صاحبه بمعنى انوسط الاعتماد على ما
وفسرهما السارح بوسطها بقوله (انافية) لانها ترض الاستهامة الموصولة
والموصوفة مثال (ونحوها من حروف التي ككلاوان) بكسر الهمزة اي
انافية وانما فسر الحق في الاول بالالفاظ وفي الثاني بالحروف لان الاستهامة
توجد في الحروف وفي الاسم واما في الحروف لم يوجد اسمول واما التي
ومند في الفرس كبس من الحرف كيار ولم يدخل الف في هذا الحكم
في الحرف وانما لم نصنف في ذكر الهمة وذكر ما لم يقل او الاستهامة
او ان في كمال غير للاشارة الى اسئلة الهمة في الاستهامة والاصالة ما

في الثاني ثم شرع في بيان توجيده عليه لاشتراط واحد منهما حين انه دام الاول
 لم يحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام وانتي) وقوله
 (بالفعل) متعلق بقوله (اولي) وهو خبر ان يعني ان دخول الاستفهام والثني
 على الفعل اولي من دخولهما على الاسم كما بين في محله ولما دخل احد هما على اسم
 الفاعل (فازداد بهما) اي بسبب دخول احد هما على اسم الفاعل (شبهه) اي
 شبه اسم الفاعل (بالفعل نحو قائم زيد وقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان)
 وزاد بعضهم الاضافة على النداء نحو يا طاعا جيلان طاعا عمل في جبال لا يعتمد
 على حرف النداء كما راده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك
 واعتض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاشتهام والثني في التقريب من الفعل
 لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا يعتمد
 في مثله على الموصوف لا المسمى بانه ما يار جلا طاعا وهذا ما اختاره ابن الحاجب
 ثم قال الشارح المذكور ان قول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام
 ادعو فهذا يعني في التقريب ولو اجبر الاعتماد على الموصوف المصدر لنفسا
 شرط الاعتماد اذ لا يمكن سقطة من صاحب تجري عايه ملحوظ او مقدر
 انتهى ملخصه ثم قال كما رسم الله حل اما زمان الحل او الاستقبال والماضي
 وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (ما كان)
 وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر
 تحته وراجع الى اسم الفاعل واورد له وصفا بقوله (المتعدي) للاشارة الى ان
 اختلاف في هذه المثلة في وجوب اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتعدي
 (الماضي) وما كان كونه الماضي على وجهين احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده
 في الاستمرار اشار الشارح اليهما موافقا لابي زيد ان الماضي بالاضمة لا بالفتحة يعني سواء
 كان المراد بكونه للماضي انه غابر الزمان الماضي دون الحال والاستقبال نحو اتا
 ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان يراد استمرار
 وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو اتا ضارب زيد ثم الشارح ضم قوله (وار) بذكر
 مفعوله (الى) فان كان للاشارة الى انه لم يرد ذكر مفعوله لم يمت حكم المسئلة
 (وجبت الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله
 (اي اضافة مفعولة) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازي للاضافة وليسان
 نوع تلك الاضافة وقوله (لفترات) الخ غلة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع
 انها صفة مضافة الى معمولها يعني انما كانت تلك الاضافة مفعولة لافتمية
 لانه دام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها
 قائم الفاعل ههنا ليس يضاف الى معموله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

الحال أو الاستقبال ومثله (مثل زيد ضارب عمرو أمس) فإن انضارب في هذا المثال كان للغي الماضي لكونه مقيداً بلفظ أمس وهذا عند الجمهور شاء على الاشتراط في عمله كونه مقارناً للحال أو الاستقبال (خلافاً لـ (سقي)) أي خولف خلافاً وذلك المخالف لهم هو الكسائي (فانه) أي الكسائي في (ذهب إلى عدم وجوب اضافته أي اضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وإنما يجب الاضافة عنده (لانه) أي اسم الفاعل (يعمل) أي يعمل في مفعوله (عنده) أي عند الكسائي بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال) وإنما اُخرا المسألة عندهما لكونها ذات الطرفين فزمان الحال راكناً مقديماً على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة فروعتهما الملاحظة للسنن (فيمرز) أي وإذا لم يجب الاضافة يجوز (ان يكون) أي مفعوله (منصوباً) أي لفظاً (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافاً إلى مفعوله (وعلى تقدير اضافته كما هي الجارية عنده ايضاً) ليست (أي تلك الاضافة) اضافة منصوبة كما كانت عند الجمهور (لانها) أي وإنما لم يكن تلك الاضافة منصوبة عنده لان تلك الاضافة (عنده) أي عند الكسائي (من قبيل اضافة الصفة إلى معمولها) وكل اضافة شأنها كذلك فهي اضافة له طيبة فإذا كانت لفظية لم يكن معنوية (وتمسك الكسائي) أي استشهد على الحكم بعدم وجوب الاضافة (به) له تعالى وكلهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملاً في مفعوله وباصبه مع كونه بمعنى الماضي ولولم يجزأ عنه مع كونه الماضي لم يقع المفعول منصوباً في هذه الآية وقد مر الجواب من طرف الجمهور (عنه) أي من قوله تعالى إلى أو بل بالحكمة ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيما إذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوباً فقال (ما كان له) (أي لاسم الفاعل) أي وان وجد لاسم الفاعل الذي كان للماضي (معمول آخر) وقوله (غير ما انصف) صفة كاشفة للمعمول الآخر أي المراد بذلك المعمول الآخر هو غير المعمول الذي اضيف (اسم الفاعل إليه) من محو المفعول الثاني لبا اعطيت ارجعت (ففعل مقدر) (أي فاتصاه) أي فاتصاه ذلك المعمول وكونه منصوباً إنما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم فعل) للإشارة إلى ان القصر المنفذ من اضافة الانتصاه قصر قلب لان الكسائي قائل بان انتصاه باسم الفاعل (نحو زيد معطي عمرو درهماً) (فدرهماً) أي فان افطرهما في هذا المثال (منصوب باعطي المقدر) أي بفعل اعطي الذي قدر بعد قوله زيد معطي عمرو بان يكون جملة متناً لنفسه وجواباً لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قبل معطي عمرو قبل) أي مثل بقوله (ما اعطاه فقيل درهماً أي) فاحيب عنه بانه (اعطاه درهماً) ولما فرغ من مسائل اسم

(فان دخلت اللام) وورد الشرع وصفها بقوله (الموصولة) للتخصيص
 يعني المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال الصام
 ان السارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
 اسم الفاعل لا يفتيه عن شرط من شرط انط العمل صرح به الرضى ثم قال
 ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
 والاستقبال والاعتماد على مساحبه انتهى م ذكر رجه الله قاعدة وهي ان
 اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى مفعول بهما قد يقو بان بالام وتسمى
 لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه
 الافعال يكرر التقوى بالاء لجواز زائدتها م افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
 قائم كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جراه قوله فان دخلت بمعنى
 اذا كان كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من المصلى والحال والاستقبال
 ولم يشترط في عمله افتراءه بالحال او الازمنة لولا اعتماده على شئ من الصواحب
 (فقول) اى قيد بمجوز ان قول (مررت بالضارب ابوه زيدا) اى حال
 كونه مقارنا لى (كما قول) اى كما يجوز ان قول (مررت بالضارب ابوه زيدا)
 او غدا) وقوله (لانه) عليه لا استوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة
 عليه يعنى انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان صلة
 الاحتياج الى اشتراط احد هاتين ههنا لان عمله الاحتياج انما هو لتقريبه
 من الفعل والتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل
 صلة له والصلة (فعل بالماضي) اى حين كونه صلة لان اصل الضارب
 الذى ضرب وما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفاعل)
 اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) هو صارب وانما عدل عن هذا لاصل
 (لكرانه) اى لكرهه العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من حواص
 الاسم (عليه) اى على الفعل ثم شرع في بيان احكام صيغة الماضي فقال
 (وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل)
 ولما كان في دخول صيغة الماضي تعريف الفاعل تحديش بناء على ما في الترجمة
 الشرعية وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة الماضي فقال
 (بغير) اى وضع بغير (صيغة) اى صيغة اسم الفاعل (الى اخرى) اى
 الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغير ملائما (بحيث يجرى) اى ذلك الاسم
 الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بغير صيغته الاصلية وبضم الماضي في معناه
 وقوله (للباقة) متعلق بوضع ولما كان في الماضي احتمال كونه ما في الماضي

كما تكثير الذي في باب التفعّل أراد الشارح أن يدفع هذا الوهم بتفصيل المبالغة
 بقوله (في الفعل المشتق منه) يعني أن تلك الأسماء موزونة للمبالغة الحساسة
 في الفعل الذي استق ذلك الاسم من ذلك الفعل وأوزانها التثنية والثالثة
 فعال مشدّد العين وفعل ومفعول بكسر الميم وزاد سيويه فعلا وفعل بكسر
 العين وسلك تلك المصنف مسلكه فقال (كضرب وضرب ومضرب) حال كون
 تلك الثالثة ملائمة (بمعنى كثير الضرب) يعني للمبالغة في الفعل كما أشار إليه
 (وعليم) (بمعنى كبير العلم) (حذر) (بمعنى كبر الحذر) ركوب هذين الأخيرين
 للمبالغة عند سيويه وفعله (مثله) (برفع خبر الرسول أي ما يصح وفعله) أي
 مثل اسم الفاعل (كسبح لاغير المجزور وفعله) في العمل واشترط ما يشترط به
 عمله (تمييزا بين لوجه الله يعني أن ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه
 عاملا كفسله وفي اشتراط الوجه لشيء يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان
 ظاهر كلام المصنف متبنا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله
 الشارح في سبق حل الشارح عدلته عليه وفسره به إلى هنا وأراد أن يفصله
 أن كلامه قابل أيضا لاحتمال أن يكون داخلًا في الحد فقال (هذا) أي حللنا
 لفظ المبالغة على المثلية في العمل والاستزك (على تقدير أن تكون صيغة المبالغة
 خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم يكن منه معنى الدخول في إفراجه يعني المراد
 بذلك الاسم تركه هو الاسم ترك في الحكم لا الاشتراك في المفهوم (وما) أي أما
 توجيه كلام المصنف (إذا كانت) أي صيغة المبالغة (داخله فيه) أي في حد
 اسم الفاعل ومشاركه في المفهوم (يعني هذه المسألة) أي يكون معنى قوله
 مثله (أن صيغ اسم الفاعل إذا كانت) أي وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة)
 أي ذات الفرد منه (مثله) أي مثل اسم الفاعل (إذا لم يكن) أي مثل الفرد
 الذي لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضرب أبوه عمرا الآن أو غدا) يعني فلا يجوز
 أن يقول أمس كذا يوز في صبار وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدأ
 ولوجود أحد المعنيين من الحال والاسم فقال (و) نحو (مررت زيد الضرب
 عمرا الآن أو غدا أو أمس) وهذا لما حلت عليه اللام الموصوفة وأستوى فيه
 جميع الأوزان وقوله (وما فيه) أي واسم الفاعل الذي حصل فيها معنى (من معنى
 المبالغة) (أي قام ذلك المعنى) (مثاب ما) أي مقام المعنى الذي فات من المبالغة
 الفعلية التي كان اسم الفاعل عاملا تحت المشابهة وهي موازنة له في الحركات
 والسكنات وقد فات ذلك بتغييره إلى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المتعوبة
 والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة ود جبره ذلك نقصان لقائه مقامه اعلم
 أن في قوله ما بالاسم الثاني الانطلاق الراجح من الضربين المذكورين فقال

الكوحيون ان ما كان للمادة اسم مثل اسم الفاعل ، انه لا يعمل مثله له و انت المسابهة
 بتغير الصيغة و ارجاء بعده منصوب يكون منصوبا على مقدر وقال النصر بون انه
 حامل حله فاجابوا عن قولهم بانه فانت المسابهة اللفظية بان معنى المبالغة جازما فانت
 من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله و ما انت ورد العصام
 بان المسابهة كازيادة التفضيلية المتاحصل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
 يكون حارا وقال في شرح اللب و يمكن ان يدفع بان الاصل في ادخل التفضيل الزيادة
 على الغلبة فلا حطة الغلبة التي يمدته من المشابهة و اما مجرد الزيادة و المسابهة
 في الحدث فغريب لكونه بمنزلة الجدد الغير المتساوي للعلية و لم يتم في اللفظ
 من اسم الفاعل و المثنى و المجموع في هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما
 فقال (و المثنى) و هو مبدى . ا و قوله مثله خبر اى المثنى (من اسم الفاعل و بما وضع منه
 للمالفة) نحو ضاربان و ضاربان و المسمى بالثنى انواع اقسام بخلاف المجموع
 حيث ثبت له الاقسام اشارة الى و عرفه عن المثنى بقوله (ا و) (كذلك) (الجمع)
 (منهما) اى من اسم الفاعل و بما هو لليلة و اشار الشارح الى تبيين هذا الحكم
 لاقسامه بقوله (محتمل كان) اى سواء كان ذلك المجموع منها مصحح كضاربون
 و ضاربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اى مثل اسم الفاعل) و قوله (اذا كان
 مفردا) قيد لاسم الفاعل المقس عليه و قوله (فى العمل و شروطه) اشارة الى
 وجه النسبة و قوله (ا و لم تطرق) اشارة الى انه عدم الفرق بينى و ا و لم يفرق بين
 مفرد و بين مشاوه وجهه ا و لم تطرق (خلل) مانع عن جملة (الى صيغة المفردة
 من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحق) اى بسبب المانع (علامتى
 التثنية) من الالف و الون ا و الم و الون (و الجمع) اى و علامة الجمع من الون
 و الون ا و اليا و الون لفا صيغة المفرد فبهما (تقول الزيدان ضاربان ا و ان يذون
 ضاربون عرا الان ا و عرا ا و اس) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ التثنية و الجمع
 و قوله (الزيدان الضاربان و الزيدون ضاربون عرا) لا را و قد ا و اس) و هذا
 مثال لهما حين دخلت اللام عليهما و حين استوى الجمع قال العصام ان هذه
 الالة يعنى قوله لعدم تطرق التثنية لوجه عمل المصحح لانه لا يتغير صيغة مفردة
 فيه و اما فى عمل جمع المكسر فلا يتغير صيغة مفردة الان يعتبر منه قصد
 اطراد السلب و قال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى
 (و يجوز حذف التون) و تفسير الشارح للتون بقوله (اى تون المثنى و المجموع)
 اشارة الى تميم تلك الالة في تون المثنى و المجموع و قوله (مع العمل) متفق
 يجوز و طرفه و قوله (فى معموله) نصه على المتعدي (تصحيل لكيفية العمل
 و صورتها) يعنى ان حذف التون حاز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المفعول على المفعولية نحو نحن الضاربون زيداً وزيد وعمر الضاربين بأكراً ويجوز أيضاً ذكر التون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما إذا كان) بأن لفظة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني التماقيد المصنف جواز حذف التون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافاً إليه) إلى مفعوله بأن يجزى بالأضافة (فإن حذفها) أي حذف التون حيث (واجب) لكونه مضافاً فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجرء مطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبل عطف شرط شيء على شرطه الآخر يعني استرط لجواز حذف التون شيئاً أحدهما كونه عاملاً والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر أنه جواز حذف بقوله (تخفيف) وإشارته إلى قوله (مفعوله المحذف) إلى أن المقصود هو التخفيف وليس إشارته بقوله (أي يجوز حذفها بوجودهذين السرطين) يعني العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (أطول الصلة) إشارة إلى أنه ذلك التصدير يعني إنما قصد التخفيف في هذه الصورة لوقوع انقلاص الصلة طوله (بها) أي بسبب التون إذا كانت مدكورة فإن اسم الفاعل إذا كان باللام يكون صلته وإذا كان ناسباً لمفعوله تكون الصلة متمثلة للفاعل والمفعول والمستل لهما يكون أطول ما هو مستل للفاعل فقط فيسوجب التحذف وأما إذا لم يكن عاملاً بالنصب لفصل كان مضافاً إلى ذلك المفعول فإنه يوجد التخفيف المقصود بالأضافة وإذا لم يكن باللام لم يكن صلته فلا يضر قطوعه ولا (كقراءة من قرأ) أي كقراءة القارئ الذي قرأ قوله تعالى (والمقيم الصلاة) في سورة الحج (بنصب الصلوة على المفهومية) بخلاف القراءة المتواترة التي هي بجزء الصلوة بأضافتها إليه وأعلم أن القارئ بهذا هو المطوع في أحد وجهيه وفي الوجه الآخر قرأه زيادة التون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع أن زيادة التون محتملة لم يشر إلى ذلك في قوله (مثل قوله فقال) (وأما على تقدير التكثير) أي وأما حذف التون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى لئن لم يؤمنوا بالعذاب إلا أزيد) (إذا قرئ لفظ الأليم) (بالنصب فحذفها) أي فحذف التون على ذلك التقدير (ضعيف) قوله لأن اسم الفاعل إشارة إلى أنه الضعيف يعني التماكيكون حذفها ضعيفاً على ذلك التقدير (لأن اسم الفاعل لم يقع صلته اللام حيث لا يضر وقوعه طويلاً حتى يحتاج إلى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله القراءة جواب السؤال المقدر كان مثلاً بقول لم يكون صحيحاً مع وجود القراءة فيه فاجاب بأن قراءة النص ليست متواترة (وأما القراءة الغير المتواترة فلا يعتد عليها) فلا يرد حيث ذكر على الشارح ما اعترض بعض المحققين بأن

قوله العرائن مما لا اعتماد عليه ليس بما ينبغي لأن القراءة أصل في العمل لورودها
من معدن البلاغة فإن مراده في الاعتماد على الغير التواتر وواقعته ينصب العذاب
في الآية المذكورة لم توجد في التواترات ولا فرغ المصنف من مسائل اسم
الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق
من فعل) (أي حدث موضوعا) (لمن وقع) أي ذلك الحدث (عليه) (أي إ ذات
ما) يعني أنه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذي وقع ذلك
الحدث عليه وفي العصام أن قوله لمن وقع عليه بشكل بخروج نحو مضروب
في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والأدب مضروب له فإن المضروب في هذين
النسبين لا يصدق عليه أنه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه
الضرب اربان وقع له الضرب وتبيننا أنه بان المضروب في المثلين المذكورين
المفعول به وإن سأذكرت كل في واللام للطرفية والدية لآلته جاء وضع لهما
لأن المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو يتخمس آخر وقع له الضرب
في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حيث أنه موضوع لما وقع عليه الضرب وهو
المتخصص أو يقال أن الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظرف والسبب
منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم الفضل
الذي صيغ للفعول نحو اشرار وعرف يعني المشهور والمعروف فانهما موضوعان
لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحجة لأنه من حيث أنه وقع
عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحجة
في تعريف اسم المفعول لأخراج اسم التفضيل وعدم احتسابه في تعريف
اسم الفاعل وتكلفه فيه مما كلف ليس بظاهر الوجه وقوله (مضروب)
شروع في تطابق الماد بالافراد يعني أن لفظا مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق
عليه تعريفه لأنه (موضوع لذات ما) أي ذات من الذوات لا ذات مفعول
وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليه ا ضرب) صفة له صفة أي
للذات البهجة التي وقع عليها الضرب (واعتذار إقامة من) أي الاعتذار
من المعارف لاقتة لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) أي ولم قل لما وقع
مع أنه الظاهر لعدم ما أي هو اعتذار الذي (مر في اسم الفاعل) فلا يلزم
نكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر)
متعلق بالمشتقة لأنه لبيان الامور المشتقة يعني بالامور المشتقة كل اسم مشتق
من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المسبهة واسم التفضيل
(وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) أي من هذا التعريف (ما عدا الحدود)
أي غير الحدود الذي هو اسم المفعول وذلك التفسير كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمقام به الفصل والصفة
 المشبهة لما كانت مستمدة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل
 لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو المتعدي ولما كان لاسم التفضيل جهتان
 جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما
 بهذا القيد بقوله (مطلقا) وقصر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اي سواء
 وضع (اسم التفضيل لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اول تفضيل المفعول) نحو
 اشهر فتلاهما معا خارجا عن هذا القيد (فانه) اي فان اسم التفضيل مطلقا ليس
 بمنشق من فعل او موصوف مطلق بل هو (منشق من فعل لموصوف زيادته على
 الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لموقع عليه الفعل
 فقط) اي من غير اعتبار زيادته ثم شرع في بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال
 (وصيغته) اي صيغة اسم المفعول حال كونه (من الثلاثي المجرد ملى) (زنة)
 (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اي غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي
 الزيد فيه اوال باي المجرد اوال باي المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اي
 على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل
 وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بعض) اي حال يكون
 تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) اي الحرف الذي (قبل الآخر)
 وانما اختيرت الفتحه فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحه) اي لكونها اخف
 الحركات (وكثرة المفعول) اي ولكثر اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى
 اسم الفاعل لان لفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى
 اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحه حتى تكون
 خفتها معادلة للفعل الحاصل من الكثرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال
 كونه (بفتح الراء) ثم شرع في بيان عمله فقال (واحمره) (اي شانه وحاله) وقوله
 واحمره مبتدأ مشبه وقوله كأمر خبره مشبه به وقوله (في العمل) متعلق بالامر
 كذا في العرب ويسان لوجه الشبه ولما كان عمله في نائب فاعله غير متصوّر
 بشئ اخص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح
 بقوله (اي في عمل النصب) وقوله (والاشراط) اي الجرح طغى على قوله في العمل
 فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اي اشتراط عمله) الى ان الالم في الاشتراط
 للعهد الجارحي وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذي ذكر في اسم
 الفاعل وعونه يشترط عمله في المفعول به (باعد الثمانين) اي الحال والاستقبال
 (والاعتقاد) اي اشتراط عمله بالاعتقاد (على صاحبه او الصمرة) اي او الاعتقاد
 على الصمرة (او) على اقله (ما) (كما في اسم الفاعل) (اي مثل شانه وحاله)

وقال المصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كاسم الفاعل موافق للكلام
 الآخر كاني على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال او
 الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فلبس في كلامهم ما يدل على اشتراط
 عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اکتني بقوله وامره كاسم الفاعل
 في العمل لکنى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والثن بقوله (واذا كان) اى
 اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل معنى الماسى) اى اذا كان
 بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل معنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل
 اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (رفع ما) اى المفعول الذى
 (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون تأييد عند حذفه (فلو كان) اى
 بعد رفعه لذلك المنعول باثباتية امان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد
 (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل تأييدا (يبقى) اى ذلك المفعول
 الآخر (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح
 توطئة لما مثل به المصنف بقوله (تحوز يد معطى غلامه درهما) فقوله معطى
 بفتح الطاء اسم المفعول رفع القلام الذى هو منعهوله الاول وبقي درهما منصوبا
 على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقد اهمله المصنف لظهوره
 واهمل ايضا ان ما كان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا
 باللام واورده مثالا بقوله (او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس) ثم
 شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة) يعنى الصفة التى ليست
 باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة باسم الفاعل من حيث انها
 اى تلك الصفة (ثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كائنى اسم الفاعل وبجمع
 و يذكروا بنون فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اى اسم اشتق (من)
 فعل لازم (وهذا القول) احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (اى
 المتعديين من التعدي نحو ضارب ومضروب وابس احتراز عما اشتقا من اللازم
 نحو قائم وذاهب ونحو مجرور به وكذا يخرج عنه افعال التفضيل من التعدي نحو
 زيد اصلم من عمرو وكذا فى الوافيسة (لى) اى موضوعا لى وفسره بقوله (اى لما)
 اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بمافصل عنه المصنف فى
 التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور هنا كذلك (قام به) وقال فى
 الوافيسة ايضا ان قوله لى قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم
 يتعرض له الشارح العلامة ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل
 والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعنى
 انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لاء عنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احترار عن نحو قائم وذهاب) أي عن اسم الفاعل الذي من اللازم وأشار إليه بقوله (ما اشتق) وهو بيان للحوادث في حوقايم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم قائم بمعنى الحدوث فانه) أي فإن ذلك الاسم (اسم الفاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لاصفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفي الوافقة وكذا يخرج بقوله بمعنى اثبوت أفضل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو فاضل الخ وفي العصام أي المراد بالثبوت في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف وأشار إليه الشارح ايضا بوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضي فان اراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحوادث والستمر المخرج من الحدوث والاستمرار فانه قال والذي أرى أن الصفة السميحة كانتها ليست موضوعة للحدوث بلست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة لأن الحدوث والاستمرار فيمدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن في الوضع أنه ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة ولا دليل في المقطع على أحد القيسدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم يحدد نفسه في جميع الأزمنة كلك حكمت بأوته ولاد من وقوعه في زمان كان الظاهر وقوعه في جميع الأزمنة الآن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما قول كان هذا حسب قنوحاء أقول فلهذا نلأه اسبابه الأولى المجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضي والنائب المجدد المستمر في جميع الأزمنة وهذا القسم باعتبار تجدد حادث وباعتبار استمراره في جميع الأزمنة مستمر والمستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضي هو القسمان الآخران وأما علم وقد فصله الشارح بقوله (واللازم) أي المراد من قوله من فعل لازم (اعلم من أن يكون لازما ابتداء) أي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن أي من الباب الذي اختص باللازم (أو عند الاشتقاق) أي سواء كان لازما حين الوصف أو لم يكن بل عرض كونه لازما عند استفاضة فانه مثال المعارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه في هذا الباب ليس باللازم يقال رحم زيد عرا لم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فبقال فيه راحم وإن أريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز استفاضة ما دام باقيا في ذلك الباب فانه لم يصدق به بعد حيث دخل عليه بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة رحيم (بمنقلبه) أي نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (إلى رحم) أي إلى الباب الذي (بضمها) أي بضم العين حتى يكون لازما منقلبه ويصدق

عليه تعريفه ويمتد من الراجح الذي هو اسم الفاعل ما ذكرنا كذلك (فلا قل) اي فلا يجوز ان قل (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اي غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بقوله يقول (اي صارت الرحمة طبيعة له) اي طبع الفاعل عليه يعني انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك ليكون هذا الباب موصوعا لظائع فان كل فعل يحمي من الباب الذي يضم العين في الماضي والقاري يستفد منه ان هذا الحذب يكون طبعة لما قام به مثله (ككرم) اي فانه فعل ماض بضم العين (يعني صار الكرم طبيعة له) اي لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اي كونه المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اي المراد كونه (يكون كذلك) اي كونه (مشتقا) من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض البروت في الاستعمال (فيخرج عنه) اي عن الالزام بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على نافقة ضا مرة اي مهربولة ضمية فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطيئاني) اي ويخرج ضا ايضا لفظ طائق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانها بحسب اصل الوضع المحدود ثم عرض لهما) اي لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للثاقفة وان لم تكن مهربولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثاني للرجل الذي يطلق امرأته وار لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها الضميمة فقل (وصيغتها) (اي صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للاشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان يكون باللام نحو الحسن وجهه او يا: صافه نحو حسن الوجه او بمجرد عنها نحو حسن وجهه بالتثنية وانما برتلك الانواع فان حكمكم كل منها بخلاف حكم الآخر فوله صيغتها مبتدأ وقوله (بمختلفة) (بكسر اللام) خبره وقوله (اصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمختلفة ولما كان الفاعل الذي اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لاصح التلاوي واخره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيمختص حينئذ بصيغة انثى المجرد اشار السارح توسط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول ويقول (او اوصيغة الفاعل الذي هو ميراث اسم الفاعل من اسلاف المجرد) الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله اصفة الفاعل هي لفظ الفاعل وقوله

الذى هو بيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت اللغة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صنع اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي وقيل العصام انه يرد على اتوجه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا الترجيح انه اراه الى مذهب غيره من الجمهور وبقره (فلا ينجى صيغة من صيغة) صلى هذا الوزن قطعا (اى للاتفاق في التوجه الثاني يعني اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالخالفه حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنه) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثرا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصغ الخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا يتجاوز تلك الصغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فاخرط) مشروح في بيان الاعراب الجائر في قوله على حسب السماع يعني ان الطرف المستقر منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة (وهذا هو الاخراب الذى اختاره السارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اى او اختلف المستمر منصوب على انه صفة (المصدر محذوف اى مخالفة كائنه على قدر ما يسمع) وفي العصام انه يرد على قوله اى كائنه على قدره او وزن افعال من الالوان نحو اجر ومن العيوب نحو اعور واعنى من الثلاثي قياسى في اسم الفاعل مع انها مخالفة لصيغة الفاعل فلجاب عنه بقوله الان قال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون بحيثها من غير الثلاثي قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجهه لذلك التخفيض فقال (وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (اى صيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخلية على المقصور ههنا يعني ان المخالفة متارة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (بخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل وبالا لزم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغة الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (زيادة

اختصاص (اي اوجود زيادة الاختصاص) اي الصفة المشبهة (باسم
 الفاعل) ولم نجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص
 الزائد (لكونها) اي لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اي باسم الفاعل
 في كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هي منه فهي بمعنى ذو مضاف الى
 مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه
 فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدث او الاطلاق كما ذكرنا
 كذا في (ارضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص
 بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (وليكون عملها)
 اي وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو
 (لما بهتها) اي لما بهتها تلك الصفة (اياه) اي اسم الفاعل (فيما ذكر)
 في الاوصاف التي ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (تحسن) مع ما بعده
 خبر للمستأخر المحذوف اي وتلك الاوزان الخمسة نحو حسن يقبح الحاء والسين
 (وصب) يقبح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها
 بعضهم في بيت * هزده آمد بظفر وزن صفات * حسن ومشيقي يشجعان ورجان *
 احسول وشكس وصاب وصفر وسليم * وبس خلوع وخشن وجنب
 وعطشان * نفسا آمد ودر قیوم * بس امام وندس دگر جهان * ثم شرع
 في بيان عملها فقال (ومعمل) اي الصفة المشبهة (عمل فعلها) اي
 كعمل فعلها الذي هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو
 رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول قال في العصام اعلم انه يزيد عملها اعلى
 فعلها فانها تنصب المسند بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا وشبهه
 انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سألني من ان تنصب على التشبيه
 انما هو مذهب الصربين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييز
 فصارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن
 في فعل اي تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا في لمرب . فسر النارج المطلق بقوله (اي من غير اشتراط زمان)
 اي من الازمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الله عل وقوله (لكونها) عملها لعدم
 الاشتراط يعني انها انما اشترط بالثة زنة للزمان اكون الصفة المشبهة (بمعنى النبوت)
 لا بمعنى المدوث المقضى للزمان لكونه متجدد دائما كانت بمعنى النبوت
 (فلا معنى) اي فلا فائدة (شرط) اي لا اشتراط الزمان (فيها) اي في الصفة
 المشبهة فانها لكونها معنى النبوت لا تقتضي الزمان الذي هو عبارة عن التجدد
 وقوله (واما اشتراط الامة) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة
 المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول
 لا يتأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى الصفة المشبهة كماله معتبر فى اسم
 الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة
 نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصولة على الاتفاق) بخلاف اسم
 الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما
 اذا كانت بمعنى اثبت العارض له فى نحو المضامر والخاص كما عرفت بتحقيقه
 واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه
 كون انظر الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة
 اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للآخر عتونه بقوله (وتقسيم مسا ئلها)
 ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها
 قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله
 محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر
 المبني للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاصل جعل كل قسم منها مذكورا
 بالاستقلال وقوله (وبيان) عطوف على قوله وجعلها او انما زاد هذا لان المسئلة
 عبارة عن قضية كلية فحينئذ لا دلالة من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر
 الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثاني يعنى ان الجاعل المذكور
 بعد جعلها اقسامها بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (و يسمى)
 شروع فى وجه التسمية وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة
 مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشأن (يسأل عن حكمه)
 اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية
 كذلك جازان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون)
 (الصفة) خبر للمبتدأ يعنى ان لها اقسامها بحسب ذاتها وبحسب معوها وبحسب
 اعراب معوملها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) لللازمة
 والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها حتى
 قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون
 مجردة عن اللام نحو حسن ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب الممول وانما زاد الشارح
 قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم
 ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها
 عنها يكون (معوملها) اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما)
 على قوله (مضاف او) ليكون مقابلا لقوله (ملتبس) (باللام) او مجرد

عنهما) فقولهما معمو لهما عطفت على اسم أن تكون وقوله مضافا عطفت على
خسبه وقوله (أي عن اللام والاضافة) تفسير الضمير المحرور التي في عنهما
واضاف في قوله (غذية) لانه ذلكة يعني أن انقضت الصفة كذلك فهذه
(اقسام ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما ككوفهما باللام او مجردة
(في الثلاثة) وهي كون معمو لهما مضافا او باللام اي تفسير الاضافة واللام ثم
شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وغسره بقوله (اي
معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام في المعمول للعهد الحسن اي وقوله
(في كل واحد) طرف مستقر صفة للمعمول تفسير الكائن الى المعمول للكائن في كل
واحد (منها) (اي من هذه الاقسام الستة) وهي الحسن وجهه او الحسن
الوجه او الحسن وجه او حسن وجهه او حسن الوجه او حسن وجهه فالمعمول
الذي هو الوجه مثلا ثلثة اقسام (مرفوع) (نار) (والتصويب) (نار)
(ومحرور) (اخرى) اي نارة اخرى وزاد تشارح قوله (ففي هذا) ليكون
توطئة لقوله (صارت) اي فبناء على ك رون المذكور معربا للاحارب
اثنته صارت اقسام مساثلها اي تحولات وارتفعت اقسام مساثلها
(ثمانية عشر قمعا) (خاصة) اي تلك الاقسام خاصة (من ضرب الاقسام
الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومثبوتا ومحرورا
(في الاقسام) اي في الاقسام الستة (الخاصة من قبل) اي من الاقسام التي
ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع في بيان الواسطة في كل من الاعراب الجائر
فيها فقال (الرفع) اي الخاص الجائر في المعمول (على الفاعلية) (اي
فاعلية الصفة المشبهة) يعني على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة
(والتصيب) اي وكون المعمول منصوبا يعني (على التشبيه) (اي تشبيه)
اي معنى على جعل (معمول الصفة) تشبيها بالمعمول) وقوله (في) (المعمول)
(العرفه) طرف للطرف المستقر اعني على التشبيه اي كونه منصوبا على التشبيه
~~انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه~~ وقوله (على
التبميز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زادها مقولة (اي جعل معمولا
الصفة مجزئا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب في الاول المشاهو
على التشبيه بالمفعول وليس في المعمولات معمولا معين يقال له التشبيه فليس
فيه الجمل واما معينا فلان التبميز معمولا معينا اعتبر فيه الجمل (في) (المعمول)
(الذكرة) (هذا) اي الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه ذكرة
لان يكون نصبه في الاول على التشبيه وفي الثاني على التبميز (عند البصر بين

حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) أي المعمول
 المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) أي منصوب على التمييز (في الجمع)
 أي في جميع الصورتين التين أحدهما كونه معرفة وإنية صكونه بكرة ولما كان
 حكم الصورتين يكونه منصوباً على التسمية في الصورة الأولى مدساً على عدم
 جوار التمييز معرفة حيث اضطروا إلى الحكم بالثبوت أراد السارح إرباب
 أن الصورتين مضطرتن إلى هذا لعدم جواز تمييز معرفة مدسه راكم
 الكوفيين ثم بحثوا في رأيهم وألحقوا بالثبوت (لا) أي لا مدسه
 الكوفة (يحدرون تمييزاً) أي كونه مدسه راكم (لا) أي لا مدسه
 دكره مدسه آخره (وقال بعض النحاة على التسمية المدسه)
 يحكمون بأن نصب (في الجمع) أي في جمع الصورتين (وقال المدسه راكم)
 أي حكم المدسه راكم بين المذاهب الثلاثة فقال (والأولى) أي الأخرى
 والأثب (الفصل) أي مذهب فيه التفصيل وهو مذهب الصورتين حيث
 فصلوا وقالوا أن كان المعمول معرفة فنصبه على التسمية وإن كان نكرة فنصبه
 على التمييز فقله (والجواب) بالرفع عطف على الرفع العبد أو على انصب الأقرين
 (أي الجواب في المعمول) أي في معمول الصفة المدسه (على اللاحقة) (أي
 إضافة الصفة إليه) أي إلى ذلك المعمول إضافة له طبعه ثم شرع في تفصيل
 الأقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتل أرجاع الصورتين إلى المسائل وإلى
 الأقسام أراد أن يفسره بقوله (أي تفصيل هذه الأقسام) الإشارة إلى أن إرجاعه
 إلى المسائل سهو طاهر وقوله (في ص) جواب لمن قال أن الصورتين
 راجع إلى المسائل لأنها هي المذكورة فيما قبل ورده بأن إرجاع المسائل
 بأبهاه الديساق ولأن التفصيل إنما ينتهي في الجزئيات والمثل كائنات وتفصيل
 المسائل أمّا يكون يذكر أحكامها فليذكر أحكامها فيما بعد بل الحق أنه راجع
 إلى الأقسام الثمانية عشر فادعوا أن لم تكن مذكورة مجمعة مدسه واحدلكلها
 مذكورة في ص (المدسه راكم) (المدسه راكم) (المدسه راكم) (المدسه راكم)
 حيزه وقوله (تدعى الصفة) بل أدركت المدسه راكم أي إذا قرأت الصفة بالواو
 انقطع اسمها لإضافة فتكون الصفة مدسه عن الاسم وعن الإضافة وقوله
 (ورسم) بالحر عطف على التثنية إذ قرأت معمولها الذي هو
 (وجهه) برفعه مرفوعاً (بالمدسه راكم) أي ذكره ما لا لاصفة (أو نصبه) أي
 أو قرأت ذلك المعمول بنصبه (على المدسه راكم) (والمدسه راكم) (والمدسه راكم)
 على التثنية وفي الأول بالمدسه راكم قال بالناحية لتصل الأساره إلى أن أسأله
 معنى مستقل لاقتضاء الإضراب بخلاف الذي في قوله امرأته أي معنى

بين الحسنة وقوله 'و يحدق الثوب' وجوهه (معطوف على قوله بنون
 الصفة بمعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم
 المضارع فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجهه فيكون وجهه محمورا
 (بالإضافة) أي بسبب إضافة الصفة المفعول المضاف قوله (فهذا التركيب)
 له طرفة (ثلاثة) حتى يكون خيرا لمبدأ المحذوف (أي) تركيب حسن وجهه
 يكون (ثلاثة أسئلة) حاشا كونها (من الأسئلة المتصودة) أي التي قصد (ذكرها)
 أي ذكر تلك الأمثلة وقوله (يتوسخ الأقسام) متعلق بالمقصود وعلة المقصد
 المذكور يعني أنه قصد ذكر الأسئلة لتكون الأقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول
 الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) يهدف شرح في بيان أمثلة أخرى فقوله
 (أي مثل هذا التركيب) إشارة الى المثال الذي يليه وإن الدالك معنى المثال وقوله
 (في كونه أشبه بثلاثة) عبارة لوجه التسمية أي تركيب (حسن الوجه) بغير
 تنوين الصفة وتعرفه المفعول مثل تركيبه حسن وجهه (بالوجه المذكور) أي
 حال كونه ملائما بالوجه المذكور من رفع معنونه ونصه اذ قرأت بنون
 ومن جره واذا قرأت بحذف يوصل ثلاثة أيضا فيكون هذا مثلا للصفة التي
 هي مجردة من اللام والإضافة حين كون معمولها مرفوعا منصوبا أو الصفة التي
 بالاضافة حين كون معمولها محمورا (وحسن وجهه) (عطف) أي هذا التركيب
 معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (أي هو أيضا) تفسيرا لصورة
 العطف يعني أن تركيب حسن وجهه أيضا حال كونه (بالوجه المذكور) فقوله
 هو مبتدأ وخبره (أمثلة ثلاثة) حال لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون
 مثلا للصفة المجردة المرفوعة معمولها حين كون معموله منصوبا يكون مثلا
 للصفة المدح المدح المحصور معمولها حين كون معموله منصوبا يكون مثلا للصفة
 المضافة أخبره معمولها فيحصل أمثلة ثلاثة (الحسن وجهه) مثلا أو
 معطوف أيضا بالعطف المذكور أي لمعرف حال كون هذا التركيب (بإدخال
 اللام على الصفة ورفع) أي ورفع (وجهه بإفعلية) أي بسبب كونه فاعلا
 (أو نصبه) أي أو بصدد (بالنصب) أي تنبيهه (بالفعل) فعلى هذين
 التقديرين يكون مثلا للصفة المنسبة باللام المرفوعة معمولها والمنصوب معمولها
 (أو جره بالإضافة) أي أو بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة إليه
 فيكون مثلا للصفة المنسبة باللام وبالإضافة المحمورة معمولها عن هذه الإضافة
 لتكونها إضافة لفظية لا يمنع جمعها مع اللام إذ لا يترتب نجر يدها صهما
 كما سبق ثم إن المصنف لما غير الأسلوب حيث أتى في الأمثلة السابقة ذكر العاطف
 وإتى في الأمثلة الآتية بحذفه أراد التيسار أن يبين وجهها لذلك اختير فقال

(أو الأقر) أي المصنف (الاسلوب) أي طريق التركيب (بترك المعاطف) أي
بترك (إشارة) أي إحصاء الإشارة (إلى أنه) أي إلى أن قوله الحسن وجهه
(شروع في قسم آخر من الصفة الشبهة) أي مقاب القسم السابق وقوله (لأن
الأمثلة السابقة) على أن يكون هذا القسم منها مقاراً للاول منها يعني هذا الأمثلة
مقابلة للأمثلة السابقة لأن الأمثلة السابقة (كانت) أي كانت مثلاً (لصفة
المجردة عن اللام وهذه) أي وهذه الأمثلة كانت مثلاً (لصفة ذات اللام)
فيكون هذا المثال أيضاً مثلاً لوجوه ثلاثة أحدها لصفة المنسبة باللام مع رفع
معمولها والثاني لصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر
معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) في معمولها يعني الرفع
والنصب والجر مع كون المعمول باللام أيضاً (الحسن وجه) (أيضاً) أي
كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) أي برفع المعمول أو نصبه أو جره مع كون
المعمول مجرداً عن اللام ولما يطابق تفصيل المصنف للأجاء أورد الشارح
أن بين الاختيار وجهاً فقال (وأما قدم) أي المصنف (الصفة الكائنة باللام
في أول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لأن مفهوم الأول) أي لأن
مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودي) لدلالته على وجود اللام (والثاني) أي
ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمي) لدلالته على عدم الامة هو وجودي
مقدم على عدمي طبعاً فأراد المصنف تطبيق الأجاء بالترتيب الطبيعي وقوله
(وعكس) بصيغة الماضي المعلوم عطف على قدم أي وإنما عكس (الترتيب في
تفصيلها) حيث قدم أمثلة الصفة المجردة وأخر أمثلة الصفة باللام (لأن أقسام
الصفة المجردة أشرف) من الأقسام الكائنة باللام وإنما كانت أشرف (لأن قسميها
واحداً منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كما يأتي (وسأرا أقساماً منها
(صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجهه (بمختلف أقسام ذات اللام فإن
قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه (بمتنع) أي كل واحد منهما
وقسم منها صحيح فالقسم المتشبه على الصحيحين أشرف من القسم المتشبه
على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فإنه لما قال
فان قسمين منها متنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه
يعني أن اثنين منها (أي من تلك الأقسام) يعني من أقسام الصفة الكائنة
باللام (متمتعان) أي متمتعان بالامتناع السادس دون الامتناع الذاتي فإن
امتناعيهما أوجود المخالفة للقياس (أحدهما) أي أحد الوجهين المشبهين
(أن تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافاً)
أي تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (إلى معمولها) وقوله (المضاف) الجذر

صفة المعمول يعني ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمر ايها الذي
يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اي الى الضمير الراجع الى
موصوف تلك الصفة (بواسطة) اي سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير
واسطة) اي واضيف بغير واسطة المتعلق ولما اتى المصنف في مثال ذلك
القسم المنع بالمثل الذي اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه)
ضم اليه الشارح المثال الذي اضيف بواسطة ليكون اليان تاما فقال (والحسن
وجه غلامه) وانما منع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهي اضافة الحسن
الى وجهه او الى وجه غلامه (فيه) اي في هذا القسم (خفة) فان اضافتها
الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تزيد الا تخفيف
اعني ان المضاف فقط او في المضاف اليه فقط او فيهما معا فليوجد ههناشي من
الثلاثة (لان الخفة في الصفة المشبهة لما يحذف التثنية) اذا كانت مفردة
(او تحذف التثنية) اذا كانت ثنية اوجعا سالما (كحسن وجهه) اي كما وجدت
الخفة في هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اي باضافة لفظ حسن الى معموله
فانها لما كانت مضافة وحدث الخفة المطلوبة في المضاف فقط فوجد شرط
الاضافة اللفظية وقوله او يحذف معطوف على قوله او يحذف التثنية يعني
الخفة في الصفة المشبهة اذا لم توجد في الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه
من المعمول (او يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه في
المثال الاول (او) يحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اي من متعلقه الذي اضيف
اليه الفاعل وهو لفظ الوجه في المثال الذي اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله
واختاره (بالجر معطوف على كل واحد من قوله يحذف ضمير ومن قوله يحذفه
) مما اضيف اليه يعني ان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه
اويان يحذف الضمير الذي اضيف اليه متعلق الفعل ويجعل اللام عوضا عنه
ايضا وانما يستتر الضمير ان المزبوران (في الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله
الحسن وجهه يحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر
ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه غلامه) فان اصله الحسن
وجه غلامه يحذف الضمير الذي اضيف اليه متعلق الفاعل وهو غلامه
وعوض اللام عن المضاف اليه في الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا في الحسن
بان يكون فاعلا له فيثبت وجب التخفيف المطلوب في هذين التركيبين
من جانب المضاف اليه وقوله (او يحذفهما معا) يعني ان الخفة في الصفة
المشبهة تكون بحذف التثنية من الصفة ويحذف الضمير من المعمول فوجدت
الخفة على ذلك التقدير في الجائزين نحو حسن الوجه بالاضافة يحذف التثنية

من الصفة ويحذف الصغير من الوجه فأن اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة)
في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكانه قال ان الخفة اما في المضاف فقط
او في المضاف اليه فقط او فيهما معا ولا خفة (فيه) اي مثل الحسن وجهه
(بواحد منهما) اي من التخصيفات الثلاثة فكل تركيب اضافي باضافة
لفظة لم يوجد فيها التخصيف تمتع بهذا التركيب تمتع وقوله (و) اي ههنا
على قوله احدهما اي وثاني الوجهين الممتعين (ان تكون الصفة) اي الكائنة
(باللام مضافة الى معمولها المجرد) اي الى معمولها الذي تجرد (عن اللام)
وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) (الحسن وحده) (او) بواسطة متعلقه بحرف الحسن
(وجه غلام) وانما تمتع هذا (لاضافة الحسن) يعني الصفة الكائنة باللام
(الوجه) اي الى معمول ذكره (وان) اي ولو (اذا) اي لك الاضافة
(التخفيف) من جانب المضاف اليه (بمحذف الصغير) فان اصله الحسن
وجهه حيث حذف الصغير المجزور الراجع الى الموصوف (واستاره) اي وباستتار
ذلك الصغير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه (لكنهم) اي
لكن الصفة (لم يجوزوها) اي لم يجوزوا تلك الاضافة كما جازوا في الحسن الوجه
(لان اضافة المعرفة) يعني الصفة ذات اللام (الى الكثرة وان كانت) اي
ولو كانت اضافة المعرفة الى الكثرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف
ما اضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كائنه في الاضافة اللفظية لعدم اقتضاه
اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اي لكن تلك الاضافة (في الصورة)
وهي اضافة المعرفة الى الكثرة (تسبه) اي سارت تلك الصورة مشابهة
(عكس المعهود من الاضافة) لار المعهود المعرفة في الاضافة معرفة الكثرة
الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى الكثرة وكل تركيب ينسبه عكس المعهود تمتع
فهذا التركيب تمتع ولم يفرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرعي بان
ما هو مختلف فيه محال (واختلف في) اي وقع الاختلاف بينهم تحكم الامتناع
والجواز (صورة كانت الصفة ههنا) اي في تلك الصورة (مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف) اي الى معمولها الذي هو ايضا مضاف (الى
صغير الموصوف) وانما توسط السارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذي هو
لفظ في وبين محروء الذي هو قوله (مثل حسن وجهه) لتعني ان لفظ
المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقتصرا على شخص هذا التركيب بل هو شامل
لصورته النوعية فلذا اوردته بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد التنازع
اي بين وبين الذين اختلفوا فقال (فيبدو به وجع الصبرين يجوز ههنا)
اي يحكمون بجواز تلك الصورة (على فهم) اي جوازها كما مع فهم ولا يجوزونها

مع ح بن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوز فيها اي انما يجوز ونها
مع فتحها في ضرورة الشعر لافي السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفون) عطف على فسو به اي والكوفون (يجوز ونها) اي تلك
الصورة (بلا هيح في السعة وجه الاستقاسح) اي وجهه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اي النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اي اضافة الصفة المسنحة اي تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورين الاخرين لها وقوله (لقصد التخفيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوا اي انما احتاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحويل
القاصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فتقتضي الحال)
اي حال القاصدين (ان يبلغ) اي التخفيف (الى أقصى) او اعلى (ما يمكن منه)
اي تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويصح) بالاصح عطف على ان يبلغ اي
يقتضي تلك الحال ان يتبع (ان يقتصر على اعمد التخفيف) اي على اقله
وقوله (اعني) نفسه لاهون التخفيف اي اريد باهون التخفيف (حذف
التنوين) اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير الممول الذي
اضيفت اليه تلك الصفة (هـ) قوله (لا يتعرض) بالاصح عطف على قوله
ان يقتصر اي يقع بمجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيف وعدم
التعرض (لا عظمه) اي لا عظم التخفيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض
او مع كون اعظم التخفيف ممكنا هما لكون الممول وجهه (وهو) اي واعظم
التخفيف (حذف الضمير) اي الضمير الجور في قوله وجهه او في قوله غلامه
(مع الاستثناء) اي مع وجود كون التركيب مستعرا (عنه) اي عن ذلك
الضمير الجور وقوله (بما) منه في الاستثناء لاروجود الاستثناء يقتضي شيئين
احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثاني المفتى عنه سبب الاستغناء وارا د
ان يذكره بقوله بما (استكن في اضافة) اي سبب كونه مستغيا عن الضمير امكان
ان يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد ما قد المحذوف وهذا دليل مذهب
النصرين وقوله (والذي احازها الخ) دليل الكوفيين وقوله (بلا هيح) متعلق
باجازها وقوله والذي مبند وقوله (نظر) خبر يعني والداعي الذي دعا الى احازة
مثل هذه الاضافة بلا هيح نظره واعتباره (الى حصول شي من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضي عدم التعرض
الى اعظمه لاستقبح هذه الاضافة ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر
الاقسام فقال (والواق) اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواق التي من الثمانية عشر
هو ما بقيت منها بعدما خرجت منها لاقسام الثلاثة المذكورة (اي بعدما

خرجت الاقسام الثلاثة التي اشتهر بممتن وزواجدها مختلف في (وهي)
اي التي بقيت بعد خروج الثلاثة (خفة عسرة عا) واحكام هذه الخمسة
عسرة ثلاثة احسن وحسن ووسخ وله والواق مبتدأ اول وقوله (ما كان فيها
شعر واحد) مستأفاً من شعره عسراً من قوله (من بين ان الله اتي على ثلاثة
انواع الاول اكمل في شعر واحد والثاني ما كان فيه شعر واحد والثالث ما في شعر
فيه وهو (فيها) لثبوت حال من اول قوله (اي من الله)
البراني ثم يراعى الترتيب في قوله (ما كان فيه شعر واحد) اي من الله
له عا الى ابتداء قوله (ما كان فيه شعر واحد) اي من الله
وصدق الله ما قاله في قوله (ما كان فيه شعر واحد) اي من الله
اي في قسم فيها حد الصبر واحد في اصفة واي قسم فيها اي واحد
في المصطلح اول (اما في الصفة) اي ذلك الشعر الواحد اما من شانه ان يوجد
في نفس الصفة دون غيرها (وهو) اي اقسام الذي يوجد في اصفة (وهو)
اقسام من الاقسام الخمسة عشر احده (الامر بالامر) حال كونه (ينصب
المفعول) فانه في هذا القسم ان الصفة اربعة اقسام ومفعولها ليس مائل ايها
لكونه منصوباً في معنى ان يكون مائة صبراً متراً في صبر واحد في صبر واحد
في الصفة (الامر بالامر) اي الواحد عسراً اي اقسام من
دكن اقسامه بالامر منه اربعة اقسام في قوله (ما كان فيه شعر واحد)
احده ايضا صبراً (و) فانه (عسراً) حال كونه (اي في صفة الوحد)
رفي مدارا قسم امر صبر واحد يتكفي في اقسامه ايها اقسام ما يكون
الصفة في سرقة من الامر والاعنة في قوله (ما كان فيه شعر واحد) اي في
(حسن الوجه بجره) اي يرفط الوجه وهذا القسم الذي كانت فيه الصفة
مضاهة الى مفعولها واولها ايضا يتكفي تحتها (و) فانه (الامر بالامر)
ينصب (اي كون الصفة بالامر) كون مفعولها في الصفة (و) سددها
(حسن وجهها) اي في قوله (ما كان فيه شعر واحد) اي في قوله (ما كان فيه شعر واحد)
الصفة مجردة من الامر والاعنة (و) سددها (حسن وجهها) اي في قوله (ما كان فيه شعر واحد)
الصفة مضاهة الى مفعولها مجردة من الامر في كل من هذه الاقسام السبعة
صبر واحد مستوفي لصفة وقوله (واما في المصطلح) عطف على قوله (اما في الصفة)
اي ذلك الصبر الواحد ما يوجد في مفعولها غير بارز ارجعه الى ما صرف
تلك الصفة مثل حسن وجهه وثلثين ومئة (اي سددها) اي في قوله (ما كان فيه شعر واحد)
وقوله (رفاه) عطف على (ما كان فيه شعر واحد) اي في قوله (ما كان فيه شعر واحد)
(و) سددها (اي في قوله (ما كان فيه شعر واحد))

وضرب مجردة عنها في الثاني (وهما) أي اللذان يكون الضمير الواحد في المفعول
 (فسمان) أي هذان القسمان من الواقي الخمسة عشر (أو المجموع) أي
 المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) أي ما فيه ضمير واحد تسعة أقسام
 وهذه التسعة (أحدين) أي يحكم بأنها أحسن الوجوه فانشعبت منها تسع
 مسائل بأن لا مثلًا تركيب الحسن الوجه أحسن لأنه تركيب فيه ضمير واحد
 وكل تركيب فيه ضمير واحد أحسن فهذا التركيب أحسن فقص عليه الواقي
 فكبرى هذا القياس مثله موضوعها قسم من الأقسام الخمسة عشر ومجولها
 حكم من الأحكام الثلاثة وقوله (لأن الضمير) دليل لأحسنية القسم الذي
 فيه ضمير واحد أي وإنما كان ما كان فيه ضمير واحد أحسن الوجوه لأن الضمير
 (فيه) أي في هذا القسم كاش (بقدر الحاجة) لأن الحاجة إنما هي الضمير الواحد
 الزاح إلى الموصوف سواء كان فاعلاً مستتراً تحت الصفة أو ضميراً مجروراً
 يضاف إليه المفعول هي تلك الأقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج إليه (من غير
 زيادة) أي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولانقصان) أي ومن غير نقصان من المحتاج
 إليه بأن تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الأقسام السبعة وكل تركيب
 يكون مساوياً بالمحتاج إليه حسن لأن الزيادة من غير الاحتياج تطويل والتقصان
 منه إحلال وكل منهما منقطع عن درجة الأحسن في اللازم شرع فيما يحكم
 بأنه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى الواقي
 ما كان أي التركيب الذي وجد (فيه ضميران منها) أي من تلك الواقي ولما
 امتنع ههنا أن يوجد الضميران في الصفة معاً أوفى المفعول معاً أشار إلى ما هو
 الواقع بقوله (أحدهما) أي الواقع الممكن ههنا أن يوجد أحد الضميرين
 (في الصفة و) الضمير (الآخر في المفعول) لأنهما يوجدان معاً في الصفة
 أوفى المفعول فإنه تمتع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (ينصبه)
 قيد للمألين أيضاً أي حال كون المألين ملاسين نصب المفعول وقوله (فهما)
 متعلق بالنصب أي في هذين المثالين ولما كان المفعول ههنا مشتركاً على الضمير ولم يجعل
 فاعلاً للصفة لكونه منصوباً بالفعولية احتاجت الصفة إلى فاعل فاستتر فاعلها
 فيها فيكون المثالان مستقلين على الضميرين أحدهما في الصفة والآخر في المفعول
 وكل منهما راجع إلى الموصوف الواحد (وهما) أي وهذان المثالان (فسمان)
 من الأقسام الخمسة عشر ومستلان على الضميرين وقد عرفت أن كل قسم
 كذلك فهو (حسن) وإنما كان حسناً لأنه بين الحسن وبين السج لأنه (لا يحتاجه)
 على الضمير المحتاج إليه) يكون حسناً أي غير صحيح لأنه لو لم يشتمل على ذلك الضمير
 المحتاج إليه كان فيها وقوله (وضمير أحسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعني هو حسن لاشتمله وغير احسن (لاستلذه على الصبر الزائد على قدر الحاجة)
ثم شرع في بحكم عليه بالفتح فقال (وما لا صبر فيه) اى والقسم الذى لا صبر
فيه (منها) اى من تلك النواقى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لا صبر فيه اصلا
لا فى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن
الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و)
ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل اظهر
المعرف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة
للاظهار النكرة فالصفة مثبوتة فيها لكونها غير مضاعفة (و) رابعها (الحسن
وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برهنة)
قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربع من فروعها
بالاعلية ولما كانت الصفة رافعة لظاهر لم يحز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول
مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشمل الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا
القسم (فحيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة
(بالوصوف لفظا) وان وجد يسمى ثم اراد السارح ان يذكر توطئة لقوله ومضى
رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير طاهر فى الصفة) فانه اذا قبل الحسن
الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا لا بعد تأمل وقوله (مثل
ظهوره) بالنصب مفعول مطلق محسارى لقوله طاهر وداخل فى التثنية لما لم يكن
وجود الضمير فى الصفة طاهرا كظهوره (فى المعمول) فاما اذا قلنا الحسن وجهه
فالضمير المجزور فوجهه طاهر وقوله (احجج) جواب لما (الى قاعدة) اى
احجج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكية الحاصلة بتلك
القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة
وغير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومضى رفعت)
اى متى رفعت ايها المتخاطب وزاد السارح قوله (معمول الصفة) للاشارة الى
ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة فحذف معلوميه وقوله (بها)
متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت
المعمول من فوقها بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربع
التي يكون المعمول فيها من فوقها بالاعلية (فلا ضمير فيها) (اى) فهذه علامه
طاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حيثذا)
اى حين كان من فوقها بالاعلية (فاعل لها) اى لذلك الصفة اذ لا مفعول ضمير
الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلا طاهرا او كان للصفة المذكورة
(ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل

الظاهر والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذلك الملازم الذي هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (فهى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حيث) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالفعل) اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفصل) اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اى لا يجوز فيه ان يجره شئ ولا يجمعوا (ثنية فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمه) اى وبسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال لزوم تعدد الفاعل (كذلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفصل فى هذا الحكم حيث (لا يثنى ولا يجمع ثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع ثنية (وجمه) اى وبسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولا الحسنون الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه وقوله (والا) عطف على قوله مثنى رفعت (اى وان لم ترفع) ليهيئ لمخاطب (معمول الصفة بها) اى تلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على النسب به بالمفعول او على التمييز (او تجر) بان جعلت الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها طرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف) مبتدأ مؤخر اى فينبئ بوجود تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فثبوت) وفسره الشارح بقوله (انت) للإشارة الى ان قوله فثبوت صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح بالتفسير به مع ان المناسب ان يضر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت محاطبا بقرينة قوله بها فان وجد بها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فعلا قابلا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما هما فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيقولك ان ثبوت (الصفة) ايضا (بأن يثبت الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فيثبت لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فنعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجهها) اى ينصب معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وثنى) عطف على قوله فثبوت (اى) وثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف ثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اى الزيدان حسنان وجهها تنصب المعمول على التمييز ايضا وكذا قوله (ويجمع) عطف على

احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جعاً مثل الزيدون
 حسنوا وجه) اى بالاضافة (او حسنوا) اى والزيدون حسنون (وجهها) ولما
 كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا متعديين تحكم الصفة محل
 مسئلتها على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما ثنائية
 مرفوعة بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فجذبت نونه للاضافة فاجتمع
 الساكنان من الالف واللام التى فى افواصل محذفت الالف لفظاً فصار اعرابه
 تقديراً وقوله (غير متعديين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير
 المتعدى الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا
 اراد ان يفصل مسألة الفاعل عن مسألة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ
 وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم
 والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ما هو مشتق من الفعل اللازم
 الغير المتعدى الى مفعول اصلاً بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من
 الفعل اللازم بل كان هو مشتقاً من الفعل المتعدى لاحتالة يكون المراد من اسم
 المفعول الغير المتعدى ما لا يكون متعدياً الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم
 اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى تحكم اسم الفاعل الغير المتعدى لكن
 اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان المتعدى معشراً فى اسم
 المفعول (لاشتقاقه) اى لاختصاص اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى
 الى مفعول واحد) لانه منتق من الفعل اللازم الذى لا مفعول له اصلاً فانه
 لم يتصور فيه لما عرفت (فاذانى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى
 من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل
 (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول)
 كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعد له والحاصل ان اسم الفاعل المشتق
 من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد
 (مثل الصفة) اى حكمهما تحكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من
 الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها متمتعاً
 وبعضها مختلفاً وبعضها جازئاً مع قبح وبعضها جازئاً مع حسن وكون بعضها
 احسن من البعض ثم فصله الشارح بقوله (غير فعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى
 ان كان الرفع اسم فاعل (والمفعول ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول
 كما رجعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانهما) ويجوز ان ينصب اسم
 الفاعل واسم المفعول ما يذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام ما لم يسم فاعله فى
 الثانى على التشبيهة بالمفعول او على التمييز به كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

فاعله ونائب فاعله مستتر (و يضافان) اى ويجوز ان يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (برفع) لفظ (اب) فيهما فيجئذ لا ضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهة بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجره) اى ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى تقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذ قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالأخيران بالضميرين فيكونان احسن والاوّل بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فاذا ذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين) لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول المتعدي الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمفعوله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمفعوله الذى هو نائب فاعله وانما لم يجرنا اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييز (للايلزام الاتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول) كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدي (زيد مضارب اباه) فى اسم المفعول المتعدي الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول المضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل) اى للمضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقیم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهة بفعله الثانى (مخدوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة الشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد نعمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دل على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه في الاصطلاح ٦٦ (مما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجهه اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوي المعبر عنه بالحديث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا في العدم وسيجيء ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يهمها قل (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى يعنى الفاعل (او وقع عليه) اى او الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لفصل شمول قسمي اسم التفضيل) اى لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الآخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضاً بهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ فالتعميم لا يأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما ذالريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف بالفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المصنف بزيادة على غيره او معنى الفعل المصنف بالزيادة سواء وصف بهما او لا انتهى وقال في الباب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماحا للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما اكثر الاشتباه فجهلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال في ما سيجيى ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور وانه اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المقارنة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا بسر اطيب منه رطباً لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسر على اعتبار كونه رطباً فالمقارنة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رجه الله بقوله (في اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

زيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور يخرج نحو زيد زائد
 علما فانه اشتق لموصوف زيادة على غيره لكن في المستحق منه كذا وجهه العصام
 ثم قال لا فائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز ان تكون
 للتأكيد والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال
 (والباء في قوله زيادة اما ظرف المفعول الموصوف فيكون المعنى (اي لذات مبهمة متصفة
 بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجري التعميم على ما مر لان الزيادة اعم من ان توجد
 في جانب ما قام به او في جانب ما وقع عليه وقوله (او ظرف مستتر) بالرفع عطفا
 على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستتر فيكون المعنى (اي الموصوف
 مكنس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما ينسب من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو
 ولا مستتر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال (فقوله
 ما اشتق من فصل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء
 الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لا المراد بالمراد صرف ذات مهمة متصفة بالزيادة
 والابهام في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين وهو المكان
 الذى وقع فيه المسجد وقال العصام انه لا حاجة في الاخراج الى حل الموصوف
 على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لموضع زمان او مكان او آلة موصوف
 بل زمان او مكان او آلة مضاف بمعنى ان المسجد موضوع لمكان المسجد والمطلع
 زمان الطلوع والغتاش لآلة الفتح انتهى واتصم ببعض المحشين لجانب
 الشارح بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار
 وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور
 الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
 لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك
 من ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية
 بالخروج انتهى فحيث سقط ما قال العصام من انه لا حاجة في الاخراج الى حل
 الموصوف على ذلك (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (زيادة على غيره
 يخرج) اى هذا التقيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان لا منها
 ليس بموضوع لموصوف ملائس بالزيادة على غيره في اصل الفعل بل كل منها
 موضوع لموصوف ملائس باصل الفعل كما مر وقال العصام ان قوله يخرج
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكتفى في كون التعريف مانعا مما يتعرض
 لخروج صيغة البالغة والرجل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل
 شاملا له لنوع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة البالغة على اصل

الفصل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة صلى الغير ولم تعتبر اضافة زياد صلى الغير
 ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذالم يكن المراد الزيادة
 المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستثناء
 من السذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع في بيان
 صفته وشروط بناء عمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير
 لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للوضع بمعنى ان هذا الكلام
 لبيان من حيث الصيغة (اعمل) اى صفة وزن اعمل حال كونه (للذكور) وزن
 (فعلى) يضم الفاء حال كونه (للثؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن
 واشبهه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة اشار السارح الى دفع توهم الخروج
 بتعريف المراد فعل (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع)
 يعنى وان كان مقبلا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذ كان المراد هو الاعتبار
 لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خبرو) لفظ (شر)
 فانه حسا من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل
 اخير واشرف فضعفا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بال حذف) اى بحذف
 الهجمة من اولهما (لكثرة استعمال) وقد استعملان صلى الاصل وقال العصام
 لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرف
 بل خورى وشرى صلى مقتضى قوله وفعلى للثؤنث وتحقيقه ان افضل قديكون
 بجميع الامور وقديكون للذكر وفعلى للثؤنث والمنية للثنية والجمع للجمع وخير
 وشر مقبلا اخير واشرف للجمع لانهما مقبلا اخير واشرف المتعطلين بمن انتهى
 ثم شرع في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل
 من حيث بناءه (ان يبنى) بصيغة المجهول وثائب فاعله راجع الى اسم التفضيل
 (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) منيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى)
 وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولا يجوز ان يبنى
 من الرباعى (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط
 الثلاثى هو اسلاف المجرد لا الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (ليكن
 البناء) (اى بناء افضل وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى اء اشتراط لبنائه
 ان يكون مبنيًا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذ البناء) اى فان بناء
 افضل للذكر وبناءه فعلى للثؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد ذو درج
 (والثلاثى) اى ومن اسلافى (المزيد فيه) اى من نحو اكرم واكتب واستخرج
 حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر)
 اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى انعمل وفعلى (لا تسمع) اى لا تحدث

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان ينزل هذا البناء
 (ومع اسقاط بعضها) اى والاصل انه اذا زيد بناؤه من الرباعى فصاعدا
 يجب اى يلزم احد النسقين احدى المحافظة اصل الحروف بنائها والاخر
 اسقاط بعضها فالاول متعدد والثاني ممكن لكن غير جائز فانه لو سقط حرف
 او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه لتصحج بناؤه (يلزم الالتباس اى الالتباس
 ما بينى من الرباعى مثلا بما بينى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار النسق الثانى
) فانه لا يعلم انه اى افعّل او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او)
 هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل
 اخرج على وزن افعّل من د ح ر ج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من د ح ر ج
 او من خ ر ج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعّل من استخرج باسقاط زائده لم يعلم
 انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الخاء
 والراء والجايم متلافي اخرج (محتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون
 اسم تفضيل من خرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى
 مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من د ح ر ج فبقى ثلاثة احرف بان يكون
 اسم تفضيل من د ح ر ج (او تكون) اى ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف
 المزيد فيه امان اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه
 على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل
 من الحروف الاصلية باسقاط زوائدها كلها (او من زوائده) يعنى او الحروف
 الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او بمنزلة جامعتها)
 اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية
 وبعضها من الزوائد والكل محتمل فيثبت يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يثبت
 ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل
 واذ لم يثبت (فلا يجزم المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو معنى
 زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراجه وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثى
 المجرد ولذا فسره السارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون
 من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالجمرة والصفرة (ولا عيب)
 اى ولا دالا على عيب (طاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجي فائدة التقيد
 بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا
 (لان منهما) فاللام فى لان متعاقبة بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب
 متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعّل) نائب فاعل
 لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعّل الذى

اشتق من اللون والعيب يكون (لغيره) (أي لغير اسم التفضيل) يعني لاسم الفاعل (كاحر واور) فان الوزن الاول من الحجة التي هي لون من الالوان والثاني من العور الذي هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعال لكنهما لغير اسم التفضيل (فلواشتق) أي فحيث لو اشتق (اسم التفضيل) (ايضا) أي كما اشتق اسم الفاعل الذي على هذا الوزن (منهما) أي من الحجة والعور (لا تبس) أي التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) أي بوزن اجر ذو حرة و) بوزن اعور ذو (عور) يفتح الواو على ان يكونا اسمي فاعل (او) أي والمراد بوزن اجرانه (زائد الحرة او) بوزن اعورانه زائد (العور) ولما كان المنههم من قوله لان منهما افعال لغيره ان بناء افعال للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منما يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) أي جعل صفة امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بني التفضيل منه ايضا زعم النيباس (المماثل) أي هذا المماثل (اذ اثنين) أي ظهر (ان افعال الصفة مقدم بناؤه) أي بناء افعال الصفة (على افعال التفضيل) بان يمين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) أي وكون بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) أي الواقع هو (لان ما يدل على نبوت مطاق الصفة مقدم بالطبع) أي بتقديم طبيعي (على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثاني هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعني لكون الاعصار الاول الطبيعي مقدما على الاعتبار الثاني الوضعي ثم اراد ان يثبته بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) ليبان ان هذا المثال مطابق للمثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثي مجرد) وهو لفظ الفضل الذي من فضيل يفضل والنسب والوجودي الذي هو كونه مستقما من الثلاثي المجرد موجود وكذا شرطه العدمي فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) أي الحدث الذي اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شته كذلك يصح ان يكون مثاله فهذا المثال يصح ان يكون مثاله ثم شرع في بيان اسم التفضيل الذي اراد به معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثي مجرد او يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه لغيره بقوله (أي غير الثلاثي المجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعني ان طريق قصد ضمير الثلاثي المجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعني ان يراد الدلالة باللفظ الذي هو غير وزن افعال (على ان لحد) أي على معنى

وهو ان لاحد (زيادة قيد) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على غير ذلك
الاحد ولا شك ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق
منه الوزن المخصوص الذى هو افضل ليكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد
اولكوته لونا او عيبا فحيث ان قصد هذا المعنى بغير افضل (توصل اليه) اى
الى غير الثلاثى المجرد (ياشد) اى بلفظ اشد (ومحوه) اى توصل ايضا بنحو
لفظ اشد من لفظ أكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افضل من مادة الحدث
الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا لوصلة هذا المعنى وفى العصام
ان اللام فيما قسمه الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى
المجرد المخصوص اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحيث لا يرد على الشارح
ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس
بلون ولا عيب ثم اورد المصنف اشلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب فعال (مثل
هو اشد منه استخراجا) واراد الشارح ان يبين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا
مثال (لثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو ارد ان يدل لفظ على ان
استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افضل من
استخراج يمتنع توصل الى هذا المعنى ياراد لفظ الاشياء لدال على زيادة الاستخراج
الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشد ومرجع الضمير المستتر فى اشد الاستخراج
الاشد ومرجع الضمير المجزوء فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث
المطلوب تمييزا له فصل المفضل وهو ما حل لفظ اشد والمفضل عليه وهو
مجرد ومن وقوله (واكثر بياضا) معطوف على قوله اشد فى المثال الاول بمعنى
اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الآخر قيل فيه هو اكثر بياضا
منه وهذا المثال (مثال لكون) وقوله (وعى) عطوف على قوله بياضا اى وهو اكثر عى
منه وهذا المثال (مثال للعب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين
وجه الاحتياج الى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ لعب المنفى الواقع
فى كلام المص (بظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى
هو الجهل والبلادة ونحوهما يبنى فى جواز البناء منه (لا يرد) اى لا يرد التنقص على كلام
المص (مثل اجهل وابلد) وتقرر التنقص ان قوله يشترط البناء ان لا يكون عيبا مطلقا
لانما جار على نحو اجهل وابلد وحكم المدعى مختلف فانهما جائزان فيلزم وجود
المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتقرير المراد باننا لانسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله
فان مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالسور والعمى والعرج واما
مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيحوز النعته وقوله (ولكن) استدراك
على قوله لا يرد يعنى ان التقيد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقص المذكور

ولكن لا يدفع الإراد الآخر الذي رد على هذا التقييد فانه (رد عليه انه صرح على هذا التقدير) يعني صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تسانم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احسن على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حقاقة احد على غيرمان يقال زيد احسن من عمرو (فانه لا فرق بين الجبل والبلادة والحق) اى وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لو صحها صح اشتقاق الاحق لك صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بسندوده) اى بسندود اشتقاق الاحق الواقع (فى نحو احق من ابن هنتقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بسندوده فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بسندوده فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكلمة الاحق والتقصير وهنتقة لقب ذى الودعات يزيد بن وثران فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن التخصيص (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بنصر المراد من لفظ الاحق فى نحو احق من هنتقة يعنى لانسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحق) اى المذكور فى ضمن الاحق فى نحو احق من هنتقة لس بالحق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحق الظاهرى الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبدو فيكون حيث ذهب ظاهريا فلا يكون على القياس (كاحكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هنتقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علمنى خرزات (عظام وخيوط على عنقه وهو ذو طيبة طوية فسل) اى هنتقة (عن ذلك) اى عن التكلمات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هنتقة فى جوابه (لا عرف) اى تطبيق لهذه الاشياء انما هو تحصيل عرفانى (بها) اى تلك العلاقات (نفسى ولا اضل) اى ولا اضل نفسى وقوله (وتقلد) ايد لك دال حقاقة الظاهرة بانه تقلد (ذات ليله اخوه) اى اخوه هنتقة (بتقلادته) اى بتقلاده اخيه هنتقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هنتقة صباحا ورأى ان تقلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا بنى انت انا) يعنى انت هنتقة لكون القلادة الدالة عليه فبك واذا كان كذلك (فنى انا) لانى لو كنت انا لك انت القلادة فى م اعترض السارح على الجيب بهذا الجواب فقال (فقيه) اى فى هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصاة فى الجيب من حقاقة (ابن هنتقة) والمراد بالجيب هوالة اضل لهتدى (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احسن) اى

لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى (لمن لا يكون بهذا الظهور) اى
 كظهوره في هبة (قياسا) لكونه حقا غير ظاهري (وان يكون) اى ويقتضى
 ايضا ان يكون (اشتقاقا جهلا وابلدا لمن يكون آثار جهله وبلادته) ف قوله
 (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر
 لقوله وان يكون الثاني يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل
 الظاهر والبلادة الظاهرة مستقيمين على سبيل الشذوذ لاعلى سبيل القياس لكونهما
 عيانا ساهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقلا) اى هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم
 بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها الجيب في عدم العقل فانه لم يقل احد
 ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق
 قياسا والاخر انهما في الظاهر كالحاقة الظاهرة في هبة فيكون اشتقاقه شاذا
 كنهه بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد قياسى لكونهما
 عيين غير ظاهرين وقال العصام وقد شنع الشارح رحمه الله تشنعا شنيعا
 على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا يدعى ولا يرضى بمنه عن مثله
 مثله وقد اخذ كثيرا من قوائد شرحه بهذا من حواشيه واجب منه انه ليس
 مانقلا من الهندى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو
 دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه
 بقوله فيه واذا لم يلتزم فلا يلحق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان
 يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احق) اى
 عد لفظ احق من ما يستحق قياسا على انه (من قبيل المد) مشتقا من البلادة
 (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويذنى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان
 يقول في بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا
 للعيوب الظاهرة (كان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يلبى منها) اى يصح
 ان يلبى منها (افل الفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ
 المصنف من بيان شروط بناءه شرع في بيان ما يستحق على القياس وما يستحق
 على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع في اسم
 التفضيل) تفسير لرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة
 الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك
 المحذوف على انه ظرف لقوله وانما فسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى قياس
 الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس
 نفس اسم التفضيل ونفس ~~اسم~~ واما اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افضل
 اسم التفضيل يعنى اذا وقع لفظ افضل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل أى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لا للمفعول) أى ليس
قياس الواقع فيه ان يكون مشتقاً دالا على وقوع الفعل على أحد زماناً على غيره
واما كان القياس كذلك (فأنما واشتق) أى اسم التفضيل (لكل منهما) أى من
الفاعل والمفعول (قياساً) أى اشتقاقاً على القياس (مطرداً) أى غير مختلف
بان كان لفظ افعال مشتركاً بين ان يكون لفاعله وبين ان يكون للمفعول (لكن
الالتباس) أى لازم كثرة الالتباس فأنما اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يتبس لنا أنه هل
المراد به زيادة العالمية او زيادة المعنوية واما اذا علمنا القياس المذكور فنعلم ان
المراد به زيادة العالمية (فاقصروا) أى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا
وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجعوا الى الاقتصار (على الاضرب) أى على ما هو
الاضرب منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على
خلاف القياس فقال (وقد جاء) أى اسم التفضيل (للمفعول) أى مشتقاً للمفعول
حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحله على معنى المفعول بمعنى
الفرق (نحو اعذر) مشتقاً (لمن هو اشد معذورة) لانه هو اشد معذورة
(والوم) لمن هو اشد ملومية لانه هو اشد ملومية (و' على هذا القياس) (اشغل)
واشهر) (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف
والعاطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاولىين اعنى
اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقبس على تفسير الاولين بان يفسر
الاشغل بقوله لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقوله لمن هو اشد مشهورية
والاعرف بقوله لمن هو اشد معرفة وكذا احب أى اكره محبوبة واخوف أى
اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان محي اسم التفضيل لتفضيل
المفعول سمعى كما فى الرضى الا انه قال فى النقص هذا كثير مطرد اذا أمن اللبس
اما لا تعلم يستعمل الامنيا للمفعول نحو احسبوه ط فى يد وعن يكذا على صيغة
الجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات التبيين كما فى التكت للحوطى وفى شرح
العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى
والذين آمنوا اشد حياء لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل
فيقال محي له افضل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زبني زاده فى
المغرب الكافية ثم قال بعد ما حكاها فاحفظه فانه من التفاضل والاضطاف ثم
شرح المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (ويستعمل) (أى اسم التفضيل)
(على احد ثلاثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك
الثلاثة اذا لم يجعل معدولاً كما فى آخر اولم يجعل اسماً كما فى الدنيا او اذا لم يخرج
من معناه نحو آخر بمعنى غير فقول حادى رجل آخر انتهى وانما اهدل الشارح

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج
 بقاود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله
 بل على سبيل التنبيه والتتبع للفائدة ولذا ذكرت الالوجه الثلاثة في تركيب المن
 واراد السارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة
 قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اي الوجوه الثلاثة (استعماله) اي استعمال
 اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اي استعماله
 باللام ولما كان ما كل هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال
 ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل من واما مستعمل باللام
 وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية بمعنى مانعة
 الجمع والخلو وما مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه
 المنفصلة من اي قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل انفصال الحقيق) يعني
 ان بين هذه الاستعمالات اثنان مانعة في التحقيق والانتفاء بمعنى انها
 لا يتفان بان لم يوجد واحد منهما لا يجتمعان بان وجد الا ستم لان في كلية
 واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (دلايد من واحد منها) تفريع
 على كونها على سبيل الانفصال الحقيقي يعني اذا كان هذا التقسيم على هذا
 السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل
 وقوله (لان وضعه) على لوجوب تحقق واحد منها ولا مانع خلوه عن واحد
 منها اي انما لم يحز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشيء
 على غيره) لما عرفت في تعريفه فكان اسم التفضيل امر انسيا بفتضى ان ينسب
 احد اليئين الى الآخر اهني انساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امر انسيا
 (فلا بد فيه) اي في اسم التفضيل (من ذكر العبر الذي هو المفضل عليه) يعني
 بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح بالتفضل عليه كما يسمى المزيد
 المفضل ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره
 بديهيا في بعض من الثلاثة ونظرا في بعض آخر اراد ان يبين عليه بقوله (وذكره)
 اي ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة طاهر) اي وجوب ذكره
 فيها مظاهر لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اهل من عمرو زيد اهل عمرو
 فالمفضل عليه الذي هو عمرو مذكور فيها بابداهة (واما مع اللام) اي واما
 وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اي المفضل عليه (في حكم
 المذكور ظاهرا) اي في حكم المحقق الذي يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) على
 لكونه في حكم المذكور يعني انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون
 اسم التفضيل بالام كالمذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي ينسب اليه هو المعين (بمعين
 المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعني الى المعين المذكور (قوله) اى
 قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلعت شخصا) شروع في تصوير
 كونه مذكورا لفظا بمعنى اذا قلت اولا شخصا من الاشخاص بان يكون
 شخصا مبهما خبر معين (افضل من زيد) فالفضل هو الشخص والمفضل
 عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه
 مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو افضل) بان تستعمله
 باللام مریدا لتعيين ذلك الشخص وترك المفضل عليه خوفا من الطويل
 وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انا يصح التصور المذكور
 اذا اردت بعمر والشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد عمرو) لا غير الشخص
 الذى قلنا فانه حيث لا يصح التصور المذكور واما تصور كونه مذكورا حكما
 كما اذا صورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد
 ما لم ياعمر والافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلب غير فادلا خطه تصدى
 الى الجواب عنه افسه ويترى نفسه منزلة ذلك الغير فيكلم كان الغير حاضرا
 فانه فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحمى محمد العيني ثم قال ان مقصود
 الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون
 اللام في افضل التفضيل الا للعهد) تفریعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان
 المراد بعمر والافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد
 او متصورا كما كان في المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل
 المستعمل بها للعهد الخارجى والا لزم ان يكون المفضل عليه خبر مذكور في بطل
 ارادة الزيادة التى هي لازمة له وقوله (فيجب) تفریع على كون التقسيم انفصالا
 حقيقيا مستلزما لعدم الحلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خالص احد تلك
 الاستعمالات بمنع خلوه من احدها وايضا انه مهد وتنبه على ان مراد المصنف
 بقوله اما مضافا او بمن او مرفعا باللام انه يجب (ان يستعمل) (اما مضافا) وهو
 وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد او يده تقدير قوله ان يستعمل اى
 مضافا الى المفضل عليه ومثال الذكر الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس)
 (او بمن) اى واستعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من
 عمرو) (او مرفعا باللام) اى واستعمل مرفعا باللام الداخلة على نفس
 اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ما هو المراد منه فافاء في قوله
 (فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد الافضل فانزع الشارح
 من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين اللاتمة ومنح ذلك

(الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لغوا لا يجوز
 يعني ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لا يجوز خلوا اسم التفضيل عن احد
 منها لا يجوز ايضا الجمع بين الامر منها شاء على قول المصنف (نحو زيد
 الافضل من عمرو) يعني لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين
 وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما
 (يكون) احدهما حرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا
 (يكون) (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا المقصود ولما وجه
 ظلى المصنف تلخص بوقوع استعمالهما معا في قول الاعشى اراد السارح وضع
 هذا التلخيص بقوله (واما قوله * ولست بالاكتر منهم حصى * وانما العزة للكأثر)
 حيث وقع الجمع في لفظ الاكترين اللام وبين من يعنى في قوله منهم (فتيسل)
 اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس
 مادة التلخيص لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا البيت يعنى في قوله منهم
 (لست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى لست من التفضيلية التى هى من
 نفسها نفس اسم التفضيل وما يستعمل فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (لانه من)
 يعنى ان معنى البيت (اى لست) يعنى ان معنى البيت لست
 باكثرهم (من بينهم بالاكتر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل
 امرأ اصلى علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكتر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع
 طأمر اكتر من الباعك وانما العزة للكأثر وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم
 جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه من احد الاستعمالات الثلاثة
 بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولازامة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز
 والمعطوف في قول المصنف قرله نحو زيد افضل وفى قول الشارح هو قوله
 (يجوز خلوه) اى خلوا اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من الاستعمالات
 الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز خلوا (لغات
 الترض) وهو بيان زيادة الفصل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر
 الفصل عليه كما عرفت وقوله نحو (زيد افضل) معطوف على المثال الاول
 اى كما لا يجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال
 الذى خلافه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة
 ونحوها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص حينئذ فأت
 الترض وقوله (الا ان يسل) استثناء مرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل
 اى يستعمل اسم الفصل باحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت
 ان يلحق حصول الترض بقوله يعلم فصل مجهول وثابت فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسر الشارح بقوله المفضل عليه ومثله ما علم فيه المفضل عليه ولم يتجسج الى ذكره (مثل الله أكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تبين الاخراج في الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يتركب في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجود الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار انه) حال من قوله ان يقال بمعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على اسم المفضل في مثل الله أكبر (مستعمل بالانضافة اى الله أكبر كل شئ) اى كل موجود سواء تم حذف المضاف اليه وهو جائز كافي قبل وبعد قوله (او انه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف في مثل الله أكبر لفظ (من مع محروره اى الله أكبر من كل شئ) بمعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال المصمم انه اورد على قوله الله أكبر كل شئ في التقدير الاول انه لا بد من تعويض المضاف اليه بمعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجب بانه لا يوصى لان المضاف غير منصرف وهو حذف للتوطين ثم اورد على هذا الجواب ان شوبن العوض غير متاف لغير المتصرف بل المتب فيه تنوين التكن كاسق ولو سلم فاي مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كافي قبل وبعد من التاليف ثم قال واعلم انه ر بما يجي بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيا نحو زيد افضل من عمرو وتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تركيب الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبير بل افعال التفضيل يخرج عن معناه لتفضيل الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل طاريا عن الوجود استلانة بحمله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد ومعناه عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهلون عليه اذ ليس شئ اهلون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلو لم صيغة افضل استكثر من المطالب بقا اجرامه محرى الاغلب الذى هو الاصل اى افضل من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله بمعنى الاسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه امتناع كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقبس على القواعد التى ثبتت للامور الحادثة كاقيل في تسميف لفظه الجلالة والله اعلم ثم شرع في بيان القواعد المخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف)

(اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيصونان يكون لذلك (معنان) اى جائزان بان يرد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر الذى هو قوله (ان يقصده) وأشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى أكثر استعمالا من الآخر الذى سيجيى يعنى احد المعنيين ان يقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه (لزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجعلا بانها باى شئ قامت اراد السارح ان يفسر مجموع الصكلام بقوله (اى احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبره وقوله (زيادة موصوفة) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد فصل مجهول ما ول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر به ليصح الجمل بين المبتدأ الذى هو احدهما وبين الخبر الذى ان يقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد يعنى المفعول اى المقصودة وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون مجعولا قبل حل موصوفه فلأمنى لان يقال ان احد معني اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة المقصودة كذا فى الحواشى الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه لان زيادة الموصوف غير مقولة بل المفعول زيادة الموصوف وذكر العصام وجوها ثلاثة فى تصحيح الجمل اذكر احدها جعل ان يحذف المضاف اى قصد احدهما وتايتها جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وتايتها جعله محذوف المضاف اى ذوان يقصد م قال والشراح اسار الى دفعه اى الى دفع الرؤال الوارد على الجمل بقوله احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكأه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المسأل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ما قاله المشيى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشراح بقوله (اى على ما) للاشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير القلاء ويعبره (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققة فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفصل فى الزد عليه والباء متعلق بالقصد

والضمير في تحققه راجع الى ما وقي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى
ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار الفاعل تحقق المعنى الذى يوجد في ضمن
بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالهض الذى وجد ذلك المعنى في ضمنه هو
ماعداء المفضل ولا يتخفى ما في تركيب السارح من الاضطرار في افادة المعنى المراد
وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى
الذى وجد وتحقق في المفضل عليه ووجه التحسنى محمد العيسى كلامه بما ذكرناه
ولذا قال المصمم الاول في ضمن ما عداه يعنى الاول لا سارح ان يقول في ضمن
ما عداه اى ماعداء المفضل لانه لان يقول في ضمن بعضهم اى لا يتوهم انه
يصح قصد اضافة ضميم باعتبار اى بعض كمال انتهى وقوله (والا) بيان لعل
توجيه السارح لكلام المصنف بان هذا التصديء - يعمم بهذا الاعتبار لانه
ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وانى على اطلاقه يعنى سواء تحقق في
المفرد الذى يوجد في المفضل او في المفضل عليه (يلزم تفضيل الشئ على نفسه)
فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود المفضل في زيد وفي افراد الناس
على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخل فيهم لان فضيلته
زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس اى الذى ماعداء زيد فيكون
زيد خارجا عن اعم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال)
اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجي
(لان وضع افضل لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه
لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذى اريد
بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل
ما هو اولى فهو اكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفصيل اشراط هذا الاستعمال
فقال (بشرط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا
المعنى) اى بمعنى ان يقصده الزيادة على غيره (ان يكون) وهو تأويل المصدر
قائب فاعل بشرط وفسر السارح الضمير المستتر فيكون بقوله (موصوفه)
للاشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى
زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان يكون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم)
شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون الشئ بعضا من شئ اعم من ان يكون
داخل فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يميز بينهما بان المراد بكون
المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخل فيهم بحسب مفهوم
اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان)
اى او كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى يحس لا يصدق عليه لفظ الناس

بحسب الإرادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الإرادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لأن المقصود) يار لعله الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه مضاهيا منهم لأن مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله تفضيل موصوفه بالرفع خبر لأن يعنى ان المقصود من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركته) اى على مشاركته ذلك الموصوف (في هذا المذهب العام) وهو مفهوم الناس الشامل لتلك الموصوف واغبره من الناس (مثل زيد افضل الناس) (اى افضل من مشاركته في هذا النوع) اى في نوع النسانية يعنى فضله زيد رائدة على الفضائل الموجودة في المشار كين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله (لا يجوز) تفرع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد السارح عدم الجوار بقوله (بهذا المعنى) للإشارة الى انه يجوز التركيب الا ترى اذا قصد به المعنى الا ترى وقوله (قولك) للإشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لانه استعاده من الكلام اللغوي ولأن الاشتراط الزور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام السرط وقوله (نخرجه) اشارة وتنبه على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام السرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دحل موصوف اسم التفضيل فيضاف اليهم وههنا ليس كذلك لأن يوسف الذى وصف بالاحسنة خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (بأضافتهم) متعلق بقوله نخرجه وبيان لسبب الخروح يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اصافة الاخوة (اليه) اى الى الصغير الراجع الى يوسف وهو الصغير المجزى في اخوته لأن حكم الاضافة ان يكون المضاف مائنا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا في الاخوة لزم اضافة الشيء الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه اخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع في ثابى المعين فقال (واى ان قصد به) اى باسم التفضل (زيادة مضافة) وقوله (اى ثابى معنيته) اشارة الى ان قوله والثابى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الصغير المنسب الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى السابق لتعصيل المقابلة بين المخطوف والمخطوف عليه وقوله (زيادة) للإشارة الى ان الانحداد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قوله ان قصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان قصد

انما حل على المعنى محاسن ايان يراد به ذوان يقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير جملة صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة لزادة وقوله (مطلق) بالرفع صفة بعد الصفة لزادة وقوله (عبر مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطابقة او ردها ليصحح معاق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة - مطلقه هو انها غير مقيدة كونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره ، كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الاصناف زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال الصمام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهى ان معنى الاطلاق انها غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف اليه فقط بحيث لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواء يعنى يوهى قوله وحده كون اقصر اصافيا لاحقيقها وليس كذلك بل اقصر ههنا حتى صرح به الرضى ثم قال لانه يشبه ان يكون بجميع ماسواه يعنى ان تصرح الرضى بان المراد منه جمع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر اخفى لكس التبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف ارجع اخوتي ويقصده ان زبادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل زبادة على غير اخوته من الحجر والسجور وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائدة على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا حلالة ما اورده الصمام ثم نسا من بيان المعنى الثانى سؤال وهـ انه اذا لم يقصده الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة فى الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويصف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى لسم الفضيل) وفسر ما اصف اليه بقوله (الى ما تضاف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء التسمية المستزادة لطرفين احى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما معا لميتهما يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى اننى يضاف الى ما بعده (لتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لترضخ اسم التفضيل) للاشارة الى الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كان مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح الفاعل لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطاف على قوله لتوضيح وهذا العطاف يستعمل ان يكون عطاف تفسر حيث قال الصمام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى انكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظم

اذلاوجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص
ولاتقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما لتقابل بين الاضافة
للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر
على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة
الى ان لك الاضافة تلك الفائدة شيمة مستعملة في سائر الصفات وليس باستعمال
غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من
المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انه هي تخصيص المصارع بمصارع مصر
كذا قوله (حسن القوم) يعني ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة
للفطنة لانه ليس يضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعني انه ليس المراد
باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس
يدخل فيه يضاف اليه بان يكون من اضافة المساب الى المباني بل المراد بها
توضيح المصارع فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول الحسن في القوم
وقوله (مما لا تفضل فيه) بان لقوله سائر الصفات يعني المراد بسائر الصفات
الصفات التي هي غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفرع على قوله ويضاف
للتوضيح يعني انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه ل قصد بالاضافة
توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اي كون الموصوف (بعض المضاف
اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز ان يكون قرينا
عليه يعني اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى)
اي بالمعنى الثاني (ان يضيفه) اي ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة)
قوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم)
اي في الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعني انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل
الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف واحدا فيهم كما يضاف المصارع الى
المصارعين الذين هو واحد منهم وكان يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد
منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان يحكم الجواز مستلحا على ثلاثة انواع لانه اما ان
يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل
فيهم ولما اختصر المصنف في التبديل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم
اراد الشارح ان يستوفي الانواع فذكر النوع الذي هو ان يضيفه الى جماعة هو
داخل فيهم بقوله (نحو قولك بينا صلى الله عليه وسلم افضل قرين) فان لفظة
افضل مضاف الى جماعة قرين والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام
داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مفيدة بكونها على قرين فقط
بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اي افضل الناس
من بين قرين) ثم مهمل لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعني

يجوز ايضا بهذا المعنى أن يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) أى من جنس الموصوف وقوله (وليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثل المص فقال (كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف) أى مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) أى لا يجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف لان المضاف اليه غير المضاف) لما بين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثل بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام السارح يدل من قوله كقولك ثم شرع السارح فى بيان النوع الآخر الجائر الذى اعلمه المص ايضا فقال (وان تضيفه) أى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) أى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسر بقوله (أى اعلم بمساواه) يعنى المراد به انه اعلم بمساواه (وهو) أى لكن المراد بالاضافة ان ذلك العلام (مختص) أى بماز من سائر الاعلمين (بغداد) أى يكونه مضافا اليها (لانها) أى لان بانه بغداد اما (منسأه) بـاء ولديها (ارمكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا لانها افادت تخصيص الاعلية باعلامها ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) النوع (الاول) ثم فسر السارح بقوله (من نوع اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر السارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعريف بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذى) أى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع لذى يقصده الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمال احدهم (الافراد) والآخر المطابقة (أى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) أى ولو كان (موصوفه) أى موصوف اسم التفضيل (متنى او مجموعا) وقوله (كذا الذكر) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) أى ولو كان (موصوفه) أى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او زيدان او زيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعافى بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس وزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس ثم شرع فى صلة

هذا الحكم بقوله (وهذا) أي جوار أفراد اسم المفضل وتذكر، وبدم تطبيقه
 بالموصوف ثابت (لا) أي اطله أن اسم التفضيل الذي يستعمل مصفاً (يسابه
 أفضل من) أي يسابه اسم التفضيل الذي يستعمل عن (الذي) صفة لأفضل من
 يستعمل أفضل الذي (ليس فيه) أي في يستعمل عن (الا لأفرا، والتذكير)
 كما ينبغي حكمه وقوله (في كون المفضل عليه مذكورا معاً) بيان لوجه الشبه
 يعني أن ما هو مستعمل بالاضافة مسابه لما هو مستعمل عن في كون المفضل عليه
 مذكورا مع كل واحد منهما لأن في قولنا زيد أفضل من اس وزيد أفضل من عمرو
 بذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام أعني قولنا زيد أفضل من المفضل
 عليه ليس بـ كور فيه صراحة وقوله (والملامة) بالرفع معطوف على قوله
 الأفراد أي يجوز فيه المطابقة أيضاً ولما كان لفظ الملازمة مصدراً ينحضي
 فاء لا أعني المطابق بكسر الباء ومفعولاً أعني المطابق يتمكها وما به المطابقة
 أعني صورتها اشارة السارح بقراء (أن مطابقة اسم التفضيل) إلى فاعله
 ويقول (أفراداً وثنية وجعاً وتذكيراً وأرباعاً) إلى صيرته ومذكر المصنف
 بقوله (لأن هو) أي مطابقة وأما أوردته باللام مع أن طابن متد بقسمه لأن
 من الاستعمال المقرر أن الفعل إن كان متدراً بنفسه ثم يدل إلى صورة المصدر
 يدل على في مفعوله اللام للثبوت فكذلك هذا يعني أن يطابق اسم التفضيل
 من هو (أي اسم التفضيل) (سقطه) والضمير المحرور في قوله راجع إلى الموصول
 وهو من بنى الموصوف (نحو) زيدان أفضل من اس (والزبدون) أي ونحو الزبدون
 (افصلوهم) أي افصلوا اس وهذا من المثالان للمطابقة في الثنية والجمع وقوله
 (وهو تفضلي النساء والمبتدان تفضلياً بهن والهندات تفضلياً بهن) أي فصلت
 النساء وهذه الامة الثلاثة للمطابقة في التأنيث وأما حاز المطابقة لموصوف في صورة
 الاضافة (لسابهن) أي لحصول مساهاستعمل بالاضافة (ما) أي اسم المفضل
 الذي (في الدلف واللام) من جهة أخرى (في كونه) في كون ما هو المستعمل
 بالاضافة (معرفة) باضافته إلى المعرفة يعني أن المستعمل بالاضافة يسابه بوجه
 لما يستعمل بمز ووجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار في كل من
 الشبهين في حيث كونه مسا بهما للاول يأخذ حكمه الذي هو الأفراد ومن حيث
 كونه مشابهاً لثاني يأخذ حكمه الذي هو المطابقة ثم شرع في بيان حكم النوع الثاني
 بقوله (وأما) (النوع) (الثاني) حال كونه (من نوعي اسم التفضيل المضف) (وهو)
 اسم النوع الثاني من النوعين (الذي يقصده زيادة مطابقة) وقوله (و) (القسم)
 (المعروف باللام) عطف على المبتدأ ونمقدراً للموصوف في الاور بالرفع وفي الثاني
 بأقسام الخمس الفرق بينهما لأن الاول من اقسام المستعمل بالمضف والثاني من
 اقسام ما لا في التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذي يكون من الثاني

وأشار الشارح إليه بقوله (منه) أي من أنواع النسخة يعني أن حكم اسم التفضيل
 الذي يقصده زيادة مطلقة وحكم للمعرف الذي يقصده زيادة مطلقة واحد
 وهو قوله (علايد) أي لا بد (فهما) أي في النوع الثاني وفي المعرفة منه (من المطابقة)
 وأما قوله السارح قوله فيها لبيان المبدأ المحذوف من الجملة لخبرية إلى المبدأ (أي
 مطابقة اسم التفضيل لموصوفه) أرادوا ثنية وجماوند كبراً وأنيقاً (وباعت النفس
 ما هي سابقاً وقوله (لأنه مطابقة) بيان لملة وجوب مطابقة (لصفة لموصوفها)
 وامتناع عدمها يعني أنما وجب تطبيق التفضيل لموصوفه في هذين الاستثنائيين
 لكن تطبيق الصفة لموصوفها في الأفراد وانتميه والجمع والذكور والتأنيث
 أصلاً لا يبدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) أي المانع الذي يصح العدول عن الأصل
 عند قيامه (امتزاجه) أي لزوم كون اسم التفضيل بمنزلة التفضيلية (نظراً) كافي
 المستعمل بمن في نحو زيد أفضل من عمرو (أو معنى) كافي المستعمل بالاضافة التي هي
 بمعنى حرف الجر في نحو زيد أفضل الناس لأنه بمعنى أنه أفضل من الناس بخلاف النوع
 الذي يقصده الزيادة المطلقة والذي هو المعرفة باللام لأنه لم يوجد هذا المانع
 فيها (لعدم ذكر المفصل عليه بعدهما) أي بعد النوع الثاني والقسم المعرفة
 باللام منه وأذا لم يذكر المفصل عليه فلا يتصور وجود من فيها لأنه لو كان
 موجوداً اقتضى محروراً وما لا محرورة له لا جاره وأما عدم كون التفضيل عليه مذكوراً
 في المعرفة باللام فظاهر وأما النوع الثاني فإنه لم يقصده زيادة على من اضيف
 إليه لم يكن له مصف إلا عليه بل هو شيء آخر كما رأوا (سم التفضيل) (أي)
 استعمل (بمن مفرد مدرك لا خبر) (أي لا خبر المفرد المذكور لكرامتهم لحوق اداة ثنية
 والجمع والتأنيث المختصة بالآخر) هو في حكم الوسيط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
 لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر فكانها من علم الكلمة (ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه وأقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال
 (ولا يعمل) أي لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق
 بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعوله الذي فرض عمله ثم في وزاد الشارح
 قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للإشارة إلى أن المراد بالفي في
 عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وإنما فسر به (قريئة الاستثناء) يعني أن الاستثناء
 بقوله إذا كان قريئة دالة على أن المراد بالفي ههنا في رفعه بالفاعلية
 وقال العصام وجه كون الاستثناء قريئة أن العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلة
 يعني أن وجهه كون المستثنى مثبتاً للعمل على طريق كونه رافعاً لمعوله بالرفع
 يعني أنه مقيد به فيقتضي هذا أن يكون النفي المفهوم من المستثنى منه أيضاً مقيداً
 به ثم قال وفيه بحث لأنه لا يصح الاستثناء مع بقاء أصل العمل على عوجه دمه

لا يعمل اصلا في مظهر بقاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفسادية
 انتهى ولا يخفى ان في عبارة النصارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
 لا يعمل في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام الثاني والاثبات في عمله في المظهر
 لا في رفعه بالفاعلية مع ما يوهوم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان
 وجه تخصيص اثنى بالمظهر فقال (والمماخص) والظاهر انه على صفة المعلوم
 يعنى والمماخص المصنف (المماخر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل في المماخل (لانه)
 اى لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) وانه كان محمله بلا شرط (لان
 العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام عمله
 الحكم بصعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر المماخل (في اللفظ)
 لتكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو
 بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض
 عليه العصام بار ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان النصارح
 الرضى فيه بالاستمر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل المماثل
 في المستتر كيف والمراد به عدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في لفظه
 اثر العمل والالجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله في المظهر يوهوم ان
 مصنف عمله في المضمر لكونه مضمر لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر في الالة عدم
 مصنف عمله في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضى
 ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر في اللفظ سواء كان
 اسم ظاهرا او ضميرا لان لفظه هي في هذا الكمال اسم ظاهرا للمعنى الاول ثم شرع
 في بيان وجه تخصيص الثاني بالفاعل فقال (والمماخص) اى المصنف (بانه عامل)
 يعنى اراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه ولم تعرض لغير الفاعل
 من العمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان)
 اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم رقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
 وجد به) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهوم ذلك) نائب فاعل وجد
 يعنى ان وجد بعده لفظ يوهوم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (ما فصل دال) اى
 فعين وحد ان ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افضل عاملا في ذلك اللفظ الذى
 يوهوم كونه مفعولا به بل يكون اقرب دالة (على النعل) المحذوف
 (الكسبه) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
 سبيله) فان من يضل يوهوم كونه مفعولا به لا على لکنه ليس كذلك لان المعنى
 اى اعلم من كل احد ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
 ثم شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتبشير
 فيعمل) اى اسم التفضيل (فيه) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل

في المضمر (بلا شرط) وانما لم يشترط العمل بسبب في هذه المذكورات (لان
الطرف ^(لا) اي هذين الاثنين من الثلاثة (بكيفية) اي في عاينها (راجع
من ^(فلا) ~~الفضل~~ يحتاج الى تقوية مساهمة عاملة بالفضل باشرط شيء مثلهما
(نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط في الطرف
الذي هو اليوم وفي الحال التي هي راكبا (والتبر) وهو بانصب عطفا على قوله
لان الطرف اي وانما يعمل في التمييز لا بشرط لان التمييز (بنصب ما) اي
ينصبه العامل الذي ينصب (عن معنى الفعل انشا) اي كما ينصب الفعل راءه
ونال الذي ينصب الامر حال كونه خابرا عن معنى العمل (نحو طرزة) نال
حامل التمييز في هذا المثل هو افعول مطلق لكونه اسماء تعارفا حال من معنى
الفعل وعن راجحه ثم شرع في بيان عمله عدم عمله في الفاعل فقال (وانما
لم يعمل) اي اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بافعالية) ويعمل
ان يكون فيه الرفع بالفاعلية قيد او قوصلا احرازيا كما فاشنا عن المصدر / انه
لم يتصور نفسه بغير الفاعلية حتى يكون فاعلة القيد احترازا - ^(لا) هذا
العمل) اي عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بانصب له) اي حال كون
ذلك العمل بالاصالة لا بالاشتباه - (انما هو) اي ذلك العمل الذي انصب له
(عمل الفعل) اي عمل التفضيل لا بالاصل الذي في غيره بل له انما - ^(لا) وانما
كسرت مع انهما في مقام الخبر لان كون مادة الالف والتون اذا نصب مبرا لهما
وجهان احدهما رفعهما خبرا عن اسم العين - ^(لا) زيدانه قائم والآخر وقوعه
عن اسم المعنى فكسرت في الاول وفتح في الثاني في معنى المفعول ومنه خبرا عن
اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اي والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل
عمل الفعل) اي العمل الذي بالاصالة ولم يعمل عمل الفعل (لانه) اي الشأن
(ليس له) اي لاسم التفضيل (فعل بعناه) اي فعل وليس معنى اسم التفضيل
(في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دال على اصل المصدر مع معنى الزيادة عليه
وقوله (لم يعمل) متعلق باسم الثاني بمعنى ان له فعل كذلك حتى يع ل اي اسم
التفضيل بمساوية ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اي كعمل ذلك العمل
بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات عليه بعمل فعله باسمه بجهته بافعاله
لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المنع عن المتشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا
بسايقته للفعل بطل كذلك مسايقته لاسم الفاعل فاد الشارح ان يذكر
علة الثاني ايضا وقوله (ولانه) اي وانما بطل مسايقته باسم الفاعل لان اسم
التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان يكون باقصة وانما كان الاول في مقامها
ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (في هو الاصل) متعلق به وقوله
(وهو استعماله) جملة معترضة فيجوز ان يكون قوله (لا في) او ما بعده - مراعاة

يسمى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذي هو الأصل في اعم التفضيل لا يثنى
(ولا يجمع ولا يوزن) و كان الاحتمال الثاني فقوله لا يثنى وما حمله حالات منه
اي لما وجد اسم التفضيل في استعماله الذي هو الأصل فيه غير مثنى وقبر
بجمع وغير مؤنث (بعد مشايهته) يعني لما كان كذلك كانت مسايهته
بمعيده (عن اسم الفاعل) واذا كانت بمعده (ملا بعمل) اي اسم التفضيل
(بمسايهته) اي بسبب منه بهته لامم فاعل (ايضا) اي كالم يعمل بمسايهته
للفعل وقوله (الا اذا كان اسم التفضيل) استلزام مفرغ يعني لا يعمل في الفضاء
الذي ر في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وصير الشارح الصفة بقوله
(الاستعمال) اي وصفا لا يكون فاعله ماجر على بل يكون ذكر ما جرى
عليه سبب متعلقه الذي هو فاعله فيكون الوصف سدا مذكوبا الى سبه
سببي والمتعلق وقوله (وهو في اللفظ) تمهيد لقوله (لشيء) واشارة الى ان
تعلق الصفة لشيء تعلق لفظي والى انه مقال لما صرحه المصنف بقوله الاتي
وهو قوله وهو في المعنى يعني ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشيء في اللفظ ثم
فسر كونه صفة لشيء بقوله (مستدسلا) اي معنى كونه صفة له كونه معترضا على
ذلك الشيء في اللفظ ثم فسر طرق الاعتراف وحمله بقوله (بان يقع فعله) يعني
ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء اما ان يكون نعت له اي لذللك الشيء
(او) يكون (خبراعنه) اي عن ذلك الشيء (او) يكن (حالا) من ذلك الشيء
ولما بين تعلقه اللفظ شرع في بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حاله
يعني اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ والى انه (في المعنى) (صفة)
(المسبب) راعى ان المصنوع حكى عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية
المتعلق سدا لامسا وقال الهندى اتى بغير السهور للتبعية على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سدا ولهذا يقال للواجب سبب الاسباب اي حامل
الاسباب اسبابا فالاسباب حيث ذكرنت سدا وانما ساعدل عن اسبب الى المسبب
للتبعية على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الراجع له كفى ان يكون له جعله
المتكلم سببا محجبا كان جعله لوسعي انتهى ما قال المصنف ملخصا وفاراضهم
المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم لسبب دون السبب
ولامتنافسة فيه ولعله سماه سببا لان التكامل في هذا المثل مثلا مسبب عين الرجل
وعين زيد لان عينهما سبب للتكامل وهو سبب لهما انتهى وحاصل البوجه
الذي ذكره في نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق
المسبب على المتعلق ارعلى السبب اطلاق مجازي وفائدته الاشارة الى كون المسبب
جعليا بمعنى انه محمول السبب وانما قدر السارح قوله صفة الاشارة الى الحصر

المحذوف وإلى ان قوله لمسبب صفة للصفة أى هو فى المعنى صفة كاشفة لمسبب وقوله (مشترك) بالجذر صفة تفسيرية للمسبب للإشارة إلى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة فى اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) أى بين غير ذلك الشيء وسبأنى فوائد القبول وقوله (مفضل) يتضح الضاد الشددة والجذر صفة لمسبب وثائب فاعله مستتر تحتها وهو راجع إلى ما فسرته الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى العرب واما تفسير الشارح بقوله (أى باعتبار تقييده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيتمنى ان يكون المراد تعاضدا بين اثنين بقوله مفضل واستعرض عليه الرضى بأنه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الاثنى بالمفضل وقد اتفق الله على انه لا يتعدى الغسل بجرهين متتاليين إلى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء وقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لوصح جعل الثاني بدل من الاول صح كإيه ل فى اللد فى الدار فيدل البعض من الكل واجاب بار قوله باعتبار الاول حال من مر فوح مفضل وقوله باعتبار الاثنى حال من قوله على نفسه كذا نقل المصام عنه ومن محمد احتراز زنى زاده الخالصة قال لتفسير فى ذلك المسبب اعتبارين أحدهما اعتباره مفضلا والآخر اعتباره مفصلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب (بذلك الشيء) الذى اعتبر أولا (وهو جريان صفة عليه فى اللفظ فقوله اعتبر أولا إشارة إلى ان الاول ههنا اعتبارية لازمية فانه ان اعتبر جانب الاعمى يكون الاول أولا وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى أولا والمراد بالشيء الذى قيس به المسبب هو ما ذكر بقوله لشيء فكون اعتبار الاول أولا كان مبنيا على اعتبار كون الشيء أولا وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (أى على نفس ذلك المسبب) تفسير للاصير الجبرور أى ذلك المسبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (أى باعتبار تقييده) أى تقييد ذلك المسبب (بغيره) أى بغير ذلك الاول وهو التقييد بالشيء (فيكون) أى السبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفصلا عليه) وقوله (متفيا) (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك متفيا (أو) انه منصوب على انه (حال من اسمه) أى اسم كان وهو ضمير راجع إلى اسم التفضيل (أو) منصوب على انه صفة (المصدر محذوف أى تفضيلا متفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زنى زاده فى العرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا انطبقت لقوله الآتى وهو قوله لانه بمعنى حسن ان المقصود باشتراط كونه متفيا هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الاثنى التفضيل اما بلا واسطة

او بالواسعة وعدم الواسعة اما يكن الاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة
 اسم التفضيل : الله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد) (فرجلا) اي لفظ رجلا (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل)
 وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا ، وقوله في عينه متعلق
 باحسن والضمير المحرور راجع الى رجلا ويجوز ان يكون حالا من الكحل (والكحل)
 بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين
 زيد) اي وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله
 والكحل اي ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل
 عليه) اي هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على انقطب
 ما فيه من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة
 ليس الموصوف بالتفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف
 بهما هو الكحل الذي في عينه حاول الدلول عن الحقيقة للاشارة الى ان عمله لغير
 الاعتبار هي تقارب العينين والله واعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله
 (وانما اشترط ان يكون) اي اسم التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا)
 اي انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا في اللفظ (لشيء) دجاء بعله (و) ايضا
 كونه ثابتا (في المعنى لانه) شرطا في عمله في افعال الظاهر (ليحصل له)
 اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يعتمد) ذلك اسم التفضيل
 (عليه) اي على ذلك المصاحب بان يكون خيرا او سفيا او حالا كامر
 (ويحصل له) اي وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك
 المصاحب) حتى تكون اضافة وصفه لانه بالاعتماد تحصل المبيضة
 ويكون وصفه مسببا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لم يكن مسببا كان فاعله
 مضمرا او مستترا اليه اشار بقوله (حتى يتسرع) اي انه قصد تخصيص
 هذين الامرين يقع بذلك يتسرع عن اسم التفضيل (فيه) اي في المصهر وقوله
 (كما صفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كافي في عمله
 كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف
 و اشار الى دفعه بل اسم التفضيل كما صفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة
 (لانحطاط رتبةهما) اي رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل
 فانه) اي لان اسم الفاعل (يعمل في المظهر) اي في الظاهر الذي يقع (بعده
 سواء كان) اي ذلك المظهر من متعلقات الموصوف (نحو زيد ضرب
 غلامه (اولم يكن) اي اولم يكن ذلك المظهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد
 ضارب غلاما) فان عملا وقع مفعولا ظهرا له ، نفسه الضارب مع انه لم يكن من

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشتراطيهما كون
 الطاهر من متعلقات الموصوف ولم شرط ذلك في اسم الفاعل وإنما لم يقل
 ان الكلام في عمله في له اعل انطأ هو وما قاله السامح في عمله في المفعول الطاهر
 وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصيغة المسببة في المفعول فان قيل
 ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا من غيره ما كان فاعلا لئلا يحل كلام
 مثل الله روح على هذا المعنى الذي لا يقي ولا يقى والله اعلم ثم عرّض الشارح في بيان
 فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (هـ) أي في العمل الذي يمكن ذلك
 المسبب مشتركاً، فاضلا من وجهه فمفعلا عامه من وجهه، وهذا ما بالذات (هـ)
 يعني ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشتراط في كونه عاملا
 اعتباراً في بينهما بالوصف وهو كونه مفضلاً ومفضلاً عليه فان اعتبراه مفضلاً
 غير اعتبار مفضلاً عليه ففائدة ذلك الاشتراك (لخرج هـ) أي من اسم
 التفضيل الذي ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلاً احسن من كحل عين
 زيد) فانه غير جائز صرح بذلك في المواضع الهندية ثم ذكر السامح وجه خروجه
 بقوله (فانهما مختلفان) أي انما حرج مثل هذا القول لان الكحل في هذا التركيب
 لم يذكر مكرراً كما يختلفون (بأنه انما يلاهي الكحل المحرط هـ) أي سواء كان
 في عين لسان ارفى عين زيد يعني ان الكحل الواحد المحرط في المسئلة السابقة
 مستعمل في تبرير مفضلاً ومفضلاً عليه لانه المحرط (المادة هـ) أي كونه
 في عين الرجل وتارة سالك أي كما في عين زيد (هـ) أي تارة الكحل المحرط
 المنيد بالاعتبارين (واحد بالذات ويختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين في هذا
 المثال فانه يختلف بالذات فقوله فانهما الخ دليل الخروج وقوله (وثلاثين) دليل
 لقصد الاخراج يعني انه قصد اخراج هذا المثال منه حيث فيد بالتحادهما بالذات
 ثلاثين أي لتفصيل انعدام معناه اسم التفضيل (على ما) أي على الاسماء
 الذي (هو الاصل في اسم التفضيل وهو) أي وذلك الاسل (العابرة بالذات
 بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (التي) دليل لتولد الثلاثين يعني انه
 اعتبر اخراجه شاهراً اصل في استتم له ليكون (اخراجه) أي اخراج اسم
 التفضيل (عن المعنى التفضيلي بالنفي) سهلاً (كما يستخرج فائدة) أي فائدة
 الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلاً لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه
 ناشئاً من وجهه دون وجه لعدم تحققه باعتدال اتحاد الذات وان كان متجهاً على اعتبار
 الاختلاف بالاعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط العمل المذكور كونه منفياً
 قبل وانما شرط ان يكون اسم التفضيل متبوعاً (أي باسم التفضيل) (عند
 قوله هذا يكون معي اعل ويعمل به) أي انما حرج هذا دليل في هذا

لكلام المصنف فقال (وأما قلنا أنه عند كونه متغيا يكون معنى الفعل) ليوجد ربط
 كلامه وهو قوله (لأنه) بقوله متغيا يعني إنما قال المصنف متغيا لأنه (أي) لأن
 (احسن في هذا المثال) أي في المثال الذي أورد المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا
 الخ (بمعنى حسن) ثم أشار إلى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) أي كما أن لفظا حسن
 الذي من مادة الحسن إذا سُلط عليه الشيء يكون معنى حسن كذلك (كل فعل)
 أي كل ما هو على وزن أفعل (في المواد الأخرى) أي سواء كان مستقما من الحسن
 أو من غيره من المواد نحو **أكرم** وأعلم إذا سُلط عليه الشيء يكون (بمعنى فعل)
 مثلا إذا قلنا ما رأيت رجلا **أكرم** من زيدا وأعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لثني
 الزيادة فيه وفي بعض الأحوال أي أنه يظهر من ذلك أن كونه بمعنى الفصل يجب
 بقيد كونه متغيا لا بجميع السروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المن وإن الشرط
 الأول لتحقيق الاعتماد أو السروط الأول لتحقيق الثاني لحصوله مظهر يتعلق
 بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد أحسن السارح في بيان القبول
 والسروط انتهى ولما كان توجه الشيء على اسم التفضيل محتملا معنيين أراد
 السارح أن يشير إلى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) أي عبارة قوله ما رأيت
 رجلا أحسن في عنده الخ (تحتل معنيين أحدهما) أي أحد المعنيين المحتملين
 (أن يكون أحسن) أي لفظا أحسن وقوله (منسلا) للإشارة إلى أن أحد هذين
 الاحتمالين غير محصور في لفظ أحسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن أفصل
 واقفا في حيز الشيء فقوله أحسن اسم أن يكون وقوله (بعد الشيء) حال منه وقوله
 (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعني أن كل ما هو على وزن أحسن إذا وقع
 بعد الشيء يكون بمعنى حسن أي فعلى ذلك الوزن وإنما يكون كذلك (لأنه)
 إذا استولى الشيء على اسم التفضيل بوجه (الشيء) أي إلى قيد اسم
 التفضيل (الذي) أي القيد الذي (هو الزيادة في قيد) أي قيد هذا التركيب
 مع استيلاء الشيء على زيادته معنى وهو (أنه ليس حسن كحل عين رجل زائدا
 على كحل عين زيد) وإذا توجه الشيء إلى القيد الذي هو الزيادة الزائدة على أصل
 الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فمعنى يبقى (أصل حسن
 كحل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا إلى زيد) أي إلى حسن
 الكحل في عين زيد وقيام الحسن إلى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز
 بوجهين (ما بأن يساوه) أي يساوي حسن كحل عين الرجل المقس حسن
 كحل عين زيد بحيث لم يكن في أحدهما زيادة على الآخر (أو بأن يكون) أي
 أو بأن يكون حسن كحل عين الرجل (دونَه) أي منقطعا عن حسن عين زيد
 (والمساواة) أي الاحتمال الآخر الذي هو كون كل من الكحلين مساويا لآخر وإن كان

جائزاً بحسب ما يقيد التركيب لكنه غير ملام في هذه المسئلة لانه (بأياه) اى يرد
ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكمال الذى فى عين زيد (فرجع
المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة متساوياً فربما اقربنا المقام رجع معنى
هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل واحد) سوى زيد (الكمال) يعنى بقى
بعد التقي اصل حسن الكمال الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى
(دون حسنه) اى منقطع عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك
فيعتاقب المعنى (ويكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع التقي) اى باعتبار اسماه
الى من سوى زيد (عمى حر) اى بالله فى الذى هو اصل الفعل فانه لم يقصد
المساواة يكون باعتبار اسماه الى كس عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وبانهما)
اى باقى المعنيين اللذين تحتلها هذه العارة (هو ان يعمل احسن قل تسليط
التقى عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلاً احسن انه احسن
من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع
الخطر عن التقي جائز (عرفاً) وان لم يجز لغة واما جاز ذلك فى العرف (لان فى الزيادة
لا يلائم المدح) لان المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود
لا يحصل بنى زيادة الحسن عن غيره لان فى زيادة الحسن عن غيره اعم
من ان يكون مساوياً وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المقصود
وهو اثبات ان يكون بدونه (حق) اى فحينئذ يلقى (اصل الحسن) قبل توجه التقي
لما مر من التجريد قبل التقي (وتوجه التقي الى حسن رجل) مقيداً بكونه (مقبساً
الى حسن زيد) يعنى ان التقي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احداً لا يقاس الى حسن
زيد ولا مثابه فيه وذلك القياس الذى قصد تفهيمه (اما بالسواة) بان يكون المعنى
ما رأيت حسن رجل حال كونه مساوياً لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى
ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى
حسن زيد (بكونه) اى يكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لا يتناسب
المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون
حسن زيد زائداً لى يقتضى اما كون حسن الرجل مساوياً له او احسن منه وهذا مناف
لقصد المدح واذا لم يجز السق اتساق تعين السق الاول وهو تقي قياس المساواة
(فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلاً حسن فى عينه الكمال
حسنه) اى تحسن الكمال الذى (فى عين زيد فالتقي) اى فحينئذ يلقى (المساواة والزيادة)
اى اذا اتقى المساواة فانتفاء الزيادة (بالمر بقى الاولى) ولما كان انتفاء المساواة
شاملاً لما يكون ناقصاً وزائداً اراد ان يضم اليه معونة اقصاء المذام فقال
(لما اقصاه المقام) يعنى ان جعل فى المساواة على نقي الزيادة لانه اقصاه تمام المدح

مشرح في بيان الوجه الآخر الذي يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد
 ان يقصد بنى المساواة) يعنى في قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد
 حيث يجوز ان يقصد بهذا النفي (نفي الزيادة ايضا) اى كما قصده نفي المساواة
 يعنى الا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي المساواة على هذا التقدير مستلزم
 لنفي الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفي المساواة بالمطابقة وعلى نفي الزيادة
 بالالتزام والتاميد عليه بالالتزام (لان في الزائد على شئ *) فقوله في الزائد خبر
 مقدم لان وقوله (ما يساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر ارجع
 الى الموصول في يساويه يعنى انه يوجد في النفي * الزائد على شئ * الشيء الذي يساوى
 ذلك الزائد مع شئ * زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة
 فكما يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المابقة
 لان في العشرة شئين احدهما الثمانية التي هي مساوية للثمانية الاولى وثانيهما
 الانسان الذي هو زائد على الثمانية التي في ضمن العشرة وبهما تكون العشرة
 عشرة فخرج معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التي في ضمن
 العشرة والا لكان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفرغ لقوله لان في الزائد يعنى
 اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصده عرفا في المساواة مطلعا ولو
 في ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف في المساواة سواء كان المساوى
 هو المساوى الذي في ضمن الزائد او المساوى الذي ليس في ضمنه يعنى يصح ان يقصد
 بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التي وقعت
 جزأ للعشرة وللاثنين الذي هو جزء زائد عليها وقوله (فانتفى) تفرغ لقوله فيصح
 يعنى اذا صح هذا القصد في العرف ففي قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن
 زيد يجوز ان بنى (الزائد ايضا) اى كما اتى المساواة وقوله (فيحصل) تفرغ
 للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فبما نحن فيه
 (ان حسن كل عين كل رجل دون حسن عين زيد) فانه لما اتى الشقان
 من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذي هو التفاضل (وذلك)
 اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن
 عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو مرض وجود حسن مساو له في احد
 لا يكون ذلك المساوى ايضا متساويا له في كميته وان كان مساويا في كميته فان قلت
 لو كان زوال الزيادة التعضلية بالتضي جواز عمل اسم التعضيل في المظهر
 بنى ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل اياه من زيد جائزا وهذا
 السؤال وارد على قوله متفيا بطريق التفضيل الحقيقي يعنى ان قولك الا اذا كان
 صفة لشيء آه جار بمعنىته على قولنا ما رأيت رجلا آه لان لفظ افضل وقع صفة

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه نبراجنبر و اشار اليه بقوله
 (بخلاف ما) اي ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا في الكحل
 او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذا عمل) اي احسن (في
 الكحل بالغا عليه) اي بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اي الكحل (اجنبيا حينئذ) اي حين
 اذ كان فاعلا لاحسن وانه لم يبق اجنبيا (لانه) اي لان الكحل حين كونه فاعلا له (من
 معمولاته) اي من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر
 قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهي انه لو قدم لفظ منه
 (في عين زيد على الكحل) في ل مارا سترجلا احسنه في عين زيد الكحل (لم يلزم
 الفصل) المحذور منه والمهر ب عنده وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله
 منه في عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون
 ذلك المعمول معمولاته (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور في هذا الصورة مع
 انهم حكموا به لم جواز هذه الصارفة نقل عن المصنف جواب عنه بانه لو قدم لم يلزم عود
 الصبر يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخرج مع كونه
 مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترضه على المصنف بانه لا نسلم ان ركافة
 حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان
 مؤخر الفصل لكنه لكونه متدأ فهو مقدم رتبة فلا ركافة فيه والدم لم يلفت السارح
 الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب في دفع هذه السبهة بان ترجيحهم اعمال
 سم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه متدأ في هذا التركيب الذى
 ينص من المحذور ليس هذا الترجيح للروم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل
 متدأ جازمه فلا يقتضى ترجيح اعمل العامل الضعيف (ولكن في معناه) اي لكن
 حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد ركبك)
 اي تعقيد منافي للفصاحة والتعقيد في نفسه محل بالفصاحة واذا كان ركبك زيد
 احلاله فان التعقيد ان كان في النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو
 تعقيد لفظي وان كان في الاتصال الى المقصود فهو تعقيد ركبك وهما كذلك اما
 في النظم فاسب التقديم والتأخير واما في الالاته فلان الاتية لمن الملزوم الى اللازم
 غير طاهر ثم قال (وكذا) اي كما وردت الشهادة ودفعت لزوم ركافة لزم السبهة
 المذكورة ايضا (لوقيل) اي او عبر هذا المعنى الذى هو معنى الصارفة الشهادة (ليهده
 الصارفة) وهي قوله (مارايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو) باربع الكحل
 بالضمر واربده (اي الكحل في عين زيد) وقوله (لا يتخلو) جواب او اى لو عبر كذلك
 لا يتخلو هذا القول (عن ركافة وتعقيد ايضا) اي كما لا يتخلو القول الاول عنهما
 (مع انهما) اي ان الصارفين المذكورين مع وجود التعقيد والركافة محققان

للقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعامة المشهورة وانهما (ليسان قبل العارة
المشهورة الواردة في اداء مل هذا المقصود) والعاراة المشهورة هي مسألة الكل
(والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العارة المشهورة وقال المصنف
هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يخفى منه لانه كيف يجب به القدح
فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه
ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدح مع الاضطراب انه يمكنهم تقديم
لفظ منه فلا توجيه له فسه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد
الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن
في عينه الكل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه
فلا يلتفت اليه واجب بانه في الثاني يصف المعنى التفضيلي فيعمل افضل مع
الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع الاضطراب
ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عارة اخرى يجوز ان تغير العارة المشهورة اليها اراد
الشارح ان يذكر مقدمة فائدة تكون قاعدة مقام التوجيه لذكره فقال (ولما قرر) اى
المصنف (مسئلة الكل) اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل في المظهر
(بين شرائطها) اى شرائطها التي تعمل في المظهر باجتماع تلك الشرط
(وما عدها) اى وبين ايضا عبارته التي يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه)
اى على طريق من طرق التعبير (يطبق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود)
اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شيء والى
اثبات شيء بل هو عبارة تؤدي المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان
كذلك اراد المصنف ههنا (ان يذكره على ان التعبير عنها) اى عن لمسئلة المذكورة
(شرايطها) اى يذكره على ان يعبر عنها اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر
منه) اى بلا اخلال يحصل في العارة ويتخص بها (وعلى ترتيب) اى يمكن
ان يعبر عنها ترتيبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض
مع بقاء الاداء وقوله (ويقتل) بالصب معطوف على ان منه اى واراد ايضا ان
يقتل (بهذا الترتيب) اى يذكر ما يقر به به (الى ما) اى الى شعر (انشده) سبويه
واسئله به (اى بهذا الشعر او بهذا الانسان) وجعل هذا البيت شاهدا (في اثبات
هذه المسئلة ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين
سيدكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك)
اى وجاز لك (ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل من عين زيد)
اى يحذف لفظه يعني الجار والمجرور مع قوله (باقاة) بيان لسبب جواز الحذف
لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامه (من عين زيد
 مقام منه في عين زيد) يعني يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير المجرور
 في منه فاقام العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه ونوله (وهو اخصر
 منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة المتصلة
 قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوي للمقصود
 وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعني ان الاختصارية تحصل بحذف كائنين
 في الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين ولما افتتح باب الاختصار
 اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقل (ولورفع) اي ولواريد
 الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من العين) وازيل منه
 (واكتفي) اي واريد الاكثه (بمن زيد كال) اي هذا التركيب (اخصر) من تركيب
 من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير وكلمة في وكلمة عين
 وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جواز
 يعني ان هذا التركيب مع حذف الكلمات الثلاثة له -م اخلال الحذف
 بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف
 لم يحز حينئذ حذف شيء منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه شبه المعنى
 يعني وانما بقي ذلك لانه على كل تقدير اي على كل من ارتكب الحذفين
 المذكورين (المعنى) اي فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اي على الظهور
 الذي (كان) اي ذلك المعنى (عليه) اي على ذلك الظهور الذي كان (قل
 هذا التعبير) وانما بقي المعنى على اصله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب
 المشهور هو الكحل الذي هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد
 فعمل الشارح لك الشبهة قوله (لان اصله) اي اصل هذا التركيب ليس هو
 التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعني اذا قرر ذكر المفضل
 والمفضل عليه على اصله الذي هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا
 الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اراد التعبير عنه
 بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحدد المفضل
 والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اي المعنى الاصل
 على هذا التقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المدحاف) وهو لفظ
 الكحل وهو شائع في كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل
 في العبارة المشهورة يعني انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه
 (لو كان كذلك) اي لوبقي على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذي هو اخراج
 اسم التفضيل عن استعماله الاصل وهو تفضيل الشيء على غيره مغايرة ذاتية

والمقصود بسلامته وهو تفصيل الشيء على نفسه ولو كان باقياً على أصله (لا يكون)
 أي اسم التفضيل حيث (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه إذ يمدد للكحل
 حيث) يعني وإنما لا يكون كذلك لأنه لو اتفق على أصله لتعدداً لفظ الكحل
 فلا يكون من القليل المذكور ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالمحذف
 وقال المصنف لم يثبت المصنف إلى الوجه الآخر الذي ذكره السارح بقوله
 ولورفع شأنه على عدم تحققه في كلام العرب وإن لم يوجد المانع عنه قياساً انتهى
 شرح في بيان جواز تغيير آخر بالتقديم وأراد الانتقال عنه إلى ذكر الشيء المذكور
 فقال (نال قدمت) على ذكر اسم المفضل (ذكر العين) أي إن أردت تغيير
 العبارة المشهورة بتقدم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) أي في تلك العين
 حال كونه (مفصلاً عليه) وفيه إشارة إلى أن المراد بالعين المقدمة هي العين التي
 كانت طرفاً للكحل المفضل عليه واحسن زيه عن العين التي كانت طرفاً للكحل
 المفضل كما سترفع (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر السارح
 أصل هذا التركيب فقال (كان أصله ما رأيت عيناً احسن فيها الكحل منه
 في عين زيد) يعني بتقدير الموصوف لاسم التفضيل ويذكر الضمير في مقام عين زيد
 (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدماً عليه) أي على احسن (استغنى) أي حصل
 الاستغناء (عن ذكره) أي عن ذكر قوله منه (ثانياً) أي بعد قوله احسن بأن يقال
 كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم أراد السارح أن يشير إلى جواز كون كعين
 زيد في هذا التركيب الذي أورده المصنف صفة احسن وإلى جواز كون الكاف
 اسماً بمعنى المثل رداً على ما في شرح الرضي فقال (وتقديره) أي نقصد بقوله
 ما رأيت كعين زيد إلى آخره (ما رأيت عيناً) فقوله عيناً بالنصب مفعول أول
 لقوله ما رأيت وقوله (ثانياً عين زيد) إشارة إلى كونه الكاف بمعنى المثل وإلى أن قوله
 كعين زيد صفة أتت به عيناً وقوله (في أصل الكحل) إشارة إلى وجه النسب يعني
 أن الثاني وارد على هذا القيد وإن المراد به نفي أصل التكحل وإذا اتفق الأصل
 اتفق مساوئه وزياته فلا يرد ما ذكره الرضي من الاحتياج إلى حذف المعلوم
 في الموضوعين وستره وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن
 بالنصب أما مفعول ثانٍ لقوله ما رأيت أن كان من أفعال القلوب بمعنى عشت
 أو حال مر مفعول رأيت أن كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضي حيث قال أن
 قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل
 عليه بأن معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زيادة عليها ومعنى احسن
 فيها الكحل احسن فيها الكحل ولأنها حذف المعلوم في الموضوعين اعتماداً
 على وضوح المعنى تعالى ولا يجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين

زيدانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكل في ههنا زائدة على عين زيد في حسن الكل فيها ثم اورد سنداً لقوله ولا يجوز بقوله وكيف يكون مثل الشيء زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالتسارع اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسماً الا انه لم يرض بكونها اسم لان الظاهر كونها حرفاً قبلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذي ذكره الرضى في السند مندفع اما بعد - ل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكل لا في الفضل في حسنه واما بعد - ل المماثلة بمعنى المماثلة في افضل ويلزم منه المقصود على الوجه الانبغ و اشار الى اننى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى اما بعد ذكرنا في التقدير الاول اوبان نقول (معناه) اى معنى قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا كعين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشبه الى ان وجه التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنى والصغير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والصغير الى العين ايضا وقوله (الكل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله (منه) اشاره الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) اى في غير حال من الكل ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفي المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفي الحسن الزائد (على انبغ وجه) لكونه على طريق الكناية التى هى البلع من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها ممثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها في الحسن ناقص منها فيلزم (ان للكل في عين زيد حسن ليس في عين غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة ان يمكن ان يكون احسن مرفوعاً على انه خبر والكل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين احسن ومعهوله باجنبي اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى في هذه الصورة (فصل طاهر) اى لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعهوله في الظاهر وان كان ذلك الازم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لورفعت افضل) قيد لقوله فصل طاهر يعنى ولولم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افضل مرفوعاً (بالابتداء) كإلزام في العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز هذه الصورة شئ آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكل منه في عين زيد فإذ ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانياً فالضرورة حيث ضرورة حكماً في هذه الصورة أيضاً اعتباراً
باصطلاحها وقوله (ولان) آء جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعني ان الفصل
المقتضى لا يضطر ان يكون الكل معمولاً لاجتناب موجود في هذه الصورة أيضاً
لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اي في هذه الصورة
(ايضاً) اي كما كانت محفوظة في الصبغة المشهورة (كما ذكرنا) اي بقولنا وتقدر به
او بقولنا كان اصله فلزم حيث الفصل بالاجبي تقديره وقال المصنف ان المصنف
فرق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال في الاول
فلك ان تقول وقال في الثاني فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول يعطى
على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير الصلة المشهورة بخلاف
الـ في فاهي يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقدر به
وان يقدر بوجه لا يطابق الا باصطلاحات كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم
المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل ولا يرى) ثم اراد الشارح بيان
اخر به بقوله (مثل) اي لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف)
تقديره (اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولاً مماثل قول الشاعر وانما ترك) اي
المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتي قوله حررت على وادي السباع (ليكون)
اي تركه لـ ان يكون المصنف (مبتدأ) اي باللفظ الذي (هو مبتدأ الماثلة)
اي به ^١ مثل ^٢ ثمة قوله لقول الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله
كوادي السباع في ان يكون بالكاف ومقدماً على اسم التفضيل وقوله (وترك)
عطى على قوله انما ترك ولا ينبغي مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحيث يصح
العطف يعني ان المصنف كما ترك صدر البيت في قول الشاعر ترك ايضاً (موصوف
احسن في المثال) فان موصوفه في المثال هو قوله عيناً كما كان في الشعر قوله
وادياً فالمثالة الكاملة ان يذكر الموصوف في المثال ايضاً لكنه ترك (وان كانت)
اي ولو كانت (المثالة الكاملة في ذكره) اي في ذكر الموصوف في المثال وقوله
(ان هو) دليل لوجود الماثلة الكاملة في ذكره اي الماثلة المذكورة انما
كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله عيناً (في مقابلة قوله)
اي قول الشاعر وقوله (وادياً) بدل من قوله (وهو) اي والجمال ان اللفظ
المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ وادياً (مذكور) في قول
الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر في المثال ايضاً ما يقابله ولكنه ترك
في المثال ولم يقل ما رأيت عيناً كعين زيد (لانه) اي لان المصنف (كان
في مقام بيان الاختصار) وقوله (في المثال المذكور) مفعول فيه ترك
وقوله (اولاً) مفعول فيه ايضاً لكن الاول مكاني والثاني زماناً في يسنى

ان المصنف لما كان قائلاً في مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام في الموصعين
 فرجح ترك الموصوف في المثال في الذكر الاول (و) ترك (علم البيت مع ما) اي
 مع اللفظ الذي (يليه) في الشعر ثانياً (و) تعلم البيت الذي تركه (هو) قوله
 (حررت على وادي السباع ولارى) * كوادي السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب
 اتوه نية * واخوف الاما في الله ساريا) ثم اراد لشارح قطبته باصل المثال
 الذي ذكره المصنف فقال (كان اصله) اي كان اصل هذا البيت (لا اري واديا
 اقل به ركب) فقوله لا اري اشارة الى متداً الثاني وقوله واديا مفعوله وقوته اقل
 اسم المستقبل وهو بالاصب صمد لراديا رهم في اللفظ جار على واديا وقوله به منعاق
 باقل والخبر راجع الى الوادي وقوله ركب بالرفع فاعل اسم الاختصار وهو بالنسبة
 الى الركب الموجودين في الوادي مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اي من الركب
 المذكورين حال كونهم واقعين (في وادي السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل
 المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان المدلول عن هذا الاصل يعني ان يد
 الاختصار بان قدم لفظ (وادي السباع) يعني الذي ذكره في قوله وادي السباع
 فقبر الى قوله كوادي السباع فصار الى قوله لا اري كوادي السباع (واستغنى) اي
 فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانياً) اي بقوله في وادي السباع كما تقدم وجهه في تقديم
 لفظ معين زيد في المثال السابق ثم سرع في بيان بعض لغته فقال (الركب) يعني
 بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعني انه اسم جمع لاجمع (وهو)
 اي الركب في العرف (مخصوص براكبي الابل) وان كان في اللغة عاملاً لا يبين
 على شيء مطلقاً كما ان الدابة شاملة في اللغة لكل من يدب على الارض ثم حصص
 في العرف بذات انقواء الاربع (الثنية) وهو بفتح الشاء وبعدها من مكسورة
 وبعدها الهمزة ياء مشددة اصله نائية بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التي
 بعدها ياء مفتوحة مصدر من اي يؤني كمدى يعدى تعدية وهو مشتق (من اي)
 يعني بفتح الهمزة وبالباين كاهي لغة في امانه نحو جى بفك الادغام (او) من (اي)
 يعني بالادغام وهو جار ايضاً وقوله (كالتحية) خبر يعني ان لفظ التنية ثلاثية من
 اي وادى على وزن التحية التي هي مصدر (من حي) بفك الادغام (اوسى) يعني
 بالادغام وقرى بهما في قوله تعالى ويحيى من حي عن بينة (وهو) اي معناه في اللغة
 (المكث والتأني وساريا) اي وقوله سار يا ياراه والياء يعني انه اسم فاعل مشتق
 (من السرى وهو) اي معناه في اللغة (التسريح في الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذي
 اسرى بعده (فقوله اري) يعني الثاني بقوله لا اري فانه متكلم معلوم (اما) مستق
 (من رؤية الصر) بان كان يعني ايصرت متعدياً الى مفعول واحدة (او) هو مشتق
 (من رؤية القلب) بان كان من افعال التناوب بمعنى اعلم متعدياً الى مفعولان (فجاء)

الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر (يكون واديا مفعوله وكوادي)
 اى ويكون كوادي (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى
 ويكون المعنى لاارى واديا حال كونه مماثلا لكوادي السباع (وقدم عليه) اى على
 تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب
 لكون صاحبه انكرة (وعلى الله تى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون
 (واديا مفعوله الاول) يكون (كوادي السباع مفعوله الثانى) وقال العصام
 وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب الله - فى وهو جعل ارى محمولا اى لا اظن ونفى
 الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلية انتهى واقول لعل السارح لم يلتفت
 الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهجمة وهو غير موافق للرؤية
 فانه لو وجدت الرؤية انبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ
 حين يظلم (طرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه
 الوادى المرتقى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف
 لا راخوف الخاضع فى وقت الظلام لافى النهار (ولو او) اى الواقعة (فى ولا
 ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه السارح (او) اى الواو الواقعة فى
 ولا رى واو (حالية) وسيجئ ترجيح الحلية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب
 صفة واديا الجار اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به) متعلق باق والجرور
 اى وانضم الجرور (عائدا الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد
 (وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى الركب (اونية) بالنصب على انه
 (تيمر عن نسبة اقل) اى انه تيمر عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى
 فاعله الذى هو ركب (او) اى اوله لفظ تيمر (منصوب على المصدرية) اى على
 انه مفعول متعلق بمحاذى لان اصل المفعول المطلق هو قوله ايتانا لكونه بمعنى
 فعله الذى هو اتوه وقوله نية صفة لذلك لمصدر فاقبت الصفة مقام ذلك
 المعنى (فسره بقوله) اى ايتانا نية (يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك
 الوادى بنوع ايتان وهو الايتان على طريق الثانى (واخوف) وهو اسم تفضيل
 ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس
 كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى
 المفعول) اى زيادة مخوف (استد) اى استد لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى
 الى المستتر الزاجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى
 موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون
 الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فى به اقل (واديا) يعنى ولا رى واديا (اقل به ركب
 منهم) اى من الركان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا رى ايضا واديا

مخوفته زائلة من مخوفة وادى السباع ثم شرع في تعلم اعراب البيت فقال (وما)
 يعني ان كلمة ما الواقعة (في) جملة (ما وفي الله مصدرية) اي مقيدة للمعنى المصدرية
 ادخلت عليه من الفعل يعني يكون معنى وفي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا)
 اي ولما ساريا لتفسيره بقوله (اي راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وفي)
 تفسير لاصرا به يعني لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر يرفق بالركب مفعول
 قوله وفي (والمستثنى) اي المستفاد المصريح بقوله اما وفي الله (مفرغ) يعني
 انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون السني مصدرا بما المصدرية التوقيفية
 ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا
 (اي واديا) وهذا تفسير له بعد التصريف بالنسبة الى المستثنى يعني يكون معنى
 مجموع البيت لا اري واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى
 منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصدره بكل والى انه مفعول فيه لا خوف وقوله
 (الاي وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في العرب هذا التوجيه بمعنى كون
 المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما يعني اسم موصول كما في قوله تعالى وما ينهاها
 فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الراكب او من المستثنى في اخوف وجملة
 وفي الله لا محل لها صلة ما والمائد الى الموصول محذوف اي وقاه الله تعالى وقيل
 ما مصدرية غير وقتية والمستثنى منقطع اي لكن وقاية الله ثبته (يقول مررت
 على وادى السباع لكثرة فيها) وقوله (والحال اني لا اري) اشارة الى
 ان الواو في ولا اري حالية والى ان جملة لا اري مضارع متني حال من فاعل مررت
 وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف في كوادي بمعنى المثل وفيه اشارة
 الى ان الشارح اختار كون جملة ولا اري حالية وما اختار ما قاله الرضي من انها
 اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله
 (يكون توقف الراكب به) اشارة الى ان توقف الراكب امر حادي حين وقوع
 الخوف فالقرينة تكون هي العادة وقوله (اقل من وقوفهم وادى السباع) اشارة
 الى ان زيادة الافلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لا ترتفع لازم من الخوف
 وقوله (ويكون ذلك الوادي) اشارة الى انه لما سلب التثنية على الزيادة في اقل
 واحرف انتت الزيادة والمساواة في المعنى ان ذلك الوادي اي الوادي الذي
 مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اي مما عدا هذا الوادي من الاودية
 الموصوفة بتلك الصفات (في كل وقت الاوقات وقاية الله سبحانه ركب ساريا ساريا
 بالالى فيه من الآفات والمخافات) اي مواضع الخوف ولما كان ما يبر به هذا المعنى
 طرفين احدهما جمل المفضل عليه الركب انما هو المفهوم من العبارة التي هي
 اصله وثانيهما جملة وادى السباع كما في عبارة المصنف بعد تفسير هذا الاصل

اراد ان يشير الى العاريتين المذكورتين فقال (ولوعبرت) ان لو اردت ان تبصر معنى
 البيت (بالعار الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (قلت) اى فى تفسيره بان تقول
 ان المراد به انه (ولارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (يوادى
 السباع) قال الاقل صار صفة للوادي ومبتدا الى الركب بالنسبة الى الوادى
 الذى ليس يبرى بل الرؤية متغية بالنسبة اليه ضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة
 الى وادى السباع المرقى الثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى
 (ولوعبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصريف بتقديم وادى
 السباع كما هى صارة المتن (قلت ولارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع)
 وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العاريتين حيث عبر فى الاولى بلفظ
 وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لم يقدم كوادى السباع ههنا وجعله
 مفعولا او حالا لقوله لاارى واستغنى به عن ذكر مند ما يتايجل المفضل عليه
 هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضية على وادى السباع وهذا آخر
 ما فصدنا تحصيله من مباحث الاسم وتم بناية الله تعالى وبعد هذا نشرع فى تحشية
 القسمين الباقين من الكلمة اعني قسمي الفصل والحرف واسأل الله تعالى ان
 يعيننى بعد هذا ايضا بالصيانة التى اطلبها بها بلطفه وكرمه فاقول ولم اراد
 الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف)
 وهو يخفف السين ولما افشيد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة)
 اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة)
 حيث قال وهى اسم وفعل ومرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق
 الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار
 قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسه الخ ثم قال وقد علم بذلك
 حد كل واحد منها قوله (ولم يكف) معطوف على قوله قسم يعنى ان اظهر
 من قوله وقد علم الخ ان يكفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب
 لكنه لم يكف (بهذا القدر بل صدر مباحث الاسم تعريفه) حيث قال الاسم
 مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى بعد اتمام مباحث الاسم
 وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى
 ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر
 ايضا مباحث الفعل (بشريفه) اى بذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف
 رحمه الله (انقل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى انما وصوفه
 صارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى غلظا

والافهـو راجع الى الكلمة ووطهر العين الذي هو عبارة عن تلزم بانثنه (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجذر لاشارة الى ارقوله (في نفسه) طرف مستمر محرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى في نفس ماحل) اشارة الى ان الضمير المحرور في تركيب المصنف راجع الى اللفظ مالا الى معناه كما هو الظاهر امضا لكن الراجح ان يرجع الى ما يكون المعنى ان المعنى الاول في نفس الكلمة وقوله (بمعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان رجع الضمير الى ما يقرب من ابراهه مذكرا لكن يريد بقوله في نفسه في نفس الكلمة ان يكون ما عبارة عنها وانما كان المال ان الامر في نفس الكلمه اراد ان يذهب الى تفسير ذلك المال في (وانما اراد كون المعنى في نفس الكلمة دلالة لها) على معنى حاصل منسب للطرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المنهجة منها (من غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت في دلالتها في الحرف كما يجيى وانما لم ينتج الى الضم (لاستقلاله) اى ليكون المعنى المذكور مستقلا (بالفهمية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ منسبا لها للطرف والمعنى منسبا لها للطرف وكما ان الطررف اذا سقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان في مفهومه من تلك الكلمة غير محتاج الى الضم شيء ثم شرع في بيان توجيـه يمكن ههنا بلا عدول عن طهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى) ترجعا للقب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وحيد) اى وحيد ان رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى في نفسه استفادته) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالفهمية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى في نفسه) كما هو التوجيه الثاني (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (في نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول بمعنى يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الى امر الواحد الذي يرجع اليه (استقلاله بالفهمية) اى كون المعنى مستقلا بالفهمية اما ان كان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة فظاهرا اذ لا معنى لكون المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وانما ان كان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالفهمية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء آخر بل يكون آلة للملاحظة بغير حتى يحتاج في حصوله الى شيء آخر حجب لا يحصل بدون حصوله كما كان ارفا ثم لا ربح مساوي بين الارجاء بين ربحه اذا جاع الى الكلمة ولم يربح الوجه الذي هو الظاهر بحسب ما قلنا في تذكيره وحده حيث لا يتجده الى صرف

اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكره) المصنف (في وجده الحصر) وهو قوله في صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى في نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كالا يخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجد المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل في التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومه كالاسم وبعضها غير مستقل بها كما حرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعمل ان الفعل) يعنى انه مخالف لاخو به لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان ماضيا كان او حالا او مستقبلا) وثانيها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل خبر معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخل الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبتا الى الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبت القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخل فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد السارح بقوله النسبة الى فاعل ما داخل نسبة الافعال الناقصة وجعلنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة نرى ههنا اشكال ينشأ مما قال به بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكر السارح انها ثلاثة لكن التحقير ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم اعلموا يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ماسواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آفة للاحاطة طر فيها) اى طرفي النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بهما الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مستند والاخر مستند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم يستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك التسمية) فانه لو اريد به تلك التسمية
لزم الخلف وايضا يمتنع تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى
صفحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثاني ايضا فقل (ولما وصف ذلك المعنى)
اى المعنى المراد بدلالة الكتابة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى
مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى
المطابق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمقتل
ولما اخرجت الـهـذ عن كونها مرادة بتقدير في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عن كونه مرادافا قيدا لاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى
بقوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعانى
الثلاثة وكان الحدث جزءا من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا
ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعية للمعنى الثلاثة معنى
معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجزا بذكر الكل وارادة الجزء
وايضا اذا اريد بالمعنى في قوله مادل على معنى معناه المطابق مع ان التبادر عند
اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه المطابق ليس بمستقل في نفسه لكونه
مركبا من المستقل ومن غير المستقل والمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به
معناه التضمني يلزم تخلف الفعل عما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما
ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمني منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم
الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامي يلزم ككون
الحرف خبر دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهر اعرض
لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى في قوله على معنى (ليس معناه
المطابق) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى
(اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمنيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء
منه حقيقة ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى اعم عاد المحذور
ايضا حين اريد به الحدث فانه حيث يكون من قبيل ذكر السام وارادة
الخاص استدرك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن) يعنى انه
لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى اعم هو المعنى اعم مطلقا
لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه اعم الذى اشترط تحققه في ضمن
التضمني وقوله (فخرج بهذا القيد) تفرع لقوله في نفسه يعنى انه لمسايق المعنى
في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه
الاعم المتحقق في ضمن التضمني خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى
لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيحى في بحثه لكن كان الاسم

داخل في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقتزن)
 (وضعا) اى اقترانا وضعا لاعتقليا وسيجيء فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة)
 وقوله (في الفهم من لفظه الدال عليه) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة
 متفهم مع انتفهام المعنى الموصوف بالاقتزان من لفظ الفعل الدال الموصوع
 للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته وماده
 دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلالة بهيئته على الزمان المدين وماده على
 ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقتزن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا
 تفرع على كونه قيداً متخرجاً يعنى اذا توارد القيدان المتخرجان على ذات يكون
 كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد متخرج للطرف والصفة
 الثانية له قوله مقتزن (متخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان
 الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه في نفسه لكنه غير مقتزن باحد
 الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعها حيث غفل المصنف
 عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقوله (وضعا) متخرج
 اسماء الافعال) نحو هيئات وتزال (لان جوبها منقولة) يعنى ان اسماء الافعال
 ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الموضع الاول لان مجموع تلك
 الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر او غيرها) اى او منقولة عن
 غير المصادر (كما سبق) في بحثها فهمى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه
 ليست في اصل معناها الموضوعية له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر
 فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان قولنا وضعها كما خرج به اسماء
 الافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اى في حد الفعل (الافعال المسلطة
 عن الزمان نحو عصى وكاد) وانما دخلت (لاقتزان معناها) اى معنى الافعال
 المسلطة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الموضع) وان استلكت عنه في
 الاصطصال وقال المصنف وكذا الافعال المسلطة عن الحدث تدخل به في
 حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة في اصل الموضع منسلكات عن الحدث
 صرح به بعض المحققين في الفوائد النائية انتهى يعنى ان كلاما من الافعال
 المسلطة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حيثند داخلين
 في حد الفعل فيصدق عليهما انها دالان على حدث مقارن باحد الازمنة
 فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) (اشارة
 الى ما توهم من ان المضارع لادل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم
 خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفصل يصدق

(على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الأزمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل على الزمانين لزم منه دلالة على احدهما (اوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الأزمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الرضعتين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك) يعنى الاشتراك الثلاثى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعده بتعديده فى بيان خواصه كما هي عاداته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) واما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصورة على احد المقاصد الثلاثة اما (لتعريف الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (او لتقبل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (او لتحقيقه) اى اوله قصد اخبار تحقيق الفعل وثانيه وهذا ثالثها (ومضى من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فمدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) واما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جاز من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال المصمم ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرحه المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح الب ان فى قوله لدلالة على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر لانه ان اردنا ان لا يمكن وجوده فممنوع وان اردنا وجودهما فى غيره ممكن لكن لا يدل فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضرر بى زيد اغد امر اذ لم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سبويه حرفى التنفيس وسماه تأخير الفعل الى الزمان المستقبلى وعدم التنفيس فى الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقبل

ان السين متقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقرب الفعل انتهى
 (و) (دخول) (الجوازم) يسمى ومر خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص
 دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اماثي الفعل كـم ولسا)
 فانهما وضعتا في الحدث الذي في مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم
 (اطلبه) اى اطلب الفعل (كلام الامراء) وضعت (للنهي عنه) اى من الفعل
 (كالا تاهية) وهذا فيما عملت في الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم (لتعليق
 الشيء) اى سواء كان ذلك المعلق في ضمن الجملة الفعلية او في ضمن الجملة الاسمية
 (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كهما ومتى (وكل من
 هذه المعاني) اى من في الفعل وطلده ونهيه عنه وتعليق الشيء به (لا يتصور
 الا في الفعل) وزاد العصام في التعليل بان العمل اشارة الاختصاص لان الشيء
 مالم يخص الشيء لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص
 العمل اعني الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لنفسها
 الا ترى ان ما لا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
 طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشيء لم يعمل فيه ان اللزوم
 اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو محض بدون العكس يسمى وبعض
 ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم (ولحقق تاء التأنيث) ولسا قير
 المصنف عبارته ههنا بذكر المحقوق اثار الشارح الي مراده بقوله (عطف)
 يعني ان المحقوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
 لفظ قد يلزم ككون المحقوق مدخولا للدخول فلامعني له (وانما خص به)
 اى وانما اقتصر على الفعل (لحق تاء التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها)
 اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لا تدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
 التعليل كافيا لانتفاضة بالصفات ضم اليه قوله (ولا لحق) اى لا تلحق النساء
 المذكورة ايضا (الا بـ) اى باللفظ الذي (له فاعل) اى باللفظ الذي لا بد له
 من فاعل او تاءه وذلك هو الفاعل لا غير (والصفات) اى الصفات التي لا يدلها
 من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا يكون نقضا علينا فان تلك الصفات
 (استقت عنها) اى عن تاء التأنيث (بما) اى بسبب شيء (لحقها) ان لاحق
 تلك الصفات (من التاء المنخركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة
 (و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المنخركة في قائمة
 مثلا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استقت عن ذكر تاء تدل على
 التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اى لحق تلك التاء (بالفعل)
 لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال من تاء التأنيث)

لكونها واردة بالذكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى
هذا القفل حال واحتراز (عن) التاء، (المحركة لاختصاصها) اى الاختصاص
بالمحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحوه) فعلت) يعنى من خواصه
ايضا لحوق التأت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى ثم فسر مراده
فقال (اراد) اى المصنف (نحو) اى قوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة
بالبارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (قد دخل) تفرع لهذا التعميم الحاصل من
كلمة نحو يعنى فحيث دخل (فيه) اى فيما يختص بحاوقه (تاء فعلت) اى التاء
المضمومة الدالة على الخطاب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كالدخول
تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل
يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل بابت لان (صغير الفاعل لا يطبق الا ب) اى
الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التأت ليست دالة على التائب كما كانت التاء
السكينة فتعنى لحوقها ليسان الفاعل فحيث بلزم وجود الفاعل فيما لحقته
(والفعل) انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل
فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة
الفروع منقطعة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى
عن ذلك الفعل (يمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الصبر) اى البارز والمستقر
فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم
تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (نحرزا) اى لفصد الحرز (عن
لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين
من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار الى بيان وجه ترجيح البارز لمنع
على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز لمنع) عن المستقر (لان المستكن
اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من
البارز واخصر منه فترجح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم البق واجدر) من
البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف
من تعريف الفصل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل
نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله
(اى فعل دل) (اشارة الى ان ما موصوفة وعبرة عن الفصل ومترلة مترلة
الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى
الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة
حل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان
المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعني على الزمان الذي يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثاني بقوله الحاضر الذي للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعني ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذي انت فيه) اى في هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية اقبلية العلة على المعلوم اوزمانية اقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلية انذائية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق والكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدم زمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن جهة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسألة حكمية وتحققها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له بدليل انه لو كان له بداية بلزم وجود قبل فى ابتداءه وذلك قبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات وبغيره بواسطته لان التقدم والتأخر ناشئان من خواصهما فان ماهية الزمان هو المحدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشاء الذات لا التقدم بالعلم فانه يعنى آخر فان المتقدم بالطبع يمتنع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وقد مباحث اخر والوجه فى تركها ما قال العصام ولتحقيقه علم آخر ولتفهحه مخاطب آخر ثم شرع فى بيان فوائد فيود الشريف فقال (فقولاه مادل على زمان شامل لجميع الافصال) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك بخرج ما عداه) فان ما عدا الماضى امداد على الحال واما على المستعمل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحل هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم انتقاض التعريف

منعاً بأنه يصدق على لفظ الامر فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه العرف لكونه اسماً اجاب عنه بقوله (والمراد بالمتوسط) يعنى ما في قوله مادل (الفعل) كما فسر الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالوصول فضلاً (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل اس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع قوه آخر بالانتقاص بالمتن في قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على مان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطاً وجزءاً فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لاولى زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ما هو بحسب الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اراد بها هذا المعنى (فلا ينتقض منه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعاً باصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعاً بل موضعه للمستقبل والحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجب) اى وكذا لا ينتقض جميع الحد بان لم يكن جامداً للأفراد (بان ضربت) فيما وقع في حيز السطر (ضربت) اى فيما وقع في حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما الاستدلال بسبب وقوعهما في حيز السطر والجزاء ثم شرع المصنف في الاشارة ببعض خواصه المتأخرين من اخواته من الافعال لان اخواته معرفة بعد الفراغ من حده فقال (منى على الفتح) و اراد الشارح بيان اعراب لفظ المنى فقال (خبر مبتدأ محذوف) اى هو يعنى اى يرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (منى على الفتح لفظاً محو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفاً صحيحاً (او) هو منى على الفتح (تقديره محو روى) يعنى اذا كان آخره حرف علة ثم شرع الشارح في بيان وجه كونه مبنياً على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل في الفعل البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب في الفعل بخلاف الاسم فان المعاني الموجبة للاعراب معقودة عليه وهى الضاعية والمفعولية والاضافة ولاشئ منها موجود في الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة كما في المضارع ابنى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنياً على الحركة وبين كونه مبنياً على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنياً على الحركة اى التى خبر الاعمال فى المنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ما هو الاصل (فى المنى فلما بهتته) اى مشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معرفة (وقوعه)

أى وقوع الماضى موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موضع زيد صدم (وب) فان ضرب
 ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا
 وجزا) بالنصب معذوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى متساويه للمضارع ايضا
 فى وقوع الماضى شرطا وجزا كما رفع المضارع (تقول) اى يجوز ان تقول
 (ان ضربنى ضربك فى موضع ان تضربنى ضربك واما الفتح) اى واما وجه
 كونه منبسطا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اى فلكون الفتح
 (اخف الحركات) ولما كان كونه منبسطا على الفتح مسروبا بشرط لا شىء اعنى
 بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المحرك) (فانه) اى فان الماضى
 (معنى على السكون معناه مع الضمير المذكور نحو ضربن) وهو الجمع المؤنث القائب
 (الى ضربته) او منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصبح المسمى معلوما
 وبجهولا وهى ضربن وضربت وضربتا وضربتم وضربت وضربتم وضربت
 وضربتم فان الضمير المصل بكل منهما ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت
 وضربتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه معنى على السكون يعنى انه
 المنان على السكون لا يكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزاله المانع
 ههنا فداد الاصل بل يثاق على السكون لمرجح آخر وهو كراهة (احتجاج اربع
 حركات متواليات فى) اى حاصلة من اللفظين اللذين (هو) اى احدهما مع الآخر
 (كالكلمة الواحدة) يعنى اجتماع اربع حركات ليس بركبه اذا كان موضعهما
 ثلثين ليس اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث يجعل كالكلمة الواحدة بل
 هو صكره فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال
 احدهما بالآخرى شديدا بحيث يجعل احدهما مع الآخرى كالكلمة الواحدة
 وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت تلك
 الضمة رفعا لا كان اتصالها بالفعل شديدا لكونها ماعلا متصلا بفعله اشدا اتصال
 لكونه مدلولاً للفعل دلالة التامة كما عرفت (وانما قيد) اى المصنف (بضمير
 المرفوع بالمتحرك احترازا) ١. لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اى فان فعل
 ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو ضرب (ايضا) اى كقوله (معنى على الفتح)
 لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معذوف على
 قوله الضمير فاشار السارح اليه بتوسط لفظ مع ضميرته وبين العاطف يعنى ان كون
 آخر الماضى منبسطا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا
 للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكور (فانه) اى لان الآخر
 (يضم) لى يجعل مضموما (معها) اى مع كلمة الواو وقوله (لجئنا) بيان لوجه
 ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى فيما كان منبسطا على الضم اذا كان
 مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفعل) يعنى انه يظن لفظ

(كضروا) يعني اذا كان الحرف الاخير محمضا (او تفديرا) او يضم تفديرا
يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار مائة له مفعولها (كرموا)
يقع الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وما قبل الواو
منى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الخواشي ان هذه العبارة
من الشارح موافقة لصارح الرضي وغيره من كتب النحو الطاهر ان المراد يبنى على
الدم لقصد محابته الحرف لما صرح به في المذهب وغيره انتهى ولما فرغ من
بيان خواص الماضي وتعرفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال
(المضارع ما شهد) يعني الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسيرنا
وصبر (اشه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالصب مفعوله وقوله (ياحد حروف
نايت) طرف مستقر مصوب محلا على انه حال من فاعل اثنية كما فسر بقوله
(اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (ملتصبا باحد حروف نايت) وفيه اشارة
الى ان البناء للابدية ويحتمل ان يكون الظرف لفاعلا بان يكون البناء متعلقا بانه
واليه حيثئذ تكون للسببية كما قدم زبني زاده في معرب الكافية وقوله (في اوائله)
حال من الحروف او صفة له بمعنى حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع
(يعني) اي المصنف بحروف نايت (الحروف التي جمعها كلمة نايت) واما عدل
المصنف عن تركيب اين لان فيه تفريعا بين حرفي التكلم وتعبيرا عن حرفي الخطاب
على حرف العية وهو حروف الترتيب اذ الالف متوسطة والمخاطب متبني الكلام
بخلاف هذا كذا في بعض الخواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف
مخالف لترتيبها في علم العروض ترتيبها في الصرف من الف إلى المكمل فيكون
المخاطب متوسطا وفي العروض المكمل الى المخاطب فيكون الفائب متوسطا
وايضا الكلام التي جمعت تلك الحروف ثلاث ائتين ونايت فلا بداء في الاولى
مكتمل وحده ثم المخاطب ثم الفائب ثم المكمل مع الفير ولا موافقة لاحد من الترتيبين
والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الفائب ثم المخاطب وفي هذا موافقة لترتيب الصور
في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشاهدة
انما يكون) للاشارة الى ان الالف في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال
صاحب العرب ان الالف فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تدبرا لما على تكلف انتهى
واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه
المسابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر
الضمير المجزوء بقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى
الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعني ان تلك
المسابهة لكون الف ل المذكور من الافعال التي تسترك بين العتين يعني (بين

زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) إشارة الى ان فى استعمال المضارع
 فى الزمانين قولين أحدهما أنه حقيقة فيهما بمعنى أنه من الالفاظ المشتركة والثانى
 أنه حقيقة فى الحال ونحوه فى الاستقبال فالصحيح شهدا هو الاول وهو أنه مشترك
 (كوقوع الاسم مشترك بين المعنات المتعددة كالدين) أى كلمة الدين فانه اسم
 وقع مشترك بين الذهب والفضة وقمرهما (وتخصيصه) وهو (بالجرء حذف على
 قوله او وقوعه) وقوله (أى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسيره اذ المص
 كما قلنا يبنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة : إما تكون (أى لا تكون
 تابعة لالوقوع الفعل) مشتركا (وأنخصيصه) أى ولكونه تخصصا (بواحد
 من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا هما او مشتركا بينهما بحسب الوضع
 وإما أى الشارح به ليحصل منه قوله ونخصيصه لان التخصيص إنما يتمدى
 بأحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد بعين ان المراد
 بالواحد الذى يخصه أفعل به هنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق
 أيضا بقوله ونخصيصه والباء نسبة أى ان تخصيص المضارع بالاستقبال
 بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوحده كون
 الدين مبدأ التخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف)
 أى ونخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) أى فان لفظ
 سوف (للاستقبال بعيد كأمري) فى بيان الخواص وقوله (كان الاسم يخص
 بأحد معانيه بواسطة القرآن) تقرير للمشابهة بينهما ان شرطها ان تصاف
 كل من الطرفين بوجه السه ولما عرف ان تصاف المضارع من من المصنف
 اكمل الشارح بان تصاف الاسم أيضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين
 مخصصا بالشمس التى هى أحد معانيه قريبة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن
 تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال والاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف
 التي أراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (واعتارف) أى المصنف
 (المضارع) هنا هذه الاسم) حيث قال مااسبه ليكون التعريف مطابقا للفظ
 المضارع (لانه) أى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا لانهذا المعنى) أى لكونه مشابها
 (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مستقمة) بالنصب حال من
 المضارعة وفيه إشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة متقول عن معنى آخر وهو كونه
 مستقيمة (س الضرع) وقوله (كان كلا الشبهين) إشارة الى ان اطلاق المشابهة
 على المضارعة من قبل تسمية اسم السه به لانه فان الشبهين المشابهين شيها
 بالآخرين الذى (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع
 المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

(فالهجرة) وقوله (من تلك الحروف) اما صفة احوال يعنى المراد بها الهجرة
الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف مايت قاله في قوله قاله الهجرة
نقص له والهجرة بالرفع مبتدأ وقوله (للتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا)
بالنصب على انه حال من التكلم يعنى ان الهجرة معية نفس التكلم حال كونه
مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد التكلم مذكرا (او مؤنثا) واضرب
ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب اذكره في الاحمال الدالة على ايت حيث
قدمه في قوله وقدم به الهجرة للاشارة الى ان الاربعة الحروف الاربعة
هو عدم الهجرة لان الابتداء به من التكلم المردم المتكلم مع الحركات اشرا
اليه ولذا قال (والسواء) (اى للتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه
المذكر والمؤنث لكن لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا
او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحد اكان) اى سواء كان
(ذلك الغير) واحدا هيكون اثنين (او اكثر) هيكون جمعا (مثل نضرب)
فان لفظ نضرب منسربين كون التكلم اثنين ومن كونه جمعا فلم توصع
لمذكره ومؤنثه ولانشاء وجهه صيغة تخرصة لانه التخرصة في التكلم فان
السامع ان كان من هذا التكلم به بالضرورة افراده وبذلكه بالمعينة وان كان
سا معا من وراء الخطاب يحصل له ايضا على ضرورة من ربه صوته ومخاطبته
ومن صوت الواحد وقدره فالسا افعال الصيغتين كما هو مصرح في كتب
الصرف وقوله (وكادها) اى اى وجه ترجع الهجرة للفرد والاولى التكلم يعنى
على ان الهجرة في اضرب والنون في نصرب (ما خودان) اى الهجرة ما خودة
(من) هجرة (اهاو) النون ما خودة من نون (نحن) (والثاء) للخطاب
(واحد اكان) اى سواء كان ذلك الخطاب واحدا (او مؤنثا) او مجموعا مذكرا
اى سواء كان ذلك المتخى والمجموع مذكرا اى سواء (كاد) كل من الواحد
والثنى والمجموع مذكرا نحو نضرب ونضربان ونضربون (او مؤنثا) نحو
نضربين ونضربان ونضربن وقوله (دللؤث) عطف على قوله للخطاب
اى انه معينة للؤث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث والمعلم وحده من
صيقته ومن ذكره في مقالة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله
(غيبه) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية لا هيئة اراد ان يفهمه
الشارح على وجه يجوز وقوصه حالا فتسال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين
غائبين) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفيد على وجه يحمل
عليه نحو نضرب ونضربان (والا للعائت وغيرهما) وقوله (اى غير الغائبين)

تفسير لضمر غيرهما أى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما)
تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين أحدهما (واحد المؤنث والعائبة) الآخر (مساء)
فقى للياء من صغ انثاء رب اربع صغ لان القائب ثلاثة والقائبة ثلاث فالمجموع
ست صغ ولا تعين القسما منهما لانه بقى اربعة اقسام وهى القائب المفرد
وتثنيته وجعده وجمع المؤنث القائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن
(فقوله غيرهما أى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الثبوت) وانما حاز
كونه بدلا (لانه) أى لان غلط غير (وار لم يضرب بالاضافة) أى لم يضرب بسبب
اضافته الى ضمير (معرفة لكنه) أى انكى الساراه (خرجت بها) أى بالاضافة
(عن التكرار المصرفة) واذا خرجت كلمة الضرب عن التكرار المصرفة (فهو)
أى لفظ غير (فى هذه التكرار الموصوفة) وانما اوردته الشارح ههنا وجوز كونه
بدلا وأشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة العائبة لانه لا يجوز ان يكون صفة لانه
لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمرد. ثم اورد عليه بانه
لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان التكرار اذا كانت بدلا من المعرفة طاعت واحب
مثلا بالناسية تامة كاذنة عاجل منه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف
اذا كانت التكرار تامة صرفه كافى الى صفة واما اذا كانت تامة مخصصة وحدها
فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالتصنيف) اشارة الى احتمال اعراب آخر
على تقدير نصه وهو انه (حال) من انثاء ثم رجع فقال (ر هو الاول) أى
ان الاول من الاعرابين هو كونه حالالا كونه بدلا وقوله (لموافقة السابق) بيان
وجه انحصار الاولوية فى كونه حالالا يعنى ان كونه اولي للحصول للموافقة والمناسبة
للسابق وهو قوله ضحية فانه كما عرفت لا يكون حالالا ويجوز كونه بدلا وفيه اشارة
الى انعام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالالا ليس بصدف كونه بدلا كما توهم
بل وجه آخر ثم شرع فى من حروف المضارعة فعل (و ح ر ف المضارعة)
أى الحروف التى تحصل بها المضارعة والشابهة بنسبته ومن الاسم (مضومة
فى الياضى) ولما كان المتبادر من لفظ الياضى هو الرباعى المجرد اراد الشارح
ان يفسره على وجه يراد به مساء الاعم فقال (أى فى) أى فى المضارع الذى
(كان ماضيا) منيا (على اربعة احرف اصلية) أى سواء كانت تلك الاربعة
مجردة عن الزوائد (كبد حرح و لا) أى اولست جمع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا وذلك فى الثلاث فى المزد فيه (كخرج و) كدابة تل ومنها الانواب
السة التى الحقت بالرباعى المجرد (مفتوحة) أى حروف المضارعة مفتوحة
(فى اسواء) (أى فى) أى فى المضارع الذى (سوى ما) أى هو غير المضارع الذى
(ما عته) يكون منيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيا على خمسة احرف

(مثلي تدخرج) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو تدخرج
ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف منسل ينصر ويضرب اما وجه
كونها مضمومة في الرباعي فلانه لما وقع اول الماضي بذى ان يحذف المضارع كان
النايان والتعاري بينهما واما وجه اختص الضم بالرباعي فلان الثلاث لما كان
كثير الاستعمال استندت كثرة ان تخفف بالفتحة واما غيره من التماسى
والانداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقله المستندة للتحفيف
ايضا كذا في: ض الحواشي (ولا تعرب من الفعل ذيره) (اى غير المضارع)
واعلم يعرب غير المضارع (أندم على الاعراب) وهى المشابهة اتمام الاسم
(فيه) اى في ذلك المير ولما توجه على عبارة المس انه لم يجر تعاني قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يعرب اراد السارح ان يهتد مقدمة يدفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان
هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب
يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال
نون التاكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد
ار غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فلزم صرف عسارته
الى وجهه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بتطويق الكلام كما توهم بل هو متعلق
بفهمه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (في قوة قوله واما يعرب المضارع)
بقوله (صح) جواب اى لما كان في هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى قولنا لا يعرب
(قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما بقى اعراب غير المضارع اتفهم منه اثبات اعراب
المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاء في غير زيد فانه يقتضى انحصار الجببة
في زيد بمعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
(ما ليد) (ثقله كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المنهدة
(او حقة نحو يضرن) يسكونها وقال الصمام وفي توجيهه ان رجحنا صاحب
الواقفة نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى
ما يعرب المضارع ادخول انما عليه فيكون اتصال الطرف به تقييدا لحصر
الاعراب فيه فثبت انه يمحالها واما سند فع الشبهة اذا كان هذا القول
تقييدا لحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المسابقة وقيد لها اى يعرب مغايرة
في وقت عدم الاتصال فالتقيد يكون لتعميم القيد بحيث يشمل المضارع المتصل به
احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى
غير موافق لما هو المتأدر من مراد المصنف فانه في صدد بيان حال المضارع
لا في صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولان جمع المؤنث) اى وانما يعرب

الخمس اربع اذ لم يتصل به تون جمع المؤنث نحو يضررن وانما لم يعرب بالتصا
 لثنيك التونين (لانه اذا اتصل به) اي بالمضارع (احدهما) اي تون التأ كيد
 اوتون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبني) وانما يقتضي اتصال احدهما
 كونه مبني (لان تون التأ كيد لندرة اتصاله) اي لكون اتصاله بالفصل اتصالا
 شديدا تكون التون المذكورة (بمعزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعني اذا كان
 بمعزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب
 (قبلها) اي قبل التون او يدخل على التون فان دخل قبلها (لزم دخوله)
 اي لدخول الاعراب (في وسط الكلمة) لكون التون المذكورة بمعزلة آخر الكلمة
 (ولو دخل) اي الاعراب (عليها) اي على التون (لزم دخوله) اي دخول
 الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع
 واما التون وان كانت بمعزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولا امتنع دخوله
 على كل تقدير امتنع كون المضارع مربيا وقوله (ولان) الخ لعدم كونه مربيا
 مع تون جمع المؤنث لان (تون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
 ساكنا) وانما يقتضي ذلك (لما بهتها) اي لما بهتها تون جمع المؤنث الداخلة
 في المضارع (تون جمع المؤنث) الداخلة (في الماضي) يعني في كونهما لجمع المؤنث
 ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا قبل) اي المضارع الذي اتصل به تون جمع
 المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع مربيا وقد كانت انواع الاعراب
 مختلفة شرع في بيان تعيينه فقال (واعرابه) اي اعراب المضارع انواع ثلاثة
 احدهم (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اي يشترك المضارع (لاسم فبهما)
 اي في كون كل منهما امر فوعا ونصبوا (وجزم) اي وثالث الاتواع جزم (بمخصص)
 اي يكون الجزم مختصا (به) اي بالمضارع (كأكثر) اي كالكامل الجرم مختصا (بالاسم)
 حيث قال في صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول
 الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع ليعني الرفع الذي هو علم الفاعلية
 بل يعني ضمة اوتون وان اقتضاء العامل ليعني ما به تقوم المعنى يقتضي للاعراب
 بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل
 ليس لمعنى وكذلك قوله ونصب وحزم يعني انه بمعنى السكون او حذف تونه
 او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع المصنف في بيان انواع المضارع
 بحسب الاعراب اللفظي والتدري كما بينهما في الاسم فقال (ما الصحيح) (منه)
 اي من المضارع ولما كان في تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين بين البناء
 وهو انه في اصطلاح الصرفيين ما سلم جميع حروف من حروف الالة وعند التهمة
 ما سلم آخره من حروف الالة فيحمل لثني قص فط اشار الشارح بقوله (وهو)

أي الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفيين (أما) أي لفظ لم تكن حروقه إلا شجرة
 حرف على (سواء كان لونه أو عينه أو كلامه) حرف على (جاءنا) و (د) و (يسر)
 صحیحان عن راحة وعبرتهما: عند الصرفيين وأما أقوال حروفه
 الأخيرة ولم يقل لونه لأن اختلاف الأصوات لا يحين أوله في الصحيح مثلاً وخبره
 الآتي قوله بالضمة (أبجد) بالرفع مدغم الصحيح وقوله (عن) بارز مرهوع
 معلى بالجر وزد السارح موله (متسلسله) أي حصل منه موله وما ضره
 الاوهان: بصرى عليه أنه لا ضرر، لم يرد عن الصدر الذي المراد به طائفة
 الضمير الذي ذكره بعد المهر بما رجع منه في الصحيح الجرد إذا قرأ المرهوع
 بالنصب ل يصدن عليه أنه مجرد عن الفصل قال القصاص والاشبه أنه لا حاجة
 أي قوله متصل به فإن معنى الجبريد عن الضمير لا يتصل به يدل عليه قوله
 المتصل به ذلك انتهى وقوله (لأنه) صفة ثالثة أقوله الصحيح يعني الصحيح
 الجرد الكال لأنثنية (مذكر كال) أي تلك الثنية (أومؤنسا) وقوله (متسلسل)
 بضمير بان وتضربان) إشارة إلى تعميم الثنية للعائب وهو تضربان والفتاكة
 والمخاطبة والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على الثنية وزاد
 السارح وصفه قوله (المذكر) لم يصل نعم الجمع للذكر والمؤنث وقوله
 (من) بضمير بان وتضربان) إشارة إلى أنهم آخر يعني سراء كان ذلك الجمع
 جمعا مذكرا غائبا ومخاطبا (و) موله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر أي
 الجمع أيضا شامل للجمع المؤنث (بضمير بان) وهو ثنية (وتضربان) وهو
 للمخاطبة وقوله (والمخاطبة) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث)
 لخصص بالمخاطبة (بضمير بان) ولا شرط المحكم الذي سيذكر أن يكون
 الصحيح مبررا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه أربع صيغ)
 يعني أنه بعد اشتراط المذكورات بقي في الحكم أربع صيغ أحدها (بضمير بان)
 في الواحد الغائب المذكور (ثانيها) (تضربان) حال كونه (في موضعين في الواحد)
 الغائب المؤنث والواحد (أي وفي الواحد) (المتطلب المذكور) ثالثة (الاضرب)
 بفتح الهمزة حال كونه (في الكلام الواحد) (رابعها) (تضربان) حال كونه
 (في المتكلم مع غيره) (بالضمة) خبر للبدء يعني أن أعراب الصحيح الذي
 يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (في حال الرفع) (والمخاطبة) (في حال
 التثنية) (لفظا) وقوله (أي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين) إشارة إلى
 أن قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود في الصحيحين وحدثا السارح
 وليس موجودا في غيره. صواب الواقعة وزنتي زاده (والسارح) أي بالسكون
 (في حال الجزم) ثم قال له صمام لم يده بقوله له خاسا كما قيل له لان السكون

لا يكون الانطسا بخلاف الحركة وهناك نظران الرفع قد يكون بالضمّة تقديرا
 كذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
 المجزوم الساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعرض بعضهم على هذا
 التوجيه بأن يكون هذا ناشئا عن عدم الفرق بين الغضى والتقديرى فالبه في قوله
 لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل ساكن في الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر
 القوم التقديرى في السكون كما اعتبروه في الحركات الثلاث تأمل وسأل كونه
 معربا بالضمّة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لر يضرب) مثل
 كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح محرد عن الضمير
 البارز المرفوع المتصل وقال الحصام ان المصنف اكتفى بمثال الرفوع وترك
 الآخرين فانهما الشارح ولعل وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير
 البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى يكون التحويل قاصرا والمتبادر من
 كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فانه بما الخفي به انتهى لمحصا
 (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره
 ما يسأتى من قوله بالتون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح
 والالف واللام موصول عارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل
 والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اي ذلك الضمير
 البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك في خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها
 الشارح في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع الذى متصل به ذلك
 الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بانون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة
 اى كونه بالتون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) (اي بحذف التون)
 للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجزم معطوف على قوله بالتون والى ان الضمير
 المجرور راجع الى كلة التون وقوله (حالى الجزم وانصب) طرف له ايضا يعنى
 ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف التون الى حالته وقوله (هان
 انصب فيه) اشارة الى انية على ان حذف انون اعراب له في حالته والى تعيين
 الذم والمبتوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كان)
 اى كائنت ان (النصب في الاسماء تابع للجزم) يعنى انما اعراب بحذف التون حال
 الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تنسقط الحركة في المفرد حال الجزم فكذلك
 التون وانما تنسقط التون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر في الاسماء فكما
 ان النصب فيه مسا تابع للجزم فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجهه اعراب
 المذكورات بالحرور فلما بينهما صورة المثنى والجمع في الاسماء كذا في بعض
 الحواشى ثم شرع في بيان امثله فقال (مثل يضربان) وهو ثنية الغائب حيث

رفع يائون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك ثنية الغائبة والمخاطب
 والمخاطبة (ويضربون) مثال لجمع الفاعل (و) كذلك (تضربون
 وتضربين) مثال المفرد المخاطبة وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجرزم فهو
 قوله (ولم يضربوا) حالة النصب فهو قوله (لم يضربوا الخ) يعنى لم يضربوا
 ولم تضربوا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا وكذلك النصب ولما فرغ من بيان
 اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع)
 (المعتل الآخر) اى اعراب المضارع المعتل الذى يكون آخر حروفه حرفا من
 حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا بالواو فرق اشار
 الى ان هذا الحكم يختص بما اعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيجى حكمه
 يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرا) (في حال الرفع) وانما كان
 تقديرا لفظا لان الضمة يعنى لمساكن آخره واوا او ياء وكانت الضمة (على
 الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما
 وقع فيه الواو (يدعوه) فيما وقع فيه الياء (يرى) فيكونان مرفوعين بالضمة
 التقديرية (والضمة) يعنى ان اعراب ذلك المعتل بالضمة (لفظا) (في حال
 النصب) وانما كان لفظا (لحقة الضمة) اى لعدم كون الضمة ثقيلة عليهما
 (نحو) اى مثالا من الواوى نحو (لن يدعو) من اليائى نحو (لن يرى)
 (والحذف) وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف
 على قوله بالضمة والى ان الف واللام في اوله عوض عن المضاعف اليه وقوله
 (في حال الجرزم) تعين الحالة التى يكون اعرابه بحذف الآخر فيها وانما كان اعرابه
 بحذف الحرفين في حال الجرزم (لان الجزم لمساكن مجرد حركة) في آخره (اسقط
 الحرف المناسب لهما) اى الحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما
 قائمين للسقوط كذا في العصام نقلا عن الرضى وفي بعض الحواشي انه لعل وجه
 المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء
 بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فسا مل (نحو) اى مثال للجرزم
 من الواوى (لم يغرو) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل) (الآخر)
 شرع في حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يعتل آخره (بالالف)
 يكون اعرابه (بالضمة والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالضمة كما كان اخواه
 (لأن الف لا تقلل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) في حال رفعه (يرضى)
 في حال نصبه (لن يرضى) (والحذف) (اى بحذف الف في حال الجرزم)
 كما كان في الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب
 شرع في بيان المواضع التى حمله فيه نوتا من انواعه فقال (ويرفع) وقوله

(المضارع) تفسير للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن التا صيب والجزاء) ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يعني انه يقل الرفع بمساعيه له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن التا صيب والجزاء يعني جنسهما (نحو) اى مثل التجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخر هو وقوعه موقع الاسم جل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعني انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يسمي (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عزته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكس في منهم يجعل العامل حروفا تين وان الشارح تبع في ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر لانه اورد التبادر مكان لفظ الاءاء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للاءاء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والاءاء ان المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله التا صيب والجزاء فيبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختيار مذهب البعض كذلك في بعض الحواشي ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعني ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والخاص ان يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن التا صيب والجزاء لكن ذكر التجرد لابين اختيار المذهب الاول بل يوصى اليه وينبأ منه لانه لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال في بيان النصب منه وينصب بان الخ وفي حال الجزوم ويجزى بل الخ ولو كان مراده ان يحصل العامل في المرفوع التجرد لقيل ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن التا صيب والجزاء يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كما في زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (اى ضارب او مرت رجل يضرب) حيث وقع حاله من زيد وهو موقع ضارب ايضا (اورأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذ كانت عبارته محتملة لهذا المذهب في وجه دلالة عبارته اعني قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد دلالة اذ تحقق التا صيب والجزاء بمقتضى

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقل لم مضارب وكذلك التواصب فتحذف بلزم وقوعه موقع الاسم اقله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم حتى في كثير من المواضع فلا يتغير به الرفع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصل في هذا المقام غير الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان الاعمال انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم النظم الشارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع او وقوعه) اي المضارع (موقع الاسم لانه) اي المضارع (اذن) اي على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشراكه معه في هذا النوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اي اعطى حيثد المضارع (اسبق اعراب الاسم) اي اعرابه الذي هو اسبق من النصب واجل لانها بواسطة العوامل اللفظية (واقوله) اي لكون ذلك الاعراب اقرب من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذ هما المحدثان في الكلام (وهو) اي وذلك الاعراب الذي هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اي وكون العامل في المضارع الرفع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين وهو المذهب الذي اختاره المصنف في غير من الاحكام واورده عليه) اي اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اي المضارع (يرتفع في مواضع) يعني انه كما يقع مر فوعا في المواضع التي يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مر فوعا في المواضع التي (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اي ومنها وقوعه مر فوعا في الصلة (نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم) اي ومنها وقوعه مر فوعا بعد دخول حرف التثنية التي هي من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي خبر كاد) يعني ومنها وقوعه مر فوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبره عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والاراد المذكور مبني على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اي ومنها وقوعه في موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المشي (واحجب) عن هذا الاراد من جانب البصريين (من الذي يضرب) اي عن الواقع في الصلة (وبقوم الزيدان) اي وعن المفرد المنسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بان لا نسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لاني نقول) اشارة الى منسند المنع بصورة الدليل يعني انه

اعمال يقع اذالم يحز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب
 خبر مبتدأ) وهو الضرب المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر
 صفة مبتدأ اي ان ضارب خبر للبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اي
 على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز ان تقول كذلك يحكم انه وقع
 موقع ضارب (وكذا) اي يجوز ايضا ان تقول (طائمان الزيدان) بان يكون طائمان
 مستندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدأ مؤخرا (وبكيفية وقوعه)
 اي وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يمكن في
 وظيفة المانع (وان كان) اي ولو كان (الاعراب) اي اعراب يضرب ويقوم
 وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعني مع كونه يضرب على تقدير
 ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (عبر الاعراب مع تقديره) اي مع تقدير كل واحد
 من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين
 تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرن انما المفعولة (وهن خصوص يقوم)
 اي واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده)
 يعني انه لم يحز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اي والحال
 ان السين (صار كما حد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر
 يعني ان قبل ان عدم قيام السين منفردا مسل لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده
 فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين)
 الذى هو بمنزلة في الحكم بانه لا يقوم وحده يعني انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم
 حقيقة (وهن نحو كاذب يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاذب (الاسم وانما عدل
 عن الاصل) الى الفعل الذى هو غير الاصل (لا) اي الوجه الذى (يجي) اي ذكره
 (في باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى (وينصب) (اي المضارع) يعني
 يقبل المضارع النصب (بان) وقوله رمل فوظلة) بالنصب حال من كلمة ان وانما يفيد به
 لان المضارع اذالم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير ان كما سيجي لاتكون
 مقدرة فكلها صحتها الى قسمين احدهما مفعولة والثاني مقدرة واشار السراح
 باقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة لن
 واختلفا في اصلها (قال الفراء اصله لا) اي النافية بقرينة كونها لن في الاستقبال
 (اي دل الالف نونا) ورد بانه لامناسبة بين الالف والتون الا ان يقال التون الحقيقة
 تغلب في الوقف الفا وكذا التون كذا في حاشية العصام (وقال الخليل
 اصله لان) اي انها مركبة من النافية والمصدرية (فقص كاذب) يعني انه
 حذف الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المفتوحة بالتون يعني اني
 حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء) يعني في استقحام ما هبة

الشيء فاقى من الكلمة الاولى الهزئة والباء ومن الثانية الشين فصار ايش وقبل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يتمتع بتقديم معمول الفعل الذي دخلت فيه عليه لان ما في خبر ان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه تقديم المعمل عليه عن بعض العرب في قواهم عما ان اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه حكمهم جزءه لان الحروف تنفرد احكامها وما بها ضد التركيب اذهو وضع مستأنف الا يرى ان لفظة لو اذارت مع لا يطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التضيض نحوه لولا اخرتني كذا في بعض الحواشي (وقال سيبويه انه) اي لفظ ال (حرف برأيه) بمعنى ايس مركب من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحداث العصام مذهب آخر بقوله اقول لن مركب من لا واثنون الخفيفة التي حقهما ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لنا كيد التي بل لنا كيد الفعل المتني حتى يفد اللفظ في التأكد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع التون ولذا خص لن من بين حروف التني بتأكيد التني انتهى والله اعلم (واذن) وهو ثالث التواصب (قيل اصله اذان فخفض) يعني انه مركب من اذا الطرفية التي لماضي ومن ا المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) بمعنى بكسر الهمزة وبالا لاف بعد ال ذال وهي (الطرفية فون عوضا عن المضاف اليه) كانوا اذ حين حذف المضاف اليه في مثل يوشذ وحينئذ والمعنى في نحو اذا اكرمك لن قال انا اتيك اكرمك وقت اتيائك (وكى) وهي رابعة اى وينصب بكى ولا فرغ من التواصب المفعولة شرع في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وتثنية بقوله (مقدرة) لدفع توهم العينية لانه لما قيد بالمقدرة بقي المعطوف عليه مفعولة والمفعولة غير المقدرة يعني انه كما ينصب بان حال كونها مفعولة ينصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعني سرت الى ان ادخل البلدة (و) (بعد) (ى وكذا اذا وقع بعد (لامى) يعني بعد اللام التي معنى (ى نحو سرت لا دخلها) اى سرت الى ادخل البلدة (و) (بعد) (لام المحوود) اى بعد اللام التي اكسد بها التني السابق (وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المتني) اى يحرف من الحروف التانية (نحو) اى نحو قوله تعالى (فان الله يعذبهم) وانما قدر ان بعد المذكوكة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجمر من خواص الاسم (فيتمتع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على الفعل) بحال (الا ان يجعله) اى يصرف في ذلك الفعل بان يجعله (مصدر) انقد بران

اى بسبب تقديران (المصدرية) حتى يكون الجاردا خلافا لاسم (و) (بعد)
 (الفاء) اى وكذلك ينصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرني
 فاكرمك) (و) (بعد) (الواو) اى الواو العاطفة (نحو لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو لا زمنك او تعطيني حق) وانما كان منصوبا
 بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا عاطفتان واقعتان بعد الانشاء يعنى
 ان الفاء والواو لمادخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعيتين
 بعد الانشاء كانتا لطفت الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع
 (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر (فجعل)
 اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل المضارع
 (مفرد البكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد
 المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع
 ويحصل الجواز (فيكون المعنى في زرني فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرم
 مني اياك) يعنى طلب التكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقبتها
 اكرام منه للمخاطب (وفي لا تأكل) اى فيكون المعنى في لا تأكل (السمك وتشرب
 اللبن) انه (لا يكره منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان التكلم طلب
 من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما او فهمى ههنا اما بمعنى
 الجار اذا كانت بمعنى اى ان فيكون المعنى لا زمنك الى ان تعطيني حق او بمعنى
 الان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لان منك في جمع الاوقات الاوقت ان تعطيني
 فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرع المصنف من تعداد التواصب
 اجبلا شرع في تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها
 فقال (فان) يفتح الهمزة وسكون التون يعنى (التي ينصب بها المضارع)
 (مثل اريد ان يحسن الى) (مثال النصب) اى هذا مثل لكون المضارع منصوبا
 بها (بالفصحى) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثل النصب) اى هذا مثال
 لكون المضارع منصوبا (بمحذوف التون) اى تون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا
 من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى واعمله تركه ليكون من قبيل
 الاقتباس صيانة للطالين عن ترك حرمة كلام الله بالاس بلاطهارة او بالاول
 بالراى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بمحذوف تون الثانية مثل اريد يصلم
 بينهما وتركه المصنف واعمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اشارة الفرق بين
 المصدرية وبين الخففة من المسندة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم)
 وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) تجدد العلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى
 لا يكون بمعنى الظن اى اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلى وهو الاستعداد

الجزازم الذي يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستتبلا في معنى الظن الذي هو الاعتقاد الأرجح المحتمل بخلافه كما ينبغي حكمه وقال المصنف وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم ظن المراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم تحييه بمعنى الظن من الرضى وسائر النمرود وصرح به الفضائل الهندى فقال وان التي بعد العلم الغير الأول بالظن وان اول به ! صح وقوع المصدرية فيجوز صلت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم ظن المراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كور المراد منه الفعل وما في معناه كمر في ظاهره وتحقق وغير ذلك لا ينافي صحة التقييد اذ يكفي في صحته معنى بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لان لم ان المراد منه العلم وما في معناه بل المراد منه العلم فقط و يعلم حال ما في معناه منه انتهى وقوله والتي مستنداً وقوله (هي) مستنداً ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوفة لقوله (المخففة) وهو خبر للبتدأ الثاني والمجمل خبر الاول يعني ان كل ان التي وقعت بعد لفظ مشتق من العلم هي المخففة (من) (ان) (الفتحة) وهي التي من الحروف النسبة بالفعل لانها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت لتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه معنى اليقين يكون مخبراً عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هي موضوعة (للارجاء والطبع) وهما الان على ان ما بعدهما غير معلوم لتحقيق العلم يدل على ان ما بعدهما معلوم التحقيق واذا كان كذلك (فلا تناسب) اى لانتساب المصدرية معنى العلم ثم انما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هي المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال تقيضه بالاستثناء فقال (ولست) وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفيد للاصير المستتر وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفيد للشارح اى انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما لام دخول السين اوسوف او قد او حرف التثنية عليها لكن دخلت المذكوران على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية وانما يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتأمل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحمل الوجهين فقال (و) (ان) (اتى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعنى كونها مصدرية ومخففة و

يصح فيها الوجهان (لأن الظن باعتبار دلالاته) بمعنى أن الظن بلام التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لأنه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالاته (على غلبة الوقوع) أي كون جانب الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كإيهو المتبادر كذا صححه المصمم (بلام أن المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حيث تدل في ضمير الشأن وتكون الجملة المضارعة بعدها خبراً غالباً في قوله باعتبار دلالاته متعلق بقوله بلام ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن بلام أن المصدرية) يعني أن الظن لم يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل التيقن بل دل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلام الرجاء والطمع وما يدل عليه هو أن المصدرية وأذوجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح وقوع كليهما) أي من المخففة والمصدرية وأذاصح وقوع كل منهما (فيجزي في أن) أي في كلمة أن (التي) وقعت (بعده) أي بعد الظن (الوجهان) أي كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهي نائية التواصب وهو مبدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فإن مثل اريدان نحس يعني كلمة أن مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (أي معنى) كلمة (لن) (نفي المستقبل) أي نفي الفعل الذي وجد في الزمان المستقبل وقوله (نفياً مؤكداً) أي لا يحتمل أن يكون منصوباً على المصدرية وأن يكون على الحالية بمعنى أن معناها الذي وضعت تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفياً مؤكداً لانفيا مجرداً عن التأكيد كإيهو لا يقوم ولا نفياً مؤبداً كما قاله بعضهم وردده الشارح بقوله (والا) أي وإن كان المراد بالنفي نفياً مؤبداً (يلزم) انتفاء النافي لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لأنه إن كان مؤبداً يلزم (أن يكون) أي أن يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن بعض أخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الأرض) أي أن أزال في الأرض أي أرض مصر (حتى يأذن لي) أي أن يأذن لي (أي) وهو يعقوب عليه السلام يعني فإذا أذن لي في السراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفي البراح في المستقبل مؤبداً بأن يكون مراده لن ابرح أبدأ لكن المستقبل شاملاً لوقت اذن أبيه وعدم اذنه فيلزم حيث أن يوجد (تناقض) في كلامه وهو التأيد وعدمه (لأن لن) على ما زعمه (نقض التأيد) لأنه فرض عليه وقدره على صحته قول من قال به وهذا يدل على التأيد (وحتى) أي وأبصار لفظ حتى يقتضي عدم التأيد لأن حتى (نقض الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف في التنبيل هذه الكلمة القرآنية (وأذن) وهي نائية التواصب وهي مبدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتي وقوله (التي منصوب

بها المضارع) صفة احترازية بمعنى ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع
 والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التي هي ينصب بها المضارع وانما
 ترك الشارح هذا القيد في ان لانها لم توجد الاناصبة لهذه المذكر فيها الشروط التي
 ذكرت في الثلاثة الباقية وقوله (اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اما ظرف
 للاتصاف المفهوم يعني اتصافها به وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستغفر خبر
 للبند المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اي ان لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتدال
 يعني ان المراد بالاعتماد المنى هو ان لا يكون ما بعد كلمة اذن من الفصل المضارع
 (معمولاً) اي للعامل الذي وقع (قبلها) او قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ أملاً ما
 ويكون ما بعدها خبراً له كما استعرف وانما اشترط في نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه)
 اي لانه (اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب) اي لا يكون المضارع الواقع
 بعدها منصوباً بها وانما لا ينصب (لانها) اي لان كلمة اذن (لضعفها) اي لكونها
 عاملة ضعيفة (لا تقدر) اي كلمة اذن (ان تعمل) اي ان تكون مؤثرة (فيما) اي في
 المضارع الذي (اعتمد على ما) اي على العامل الذي (قبلها) اي قبل كلمة اذن فانه
 اذا وجد عامل صالح لان يكون عامله يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر
 ما قبلها فرجع الاول للعمل لقوته واضعف الثاني واذا كان المضارع معمولاً للعامل
 الذي قبلها (فصار كانه) اي صار المضارع مشابهاً لما كان سابقاً على كلمة اذن
 (سبقها حكماً) اي سبقاً حكماً بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
 لا يكون عاملاً للسابق عليه لكونه عاملاً ضعيفاً (وكان) (نطف على لم يعتمد)
 ولما كان الظاهر حين كونه معطوفاً على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد
 والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجوده وافق المراد فقال (اي ينصب بها
 المضارع اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو
 الفعل المضارع الذي ذكر (بعدها) اي بعد اذن (مستقبلاً) وقوله (لكونها جواباً
 وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصاً بالاستقبال يعني انما يشترط
 في النصب كونه مستقبلاً لكون كلمة اذن واقصة للجواب والجزاء (وهما) اي
 والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اي لا يمكن وقوعهما في زمان من الازمنة
 الثلاثة (الافى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
 المقابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان في الزمان الاتي
 الذي هو المستقبل (فان فقد) اي عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد
 وكون المضارع مستقبلاً بان يكون معتمداً على قوله (نحو انا اذن احسن اليك)
 او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (ققولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذباً او كلاهما)
 اي او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (ققولك لمن يحدثك

اذ ان اذنك كاذبا فان المضارع في المثال الاول كان خيرا عن المبتدأ وهو انا
 فكان معمولاً لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط
 الثاني وهو كونه مستقبلاً وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولاً لما قبله لكن كان بمعنى
 الحال فان قوله اذن اذنك لا وقع حين التحديث يدل على معنى انى اذنك في حال
 التحديث ولا يدل على معنى انى لم اذنك في الحال بل اذنك فيما بآى وفي المثال
 الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد
 يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع
 بعدها وفي العصم ان فى تعليل الشارح الشرط الثاني بقوله لكونها جواباً
 وجراً وهو لا يمكن الا فى الاستقبال بحثاً لا تا لان لم وجوب كونها مستقبلاً لان
 جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلاً وكذا الجزاء
 يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاءك اذن
 عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل فى
 الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان
 مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعاً كما جزم من
 كلام الرضى لمحصل كلامه ان اذن التى ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان
 المضارع مستقبلاً لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلاً لكون اذن التى
 ينصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جواباً وجزاء اى على
 الاغلب وهما فى المضارع لا يمكن الا فى الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء فى الحال
 فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (منزل) (قولك لمن قال اسلمت)
 وانما قدره الشارح ان يظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحاً فى الجواب
 السابق عليه وقوله (مثل مثال) بيان لوجه اختيار المصنف فى التنبيل مادة
 دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل
 المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقبل تدخل البلد او تعمم
 دمك ونحوهما مما يحتمل الحال ثم شرع فى بيان الاصراف فقال (قوله) اى
 قول المصنف (اذن) حيث براد به اللفظ او الكلمة (مبتدأ) وقوله اذالم يعتمد
 ظرف) اى لغو (لا تنصب المحوطة بها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه) وهو
 قوله التى ينصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله
 (فتنبيل اذن) اشارة الى دفع ما جزم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته
 فى اخواتها وذكر المثال خبراً من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن
 مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسطيتها وبين مثالها
 بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تنيل المصنف لكلمة اذن

(بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهي ان ولن (الا انه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اثار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جاثران) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبر محذوف والجملة اسمية جواية ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للعهد والمراد بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له الجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتمادا بعدها على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجهه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة التواصب وقوله (التي ينصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السبية) جملة معترضة بين المعطوفين ولما كانت السبية نسبة تفتضى سببا ومسببا فسرهما بقوله (اى سبية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كدى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسبية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التي ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ما سأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لقو لا انتصاب المحووظ كاسبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) (يعنى كى) (اى حال كون حتى يعنى كى) وقوله (السبية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى كى كى الكاثة للسبية (اوالى) اى او كان حتى يعنى كلة الى الكاثة (لانتهاء الغاية) وانما قيد كى بكونها للسبية وقيد الى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التي يعنى مع فلا يرد

ما قال انهم انهم لافائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن
تقييد الى معنى انتهائه الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثالث
بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهائه الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة) خبر للبتدأ الذى هو حتى بمعنى حتى التى ينصب بها المضارع مثل ما وقعت
فى هذا المثال وفيما سيجي من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى
ولاستقبال) اى ومثل ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ما قبله)
وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثل لكونه مستقبلا (بالنظر
الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى ان مضمون
قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ونشأ خرا عن الاسلام لكونه
سببا له وقد وجدت صحة الا تصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى
زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى المقبي وقوله (و) (كنت)
(سرت حتى ادخل البلد) محذور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق
(مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار
كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه خروجا ومقدمالك على السير فى الدير (او)
بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار ~~كون~~ دخول البلد نهائية سيرك فى الخارج
(ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى
ما قبله) فقط كما هو اشترط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول
حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحصل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت
بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد
انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال الدير (واسير حتى
تغيب الشمس) (مثال) اى وهذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه
لا يحتمل ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما
قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حاصل بالسير بخلاف
هذا المثال لان غيوبة الشمس ليست بمحاصلة من السير (ولاستقبال المضارع)
اى ومثال ايضا لكون (ما بعدها) اى ما بعد كلمة حتى وهو المضارع الذى هو
تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير اراد المصنف ان
يقرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذ لم ترد ايها
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به (الحال) وفسره
الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى
بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق
التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا غير من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققاً ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) أي الحال (هي زمان التكم بعينه وسبغى مثله) وفي تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقاً مضطجوا أن يكون الحال إما نظر إلى زمان التكم كذا في بعض الحواشي (وحكاية) (أي بطريق الحكاية من غيره) فقوله أن اردت شرط وحوازه ماسبغى في قوله كانت حرف ابتداء ولما كان كلام المصنف خالياً عن بيان التحقيق في تصور طريق الحكاية اراد الشارح أن يذكره فقال (كما نقول) يعني أن مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما نقول (كنت سرت أمس حتى ادخل البلد) بإيراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد في الزمان الماضي (مادخل) أي فإن لفظ ادخل وهو مبتدأ (في هذا الموضع) أي في فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها في الماضي وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعني أن لفظ ادخل باعتبار معنى مضمونه ماض فصارته الالة نسبة له أن يقول حتى دخلت ولكن لم اعدل عنهما ل حتى ادخل كانت صارته دالة على اعتبار مناسب لللفظ وهو انه (كانك كنت في زمان الدخول) يعني تخيلت زمان الدخول الواقع في الماضي بحيث أنك قدرت نفسك في ذلك الزمان (هأت) بتشديد الياء وسكون الهزة على صيغة الماضي المتطلب وقوله (هذه الصارة) مفعوله أي جعلت هذه الصارة موافقة لهيئت السابقة في التامير (ونحكيها) أي كأنك تحكي الحال الماضية مع هيئتكم فيها (في زمان التكم) حال كونك (على ما) أي على هيئة (كنت هيأته) أي على هيئته وإذا كان اعتبارك كذلك (مما كان ما) أي المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (في هذه الصارة) متعلق بقوله (مرفوعاً) فأنك إذا كنت دخلت البلد وكلمت بهذه الصارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقاً فالصارة التي تؤدي هذا المقصود هو ادخل بالرفع فإذا اردت أن تحكي ذلك الزمان في زمان التكم وتقرضه موجوداً فيه فكأنك هيأت تلك الصارة وتحكيها (فابقبته بعينه على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) أي حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شيء منه واعتراض العصام على هذا التوجيه بأن الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الطاهر والظاهر أن المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بار تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحسنين بأن مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفاً لعبارة المصنف وقوله (في زمان الحكاية) كالمسألة لما كان قبله يعني انما تعين الرفع في زمان الحكاية لانه (ايضاً يكون مرفوعاً) في زمان الحكاية

كما كان مرفوعاً في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين اذكار
 مراده حكاية الحال (تقدران) اى المصدرية (لانها) اى لان المصدرية (علم
 الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوباً بان فيقدر الذهن الى ارادة الاستقبال
 فهى مناسبة لارادة الحال الماضية (كانت) جزء لقوله فان اردت فغوله
 (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى تأويل الكلمة
 وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تترك
 جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضي تأويل المضارع بالفرد ثم ان
 المنبأ الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضي وجود المنبأ بعدها
 فاراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء
 ان يتبدأ بها) على صيغة المجهول وثابت فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يهأ
 الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء
 ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفصل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى
 بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر والمأقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى
 داخلية على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كقولهم بعضهم) واذا كانت حتى
 حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى ما بعد
 حتى) وهو المضارع الواقع بعدها والمأرفع (لعدم التاسب والجازم) (ويجب
 السببية) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سبباً لما بعدها) هذا بخلاف كى
 فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت واما يجب السببية (لمحصل الاتصال
 المعنوي) وهو سببية احدهما للآخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال
 اللفظي) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وما اف ما بعدها على ما قبلها
 حين كونها عاطفة ولئلا يكتفى جارة ولا عاطفة فان ذلك التعلق يقتضى للاتصال
 اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال
 المعنوي ليكون جارا لما فات حتى لا يتخلف حتى لوضعهما لانها وضعت لافادة
 اتصال ما قبلها بما بعدها لفظاً ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى
 لا يرجوه) وزاد السارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بما المراد بهذا المضارع
 هو معنى الحال (مثل) اى هذا مثال (لا) اى المضارع (اريد) بذلك المضارع
 (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقاً) واما كان مثالا له (فانه) اى لان
 الحكم (قصديه) اى بقول لا يرجوه (نفي الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع
 المضارع بالنون ولو اريد به الاستقبال اقال حتى لا يرجوه محذوف النون ويجب فيه
 ان يقصد كون المرض سبباً لنفي الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان
 مثالا لاريد به الحال تحقيقاً بمثل ايضا ان يكون مثالا لاريد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصصه بالتجمل لما اراد به تحقيقا واورد لما اراد به حكاية
ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن غمة) فالجاء متعلق
بما سبقت من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اي ومن اجل هذين
الامرئين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان غمة اشارة الى الامرئين وقوله
(اي كون حتى عند ارادة المثل حرف ابتداء) تفسر الامرئين بمعنى ان احدهما
كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعدهما) وهذان
الامرئين موجودان في هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا
(امتنع) (نظر الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء والمثل مح كونهما
للا ابتداء اننع (الرفع) (اي رفع ما بعد حتى) (في) (هولك) (كان سببي حتى
ادخلها) وقوله (في) (وقعت حصول كان) (الناقصة) (في هذا القول)
قيد لا متاع الرفع بمعنى انما امتنع الرفع في هذا المثال اذا جعلت كان في كان سببي
ناقصة (بارتجال) (كلمة) كان فيه ناقصة لاتامة) كما تجمل في المثال الجز الذي
سأين فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سببي اسما له وحتى ادخلها خبرا له فيكون
معناه كان سببي مشبها الى دخول البلدة واما امتنع الرفع على هذا التقدير (لانها)
اي لان حتى (لو كانت حرف ابتداء) يعني انه لو فرض كونهما حرف ابتداء لزم
فساد المعنى فانها على تقدير كونهما حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) اي لزم انقطاع
ما بعدها وهو المضارع (عاقبها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عاقبها
غير صحيح فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان
(فتي) اي فعبت ثم نسي (الناقصة) التي لانتم الابتجار منصوب (بلا خبر)
اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوي فلا يقدر
لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت
جارية فانها تعلقت تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه
ما قبل ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر ذلك ان
تقدره بقرينة صحيحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا في بعض الحواشي جوابا لما
اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كنت تامة فانها
لا تقتضي الخبر) واما خص الشارح الامتناع في هذا المثال بالنظر الى الامر الاول
فان الامر الثاني وهو كون ما قبلها سببا لما بعدهما متحقق ههنا لانه يجوز
ان يكون السبب مدبا للدخول في البلد (و) (امتنع الرفع نظر الى الامر الثاني)
وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولما يصح تقدير السببية امتنع الرفع (في) قولك
(اسرت حتى تدخلها) اي بهمة الاستفهام واما امتنع السببية في هذا المثال
(لانه حينئذ) اي حين اذ كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اي ما بعد

حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً طوعاً بوقوعه) يعني لكونه تلاماً مستأنفاً
يكون اخباراً عن الدخول الذي قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها
وعو مسكوك فيه) يعني لو فرض حثثاً ان ما قبلها سبب لما بعدها لازم جعل
المسكوك فيه سبباً للآراء به وانما كان ما قبلها مسكوكاً فيه (لوجود حرف
الاستفهام) وهو الهمزة التي في اسررت اذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع
المسبب) وهو دخول البلد (مع النك في وقوع المسبب) وهو السير (وهو) اي
الحكم بوقوع المسبب مع النك في السبب (بحال) قوله (وحان) عطف على قوله
امتنع اي ومن ثمة جاز رفع المضارع الذي بعده (في) وقت حصول كان
الثامة) وناحل جاز قوله (كان سببى حتى ادخلها) اي بتقدير حتى ابتدائية
وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفضلاً
(فان معناه) اي معنى كان سببى (بنت سببى) ومعنى حتى ادخلها (فاننا ادخل الان)
بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحذف من المضارع (ولا بد منه) من لفاسد
التي تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اختصى تعلفها لما قبلها (و)
(جان) ايهم سار حتى بدخلها) اي وجاز الرفع ايضاً في التركيب الذي يصدر
بكلمة اي الى الف على العموم وقوله (بالرفع) منطوق بقوله جاز اي جاز هذا التركيب
رفع المضارع الواقع بعده حتى لانتفاء المحذور الثاني فيه وهو كون المسكوك سبباً
للحقق (لان السير في هذا المقام محقق) لانه قال ايهم سار فكله قال ان السير
من اي فاعل صدر يكون سبباً للدخول البلد (والنك) اي هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحاصل) فكله قال السير
الحقق الحاصل الذي هو سبب الدخول المحقق سائر اي هو (فقوله) اي قل
المصنف (ايهم عطف) اي مملوف (بتقدير جاز) اي على قوله جاز (في الثامة)
على طريق عطف الجملة على الجملة الاعلى كمن سببى) اي لا يجوز ان يكون
مملوفاً على قوله كان سببى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل مضاف مال
على مثال وانما يجوز (لعدم صلاحية قيده) يعني له صلاحية هذا التركيب
لان يكون مقيداً (بترله في الثامة) كما مملوف) اي كما كان المملوف (عليه)
صلاحه قال في المملوف تليه لفظ كان، ويجوز فيصير المقيد واما في المملوف
فلا يمكن فيه في كل لم يكن صلاحية التسييد باناء وشبهه (وفي بعض النسخ)
اي نسخ الكافة (عكدا) اي وقع ذلك وهو قوله (جاز في كان سببى حتى ادخلها)
في الثامة) اي بان خبر ترله في ثامة (جاز في كان سببى حتى ادخلها)
كان الثامة فعل في هذا) اي على بعض النسخ (فانهم سار عطف) اي يجوز
ان يكون قوله ايهم سار مملوفاً (على) تركيب كان سببى ولا فساد فيه) اي

في كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يبرى
 في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يبرى فيه ذكره
 العلامة القسازاني في شرح الكشاف ولهذا عطف في الصفحة الاولى بتقدير
 الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان)
 اشارة الى انصب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل ان المقدرة وقوله
 (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اي اللام الجارة التي تكون بمعنى كلمة كي وينصب
 المضارع الواقع بعدها بتقدير ان من له مثل لادخل في اسلم لادخل الجنة
 (وانما تقدر ان بعدها اي بعد تلك اللام (لانها) اي تلك اللام (جارة)
 وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم (ولام الجود)
 (التي ينصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هي) للاشارة الى ان قوله
 (لام تأكيدي) خبر للبتدأ المحذوف لان قوله لام الجود فان خبره مثل
 وما كان الله وقوله (لتنفي) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا
 بالفتح وقوله (بصد التني) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اي للفظ كان
 متعلق بالتني اي بعد التني الذي قصده نفي كان بمعنى ما كان متصفا من الكون
 وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بصد التني هي لام
 التأكيد بعد التني للفظ كان وهو غير صحيح لان التني لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى
 واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف التني الموضوع لدخول كان
 او بعد تنفي لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى والما كان المراد بمعنى كان هو
 المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى
 منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان يذ عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول
 يعني ان المثال الذي اورد المصنف مثال لما ينهم من لفظ كان وهو قوله (مثل
 وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثله (نحو لم يكن يفعل)
 فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لمعنى كان (وهي)
 اي لام الجود (ايضا) اي كلام كي (جارة ولهذا) اي ولما كانها جارة (تقدر
 بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كلمة ان ثم اتى لما كان لفظ الجلالة في قوله
 وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الخبر ان يحاد مع الاسم
 وحتى الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار
 الفعل) اي الواقع بعد لام الجود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورد
 الشارح (بمعنى المصدريان المقدرة) فان يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم
 ولم يكن يذ فعله (ذكي) اي فحينئذ كيف (يصح الجمل) اي حل التعذيب
 والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب عنه (على حذف المضاف) يعني انه

وان لم يحز حمله بالجمال المتواطئ بل احذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما
 (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر)
 اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر)
 معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان توجه العبارة وتصححها
 طريقين احدهما طريق المجاز بالحذف والاخر طريق الجوارح في الكلمة وقوله
 على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل)
 اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح
 بان الاول في التقدير في جانب الاسم ان تقديره وما كان فصل الله تعذيبهم واجاب
 عنه بعضهم بان تقديره وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب
 لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب
 اعلا انتهى اقول ولعل الله فعل العصام اوردته نظرا الى ان التعذيب من صفات
 الفعل وهذا الجيب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة في النفي ولكل وجهه
 (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار الشارح بقوله (التي يقتصب
 المضارع بعدها فتدبران) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفاءات وقوله
 (فتدبران بعدها لا تنصب المضارع) التوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله
 مشروط وهو للبتدأ و بان الجملة في قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ
 اى تقديران بعد الفاء لا تنصب المضارع (مشروط) بشرطين احدهما
 السببية (اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل
 الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتدبر
 ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا ضرورة داعية اليه ومع ذلك
 لا وجه للفاء في قوله فتدبران والاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط
 في كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان المدلول عن الرفع) اى الذى
 هو الاصل في المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتصيص)
 اى ليكون النصب نصبا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية
 (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغير المعنى) وهو
 قصد السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ حتى يدل على قصد
 ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قلناه يعنى اذا قصد
 السببية يحتاج الى تغير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة)
 اى دلالة اللفظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثاني) اى
 الشرط الثاني لا تنصب بالفاء (ان يكون ما قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله
 قلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه في قول المصنف قوله امر او نهى الخ

رقي قول الروح قوله (احد الاشياء لخدمة) وانما اشترط ان يوجد
 احد الاسماء (المعبد) اي اكون اخصا به (بعدم الاسماء) اي
 تقديم الانفساء (اوما في مذبح) اي اوتسب تدعى في ذبيحة
 التي وهو بيان لما ودوله (المستدعي) صفة لاني وسار لوجه
 الان التي يعني الاسماء وهو امتضاء كل من الانفساء و
 (جوا) رده له (متر شمم كود) ما عندنا
 معطى بمرله لمعبد يعني انما في متارح مستخدم
 وما عندنا عليه عن نوه كرم ما عندنا
 الجاء المسامحة هي الاسماء رما دال على رده
 ليه اسم المردف الا دال على رده
 اسماء رما دال على رده
 الاسماء واما اذ كان المضارع يحكم المفرد فتقدير ان المستدعية يكون مر
 ميسل عطف المفرد فيقول المندورة له (امر) بالرفع اسم ان يكون موصوف
 الاشياء الستة يعني ان يوجد قبلها امر (فتر زني فاكرك) بالاص (اي
 ليكن منك زيارة فاكرك) يعني ان يكون رده فاكرك هو الا كرام معلوف
 على مضمون قوله زني رما الزيارة (اودهي) اي او يوجد زناها يعني (نحو
 لانسى فاضرك اي لا يكثر منك ستم وضرب من) وقره (ه يدرج وها)
 المردف اسكال رما رانه مال المصنف ترك (الاسماء) بارادته باليد حذو الامر
 رما (ه يدرج) وها رادعا ليدور الامر (ولا اخذني
 فاكرك) وها رادعا ليدور الامر (واستدعي) اي اريكر على
 استفسام (نحو هل عندك ماء فاسره) اي هل يكون منك ماء فسرر معنى
 (اوتو) اي اوتكر باها في (نحو ما نأفقد ثنا اي ليس منك اتيان فحدث
 متاويدرج فيه) اي في التي (الضريض) اي تحريض المحاط على فعله
 في تحت الحروف (نحو) قوله تعالى كتابا من الامم (الان حاية ام
 على ان اول ليه السلام (ذلك دكر) اي ان يكون كتابا لك الدار
 (ه) اي مع الرصد (نذرا) وانما كان المناسبات ادراج الضريض في التي
 (لا لانه) اي اكون الضمض مستلوما (ان دله) وها رادعا ليدور الامر
 الملك نذراع ان اول يعني ان يكون ضمة ما فاذال الضمض على اي
 بالانتماء (ميتدرج) اي حسان يدرج (في التي) اوامر اي او كره
 تمن (نحو ليت ما فاقفه اي ليت لي بيت مال فاتفق على ويدل على اي
 في التي (ما) اي اعني الذي (وتع على صيغة التثنية) وها رادعا ليدور الامر

حكاية ص فرسبون (على اربع ابدان) و لذته لى (اسم ص صرت) مدبر
الاسباب وقوله (صالح بانصب على قراءة حفص) وهو بالهاء الميماء وبالهاء
وبالصاد الميماء اسم لاحد راوى صاصم الكوفى (او عرض) اى اوى يكون
فلها هرة عرض (بحو الانزل فتصيب حمرا اى الا يكون منك نزل فاصبة
خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (فى جملة هذه المواضع) بقوله فى مناع
بالسنة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السنة) وبين الخبر الذى هو قوله
(مقصود) وقوله (والقاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السنية
مقصودة يعنى ان السنية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت القاء
بعدها والقاء حرف دال على السنية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعدها
فى تأويل المصدر معطوف) اى بالقاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك
المصدر الآخر (عما) اى من انفسل الذى (وقع قل القاء) اى يذكر من
الانسيات ولحقها (واما نحو قوله) اى قول اسافر (صارتك من لى اى تيمم
والحق بالحجاز فاستريح) يعنى ينصب المضارع اى سوا مريح وهو متكلم
من الاستراحة والمعنى صارتك المنزل الذى كان لى تيمم راصب ملحظا
بالحجاز لاكون مستريحا وقد وقع فى هذا البت المضارع الذى بد الله منصوبا
حال كونه (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحول على ضرورة الشر) اى هذا
القول محمول على ضرورة الشر وقال المصام جملة لضرورة الشر ومع ذلك
توجيه المطف بقولنا سيقع مترك من لى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه
بما يخرج عن الضرورة وهو ان يجعل صارك والحق من معنى الامر اى لا ترك
والحق فاستريح انتهى (والواو) (اقى) اى كلمة الواو التى (تذهب بعدها المتارح
بتقدير ان متقدرا بعده اسروط) وحمل السارح على قوله او اسد بالتقدير
كافى افاء واسد منه المصام (بسرطاب) (احدهما) اى احد امرطين
والجمعية) ولما كالا على المصنف ان يقول كونها للجمع رده لانه ما الجمع
بالياء المصدرية اش رائيه النادر قوله (اى مصاحبة ماها) يعنى ان اراد
بالجمعية امر نسبي وهو كرم ما دال الروا مصاحبا (ل) اى لمصنوع المضارع
الذى (بعده) وليس المراد منه كودها للجمع حتى يلزم عايبه ان يقول كذلك
(والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (ما او للجمع) يعنى يلزم ان يكون
اشتراط الواو بها حذو لا الواو للجمع (دائما) سواء كان داخل على المضارع
او صلى غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما بعدها مجتمعين
فى زمان واحد ولا اراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاستراط اشتراط كونه
للجمع بالمعنى الذى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا باللعنى الاعم و كانه قال

ان اتصافه بعد الواو متروك يكون الواو مستعملا بالعنى الثانى فحينئذ
لا حشوفه وانما اشترط هذا لما قل بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء
فاضمر ان بعدها تلم الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لمسا بعدها بمعنى احبها
في زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغير اللفظ من الاصل
الذى هو الرفع الى الشرح الذى هو النصب يدل على تغير المعنى الذى هو عطف
الجمع ويلزم منه جعل الفصل الذى قبله في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم
على الاسم كذا في بعض الحواشي (و) (ثانيهما) اى وثانى السرطين (ان يكون
قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للإشارة الى ان الضمير الجبر وراجع
الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده
انا وجدنا في بعض نسخ السروج هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا
بؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع) بمعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ
الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (في كونه)
اشارة الى وجه المائة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر
والنهي وغيرهما (وامثله) اى امثلة ما وقع بعدها الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن
(بابدال الفاء الواو) كما تقول ملازمنى واكرمك اى ليجمع الزيلة والاکرام) وهذا يدل
ما وقع قبلها امر (ولانا نأكل السمك ونسرب اللبن اى لا يجمع منك اكل السمك مع
شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه
والتي نحو ما أتينا وتحدثنا والتي تحولت الى ما لا وافقه والعرض نحو الانزل ونصيب
خيرا (واو) (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقولها او اى كنه ما مبتدأ
وقوله (بشرط) طرف مستتر خبره اى ~~مكونها~~ ناصبة للمضارع الذى بعدها
بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولانهم من ظاهر عبارة
المصنف انه بشرط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها
عليهما لالة تضمنية اراد ان يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون)
اى لفظ او ملاسما (معنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة) اى المصدرية
الواقعة (بعدها) اى بعدها يعنى الجبرتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان)
ايضا داخلة في مفهومها) اى في مفهوم او (والا) اى ولولم يكن المراد هذا
بل كان المراد به انها بمعنى الى او الامع لن (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعدها
(تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر في ضمن او والاخر انه
قدر في المضارع وليس كذلك بل هي مقدرة في المضارع فقط (نحو لا تزنيك
او تعطينى حق) (اى الى ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى حتى) وانما قدرنا
في قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زيني زاده في معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا يكون ههنا معنى او كما في الامتحان انتهى وفي بعض الحواشي وانما يلزم تقديران
لانها لا بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الاصل الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب احتصار ان ليصح دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي
لا تنصب المضارع فيلزم تقديران انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين ميو به
اختلاف في تقديرها وفي انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلام من
المذهبين فقل (قد يويه بقدرها) اى بقدر او (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير
مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بيان (اى لا لزمنك) بمعنى
معنى قولك لا لزمنك او تعطى حتى هو لا لزمنك في كل وقت (الا وقت ان تعطى
حتى وغيره) اى وغير سبويه من العلة (بقدرها) اى بقدر ذلك الغير كقوله او
(بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرور بالى التى بمعنى الى اى لا لزمنك) اى
معنى قولنا لا لزمنك او تعطى حتى عند غير سبويه هو لا لزمنك (الى عطائك
حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى في قوله بيان مقدرة بعد
حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة
ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد
بها ههنا هي ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهي اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان يبين عليه بقوله (اى
الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا
(سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو
(اولا) اى اول ما يمكن من المذكورة (كتم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة
(منها) اى من غير المذكورة (فليشترط ما ذكر) في كل منها (من الشروط)
فان كلمة تم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (الصحيحة
تقديران ما بعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينصب) اى فيجوز ينصب (المضارع)
الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقديران) وقوله (اذا كان المعطوف
طرف للقدرة المحوطة بواسطة العطف بمعنى ان كلمة ان تقدر بعد العاطفة
اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحاً نحو اعجنى ضربك زيد او تشتم)
بالنصب اى وان تشتم (او تشتم) اى فن تشتم (او تشتم فتم) اى فقط
ثم ليس من الحروف المذكورة وتقديران بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشرط
المذكورة (اى بالشرط التى ذكرت (فيها) اى فى الواو والفاء وقال المصنف
ان الشارح قيد الاسم بالمرجح ليجزى نحو اعجنى ان يضرب زيد فنشتم فانه حيث
لا يتقديران لجواز عطفه على مدلول ان ونصه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

(به واسطه) يعنى انه ليس كذلك منه خلاف اواضع لانه ليس الحكم المذكور (في الواقع مخصوصا به) اى بما ذكر (كما سبق من حريته) اى حيا الحكم (في بعضه) اى بجزءه فيما ذكر (وردد عليه) اى فحين تخصص الحكم ماذكر رد على ذلك الخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذار يذهب التخصص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة في الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة في التفصيل) بان يقول وبارء مقدرة بعد الواو العاطفة والقاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ما ذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يحاج عنه بان العاطفة في تعدد يران على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والساى اشتراك الجمل فيه فقد اولا الخصوصات بالسرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدران بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين يبان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينصب المضارع فيها بان المقدرة شرع في بيان ما يجوز فيه اطهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ما مع لامى) اى كما يجوز تقديرها (نحو جئت لان نكرمنى) وقوله (ومع ما لحق) معطوف على مع لامى في كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تقيييا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سعى تقيييا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لامى يجوز ايضا اظهارها مع ما لحق (بها) اى بلامى (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبنى قياك وان تذهب) فان قوله وان يذهب معطوف بالواو على قوله قياك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها في ما وقع مع لامى ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثل اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونهما يعنى كى (نحو جئت لكرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه معنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تقرير له انه تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهى ما نوسه به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقاب القيل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام المحمود) يعنى وجه عدم جواز اظهارها لام المحمود (فلا) اى فثبت لان لام المحمود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن معادفة (لم يظهر بعدها) اى سلام المحمود (ان) اى لفظان ولم يجز ان يقول ما كان لان يقول (وكذا) اى تلام المحمود (حتى) يعنى انهما ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان الاغلب فيهما) اى فى حق (ان تستعمل يعنى) اى وان كان الاستعمال الفلانى شاذ (وهى) اى حتى حال كونها ملازمة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لادخل على اسم صريح) حل عليها) اى حل على (حتى) التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (معنى الى) وانما حل عليها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يلها المضارع) واما الواو والفاء (واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلا) اى فثبت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتصيص) اى الترضى ان يكون نصبا (على معنى السمية) اى كفى الغاء (والجمعية) كفى الواو (والانتهاء) اى كفى او (صار) اى تلك الثلاثة (كموامل التصب) حتى عدها بعضهم من التواصب لعدم الخفاف فى النصب (فلا يظهر التاصب بعدها) حتى لا يجتمع الاسمان التاصبان احدهما ار المقدره والاخر احد هذه الحروف التى توهمت عامله ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (ويجب) (اى اظهارا) (مع لا) (الداخله) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان قوله مع لا يجوز ان يكون طرفا ليجب او حالا من السكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة) (دخول اللام) حال يكون تلك اللام ملازمة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كفى نسخة الجسمى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتواليين) احدهما (لام كى) والاخر (لام) لانحو قوله تعالى (تلايم) ومساكان لا ضار ان مواضع اخرى هذه المواضع اراد الذرح ان ينه عليها فقال (واعلم ان ان التاصب نصبا) اى وقت مضرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وتاصب له بل تضر حال يكونها (من غير عمل اضعفها) اى اضعف ان المضرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

عامة مع اضمارها شرط اقتضت النصب (نحو قوله لهم نسبح بالعبدى خير من ان تراه) فان قوله نسبح فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فتحيد تقديران حتى يكون ما ولا يلفرد فيكون معناه سماعك بالعبدى خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضافة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (ومع العمل) عطف على قوله من خير عمل يعنى اضمارها من خير عمل كثير ومع العمل واقع (على السذوذ كقوله الا بهذا اللانئ احضر الوغى) قوله احضر فصل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللانئ والوغي هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لانما لخصورى موضع الخصومة وكونه على السذوذ (في رواية النصب) اى نصب احضر واما في رواية الرفع فليس بشذذاته يكون حينئذ كالتب الاول وقوله (ولكن) استدراك للمجموع يعنى ان اضمارها سواء كان يعمل او يغير عمل (ليس بقياسى كما في تلك المواضع) اى كما كان قياسيا في المواضع السابقة (ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اى) يكون (المضارع) مجزوما (لم ولما ولا الامر ولا) (المستعملة) (في) (معنى) (التهى) وقال العصام اضاف اللام لانها قاطبة للاضافة ولم يضاف لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في التهى صفة لافاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور بتقدير الظرف بانكره فالواقي للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في التهى يجعل في التهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اعم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفي بعض الحواشي واما قال المصنف ولا في التهى ولم يقل لا انتهى بالاضافة فنحن في العادة لالعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد دعوى قوله فيما بعد ولا انتهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التثنية والله اعلم (احترازا) اى تقييد لا بقوله في التهى للاحتراز (عما) اى عن لالتى (استعملت في معنى التنى) نحو لا ينصر فانها استعملت في معنى التنى وهو اخبار في صدور الناصر بخلاف التهى فانه اطلب ترك الفعل كما سيحى وكذا وقع الاحتراز عن لالتى لم تستعمل في شيء من التهى والتنى نحو لا اقدم (وهذه لكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (يجزم فعلا واحدا) واما ترك المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيحى وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يفيد قوله يجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد تعدد مجزومها بالمعطف فتقول

لا تضرب وتفعّل انتهى (وكلم المجازة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اي) ونجزم المضارع بكلم المجازة) تفسير لاعرابه وقوله (اي كليات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازة وهي مصدر من باب الفاصلة اصله بحرية قلبت الياء الفاء وتكتب تاء قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لاجما وقوله (التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازة واسماء المجازة يعني لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختصار) اي المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والنجزم بها) اي تلك الكلم (فعلان) نجا سجي يعني قد يكونان فعلاين كذا في العصام (وهي) (اي كلم المجازة) (ان ومهما واذا وما وحيتا) ولما كان بين المذكورات فرق في الجزم مطلقا وفي الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله فاذا وحيت يجرمان المضارع اذا كانا (مع ما وما بدونها) اي بدون كلمة (ذلا) اي فلا يجرمان (وابن وحق) (وهما يجرمان المضارع مطلقا سواء كانا) معرنين (مع ما أولا) اي اوليسائة رنين لها (وما ومن واي) بالنون (واني) وهذه الكلمات انجرام المضارع بها فياس (واما) (انجرام المضارع) (مع كيف ما اذا) اي مجردا من ما (مشاذا) وقوله (لننجي) في كلامهم على وجه الاطراد صفة كاشفة لقوله شاذنم شرع في وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيف ما) اي وجد كـ الجزم شاذنم كيف ما (فلان معناه) اي معنى كيف ما (عموم الاحوال) وهو يتأني التعلق اللازم للمجازة (فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ) اي بالجزم فيهما (كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليهما) اي على تلك الحال (ومن المنعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما) اي واما وجه كون الجزم شاذنا (مع اذا فلان كليات الشرط) اي مما عدا ان فانها هي الاصل في الشرط ودالاتها عليه بالطباق بـ بخلاف ما عداها من كليات الشرط فان معناها في الاصل ظرف او استفهام او غيرهما وبحض هذه المعاني لا يقتضي الجزم وكليات الشرط (انما تجزم) اي تلك الكلمات (لتضمنها) اي لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التي هي موضوعة للايهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اي والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة الامر المقطوع به) (وبان مقدرة) اي حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله لم اي ونجزم المضارع بان مقدرة وسجي) بيانه ان شاء الله تعالى ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجمال شرع في بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعاني والاحوال فقال (فلم) اي كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضيا وتنفيه) (اي تنفي

المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى ينقلب زمان المضارع الى زمان
 الماضى ومن المعنى المنسب الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن زمانه المقلوب
 الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى تنفيه الى المضارع كما فسر به
 السارح ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب
 اللفظ فقال (ولا يتعد) اى الجمل الذى يذكره بقوله (او جعل الضمير) اى الضمير
 المنصوب فى تنفيه (راجع الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى يلزم جمع
 الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد انها تنفى الحدث الماضى قائم وجه الاول
 بانظر الى المقلوب وانما ينظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة (م) مثلها
 (اى م) كلمة (لم) فى هذا القلب والثنى اى فى كون كل منهما لقلب المضارع
 ماضيا ونفاه وهذا ما به الاشتراك واما ما به الامتناع فهو قوله (وتختص) اى تمتاز
 (لما) من لم (بالاستغراق) والباء ههنا داخل على المقصور لان الاستغراق
 مقصور على ما لان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا
 وقوله (اى استغراق ازمته الماضى من وقت الانتهاء الى وقت التكلم بل) غدير
 للاعتراق بحسب المتيقن اليه يعنى المراد به كون الازمنة متفرقة بالثنى
 من وقت كونه متغيا الى وقت التكلم بكلمة (لما) وانما اختصت بالاستغراق لازداد
 معناها زباده ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان
 ولم ينفع الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انفع التدم الى وقت التكلم بها)
 اى بكلمة (لم) واذا قلت ندم فلان ولم ينفعه التدم اغاد استمرار ذلك
 اى انقضاء التدم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة (لما فعلى هذا جاز ان يقول
 فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه التدم وفى ابليس انه ندم ولم ينفعه التدم
 ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم ولم ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل
 (وجواز حذف الفعل) وقول السارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة
 الى ان قوله (وجواز) بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز
 من لم يكونها بالاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل الثنى بها) اى لما
 وهذا الحذف ليس بجاز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه
 دليل) اى قرينة على المحذوف (محو شارفت) اى قاربت (الذبقة ولم) اى ولما
 ادخلها او تختص اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين
 ووقت زمن لم (به دم دخول ادوات الشرط عليها) اى على (لما فلاقول) اى
 فلا يجوز ان تقول (ان لم يضرب) ومن لم يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول
 (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم اوجه اختصاصها بدم دخول ادوات
 الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكره وجهها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

اللون يعني ظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحراز عن الفصل بفصل قوي
 بين العامل ومفعوله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اى تكون كلمة لما
 (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (مفعوله)
 الذى هو الفصل المجزوم بخلاف فانها وان كانت فاصلة في الجملة لكنهما اذلة
 حروقهما بالنسبة الى لما لست بقوية في الفصل كقوة ا فيه وقال المصنف ان فيه
 تحشين لان ان لم اضرب مثلاً لبس عاملاً في اضرب ولا فصل اضرب
 مع مفعوله فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل مجزوم بما فالجزم فيه انما هو ان لم
 لا ان فاران في مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بما لا نهى ان الفصل المتق
 ليس بمفعول لاداء الشرط لان معمول ان ومدخله في لم اضرب هو الفصل المتق
 بل لا تركيب لم اضرب فالمفعولية تعلق على الفعل لا على الحرف
 وعلى الفعل مع الحرف بأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كاختصاص بالذكورات
 (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى في غاي الاستعمال
 (في المتوقع) اى في الامر الذى ينظم وقوعه (اى ينشئ بها) اى بما (فعل)
 اى حدث (متوقع متوقف لقول لم يتوقع) وينظر (دكوب الامر)
 اى تستعمل في لما تقول (لما يرك الامر) ولا تقول لم يرك وقوله (وقد تستعمل)
 اشارة الى فائدة قوله غالبا بمعنى الاختصاص للاسماء الفاعل للمطلق
 الاستعمال فانها قد تستعمل قلـ لا بالنسبة الى الاستعمال الاول (في غير المتوقع
 ايضا نحو ندب الشيطان ولما فعه الندم) لانه لا يتوقع بفع ندمه وانما ان يقول
 ان ذلك الاستعمال القليل في قوله ولما فعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه
 فان المسادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم يضطر لاستعمال لما
 ولكون الاختصاصات التى ذكرها اسارح فبأريه لم يتعرض المصنف لها
 واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد السارح
 قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون قوله (لام) خبر للمبتدأ وبين كونه مفعول
 فكانه اشارة الى ان اللام خبر لاصفة كما هو شأن خبر الفصل وقوله (المطلوب)
 بارفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف
 واللام لكونه مفعول فى التى واعمالا كالمطلوب مذكر المكون تأنيده مذكرا وهو قوله
 (الفعل) بمعنى ان لام الامر التى ينجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها
 افعلى اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الداء
 ولم يكن الداء داخلا في الامر اشار بقوله (تدخل فيها) لام الداء الى انه
 وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنهما تدخل باختيار صورتهما (محو لغير الله لنا)
 ثم شرع في بيان ثأته فقل (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينهما وبين

لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولا نهيا كانا عاملة عملًا محاسبًا بالفعل شبهت
باللام الحرة التي تعمل عملًا مخصصًا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي
(وقتها) أي ومع لام الأمر (لغة) وقد تسكن (أي قد تجعل ساكنة إذا وقعت (بعد الواو
والفاء) مثلاً الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولأن طائفة أخرى) هذا: ل الواو
(والم يصلوا فليصلوا) هذا: ل الفاء وهذا في آية واحدة (ونم ليقتضوا) هذا: نال تم
وقد قرئ الأخير بالياء كسر أيضاً وإنما اسكنت مع هذه الحروف في التخفيف كما اسكنت
في باب كنف وكنف لأن سكون العين قياس في نحو كنف وكنف بكسر العين
وسكونها كذا في النافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض أجزاء المركب نحو
وليصلوا تأمل (ولا انتهى) بالاضافة وفي بعض النسخ (واللهي كذا في المغرب
مبتدأ (هي لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (أي ترك الفعل) للإشارة
إلى أن الالف واللام عوض عن المضاف إليه أي يطلب بها ترك الفعل الذي
هو حدث مدخولها فلا بد من دخول فيها نحو ترك فاته لطلب الترك لا طلب ترك الترك
فإن ما هو من الأفراد هو لا ترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) أي نسخ
الكافية (ولا انتهى) ضد ما هي لا انتهى التي هي ضد لام الأمر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل (وقال الأصم) أن لام لا انتهى فلا يصح إضافة العلم وكأنه نكرة وجعل
التهى مرفوعاً صفة لكلمة لا يعني لا انهاء انتهى وفي شرح الألب ولا انتهى
بالاضافة بتذكير المضاف أو يجوز بحوزة الشجاعة والوصف والبيان تأويل
العدل على التهى ثم إنه لما كان فرق بين لام الأمر ولا انتهى بجواز الدخول
في جميع أنواع المضارع وفي بعضها أراد أن يبه عليه فقال (وهو) أي انتهى
وفي بعض النسخ وهي أي كلمة التهى (مدخل) بانياء على النسخة الأولى وبالتاء
على الثانية (على جميع أنواع المضارع) وقوله (لمنى للفعل والمفعول) بالجر
بدل من الأنواع أو بالرفع حمزة للبتداء المحذوف أي تلك الأنواع وبالنصب
مفعول أعني أي لا انتهى مجوز دخوله على المضارع الذي يبنى للفعل وبني
للفعل وبعد مشمول دخوله على الوعين مجوز أيضاً دخوله عليه سواء كان
(مخاطباً أو غائباً) مكدراً) محذوف لا تنصرف الخ وهذا بخلاف الأمر فانه
أن كان الفعل مبنيًا للمفعول لم يمتصاً مطابقاً وأما أن كان مبدئاً للفاعل فلم يمتصاً مستنداً
إلى التكلم والله ثبت تقول ينصرف ينصرف والينصرف والينصرف وانما في غيرهما
فان كقوله تعالى فبدلت فلفر حوا فانه إذا أريد الخطب فالتصير بالامر بغير
اللام تقول انصرف انصرف انصرف وانصرف انصرف انصرف انصرف انصرف انصرف
ولما ضم مشترك بدخول لام الأمر قال كان غائباً مدخل اللام وأن كان حاضراً
فدخولها نادراً كما سيجي حال الأمر بغير اللام (وكلم المجازاة) أي الكلمات التي

ل لها كالمجازة . واء كانت حرفا واسما وقله (المذكورة من قبل) اى الى
ذكرت في الاجسام ولتوصل من الكلمات المخصوصة المحدودة وانما اوردها
مظهرا فانه اوقال وهي بمعنى الضمير لثوبهم رجوعه الى انتهى لقرينه هو مبتدأ
وقوله (تدخل) خبر اى كالمجازة التي ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين
السببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول وسببية) (الفعل) (الثاني) ولا كان
السبب اعم من السبب الحقيقي ومن السبب الجملي وكان المراد به هذا الاعم
ولم يساعد عبارة المصنف في كاميته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى
لجعل الاول سببا والثاني مسببا) وقوله (وفي شرح المصنف) الاشارة الى قرينة
التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال في شرحه (وكل المجازاة
مأخذ حل على شئين) يعنى فعلين (لجعل الاول سببا للثاني) وهذا قرينة على
ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان مسببا له في الحقيقة او في اعتبار
الكلام ولا استند اليك تلك الكلم اشار الى ان استاده اليها بمجازة ل (ولا شك)
اى من البدء (ان كل المجازاة لجعل الشيء سببا للشيء) واذا بين عدم جواز
استاده اليها (فالمراد بجعلها) اى يجعل الكلم المذكورة (السبب سببا يعنى)
في عبارة المصنف في شرحه هو (ان الكلم اعتبر سببا لشيء لشيء) وقوله
(بل ملازمة لشيء لشيء) اشارة الى ما حققه الرضا بان المراد بهما - جعل الاول
ملزوما للثاني مثلا يرد نحو وانكم من نعمة في الله اى اى شيء اتصل بكم من نعمة
في الله وقوله (و - هـ) صنف على اعتبار يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين
الفعلين وجعل (كل المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون
الفعل الاول سببا حقيقة للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل يدعى ان يعتبر لأكلم بينهما)
اى بين مضمونى الفعلين نسبة (صحيحا) اى تلك النسبة المعبرة (ان يورد هـ)
هو فاعل يصح اى يصح تلك النسبة المعبرة اراد الفعلين (في صورة) (ا - ب
والمسبب بل الملازمة) اى بل في صورة الملزم (والارام) كما هو متحقق الرضى
وان لم يكن بينهما ملازمة في الحقيقة (كقولك ان نسفى اكرت فالنسب) اى
فان النسب الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا لالكرام) وقوله
(والالكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر في ليس يعنى وليس الالكرام
ايضا (مسببا حقيقيا لاذها) اذ لنسب في الحقيقة سبب للاهنة في الذهن
(ولا خارجا لكن الحكم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين النسب والالكرام
(اطهارا) اى اقصد الاطهار (لالكرام الاحلاق يعنى انه) اى يريد التكلم بهذا
الجملة افادة ان قصير نفسه (منها) اى من الكاثر (بمكان) اى بمنزلة (نصير
الديم الذو عوسب الالهة هذه الناس حسب الارام عنده) اى هذه المتكلم

(بضم المفعول) أى غير المفعول الذى ليس صالحا لفعل الفعل لفظيا او مقديرا
وهو الماضى فانه ليس بمفعول لذلك الجواز ثم بخلاف الفصل فى المصون الاول
اعنى الذى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا
مضرا اعنى الفعل بضم المفعول بل هو فصل بالمفعول (بحسب انما فى زيدا)
يعنى بالجزم (او) ان تاتى زيد (آتيه) يعنى بالرفع والمافرع من المسائل التى تتعلق
بوجوب الجزم وجهه اذ شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه
وامتناعه فقال (وإذا كان الجزاء ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة
لقوله ماضيا أى ماضيا كاشا بلا تان كلمة قد ولا يجوز ان يكون حاله لكونه نكرة
وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف أى ماضيا كاشا بغير قد
حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى)
أى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثل ما وقع لفظا (بحسب انما خرجت) بضم التاء
او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير تقدير
فان خرجت ماضى لفظى (او معنى) أى او كان ماضيا معنويا (بحسب انما خرجت
لما خرج) فان لم اخرج ماضى فى المعنى لكونه محمدا ماضيا وان كان مضارعا
لفظا (و) بمحتمل ان يكون أى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقترن) أى
ذلك الماضى الواقع جزاء (قد سواه كان) أى لفظ (قد ماقوطا) كقوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخاه من قبل او منوبا) مقديرا (قوله اه لى ان كان قبضه
قد من قبل فقد صدق أى فقد صدقت) والاصل ان الجزاء ان كان ~~ص~~ ذلك
(لم يجز الفاء) أى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) أى فى الجزاء الواقع كذلك وانما
لم يجز (لحقق) تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى وذلك (بقلب) أى لتأثير
الحرف الجازم فى قلب (معناه) أى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يحقق
تأثيره لفظيا ما فى ان منربت منربت فظا هر وافاق ان خرجت لم اخرج
فلان الجزم لم لا بان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج
حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير ادخال الشرط فيه
(فامتنعوا فيه) أى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء
(كقولك) فى الماضى الملقوطا (ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم
تكرمتنى لم اكرمتك) والاصل بشرط قد يخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم
ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل يان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك
امس) فانه لما قبل الاول بالحال والتأثير فى الماضى لم يحقق تأثيرا لشرط فيه اوانا
لم يحقق تأثيرا لم يكن حكمه حكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا
الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) أى فى الماضى المشار بقدم ما موقوطا او مقديرا

(وان كان) (اي الجراء) (مضارعا شيئا او متنبيا بلا) (احتران) اي قوله بلا احتران
(٤٤) اي عن المضارع (اذلا كان) اي ذلك المضارع (متنبيا بلا) وانما وجب
الاحتران عنه (فانه) اي فان المضارع التثنية لم (مدرج فيما سبق) اي فيكون
حكمه عدم جواز الادخال فيه (اكونه) اي لكون المتنبى بلا (ماضيا معني) وقوله
(اولين) معطوف على قوله اذا كان متنبيا بلا بمعنى كما يكون قوله او متنبيا بلا
احتران من الذي لم كذلك هو احتران من المتنبى بلان (حيث) اي لانه (يجب فيه)
اي في المتنبى بلان (الف) لعدم تأثر اداة الشرط فيه معني لان معنى الاستقبال حاصل
بلان فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك (فالوجهان)
احدهما (الاثبات بالفاء) ثاني الوجهين (تركها) واما وجه جواز اثباتها بالفاء
فقوله (لاراداه الشرط لم يؤثر) اي لم تكن مؤثرة (في تقسيم معناه) اي معني
ما ذكر من المضارع اشد من المتنبى (٥٠) (كأنه مؤثر) اي كما كانت مؤثرة (في الماضي)
واذا لم تكن مؤثرة (مؤثر) اي بحيث يشعرون بان (٥١) (بأنه) وايه جزمه
فقوله (دأثرت) وهو معطوف على قوله لم يؤثر يعني ان اداة الشرط كانت
لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (في تغيير المعنى حيث خصصت)
والظاهر انه بشديد اللام من التخليص يعني جعلت تلك الاداة المضارع الذي
دخلته خالصا وخالصا (لمعني الاستقبال) لانها كانتا صالحين للحل والاستقبال
لان لاصالحة لهما على الصحيح ولما وقعا في جبر الشرط اختلفا بمعنى الاستقبال
(فترك الفاء) اي فيجوز ان يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اي لكون تأثير اداة
الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها في المعنى (وان لم يكن) اي ولو لم يكن
(التأثير في المعنى قويا) اي كثر تأثيرها في اللفظ فبطل الترك (نحو قوله تعالى وان
يكن منكم الف يقابوا الذين) و... لاثباتهم قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله
منه) فان يقدوا في المثال الاول ويا قوم في المثال الثاني مضارعان متباعدان
جزاء فترك الفاء في الاول وذكرته في الثاني فقال انصام يعني ان يفسد
المضارع المتيقن بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيد فليكرمك لانه يلزم الفاء
اعدم تأثير حرف الشرط فيه معني لكونه مستقبلا بلام الامر ويذهب ايضا
ان يبعد بغير الداء والتمني فانها مستقبلاان تحققتا قبل دخول ان فلا تأثيرها
فيهما معني وكذا الا... فهم على ما سيحيى ينتهي (واذا) (اي وان لم يكن
الجزاء الماضى او المضارع المذكورين) اي لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان
ما مضيا بقدا ومضارعا متنبيا بلا بلان (الفاء) (لازم فيه) اي في ذلك الجزاء
(لان الجزاء حينئذ) اي حين اذ كان ماضيا معني (اما ماضى بقدا لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقدرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك

اسـ) حال كون الثاني (تقديره قد اكرمك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه
 بقدر لنفسا وقد تقدرا (لأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لطرف الشرط
 فى المضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقدم متع ان
 به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الوقوع ماضيا كذلك
 (الى رابطته) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله
 (واما جلة) مـطوف على قوله اما ماضى يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر
 فهو اما جلة (اسمية) نحو ان نكرم منى فانت مكرم (او امر) نحو ان نكرم منى
 عليك مكرم زيد (او نهى) نحو ان نكرم منى فلا يستكـ اـهـ (او دعاء) نحو ان
 نكرم منى فاكرمك الله (او استغـهـام) نحو ان لم يضربك زيد انضربه
 (او مضارع منى بما) نحو ان لم يضربك فاضربه (او بل) تضربه (او بلن)
 تضربه (الى غير ذلك) كالتمنى والعرض وفى جميع هذه المواضع لا تأثير لطرف
 الشرط فى الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية
 فظاهـر واما فى الامر والتهى والدعاء والتمنى والعرض والمنى بلن فلان زمان
 المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستغـهـام فلانه
 يبقى على حاله لا يصلح للتصير الى الاستقبال كالجمله الاسمية واما فى بلن فلانه
 لثبوت الحال صريح فيه ويكون المراد بالثبوت بما الحـال مع كونه جوابا للشرط وقوله
 (وبيجى اذا) استسمية وقوله (التي المفاجأة) تفسير لانا وصفة احترازية
 لها وقوله (مع الجمله الاسمية) طرف ليجى وقوله (التي وقعت جزاء) قيد للجمله
 للاحتراز عما وقعت خبر جزاء وامل المصنف عذرا القيدن اظهـر وهما بقـد
 المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجى يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى
 للمفاجأة فى موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزاء جلة اسمية وانما لم يقبل
 ويكتفى باذامع الجمله الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان
 كذا فى حاشية للمصنف واما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا
 (قريب من معنى الفاء) ونما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا للمفاجأة
 (نتيـ) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد آخر) فاذ قيل خرجت فاذا
 السمع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجى واذا كان المفهوم
 منها ذلك (ففيهـا) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيدية) لان فاء التعقيب
 ان يحدث امر عقب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر)
 اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (ونما اشترط اسمية الجمله الجزائية)
 فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى
 بالجمله الاسمية ومقصودنا عليها وانما اختصت بها (لان اذا السـرطية) اى التى

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفجأة (محصنة) اى منصورة
 (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في
 موضع الخراء فرق بينهما باختصاص احديهما بالقطعة وباختصاص الاخرى
 بالاسمية ولما اخصت الشرطية بالقطعة (فاخصت هذه) اى التي للمفاجأة
 (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين لشرطية والمفاجأة: (نحو قوله
 تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصعبهم
 سبئة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون اى فهم يفتنون) فالفاء هم يفتنون
 جملة اسمية وقعت جزءا ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان
 اصله فهم يفتنون بالفاء فجاء في التثنية اذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل
 الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اصران احدهما
 كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لافعالا للمتدرة
 والثاني ما خذره السارح وهو ان مبتدأ وفسرها السارح بقوله (الى)
 يفتنون بها المضارع وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب
 حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدر) للاشارة
 الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العاصم لاحاجة الى هذا
 ان يقدّر بل التوجيه العارى من التكلف هو الاصر الاول ومثل ما كانت مقدرة
 بعد الامر (نحو زنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزنى اكرمك)
 (و) (بعد) (التهنى) (نحو لا تفل اسرى يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن
 خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه
 لان العنى ان يكن عندكم ماء شربه) (واتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ليت لى مالا
 افته لار العنى ان يكن لى مال افته) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو لا تزل
 تصب خيرا اى ان يزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (انما كان المضارع الواقع
 بعدهما الاشياء الخمسة صائلا لان يكون مسببا لما تقدم) لار قصد السببية
 متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجز قصد
 السببية وقال العاصم لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكتفى
 قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى
 وقوله (اذا قصد السببية) ظرف للأنجيزم المفهوم اى انما تجزى المضارع
 وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع
 الذى يفتقر بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى فعين اذ قصد ان يكون المضارع
 الذى اراد التجزئة مسببا لما تقدم (مقدران) اى التى للشرط (مع مضارع)
 اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (ماتقدم) اى من مادة ما تقدم

من الامر والنتهى ومن تعلقات مدخول الاستفهام والتنى والعرض وغيرها
مثلا يؤخذ المقدر في زنى اكر ملك لفظ زنى وفي لا تغفل الشران لا تغفل
قوله (ويعمل) عطف على قوله تقدر اى فمكتد تقدران مع مضارع ويجعل
(المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما بها) اى بان المقدرة
وجزا للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون
السببية قرينة للشرط فانه لو لم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون
امامصة او حالا او استئنافا (واما انخص تقديران بمبعد) اى وانما كان تقديران
مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اى لان الاشياء
الخمس المذكورة (تدل على المطلوب) اى طلب الفعل او طلب التنى في الامر
والنتهى وطلب العلم في الاستفهام وطلب الوقوع في التنى والعرض (والطلب
غالبا) اى في الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الضاير
من المعاقلة يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه)
اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا يعنى سواء
عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى انه يترتب عليه الفائدة التى
يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى تلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسببة)
اى لذلك المطلوب (انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا
لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع التنى
وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان ذلك يعنى اذا كان المضارع
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة
المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب
تلك الاشياء لها) اى تلك الاشياء (فقر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احد
كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد ان يبين ان يعتبران (مع تلك الفعل)
يعنى مع الفعل الشرط (ويعمل) عطف على قدر اى وبعد تقدير اطراف مع
فعل الشرط يعمل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اى المذكور اذى وقع
في اللفظ بعد الاشياء الخمسة (جزا) اى يعمل جزا للشرط المقدرة قوله
(فيجزم) عطف على يعمل اى بسبب الجمل المذكور يكون المضارع الذى
ذكر بعده مجزوما (بها) اى بان المقدرة (بحواسل تدخل الجنة) بكسر الهم
في تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن الذين وهذا الشأن يصح ان يكون مثالا
للمدخل المذكور (فان المطلوب باسم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل
وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام
(بمطلوب وفائدة دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سببا لها) اى تلك الفائدة

وهو صد اداء تلك السببية) اي قصد بهذا التركيب اعادة كون الاسلام سببا
للدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصيل (فقدر) اي قلنا ذلك
القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسم وجعل تدخل الجنة حراما) اي
لذلك المقدور (فقل اي قل تدخل الجنة) وهذا سهل لما وقع بعد الامر (و)
(نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا سهل لما وقع بعد النهي (اي ان لا تكفر
تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لا انتهى قرينة
للفعل المتني) وهو لا تكفر (لا المثلث) اي لانه قرينة للفعل المثلث حتى يقدر
بالمثلث (و) (لهذا) (امتنع) فقله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى
وكانه قبله جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه تمتنع
(عند الجمهور) (خلافا لاساني) (فانه) اي النحل (لا تمتنع ذلك) اي مثل هذا
التركيب مما يكون المقدور متساع وقوعه . بعد ان يمتنع (اي عند الكسائي)
فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار معوجة ان قرئت قوله فامتنعه (و)
فامتنع مثل هذا التركيب ان يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لا لا تكفر)
دليلا للجمهور ويمنع انهم انما حكموا باسائه لكون تنكير عندهم (على ما عرفت)
اي من قولنا في تقدير الدليل وهو قوله لان انتهى قرينة العمل المتني لا لئلا
وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبران يعني انه لما انحصر التدبير عندهم فيساقف
بعد انتهى بان في كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اي هذا انقدر (ظاهر
انفسا فان عدم الكفر اسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة
كما هو التركيب الجازم هذا تقدير دليل الجمهور وهو اسنائه (واما عدم اسنائه
عند الكسائي فلا) اي الكسائي يفرض معناه اي معنى هذا التركيب (بحسب
العرف) يعني بالبناء عرف السببية (ان لا تكفر تدخل النار) فاعرف في هذه
المواضع قرينة السطر المثلث (واركاب انتهى قرينة السطر الثاني (وادرف
قرينة موقوفة) اي لا تعارضها قرينة انتهى يعني ان في دل هذا التركيب تعارض
مدلول القرينتين احدهما قرينة الهي في تضاده الامتنع و اخرى قرينة تعرف
فقتضاه الجواز معتبر الجمهور الاولى والكسائي السببية (هذا) اي هذا
الحكم الذي هو انجز تام المضارع حائل (اذا قصدت السببية) اي المذكورة فيما قبل
(واما اذا لم تقصد) اي السببية (لم يجز الجزم) اي في المضارع الواقع بعد
تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اي عدم جواز مقطوع عند الكل (بل يجب)
حيث (ان يرفع) اي ذلك المضارع الواقع (اما بالصدقة) اي ارتفاعه اما لكونه
صفة (ان كان) اي ذلك المضارع (صالحا للوصفة) اي بوجوده . بل لفيكون
ذلك المضارع صالحا للوصفة له (اكفره تعالى فهو لي من لئلك ويا يرضي

فيم) اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثى) مر فوعا) اى وليا وارثا منى فاب) يرثى
 وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون
 القدر ارث فهب لى يرثى فيحتذى كون محزوما ويجوز ايضا ان لا يقصد به السببية فمحتذى
 يكون يرثى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان
 متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحل كذلك) اى او يجب
 ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين (فى طعن انهم يمهون)
 اى يمهون فان يمهون مضارع وافع بهـ الامر الذى هو فذرهم لكنه
 مالم يقصد ان يكون الفلز سببا للحيرة لم يجز ان يجزم به بل يجب ان يكون مر فوعا
 لعدم وقوع القراءة بعد الفعل بان تكون الجملة منصوبة المحل على ان يكون
 حالاً من مفعول ذرهم (اى يمهون) يعنى اتركهم محضين فى طغيانهم
 (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حيث بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال
 رائدكم ارسوا تراولها * فكل حتم امرى يجرى بقدار) فان تراولها مضارع وافع
 يهد امر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد به سببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون
 مر فوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الاهدو من يتقدم لطالب
 الماء والكلا وارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها وتراولها
 من المراولة وهو المعالجة والمحاولة وصير تراولها راجع الى الحرب اى قال رائد
 القوم وهو مقدمهم اقيموا نقال فان موت كل نفس يجى بقداره اى بقدرة الذى
 قدره الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله وقيل الضمير لا اله الا الله وقيل للحرب
 فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المصنف من
 مسائل انفعال المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال
 النارج (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثل الامر)
 اى زيادة لفظ المثال كاهى فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه النسخة الثانية
 فقال (وكان المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثل الامر (صيغة الامر
 فانهم) اى فان الحاجة (يطالون) امثلة الماضى وامثلة المضارع ويردون) اى
 بالانثلة (صيغة) اى صيغ المضى وصيغ المضارع وقال المصنف اقوى الشاهد
 على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر
 بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح لب ان الامر بالصيغة مقابل
 للامر بالامره بالذكر لكونه قصدا من الفعل برأسه مقارا للمضارع لا
 ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانها مع الحرف ليس بقصدين من الفعل
 كائنى ويدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها آخر فقال (وفى
 بعض السروج) وانظر ما هـ سروج الكافية فى بيان التكتة لزيادة لفظ المثال

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (فى المعنى المصدرى ايضا) يعنى من ان امرى بأمر امرى (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح انحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف فى شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال النصارى ان ما قبل فى بعض النسخ من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفين يعمل الامر بالام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فضاف ان يعمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للكتبة الاخرى فلا تنافى بين تعدد التكات وقوله (صيغة) المرفوع خبر المبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة (يطلب بها) اى تلك الصيغة (الفعل) (شائل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (اكل امر فاعيا كان) نحو لينصر (او محتاطا) نحو انصر (او متكلما) نحو لا نصر لنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لنصر مع ان افراد المحدود منها هو المطلوب العلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للترتيب احتراز به (عن المجهول مطلقا) اى فاعيا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفاعل من المفعول لاس الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما فى الاول من الفاعل الغائب وفى الثاني من انفس المتكلم والباء فى قوله (بحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانى مقيد لان الاول متعلق به باعتباره مطلق الطلب والثانى متعلق به باعتباره الطلب بالصيغة من قبيل اكث من مجرى من نفسا حة فلا يحذور (احتراز) اى وهذا القول ليحترز به (عن مثل قوله تعالى فذلك فلتفرحوا فىي قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفصل من الفاعل على الخطاب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فين قرأ على صيغة الخطاب فانه فين قرأ عليه صيغة التثنية يخرج بقوله من الفاعل الخطاب (وعن مثل) اى قوله بحذف احتراز ايضا عن من (صد) معنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانها

وان صدق عليهما انه يطلب لهما الفعل من افعال المحط لكى هذا الطاب
 لس يحذف حرف المضارع ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب
 والبناء فقال (وحدتم آخره) (اى آخر الامر) هذا تعبير للتخفيف والتجريد والاراد
 بالحكم هو الاثر الحاصل فى آخر الكلمة وقوله (فى الحقيقة) تعبير للفظ الحكم
 بمعنى انما قل وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر فى الجملة ليس
 بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن
 مجزوما (لانته ما) اى لانتفاء السبب الذى (يقضى اعرابه وهو) اى السبب
 المقضى الاعراب هو (حرف المضارع لان مسابته) اى مسابته المضارع
 (الاسم المنتضى) اى المشابهة التى تقتضى (الاعراب) هي اى تلك المسابته
 حاصله (سببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا تنى السبب اتنى السبب ايضا
 وقوله (وفى حكم الصورة) معطوف على قوله فى الحقيقة يعنى انه فى الحقيقة
 منى وفى حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اى من حكم المضارع
 المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للبتدأ والى ان المحل انما يصح بقدر
 المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع
 وقوله (فى اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الارقى للمنى لانه المجزوم
 يعنى ان اثر الامر المنى على الوقف كثر المضارع المجزوم فى كونه آخره ساكنه
 كونه الآخر صحيحا (وسقوط) اى وقى سقوط (نون الاعراب) وهى نون
 التثنية وجم المذكر والمخطفة (وحرف العلة) اى وقى سقوط حرف العلة اذا
 كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامرى بالصفة (لما
 شابه) اى ذلك الامر (ما) اى امر التثنية الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال
 كونه ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من
 جهة المعنى فى كونهما بالمتب (اعطى) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى
 ذلك الامر الحاضر المنى (حكمه) اى حكم الامر العائى المجزوم (تقول اضرب)
 بسكون الياء (اضربا اضربوا) بسقوط التثنية فيهما وكذلك فى اضربى
 واضربا (واخش) اى وتقول ايضا اخش بسقوط الالف فى آخره (واغروا) اى
 بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اى فى المجزوم (لم يضرب لم يضربا
 لم يضربوا ولم يغش ولم يغز ولم يرم) ههنا مذهب البصريين ومذهب اليه
 المصنف (وذهب الكوفون الى انه) اى الامرى بالصفة لم يعرب مجزوم بلام مقدرة
 فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مفرد لكثرة استعمال
 المخاطب فى محاوراتهم بخلاف الامر التثنية فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما
 بتلك اللام المقدرة وقال فى شرح التاليف ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

على السكون في المرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه أصيلاً في البناء و كذا عند
لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجازية وإما حذف الآخر في الفعل فالتخفيف
فيما ذكر استعمله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الأمر دون الغائب والمكلم
ثم قال إن بعضهم أحسن ما قبل إن أصل الفعل لفعل بالانفتاح إذا طلب
مفهوم من اللام لكونها موبة مقدرة عند الكوفة فيكون محروماً ومنسية عند
البصرية فيكون موقوفاً فلا حذف في الفرع وإنما لم يعد بعد زوال الجائز لما مر
انتهى وأقول خذ ما صفا والله أعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا
الأمر شرع في بيان حكم أوله فقال (هل كان) ألفه تفصيلية يعني أن في حكم
أوله تفصيلاً لأنه إما أن يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك أو حرف ساكن
ولما كان المصنف مترشحاً لشيء التام فقط كان يحل بيانه أن يكون اسم كان
قوله الآتي ساكناً وإراد النسخ أن يذكر الشق الأول ما زجاً لقول المصنف
بأن يحصل اسم كان في قوله إن كان (بعده) أي بعد حرف المضارعة أو بعد
حذفه قوله (متحرك) أي إن كان بعد حرف المضارعة الذي أريد حذفه
أو بعد حذفه بأفصل حرف متحرك (اسكن) أي حكمه أنه اسكن (آخره)
فقط (وجعل ما في) من جوهره (أمر أقول في تعدد) بعد حذف ألفه منه
(عد) لأن العين التي وقعت بعد ألفه متحركة (وفي تضارب) أي وتقول في
تضارب من المضاربة بعد حذف ألفه (تضارب) ثم إرادان يعترض من طرف
المصنف ترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان
بعده متحرك (أظهره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر
ثم أوصل الشارح قوله (وإن كان بعده) (حرف) لقوله (ساكن) إلى قوله فإن كان
بعده والواو في قوله (وليس) حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي)
حيزه والجملة منصوبة المحل على أنها حال من قوله ساكن يعني أن كان بعد حرف
المضارعة أو حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعي زيدت هزة
الوصل أعلم أن الزبط للحال الذي الحال في هذه الجملة هو الواو فقط فإنه ليس
في الجملة ضمير راجع إلى ذي الحال الذي هو قوله ساكن كذا في المرب وفيه أيضاً
لم يتقدم الحذف على ذي الحال مع أن ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترناً بالواو
لأن الحال إذا اقترن بالواو كما في جاني رجل والنفس طالعة لم يجوز تقديم الحال
على ذي الحال فضلاً عن الوجوب رعاية لأصل الواو الذي هو العطف كما
صرح به مصنف الدين في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملاً للرباعي
الزيد على الثلاثي والمجرد بوجه شموله ههنا وليس كذلك فإن الرباعي المجرد
من القسم الذي وقع بعده متخلفاً فأراد الشارح أن يقسم الرباعي ههنا فقال

(والمراد بالرباعي) أي المتنى (ههنا) أي في علم النحو (ما) أي رباعي (يكبر) بمعنى
على أربعة أحرف) حال كونه (من المزيد فيه) لأن المجرّد هذا تخصيص
لرباعي من المزيد على الثلاثي وهو أبواب ثلاثة أعني الألف والواو والهمزة
وقوله (وأما هوباب الأفعول لأغبر) تخصيص آخر يعني أن المراد بالرباعي هو
باب الأفعال لأغبر كذا خصصه الرضي وتبعه السرخ وبإل العصام وفي قوله
من المزيد فيه نظر لأن الرباعي لا ينحصر المزيد، وقوله أنما هوباب الأفعال أيضا
لا يعم لاتقاضه بفعل وقيل إلا أن يتكافؤة لأن ضمير هوباب لا يعود إلى الرباعي بل
إلى الرباعي الذي يحدّث حرف مضارعة ساكن، وكذا قوله: هوباب الأفعال
رباعي بعده حذف حرف مضارعة ساكن أي هوباب (زيدت) جواب إن يعني أن
كان بعده ساكن كذلك تحكّمه أنه تزايد (همزة الوصل) (على ما) أي على جوهر
اللفظ الذي (يقى) ذلك الجوهر (يحدّث حرف المضارعة) عليه واء زيدت
تلك الهمزة (ليتوصل بها) أي بتلك الهمزة (إلى الزماني بالساكن) لئلا يبدأ
بلساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) إشارة إلى أن قوله (مضمومة) بالأسب
حال من الهمزة وقوله (إن كان بعده) قيد أقوله مضمومة يعني أن كون الهمزة
مضمومة أنما هو عند كون ما بعده (أي بعد الساكن) (ضمه) يعني من الباب الذي
نكون عين قبل مضارعه مضمومة وأما كانت مضمومة وأم تكن مضمومة (دفعاً)
أي لقصد الدفع (للاتنباس) أي الواقع (بالمضارع) أي بسبب وجود المضارع
(المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة أيضا (على تقدير الفتح) أي على تقدير كونها
غير مضمومة فإنها حينئذ أما مفتوحة أو مسكورة فإن كانت مفتوحة يلزم ذلك
الاتنباس فإنه إذا قيل في أقتل) بضم الهمزة (أقتل بفتح التاء) وفتح الهمزة (التبس
بالواحد المتكلم المجهول) أعلم أن نسخة الجاهلي ههنا هكذا فإنه إذا قيل في أقتل أقتل
بفتح التاء وقال العصام وهذا يعني قوله بفتح التاء إلى آخره سهو من قلم الناسخ لأن
الكلام في إبطال فتح الهمزة وكسر هاتين الضمتين لا معنى للتكلم في إبطال
فتح التاء وكسرها على أنه لا يطالب أحدهما لم لم يفتح السالم بكسر حتى يكون
ليانه فائدة والصواب أنه إذا قيل فيه أقتل بفتح الهمزة التباس بواحد المتكلم المعروف
في حالة الوقف وإذا قيل أقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة إلى الضمة وهو
ثقل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضي المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم
من الرباعي إذا قيل أقتل بكسر التاء) سهوا أيضا فإنه يقتضي صرف كلام
المصنف إلى ما لا يريد في الظاهر وقوله ونحزنا عن الخروج من الكسرة إلى الضمة
يعني أنها أعاضمت لأنه يلزم على تقدير قصصها بالاتنباس فإريد دفعه ويلزم الخروج
من الكسرة إلى الضمة على تقدير الكسرة أي على تقدير كسر الهمزة وقوله

(والمكسورة) بالانصب معطوف على قوله مضمومة (فيما سواه) وقوله (اي سوى ساكن) نفسه للضمير المجزوء يعني انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لا تزداد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه انبسط كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور للصورتين ان كسر الهمزة اذا كان نغبرا للصورة التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او قحمة فانه) يلزم التباس في كل صورة منها فانه (لوصحت) اى الهمزة (في مثل المضرب) يعني فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالمضرب المجهول من الاضرب) ولو فحقت اى الهمزة على تقدير كسرها وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضرب (ولو ضمت) اى الهمزة (في اعلم) يعني فيما وقع بعد الساكن قحمة (لالتبس بالمضارع المجهول للتكلم ولو فحقت) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالمضرب الرباعي) (نحو اقبل) (مثال لما) اى الامر الذي (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده قحمة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (مفتوحة) مقوله (اى الهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للبيداء المحذوف والجملة الاسمية جزاء السرط يعني ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مقترحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخله في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما عطف للهمزة واسما فبسة يعني انها هي الهمزة التي كانت في اصل الكلمة وهي همزة افعول وكانت محذوفة لكنها صارت مر دودة الآن (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المنافع الذي يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همتين في التكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعني ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزداد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المسادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزداد لافادة معنى زائد على المعنى الذي افادته

الثلاثي الخبر من التعمد وغيره من معاني باب الافعال وقوله (مقتبوعة) بالرفع
 خبر بعد خبراً وصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونه
 مقطوعة هي بعينها علة كونه مفتوحة وهي كونه اصلية فان كل هزمة هي
 اصل في الكلمة لازمة لاجل شيء فهي هزمة قطع وليا كانت صيغة الفاعل
 المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بابه فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعني
 الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذي) اشارة الى ان ما في قوله مالم يسم
 موصولة وعبارة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى
 لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محل والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
 الذي ذكر في نفسه في الرفعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واضافة
 الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الرابع الى الموصول الذي
 هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي
 الى الضمير الذي يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل
 لا الى المفعول وانما يضاف اليه بلا بسة فاعله ووقع ذلك الفعل عليه وقوله
 (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعني هذه الاضافة
 انما تصح اما بحملها على كونه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي بين
 الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعل فعله) وقوله (انواقع عليه) للاشارة الى
 ان اضافة الفعل الى الضمير الرابع الى المفعول ايضا لادنى ملابسة وهي مناسبة
 وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن النعول
 واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين
 واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله) فيحذف
 يكون المراد من المضاف هو الفاعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص
 فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اي العام
 الشامله ولغره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة
 وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قبيل اضافة النعم
 الى الخدص كقولهم الا حد كذا في العرب لاني زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله
 مرفوع على انه مبتدأ (و) قوله (هو) الضمير فاعل ان كان ما موصولة وقوله
 (ما حذف) خبر لقوله فاعل او يكون هو ضمير امر فوعا متفصلاً مبتدأ ثانياً
 وما حذف خبره والمجمله خبر للمبتدأ الاول هذا على السجدة التي ليس فيها الواو
 في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب العرب واما على النسخة التي وجدناها
 في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حيثن قوله فعل
 مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سياتي او محذوف وجمله هو ما حذف تكون

جله اخرى قتال يعني ان فعل مالم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اي
 فاعل ذلك الفعل ولم يذكر ظهرا ولا مضرا بارزا ولا مستكنف وضم السارح
 قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مراداه ثم اعنذر عن
 المصنف لتزك ففعال (ولم يذكر) اي المصنف (هذا المقيد) اي قولنا واقم
 المفعول (ههنا) اي في تعريف المجهول وقد ذكره في تعريف نائب الفاعل
 مع انه المراد في كل من الموضعين (اكفاء بذكره) اي مذكر المصنف او بذكر
 ذلك القيد (في سق) في تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف
 فاعله واقم هو مقامه وكان المقام ولك ان تقول لم يذكره اصح دا على اشتهار
 انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع في معصيه
 من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (افعل الذي) تفسير للضمير المستتر
 في كان يعني ان ذلك الفعل اماماض او مضارع فان الفعل الذي (اريد حذف
 فاعله واقامة المفعول مقامه) وانفسر حذف وقيم بقوله اريد حذف واقامة
 لانه من قبيل واذا فرأت القرآن يعني بذكر الفعل ورا د سبه (ماضي) وجواب
 ان في كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء في الحقيقة هو التفسير
 وكال ضم سبيله قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اي للبس
 المجهول بالمعروف واشار بقوله (بانضم اوله) الى اسئلة التفسير هي دفع
 اللبس والضم سبيله فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف
 على ضم اي غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذي يقع قبل
 آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودرج) بضم الدال
 وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار
 التغيير في المجهول مع انه اذا كان المعروف في هذه الصورة يحصل المصود فقال
 (واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعني ان التغيير
 الذي اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع
 وهو ضم الاول وكسر ما قبل آخر مع انه ان علس الامر بان كسر الاول وضم
 ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اي معنى المجهول (غريب) اي معنى
 غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له)
 اي للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم وجد) صفة كاشفة
 للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (في الاوزان) اي الاستدالة عند
 البلغاء وانما كان هذا الرزن غريبا غير موجود (لخروج الضمة) اي لوجود
 لخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (وهو وزن فصل) جواب عن سؤال
 وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم اخذره الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متبادر
 بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريباً) بسبب وجود الخروج
 من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابته المعنى ايضا)
 اى كايدها الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه
 واذا كان اقل من الاول (فلا ضرورة في اختياره) اى في اختيار الانقل على الثقيل
 (بعد حصول المقصود) اعني دلالة غرابته اللفظ على غرابته المعنى (باخف منه)
 اى بالثقل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الهم فصل
 مضارع مجهول ومجزوم كما في لم يمد لانه معطوف على ضم يبنى على الجراء يعنى
 ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم (التثنية)
 اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك
 الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف
 الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقتدر) يضم الهمزة والطاء
 التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والتاء التى هى الثالث
 وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (اثلا يلقى في السراج
 بالامى) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة بهى همزة
 وصل تحذف في الوصل لاتيس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب في الودف
 بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متغير بحركة الهمزة وحركة
 الآخر وقوله (و) (يضم) (الثاني مع التاء) اعني قوله وانما يبنى معطوف على قوله
 الثالث وايه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر
 ما قبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء قال كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث
 وان كان مع التاء يضم الحرف الثاني (مثل تعلم) يضم التاء والحرف الثاني الذى
 هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (ويجوهل) يضم التاء والهم
 وبكسر الهاء مجهول تباحل قلت الالف واوا في المجهول لا تضم ما قبلهما
 (ويخرج) يضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثاني اذا وقع
 مع التاء (اثلا يلقى) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة
 مضارع علمت وجاءت ودرجت) يعنى انهم اواقتصروا في التمييز على ضم
 التاء وقاوا في مجهول تعلم اعني بضم التاء تعلم يضم التاء وقع العين لاتيس بمجهول
 المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء يضم تأوله في مجهول يكون يضم التاء
 وقع العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا
 في بياض بياض اذا قيل بياض لم يعلم انه هل هو مجهول بياض الماضى او مجهول
 بياض المضارع وكذا اذا قيل في مجهول ماضى قد خرج بضم التاء وقع الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول كـ حرج الماضي او مجهول المضارع من حرج وانما
غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم
اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدوث ضم الثالث او الثاني في بعض
الاحيان و اشار السارح ايضا بايراد علت وجاهلت ودرجته بالتاء الى كونها
نصا في الماضي وقوله (خوف اللبس) بالنصب منه دل على ان ضم واليه اشار بقوله
(هذا على لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله السارح كما عرفت ولما كان
في الماضي المجهول من التناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الاوضح منها وما هو
غير ذلك فقال (ومثل العين) وهو مبتدأ اول وخبره جملة الاوضح فيه قيل
وبيع ولما كان مثل العين شاملا للمثل العين وحده ومع اللام اراد ان يقسم
على وفق المراد فقال (اي ما يكون عينه فقط معلا مثلا يرد عليه مثل طوى وروى
من اللغيف) يعني المراد منه ما يكون عينه معلا لا ما يكون عينه ولا معلا
فان الحكم الاتي خاص بالاول ولولم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى
هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر
الواو ورد عليهما انهما من مثل العين مع انهما لا يثنى منهما صيغة مثل بيع
ميرقل بكسر القاء فانه لا يدل عليه بان قلب واوهما ياء وان تكسر فاوهما
لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يدل عين اللغيف (ثلاثي) اي
لثلاثي يكون افعال العين موصلا (الى اجتماع افعالين في يروي وبطوى) اي
في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة
الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو يطرز ان يوجد في مضارعه
افعلا ان احدهما قلب الياء التي هي لام الفعل القاء والثاني نقل حركة الواو التي
هي عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه
ليس فيه افعلا بل فيه افعلا واحد فقط اكونه صحيحا (فيسل الاصوب) اي
اورد صاحب الرافعة على عبارة المصنف بالاصوب فيها (ان يقال مثل العين
المتقلبة عينه الفا) يعني بزيادة قوله المتقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم
الذي ذكره المثل الذي لم تقلب عينه الفا مثلا يرد عليه (يعني لانه لو كان شاملا
لذي لم تقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم
الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما مثلا العين مع انه لا يجوز ان يقال
عليهما عبر وصيد ولوقده بهذا القيد ليردا عليه فان عينهما لا تقلب الفا (وانما
اخص مثل العين) اي امتاز من بين المثلاث (بالذكر) اي بذكره مع حكمه
دون سائر المثلاث (لزيادة غرض واختلاف في المبني لفا هل منه كما ذكر
وبينيه ذكر مثل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرناه) اراد به

ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة
 التموض والتخفأ ولوقوع زيادة الاختلاف في اللقمة دون سائر المقالات اما
 زيادة التموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو بـ ي بخلاف
 نحو رعى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رعى ولا نقل في دعى واما زيادة الاختلاف
 فلا خلافا للفتات فيه على ثلاث لغات كما سيحكي ولا اختلاف في غيره وفيه
 ايضا فائدة اخرى وهي انه يذكر تبعيته ومناسسته احكام معتل العين في المني للفعول
 كاسيأى وهو قوله وباب الماضي المجهول الخ وقال العصام ان في كلام الشارح
 اختلافا فصولا ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف
 في المني كما ذكر وبنيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعني بهذا
 الاختلاف ان ما ذكره ليس المني للفاعل منه بل الماضي المني للفعول فعلى هذا كل
 حق الصابة ان يقول في الماضي بدل قوله في البسي للفاعل منه والله اعلم وقوله
 (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن في المتن كما في نسخة يكون من تقدير الشارح
 وانما زاده ليحصل المائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعني الافصح في ماضي
 معتل العين ان يقال في الواوى (قول) في الباى (بيع) يعني بكسر الاول بكسرة
 خالصة وسكون محض الباء (اصلهما) يعني اصل قبل (قول) يضم القاف وكسر
 الواو (و) اصل الثاني (بيع) يضم الباء وكسر الاء (نقلت الكسرة من العين) يعني
 كسرة الواوى في الاول وكسرة الاء في الثاني (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها
 وهو القاف في الاول والياء في الثاني (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة
 ما قبلها من القاف والياء لاستعمال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فعملوا
 صار الثاني (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانه انتهى الاعلال فيه ولم يثنه في الاول (و)
 صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فادل) او قول بالساكن (فها)
 اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قبل) ثم شرع
 في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاسماء) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة
 المحل على انها معضوفة على الجملة الصغرى بتقدير المائد اى ومعتل العين جاء
 الاسماء فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا في العرب والمكان المقابل
 للافصح لغتين اعنى الاسماء ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما
 فصيح فاراد الشارح ان يشر الى الفرق بين اللتين فقال (وهو فصيح) يعني
 الاسماء فصيح بخلاف الواو والمخالصة فانها على منصف كما سيذكر اليه وقوله
 (في نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاسماء محصورة فيها دون ما سيجئ
 تماخضا في حقيقة هذا الاسماء باقوال ثلاثة وأشار اليه بقوله (وفي شرح الرضى
 حقيقة هذا الاسماء ان نحو) اى ان تميل (بكسرة فاعلم نحو الضمة) اى

جانب الضمة (فتبيل) أي وبعد اعادة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة
 بعدها) أي بعد الضمة (نحو الواو قبل لا) أي ميلا قليلا لاني حديثون واوا
 خاصة (أذهي) يعني انما امتلأت الياء نحو الواو لان الياء (نايعة لحركة ما قبلها)
 يعني ان كان ما قبلها مفتحة تغلب النفا وان كان كسرة استراحت في حالها وان
 كان ضمة اضطربت حالها (هذا) أي ما قرره الرهجي من معنى الاشتغال بأنه عبارة
 عن مجموع الميلين اعني الكسرة والياء هو (مراد النحوة والقراءة بالاشتماع في هذا
 الموضع) أي في نحو قيل وبيع كذا في شيء وبجي وحيل ونحوها مما وردت به
 الرواية في القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشتغال ههنا) في هذا الموضع كالاشتغال
 حالة الوقف اعني به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعني من غير
 اعادة في الفاء لا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) أي
 قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعني القصاة والقراءة فانه
 لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشتغال هو ان تأتي بضمة
 خاصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) أي هذا القول (غير مشهور) كإثبات القول
 الثاني (عندهم) أي عند العامة والقراء بل لم يقل به احد من أئمة القراء (والقرض
 من الاشتغال الايذان) أي الاعلام (بان الاصل الضم في أوائل هذه الحروف)
 يعني الحروف التي تقع في فاء الكلمة من ماضي مثل العين (و) (جاء) (الواو)
 فقوله والواو يرفع معطوف على الاشتغال ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء
 بين العاطف والمعطوف يعني وجاء الواو (ايضا) أي كإجاء الاشتغال لكنه
 (على منصف) أي لا على لغة فصيحته كالاشتغال (فتبيل) أي فاذا ارى بيان بقراء
 على هذه اللغة قبل فيها (قول ويوع بالاسكان) أي باسكان الواو (بلا نقل)
 أي من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) أي يحصى الاسكان
 (ظاهر في الاول) اعني في الواو واما في الثاني فيحتاج الى تصرف واليه اشار
 بقوله (وحمل الياء واوا السكونية) أي لسكون الياء (وانضمام) أي ولا انضمام
 (ما قبلها) ثم شرع المصنف في بيان ما قيس على ما سبق في هذا الحكم فقال
 (ومثله) (أي مثل باب الماضي المجهول في مثل العين من الثلاثي المجرد) فقوله ومثله
 مبتدأ وخبره باب اختبر ولكن الشارح من جهة بقوله (باب) (الماضي المجهول
 من مثل العين في باب الافتعال والافتعال نحو) (اختبر) وهو الماضي المجهول
 من باب الافتعال (وانقيس) وهو الماضي المجهول من باب الانفصال وقوله
 (في مجي اللغات الثلاث قبة) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (أخبر وقيد) بيان
 لوجه المماثلة يعني ان مثل العين الواقع في مجهول الماضي من هذين البابين
 مجيء (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثي المجرد منه (مثل قيل وبيع

(متعلق به) أي بالفاعل وإنما لا يقال في اصطلاحهم كذلك (فإن التعلق) أي لفظ التعلق مخصوص به (نسبة الفعل إلى غير الفاعل) لأنه مطلق النسبة يعني سواء إلى الفاعل أو غيره وقرينة هذا الاصطلاح فسر التعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل أن فهم الفعل أن كان موقوفاً على فهم) شيء (غير الفاعل فهو المتعدي) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) إلى المشتل وإشارة إلى أن قوله ~~كضرب~~ خبر للبتدأ المحذوف ثم أشار إلى وجه تطبيقه فتمسأل (فإن فهمه) يعني أن كون ضرب متعلقاً بالمتعدي صحيح لأن تعلق فهم الضرب الذي هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فإن الضرب إذا تعقل بدون المضروب يكون ضرباً بغير واقع وقوله (لكن لا يمكن تعقله) أي تعقل الضرب (الابعد تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فإن المقابلة بين المفعول وبين غيره هو إمكان التعقل وعدم إمكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعني أن المراد بالتوقف وعدم التوقف هو إمكان التعقل بدون وعلم إمكانه فإن المتعدي كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعني المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعني الحال (فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور يمكن) (وعبر المتعدي بخلافه) (أي بخلاف المتعدي به) أي يريد بقوله بخلافه أنه (لا توقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح أن يكون مثلاً لقبر المتعدي (فإنه وإن كان له سلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل ~~لكن~~ فهمه) أي تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه العلاقات جاز) أي يمكن ثم شرع في بيان الأسباب التي يكون غير المتعدي متعدياً بها فقال (وغير المتعدي بصير) أي يتقلب ويحول (متعدياً) بأسباب (أما بالهجرة) أي بتقلبه إلى باب الأفعال (نحو اذهب زيداً أو بضعيف العين) أي بتقلبه إلى باب انفعال (نحو فرحت زيداً أو باف المفاعلة) أي بتقلبه إلى باب المعاملة (نحو ماشد أو سين الاستعمال نحو أشهر حسنه أو بحرف الجر) أي بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل في مجردة (نحو ذهت زيد) أعلم أن الصرفين لم يذكرهما ألف المفاعلة وسين الاستعمال من أسباب التعدي ولعلمهم لم يذكرهما أكتفاء بذكر غيرهما والأفلاخرى بينهما وبين التضعيف والهجرة كذا في بعض الحواشي والتمعدي يصير أيضاً لازماً بنون الانفعال نحو انقطع وبناء الفعل نحو نذرج ثم شرع في أقسام التعدي بحسب التعدي إلى واحد وإلى زائد فقال (والمعدي) ذكره بالظهور مع أن المقام مقام الضمير الثلاثي هو رجوعه إلى غير المعدي

الى اول النظر وان لم يجز فعلا يعنى ان التعدى (يكون متعدداً الى) مفعول
 (واحد كضرب) (وهذا) اى التعدى الى الواحد (فى الكلام كثير) بالثمة
 الى التعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين
 كما اشار اليه المصنف للثالثين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين
 فقال (ثانيهما) يعنى ان التعدى الى اثنين امام تعدى المفعولين اللذين ما بهما
 (غير الاول) (كاعطى و) امام تعدى (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا يعنى
 ان مفهوم احد هما عين مفهوم الاول بل معنى انه عين الاول (فيمصدق
 عليه) يعنى ان الثانى يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فقال
 للنوع الاول باب اعطيت وللثاني باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اى
 ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى (يعنى اعمل)
 يعنى معنى رؤية الصبرة لا يعنى رؤية النمر (وهما) اى اعمل وارى (اصلا
 فى هذا القسم) اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين
 الى الثلاثة (فانهما) اى فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمة) اى حين
 كانا ثلاثيين كانا متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمة (اى فلما
 تقسلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخيه لانه) اى للمفعول الآخر الزائد
 للمفعول الاول) فاما اذا قلنا علم زيد عمر افاضلا فقلنا اعمل زيد بكر افاضلا
 فالزائد ههنا هو بكر ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال التعدية
 الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه
 وأشار الى ماهو الاصل منهما فاراد ان يشير الى ما ليس باصل منهما فقال (و)
 (اما الافعال الآخروهي) اى جعلتها (البا ونيساً واحبر وحبر وحدث)
 (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل
 بل تعديتها) اى تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (نهي) اى تلك التعدية
 (بواسطة اشتغالها) اى استمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت
 فى بعض استعمالها باعمال التعدى ولم يلق سببها من هذه الخمسة الا بآ
 ولما فرغ من بيان انواع التعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنفسه بعض
 منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره شارح بقوله (الافعال التعدية الى
 ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى الترتيب وهو مبتدأ وقوله
 (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعول) (باب) (اعطيت) خبر للثاني
 وبالجملة خبر الاول وقوله (فى جواز لاقتصار عليه) بيان لوجه التعدى يعنى ان
 حكم لمفعول الاول لها حكم للمفعولين لبا اعمليت بحج يجوز ان يقتصر على
 ذلك الاول ويحذف الاخران (كمثل ذلك اعمليت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستثناء) بالجزم مطوف على
 قوله الاقتصار يعني وفي جواز الاستثناء (عنه) اي عن المفعول الاول بان يحذف
 ويكتفى بذكر الاخيرين (كمولك اعلت عمرا متطلة) فانه ذكر المفعول الثاني
 والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل
 ضميرين لنفي واحد فكما لا يجوز ان يقال اعطيتني درهما لا يجوز ايضا ان يقال
 اعطيتني درهما فاصلا وكذا في العصام ثم شرع في بيان حكم الاخيرين متبعا فقال
 (والثاني) وهو معطوف على قوله الاول يعني مفعولها الثاني (والثالث) ومن
 في قوله (من مفعولها) بيانية لا تنبيهية ولذا لم يقل من معا عليها (كمول
 اعلت) (في وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعني انه اذا ذكر احدهما وجب
 ذكر الآخر فلا يجوز ان يصر على احدهما فكما لا يجوز ان يقال اعلت
 زيدا بدون ذكر المفعول الثاني وعلت متطلسا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا
 ان يقال اعلت زيدا وعمرا بدون ذكر الثالث واعلت زيدا متطلسا بدون ذكر
 الثاني وقوله (وفي جواز تركهما معا) بالجزم معطوف على قوله في وجوب يعني
 ان حكمهما حكم مفعول اعلت فيمّا ذكر وفي جواز تركهما معا فانه كما جار
 ان يقال اعلت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال اعلت زيدا
 بذكر الاول فقط وترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستثناء
 عنه وقال العصام لا وجه لتخصيص بيان الصنف بل هما شائبان في
 خصائص احدهما ارباب اعلت ايضا فانه يجوز تعلق اعلت قول الام والاسفهام
 والتي تفون اعلت زيدا لهبر وقائم او هل عمرو قائم او ما عمرو قائم وادضا يكون
 المفعول الثاني مع الفاعلين ضميرين لنفي واحد فتقول زيدا اعطيتني قاعدا انتهى
 وقوله در شارح اللب حيث لم يخص بل قال ونحوهما ثم شرع في بيان افعال
 القلوب وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعني الاعمال التي تصدر
 من القلب لا من الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا)
 يعني كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين
 واما كانت تسميتهم بافعال الشك محض توهم اشار الى ذلك بقوله (وكانهم)
 يعني اطلق انهم اي التهمة (ارادوا بالشك الظن) اي الشك الذي اعتنى اليه
 الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعني بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال
 الطرف الآخر بخلاف اليقين الذي هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما في
 القاموس لا بمعنى الشك الذي هو خلاف الظن (والا فلامني) اي وار لم يكن
 مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذي هو نسبة الى
 المرفقين يجوز تسميتها بافعال الشك لانه لا ينفك عن هذه الافعال بمعنى

الشك المتضمن (أي بمعنى الشك الذي يقتضي تساوي الطرفين) فقوله اقل انقلوب
 مبتدأ وقد رشح الشارح قوله (وهي) للإشارة إلى أن قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر
 للمبتدأ وإنما قدره كذا الوقوع البعدين للمبتدأ والخبر (وحسنت وخلق) بكسر الحاء
 (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهي) أي زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم)
 أي بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخن) (أي
 هذه الأفعال) أما خبر بهد خبر أو استثنائية أي تدخل هذه الأفعال (على الجملة
 الاسمية) يعني على اسمين أولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيحصل ما هو له مبتدأ مفعولاً أولاً
 وما هو الخبر مفعولاً ثانياً وقوله (ليبان ما) متعلق بتدخل وعمله يعني أن هذه الأفعال
 إنما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التي (هي) (أي تلك الجملة من حيث
 الأخبار بها) أي بتلك الجملة وقوله (أشئت) بالرفع خبر هي وقوله (عنه) متعلق
 بالخبر راجع إلى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للوصول وإشارة إلى أنه عبارة
 عن معنى الأفعال لداخله يعني أن الأخبار على الجملة ينسأ أمام الظن والعلم لا يعلم
 أو يظن أولاً ثم يخبر عنه بالجملة (كما إذا قلت علم زيداً قائماً فقوله علمت ليسان
 أن ما) أي لبيان معنى وهو أن ما أي المعنى الذي (نسأت هذه الجملة عنه) أي
 عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) أي تلك الجملة (وأخبرت بها) أي تلك الجملة
 (عن قيام زيد) أي عن هذا المضمون فقوله (أنما هو العلم) خبر أن يعني البيان أن
 هذا المعنى الموصوف هو العلم (وإذا قلت ظننت زيداً قائماً فقوله ظننت لبيان
 أن منسأ الأخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الأفعال) أي من الزعم
 والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث أرجع ضمير عنه
 إلى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الأفعال الداخلة وجعل مضمون تلك
 الجملة ناشئاً عنه وقال أعصم الأظهر أن المراد لبيان ما هي أي الجملة المذكورة
 عنه أي عبارة عنه يعني يجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وارجاع ضمير
 هي إلى الجملة وضمير عنه إلى الموصول الذي هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال
 وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح أو معنى ما ذكرناه يقتضي أن يكون
 هذه الأفعال ليسان كيفية الجملة الاسمية وممتلئة أن الداخلة على الجملة لبيان أنه
 أمر محقق فلا تنقيد مع فواعلها فائدة تأمه ولا يصح السكوت عليها مع أنها
 خلاف ما عليه الاستعمال فالأوجه أن يقال معنى الكلام لبيان ما هي أي الأفعال
 عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على أنها ليست من توابع الجملة الاسمية
 بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر
 دواخل الجمل فافهم انتهى ما قاله العصام فقوله (فنصب) معطوف على
 قوله تدخل (أي) نصب (هذه الأفعال) عقبه (الجزئين) (أي جزئي الجملة)

الاسمية المسند والمُسند اليه على انهما اي نصبيها لهما بناء على انهما اي
الجرمين (مفعولان لهما) اي تلك الافعال ثم شرع في بيان خصائص تلك الافعال
فقال (ومن خصائصها) (وهي) اي الخصائص (جمع خصيصه وهي)
اي الخصيصه (ما) اي معنى وكيفية (يختص بالنسبة ولا يوجد في غيره) وهذا
تفسير لفظ الخصائص وقوله (اي ومن خصائص افعال القلوب) تقسم للتصير
يعني ان المعنى الذي لا يوجد في غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر
احدهما) اي احد مفعوليها (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللزوم
يعني انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار
(على احد مفعوليها) وان جاز ان لا يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا
شركائي الذين زعمتم اي زعموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو
السناع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضي ان لا يصح
علمت زيد قائما وعلت كل رجل وضيقه فاحد المفعولين ضمير مذكور
في المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت
ضربي واقعا والنسبة بمعنى علمت كل رجل وضيقه حاضرا بل يجب في المثالين
ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما فعل هذا
ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد فكلما ارادته اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر او ما يتوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ما يتوب منابه القرينة
الدالة عليه كذا في شرح اللب (وسبب ذلك) يعني سبب وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الآخر (مع كونهما) اي مع كون المفعولين لهذه الافعال (في الاصل
مبتدأ وخبر او حذف) اي والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين
معا) اي سببه ان المفعولين بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا
علمت زيدا اخيك (فلو حذف احدهما) اي فيحذف لو حذف احد المفعولين
عند ذكر الآخر (كان) اي ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة)
في انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما
بقرينة يعني انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اي حذف احدهما مع ذكر
الآخر (مع القرينة على قلة) اي نادر في الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخطون بما آتاهم الله من فضله
هو خير الهم على قراءة) يعني حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ
(ولا تحسبن بالياء المتقطعة من تحت نقطتين اي لا تحسبن هؤلاء) يعني الذين
يخطون وهو اشارة الى فاصله وقوله (يخطون) هو المفعول الاول الذي حذف

وقوله (هو خير لهم) مفعوله الثاني الذي ذكر (فمحذوف بخلهم الذي هو المفعول الاول) بقرينة نظمية وهي يمحطون وانما قال على قراءة فاته على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فاته حيث لا يقتضي فاعلا ظاهرا لاستاره في الفصل وهو انت محذوف يكون الذين يمحطون مفعولا اول وهو خير لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لا تخلصنا على غرائك ١٦ * طلاقا قد وشى بنا الاعداء) فقول لا تخلصنا من خال يقال بحال بمعنى الفتن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف (اي لا تخلصنا جازعين على اغرائك الملك بنا فمحذوف جازعين الذي هو المفعول الثاني) ونقل عصم الدين عن الحاشية اي لا تخلصنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعني لا تخلصنا جازعون اي خائفون لا اغرائك اي لا تبائك الملك ولكنك حالتا اليه لانه قد وشى بنا وانما اليه قبل ذلك الوشاة والعامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف) اي هذا الحكم كائن بخلاف (لباعايت) فاته يجوزفه اي في هذا الباب (الاقتصار على احدهما) اي على احد المفعولين (مطلقا) اي سواء قدر ذلك المحذوف اوله بقدر يعني كان منسيا (يقال) اي يجوز ان يقال (فلان يعطى الدنانير) يعني يذكر المفعول الثاني الذي هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعني المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثل حذف الاول وذكر الثاني وقوله (او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثاني وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير والدرهم (وقد يجوز ان معا) اي المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعني ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت بغية فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة في ذكرهما او في ذكر احدهما (بخلاف مفعولي باب علت) فاته لا تستفاد من حذف مفعولي تلك الفائدة (فاك لا تحذفهما) اي المفعولين (نسبيا منسيا فلا تقول علت وتلنت) يعني لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اي في ذكر الفطين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعني وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو عن علم وطن) اعلم ان هذا التفریق بين السابيين مما لا يخلو عن تأمل وقال شارح اللب (واما حذف المفعولين معا فاشترك بين باب اعطيت وبين باب علت تقدرا كان تصور من يسمع يفسد وسأل زيد عرا درهما فاعطى او نسبا كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسبيا في مفعولي

باب علمت لعدم الفساد اذ من المعلوم ان الانسان لا يخاف من علم وظن وهذا
لا يفيد نفي الجواز عند ارادة الحسب من مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني
اوردوا الآية السابقة مثلا للتزويل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الآية بمعنى
المعرفة فتقول السالبة مشتركة وقد بقي العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا
التفريق اذا حذفنا نسبيا بضم قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما حذف
مع تحقق قرينة دالة على المفعول (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يحفل
اى يحفل بسمعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) (اى من خصائص
افعال القلوب) (جواز الانفاء) والالغاء بالثبوت المجهه مصدر الخى يلقى اى يجعله
لنوا وفسره بقوله (اى ابطال علمها) افضا ومنه اى افضا فظاها واما معنى
فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الانفاء بخلاف التصليق
كاسمى واصل السارح اهل هذين القيد بن اعتمادا على ما سذكره فى تفسير
التعليق كاسمى ولما كان المراد بالانفاء ههنا الابطال بعارض لا الانفاء مطلقا
وكان هذا العارض الصحيح للتوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت)
اى جواز الانفاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم)
(او تأخرت) اى تلك الافعال (عنها) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)
وقوله (وانما يجوز الانفاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لا استقلال
الجزئين) متعلق بالجواز وعمله وقد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ
وخبرا او مفعولين لها) وقال الصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تغيير من
نسبة الاستقلال الى الجزئين احوال من الاستقلال وانما قيده السارح بقوله
(انما) ليصلح قوله لاستقلاله بجواز الانفاء فانه لو لم يكن تاما لم يجز الانفاء
فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين
لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين بعنى بالصلاحيه لهما وكذا لفائدة فى تقييد
الكلام بالتام وكلاميه غير مفيدة فى تقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما
ايضا الان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف
انتهى وقوله (على تقدير الانفاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميه معتبرة على
تقدير ابطال عملها وقوله (وجملتهما) بالجر عطف تفسير للانفاء اى ذلك
الانفاء متعلق بجملة (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) فذلك الضعف (بالتوسط)
اى بسبب توسط تلك الافعال (او تأخر وقد نقض الانفاء عند التقديم) اى
عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كاجاز عند التوسط والتأخر
(نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع فتح ذلك لضعف عمل افعال القلوب
لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوزون) لانها قويت

بالتقدم ولان عامل التصب لفظي فمع تقدمها يغلب العامل المعنوي ثم شرع
 في بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال) اي
 افعال القلوب التي يجوز الفاؤها واعمالها تكون (على تقدير القائها) اي ابطالها
 (في معنى الظرف بمعنى زيد قائم ظننت) يعني على حالها التي القيت بسبب التأخر
 (زيد قائم في ظني) بمعنى يكون زيد مرفوعا على انه مبتدأ وهاجم بالرفع خبره
 والجملة استئنافية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي قوله جواز الالفاء) اي وحصلت
 في قول المص جواز الالفاء حيث قال ومنها جواز الالفاء ولم يقل ومنها الالفاء حصلت
 منه (اشارة الى حوار اعمالها ايضا) اي كما حصلت الاشارة الى جواز الالفاء (على
 تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفي بعض
 السروح) اراد به شرح الوافية اي وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولي
 على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفاد منه ان الاعمال اولي على تقدير التأخر
 (وفي بعضها) اي وفي بعض آخر من السروح (انها) اي الالفاء والاعمال
 (متساويان) يعني على تقدير التوسط (والالفاء اولي على تقدير التأخر) وانما
 كما متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومنأخرة من وجه فهي
 مستولية على الجزء الثاني كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول ثم ذكر الشارح
 وقوع الالفاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالفاء فيها)
 اي في هذه الافعال (اذا توسطت) اي تلك الافعال (بين الفعل) اي
 بين فعل من افعال الجوارح (ومرفوعة) اي وبين مرفوعة (نحو ضرب
 احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعة ويكون معناه
 ضرب زيد في حسابي وظني (وبين اسم الفاعل) اي ويقع الالفاء ايضا اذا
 توسطت بين اسم الفاعل (ومفعوله) اي وبين مفعوله (نحو است بكرم
 احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذي هو زيد
 ومعناه ايضا اتى است بكرم زيدا في حسابي (وبين مفعولي اذ) يعني بين
 اسمها وخبرها (نحو ان زيد احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها
 (وبين سوف ومفعولها) يعني انه يقع الالفاء ايضا اذا توسطت تلك
 الافعال بين سوف وبين ما كانت مصحبة وداخله عليه من الفصل
 (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
 عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اي ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
 بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاني زيد واحسب وعمر) حيث توسطت

ههنا بين زيد وعمر وفتناه جاء في زيد في حساى وطنى وعمر ويعنى ان يجي زيد
محقق ويجي عمر ومعه مظلون (ولاشك ان الفتاهها) اى الفتاه تلك الافعال
(في هذا الصور واجب) يعنى في صور توسطها بين الفعل وقاعه وبين اسم
الفعل ومفعوله وبين مفعولى ان وبين سوف ومدخلها وبين المفعول
والمفعول عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح
للمفعول لها (ولهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المفعولين
لا بين الاجنبيين (قيد) اى المصنف (جوازه) اى جواز الالفاء (التي) اى لفظ
الجواز الذى يجبر (عن جواز لاعمال ايضا) اى كاهو مني عن جواز الالفاء
حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعنى به توسطت تلك الافعال (بين مفعوليهما
اوتأخرت) يعنى به ايضا آخرها (عنهذا) اى عن المفعولين لها وبالجملة ان قيد
التوسط والتأخر للمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة الى خبرهما
من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالفاء الواجب كما في تلك الصور
وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال الفعل فيه بل
يجب اعماله عند الجمهور ولما كان لالفاء معين احدهما الالفاء المقيد بعارض
وهو التوسط والتأخر كما شرنا اليه وهو الالفاء الجائز والثاني الالفاء المطلق اعنى
سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره السادح
من الالفاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال
(واما نحن) اى امتاز (هذا الالفاء الخاص بالذكر) من ذكره مطلقه (مع ان
مطلقه ايضا) اى كقيد (من خصائصها) وقوله (لشيوحه) متعلق بخص
يعنى ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكنه وقوعه) اى
وكنه وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب)
(انها) اى افعال القلوب (تعلق) يعنى يحكم عليها بانها تعلق يعنى يمرض لها
ما يقال له التعلق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعلقها) يعنى المراد من تعلقها
(وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بان اقبل
على ما هما عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشاره الى ان للغير
في اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى)
(الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشاره الى انه يشمل التعمين يعنى سواء كان
بلا واسطة مضاف (كإيجي مثاله او بواسطة كما اذا كان) اى اذا وقع ذلك
الفعل (قبل المضاف) اى قل اسم اصنيف (الى ما) اى الى لفظ (فيه)
اى في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علك غلام من انت) فقوله علك
متعلق مع ان ينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

المضاف الى من وقال المصام فيه بحث يعنى لاحاجة الى هذا التعميم لان
 علت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذى اوردہ الشارح
 لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه بمنزلة
 امتزاجا ما بحيث يرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر و يصير مضبعا
 قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل)
 (التي) (الداخل) يعنى و يعرض التعلق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي
 الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام)
 اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معمولها)
 (مثل علت ازید عند لام عمرو) (مثال لتعلق) اى هذا مثال لتعلق
 الواقع (بالاستفهام) فان علت لما دخل على همزة الاستفهام بطل لسبب
 ذلك عمله في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى
 المصنف (مثل اخويه) اى اخوى الاستفهام من التي واللام (بالمقايضة)
 اى بسبب سهولة تغيريهما بالمقايضة (فقال التي علت ما زيد في الدار)
 فان علت فيه معلق بسبب دخوله على حرف التي الذى دخل على معموليه
 (ومثال اللام علت زيد متعلق) فان علت معلق بسبب دخول لام
 الاستدعاء على معموليه ثم اذارا بين وجه اختصاص التعلق بالاسباب
 الثلاثة فقال (والمحتمل) اى انما عرض التعلق لهما بسبب وقوعها
 (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والتي واللام (لان هذه الثلاثة) اى
 لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع في صدر الجملة وضعا) فلا يجوز
 مخالفة ما هي موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقضاء
 صورة الجملة) اى برفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول
 تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغيرها) اى تغير الجملة (بنصب
 جزئيهما) على المفعولية لهما لكونها عاملة لفظية فينبذ تناقض
 المقضيان واستعجمهما (فوجب انوفى) اى التوفيق بينهما (باعتبار
 احدهما) اى احد المقضيين (لفظا والآخر) اى وباعتبار الآخر (معنى
 فن حيث اللفظ روى الاستفهام والتي ولام الابتداء) بل انبت الجملة على
 حالها باطصال مفتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى رويت هذه
 الافعال) بان جمل الجزآن مفعولين لهما في المعنى ثم شرع في بيان المعنى
 المراد في التعلق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحي
 فقال (والتعلق ما حوذي قولهم امرأه معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا
 يعنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

(كالشيء المعلق) أى كالشيء الذى يتوقف وقوعه على شيء آخر و تلك المرأة
(لأمع الزوج لفقدانه) أى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من
بيتها مؤمنة ببيتها (و) أنهما (بلا زوج لجويزها) أى لا اعتقاد تلك المرأة (وجود)
أى وجود زوجها لعدم يقينها بموته أو تطلقه (فلا تقدر) أى فيحتمل أن تكون
قادرة (على الزوج) أى بزواج آخر (فالفصل المعلق) وفى نسخة فإن الفصل
المعلق يعنى فالفصل الذى علق (ممنوع) أيضا (من العمل لفطسا) لكونه كالفصل
الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) أى وهو عامل (معنى وتقدير) لا يمكن
إعماله فى الجملة (لأن معنى علت لزيد قائم) هو أنه (علت قيام زيد) ولما كان هذا
المضمون مولفقا للمفهوم فهو (كما كان) أى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم
بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) أى عند كونه ناسبا للجزئين فى حال كونه غير
معلق فإن معنى علت زيدا قائما علت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق
(ومن ثم) أى ومن أجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق و بين مضمون
غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوب جزأها) أى بالمفعولية لعدم المسانغ
(على الجملة التعليلية) أى على الجملة التى وقع فيها التعلق (نحو علت لزيد
قائم) حيث جاز عطف قوله (ونكرافا عدا) على قوله لزيد قائم مع أن الماعطوف
ينصب الجزئين وإن المعطوف عليه يرفع الجزئين حيث عطف جزئى التامى
على محل جزئى الأول ولولم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا
العطف ثم بين ما بين الانشاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الانشاء
والتعليق) مع كونهما مستترين فى معنى الإبطال (من وجهين أحدهما) أى
أحد الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (أن الانشاء جائز لا أنه واجب
والتعليق) بخلافه فانه (واجب والتامى) من الوجهين (أن الانشاء إبطال
العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (إبطال العمل فى اللفظ لا
فى المعنى) وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الانشاء جائز الكان قوله ومنها جواز
الانشاء استدراكا بمعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ما تقدم من
أن الانشاء واجب فى الصور المفصلة يعنى قائم بفضى الى أن يقال إن الجائز واجب
وهو ولو تم قال وغاية ما يمكن أن يقال أنه لم يرد الفرق بين مفهوم الانشاء والتعليق
بل أراد أن يقال الفرق بين تخصيص الانشاء والتعليق فى هذا السبب بأن الانشاء
جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيد بالجواز بل ساقى الكلام
فيه بحيث يقوله الوجوب فقد برأتهى أقول فكان المحشى أراد أن يوجه مراد
الشارح بن قوله الانشاء جائز يعنى أن الانشاء مختص ومتميز من التامى بالجواز
وأن وجوبه وجوب فى بعض أفرادها كما فى الصور المفصلة والقيود بالجواز

في كلام المصنف قيد بمخاوصه التي يتنازع فيها من التعليل والله اعلم (ومنها) (اي) ومن خصه (نص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ وخبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلهما) في تأويل المفرد خبر او مبتدأ يعني ومن خصه نصها جواز كون فاعلهما (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشيء واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين قولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اي احدا الضميرين (منفصلا) لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر (محويا لطلعت) يعني بفتح التاء على صيغة الخطاب فانما الضمير منصوب منفصل صلي انه مفعول طلعت والضمير المرفوع المتصل بالفاعل فاعله مع ان الضميرين عبارة عن شيء واحد وهو المخاطب فجاء هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل عني منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارة عن التكلم (وعليك) يعني التاء (منطلقا) وهذا ما لا يكون فاعلا لشيء من افعال القلوب (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (ضربتني ونمتني) يعني بضم التاء فيهما (بل يقال) اي بل اذا ارد ان يعبر عن هذا المعنى بقا فيه (ضربت نفسي ونمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اي الاصل في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بارفع معطوف على المستتر المرفوع في ان يكون وذلك جائزهنا لوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (مؤثرا واصل المؤثر ان تغاير التأثير) وانما كان التاثير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر لتاثيري وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادها كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التاثير ولا يتحقق الاتحاد اي اتحاد المؤثر والتاثير الانادرا واذا كان كذلك (فان اتحد) اي فحينئذ ان اتحد المؤثر والتاثير (معني) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اي استكره (ان فاعلهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي هو التاثير في الجملة (فقصد) عطف على كراهي وبسبب استكره الاتفاق في اللفظ (مع اتحادهما معني) اي في صورة كونهما متحدتين (تغايرهما لفظا) بان يجعل احد الضميرين تعبيرا بالاسم الفاعل الذي عن التاثير (بقدر الامكان لمنفعة) اي ولاجل قصد التغاير (قالوا) اي عبروا في الصورة التي اتحد فيها معنى بقولهم (ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل والمفعول به ليسا بمنهذين) اي في قوتنا ضربتني (بقدر الامكان) يعني في اللفظ (لاتفاقهما) اي

تكونها متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه
 اعتبر تغايرهما لفظيا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسي) يعني
 انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها
 مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كانها)
 اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما
 صارت كذلك (لقلة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فيحتمل حصول
 المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول به
 متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلب فان المفعول به)
 اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها)
 اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المصوب الاول) اى الذى وقع
 منه وما والا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى غيرها من الافعال من اصاله
 تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة)
 فان المفعول به فى قولك علت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان
 قولنا علتني قائما بمنزلة علتني قايما وهو بمنزلة قولنا ضربت نفسي (فجواز)
 اى فيحتمل جواز (اتفاقيهما) اى اتفقي الفاعل والمفعول الاول فى كونهما
 ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاسلا
 ومفعولا به) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (يجرى افعال
 القلوب) فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد هو فعل (فقدنتي
 وصدمتني) بضم الهمزة فيها وانما اجرى مجراها (لانهما) اى لان هذين المثلين
 (نقيضا وجدنتني) بضم الناء (فعملا) اى ولكونهما نقيضه جلا (عليه) اى
 على وجدنتني (جلا التبعيض على القبيض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان
 بجرى افعال القلوب (اجرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث
 جاز فيها رأيتني بمعنى ابصرني (والخلمية) اى رأى الخلمية اى مارأى فى النوم
 حيث جاز فيها ارأى فى النوم (على رأى القلبية) اى جلا على رأى القلبية التى
 بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونها محمولين على رأى القلبية (فجوز)
 اى فى رأى البصرية والخلمية (ماجوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون)
 بيان لما يعنى ان ما جوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلها) اى فاعل رأى البصرية
 والخلمية (ومفعولها ضميرين لشيء واحد) كقول الشاعر * ولقد ارأى الى المراح درية
 من عن يميني تارة * واما * هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية
 * يهمل ولا يهمل الحقيقة التى تتعلم عليها الطمع وهو مفعول لارى ومن هن يميني
 اى من جانب يميني فمن اسم يميني الجنب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان السار كاليمين واما الظاهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله
 لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فتأثني
 من الجيوب كلها ثم سلطت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى اراى اعصر
 خرا) مثال لراى الخلفية يعنى انى اراى فى التمام ولذلك كان بعض افعال القلوب
 متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشارة الى التنبيه عليه
 فقال (ولعضها) (اى بعض افعاله لالقول) وهذا تفسير للضمير المجزوء وقوله
 (ما عدا حبت وخات وزعت) تعين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها
 او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ما عدا هذه الافعال الثلاثة ففعله
 ولعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع
 صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك الغابر لمعناها ولم يكن له ليس بجديد
 بل قريب (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاول (وهى) اى تلك
 المعانى القريبة (اما العلم او العلم) يعنى انها اثنان فمبتدأ يكون المراد من المعانى
 على ما وقع فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية المصباح وقوله
 (يحى) قيد للقرىب يعنى ان قرىبا ملايس يحى (يمكن ان يتوهم) فى اول
 الوهلة (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعديا الى مفعولين) كما كان
 فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس بمعناه الاول وانه بهذا
 المعنى غير متعدي الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير بقولنا
 انه قريب بهذه الحثية (ثلاثا) اى ثلاثا على قول المصنف بانه (لاوجه
 للخصيص ببعض) اى بما عدا هذه الثلاثة (لان اكل واحد منها) اى من افعال
 القلوب (معنى آخر فان قلت جاء بمعنى صرت ذا حال وحبت) اى جاء (بمعنى
 صرت ذا حسب وزعت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى
 وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقرينة من معناها الاول
 ولا يتوهم منه انه متعدي الى مفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله
 (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك
 المعنى الاخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لاثنين) اى كما هو المتوهم
 من قرىبه ثم فصله بقوله (ففلظنت) اى والعمل الذى هو ظنت يكون (بمعنى
 اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظنت) اى فظنت ظنت (زيدا
 بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب
 منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين) اى
 على قراءته من قرأ بالظن فظنن بمعنى المفعول (اى بمتهم) بضم الهاء يعنى
 ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه بخبر كعبر

الكاهن الذي يخبر عن انبياء حتى يكون منهما (وعلت) اى فعل علمت يكون متعبدا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعبدا الى المفعولين (ورايت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحساسة) اى بالحاسة البصرية (ومثله) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصرون فى كون قوله تعالى فانظر من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمَرَ برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة التخيخ وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الراى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلتها بالحساسة) ثم السارح اراد اى يبين ان تفسيره مطا بق لمراد المصنف بالاستدلال بالسباق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخرى قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشقة العليا) فانه بعيد من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدهو) ثانيا (وجدت موجودة) ثانيا (وجدت وجدا اى استغثت) يعنى معنى الاول استغثت (و معنى الثاني غضبت و) معنى الثالث (حرزت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعاني (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لانتم برفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم برفوعها ولبست (كالأفعال الغير الناقصة) فانه انتم برفوعها دلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تم برفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرر الفاعل) متعلق بوضع اماصله لانه فيكون يسلنا

للموضوع له واما لتعليل كاسيغته الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير
 والمراد بالفاعل هو اسم الفاعل في الناقصة الذي اصله المبتدأ والتعبير بأفعال
 هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى
 انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فيجئذ لا فرق
 بينها وبين الافعال التامة فاننا اذا قلنا قام زيد وقتلنا ايضا كان زيد قائما معني
 الكلام ان القيام ثابت لزيد في الزمان الماضي فاراد الشارح ان يفسره على وجه
 يحصل به الفرق فقال (اي العمدية فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير
 الفاعل على صفة) يعني ان الصفة وتقرير الفاعل عليهما معتبر في الفعل كلها
 لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعبرين عمدة فالعمدة في الناقصة
 هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة)
 جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما في ما وضع عبارة عن الفعل والفعل لا يتخلو عن
 الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاء له فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا
 فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في
 الموضوع له) اي للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اي الذي هو العمدة
 (نسبة) اي عبارة عن النسبة التي (بين الفاعل والصفة) اي بين القيام
 وبين زيد (شكل من طرفيها) اي من طرفي النسبة وهو القيام وزيد قائم زيد
 (خارج عنها) اي عن تلك النسبة (فخرج) اي فبهذا التفسير لم يرد خرج
 (عن الحدث) اي عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اي لان الافعال
 التامة (موضوعة لصفة) اي لحدث (وتقرير الفاعل) اي ونسبة الفاعل
 (عليها) اي على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة في) اي في
 المعنى الذي (وضعت) اي تلك الافعال الناقصة (له) اي لذلك المعنى على السوية
 بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اي العمدة ليس التقرير وحده كما في الافعال
 الناقصة (واما جعلنا التقرير المذکور) يعني النسبة التي بين الفعل
 والصفة (عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل في تفسير
 ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان جعل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بشام
 بمعد التقرير (لاختلافها) اي لكون الافعال الناقصة مستقلة (على معان زائدة
 على ذلك التقرير كالزمان في الكل) اي في كل من تلك الافعال (والانتقال
 والدوام والاستمرار في بعضها) فان مسارا للانتقال وكان للدوام وما برح
 للاستمرار كما سيجي وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد في

معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدوى خروج ما زاد على التقرير من معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزيئات ذلك التقرير) ولم يجل زائدا وخارجا عنه كاجعلنا (فقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الاتصال) اى على طريق اتصال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى بصير فى الزمان المستعمل (وكذا فى كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لويبقى لو جعل كذلك لا خلل الحد لانه لا شك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وار الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ماضى له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه اشارح على تقدير جعل اللام فى تقرير الفاعل صلة لوضع وقال العاصم ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف ونحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يجد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل لفرض لاصلة لوضع) كفى السابق وقوله (ولا شك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لا شك (ان الفرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الفرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الفرض من وضعها) اى من وضع التامة (بمجموعها) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين وفى الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد يعنى جعل معاوما ومجهولا ثم قال وما كان تعريف الكافية شاه لا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهذى خص الصفة بالخبر اى يحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى تعريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب التوسعة والسيد عبد الله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ لا لتقييد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه تمتع كونه جامع للخروج ليس حيث دلالة ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اراد بالصدر الموجود فى الاشتمال لدخل نحو تع لى اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عارة عن الفعل ثم رد

ماقاله الجامح بقوله وبعضهم قال معنى الحدان المدة في وضعت له هذه الافعال
هو التفرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة ايضاً وجعل
الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا الوجه بعد عدم تشبهه في ليس
وكونه تحكما يجعل التفرير عمدة بخلاف الزمان لا قرينة لا يعذبها عليه فلا يلتفت اليه
في الحدود ولو يدل الفاعل بالبتدأ او بالاسم وفسر بالبتدأ بعد دخول الفاعل عليها
لكان اقرب انتهى لمخصا ورده العصام ايضاً حيث قال جعل التفرير بمعنى النسبة يحتاج
الى تقرر الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى
ان المراد بالتفرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكد والافعال الناقصة موضوعات لغرض
تقرير الفاعل على صفة وتأكيد انصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها
من الزمان وغيره والتزام دخولها على أجل الاسم الدالة على النسبة المساولة بها
فتأكد النسبة المدلولة بالعمل بدخولها عليهم ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضاً
غايتة ان العمدة افادة التفرير بمعنى التأكد هذا على تقدير كون الام للصلة واما
على تقدير جعلها لغرض فة ل فيه ايضاً انه على هذا التقدير ايضاً لا بد من حل
قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما في حاشية العصام
واما حكاية ماقاله الفاضل في هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام
فقد ماهو الاوجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلاً) (وهي) (اي الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح
وامس واصحى وظل وبات واقت) بمسألة الهجزة (وعاد وخذ اوراح وما زال
وما نكث وما نقي) (بالهجزة) يعني بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعني المفتوحة
بعد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيويه منها)
اي من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس) (قال) اي سيويه (وما كان
نحوهن) يعني انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها وأشار
الى عدم الاحتصار بقوله وما كان اي والافعال التي كانت نحو هي اي مثل كان
وصار وما دام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (بما لا يستغنى) بيان
لفعل اي من الافعال التي لا تستغنى (عن الخبر) يعني لا يتم برفوعه كلاماً
(والظاهر) اي الراجح من المذهبين اعني الاحتصار وعدمه (انها) اي الافعال
الناقصة (غير محصورة) وقد يضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
ثم التفتة بهذا عشرة) وقال العصام الضمين ملاحظة معنى الفعل اللازم
بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعم له بهذه الملاحظة ولا يراؤه في مقام
التفسير طريقان جعل الاصل ثابتاً والمتضمن حالاً فيقال في تفسير ثم التسعة
بهذا عشرة ثم بهذا صارة عشرة وتأتيها عكس هذا يعني بان يجعل الاصل

حالا والمتضمن تابعا انتهى وقد اختار الشارح في التفسير الطريق الثاني حيب
جصل الاصل الذي هو تم حالا وجعل التصنع اصلا فقال (اي نصير عسرة
تامة) فالتامة هو المخرج من الاصل الذي هو تم لانه صفة العسرة كما توهم وكذا
اختار في قوله (وبكل زيد علما اي صار زيد علما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ
الكامل وجعله حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيد اسماله وعالما خبره
(وقد جاء) (في قولهم) وفي نسخة في قولك وجاء فعل ماض وقوله (ما جاءت
حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجلة وقد جاء معطوفة على ما قبلها
فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ما جاءت حاجتك (ناذمة)
اي حال كون كلمة جاء ناقصة (خبرها) يعني ان الضمير المؤنث المستتر تحتها
(اسمها) اي اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اي خبر تلك الكلمة
الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشراح اليها بقوله
(اما بان تكون) يعني كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)
اي لفظة ماقى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اي وفي تلك الكلمة
(ضمير لما تقدم) اي راجع لما تقدم (من الفرارة) بالعين المججمة من الضرورية
(وتحويها) اي وتحوي الفرارة من حالة تدل على الغلبة (اي لم تكن) يعني فضاء
على هذا التقدير انه لم يكن (هذه) اي الفرارة (على قدر ما يحتاج اليه) اي الى
هذا القدر فقوله (او استفهامية) معطوف على قوله ماثافية اي واما بان تكون
ما قى ما جاءت استفهامية (والضمير) اي المستتر (في ما جاءت يعود اليها) اي
الى ما (وانما انت) اي وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار
خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير
باعتبار الخبر بقوله (كافي من كانت امك) فان من في من كانت استفهامية مرفوعة
المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من
وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذي هو الام
وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضوي فحيث حاجتك
بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك)
وفيه وجوه اخر ذكرها زيني زاده وهي ان تكون مالا استفهامية منصوبة للمحل
خبر مقدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال في ما بتك من الرفع
والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو مبني على الرواية قال في حق البيه روى
رفع حاجتك فالجملة فعلية ونصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى
الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت
حالا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الطوارج

قالوا لا ينحسب رضي الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه (و) (جاء) ايضا قدمت (ناقصة في قولهم ارفع شجرة) اي حديد سكينه (حتى قدمت) (اي صارت الشجرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قدمت راجع الى الشجرة يفتح السين وهي السكين العظيم وقوله (كانها) - ف تنيبه وهي مع اسمها الذي هو ضمير الموث و خبرها الذي هو قوله (حربة) خبر لقوله قدمت وقوله (اي رمح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بآرمح القصير ولما اتفهم من كلام المصنف كون قدمت وجاء مستعملا ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يجاوز جاء وقعد عن الموضع الذي استعملهما العرب فيه) اي في ذلك الموضع (خلا فالقراء) فانه قال بجوازهما الموضع الذي استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطرا جاء في مثل جاء البر فقصرين قل الرضى واجازة المصنف وقيل هو حال قال الرضى وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه فقيرين ولا معنى له ثم قال المصنف يعنى في بعض تصانيفه واما قد فلا يطرد وان قلنا لا يطرد فانما يطرد في الموضع الذي استعمل فيه اولايين قول الاعرابي فلا يقال قد كائنا بل يقال قد كانه سلطان لكونه مثل قدمت كانها حربة كذا في بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب الباب اختار قول القراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغيرها وكا في اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اي وهي تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحوهن) الى عموم هذا الحكم يعنى الافعال الساكنة وقصص وكذا الافعال التي كانت منلصة في كواها نحو اسحق المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وفيها الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قام زيد فانها مجتسمان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والافعال وقوله (لا عطاء الخبر) متعلق بدخل ومفعول له ولذا فسر بقوله (اي لاجل اعطائها) اي اعطائها تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول وقوله (حكم معناها) بانصب مفعول الثاني وقوله (اي معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير الجور راجع الى الافعال لاني الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذي ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل محصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة أثره الذي ترتب على معناه (مثل صار زيد غنياً يعني صار) و هو الفعل
 الداخلة ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه أي أثره المترتب عليه) أي أثر الانتقال
 الذي ترتب على ذلك المعنى (كونه الخبر) وهو الثاني (متعلقاً باليد) أي
 من المعنى الذي كان متصفاً به إلى المعنى الذي هو أثره معنى الانتقال (فلما دخل)
 أي ذلك الفعل (معناه الذي هو الانتقال ادخل) جواب لما يعني ولما دخل
 وأعاد ادخل ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعول الأول وقوله
 (الذي هو غني) تفسر الخبر وقوله (أثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعول الثاني وقوله
 (وهو كونه الغني متعلقاً باليد) تفسر الأروكان الشارح إشارته إلى أن إضافة
 الحكم إلى المعنى في قوله حكم معناه إضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه
 معنى على حدة وقبل الإضافة بياناً ومعناه لا يعطى الخبر حكماً هو معناه
 والفاء في قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخّل من قبل عطف
السبب على السبب يعني أنه بسبب دخول هذه الأفعال على الجملة الاسمية
ترفع (هذه الأفعال الجزئية) (الأولى) (لكونه) أي لا جمل كونه الجزئية
 الأولى (فاعلاً) (وتنصب) (الجزئية) (الثاني) (لئبها) أي لكون الجزئية
 الثاني متساوية (بالمفعول به في توقف الفعل عليه) يعني كأن الفعل المتعدي
 موقوف في تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الأفعال موقوفة على الخبر
 في كونه كلاً ما تاماً (مثل كان زيد قائماً) والفاء في قوله (فكان) تفصيلية يعني
 أن المصنف أراد تقسيم كان الناقصة إلى أقسام ثلاثة أحدها ما كانت هي
 لثبوت خبرها فاعلمها ماضياً والثاني بمعنى صار وإثبات ما فيه خبره النسيان
 فشرع في بيان القسم الأول فقال إن كلفة كان (تكون ناقصة) ففسد
 الشارح كلفة (كائناً) للاشارة إلى أن قوله (اثبت) ظرف مستقر منصوب
 المحل على أنه صفة لقوله ناقصة يعني أنها تكون الناقصة التي هي لثبوت
 خبرها (أي خبر كلفة كان وقوله (لاسمها) متعلق بثبوت وقوله (ثبوتاً) للاشارة
 إلى أن قوله (ماضياً) مفعول مطلق لا شوب وفسره بقوله (أي كائناً في الزمان
 الماضي) للاشارة إلى أن المراد بوصف اسبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي
 ولذا قل العصام والأولى جعل ماضياً مفعول فيه ووجه تنبيهه ليسان أنه
 ليس لزمان معين من الماضي وقوله (دائماً) بالنصب على أنه صفة ماضياً للتعبير
 يعني أن يكون ثابتاً في الزمان الماضي إما أن يكون ماضياً دائماً يعني بالدوام أنه
 (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق) نحو كان زيد فاضلاً ومعناه
 أمثال قوله تعالى و كان الله عليهما حكيماً وقوله (أو منقطعاً) عطف على قوله

دائماً بمعنى وإما ان يكون منقطعاً (فهو كأن زيد غنياً فافتقر) بمعنى انقطع
 غنائه بعد ثبوته له في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول يختص بالواجب لله
 لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل وإما ما سواه
 فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شيء هالك الا وجهه والله اعلم
 ثم شرع في القسم الثاني فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعني ان قوله بمعنى
 معطوف (على قوله لثبوت خبرها) أي كان بمعنى كلمة (تكون) ناقصة كأنه
 بمعنى صار) يعني بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر
 للاسم وإذا كان كذلك (فهو) أي هذا العطف (من قبيل عطف احد
 القسمين على الآخر) يعني من قبيل عطف احد القسمين على القسم الآخر
 (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) أي على القسم الذي (هو) أي
 المعطوف (قسم منه) أي من المعطوف عليه اراد به دفع وهم كونه طوعاً
 على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعني قوله دائماً ومرة طوعاً
 (كقول الشاعر * بذها * قفر والمطى كأنها * قطا الحزن قد كانت فراخاً
 يروضها) والبهاء في بذها بمعنى في والتهاء بفتح الهاء القوية وسكون الواو
 التهمة وبالذ المفاضة والفقر بفتح الفاف وسكون الفاء المكان الخالي والمطى
 جمع عطية وهو المركب والمطى جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران والحزن
 بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
 صارت يعني بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر
 والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمقارنة بغير فيها السالك والحال ان المطايا
 في مرحلة سيرها كأنها قطا الحزن أي كأنها الطائر الذي يبيض في المكان
 المرتفع قد كانت يروضها فراخاً منشرح اليها وقوله (أي صارت يروضها
 فراخاً) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله يروضها وقوله فراخاً انصب خبره
 فقدم على اسمه وقوله (فان يروضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها
 لو كانت بمعنى كانت يقتضي كون البيض باقياً في وقت كونها فراخاً
 وليس كذلك فان يروضها (لم تكن فراخاً) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ
 فان الفراخ لات على البيض (بل) أي بل المعنى الجائر انهما (صارت
 فراخاً) أي انتقلت من البيضة الى الفراخية فارتبطت البيضة بعد كونها
 فراخاً ثم شرع في القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون
 وقوله (صبر الشان) اسمه (هـ) أي قوله يكون (ايضاً) كقوله بمعنى صار
 عطف على قوله لثبوت خبرها أي كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير

الشان اسمائها والجللة الواقعة) اى وكانت الجللة التى وقعت (بعدها) اى
بعد كلة كان (خبرا مفسرا للصغير) وقال الاصم واما ذكر السارح قوله هذا
ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة عما هو معنى صاروهما بله لانه مختلف فيه
فمعد بعضهم انها تامة والجللة تفسير لصغير الشان وهو ما عليها فصريح بما هو
الحق معد ثم قال والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول يسان لها
باعتبار معناها والثاني يان لها باعتبار عدم ظهور علمها في جملة بعد هاتين في
وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معهما اكونها تامة وزائدة
بجماع عدم ظهور العلم في جملة بعدها انتهى (كقوله) اذا مت كان انسان
صنفان شامت به وآخر من بالذى كنت اصنع (والغريبة كون قوله صنفان
ما خوردا بالالف فانه لو لم يكن فيه صمير الشان لكان بالياء لكونه لما كان بالالف
اقتضى ان يكون اسم كان صمير تحتها وان يكون قوله التماس مبدأ وصنفان
بالرفع خبره والجللة مفسرة للصغير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشبان
وهو افرح بمصيبة العدو ومن اسم فاعل من اثنى عليه بالحبر والمعنى اذا مت
كان التماس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويبنى بذكر الذى كنت اصنعه
في حياتي ولما فرغ من بيان اقامتها حال كونها ناقصة شرع في كونها
تامة فقال (ويكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة
مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلة (تكون تامة) وقوله (تتم بالرفع)
صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم برفعها (من غير حاجة
الى منصوب بها) اى الى خبر منصوب به من مادة الفعل المذكور وقوله
(بمعنى ثبت) صفة للنامة اى ملازمة بمعنى ثبت (او وقع) فان مصدر كان
هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت
على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر
الثابت عليه (كقولهم كانت الكأنة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم
(المندر كائن) اى ما در في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كى فيكون)
اى اظهر واوجدوا قال الاصم ان قوله كن في موقع الالجاب بمعنى اثبت
فنعاه اذا قاسا اوجد فوجد وفي موقع جعل شئ موصوفاً نسي بمعنى كن
كذا بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة وتكون بمعنى الالجاب وايضا معنى
كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) واما وسط السارح قوله تكون
للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما يكون تامة تكون ايضا
زائدة (وهى) اى الزائدة التى وجودها وعددها سواء وقوله (لا يمتثل)
صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعددها سواء ان وجودها

وهدمها لا يتحل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استنفى من مدخله قبل
 زيادتها يعنى ان اصل المعنى لا يزيد زيادتها ولا ينقص بنقصها بل هو بقى
 على الحالىين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف
 تكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف تكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى
 هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى
 هنا (لحسين المفضل) لالا فادة معنى زائدة وقوله (اذليس المعنى على المضى)
 دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة ادل على المعنى الذى وجدنى
 الزمان الماضى وادل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى
 فى المهد لاف حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه
 كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (واما ذكر) اى المصنف
 (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظة كان فى
 القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع قوله الاستدراك فى ايراد المصنف
 هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام ان كونها ناقصة فكونها تامة او زائدة
 ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء يلجم
 حالها واستعمالها) اى ليكون المذكور متوفى بحيث لا يبق حار او استعمال لم يذكر
 ههنا سواء كان مقصودا من الباب او لا وفى العاصم ان كونها زائدة مخصص بلفظ
 كان اى بلفظ ما ضربه بخلاف ما سبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة للجميع
 نصارى فيها من مضارعه وامره واسم فاعله والمفرغ من بيان معنى كان واقسامها
 شمرع فى بيان معنى سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار يكون
 (للاتصال) اى لبيان ان مفعولها انتقل الى منصوبها ثم فصل ذلك للاتصال فى ل
 (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل الى
 العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) انتقل من حقيقة التينية
 الى حقيقة الخزفية (ويكون) اى وكلمة صار كما تكون باوصة تكون ايضا (تامة
 بمعنى الاتصال) اى اذا ارد به الاتصال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل
 (او من ذات الى ذات) فتكون حيزان بمعنى انتقل وذهب (ويشعر حيزان الى
 نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للاتصال من مكان الى مكان
 (او من يكر الى عمرو) اى انتقل هذا من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقة
 بقوله (ويطو بصر مثل آل) بعد الهمزة (ورجع واستحل وتحول واراد قال الله
 تعالى فانزل بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير
 الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان
 بصيرا ثم ابصت عيناه بالخرن على يوسف فلما الى عليه قصصه رجع بصيره

الاول زوال الايضاض. لذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض
 والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة ^ع وقال ^ع فبذلك
 من نعمي تحول اني ^ع) قوله تستحيل اي يصير لعداوة مودة اي تختل منهي
 اليها وقوله من نعمي يضم التون اي النعمة وكذا الوئس يضم الباء جمع اوئس
 من قولهم يوم يوم اوئس يوم نعم كذا في الصحاح وقوله فبذلك استغاث من اجل
 تحول النعمي بالضم وهي انعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا
 في العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التي بيني وبينك تنتقل الى المودة
 فاجاب عنه فبذلك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة
 والمودة كانت بؤسا ونقمة واذنا كالامر كما قلت تحولت النعم التي هي العداوة
 الى النعم التي هي المودة والله اعلم ثم شرع في بيان صنف آخر من الافعال الثلاثة
 فقال (واصبح وامسى واضهى نكول لاقتزان مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المداور
 عليها) بالجر صفة للاوقات يعني ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران
 ثبوت منصوب بانها لم يفوتها بالازمنة التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة
 (بموادها) وهي الصباح والمساء والضحي (لا) انها لاقتزانها بالاوقات التي
 دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التي تدل عليها بصور هامة مشتركة في جميع
 الافعال سواء كانت ناقصة او لا اعني الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد
 قائما وامسى زيدا مسرورا واضهى زيد حزيننا فالتال الاول) وهو اصبح (يدل على
 اقتران مضمون الجملة وهو) اي المضمون (قيام زيد) يعني التيسام الذي دل عليه
 انه ثم ايتى بـ زيد مقارن (بوقت الصباح) الذي دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا
 القاس المنالان الاخيران) يعني بهما امسى واضهى فمضى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد
 مقارن بوقت المساء ومعنى اضهى زيد حزيننا ان حزنه مقارن بوقت الضحي (و) (يكون)
 اي تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح وامسى واضهى زيد غاييا صارا)
 يعني معناه صار زيد غاييا وشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال
 بمعنى صار لا يكون المراد منها (انه صار في الصباح او المساء او الضحي على هذه
 الصفة) يعني ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك في
 الاول بل المراد منها حيث انما لا تدل على هذه الاوقات اصلا والا لم يحصل
 الفرق بين الاعتبارين (و) (يكون) اي تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة
 بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنة (بمعنى الدخول في هذه الاوقات تسول
 اصبح زيد اذا دخل في الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة
 مع ادلاله على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد طالما كان المعنى ان الصبح
منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون
معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح الفصل
ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال (وطن ويات لاقترا مضمون الجملة
بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائر انصاه ثبت له (اي زيد (ذلك) اي سير
(في جميع نهاره واذا قلت يات زيد سائرا انصاه ثبت له ذلك في جميع ايله) (و بمعنى
صار) اي ويكون هذان الفعلان ملايين بمعنى صار (نحو ظل زيد غدا ويات
زيد فقيرا اي صار) زيد غدا ويات فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا
(وقد يحكى هذان الفعلان) اي ظل ويات (تامين ايضا) يعني كجاءت الافعال
الثلاثة الاولى (نحو ظلات بمكان كذا اوبت منه اطبا) اي دخلت في النهار ودخلت
في الليل بحيث طيب (لكن لما كان محييهما) اي محيى الفعلين اعني ظل ويات حال
كونيهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب اسألى لسا كانا كذلك جعل
المصنف محييهما تامين (في حكم الدمم و لذلك) اي ولكونه في حكم الدمم
للقلة (لم يذكرهما) اي لم يذكر المصنف ايهما (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول
على اني يذكر محييهما للمعين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة)
مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخرى من الافعال
ناقصة اراد الشارح ذكرها وبين وجه تركها فقال (وأض) بجمهرة (وعاد
وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعني لهذه
الاربعة معنيين احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما
كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل
قوله اض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا) اي وكذا غدا وراح يكونان
تامين اذا كان معنى غدا (اذا مضى في وقت الغداة و) بمعنى (راح اذا مضى
في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (ما بعد الزوال الى الليل) والخاسل انه
اذا كان الاولان معنى رجع والاخيران معنى مضى تكون تامة وقوله (واسقط
المصنف) بيان لكثرة ما يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة)
يعني اض وعاد وغدا وراح (من البين) اي بين الافعال الناقصة (في مقام
التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع
ذكرها في مقام الاجال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجال فانصاه
ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد التون يعني اضل ان الوجه (في ذلك)
اي في اسقاطها (انها) اي الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالا صلة
لها (من المحقات ولذا) اي والشاهد على كونها من المحقات (انه لم يذكرها

صاحب الـ (١) ووجه ذكر ماد ١٧ (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

صاحب الـ (١) ووجه ذكر ماد ١٧ (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

في المروغيات اسم كان واحداً أو ما خبر دلوكوه نحو ما لم يصب من حيث
 ركني والموصول ليس ركني عنده من التصويبات حيث قال خبر ككن
 وحرثتها والله أعلم وانما اورد السارح هذه الكتبة بطريق الحكاية
 ولم يتردد وانما نصيبه ان يرض لا يسيئه في غير محله لان محله في قوله ما وضع
 لشقرا فاعل على صفة وقال العاصم ولا يخفى ان هذا التثنية في مرتبة
 لاحصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول تيسره في هذا الكلام
 يجمع الخبر مع الماعل بمعنى حيث قال لا استمرار خبرها فاعلها بخلاف قوله
 ما وضع لشقرا فاعل على صفة فانه لم يقل فيه لشقرا فاعلها بل خبرها
 يلزم هذا التثنية بالخلاف ههنا المقام فانه لما جرح بينهما احتساج الى التثنية
 على ان الاصطلاح على التسمية بالمعاصر مجتمعا مع الاصطلاح على التسمية
 بالخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلها معنى باسم المفعول بل الاسم
 ليس باسمه واما كما لا يخفى خبره ولا يخفى انه معنى ما هو وقوله (ما)
 معنى على الكور طرف من الظروف المدية اما معنى ولما هو وقوله (ما)
 عند المصنف او خبر مقدم عند لزجاج وما بعده خبر متداً وقوله (ما)
 من قبل يقل ككلمة في الماضي من قول فاعله منكن راجع الى الماعل
 والخبر الزاجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اي قبل
 فاعله خبرها) وهذا اثر الكوفيين مد منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار
 وحذفه فله محرورة محل مضاف اليها المد وفي شرح التسهيل لان ما لك وهذا
 هو الصحيح وهكذا في شرح لب الالباب للسيد عبدالقادر كذا في العرب فاعله
 من الزمن ان اول مدة لاستمرار زمان قل فاعله خبرها اي صار صاعداً
 له وله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان ما على
 صاعداً بقوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمدي اي من وقت قوله (ما)
 ان الخبر مستمر للفاعل وانتهاء ذلك الاستمرار هو امر ما الذي يمكن ان
 يقوله (اي ان نفس الفاعل ذلك الخبر عادية) اي في العادة لا في العقل (وهي
 ما زال زيد امراً استمرت امارته) اي المفهومة من الخبر الذي هو امراً (من زمان
 قائله وصلا حيثه الامارة) فقوله وصلا حيثه عطف تعسير للقابلة
 واشارة الى ان المراد بالقابلة هو الصلابة لا كونه قابلاً له باعقل وهو وقت
 الداسوع الذي يمكن قياس الامارة به في ذلك الوقت لاس حاله الصلابة فانه
 لو كان زيد اميراً حين ولادته يصدق عليه انه منصف بالامارة لكنه لا يقدّر
 على التصرف باب امره او ينهي وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلد ها
 ههنا بيان لمداينة قوه مدقسه فيحصل الاستمرار عن اوعم المذكور ثم شرع

في بار وجد دلالة لك الالف الالف الاسمي او التماس (امادلتها) اي وجد
 دلالة لك الالف الالف (حسين الاستمرار) والآن الثاني: خون اي فلان يكون في
 مأخوذا (في معاني هذه الالف) وهو طاهر (فاذا ادخلت ادوات التي
 عليها) اي على لك الالف (كانت معانيها) اي معني تلك الالف (في
 التي) لان معاني كل منها دالة على التي وهو الزوال والافتصال فاذا دخلت
 هذه حرف التي يكون في التي اعني في الزوال والافتصال (وفي التي) اي
 انما عدة العنيفة ان في التي (استمرار الشبوت) وذلك ان استمرار اسم لا يفر
 الى سبب في لافي استمرار الوجود وقوا (واعتماد السلاحيه) شروع في
 بين فائده قوله مذكوره يعني كانه قيل ان استمرار مدلول لتلك الالف وهذا
 ظاهري واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبرها فقال
 واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم فعلا) اي بمعونة العدة والحاصل ان الفرق
 بين الدالتين هو ان الالف وضعية اي دالة والذنية عقابية اي خارجة
 وقال المصنف وجه هذه الدلالة خارجة عن لو وضع مع طاهر عبارة المصنف
 الا مقتضى له انتهى يعني ان المصنف لم يقيد بقوله مذكوره اقتضى عدم
 التفريق بين الدالتين لاعتباره انقيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق
 للواقع لا تفصيل للكلام المصنف يعني انه في الواقع هذا (ويلزمهما) اي هذه الالف
 (الاربعة) تدعي للتصديق المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الشبوت) اشارة
 الى ان ذلك الالف ليس بلزم ابدال هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها
 افعالا ماضية (التي) ويرى في الرفع فاحل يلزمها ثم اشار الى تعميم التي بقوله
 (يدخل ادواته) اي ادوات التي (عليها) اي على تلك الالف (افعالا وهو)
 اي وكونه لفظا (طاهر) كما كانت الالف على صورة ما مضت في المتن
 (او قدرا كقوله تعالى) حكاية للكلام اخوة يوسف لايهم اتيهم عليه السلام
 (فانه تفننا ذكر يوسف اي لا تفننا) ولا تزان وانما لزم التي (طاهر لولم يدخل
 ادوات التي عليها) اي على تلك الالف (لم لزم في التي المستلزم للاستمرار
 المقصود منها) (وما دام) وهو مبتدأ اي كلمة مادام وقوله (توقيت امر)
 طرفي مستغشبه بقوله (اي تقيينه) فغير لائق يعني المراد بالتوقيت تبيين
 امر اي امر خارج عن الفعل مذكور قبلها مدة ثبوت خبرها (اي ضمن خبر
 ذلك الكلام مذكوره) (فما عدا) متعلق بالثبوت اي ذلك كلف مادام لافادة
 بيان وقت امر وتعيين وقت امتداد ان الخبر بالالف (بانها كانت
 لك المدة فربما) (ان ازال) الامر بذلك اي اعادة ذلك المراد

دلالتها على ارفق جامع له (لا انقضاء ما) في مادام (مصدرية فهي)
 اى كلمة (مع ما يندرج في تأويل المصدر) يعنى ان ما لمصدره موصوفه
 حرفة وما بعدهما من الفعل صلتها وانوصل مع الصفة في تأويل المصدر
 (وتقدير الزمان قبل المصادر كبيرة اذا قدر الزمان قبله) اى قبل انقضاء فلا بد
 هناك من حصول لام ، اى لم هناك حصول كلام من كب من المجموع بحيث
 (يغد فائدة تامة) والى هذا اشار بقوله اى مفيد لما اراده المتكلم وقال مصم
 الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يعنى ان تقدير الزمان لكونه من
 المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في دام لكونه مصدرا
 فان مادام صار علما في تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر
 بهذه المناسبة في شئ من المصادر انتهى وقرره (ومنفعة) متعلق بقوله احتساج
 (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبت خبرها فاعلمها) (احتساج) اى
 احتساج لفظ مادام (ال) (وجود) (تلام) (مستعمل بالعادة) وقوله (لانه)
 متعلق باحتساج اى انما احتساج اليه لان لفظ مادام (حيثشذ) اى حين كونه كما
 ذكرنا (مع اسمه وخبره) (ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فضلة) اى ليس
 بمصدر في الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كانه غنة للفضلة او خبر بعد
 خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذى اريد تمييزه
 وقوله مادام ظرفية (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء في قوله (فادام)
 تفرعية (لم يشفع اجنس بمادام) وفي هذا الكلام طرافة ظهرة فان المراد
 بمادام الاول منه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التضييع وهو جعل
 لشيء زوجا لا آخر وقوله مادام المراد له ، وهو نائب ذل يشفع والجملة
 صلة ما في مادام الاول وهو ظرف اقترنه لا يبد وقوله (باجنس) متعلق بم يشفع
 وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع صفة
 بيان وقوله (لا يغيد) هو الامر الذى اريد توقيته يعنى ان قوله في الدال المذكور
 وهو مادام زيد جالسا لا يغيد (فائدة تامة) وقت صمم تزويج مضمادام لفظ
 اجلس وتفرقه وقوله (بخلاف الاضاعل المصدرية) اشارة الى الفرق بين
 مادام وبين سائر افعال فان سائر الافعال التى تصدر (بحرف التثنية)
 ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها
 واخبارها كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود لام اى
 آخر منها) (وراها) اى وراء تلك الاعمال (وليس) وهو مبدأ فى الصحاح ان ليس
 كلمة نفي وهو فعل ماض واصله ليس بكسر الهمزة فسكنت استقلا ولم تقلب لانه انما

لا تنصرف من حيث استعملت بلفظ المسامحة الحال والدليل على انهم فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقوله (لنني مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بلا صلب على انه مفعول فيه لانني (اي في الحال) يعني ان لفظ ليس الذي هو محدود من الافعال الناقصة كائن لنني مضمون الجملة التي فيها امر فزعه ومنصوبه في زمان الحال يعني هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل او لا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي في الحال (اي الان وهذا) اي تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اي غير سبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هي لنني مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محمل الخلاف هو فقط لامع ماقبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعني ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (فيقتدرة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان المسامحة نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفي ماض من وقت التكلم وليس يعتمد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله الى اليوم بما يتهم ليس مصروفا عنهم) فان نفي الصرف في يوم القيامة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اي هذا المذهب (مذهب سبويه) ثم شرع في بيان مسئله منقسمة الى انواع تلك الافعال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (وبجواز تقديم اخبارها) (اي اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعني ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الاتقديم المنصوب على المرفوع فيها) اي في المفعولات التي (عامله فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر مفعولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا معنيين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز تقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه) اي ان اريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص (فينبغي ان يقيد) اي الجواز (بمثل قولنا مال يمرض ما يقتضي) يعني انه يجوز تقديمها لم يمرض شيء يقتضي (تقديمها) اي تقديم اخبارها (عليها) اي على اسمائها وانما ينبغي ان يقيد به لغير ج ما اذا مرض ما يقتضي التمسك والتساخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا فيبطل ارادة

ذلك الامكان اعني استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك لم تضي يجب تقديمها
ويتمخ تأخيرها على الاصل (نحوكم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها
على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضاءها الصدرة فيجوز لم يجز تأخيرها وقراءته
على الاصل وقال المصام الظاهر ان هذا يعمل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم
الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم
هذا ينبغي على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (و تأخيرها عنها) بانصب مدطرف
على قوله تقديمها يعني اولم يعرض ما يقتضي تأخيرها (نحو صار عدوى صديق)
فانه لما اتى اعراب الجريين وانفتحت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اواخرها
فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اي بالجواز (نفي الضرورة من جانب
العدم فقط) يعني لانه جانب الوجود على ما هو مقتضى الامكان العالم المقابل
للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوحد (فينتهي ان يقيد) اي
الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعني لاحتياج الى التقييد بما ذكر لان الصورة
المدكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد عالم يمنع
(من التقديم) مانع (وجبئذ) اي حين اريد بالجواز نفي الضرورة من جانب
العدم باعتبار القيد المذكور اعني عالم يمنع مانع يجوز ان يكون واجبا كالك ل
المدكور (يعني نحوكم كان مالك وامله و يجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض
هذا المقتضى وقال المصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجوز التقديم
اخبارها على اسمها يعني انها لا تمتنع عن التقديم والموانع المعارضة قد علم
حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب
هذه الاشارة وقال في شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
اذ لو نظر الى الاصل فقدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحسالة فقد علم
جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب الامتحان
ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال التافضة بحسب ذاتها شرع في بيان
تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهي)
وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اي الافعال التافضة) وترك ما هو الانسب
وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضي ان يصرف الارضاع
اليها كذا في المصام يعني انه لو رجع الضمير الى الاجبار لم يميز حيثند ارجاع
ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان حبرا لم يجز
ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخوانها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو
قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالتجوز وهو قوله على ثلاثة اقسام
(اي في تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشا هذا التقسيم يعني انها

متضمنة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اى على تلك الافعال)
وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خير للبند وقوله (قسم)
بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا
عن البند المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اى كان
منها فحينئذ يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى
ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى
على تلك الافعال (وهو) اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف
مستقر خبره اى من افعل كارب متبها (الى راح) (وهو) اى هذا القسم (احد)
عصره فلا يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واخصى وظل وبات واأض وعاد
وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعله الجواز يعنى انما يجوز تقديمها في المذكورات
لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال)
يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى حلة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع
جائزا بداهة (لقوتها) اى اكون الافعال قوية في العمل لاصلتها وقوله
(وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة (لا يجوز)
(تقديم اخبارها عليها) اى يمنع (وهو) (اى هذا القسم) (ما) اى فعل
(في اوله) اى وقع في اول ذلك الفعل وهو ظرف مستتر صفة اصله لما وقوله
ما فاعل الغرض والمراد به كنهه واليه اشارة بقوله (اى كلمة) (ما) واما فسر
بالكلمة ولم يقل لفظ ما فلا يقتضى بما الزائدة فانها واقعة في اول تلك الافعال
وار قال لفظ ما كان شاملا لهما لكون الالف شاملا للمهملات وكذا اولها حرف ما
لم يكن شاملا للمصدرية واولها اسم ما لم يكن شاملا للتأنيدي واما ضميرها لهما
هو الكلمة وشار اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة
في اوها سواء كانت نافية كما في نحو ما زال او مصدرية كما في مادام تمنع جواز تقديم
اخبارها عليها (اما) يعنى اما منها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (نافية فلا تمنع)
تقديم ما اى تقديم المفعول الذى يقع (في خبر التاني) اى في محل بعده يعنى
للقاعدة المقررة وهى تقديم معمول ما وقع في خبر التاني تمنع وانما يستتبع ذلك
(لانه) اى لكون حرف التاني (يقتضى التصدير) اى يجب ان تصدر في الكلام
ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لا تمنع الفصل بينهما وبين
مدخوله فيعين ذلك يلزم تقديمه على ما وجبه الصدارة (واما) (منها) (اذا كانت)
اى تلك الكلمة (مصدرية فلا تمنع) تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف
ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (وبخلاف هذا الحكم) ليكون اشارة

الى ان قوله (خلافا) قوله مما قيل حذف فعله ومما مراد لما روي به قوله (بانها)
 الاشارة الى ان اللام في قوله (لان كيسان) متعلق بشايب المقتدر لانه متعلق
 بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان كون الجمهور مخالفا واس كبت من مخالفة له
 وليس كذلك بل الامر بالعكس فتعطل كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف
 واقعا هرا من جانبه) اي من جانب ابن كيسان (لان جانب الجهور كما يقتضيه)
 اي كما يقتضي كون الخلاف من الجانبين (باب المعاملة) وهو تعبير بالخلاف
 بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الاتي فان باب لمخالفة للمشاركة
 فيكون كل من الفاعل والمفعول شركا في اصل الفعل وقوله (لقد مهم) اشارة
 الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه باعكس يعني انما كان المخالف
 هو لكون الجمهور منزه ماعليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكانه) يعني نصا وذلك
 الخلاف مشبه بها بحكم (لا يخفى) لانه منهم اي من احد من الجمهور (وذلك
 الخلاف) اي الذي ذكره المصنف او الذي وقع (منه) اي انما صار من ابن كيسان
 وقوله (في غير مادام) امام متعلق و طرف اقوله بان ابن كيسان او خبر للمعدوف
 يعني هذا الخلاف الثابت في غير مادام يعني في الافعال التي في اولها اما انافية لا فيا
 وقع في اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيه في عدم جواز التقدم
 وانما فرق ابن كيسان وجواز التقديم في ما انافية ولم يجوز في المصدرية (لان اداة
 التي لما دخلت على الفعل الذي معناه التي) يعني زائل وانك وانفصل كما عرفت
 (افادت) اي تلك الاداة (لتبوت) لما مر من ان نفي التي انبثت فتكون تلك
 الافعال افعالا ثبوتية لانني قبلها فيكون معنى مازل واخوته معنى ثبت واستمر
 (فصا ر عتزل) لانه كان اي صار ذلك المجموع من اداة التي والفعل الذي بمنزلة
 فصل نبوت وإذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما في خبر انني) اي
 فلا يجرى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم الممتنع وانما يلزم تقديم ما في خبر انني
 اثبت عليه وهو جائز جدلان تلك الافعال وان كانت في نلسا هرا متفقة
 بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفعة (بحسب المعنى) بخلاف غير هرا فانها ليست
 كذلك فيجري عليها الدليل السابق والاصل ان معنى دليل الجمهور انهم اطلقوا
 على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف اليه اطلاق عليها
 افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) ههنا نصا بالجر او بالرفع معطوف على
 ما قبله اي قسم من الثلاث وقوله (بخلاف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر
 صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب ماضيه قوله (فيه) اي في هذا
 القسم وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير اقوله بخلاف يعني ان قوله بخلاف
 يدل بدلا لظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناسي (مر الجمهور)

وخلاف بينهم يعني المختلف ولحق له هو دار في ما بينهم كما قال (م)
 بعضهم مع بعض) أي بعضهم مختلف للآخر منهم في الجواز زوعده وقوله
 (فإن الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل إن هذا اللفظ من باب
 الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم
 فكانه أجاب عنه باب الافتعال وألم يدل عليه لكسه دل عليه (ههنا) فإن
 المراد به هم ذاته (بمعنى القاعل المقضى لمشاركة أمر بي في أصل الفعل
 صريحا) يعني كدليل لفظ مختلف لكونه من باب القاعلة تدل على المشاركة صريحا
 بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلاف عليها أيضا بالدلالة العقلية لأن الاختلاف
 لم يوجد إلا بين فصاعدا ومختلفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفا للآخر (وهو)
 أي القسم المختلف فيه (كلمة) (أي) الأنسب والأولى أن يقول فهو ليس ثم
 فصل النادر الاختلاف المذكور وعين المختلفين منهم فقال فالبرد
 والكوفون وإن السراج والجرجاني ثابتون على أنه أي تقديم خبر ليس
 على نفسها (لأنه يجوز مراعاة أي لقصد الرغابة (لأن) (الوا) وقع في ليس
 (أي) (يتمتع) يعني أنما راعوا الشيء لأنه يتمتع (تقديم معمول الشيء عليه) أي على ذلك
 العامل الدال على الشيء وكانهم قالوا إن هذا مطلق يعني سواء كان الشيء منفردا
 من الخارج أولا (والصريون وديويه والسراري والفساري) ثابتون (على
 أنه) أي التقديم (يجوز بناء على أنه) أي لفظ ليس (فعل) قوله (جواز) بالجزم
 عطف على مدخول على أي بناء على أنه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول
 الفعل عليه) أي على الفعل العامل (وبين الضامتين) أي الداليتين في
 جملة الجهور (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في أوله ما مع كونه للشيء
 (معارضة ومجادة) وبهذا) أي بهذا البيان الصادق (أن دفع ما) أي
 اعتراض (قيل) وهو أنه (كان من الواجب على المصنف أن يجعل ما) أي
 القسم الثاني الذي (في أوله ما) التناقض من القسم المختلف فيه) (و) إنما كان
 الواجب أن يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) أي في القسم الذي ليس في
 أوله ما (من أن كيسان) كما وقع الخلاف منه في القسم الثاني وفي الترتيب
 بينهما أطباق لا فائدة فيه كان وجه الدفع أن المراد بالخلاف عدم اجتماع
 الخافين وتأخر المختلف والمراد بالاختلاف كون الخافين معاصرين منازعين
 دل عليه قوله بأن يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب
 الجهور كالمقتضى باب لمفاعلة تقدم مهم وحاصل الكلام ضعف جانب
 الخلف فإنه كخاتمة الإجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لأنه ليس فيه
 خلاف ما قرر كذلك في العصام ثم قال ويمكن وجه آخر لتبرئ ليس من

لأفعال المنية أحدهما ان المراد بالمتخلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما
 اختلف فيه اللغة فجعل المصنف اختلاف النحاة في لبس من قبيل اختلاف
 اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فإنه اختلف
 في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المتخلفون عند المصنف في لبس بخلاف التباينة
 انتهى ما قاله العصام ولما فرغ من بيان الاعمال الناقصة الغير المقاربة شرع
 في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع
 في تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الاعمال الناقصة فقال (ما وضع)
 (اى فعل وضع) وقال العصام اشارة للشارح بتفسير الوصول بالمفرد الى
 ان التعريف لعمل المقاربة اذا تعريف للساهبة بدون الافراد فقوله افعال
 المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
 اى هو ما وضع انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح
 للوصول بالمفرد بانه يلزم منه حل المفرد على الجمع فاراد المحسى دفعه بانه اراد
 اشارة الى ما هو اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما مضرة الجملة فدفعوه
 بافتراق الجملتين كما انهم من تفرده واللام في قوله (ادنو الخبر) متعلق بوضع
 (اى للدلالة) وانما فسر به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هي
 لام افتراض كما اشار اليه في قوله لفرير الفاعل بقوله ولا يجد خارج اليه وقوله
 (على قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى ادنو والى انه مضاف الى فاعله
 وهو الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلا عسى
 زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لعسى ان الخروج يقرب حصوله لزيد
 وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما دلالة رجاء او حصول
 او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه
 مصدر او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى
 تخصيصه بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء التكلم) وفيه اشارة الى ان
 الرجاء فصل التكلم (وطعمه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول
 الخبر) بالنصب مفعول للطبع يعنى ان التكلم طبع في حصول الخبر (هـ) اى
 للفاعل وقوله (لا لجزءه) يجوز ان يكون حالا من فاعل طعمه يعنى حال كون
 التكلم خبر جازم (به) اى بالحصول (فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
 يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (زيد)
 وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وتطعم فيه لآلك
 جازم به) ثم اشر الى النوع الذى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة اول تقسيم
 المحدود يعنى ان نوعا منها (وضع ادنو الخبر وقرب هو له للفاعل) وفيه اشارة

الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما ظل قرب ثبوته ولم يبدل
 قرب حصوله لان ثبوت فانه اساء لم الحصول يتصرف بغير العبارة الى
 الثبوت فان الثبوت والحصول مراد فان (اي ذو حصول بان يكون اخبار
 التكلم) بكسر الهمزة مصدرا خيرا (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اي الكمال
 قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود
 فاذا شرع الخبر في الهم طي يجرى بمحصوله وكذلك مضى الخبر لمسالك قريبا
 الى الحصول ؛ حيث الاشراف ابر المتكلم بانه مسرف (على حصوله) اي
 مضى الخبر (لافعال فكاد في قوله كاد زيد ان يخرج بدل بدل قرب حصول
 الخروج زيد جرمك قرب حصوله) بخلاف الروع لاول فاه في الملمع بعد
 وانس فيه جزم (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للوسائل (اذ اعيد)
 (اي ذو اخذ) وقوله (ومضى في الخبر) يجر عطف بغير الاخذ يعني انه يعني
 السروع فان اخذ اعدى في يكون بمعنى شرع فيه واليه اشارة بقوله (بان
 يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بسروع الفاعل في الخ) والبناء في سبب
 متعلق بالجرم ايضا لكنها بمعنى السببية يعني ان الجزم بالسروع بسبب كون
 الفاعل (متصديا) ومتصرفا (لما يقضى اليه) اي للاسباب التي يكون منه
 وبوجه الى السروع (فطفق في قولك طفق زيد يخرج بدل) اي ذلك الفعل
 (على قرب حصول الخروج زيد بسبب جزم المتكلم بسروعه) اي بسروع
 الفاعل (فيما) اي في السبب الذي (يقضى) اي يوصل اليه (اي الى خروجه
 ثم شرع في بيان تعيين الالهة المدعومة لدى من المادى الدلائل قبل
 (فالاول) (اي ما) يعني الفاعل الذي (وضع لدنو الخبر رجاء) (يعني) اي افظه
 وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعني ان لفظا عسى محسوب كون انصاف
 الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثاني (اشفاق فاعلم) مستعمل
 (في المحبوب) اي في الانصاف الذي يحميه المكلم (والاشفاق) مستعمل
 (في المكروه) اي الانصاف الذي يخاف المكلم وقوعه منسأل الاشفاق (نحو
 صليت ان اموت) لان انصاف المكلم الذي اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت
 وهو امر مكروه للمكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من
 مذابحهم منتفقون اي خائفون وقال المصنف وعلى هذا يخرج عن تعريف
 انصاف المقاربه عسى للاسفة فيجب ان يقول رجاء واشفاقا لا يقول عسى
 الاشفاقية موصوفة لدنو الخبر حاشا لا يقول قد الحمية مراد وكيف رافع
 المقاربه فيكون له معنى لا يكون بالعبارة منها انتهى يعني ان سدى ان
 خروج الاسفة في معنى سدى اسم افعال غير الحيد اذا اعتبر لا خروج مع ان

هنا بالواطئة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اي يصح
الجل (بكاف وذلك) اي وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلي) يعني المعنى
الذي هو اصل في عصى هو قوله (قارب زيدان يخرج اي الخروح) فلو بقي عصى
في هذا المعنى الذي هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مقعولا
لقارب لكلمة يبق على هذا المعنى كما يشه بقوله (ثم نقبل الى انشاء الطمع)
فصار عصى زيد ان يخرج مقعولا من اصل معناه الذي هو اخبار المقاربة الى معنى
الانشاء فكان التكلم قال انا انشأت طمعي بهذا اللفظ (فالضارع) اي خفن
كونه مقعولا الى الانشاء المضارع لذي (مع ان وار لم يبق) اي ولولم يبق (على
المفعولية) اي على كونه حاملا لمعنى المفعولية (في صورة الانشاء فهو) اي ذلك
المضارع (مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب) اي واذا بقيت
الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول)
اي في الصورة (وصى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة
المفعول (وقال الكوفون ان) اي المصدرية (يحمل) اي مع قوله الذي هو
المضارع ليس منصوب بالخبرية في التوجيه الاول ولا يشبه به المفعول كما
في التوجيه الثاني بل هو (في محل الرفع) اي مرفوع محلا لان كونه (بدلا
من قبله) وهو زيد (بدل الاستعمال) وانما كان بدل الاستعمال (لان فيه افعال) وهو
ذكر زيد مجرد من احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروح بعده وكل لفظين
اذا قصد الاجمال بالاول واتمصيل بالثاني يكون الثاني بدل الاشتمال من الاول
وقوله (وفي ابهام النبي) بيان لغاية البطل وهي ان في ذكر النبي مبهما (ثم
تفسيره) اي ثم يفسرو بكشف (وقس عظيم) اي ايقاع تنظيم (لذلك النبي
في النفس) بخلاف ما يذكر تفصيلا في اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال
الشارح الرضي والذي ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اي توجيه الكوفيين
(وجه قريب) لكونه - لما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهة
وجعله بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام في معنى التليب قول انكوفيين بانه حينئذ
يكون بدلا لازما بنوع عليه فائدة الكلام وبس هذا شان البدل واجاب عن رده
انما معنى في شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اي ما نفع يمنع من وقوع
البدل لازما في بعض الصور مع مجيء مثل ذلك في بعض التواضع كوصف
محمود رب اذا كان ظاهرا او البدل اولي بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع في بيان
الاستعمال الثاني بقوله (و) (نقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج
زيد) (بان) يكون (بذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعله فخرج وهو
في تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اي ذلك المرفوع المذكور (ما) اي مصدر

كان منصوبا في الاستعمال الاول وهوان يخرج (فاستغنى) اي انه كان لفظ
عسى في هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر افظ
الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم). وهوان يخرج (على
المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) اي نظيره الاستغناء
الحاصل المتبعا في علت (اي في باب علت (ان زيد اقام) بالربكون ان مع اسمه
وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هنا كمنسحق على زيد الذي هو مفعوله
الاول وعلى قائم الذي هو مفعوله الثاني كان علت مستغنيا (عن المفعول الآخر)
الذي هو مفعوله الثاني (فان قيل) اي لا يستغنى عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا
قائم (مقامهما) اي مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علت فان بعضهم
يقدر فيه المفعول الثاني كاشوت والحصول كما عرفت (فهى) اي كلمة عسى
(في هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت في استعمال الاول بتقدير المضاف فانها
في هذا الاستعمال لما قدر ان يخرج مع فاعله اسمها وانها استغنى عن الخبر
واقيم هو مقام الخبر فتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصصر) يعنى
بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنسوب) حال كونها (يعنى قرب خروج زيد فهى) اي تحبذ
كلمة عسى (تامة) لعدم اقصاء الى ملا حظة الخبر ههنا ثم قال (وهو) اي
في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اي غير الاحتمال المذكورين (وهو
ان يكون زيد مر فوعا) اي حال كونه مؤخر (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير)
اي مستغنى (بمعنى الى زيد) لى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل
الذكر الذى هو مضر في اللاحقة فان زيدا وان كان مؤخر لفظا لكنه مقدم
رتبة لكونه اسمها (وان يخرج) اي ويكون ان يخرج (في محمل التصبية
خبر عسى) قوله (وأخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى ومهم احتمال
آخر ايضا (وهوان يحتمل ذلك) اي ذلك التركيب المركب من مجموع
(من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقضى اسم مر فوعا
ويخرج اقضى فاعلا مر فوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا به (فان جعل
الاول كان زيد اسم عسى) (كان) ان يخرج خبر له مند ماعليه) تحبذ تقدير
فاعل يخرج مستغنى راجعا الى زيد المؤخر لفظا ولقد رتبة (وان اعمل الثاني)
بان يكون زيد فاعلا يخرج فتضى عسى مجر دا عن الاسم تحبذ (كان اسم عسى ما)
اي الضمير الذى (استكن فيه) اي في عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه
ضميرا واجما الى زيد (وخبره) اي وكا ش خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى)
اي كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اي كما يكون ناقصة

في الاحتمال السابق اعلم ان انتر حيه الاول شوق على ثبوت عسى ان يخرج
 الزيدان بذني الفاعل وجعله وعواقبه ان يخرجها لرجعه وايضا انه لو كان
 كذلك كان بذني ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة
 الى ما قبله المفرد وان التوجيه الثاني تتوقف صحته على سيرت عسى ان يخرج
 الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا يسمي عسى مذهب
 الصريين من اعتبار افعال الثاني بانه اذ كان الزيدان فاعلا لم يخرج افعلا عسى
 عسى فيلزم ان يكون عسى بالثنية كذا في العصام ثم شرح في سائر الاستعمال
 الاقله فقال (وقد يحذف ان) (من افعال) وقوله (المضارع) بالمرسلة
 كاسفة للفعل وقوله (في الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه
 لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تسميها افعال)
 مفعول له لقوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تسميه كلمة عسى بكافة كادلالة
 الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يزد عسى) تفصيل
 لتسميه يعني كما حذفت ان في المضارع الواقع عند كاد لم يزد كرفيه (كذلك
 عسى زيد يخرج لا يزد كرفيه ان) وفيه اشار الى وجه التسمية وهو عدم ذكر
 (كقولهم عسى الهم الذي امست فيه يكون وراءه فرح قريب) كان
 الاصل (اي الاسم ل الاصل فيه ان يقال عسى الهم الذي (ان يكون
 وراءه يحذف ان) وانما حاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاسم ل
 الذي اقدم مساهمة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال
 العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعلا يخرج اما لو كان زيد اسم
 عسى وان يخرج خبره او يكرر اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فاعله بهمة مخضفة
 كما كانت في الاستعمال الاول اعلم ان في عسى صورتي احديهما عسى زيد
 ان يخرج بتقديم المفعول على الفعل الاخرى عسى ان يخرج زيد بمكسرة
 فهي في الصورة الاولى اما اذ اما قصة ما كانت تامة فزيد فاعله وان يخرج
 في محل نصب على انه مساهم بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتمل من زيد
 وعرف قول الكوين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في ما قبل المفرد
 خبرها بتقدير لمصاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا
 اما تامة واما ناقصة ما كانت تامة فان يخرج في اول المفرد مرفوع على انه
 فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج ان كانت ناقصة ما يخرج
 في ما قبل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا جبر لم يسم بـ
 لاسم تامة اعادوا اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد
 اوادها من باب التشازع ما كان زيد اسم عسى فاعل ان يخرج مستتر تحته

وان كان فاعل ان يفرح فاسم عسى مستتر تحت فعد هذا (واشائي) اى
 النوع الذى من افعال المنة (ما وصع) يعنى ان انواع الاني هو ما رضع
 (لنو الخبر ذو حصول) (كاد) اما كلة كاد (تقول كاد زيد يجي) (فخبر)
 اى فقصه من هذا الكلام ان يخبر به (عن ذو الخبر) اى مضمونه وهو
 المجي ههنا (بشرافه) اى بسبب طوع الخبر (على الحصول للفاعل)
 رفوه (في الحال) متعلق بخبر يعنى حصول الخبر في الاستقبال طاع عليك
 باماراته القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (ففعله) اى اسم كاد
 (اسم محض كما هو الاصل) يعنى في الفاعل وهو ان يكون اسم محضا لا مالا به
 كما هو الجواز ايضا (وخبره) اى خبر لوط كاد (فعل مضارع يدل) اى ذلك
 المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى يدل
 المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كونه الخبر الحاصل في الاستقبال
 قريبا من الحال التى هي زمار التكلم (باعتبار احد معنييه من خبران) اى
 معنى المضارع مجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد
 زمانين فتقوله من خبران مناط القائمة لتركها في باب كاد وقوله (ادلته) متعلق
 بفهوم الكلام يعنى انما احتير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا
 بان كما كان في خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتسا في الحال)
 ولا يحمل جرئ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه غير ذلك لا يحصل
 المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بارجاء والحصول هذا ما اختاره النصارح
 من الوجوه المذكورة في ترك ان في باب كاد واعترض عليه في شرح الباب بانه
 يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلة ان المصدرية تدل
 على الاستقبال العبد ولو تم هذا المستوى الاستمالات في اوشك مع كونه
 من التسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه صدره
 المصدرية على الرء وهو مناصف العزم المقصود وانه العلم (وقيد يدل ان
 على خبر كاد) تنبيهه عسى) اى بريد بالشيء (كما انه) اى اسان (يحذف
 ان من خبر عسى تشبيهه بكاد) كذلك يدل هو على خبر كاد ايضا بناء على
 هذه المشابهة لاعلى شي آخر فان عسى لا يشابه كاد في معنى المقاربة
 المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لا يتزاكهما في هذا المعنى (كقولهم) وقال
 بعض المحققين ان الصواب ان يقال كذوله لانه قول الشاعر لا قول ارب (قد كاد
 من طول ابلى ان يحصها) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والى كسر
 الساء مصدر بلى بلى كرمى يرمى ويصع مضارع مصع السى مصوحا بمعنى
 ذهب واقطع والاف ليس التنبيه بل للاساع ولاطلا في وه خبر كاد وقد

دخل عليه ان المعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من ط ل الى
 (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد، عسى (مشابهما للاخر اعطى لكل واحد
 منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل الثنى على كاد فهو) (اى كاد)
 (كالأفعال) وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الأفعال) يعنى انه كباقي الأفعال
 وقوله (فى افادة ادوات الثنى نفي مضمونها) بان لوجه التشبيه بينه وبين باقى
 الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفي الداخلة على باقى الافعال ان مضمون
 ذلك الفصل نفي كذلك كاد اذا دخل عليه الثنى افاد نفي المقاربة التى هى
 مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه
 كباقي الأفعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى
 تحذف فى المقابلة بين الاصم وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى
 والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فعنى ما كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد
 ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا قرب ثم شرع فى بيان غير الاصح
 من القولين فقال (وقيل نفيه) (اى نفي كاد) ليس كسائر الأفعال بل (يكون)
 اى نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه
 للاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه لثنى مطلقا فى القول لاصح
 فعنى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان
 يخرج وعلى القول الذى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه
 للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفهمون) اى وما كاد اهل البقرة
 من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما
 وصفه الله تعالى لهم فعنى على القول الاصح انه لم يقربوا بالفعل الذبح
 فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد
 اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو القدر والمراد بالفعل هو
 الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه
 الى تعيين معنى الاثبات (يدال) قوله قلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به
 نفي الفعل لزم التساقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه
 بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فلخطأ
 الشراء اى لمعمل الله) (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور وعلى الخطأ وهو
 قوله (ذاغبر الهجر المحبين لم يكدهم ريس الهوى من حبسية يرح) يعنى ان بعض
 القصصاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فعوله ريس الهوى بالرفع اسم لم يكدهم
 وازيسيس بمقال لقية النسي وقوله من حبسية اما محال من الريس يعنى حال
 كونه باقيا من حبسية اى متعلق بقوله يرح وحبية بتشديد الياء اسم امرأه وقوله

يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكذب والمعنى لم تقرب بقية الصلة حال كونها باقية
 من حبسية تزول بمعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى متاقل لمقام اظهار
 العشق الذى هو مراد الشاعر ولولم يكن المضارع المتى مقبدا لهذا المعنى لم يكن
 كلامه خطأ ولما وقعت الخطئة من الفصحاء وسلم ذوارمة تلك الخطئة حيث قال
 (فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئتهم) اى
 تخطئة الفصحاء (وتغيره) اى وتغير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قولهم بكذب قوله
 لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حبسية يبرح ليوافق الكلام مراده
 (فلو لا كان نفي كاد للامبات لما خطأوه ولم تغيره لخطئتهم) بل يقول لهم حيث
 انه لا خطأ فى كلامي فان الاستغناء من قوله لم يكذب نفي القرب من الزوال وهو
 يقتضى الجحد منه لا اثباته ولكنه لم يعلم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف
 بخطائه وصححه بالتغير (واجيب عن الاول) يدفع التناقض الوارد عليه بقوله
 (بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما
 وقوله فذبصوها قرية) حيث اورد بصغة الماضى الدال على حدوث
 الذبح (يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لا على ان الذبح استمر في جميع
 الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق
 (ولانتفاض بين انتفاء الشيء فى وقت وثبوت) اى وبين ثبوت ذلك الشيء
 (فى وقت آخر واما عن الثاني) اى واجيب عن الثاني بان الخطئة من بعض
 الفصحاء وتسايم ذى الرمة تلك الخطئة وتغير كلامه بناء على تخطئه خطأ
 (فخطئة بعض الفصحاء تخطئ ذى الرمة) اى الفصحى الذى جعل كلامه
 على الخطأ (وذا الرمة ايضا) اى كما ان خطئه فى الخطأ فى الخطئة كذا
 ذوارمة ايضا فى الخطأ (فى تسليم تخطئه) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة)
 وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذوارمة
 الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو الخطئى له (فغيره) اى ذوارمة
 كلامه لتسليم تخطئه (فقال عتبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثت ابنى)
 وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأ وسلم ذوارمة
 كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابنى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره
 عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذوارمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب
 (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكذب (كقوله تعالى لم يكذب برأى)
 اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فاما مقرر بخطأ
 واغيره لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد
 بالفصل الواقع خبر الكاد حال كونه متفيا مضار ما انما هو الذى فانه فى معنى

لم يبرهننا فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بين كان في طلبها بيت
 و يأت في المطية مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك التفسير يده
 اى اعضاءه التي هي اقرب من سانه لم يكدرها اى لم يقرب روثية يده فضلا
 عن روثية ما هو ابعد منها بحيث يكون منه هاته (لبرها) وهو في ولو كان المراد به
 الرثية فهو في ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع في القول الذات وهو الف في
 بين الماضي والمضارع ضد ذلك التسائل ان (يكن) (اى الثاني الداخل على
 كساد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يمتني منه) نحو لم يكذبوا. (في الماضي)
 يعني ان كان في الماضي يكون (للاثبتات) اى لاثباتات ٢٢٠ ان انهم لفاء له
 كقولهم لا وما كادوا يفعلون وهذا ما هو (وفي المسئلة) يعني وان كان في المستقبل
 يكون ذلك (كالاهل) (اى كسائر الالهة في افادة الثاني) اى الداخل عليه
 (بني مضمونه) اى مضمون ذلك الفصل وهذا موافق للقول الاول وقوله
 (تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول معنى التمسك به. سين يكون معموله
 فعل وان كان مصدرا للمعلوم يكن معموله لقالوا المقدر ان لازم لقيس يعني
 التمسكهم (في الدعوى الاولى) يعني في كونه لاني في الماضي (بقوله فقال
 وما كادوا يفعلون) (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفصل
 اى الدعوى لا يبره دليل فذبحوها (بالجواب) ان عرفت الجواب (عنه) اى عن هذا
 التمسك وهو ان الدعوى يعلم من قوله فذبحوها لا من الثاني الداخل على كاد
 وقال العصام لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لثن العرب وكان وجه قول
 من قال انه في الماضي لاثبات انه انما غنى به في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود
 دلالة ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله به ان كان بعدا من الفعل يؤيده انه قال
 واثباته في اذلا معنى له الان اثبات القرب يستلزم في الفعل فحيث وجه التمسك به
 تام والجواب عنه ضعيفا انتهى (و) (في الدعوى الثانية) وهي قوله انه في
 المضارع كسائر الافعال وتمسكنا فيها (قول ذي الزمة) اذا غرر الحجر المحين
 لم يكذب رسا الهوى من حب مية بيرج) (حين اراد) يعني هذا التمسك
 حاصل حين اراد اى ذوالزمة (باني الداخل على تكاد انتفاء قرب ريسس
 الهوى عن البراح) اى الزوال (فاني ابداحل على يكاد كالتي الداخل على
 سائر الالهة) هاته لو كان للاثبات لم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما راده
 ثم اراد ان زيف قول القائل بالدعوى الثانية حيث تمسك في الدعوى الاولى
 بعوله ته الى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الزمة وتتمسكهم عليه فيه
 فعل (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعني لو ثبت انه في الماضي

للإثبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي المضارع كسائر الأفعال لوقوع
الخطأ في قول ذي الرمة لأجل استئناسه الإثبات الثنا في وضعه (لكن
لا بد من مدح) أي مدح ذلك المقارن بين الماضي والمضارع (بمجرد ذلك)
أي بمجرد التمسك بالهولين (ما لم يثبت) أي ما لم يقع الإثبات منه (دعواه
الاولى) وهي أن كونه للإثبات في الماضي ثابت مسبقا لأن كونه كاد الإثبات في كاد
يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التي هي فذبحوها ودلائلها على ذلك
أيضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدح في تمسك عليها) أي في تمسك
القائل إنشائي على دعواه حيث أجيب عن التمسك الاول عما أجيب ولم يكن
كونه للإثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان في حيز المنع
لم يثبت به المدعى وحاصله أن القائلين الآخرين لم يثبت دعواهما ولذا قال المصنف
أنه كسائر الأفعال مطلقا في الأصح مخرج في بيان أنواع ذلك من الأفعال
المقارنه قوله (وإنشائي) وهو ما وضعه لئلا يخرج من بيوت (أي بيوت
مصنوع الخبر) (لفظ عل) وهذا هو الأمر المشترك في الأنواع الثلاثة وقوله (ذو
أخذ وشروع في الخبر) بالنصب مفعول مطلق وانتهى به إلى ما به امتياز
في بيان هذا النوع وبين الأولين يعني أن هذا النوع هو كلمة (طلق) حال كونه
(بمعنى اخذ) أي شرع (في القتل يقال طلق بندق) بكسر العين في الماضي
وفتحها في المضارع (كسمل يعلم) ومصدره يسمي * (طلقا) على وزن نصرأ
(وطفوقا) على وزن دخول (وقدماء) في بعض اللغة (طلق يطلق) يفتح
العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (يفتح
الراء) حال كونه (يعني قرب بقل كرت السمس إذا قربت للغروب) (وجعل
(يعني طلق) (واحد) (بمعنى شرع) (وهي) (أي هذه الأفعال الأربع)
في الاستعمال (مثل كاد) وانتشار إلى وجه الـ يد بقوله (في كون خبرها) أي خبر
تلك الأربع المضارع بغير (تقول طلق زيد أو اخذ أو كرب بفتح الواو جعل
زيد بفتح) فلا راد بقوله تقول في مضارع الأول معناه يعني أنك تقول كذا في مثاله
وفي الوصف الثاني أنه لا يجر من المسار ولمسا وحذف التزويل مثل الفعل الاول
أورد بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) أي آدم وحواء شرعا (بخصفان) (واوشك)
حال كونه (بمعنى امرع عطف على) قوله (طلق) (وهي) (أي كلمة) (واوشك)
(مثل كاد ومعنى في الاستعمال) يعني فارة تستعمل استعمال عسى على وجهه
بمعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو واوشك
زيد أن يجيء) وهذا هو الاستعمال الأول (واوشك أن يجيء زيد) وهذا هو الاستعمال
الثاني (وارة تستعمل استعمال كاد بدون أن) وبما ع تصليح خبر على الاسم

(نحو أو شك زيد يحيى) ثم شرع في بيان نوع آخر من أنواع الفصل وهو فعل
 بالتعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) أي فعل وضع (لأنشاء التعجب كوجهه
 النسخة التي فيها أراد الفعل مفردا لأعبار فيها لأن الأصل في التعجب بلفظ الجمع
 والأصل في الجنس الأفراد بخلاف التسميتين الآخرين حيث وقعتا على
 خلاف الأصل فيحتاج إلى بيان نكتة مقتضية للجدول عنه فأراد السارح أن يشير
 إليه فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (وأفعال التعجب) يعني بالجمع (وفي أكثر النسخ
 فعلا التعجب بصيغة التثنية) وإنما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الأول بقوله
 بصيغة الجمع لأن صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالفرد والتثنية بخلاف
 صيغة التثنية فإنها وإن لم تنس في الرسم لكنها تنس بالفرد في اللفظ بخلاف
 الألف لانتفاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فأراد الفصل
 بالنظر إلى أن التعريف للجنس) ولا يخفى أنه لا يحتاج إلى إيراد نكتة للأفراد لانه
 الأصل كما عرفت الآن يقال أنه ذكر استطرادا (ووجهه) ووجه إرادته بالجمع كما
 وقع في بعض النسخ (بالنظر إلى كثرة أفراد) أي أفراد الصيغتين (وثبته)
 أي وإرادته بالتثنية كما وقع في أكثر النسخ (بالنظر إلى نوعي صيغته وعلى كلا
 التقديرين) أي الآخرين (فالتعريف) فيكون التعريف للجنس المفهوم
 يعني لما منع لكونه للجنس وأرسل يكن مذكورا بالأفراد صرح بحالته مذكور (في
 ضمن التثنية والجمع أيضا) أي كما كان مذكورا مصرحا وإذا كان كذلك (فهو
 ما وضع أي فعل وضع) يعني ما اعتبر في التسميتين الآخرين للفرد المذكور في
 ضمن التثنية والجمع كان المأل هو ما وضع يعني إلى المفرد فلا يضر الصمد ول
 عن الأصل في التعريف أعلم أن السارح أراد بهذا التوجيه أن يزيل الجواب
 المذكور في الحواشي الهندية بأن يقال إن إضافة التثنية كإضافة الجمع يجعل
 المضاف جنسا كذا يجب منه في تلك الحواشي لكن فيه نظر لأنه ليس أحال
 إضافة التثنية على إضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم أن تكون إضافة الجمع
 للجنس على نسق واحد وليس كذلك فإنهم صرحوا على أنه ليس بمنسق
 وإن صرحوا في بعض المواضع وأما كون التثنية كذلك فلم يصرح به أحد
 ولذا عدل السارح عن هذا التوجيه ثم السارح أراد أن يشير بنفسه إلى الوصول
 بقوله فعل إلى أنه قاع التقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو
 مستعمل في التعجب وليس يفعل تعجب بقوله (لأن الكلام) هذا إشارة إلى بلب
 مصحح للتفسير يعني إنما فسرنا الموصول قولنا أي فعل وخصصناه به بقرينة
 كون الكلام (في قسم الأفعال) وإذا كان المراد كذلك (فلا ينقص الحد)
 أي حذف فعل التعجب مما (يمثل لله دره فارما) والتعجب من حسن صنعه صلى الله

يخرج بغيره الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) (بمثل) (واهاه) فانه صوت
 يلفظ به عند التجب خارج عن التعريف فجعل الوصول عبارة عن الفصل
 (لكن يفتض بمحوقاته الله من شاعرو) يفتض (لا شل عشره) فانه يصدق
 على قوله فانه وعلى قوله ولا شل انهما فعلان وضعا للتجب فان الاول
 مستعمل فيما اذا تجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ما هو
 المستعمل وليست من الاستفهامية للتجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف
 لمطلب التبيين فالبالوا لا تدخل على النكرة كداني بعض الخواشي وقوله ولا شل الشل
 الرئيس في اليد واذهاها يقال شات معروفا ومجهولا والمراد بالمشعر الاصابع
 وهذا التجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض
 يعني ان التعريف يفتض متساويين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولا شل
 ان كل واحد منهما فعل وضع. (لانشاء التجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل
 انه لا يفتض لانما لا ينسب اليه وضع لانشاء التجب بل انه وضع للدعاء ما راد فقصه
 بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع انتقض لانه ليس (لخص الدعاء) بل مر كب من التجب
 والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب الفتن والى ضيقه يعني انه لا يدفع
 (لا يلزم يقال) (هذه الافعال ليست موضوعا للتجب بل) امثال هذه الافعال
 ثم اوقع للدعاء مع التجب (استعملت لذلك) اي لا تجب (بموضع الوضع) اي الدعاء
 وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال اوردت في الجواب بغير المراد
 يعني انه لا يفتض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التجب انه (ما وضع
 لانشاء التجب فحسب) يعني اختص ذلك الوضع بالتجب (بحيث لا يستعمل في
 غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الا على فعل التجب (وما ذكر من مواد
 الفتن) وان استعملت في التجب احبانا (وكبر اما تستعمل في الدعاء) وما يستعمل
 في الدعاء ليس بمخصص بالتجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك
 المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعني لدفع الفتن بمحوقاته ولا شل
 بان المراد ما وضع لانشاء التجب في نفس مصدر هذا العمل وهذا لا يجري في قاتله
 وشل لان التجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصا
 شرح في بيان هيئته وحصرها في عدد فلول (وله) وفسر الشارح مرجع الخبر
 بضميرين احدهما (اي لفعل التجب) والاخر قوله (اولسا) وضع لانشاء
 التجب (فالاولى) على انه راجع للحدود والثاني منى على انه راجع للحد
 (والا) جازان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الساطق وهو ضاحك
 يبيحون لن يجمع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجع
 العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينشأ في

الحكم عليه بالهكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (مختاراً)
 مبتدأ مؤخر ثم اشار الى ما به الاشتراك في الصفتين والى ما به الامتياز فيهما
 فقال (احداهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (ما فعله و) (اخرهما
 صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل تضمن بفتح الميم وهو ما به
 الاشتراك والتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتعارضان احدهما بصيغة
 الماضي والاخر بصيغة الامر ولم تؤم من قوله صيقتان على تقدير الارجاعين
 ان ههنا وجود فصل موصح لانهما التجب وهذا الفصل لا يثبت وجوده
 في ضمن هاتين الصفتين وادالم يجب لم يجب الحصر ههنا اشار الى دفعه بقوله
 (اسطرطان بكونا في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر اثباتا في اشتراط
 وجود ذلك الفعل في ضمن هاتين الصفتين ثم شرع في بيان احوال الصفتين
 بالخواص من سائر الالفاظ (الاولى) (اي فعلا التجب) ههنا الصيقتان
 التان تضمنتا فعل التجب (غير متصرفين) وفسره بقوله (فلا يتصرفان) يعني ان
 المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يعبران (الى مضارع) (وهاتين) (وتدبته) (ولا
 يصح قول) اي والى ما مضى محمول (وبائيت) اي والى ما مضى بدل كلا
 معلوم فاقاب مذكور في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر في الثانية
 ابدا (وبعض السخ و هي) يعني بدل وهما فيند كالراجعا الى موث
 واشتد (اي ههنا التجب غير متصرف) والسبب ان يقول وفي بعض
 السخ وهي خبر متصرفه بدل قوله وهما غير متصرفين فلهذا اكنى بذلك
 في التدبير وهذه التسمية وافقه لا حجة المودة بالجمع كما سبق (مسئل ما احسن
 زيدا واحسن زيدا) وهذه المسئلة هي الخاصة الواحدة ثم شرع في بيان خاصة
 اخرى له فقال (ولا يبيان) (اي فعلا التجب) يعني ان فعل التجب الوجوديين
 في ضمن الصفتين لا يجوز ان يجرهما به (الا) اي يجوز ان يجرهما به (بما يبي)
 اي من المادة التي يعررار على (وهامل التمسيل) (لما بينهما) اي لو قور
 مثلهما هاتين الصفتين (له) اي لاهل التفضل وقوله (من حيث) اشاره الى
 وجه السه الواقع المشترك فيهما يعني انهما مشابهما له من حيث (ان كلامهما)
 اي من فعل التجب وافعل التفضل يقان (للمبالغة والتاكيد) اما كون اسم
 التفضل للمبالغة والا كيد فلما فيه من الزيادة في الفصل المتلزم انهدير الفصل
 لان المزيد يقتضي المزيد عليه دشوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفصل
 بالضرورة فقيه تأكيده وتقرر لاهل التفضل واما كون فصل التجب
 للمبالغة والتاكيد فلا يلزم من الذي الانا زاد على غيره في الصفة

ونسبوا وزجد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستارمة لا كيد اصل الفعل
 وتقريره كذا في بعض الحواشي يعني ان التمتع وهو ادراك امر قريب حصص
 من جهل سبب الفعل الواقع من لفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع
 لثبوت ذلك الامر القريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذي هو
 الادراك فافهم والحق السارح قوله (وكذا لا ينبغي) الى كلام المصنف
 يعني انهما لا ينبغي ايضا (اللفظ) يعني بفعل على صيغة المعلوم
 ولا بفعل على صيغة المجهول المذموم (كامل العضيل) كما وقع
 افعال التفضيل كذلك (وقد شدت) اي حكم بشذوذ ما وقع بمجهولا قوله
 (ما اشتهى الطعام) بصيغة المجهول يعني يجب ان الطعام غير مستهى وقوله
 (وما عقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي لم يصبر الكذب المذكور
 فهو ضايع ان اسم التفضيل بمعنى الفعل محكما بشذوذ ما وقع وما حكم
 بانواع بناء فعل التمتع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يبين ان
 بنائه في ذلك فعال (ويوصل في) (الفعل) (المتنع) قوله يتوصل بفعل
 مجهول من التوصل وهو طلب الوصلة الى شيء يتكلف وقوله في المنع نائب
 فاعله ووسط اسارح قوله الفعل ليه موصوف المتنع ولما كان المتنع
 صيغة الفعل لانه غير مستند اليه لى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله
 (بناء صيغتي التمتع منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان
 لفعل الذي يمتنع بناء التمتع منه وهو ما يمتنع منه بناء فعل التفضيل فانه يمتنع
 بناؤه من فعل رباعي فساعد (او ثنائي من يد فيه او ثنائي مجرد مضافه لون
 اوعيب) بل يجب بناؤه من ثنائي مجرد غير لون وعيب فاذا اراد ان يبين
 الى باعصر مساعد او ثنائي فيه لون اوعيب يوصل (عقل ما اشد استخراجه
 واشدد استخراجه) فانه لما اراد بناءهما من استخرج استخرج اوسع
 بنائهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء بكونه غير ثنائي في خبر يتوصل الى
 المطلوب باشد وامرر وموصوفا مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (اي
 يتوصل بينهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه) وهو اشد ههنا فانه مستق
 منه شديدا وهو ثنائي غير لون وعيب (وجعل المتنع) اي وجعل الفعل
 الذي يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا في الصيغة الاولى) (او ضرورا بالنسبة)
 في الصيغة الثانية ثم اسرار الى خاصة اخرى اهمه (ولا يتصرف بهما)
 (اي في صيغتي التمتع) يعني وبني خولسده لا يجوز ان يتصرف في صيغتي
 التمتع (تقديم) (عند تدبير حاشية في صيغتي التمتع) من الافعال من
 تدبير الجاز في سائر الافعال (تقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل)

فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه متع ههنا (وتأخير) (اي بتأخير جاز فيهما
عداها) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما عدا فعلي التعجب
من الافعال مثله (كأخبر الفعل منهما) اي عن الجسار والمجروح ثم اشارة الى
قاعدة تقيد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي
فسرناهما بالتقيد (بما قيدنا) وهو الجواز منهما (ليكون عدم النصرف فيهما) اي
بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما جعلناهما على الوصف
المفصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة
بهما) لا يبان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما
مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) ترفع لقوله ولا تصرف يعني انه لما
لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال به اي فيثبت لاجز ان يقال
(ماز بدا احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجروح كما يجوز ذلك
في سائر الافعال وانما لم يجز فيهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بعد الفعل)
اي بعد نقل الاول من الماضي والتاسية من الامر (الى التعجب) اي لانشائه
(جرىا) اي كان هذان اللفظان جار بين رجلي الامثال واذا جرى بالجرى
الاول في الاخراج عن موضوعها الاصلى الى غيره وانما قال جرى الامثال
ولم يقل فوجعا من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل
الامثال حقيقة ولبسا كذلك لان المشمل هو القول السائر الممثل مضرب به بمورده
(فلا يغيران كما لا تغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب
كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيده وافراده وتثنيته وجمعته
عند استعماله في المضرب بل يعني على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على
طريقة واحدة عند استعمالها في المورد ولما ورد الاعتراض على تغيير
المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشارة الى والى دفعه فقال (قيل) اي على
المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس)
يعني ان عدم اتصرف بالتأخير يستلزم عدم اتصرف بالتقديم ايضا وانما
يستلزم التعبير باحدهما الآخر (لان تقديم الشيء) اي على الغير (يستلزم
تأخير غيره وكذا) (تأخير) اي تأخير الشيء عن الغير (يستلزم تقديم غيره
عليه) لان بين التقديم والتأخير تقابل التضاد (فلو اكتفى باحدهما لكتفى)
وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجب بان ذكر التأخير اما هو للتأكيد) اي
تأكيد معنى متفهم مما قبله ضمنا (لالتباس) اي لانه ذكر لفائدة معنى
جديد غير متفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فورد السؤال
قوله وتأخير ونسأه ظن السائل انه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقص

وتقرير السؤال ان تركيب لمصنف باطل لانه ملتزم للاستدراك وكل ما هو
كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولاً بجمع الصغرى منه كونه للتأكيدي
انما لا يلزم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك له
لأنه كيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع في جواب آخر بالعلامة يعني
مع ان الواسط كونه للتأسيس لا يضره لالتزامه بالاستدراك المضمر لان كل واحد
من التقديم والتأخير (وان لم يفصل) اي ولم ينفك احدهما عن الآخر
بالوجود لكنه اي لكن احدهما (بفصل عنه) اي عن الآخر (باعتقاد)
اي بكونه مقصود التكلم اذ قد يكون قصد التكلم الى تقديم المفعول فلا يكون
تأخيره مقصوداً وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصوداً (فكانه)
اي انظر ان المصنف (اعتبر القصد) وبني كلامه على انفصال احدهما عن الآخر
فيه فذكر كلا منهما على حدة لمدح احدهما في القصد وقال العاصم لا ينبغي
على الفطن ان يشي من الجواب بين ليس عسكت والباء السارد لا يحصل من هذه
الموارد والاحسن ان يقال ان المراد به لا بقدم لفظاً احسن يعني في ما احسن
زيداً على ما يعني الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدهما لما في فعل التعجب عن هذا
التصرف وان كان ذلك مانعاً آخر من تقديم احسن على كلمة ما فقطل انتهى
ولا ينبغي ان هذا الوجه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب به مضمر بأنه يجوز
ان يكون المراد تقديم شيء وتأخير، بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على
ما وجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيداً ما احسن
او ما زيداً احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخيره عنه كما يقال احسن
ما زيداً او ما زيداً احسن وان يكون المراد تقديم المفعول على عامله سواء تقدم
على كلمة ما او ذكر بعد ها ولا ينبغي ان ذكر التقديم على هذه التقدير لا ينبغي
عن ذكر التأخير ولا بآس ورد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة
الثانية والمقصود شمله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما
وأخبرها بالخصوصية له بصيغة التعجب فانه يجوز مطلقاً والكلام فيه له
خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم بمرجع
في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب قول (ولا) وفسره الشارح بقوله (بصرف)
فيهما بايقاع) للاشارة الى ان قوله (فصل) محروص معضوف على قوله بتقديم
او على قوله وتأخير بخذف مضاف وهو الايقاع لان انفصال عبارة عن كلمة
وقيل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء
في بايقاع متعلق به متعلق به لمعطوف عليه ولا زيادة يعني انه كما لا يجوز
ان يتصرف في فصل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف

بإيقاع كلمة تفصيل (بين العالم) أى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المفعول
 أى الذى هو زيدا فى الصيغة الأولى ويزد فى الصيغة الثانية) (نحو ما) حسن
 فى الدار زيدا وكرم اليوم زيد) حيث فصل فى الأولى بقوله فى الدار وفى الثانية
 بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لأجرأتهما) أى لكون هذين المثالين
 جاريتين (بحرى الامثال كما سبق) من ان التعجب كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا
 فيما حرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا
 أى سواء كان بالنظر أو بغيره (وأجازوا لئلا فصل بالنظر) (لا سمع من العرب
 قولهم ما حسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل بين ما حسن وبين معموله
 الذى هو ان يقصد بقوله من الرجل ولولم يكن جائزا لماسمع هذا التركيب منهم
 ولما كان قوله من الرجل نظرا بمعنى جاروا مجرورا خص الجسور بالنظر عند
 وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بان يجوز النذر للاسراع
 فى النظر ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (وأجازوا لكون
 الفصل بكلمة كان مثل ما كانا حسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين ما حسن
 بكلمة كان (ومضاه) أى معنى التعجب الذى فصل بين ما وحسن بكلمة كان
 (انه كان له فى الماضى حسن واقسع دائم) لا دل عليه كلمة كان (الا انه)
 أى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال
 ذلك الحسن الآن (بل كان دائما) أى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان
 اصراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) أى لفظ
 ما فى ما حسن (ابتداء) (أى مبتدأ) . انما صدر الابتداء بالمبتدأ فاراد المصنف
 بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل
 عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ لما راد بالابتداء بناء
 (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) أى الذى هو المبتدأ
 كإفسره به (او ذى ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب
 المصنف يكون صحفها بتصرفين احدهما لتصرف فى نفس الكلمة كإفى التفسير
 الاول فيكون مجازا لغويا والآخر باقائه على مصدرين بتقدير مضاف فيكون
 مجازا احذفا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون
 من قول رجل عدل مبالغة كإفى العرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ
 وما ابتداء) أى بالياء النسبية (ومضاه طهر) يعنى خير محتاج الى ان يصار
 الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر يعده خبر حال كونه (يعنى شئ)
 انما جعل ما على النكرة (لان النكرة تناسب التعجب لانه) أى لان التعجب

(يكون فيها) أى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سبويه) متعلق
بالتبعية بين المبتدأ والخبر يعنى أن كون ما نكرة إنما هو عند سبويه (وما بعده)
(أى ما بعده) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) أى خبر ذلك المبتدأ وهو
أحسن ههنا فكون الهمزة فى أحسن للتعبية وقوله (من باب شراهر ذاتاب)
إشارة إلى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فإنه لا يجوز أن يكون
المبتدأ نكرة إلا إذا تخصصت بوجه ما فاجاب بأنه نكرة مخصوصة من قبيل هذا
التركيب الجسائر عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شراً عظيماً
أهـ ذاتاب لا شراً صغير فالمعنى شئ خفى أحسن زيداً لا امرئ جليل وأما من جعل
معنى قوله شراً ذاتاب الأخير فلا يصح أن يكون معنى ما أحسن زيداً من قبيله
لأنه يكون المعنى ما أحسن زيداً شئ الأسمى فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم
قال فى تصحيح مذهب سبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يعد أن يقال ما مبتدأ
نكرة للعموم فإن المعنى كل شئ أحسن زيداً وهو مناسب لمقام التعجب جداً
انتهى كلامه أقول وفى قوله لا يعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال الرضى
مذهب سبويه وإن اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو أن استعمال
ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعسا هي وفى بعض الخواشي أنه لم يسمع مثله فى
مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرا ذاتاب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده
خبره انتهى ما فى بعض الخواشي فيكون مراد ذلك الفائل تضعيفه بوجه
آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شراهر الخ فلا يرد عليه ما حكى
عن العصام من عدم جوازه بالقياس إلى المعنى النبى وقوله (وموصولة)
صطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (أى ما)
فى ما أحسن (وموصولة) (عند الأخفش) فكون جملة أحسن صلته وهو مع
صلته يكون مبتدأ (والخبر) أى وخبر ذلك المبتدأ (المحذوف) (أى الذى
أحسن زيداً) وهذا إشارة إلى معنى الموصول وقوله (أى جملة ما أحسن)
إشارة إلى أن الهمزة فى أحسن لاصيرورة وقوله (شئ عظيم) إشارة إلى الخبر
المحذوف لم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) أى
لفظ ما فى مثل ما أحسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى أى شئ (وما بعده) أى
أفعل الذى به كلمة ما هو أحسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) أى خبرها
الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) أى توجيه الفراء (قوى من حيث
المعنى) وأما يكون قوياً (لأنه) أى التكلم كان جهل لى جاهلاً (سبب حسنة)
أى حسن زيد (فاستفهم) أى فطلب فهم السبب فأل (عنه) أى عن
السبب والتعجب إنما يكون فيما يحتمل سببه ثم أكد قوله (وقد يستفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معصى التعجب نحو قوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين) وقال المصمم وإنما لم يلتفت إليه المصنف لأنه لم يكن حينئذ أحسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول يكونه فعل التعجب لا يجمع هـاً التوجيه انتهى ثم شرع في يسأل للذهاب في توجيه الصيغة الثانية وأراد السارح تمهيد مقدمة فقال (وأما أحسن يزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال في جميع الصيغ فإشار إلى أن كونه امر ليس امرأ حقيقياً بل (صورته امر ومضاه الماضى من افعل) كما في الصيغة الأولى (معنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزته للصيرورة (كألم أى صار ذا لم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى أن كون أحسن دلي صورة الامر وكونه يعنى الماضى متفق عليه لكن في توجيه المجزوء أقوال أحدها أنه (أى مجزوءه) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سبويه) (فقال) (والباء زائدة) (كأفى كنى باله) (لازمة) أى لا يجوز حذفها فقوله (الأذا كان التعجب منه) (استثناء من قوله لازمة يعنى أنه لا يجوز حذفها في وقت الاوقت كون المجزوء الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) أى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولاً (نحو أحسن ان تقول أى بان قول) وإنما جاز حذفها بناء (على ما) أى على الأصل الذى (هو القيس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا صير) إشارة إلى ما لوهم ان هذا التوجيه محل بالاعساء فان افعل لما كان امراً في الصورة اقضى كون فاعله مستتراً تحتد على أنه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استناره وإذا كان المجزوء فاعلاً يلزم التعدد وهو غير جائز فقد فهم بأنه لا ضمير تحتد مستتراً (عند سبويه) (في افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) أى ليس الا واحداً وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظه (أى مجزوءه) يعنى ان محله المجزوء بالياء منصوب على أنه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن لا) كما قال سبويه أنه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش أنه (معنى صار ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة) (والساء لتعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجزوء مفعولاً لاحسن محتمل في الباء توجيهين أحدهما انها لتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازماً فحينئذ تكون الباء لتعديده (أى تجعل اللازم متعدياً فالعنى صيره ذا حسن) وقوله (أو) شروع في بيان التوجيه الثاني في الباء يعنى أو (الباء) (زائدة) (وهذا بناء على ان يكون احسن متعدياً

بنفسه (و) على ان (تكون هيئة احسن للتعبية كإخراج) فيجئذ يستغنى الفعل
 عن حرف الجر الذي افاد تعبئته (ففيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور
 مفعولا بإحد التوجيهين فيوجد اليئة في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر
 (ضمير) اي مستكن تحته ومستزجوا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي
 فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حيثئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة
 ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت زيد) ان كانت الباء للتعبية (او زيدا)
 ان كانت زائدة (اي اجمله حسنا) ولا يخفى ملاعبة هذا التفسير للتوجيهين
 (بمعنى صفة) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا آخر
 في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر كل احد)
 لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعني كان
 التكلم التجب بأمر كل من هو شأنه الخطأ بان يجعل زيدا (حسنا) اي بالحكم
 بحسنة (واما يجعله كذلك) يعني ان مراده بهذا التعميم اعني يجعل زيد
 حسنا (بان يصفه) اي يطرأ ان يصفه (بالحسن) وانما قصر الجعل
 بالوصف فان الامر بجعله حسنا ضمير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه
 بالحسن الموجود (فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فارفيه من جهات الحسن
 كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد) وفي ترجمه الفراء من المألفه ما لا يخفى وقال
 القسام ويمكن ان تكون الباء سببية يعني احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان
 الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى مطلقا (فعمال المدح
 والذم) وفسره الشارح بقوله (يعني الافعال المشهورة بهذا القب عند العامة)
 للإشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الإضافي يعني بان يراد به مطلق
 الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة بين العامة
 بهذا القب فانه لو كان المراد به مطالعتها بنبض الحد ما بمنزل مدحته وذمته
 وغيرهما من الافعال التي لم توضع للانشاء والظاهر ان يقل فعل المدح والذم
 في اصطلاح النحويين (ما وضع) الخ كان المراد من قوله فعن اشجب هذا كذا
 في بعض الحواشي وفسره الشارح بقوله (اي فعل وضع) للإشارة الى انما
 موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسها واختار كونها موصوفة للملأمة انكره
 في الخ بـرية وان كانت الموصولة ملازمة لقسم التعريف وقوله (لأنشاء مدح
 او ذم) متعلق بوضع وقوله (فلا يمكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفصل
 الذي يدل عليهما لكن لا قال لأنشاء مدح لم تكن امتثال هذين الفصلين
 معدودة (منها) اي من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اي لان كل

واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للأنشاء) لانهما موضوعان لخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضي لا لأنشاءهما بهذين اللفظين ثم شرع في بيان افرادهما فقال (فهما) أى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانها معا من نوع واحد (فهما) أى نعم وبئس (في الاصل فعلان) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضي فانهما في الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح اشون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهجزة ثم شرع في بيان تصرفيهما فقال (وقد اطرده في لغة بني نجيم في) كل (فعل اذا كان فاعله مقحوحا و) كان (عينه حلقيا) أى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فنوله اربع فاعل اطرده يعنى انه مطرد في كل فعل شأنه كذلك لانه مختص بهما (احدهما) أى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) أى وهذه اللغة (الاصل) كأس وصعق (والثانية) أى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء وهى لغة في نعم ايضا كما قال في الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح التون واسكان العين (والثالثة) أى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة في هذين الفعولين (والرابعة) أى اللغة الرابعة (كسر الفاء) أى مع كسر العين (اتباعا للمعين والاكثر في هذين الفعلين) يعنى في نعم وبئس (عند بني نجيم اذا قصد بهما المدح) أى ابتداء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) أى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بني نجيم) ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشروطهما) (أى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) أى فاعل ~~كل~~ منهما مسروبا احد شروط ثلاثة احدها ان يكون (مرفعا باللام) أى باللام التى هى موضوعة (للعهد الذهبى) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهى) أى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) أى قل ذكر الخصوص (ويصير معينا بذكر الخصوص بعده) أى بعد ذلك المرف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعيينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) أى لقصد ان يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (واقع في النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان المبدوح ذكر مرتين احدهما ~~بهما~~ بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره زيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المرف) بيان للشرط الثاني يعنى او يكون العاقل مضافا الى المرف (بهما) (أى باللام) التى للعهد السد هنى وهذا ايضا (اما بقير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجده فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون

بواسطين وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) (مضمر امير) بكرة منصوبة
وصف التكرار امير بمراد ما توضيح اذا التكرار اما منصوب او محر وروها في تحل
الجزا لان يراد الاحتراز عن الجبرود عن كافي فانه الله من شاعر ولك ان تريد به
النصوبة لا محلا فاحتز به عن نحو ما في فتعما هي ليحسن التقابل بين التكرار
وبين ما في حديث التفصيل للتوضيح فافهم وانما في بالفصل رد المذهب الى على
وسيو به كذا قاله عصام لدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعني ان
تلك التكرار مشروطة بكونها مفردة اي غير مضافة وقوله (ومضافة الى
تكرار) معطوف على قوله مفردة يعني او مشروطة بكونها مضافة الى تكرار
مثلهما وقوله (او مفردة) بالجر عطوف على قوله الى تكرار يعني انها اما مضافة
الى تكرار او مضافة الى مفردة حال كون اضافتها اليها (اضافة انظمية)
لانها سبب الترتيب منها. (نحو نعم رجل) هذا مثل للمضمر امير بالقر
(او ضارب رجل) يعني او نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى تكرار
(او زيد) بالجر صفة على رجل اي نحو نعم ضارب زيد اياه انما يشبه سائر
مضافات الى مفردة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف في اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اي او نعم ارا به التمثيل لما وقع مضافا الى المفعول
باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) إشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله (او) (مير) عطوف على قوله مير بكرة يعني ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون مير ابتكره او مير (بما) اي باللفظ الذي (بمعنى
شيء) اي بمعنى الشيء التكرار حال كونه منصوب المحل على التمييز (سئل
فتعما هي) (اي نعم شيء) ففاعل نعم ضمير تحت وقوله ما مير له وقوله (هي)
مخصوصة وكون ان ل هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب الخلف بقوله (رفار انما هو على هي
موصولة) اي ما في فتعما (بمعنى الذي) يعني انه. (فاعل نعم) اي
كافي نعم الرجل واذا كانت كذلك يكون موصولة تحتج الى صلة فاجاب بقوله
(فكون الصلة باجهم) اي بطرفهم. (في فتعما هي مفردة) وانما
حدثت (لان هي مخمومة) بالمدح (اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقول
سدويه والكسائي ما عرفه تامة بمعنى الشيء يعني فتعما هي نعم الشيء هي)
فحينئذ لا يحتاج الى الصلة (ذا) اي فحينئذ نقض ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام
وهي) اي لفظة هي (مخصوصة) ثم مرع في مسائل الخصوص فقول
(وبعد ذلك) (الفاعل) اي في الاقسام الثلاثة من فاعله اذا وجد بشرطه
يحصل بعد ذلك الفاعل (الخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبر وقوله بعد ذلك

بمعنى انه يذكر المخصوص مفصلاً بعد ذكر الفاعل مجملًا وذلك هو المعنى (بالذم
او الذم) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلاً معينا م اراد ان يشير الى ان البعدي
ليست بواجبة بقوله (ويدنه) لئى كون المخصوص المذكور مذكوراً بعد الفاعل
(انما هى) اى البعدية (بحسب القلب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل صريحه فى الافتتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين
احدهما ما قاله (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله
خالفا) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وعاقله (خبره) اى على انها جملة صدى
مرفوعة المحذوف خبر مقدم المبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يفتح
هذه الجملة الواقعة خبراً) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبراً تحتاج الى عامل
الى المبتدأ ودفع بار الواقعة خبراً لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
العمدى مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ماى اوجهين
وهو ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك
المحذوف (هو) اى انما هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذا
المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدم ما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على
تقدير السؤوال) يعنى انه ما جملة اسمية استتت فيجوز جواب لسؤوال سائل
(فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى نفس السؤوال (فكأنه) اى المتكلم (سأل
من هو) اى المدح (فقل) اى فاجيب انه (زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول
نعم الرجل جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية
الاسمية (وعلى الوجه الثانى جملتان) احدهما دعائية وشائية واناجهما
اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط المخصوص وما قبله فقال (وشرطه)
(اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا) (مطابقة الفاعل)
ولما جازان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبل الاضافة الى المفعول
او من قبل الاضافة الى الفاعل اشارة الى الاول بقوله (اى مطابقتها الفاعل)
اى مطابقة المخصوص الفاعل حىب اشارة بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف
واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل) اى اشارة بتقدير الضمير المتصوب
الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذفه وانه ان المطابقة لما كانت
مصدرا من باب الفاعلة جاز فيه لكونه للمساواة بين الاثنين وقوله
(فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص
من جنس الفاعل (حقيقة او حكما او ابلا) فقه وله حقيقة اشارة الى نوعى
الفاعل من كونه بمنزلة اوبى فى نعم رجل زيد ونعما هى فان الاول مطابق
فى الجنس حقيقة كذا زيد من اعراف الرجال والنساء مطابق له فقه

بأول ما بالشئ الذي يكون عبارة عن رجوع اليه الضمير ويحتمل أن يكون
 إشارة إلى ما سياتي من التأويل بعد حذف المضاف أو غيره في الآية أي سبذكر
 (وفي الأفراد) أي أنه لا بد من بقاء فعل في أمفراد (والثنية وتجمع) أي
 والتأنيث (وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مسروبا به يعني أنه اشترط ذلك
 لكونه مخصوص (عبارة عن إفعال في المعنى) وإن كان منفصلا عنه في اللفظ
 فإنه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل فرض تحصيل التبيين
 أي الذم من تبيين اجبالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فالزيد مطابق للفعل
 في الجنس والأفراد (نعم الرجل الزيدان) هذا مثال للمطابق في التثنية
 (ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (ونست المرأة هند) هذا
 مثال للمطابق في التأنيث (ونست الرجال الهندان) ونست النساء الهندات (هذا
 مثال للمطابق في النسبة والجمع قوله (يجوز أن يقال) إشارة إلى أن هذا الفعل كما حاز
 مدحا بفته لمعناه في تذكريه والتأنيث يجوز أن لا يبقه فيعجز زينة ل (نعم المرأة هند
 ونست المرأة هند) وإنما جار كذلك (ذهبا) أي نعم ونست (كما كانا غير متصرفين
 شبه المخرق) أي كما ساسا سمين للمخرق في عدم جواز التصرف وإذا كانا
 متصرفين لهما (لم يجب الحاق العلامة بهما) أي الحاق علامة التأنيث
 في التأنيث لاحتقار بهن في الثبات كما وجب في سائر الأسماء (و) (قوله تعالى) (شمس
 مل القوم الذين كفروا) وإشارته لشرح قوله (جواب سؤال مقدر) إلى وجه
 إيراد المصنف يعني أن هذا الإيراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر
 بانقضاء ما إذا عاده لم توجد فيها لمطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع
 الخصوص فيها) أي الذين كفروا إجماعا مع أفراد القابل وهو مثل القوم
 فإن دار يجب عنه بآية الكيفية (و) كذا (شهيد) (٤) أي من المواضع
 التي (لم يبق الفعل) في تلك (موضع) الخصوص (أنه يرد بها النص
 إذ لم يكن متأولا لذلك) متأولا (وتأويلين أحدهما بتقدير مضاف في طرف
 الخصوص بأن يقال أنه (بتقدير من الذين كفروا) يعني شمس مثل القوم مثل
 الذين كفروا أو يكون مثل المقدر المضاف لمقابلين وتبينهما بحذف
 الخصوص كما عاده قوله (أي يجهل) نفي (الذين كفروا) صفة للقوم (لكون
 منهاجه) (وحذف الخصوص أي شمس من القوم المذكورين منهم) ثم شرع
 في ما يجوز للمخصوص فعل (وقد يحذف الخصوص) وقد بقوله (إذ علم
 بأقرينة) (لكونه أنه لا يجوز حذفه) (من) (قوله تعالى) في قصة
 إبراهيم عليه السلام أتاه به - - - - - (نعم الله) (وبخصوصه) (أو إبراهيم
 وآلهم) (في قصته) (و) (قوله تعالى) (نعم الله) (أي نعم)

يعني ان الممدوح هو ذاته تعالى بقرينة ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بينهما
 بايد وانما موسعون والارض فرشاها فنعلم الماهدون فان الباقي السماء والارض
 للارض وماهدها هو الله تعالى وباراده بالجمع للتعظيم (وساء حال كونه
 من افعال الذم (مثل بس) (في افادة الذم) اي في السداول (والشرائط)
 اي في الشرائط الثلاثة المسد كورة في الفاعل (والاحكام) اي وفي احكامه
 من جواز حذف الخصوص بالقرينة (ومنها) (اي من افعال المذم والذم)
 لفظ (حب في) (حبذا) واصل المذم ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع
 حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو حب فقط
 كما اشار اليه بقوله (وهو) اي حبذا (مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او حب)
 يضمها (اذا صار) اي ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا)
 اشارة الى الجزء الآخر قال المصاحم ان الشارح يريد بذلك ان في حب لغتين
 حب بفتح الفاء يعني الماء كما هو القياس وحب يضم الجاء منفل الضمة الى الحاء
 ثم الادغام اذا مله حب بضم الباء على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وهذا
 صا حب القا موس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب الخ ولذا
 قال المصنف (وفاعله) (اي فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسألة خاصة له
 فقال (ولا يتغير) (اي حبذا) يعني اصل فعله (او فاعله) اي ولا فاعله (او ذا)
 اي ولا لفظا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما و كفورا يعني لا تأثموا
 ولا تكفروا كما في شرح الب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعني كلا منهما
 لا يتغير عن الشكل الذي كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
 اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجرها) اي لكون تلك الكلمة
 المركبة جارية (بجري الامثال التي لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال في حبذا الزبدان)
 حين كون المخصوص نثية (وحبذا الزبدان) حين كون المخصوص جمعا
 (وحبذا هذ) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور في قوله
 وشرط المخصوص مطابقة الفاعل ثم شرع في بيان بعض ما هو مشترك فيه
 ومختلف فيه فقال (وبعد) (اي بعد حبذا) (المخصوص) كما في اخواته
 (واعرابه) (اي اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب مخصوص نعم) (على
 الوجهين المذكورين) يعني على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبرا
 للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يعم)
 شروع في بيان الحكم المخصوص به يعني انه يجوز في حبذا فقط ان يعم (قبل
 المخصوص) وفسره بقوله (اي مخصوص حبذا) لا يعم الاشارة (او بعده)
 (اي بعد مخصوصه) (بغير او حال) حال كون كل منهما (على وفق

مخصوصه) اى موافقه (فى الافراد) واعتنه والجمع والتبذير اثبات نفى
 جذا (رجلا زيد) وهذا مثال لما يقع فيه التميز قبل الخصوص مفردا (وجذا زيد
 رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا جذا رجلين الى زيد ان وجذا رجلا
 الى دون (وجذا زيد راكبا) وهذا مثال لما وقع حالا بعد الخصوص (و) كذا (جذا
 راكبا زيد) والاولى ابراه ايضا للاثم عدم جوازه بناء على توهم كون الخصوص
 ذا الحال كاستعرفه لكنه اكتفى بالتخيل بقوله (وجذا رجلين اورا كين) اى
 اوجدا اورا كين (الزيدان وجدا الزيدان رجلين اورا كين وجدا امرأه هند وجدا
 هندا امرأه) والعامل فى التميز او الحال ما اى الصالح للعامة الواقعة (فى) ضمن جملة
 (جذا) من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفعل (لا زيد) اى وليس ذو الحال زيد
 وقوله (لان) بيان اوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يميز
 ان يكون زيد واسمائه ذالحال لان (زيدا) مخصوص وخصوص لا يجرى
 الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن راكبا
 (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من الخصوص يلزم ان لا يكون
 الخصوص مدح كورا بعد تمامه وقوله (قالا كحال) نتيجة لقياس الذى
 اثبت به باطلال نقيضه يعنى ان لم يميز ان يكون حالا من الخصوص يتعين
 ان يكون حالا (من القائل) لان الخصوص) وقال العصام والاول ان يقول
 من القائل لان القائل هو جاب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التميز
 فى نعم رجلاه ونعم قال والظاهر ان العامل فى التميز من الذات المدحورة هو الاسم
 المفهوم كما فى رطل زيد فسا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى زيد رجلا
 انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التميز ههنا من النسبة ككتاب زيد والذات
 ولله دره فارسا والما قدم التميز على الحال لكونه راجعا لكونه انساب للذات
 والسند ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الا ان فى احكام
 الحرف فقتال (الحرف) اى حقيقة وحده (مادل على معنى فى غيره) وقوله
 (اى كلمة) تفسير لما واصله الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت
 على معنى) اشارة الى ان تذكر الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة
 الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستغرق لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة الى
 الغير) صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره
 ان يفسله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستغلا) تفسير
 لمعنى ذلك المتعلق يعنى ان المراد بالمتعلق بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستغلا
 (بالفهمومية) وقوله (بحر لا يصلح لان يحكم عليه او به) متعلق بالنفى يعنى
 ان المراد بعدم امتثاله لانه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبدأ او فاعلا

اولاً يحكم به بان يكون مستنداً الى الغير بان يكون فعلاً او خبراً (بل لا بد له) اي
الحرف (في ذلك) اي في الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلاً
بالفهمية وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اي لا جمل)
للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى في غيره)
اشارة الى ان المشار اليه هو قوله على معنى في غيره (احتياج) اي الحرف
(في جزئيه) اي في كونه جرأ (للكلام ركنان) اي سواء كان ذلك الجزء ركنه
بان يكون عدة (او غيره) ما يكون فضله (الى اسم) متعلق باحتياج اي
احتياج الى الاسم الذي (يتعلل معناه) اي معنى ذلك الحرف (بالسبب اليه)
اي الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابداء الخاص لا يتعلل الا
بالاسم الذي هو البصرة (او قل) (كذلك) اي كاحتياجه الى الاسم (نحو
قد ضرب) فان معنى الصفيق الخاص لا يتعلل الا بفعل من ضرب ثم شرع في
بيان التواضع فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وسع) خبره يعني ان
حروف الجر حروف وضعت (بلا فضاء بفعل) وقوله (اي اوصاله) تفسير
الافضاء اي المراد بالافضاء انه وصل الفعل وقوله (فان معنى) استارة الى
مصحح تفسير الافضاء بالاوصال يعني انه يصح ان يفسر الافضاء بالاوصال فان
معنى (الافضاء الوصول) اي جعل الشيء وصلاً الى الآخر وقوله (واوصدي)
جواب لسؤال مقدر يعني انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالاوصال فانه لما
كان معنى الافضاء الوصول لم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما
كان متعدياً (بالهاء) يعني بقوله بفعل (صاوة ، الا بوصول) اي انتقل معناه
من الوصول الى الاوصال وقوله (او دناه) عطف على قوله بفعل يعني ان ذلك
الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اي معنى الفعل) ولما كان
الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث
او الزمان والنسبة احتاج الى تفسيره حتى اكشف المراد فقال (وهو كل شيء)
يعني المراد بمعنى القول كل لغة سواء كان مستثناً او غير مستثنى (استثنى) اي
استخرج (منه) اي من ذلك الشيء (معنى الفعل) اي الحدث (كاسم
الفعل والمفعول والصلة المشبهة بالمصدر والظرف والمباين والجرور) نحو عليك
نفسك (وغير ذلك) اي اوصاله معنى الفعل الى اسم يدل ذلك
الاسم ذلك الحرف يعني بذكر بعده متصلاً (سواء كان) اي ذلك الاسم الذي
يدل ذلك الحرف (اسماً صريحاً نحو مررت بزيد) او كان في ما يدل
الاسم كقوله تعالى وضائق عليهم الارض عرجت اي برحمتها) يعني بسعتهما
قاله في احوال المعنى الذي هو حصول صاقت الى لرحب الدنمى هو حاصل بهد

مأويل ما حدث (وسميت هذه الحروف) يعني كانت هذه الحروف بحروف
 الجبر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اي تكون تلك الحروف (تضيف انما اوعدها
 الى مايلها) سميت (حروف الجبر لانها) اي تكون تلك الحروف (تجزم في
 الافعال الى مايلها اولان ارفع في يده الجبر) اي اوسمت به. نذكرن الاثر الحاصل
 بها في الاسم الذي يليه هو الجبر من انواع الاعراب فاذول بنه على كون الجبر
 بهاء اللغوى والنسائي بناء على المعنى الاصطلاحي وهو انما في الاسم بالجبر ثم
 اراد بعد التعريف ان يبين عدها اجبالا ثم ما يخص بكل واحد منها من
 الخواص والمسائل فقال (وهي) اي حروف الجبر (من) ابتداءها لانها
 للابداء وعقبها بالي فقل (والى) لكونها الانتهاء (وحق) لكونها لغة
 (وفي) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما احدث اسمه ومعه
 والاخر ما افترق اسمه عن ايراد الشارح ان يذنه عليه بقوله (ودكر هذه
 الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربع على سبب سلكه اي
 على طريق حكاية العظم من الحركة الساكنة باركانت على يد يدية
 يعني مرفوعة تقدر على انما خبر المبدأ (لانه) اي اسما (ر) (س) (ج) اي
 لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كانت للحروف الاربعة من الحروف
 الاربعة لها اسماء خاصة (يعبر به) اي تلك الاسماء (س) (ج) (ر) (س) اي من معانيها
 (والباء واللام) مرفوع فيهما على انهما معا وفان على احد الحروف
 السبعة (ذكرهما) اي ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان معانيهما
 الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اي ككون اسميهما موجودين
 (وكذلك ذكر اوواو) اي سواء كانت القسم او بمعنى رب (والناه) اي الاسم
 (واكاف) اي ذكر الاربعة (باسميهما) اي لان اسميهما (وحدثت
 بخلاف مايق) اي الحروف التي بقت (عنه) اي من الحروف (درب وده)
 (اي الوارثي تقدر به دارب) يعني تقدر اب يدك وارثك كذا
 بين الصربية والكوفية في ارا الجرحل هورب او اوحا حيث قال ابرصيون
 ان المثل رب وقال الكوفيون انه ثلواو وكان لاثني على حال المصنف ان
 يجعل كلامه على مذهب الصربين اسرائيله روح الله بقره (وفي عده) اي
 عده واورب (مرحوف الجبر) بار ذكرها على حدة (تسبع) بناء على
 جعل الممثل للواو على خلاف مذهب الصربين ولذا لم يجمع واو انقسم
 معها كاجبا مع السات فرقا بين اعدود مسحة وبين العدود حفية
 وقال لعصام والاطهر انه اخشا مذهب الكوفيين ولم يجمعهم مع واو انقسم
 لثمة ربح بانها جارة عنه ولذا لم يترك الفاء وويل من ان رب ضمير بهما ايضا

ولا يفتقر مدونه هذه الحرف الثلاثة في السمر ايضا الاشاذ انتهى (ورواد
القسم وتاؤه) اي تاء القسم (وياؤه وعن وعني والكاف و مدونه متدوخلا
وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم
وبعضهما بين الحرف والفعل اراد الشارح ان يثبه عليه فقال (فالعشرة
الاول) وهي من والى وحتى وفي والياء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه
(لا تكون) اي تلك العشرة (الاحرف الخمسة التي تليها) اي تلي تلك العشرة
وهي عن وعلى والكاف و مذ و منذ (تكون حرفا واسما) يعني تستعمل في بعض
المواضع حرفا وفي بعض آخر اسما (والثلاثة الباقية) وهي خلا وعدا وحاشا
(تكون حرفا وفعل) والفاء في (فن) للتفصيل وهو مبتدأ يعني ارفط منها
مبتدأ أو قوله (للابتداء) خبره وفسره الشارح بقوله (اي لابتداء القساية)
للإشارة الى ان الالف واللام عوض عن الحاضرات اليه ولما كانت انقاية
عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها
مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجازة فقال (والمراد
بالانقاية المسافة) اي مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) إشارة الى
علاقة المجاز يعني انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي هو الاخير (على الكل)
اي على المجموع أو قوله (اذلا حتى) إشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة
المعنى الحقيقي يعني انما كان المراد به ذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقي
لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء في الحقيقة متصل بالجزء الذي يلي الابتداء
لا بالجزء الذي هو الهاية فيجئ ذلك لا معنى له لئلا (لابتداء الهاية) اسعفت
(وقبل كثيرا) اي اطلاقا كثيرا (يطلقون القساية وربدون بها) اي بالغاية
(الغرض والمقصود) اي من الفعل واذا كان كذلك فلما اراد بها (اي بالغاية
(الفعل) اي فعل يرتب على فعل آخر (لانه) اي لان الفعل الذي يعبرون
عنه بالقساية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطيفة سبب
لغرض يعني ان المراد بغرض الفاعل وما قصد واسار الشارح بقوله قبل ان
يضيف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي
لها غرض كما قاله المصنف ثم قال ولا احسن ان المراد بالانقاية الهاية اي ان من
لا تبدأ الهاية لا لا ابتداء ليس له نهاية كالامور الايدية واما تفسير الناقية بمعنى المسافة
فوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الان يراد بالمسافة المسافة
الحقيقية او التنزيلية ثم اشار الى تسمية الاسداء به قوله (وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من (بصرة) يعني شرعت في حمله ابتداء ونهاية فابتداءه
من حيث المكان هو البصرة (ومن الزمان) يعني الا تسداه اما من الزمان

(نحو صحت من بهم الجملة) يعني ابتداء زمان صبري يوم الجمعة (وعلاشته من
الابتدائية) يعني القرينة على كونهما للابتداء (محجة ايرادها او ما) اي وايراد
شيء (يفيد فائدتها) اي فائدة لي وهي افادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) معاق
بالايراد اي اراد ذلك في مقابلته من قتال محجة ايراد الى (نحو صحت من الصبرة
الى الكوفت) مثال اراد ما يفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله المجيء اليه) اي الى الله
فحينئذ يفيد ان ابتداء الجسافي وفرار من الشيطان واتهما الى ربي
(والثنتين) بالجر عطف على الابتداء اي ويحيى من لثنتين ايضا وهذا
تفسير له عطف وقوله (اي لاظهار المقصود من امر مبهم) تفسير للثنتين به
معنى الاظهار يعني اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلاشته) اي وقرينة
كونه لثنتين (محجة وضع الموصول في وضعه مثل قوله تعالى فاجتبه الرحمن
من الاولاد ان ظلم اذا قتلت) يعني اذا قتلت قرينة ثبتي من انما ان وقالت
ان المراد به (فاجتبهوا الرحمن الذي هو الاولاد استقيم المعنى) يعني يكون
المعنى مستقيما وقوله (والاعين) بالجر عطف على ما قبله كما فاده مقوله
(اي وقد يحيى من لثنتين وعلاشته) اي علامه كونه لثنتين (محجة وضع
بعض) اي وضع لفظ بعض (مكانه) اي مكان لفظ من (نحو اخذت من الدارهم
اي بعض الدارهم) (رائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اي لان
قوله للابتداء وان كان مجرورا انما لكنه (مرفوع) محلا بالخبرية وقوله
(وزيادةها لا تكون) اي لا توجد (لا) اشارة الى ان مقوله (في غير) متعلق
بالزيادة التي تضمنها قوله زائدة والانه مفعولة في غير (الكلام) (الموجب)
اي لا توجد في كلام مثبت بل هي مفعولة في كلام منفي (نحو ما جاني من احد
وهل جاني من احد) اورده بالنسبة للاثارة الى ان اثره بانثني اعم من ان يكون
مثليا بالصراحة نحو ما جاني اي منفيا باندلالة نحو هل جاني فان الامة فيسام
لانكار وهو بمعنى اني وهذا لا محذور من المصيرين وقوله
(خلاف الكوفيين والافش) (فائدة) لم يحكموا بالمصير في غير الموجب
(بل يجوزون زيادتها) اي زيادة من (في الموجب ايضا) مستدلين بقوله
يعني دال على حوز الزيادة في الموجب وقوله لرب (تدكن من محل)
فان من قوله من مصير زائدة مع انعاش وقت في موجب (واجاب) اي اراد
المصنف ان يبينهم في احوالهم (عن امتهم) اي عن استدلال
الكوفيين (بقوله) (وقد كان من مصيرهم) وقوله (مدينوهم) بسين المشبه
بمن المراد به هذه الكلام هو كلامهم منه زيادة من في الكلام الموجب

حتى كما سيجي وانيه اشار السارح بقوله (ولم يكنف) اي المصنف (في كونهما)
اي في كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيهها بالي كما كتنفي في كونها لانتهاه النائية)
وقوله (لتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكنف اي لم يكنف لوقوع
التفاوت بين الی وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه في الی قليل
وفي حتى كثير واش رالی الفرق الآخر بقوله (ونخص) (اي حتى) (بالظاهر)
(اي بالاسم الظاهر) وفسره به المنية على ان الظاهر ههنا ما قابل الضمير
والياء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد
داخله في الضمير واما لاسم الظاهر فليس بمقصود لها بل يوجد في الی ايضا
وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اي فبسبب اختصاصهما بالظاهر لا يجوز
ان يقال (حناه) حال كونها داخله في الضمير (كما يقال) اي كما يجوز ان يقال
(اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها في الضمير
مع اشتراك الی وحتى في معناه يعني وانما لم يجوز دخولها في الضمير لان حتى
(لودخت على الضمير لا التيس) اي لم ان يلتبس (الضمير الجورور
بالمصوب) اي بالضمير المصوب (لجواز وقوعهما) اي وقوع الجورور والمصوب
(بهما) (اي بعد حتى) بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل الابتداء ولم يطف
وهذا عند الجمهور (خلافا لبرد) فانه يجوز دخوله اي دخول حرف حتى
(على المضمر) كال (مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل التندرة)
وهو قوله فلا والله لا يلقى الماس * فني حديثا بن ابي زياد (والجمهور يحكمون
بشدوده فلا يجوزونه قياسا) فانه لا تنقض القاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفي)
موضوع (لاطرفية) ولما كانت الظرفية امر انسيباليين الطرف والمظروف وكان
لذلك الكلمة متعلق ومدحوب رد ان بين تعين اضردين فقل (اي اظرفية
مدخوله) يعني ان المراد بكوبه الظرفية كون مدخولها طرفا (شئ) وهو المتعلق
سواء كانت طرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه
المظروف (نحو الاء في اسكوز او) لم يكن طرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا
وكان (مجازا نحو الحياة في الصدق) لان الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى
يكون حقيقة بل هو مجازا ما بطرفي الاستعارة بان يجعل الصدق كالطرف في الاشغال
لكونه سببا للحياة ومشتغلا به او مجازا عقليا لان الحياة في الحقيقة من فعل الله تعالى
وهو من عند الله عز وجل فاستند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (ويعني على
قليل) اي كلمة في نجي وتستعمل بمعنى على الاستعلاية (كقوله تعالى) حكاية
من فرعون حيث اوعده الشجرة المؤمنين بمومي وقال (ولا صلب كرم في جذوع

الفعل اى صلى جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا
 حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل في ما وضعه
 بل هو مستعمل بمعنى الاستلاء وفي شرح الب ان المحققين قالوا انها للظرفية
 ايضا في هذه الآية محازا للممكن المصوب في جذوع النخل يمكن المظروف
 في الطرف انتهى (والباء للاتصاق) ولما كان الاتصاق ايضا عبارة عن جعل الشيء
 ملصقا بشئ اراد ان يعين ما هو ملاصق فقال (اى لا فائدة لصوق امر) اى متعلق
 (الى مجرور بالباء هذه) اى كونها كذلك كائى في مررت بزيد فان الباء فيه
 تفيد لصوق ميم وركب بزيد اى يمكن يقرب اى ذلك المكان (مند) اى من زيد
 (والاستعانة) بالجرح عطف على الاتصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب
 فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفصل عنه) اى عن الفاعل
 (غير و نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاضافة فى صدور الكتابة اعني بالقلم (والمساواة)
 (نحو اشتريت الفرس بمرجه اى مع مرجه فغضاه مصاحبة السرج واشتراكه)
 اى وجهه شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس
 فى الاشتراء ولما كان بين صكونها للاتصاق وبين كونها للمساواة عموم
 وخصوص مطلق حيث اجتماع فى مادة واقتفاء فى مادة اشارة الى مادة الافتراق
 بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور
 اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون
 ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمساواة بدون الاتصاق
 وان كان الثاني يصدق عليه انه للمساواة والاتصاق معا (فالالاتصاق يستلزم
 المساواة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس)
 يعنى ان المساواة لا تستلزم الاتصاق (والمقابلة) (اى لا فائدة وقوع مجروره
 فى مقابلة شئ آخر نحو بيعت هذا بذاك) اى مقابلة ذلك (والتعديدية) (اى جعل الفعل
 اللازم متعديا لتضمنه) اى ليكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصير بادخال الباء)
 اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المجرور
 بالباء (فان معنى ذهب زيد فى حال كونه لازما) صدر الذهاب عنه اى عن الفاعل
 ومعنى ذهب زيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه
 فصلان احدهما الصيرورة حيث استند الى المتكلم وهو التصدى وثانيهما
 الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعديدية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل
 اللازم متعديا (بمختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصنفين ان تعديدية اللازم
 بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرور وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف

على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لفهوم الجار وعمله (واما
 التعدية بمعنى ائصال معنى الفعل الى معوله بواسطة حرف الجر فالجوف الجارة
 كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو
 جلست بالمسجد اى في المسجد) وقوله (وزائدة) بارفع عطف على محل قوله
 للالصاق بمعنى ان كلمة في زائدة (في الخبر) متعلق بزائدة وقوله (في الاستفهام)
 متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثاني باعتباره ظرف زمان
 يعنى في وقوعه داخلا في الخبر في حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام
 مقيد بهل لا يغيرها من اداة الاستفهام واثار بقوله (لامطلقا) وفصله
 بقوله (نحو هل زيد قائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام
 بهل لم يجوز ان يقال (ان يدعى) فانه واقع في الاستفهام بالهمزة وقوله
 (والثاني) بالجر عطف على قوله في الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للثاني
 يعنى انها تكون زائدة ايضا في الخبر الذي وقع في الثاني بليس (نحو ليس زيد
 راكب واما) اى في الثاني بكلمة ما لى يعنى ليس (نحو ما زيد راكب) ولما كان
 وقوعها زائدة على صميمين احدهما قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد
 ان يجهد بقوله (فهى) يعنى الكلمة التى هى سمي الياء زائدة في الخبر في هذه
 الصور) يعنى في الاستفهام بهل وفي الثاني بليس واما (قياسا) اى زيادة
 قياس وقوله (وفي غيره) عطف على قوله في الاستفهام (اى في غير الخبر
 الواقع في الاستفهام والثاني) (سما) ولما وقع سماعا اعلم يعنى انه (سواء
 لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه في الابدأ (وكفى بالله
 شهيدا) حيث دخلت في الفاعل (والى بيده) حيث دخلت في نائب
 الفاعل وتفسير الكل قوله (اى) «سبك زيد وكفى الله شهيدا والى يده او»
 يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والثاني نحو حسبك
 زيد) «حيث دخلت فيه في الخبر (واللام) بارفع مبتدأ وقوله (للاختصاص)
 ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخوانها ولما كان الاختصاص على
 نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية
 (نحو المال زيد) يعنى مختص زيد لكونه مالكه (وبلاملكية) نحو الجمل
 للفرس فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص
 آخر وقوله (والحليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها لتعليل (اى
 لبيان علته شئ) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولاً في ذهنه
 التأديب ثم شرع في الضرب (او خارا نحو خرجت لخافتك) فان المتكلمة
 وقعت في الخارج ثم شرع في الخارج وقوله (ومعنى عن) عطف على قوله

للاختصاص يعني ان اللام تكون بمعنى من حال كونها واقعة (مع القول) اي
 مع ما اشتق من القول (فموقلت زيدا لم يفعل الشراى قلت عنه) (وزائدة)
 اي واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم لحي رد فكم) (وبمعنى الواو)
 اي اللام بمعنى الواو اذا كان (في القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان
 الباء اصل تنبيهها على انه كواو القسم لا بابه (لتنجب) اي لا فادة التنجب
 (نحوه لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالانيس هو
 التنجب (وانما تستعمل) اي اللام للتنجب (في الامور العظام فلا يقال) اي
 غير ذلك لا يجوز ان يقال (فقد طار الذباب) بل قل والله فان طيران الذباب
 من الامور الخفيفة قوله (ورب) اما ان يقصد به الكتابة او لا فان قصد به
 الكتابة فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصد به الكتابة فاماناً وبـ
 اللفظ او شأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع متون لكونه منصرفاً
 وان كان الثاني فهو مرفوع غير متون غير منصرف للمطوعة والتأنيث كذا في
 العرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقابل للاخبار والانشاء فصره
 بقوله (اي لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه الانشاء
 موجب لصداقته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله
 (لهذا صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كـان كم)
 اي كـانبت لكلمة كم الطيرة انها (وجب لها) اي لكلمة كم (صدر الكلام
 لكونها) اي لكون كلمة كم (لانشاء الكثير) وقوله (مختصة) خبر بعد خبر
 او خبر للحدود يعني بان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة
 (لعدم احتياجها) يعني اما اختص رب بالكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة
 وقال المصنف) رد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر
 حتى تمتع على المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع خبرها فالوجه ما بينه الرضى
 وهو انه لا يتحقق التقليل في معرفة لانها اما للكرة فينا فيه واما لواحد المعين
 ولا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول
 ان مجرور رب في معنى التمييز منها يعني من كلمة رب لانها للتقليل كـان كم
 للتكثير ففيها شائبة الصد الطالب للتمييز وهذا وجه وجبه وان خلا عنه
 يسانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بنكرة اي موصوفة اما بمفرد
 او بجملة وانما اشترط بالوصو فية (لبحقق التقليل الذي هو سد اول رب
 وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك) لانه اذا ووصف الشيء صارا اخص واقل
 مما (اي من الشيء الذي لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطابق
 رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونها

موصوفة إنما هو) ليكون إشارة الى أن قوله (على) (المذهب) (الأصح)
 ناظر الى كونها موصوفة يعني أنهم اتفقوا على أنها مختصة بنكرة اكبرهم
 اختلفوا في اشتراط كونها موصوفة فالأصح على أنها مشروطة بها فلا يجوز
 أن تكون نكرة مختصة (وهذا) أي هذا المذهب الأصح (هو مذهب أبي علي
 ومن وافقه) وقوله (وقيل) إشارة الى المذهب الغير الأصح وهو أنه (لا يجب
 ذلك) أي كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والمختر
 عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الأصح (وهذا الذي ذكره من التقليل
 أصلها) أي هو الأصل في كلفه ولكنه أصل يعدل عنه كثيراً وقوله (ثم تستعمل
 في معنى الكثير) إشارة الى أنها تستعمل في خلاف الأصل أكثر مما هو
 في الأصل كما في مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها في التكثير
 وكان الاستعمال أغلب من الأصل حتى كان (كالحقيقة وفي التقليل) أي
 وتستعمل في التقليل الذي هو الأصل أقل حتى كان (كالجواز المخير في
 القرينة) وإنما قال كالحقيقة كالجواز ولم يقل حقيقة ويجوز إدمم الاطلاع على
 معناها الحقيقي ولكن الاستعمال الأول مناسب بالحقيقة في عدم الاحتياج الى
 القرينة والثاني مشابه للجواز في الاحتياج إليها (وفعلها) (أي فعل رب يعني
 أي يريد بالفعل الذي اضيف إليها) (الذي) أي الفعل الذي (تعلق به رب)
 وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وإنما كان ماضياً لأنها (أي لان
 كلمة قرب (للتقليل المحقق) يعني أنها حادثة معلومة (ولا يتصور ذلك) أي التحقق
 والمعلومية (الا في الماضي) فإن المعلومة تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك
 في المستقبل فإنه ليس بمعلوم فضلاً عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته)
 فإن كثرة الملافة وقلة الملافة إنما تتحقق بعد وقوع الملافة وهذا مثال لما مضى له فإذا
 وقوله (اورب رجل كريم لم يفارقه) مثال لما مضى معنى المضارع افتضاه أيضاً
 الأول المبتدأ والثاني تعلق وقوله (محذوف) بالرفع صفة ماض (أي ذلك
 الفعل الماضي) محذوف (غائب) (أي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن)
 ولو ذكر مع وجود القرائن الحقيقة القوية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحو
 رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (أي لقيته) (وقد تدخل
 بي رب) تدخل كثيراً على اسم ظاهر وتدخل قليلاً (على مضمر) وقوله
 (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعني أن المراد بالمضمر
 المبهم أنه ليس له مرجع وقوله (مبهم) (مبهم) بفتح الباء صفة بعد صفة المضمر يعني
 على المضمر المبهم الذي يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة
 وقوله (على التميز) (متعلق بالمصوفاً) (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (غفرد)

خبره يعني ان ذلك المضمر البهم مفرد دائماً (وان كان) اى ولو كان (المبر منى
او مجموعاً) وقوله (مذكر) خبر به دخبيرا وصفه مفرد (وان كان) اى واو كان
(المبر مؤنثا محوره رجلا او رجلين او رجلا) وهذا مثال لكونه مفردا على
كل تقدير وقوله (او امرأه) اى محوره امرأه (او امرأتين او نساء) مثال لكونه
مذكرا على تقدير تأنيث المبر وكونها داخله على ذلك المضمر البهم متفق عليه
لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمبره يختلف فيه فاذا ذكره المصنف بقوله
مفرد مذكر يعني انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه
المضافة (فى مطابقة التثنية) والمطابقة مضاف الى مفعوله وقاعله محذوف
اى فى كون البهم مطابقا لتثنية وقوله (فى الافراد) بيان لما به المطابقة وهو
كونه مطابقا فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين
(يقولون ربهم ارجلين وربهم رجلا وربها امرأه وربهم امرأتين وربهن
نساء) (ولحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب الموثق وقوله
(ما) فاعل تلحق وقوله (الكاتبة) بالرفع صفة ما وقوله (اى المانعة) صفة كاشفة
للكافة بمعنى تلحق كلمة مالتى نكف وتنعرب (عن العمل) اى عن عمل الجبر
كما تلحق بان وكان وقوله (وتدخل) مع لموف على قوله تلحقها والضمر المرفوع
راجع الى كلمة رب بمعنى ان رب (بعدل فوق ما) يجوز دخولها (على الجمل)
(محو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين
والمراد بدخولها على الجملة هو انهما تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة
المفهومة من الجملة محو ربما قام زيد ورب زيد قام بمعنى انه قل نسبة القيام الى زيد
ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضى لصديق الوعد وتحققه فهو اذن
بمنزلة الوجود الحاصل فيود بمنزلة ودويو كد ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون
اذا اغلغال فى اعتاقهم اى ياذ وهو الماضى وجمع بينه وبين سوف التى هى
للاستقبال لانه بمنزلة الوجود لتعريفه من الرب كذا فى الواقية (وقد نكون ما) اى
لفظتها (زائدة فتدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (الاسم) اى المفرد (ونحو) اى
نعمل الجبر فى ذلك الاسم فان ما لكونها زائلا لم تنع عملها (نحو : محاضرة) بالجبر
يعنى رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اى بحلوقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ
اى واو رب (وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح اما خبره فى الكلام المص فهو
قوله (تدخل) يعنى ان واو رب حرف جرا ايضا ككلمة رب وحكمها حكمها
فى اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانهما فى حكمها فى كل ما يجوز
رب فلا يروج ما وجهه العاصم بما وجهه حيث قال وكان الشارح اشار بتقدير

في حكمها الى الاولى لمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها ثلاثين لحوق ما بالكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة نيتها على التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما بالكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا ليعاقبوها العباس) فقولوه وبلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او غامر والانيس الموانس وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المسانوس به واليعفور ظبي واليس بالكرس الابل البيض تحاط بياضها شقرة ووجهه ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا ليعاقب بالرفع على انه اسم ليس بمعنى اقيمت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الظليات والا الا بل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعند جمهور الصيريين خبر سيويوه انها جارة كما اختاره المصنف اراد السارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف هندسيويوه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان الامر كما قال به سيويوه قبل عليه ان تلك الواو ان لم تقس (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اي فيقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل (ثم صار قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصورتها) اي لا تنقل تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون لها) اي تلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متوقفا وانما لا يقدرون (لانه) اي لان التقدير (نفس) (ووا والقسم) اي الواو الجارة الموضوعة للقسم (انما تكون) بفصح التهمة لوقوفها خبرا يعني انما تقع (عند حذف الفعل) (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مستقما من القسم كما وقعت واقسم (فلا يقال) اي فيقدر لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اي لكون الواو مستعملا بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها) اي اي اريد باصلها (الباء) فقولوه عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (اقبر السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا تستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقل) اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما قال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بأنه اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال

(حطالو الواء) أى لطم الواء منحطة (عن درجة الباء) أى التى هى اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث لقوله المماثلون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بأن تكون داخله عليه لاصل المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) إشارة الى فرق آخر بالمر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولا فعلن مثلاً بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) أى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (انشا) أى كوجه اختصاصها بغير السؤال (لخطريته) أى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) أى الاصل (الباء) وذلك لأنحطاط (بمختصصة) أى بسبب اختصاص الواو (بأحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما أيضاً لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع بأحد القسمين أما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) أى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصلته) أى لاصلته الاسم الظاهر في القسم (والتاء) أى وتاء القسم (مثلها) (أى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لابه الاشتراك بينهما وهى وجهان احدهما كون الواو مشروطاً (بخذف الفعل) الثانى اشتراط (كونها بغير السؤال) وهذا ان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا مشروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطاليتها) مفعول به يعنى ذلك الاختصاص لتعصيل انحطاط رتبها أى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو بمختصتها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء المتساوية كما واو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) أى رجح فى تعيين البعض (ما) أى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) أى الاصل فيه (اسم الله) أى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (أى من الواو والتاء) (فى الجمع) (أى فى جمع ما ذكر) هذا تفسير للجمع وقوله (من حذف الفعل

بيان لما ذكرنا من المراد بما هو كون فعلهما محذوفاً (و) من (كونهما الغير السؤال)
 كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقاً) أي سواء كان
 من اسم الله أولاً كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقاً (أو على اسم الله
 خاصة) أي ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في إنشاء وقونه (فهى)
 تفصيل للمعنى الذى المراد بكون الباء اعم منهما (انها) أي الباء (كما تكون) أي
 توجد (عند حذف الفعل تكون) أي توجد (عند ذكره) أي ذكر الفعل
 مثال المحذوف (نحو بالله) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) أي وإيضاً ان الباء
 (تكون لغير السؤال) أي كما توجد حين تكون جوابه خبراً (تكون للسؤال)
 أي توجد حين كون جوابه طلباً (أيضاً) مثال الخبر (نحو بالله لا فطن) (و)
 مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) أي وإيضاً ان الباء كما (تدخل على
 المظهر) أي على الاسم الظاهر (تدخل أيضاً على المضمر) أي على الاسم
 المضمر مثل دخولها على الظاهر (نحو بالله لا فطن) مثال دخولها على المضمر
 نحو (بك لا فطن) وغير العبرة في قوله (وفي الدخول) بلاشارة إلى انه قابل
 الاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعني انه على
 جواز دخولها يجوز أيضاً دخولها (على المظهر لا تختص) أي بحيث لا تختص
 (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل
 اسم من أسماء الله (نحو يا حن لا فطن) والباقي هذه الامور كلها ملازمة
 (بمختلفها) أي بتلاف الواو وان (فانهما) أي الواو والتاء بمختصان ببعض
 هذه الامور كما عرفت (وقوله) (فالراد) تفرع على تفسير الشارح قوله في الجميع
 بما ذكره يعني اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع
 ما ذكر من الامور المختصة بالاختصاص) أي لان المراد بقوله انها اعم منهما
 في الجميع انها اعم منهما في الاختصاصات المذكورة في كل منهما بمعنى انها
 مختصة ايضا بما ذكر كما هو هذا اشارة إلى ما ذكر في الحواشي الهندية من
 السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله في الجميع ينسأل الاختصاص المذكور
 ايضاً في اعمية الباء منهما في الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع
 الاختصاص بالظاهر ويدونه للزوم للتأنيده وهو انها مختصة وغير مختصة
 وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا رد) عليه
 (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص ويدونه لمكان التناقض)
 يعني انه اذا اريد به ذلك يلزم التناقض بين قوله اعم وبين قوله في الجميع فان الاول
 يقتضي عدم الاختصاص والتاني يقتضي الاختصاص ثم شرع في بيان
 مسائل جواب القسم فقال (وتلقى) (أي بحساب) يعني المراد بتلقي القسم

جواب القسم بمعنى انه يجاب (القسم) وقيد به بقوله (الذي اغير الـؤال)
 ليحصل الاحتراز عن القسم الذي للـؤال والطلب كما سننبه على وجهه
 وقوله (باللام) متعلق بـيتلى بمعنى ان جوابه يورد باللام (وان حرف اني)
 سواء كان حرف التثنية كـ (كاو) كـ (لا) ثم يه على مواضع وقوع كل من اثلاث
 فقال (فاللام) انما تقع (في الموجبة) اي في الجملة التي اريد ان يجاب نسبة لها
 (اسمية كانت) اي تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
 لا فعل كذا وان) اي كـ (ان تقع في الجواب) (وهذا اي في الاسمية) خاصة لا متاع
 دخولها في الفعلية (نحو والله ان زيدا تقاسم وما ولا) اي يقع كل منهما (في المنفية)
 اي في الجملة المنفية (اسمية كانت) اي تلك الجملة المنفية او فعلية نحو والله
 ما زيد تقاسم) مسال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اي وهو والله لا يقوم (زيد)
 مسال للفعلية المنفية (وودحذف حرف اني) اي في الجملة الفعلية لوجود
 التثنية كقوله تعالى تالله تعاد كـ يوسف اي لا تعاد) يعني بالله لا تراد كـ يوسف
 (واما قسم السؤال) اي الطلب (فلا تتلق) اي فلا يجاب (الاعا فيه معنى الطلب
 نحو والله احببني وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب في شئ الامر صريحا
 والثاني مثال للطلب في صي الامتناع (وقد يحدف جوابه) (اي جواب القسم)
 (اذا افترض) اي وقت اعتراض القسم (اي توسط القسم) يعني معنى كونه
 معترض اياه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التي تدل) اي تلك الجملة (على
 جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه متدما عليه وبعضها مبرورا (او قد قدمه)
 (اي القسم) بمعنى يحدف ايضا اذا قدم على القسم (ما) اي الجملة التي
 يدل عليه (اي على جوابه) بان يكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه
 مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم في هذا المسال توسط بين المستد
 والتخير (و) مثل المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة مقدم على القسم
 وانما حذف جوابه في الصورتين (لاستغناء) اي لكون القسم مستغنيا
 (عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود ما يدل عليه)
 اي على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني واما قلنا ان الجواب
 محذوف المذكور دل عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التي ذكرت ليست
 جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (و) (ان كانت) اي لو كانت (جوابا لا قسم
 بحسب المعنى لكنه) اي الشأن (بحسب اللفظ لا يسمى الا التماس على الجواب لا الجواب)
 للزوم وقوع القسم في الصورتين في غير صدر الكلام ووقوعه في غير صدر الكلام
 ممنوع في القسم لانه انما فاستغنى المصدر لانه السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (يجب)
اى لا يقع (فيه) اى لا يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول العلم
وان وحرف التثنية (وعن) موضوع (للمجاوزه) وقوله (اى لمجاوزه)
اشارة الى ان المجاوزة من الامور التسمية المنصية للعارفين وهما المجاوز والمجاوز
عنه وقوله (وبعبارة) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشيء بعدا (عن
شيء آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصورة ثلاث (اما زواله) اى بان يكون
الشيء الاول زائلا (عن الشيء الثانى) وهو المحرود بين (ووصوله الى الثالث)
وهو المحرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال
عن السبي اثنائى الذى هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذى هو الصيد
(او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث
(وحده) يعنى لا زواله عن ثنائى (نحو اخذت عند العلم) يعنى ان العلم لمجاوز
عنه اى عن الثانى ووصل الى لکن من رل عن الثانى (او بالزوال وحده)
وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو ادبت عنه ليدى) يعنى
زال عنه الدين (وعلى) اى يعطى على موضوع (للاستعلاء) اى لاستعلاشى
على شيء يعنى لا فائدة كون الشيء عاليا على شيء اما حقيقة (نحو زيد على السطح)
او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى)
اى فسد لا يكونان حرفين لكونان (اسمين) وقوله قد يكونان اشارة الى ان
كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (بعد ذلك) (بدخول من)
يعنى ان اسمين اسميهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص
الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه
والكاف) اى معناه وهو الكاف المتوجه موضوع (لالتصية) اى لتصية
شيء يعنى فى صفة (تدور يد كالاسد) اى زيد مفعله بالاسد فى جملة
(وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمنه شيء اذ التقدير) اى
وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شيء) لان
المقصود نفي ان يكون شيء مثله لان نفي ان يكون شيء مثل مثله دليل سباق الكلام
وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه)
لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان
المراد نفي الشيء بنى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المبروم كما يقال ليس لاخ
زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس موجود لان اخ زيد مازوم والاخ لازمه لانه لا بد لاح
زيد من اخ هو زيد ففى هذا المبروم والمراد نفي اللازم اى ليس لزيد اخ اذلو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ففى ان الله تعالى مثل مثل والمراد

نفى مثله تعالى اذا لو كان له مثل لكان الله مثله و لثاني ما ذكره صاحب الكشف
 وهوانهم قد قالوا منك لا يخل في الخذل من النزل وانرض نفيه عن ذاته
 فسلوكا طريق الكناية نصدا الى الماشقة لانهم اذا نفوه عما يمثله على اخص
 اوصافه واحد مسدده فقد نفوه منه كذا في بعض الحواشي وقيل المعصام
 ان الذين حكموا بالزيادة في الآية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم
 بزيادة الكف كما مرث والآخر في زيادة مثل لا زيادة الكاف (وقد نكون)
 (اى الكف) (استسا) حل كونه (بمعنى النل) من اسميتها بدخول عن
 عليها وتبين حرفيتها او قوعها صلتا ومحتلهما في نحو زيد كالاسد (نحو
 يصحكن عن كارد المنهم) وفسره بقوله (اى عن استسان) وهو اشارة الى
 الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب
 الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم قاتل من الانهاسم
 وهو الذوب وقوله (لطافته) اشارة الى وجه التشابه والصراع الاول قوله
 ثلاث بعض كمنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نجة وهى بقر الواحش وقوله
 جم يضم الجيم جمع جناه وهى التى لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث
 مبتدأ خبره يصحكن عن استسان مثل البرد الذائب فى الرقة واللطافة (ويختص)
 (اى الكاف) يعنى يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اى
 بالاسم الظاهر) فمفرده ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير
 يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دور الضمير وهذا (عند
 الجمهور) وبخاره المصنف (دلائل) اى حيث لا يجوز ان يقال (كـ) وقوله
 (استثناء) مفعول له يعنى ان اذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير
 لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (مثل
 ونحوه) اى كدسة مثل ونحوها من كلمة الله يعنى اذار يدبان تشبيهه
 شئ شئ معبرا بالضمير بورد بعمومته وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكـ
 (وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف (على المرفوع) اى على
 الضمير المرفوع (نحو ما كانت) حاصله انه ايجاز الجمهور دخولها فى السعة
 على المرفوع دون ضميره (خلافا للبرد فانه) اى المبرد (ايجاز ذلك) اى
 دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اى
 لانه ينظر نظرا (الى ملجاء فى بعض اشعارهم) (ومذومئذ) فقوله مذومئذ
 ومنذ عطف عليه وقوله (للزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كاشان
 الزمان وقبده الشارح قوله (الماضى او الحاضر) للاشارة الى التعميم من
 وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما

التخصيص فلمقدم شموله للمستقل وقوله (فهو لا ابتداء) يدل اشتغال من وقوله
 الزمان يعني انهما اما بمعنى من الابتداء اية او بمعنى في العطفية فقول
 الابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثاني يعني انهما بمعنى من (في) (الزمان)
 (الماضي) وفسره بقوله (يعني انهما لا ابتداء اذا اريد بهما الزمان الماضي)
 وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعني الحاصل منه ان اريد بهما الزمان
 الماضي ان (مبدأ زمان الفعل) اي الذي تعلقتا به (الثبت او المتني) اي سواء
 كان ذلك الفعل متنا او متغيبا (هو) اي مبدأ صدور الفعل او الكف عنه
 (ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما) اي بمذومند (لا) اي ليس المراد
 بهما (جميعه) اي جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر
 (كما اذا قلت سافرت من البلد مذمنة كذا) هذا مثال للفعل المتي (او مارأيت
 فلانا مذمنة كذا) وهو مثل الثاني (بشرط) يعني حال كون هذا القول
 مشروطا بالارادة من السنة المذكورة في المثالين (ان نكون هذه السنة ماضية
 لاحاضرة) كاقده بقوله (لا تكون) اي انت (فيها) فانه ان كان المراد باسنة
 المذكورة السنة التي يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا في الزمان الحاضر
 فحينئذ تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ لا ابتداء
 (فان معناه حينئذ) اي حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتي) كافي
 المثال الاول (او عدم رؤيتي) كافي للمثال الثاني (كان) اي ذلك المبدأ (هذه السنة
 واشد) اي ثبوت الفعل او نفيه (الى هذا الآن) اي الى زمان التكلم وقوله
 (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (لا ابتداء اي وهما) يعني مذومند كاس
 (للظرفية المحضة) يعني معنى في هذا تفسير لتصحیح معنى العطف وقوله
 (من غير اعتبار) اي مقدم من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصل المقابلة
 بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (في) (الزمان) (الحاضر)
 معطوف على قوله في الماضي وهذا من قبيل زيد في الدار والحجرة عمرو وتفسير
 الحاضرية قوله (اي الذي اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا
 او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اي لو مضى بعضه
 للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعني)
 شرع في تفسير الحاصل من المجموع اي يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما
 اي بمذومند) (الزمان الذي اعتبرته حاضرا فالمراد) اي فيكون المراد بهما
 (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اي المذكور بعدهما (نحو مارأيت مذ
 شهرا واذمذ يومنا) اي مارأيت في هذا الشهر وفي هذا اليوم (اي جميع زمان ابتداء
 ابتداء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اي ما كان الكلوا المتخاطب

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة بمعنى ان الظرفية المحضة في المتأين اما تحقيق اذا كان الزمانان المذكوران (لم يتفصيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة فالتالان المذكوران كلاهما اى الظاهر اذهما مثالان للظرفية لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثلا للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولا يتحمل ان يكون المراد بالاول في التقلب ابتداء الغاية وبالمثل الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار السارح بقوله (ويمكن ان يحول الاول مثلا للاشياء كابتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان يحول المصنف عن ترك الدال للاول لا يلحق بل الظاهر حله على انه اورد المثالين للمقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو مازا بتمد دخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وعدا خلا) يعنى هذه الثلاثة (الاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى الحرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عسا) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فاك اذا جررت (بها) اى تلك الحروف (ما بعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (يكون) يعنى اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاتنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وذا انصبت بها) اى واذا انصبت انت الاسماء التى بعدها (يكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المنسوبة بالفعل) فقولها الحروف مبتدأ والمنسوبة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمنسوبة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها نصب والنصب مقدم على الجر لكنه روى اصالة حروف الجر في العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهة) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها في اللفظ (فلا نفساءها) اى لقول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرابعى والجماسى) يعنى كما لم يوجد في الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا في تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحرف الباقية منها من الحروف الحارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما ينسب على حرف واحد وعلى الاثنين (ولية ائها) اعنى مشابهتها له لفظا وموجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها هنية

(على الفصح منه) أى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما سبب تهمله
 فى المعنى اوس جهة المعنى (فلان معانيها) أى ليكون معانى تلك الحروف
 (معانى الافعال) ل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن
 (واستدركت) يعنى فى لكن (وتثبت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل
 فلما راد بكونها كالأفعال الماضية ليس انهما يعنى الافعال الماضية بان يكون
 ان مثلا بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد والتثنية
 والترجى والتثنى فى الحال فالتصريح بمعانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى
 الافعال المقصود بهما الانشاء والشايع استعمال الماضى فى الانشاء كصبيغ
 العقود نحو اشترت ويست كذا فى الصام وقال فى شرح اللب انها مشابهة له
 فى معنى الدلالة على الحدوث مثل التأكيد والتثنية انتهى (وكان المناسبات
 ان يعبر عنها بالحرف المشبهة على صيغة جسع القلة) يعنى لما كان الحروف
 جمع كثرة والحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالحرف
 المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسبات هذا لكون
 تلك الحروف قابلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارباب المعاني لتعبر
 القوم المناسب يعنى انهم (لم يعبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة
 مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون التوحيدين اكثر من السرة (لم يستحسنوا)
 أى لم يحصلوا (تفسير الاسلوب) مسهنا بان يعبر فى بعضها بصيغة اقلية
 وفى بعضها بالكثرة (مع شيوخ استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة)
 يعنى مع اتهم يجوز ان تستعمل احدهما (فى الاخرى) كما استعملنا شائعا وهذا
 ترقى من التوجيه الاول يعنى انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا
 اليه لولم يجر استعمال احدهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها)
 ترقى آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول وانما ان هذا الاستعمال
 فى موقعه ليكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا وحطت مع فروعها
 المسماة بخفيف ثوانها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتثنية والتخفيف
 وكذا بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا
 باختلاف (لغات أهل) حيث جاء فيه على (تبلغ) أى اذا لوحظت كذا كان
 عدد تلك الحروف بالثلاثة (مبلغ جمع الكثرة) وهو ما فوق العشرة وقال فى شرح
 اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالتاسع رابعة
 تغيير الكثرة بالقله ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوخ الاستعمال انما يكون مع القرينة
 والداعى فلا بد من بينه والملاحظة المذكورة لا تأتى فيما عدا المشبهة ثم قال
 والا قرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضعه لافضاء وما شابه

الفصل وعمل على الفرضي ونحوها اولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالا
 ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالاعداد فتناسب صبغة الكثرة في الاستثناء انتهى
 فعندما صفاودع ما كدرو قوله (وهي) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف
 عليها بقوله (وان وكان ولكن وايت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخر هما)
 اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين
 مختلفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للاستثناء بخلاف الاربعة السالفة)
 فان الاربعة السالفة موضوعات للانباء (لهما) (اي لهذه الحروف)
 اي الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جلة اسمية مستأنفة وقوله
 لهما خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتدا
 على المبدأ بالواو مائة وثلاثة اشترح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم
 من اللام من معنى الجواز يعني ان تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوما
 وجوبا لا جوازا وانما وجبت الصدانة لهما (ليل) اي لا فائدة ان يعل (من اول الامر
 انه) اي كون هذا الكلام الذي دخل عليه حرف من هذه الحروف (ملحق)
 من اقسام الكلام (يعني انه كلام اريد تحقيقه وتشديده) اذ كل منها (اي لان كل
 حرف من هذه الحروف) يدل على قسم منه (اي من الكلام) كالكلام المؤكد
 اي ثل الكلام الذي اريد تأكيده مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمثمل)
 اي ومثل الكلام الذي اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كان زيدا اسد
 (والاستدراك) اي اشتمل على الاستدراك (والتثنية والتثنية) وقوله (سوى
 ان) استثناء من الحروف المذكورة يعني ان كلاما من تلك الحروف يجب صدراقتها
 الا ان (المنسوخة) وقال في العرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء
 منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستتر اعني لهما ثم حكى عن
 الرضي وجه كون الظرف بقوله وانما انصب سوى لانه في الاصل صفة طرف
 مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصول واقيمت
 الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان
 في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان
 لما قام مقامه في افادة معنى ابدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان السدل ساد
 سد البديل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى السدل في الاستثناء لانك اذا قلت
 جاءني القوم بديل زيدا فادان زيدا لم يأتك فبعد عن معنى البداية ايضا المطلق
 معنى الاستثناء فدوى في الاصل مكان مستوي صار بمعنى مكان ثم بمعنى بديل ثم
 بمعنى الاستثناء (فهي) اي ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اي بعكس بايها)
 وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

انصاف) وانما حل على حذف المضاف اذ الضمير في بعضها يرجع الى جميع
 هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولولم يقدّر المضاف لزمن ان يعكس السمي
 بنفسه فانه يكون المعنى حيث ان الحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
 يعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
 يثبت للمفتوحة حكم ان متاقضان اعني وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
 اخرج المفتوحة الضمير الثاني لاختل الموازنة بين الضميرين لان الاول
 حينئذ يكون راجعا الى كلها والثاني الى بعضها وتفسد الموازنة بينهما ارتكبا
 هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها في الموضعين واعتراض
 بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعني الى تقدير المضاف ليصحح
 ارجاع الضميرين وقوله (بان يقتضى) اراد به تفسير بعضها بمعنى ان المراد
 يكون المفتوحة بعكس الساقى انما يقتضى (عدم الصدارة) وانما فسر به
 لان العكس هو ما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
 فيقتضى ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها
 يمتنع فيها الصدارة فاحتج الى تفسير يفيد المراد وهو ان المراد بها اقتضاء
 عدم الصدارة لاجوازها و مقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان
 المفتوحة (مع اسمها) خبرها في تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلا بد لها)
 اى فيسألن المفتوحة (من التعلق بنسب آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون
 كلاما الا بضم شيء آخر اليه كما سبق (حتى يتم كلاما) اى حتى يكون الكلام المشتغل
 على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما بضم شيء آخر فان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها
 ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحيث) اى
 حين اذ كانت محتاجة الى شيء (لو وقعت) اى المفتوحة (في الصدر) كما وقع
 باقى اخواتها (اشتبهت) اى التبت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان
 لم تنس بقرآنهم ثنها بالفتح والكسر لكن صورة المادة محتمة لهما واعتراض
 في شرح اللب على السارح بان المقدمات التى ذكرت في دليل عدم الصدارة
 مستدركة فان المنصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
 المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس تم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه
 انها لا يعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ملخصا واول ان التعليل
 بانها لا تقع في الصدر يروم الصدارة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما
 جعلنا) شروع في وجه تفسيره ا عكس بقوله بان يقتضى معنى انما جعلنا قول
 المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة)
 كما هو الظاهر بقرينة الملة (لان هرد الاستثناء) يعني بقوله سوى ان (يكتفى

في ذلك) اى في افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان لفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلوحجته على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاشلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فهى بمكسها ~~وكذا~~ في بعض الحواشى واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهى بمكسها فهو مستدرك (ولطفها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كافة ما التى هى الكافة لغيرها من الموصول ونحوه (فتسنى) بصيغة المجهول (اى تامل هذه الحروف) فسر به الاشارة الى ان المراد بتسنى لازمه وهو التامل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لقوا فيلزم ان تكون مزالة وقوله (عن العمل) متناقض به اعتبارا بهذا المعنى الازمى وانما يلزم التامل بسبب لحوقها (لكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله (على الاصح) متعلق بتسنى يعنى كونهما ملغاة بهما على الاصح (اى على اصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله الواحد وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المنهزم المخالف من قوله على الاصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكانه (على غير الاصح كما وقع في بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال * قات الايشا هذا الجمال لنا * الى حمامنا او نصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في ليت فقط الا ان يراد بان استثناءه في البعض يشعر بساءدته في الجمية (ويدخل) (هذه الحروف) (حينئذ) (اى حينئذ لطفها ما الكافة) (على الافصال) (لان ما الكافة اخرجهما) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والهاء في (فان) للتفصيل بمعنى انه شرع في بيان الفرق بين الكسورة والمفتوحة وهو ان (الكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفريعى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مفسدة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم ارضه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احسب به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (احسب) اى ذلك المعنى بعينه (يقولك زيدا قائم) يعنى قل دخولها عليه لكنه (مع زيادة التاكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جعلها) وهو طرف للسبب التى بين المبتدأ والخبر يعنى

كلمة ان كانت في حكم المفرد مع جللتها وفسر الجملة بقوله (اي مع اسمها وحبرها
 سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهي
 ما تضمن الاشياء الثلاثة اعني المسند والمُسند اليه والاسناد اتمام بخلاف
 ما ذكره منساقاتها ليست بجملة حقيقة بل محاز بملافة الكون واليه اشار بقوله
 (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة
 في حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذي كانت صلى ذلك
 الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليها) اى على
 الاسم والخبر ولذا اوردها لمصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال
 مع جللتها فقوله وان مبدأ وقوله (في حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها
 في حكم المفرد انها لا تستقل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى
 جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم
 التغير في المكسورة والتغير في المفتوحة قوله (ومع) (اي ومن اجل الفرق
 المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف
 ولثون (في موضع الجمل) (اي في موضع مفتضى) اى ذلك الموضع (الجمل)
 اى بقية الجملة (و) (وجب) زده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح)
 معطوف على فاعل وجب (في موضع المفرد) (اي في موضع مفتضى المفرد)
 وفسر الشارح الاضافة في الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل
 اضافة السبب الى السبب لان الموضع سبب قوى لا يراد بالجملة او المفرد ثم اراد
 تفصيله بقوله (فكسرت) على صيغة المجهول وثالث فاعله ضمير مؤنث
 مستترا جمع الى مادة الالف والثون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله
 (اي في ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه
 لقوله كسرت اما يتقدر المضارع عند الجهد اى في وقت ابتداء ليصح
 حذف واو بلا تقدير عند اى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الطرف كذا
 في العرب (لكونه) اى ليكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان
 في اول كلام المنكلم (نحو ان زيد قائم) اوفى وسط كلام اذا كان ابتداء
 كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل كلام مستأنف
 وقع حلة للاكرام كذا في الرضى فلما بدأ بابتداء الكلام كلام المنكلم المستأنف
 (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان في ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا
 وقعت (بعد القول) اى بعد انقضاء القول حال كونه مصدرا (و) (بعد
 ما يشتق منه) من قال ويقول وقل والمما كسرت ههنا (لان معقول القول
 لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد)

(الاسم) (الموصول) وإنما كسرت بمعد. (لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة شوجاني الذي انباء قائم) (وقضت) معطوف على قوله كسرت يعني به اوجب الفتح في موضع المفرد تختص ان تكون تلك المادة (أن) بفتح الهجزة (حال كونها) أي حال كون كلمة ان (مع جلتها) وإنما اوردته الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في قضت (نحو بله معنى ان زيد اشاعر) بمعنى بلهني شعر زيد وإنما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وإنما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذي هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) قضت ايضا (حال كونها مع جلتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيد اشاعر) أي كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) قضت ايضا (حال كونها مع جلتها) (متدا) (نحو عندى لك فاضل) بمعنى فضلك ثلث عندى (لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جلتها) (مفعلة) (أي قضت ايضا اذا اضيف شيء اليها مع جلتها) (نحو اعجبني اشعارك عالم لوجوب كون المضاف المفردا) قال العصام ان الشارح شبه بقوله حال كونها مع جلتها فاعله على ان في كلام المصنف مساححة لان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليها لانها حرف قبل هي مع جلتها احده هذه الاشياء ويمثل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندى لك قائم عندى ثبوت قبلك فليبدأ في التحقيق نحو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا الواقع ومفعول عالم بسم فاعله متدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب حلت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو حلت ان زيد قائم فانه يجب كسرهما مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجزوء بحرف الجر نحو عيبت من لك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ما ذكره العصام رحمه الله (وقالوا) وإنما غير الصبغة للاشارة الى انهم اختلفوا في توجيه ان الواقعة بمدلول لاعم اتفقهم على قضتها فزعم المبرد والكسائي ان الواقعة بمدلول فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرأوا (بمدلول انك) أي الواقعة بمدلول (بفتح الهجزة بمدلول الامتناعية) أي التي وضعت لقاعدة امتناع السب لوجود غيره وإنما فقهوها (لانه) (أي ما يبعد لولا الامتناعية) (مبتدأ) يعني هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب)

اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك متطلق انطلقت) وهذا اقل قيل قيل تقديرى
 يعنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر متنافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواضع
 يمدولوا ويجب الحذف كائنه عليه الصمام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت
 بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك يكون مفتوحة اذا وقعت (بعد
 لولا التخصيصية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها)
 حال كونها (بعدها) اى بعد التخصيصية (معمول الفعل الواجب) اى
 معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التخصيصية عليه) اى على ذلك
 الفصل (نحو لولا انى معد ذلك) اسم فاعل من المسادلة (زعمت) وهذا اشارة
 الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معد ذلك) اى كن مصادلا ومثللا
 فيكون خبرها ك (واولا انك ضربتني اى لولا صدر اضرب منك) وقوله
 (و) (كذلك قالوا) (وانك) محذوف على قوله لولا انك يعنى ان الله كما قرأوا
 مادة الف والنون اذا وقعت بعد لولا يفتح الهيرة كذلك قرأوها اذا وقعت
 يمدلو (يفتح الهيرة : لانه) اى ما يمدلو (فاعل) لفعل محذوف والفسا حل
 اى وقد عرفت ان الفسا حل يجب ان يكون مفردا (يجب ان يكون مفردا)
 يجب فيه الفتح (نحو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضوعين
 اللذين يجب فيهما احدا الامرين شرع في بيان ما يجوز فيه الامر ان فقال
 (فان جاز) (فى موضع) (التقدير) اى تقدير المفعول وتقدر الجملة (جاز
 الامر ان) اى احدا الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا (و) (الاخر) (الكسر)
 حين يقدر جملة وقوله (فان) متعلق بجواز (الفتح) اى جواز الفتح مبنى
 (على تقدير حصل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد
 مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر على تقدير جعلها اى جعل ذلك
 المادة (معها) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فانى اكرمه)
 وقوله (وما وقعت) بيان للعلل يعنى لمراد مثل هذا التركيب انها اذا وقعت
 (بعد الفاء الجزئية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وحسب الكسر لانها
 وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة انفعلية الجملة
 الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمنى خبراؤه
 اى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ
 (اى اكرامى ثابتله) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (ويجب الفتح لانها)
 اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين
 فيجب فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد
 برجح لكونه اصلا فيه وقوله (ومنه قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامر ان ووسطه بين العاطف وبين قوله (اذا انه عبد الغفار واللاهزم)
ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر وسان لوضع
آخر والى انه استسهل بقول فصيح وقوله (ما وقعت) بيان للتل ايضا بالنسبة
الى المعطوف بمعنى المراد بمثل هذا السر انها اذا وقعت (بعد اذا المفاجأة
فيجوز فيها) اى فى تلك المادة الكسر بناء على انها مع اسمها وخبرها جلة
واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كذا ان
(معهما) اى مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عودينه) يعنى
تشديه فى هذا الت اذاع وديته (للقفا واللاهزم باينة) بان يجعل مبتدأ
محذوف الخبر فمبتدئ يجب الفتح * واول الت * وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا *
اذا انه عبد الغفار واللاهزم * قوله ارى على صيغة المجهول * يعنى بضم الهمزة
(معنى اطن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر محذوف جعل
ثانيا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى معناه جعلت طانا (وكا قول) اى وهذه الجملة
(معتزلة) دخلت بين الفعل ومفعوله اسلب يعنى ان طى كان موافقا لمسا
اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس سيد فان مس كان
سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لعضائه مناسف لسيادة (ومعنى كونه
عبد القفا واللاهزم انه شيم يخضعه) اى رأسه ولهزمه اى هبته ان يأكل
يعظم قواه وامسازمه والهمزتان عظمان ناشان فى التحيين تحت الاذنين
جمعهما) اى قال اللاهزم ولم يقل اللهم من (بارادة) اى نسب كوى الشاعر
مريدا بالجمع (ما فوق اليواحد او بارادتهما مع حوالهما) اى من الاعضاء
التامة لهما (تعايا) لم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره اراد
ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالمرعطف على) تركيب (اذا
انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما
وجد ذلك) اى زياده وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة
اراد ان يبين الشارح بعضها فقال فى جملة اشباهه قولهم اول ما اقول
اقى احد الله) حب جاز فى قوله اى التقدير ان جاز فيه القراء ثاب بالفتح
وبالكسر (ما جعلت ما) فى قوله ما اقول (مرصولة) بمعنى اول القول الذى
(او موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقلاتى نعمين الكسر
لار اول المقلات اى اجداهه) اى هذا الكلام المرصوب بالتركيب الاستنادى
(لا) اى لا يكون الحاصل حيثئذ (المعنى المصدرى) بمعنى جدى لله (فان المعنى
المصدرى (اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد (المجد) اى تفقد المجد
وهو (قول خاص) يعنى انه مجد اسند الى الحكيم وتعلق بالله اواته مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما (اى فى قوله ما قول (مصدر ية كاس حاصل
المعنى اول اقوال غير ان تعين افعى لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى
هو معنى ان المفتوحة مع جعلتها (يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو
من جنس المقول) كما كان فى الجمل الاول ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى
عدم تعبير المكسورة وتغير المفتوحة تحكمهم بجوار العطف على اسم المكسورة
بالرفع دون المفتوحة فقال (واذ لك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة
لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المصوب فى محل الرفع)
وهذا اشارة الى الحد الاول طين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع
لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع
وقوله (لانها) علة للصبرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى تكون
ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم اسم) ما الجملة بقة على
ما كانت عليه قبل دخولها (اذا ما ذهبت الى التاكيد فقط) اى يؤكد معونها
قط لا انها تغير معونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ما
ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز وصف على) محل اسم (ان المكسورة)
وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) لاشارة الى ان جواز العطف يرتب على
كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغيرها الجملة بل ما يرتب عليه كون
اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهل المصنف منه حيث جعل ان لك
متعلقا بجزاى فى اول الوهلة وقوله (سواء سكات المكسورة مكسورة) توطئة
للتعصيم المفهم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله
العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسر للمكسورة الحكمية يعنى انما
تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت
بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت اى
ان مادة الالف والثون (بعد اللام) وما يشق منه مثال المكسورة لفظا
ان زيدا قائم وعمر و) مثل المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (قلت
زيدا قائم وعمر و) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار
محله الدنى هو الاشتداء وقال العصا ان الهاء متلفوا فى هذا العطف فعمل
بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورحم
المصنف الاول وتيسر الرضى ووضحته انتهى وقوله (فان فى هذا المسال)
بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة نعم من اللطيفة والحكمة لان كلمة ان
فى المثال الثانى (وان كانت) اى وان كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما
حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الدنى (علمت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حاءا (فيه بتساويل الجمل) لانه تاب من باب
 المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف
 على اسمه جملا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتاويل الجملة
 لان مفعول علم تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق
 بها تأنيا عن مفعوله كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السراقي العطف على محل
 اسم ان المفتوحة كذا في العصام وقوله (دون ان المفتوحة) اعطى في مستقر
 منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
 او طرف لجزيى جزا العطف بالرفع في المكسورة لافى المفتوحة وبوجه
 تفسير السراحي بقوله (فانه لم يحذف العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
 (بالرفع) ملحق بالمتجاوزة لما لم يحذف هذا العطف في المفتوحة (فانها) اى
 لان المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فهما
 (لا يصح فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى
 يكون يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا وينبى ذلك الرفع مطبوعا كما في المكسورة
 فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض
 عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفى العصام ان فى تخصيص جواز
 العطف بالرفع في المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف
 في المفتوحة مطلقا واما فى سائر النواحي مما سوى البديل فيجوز فيه الرفع عند
 الجرمي والزجاج والقراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البديل ايضا
 ثم قال العصام والياقوت ان يجوز فى كل التواضع انتهى لمخصا وقوله (ويسرط)
 متعلق بمائل ان المكسورة يعنى ارجواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
 مشروط بسى وقوله (فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة الى
 يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى السرط ان يذكر خبر
 تلك المكسورة التى عطف على اسمها بالرفع (قل العطف) اى قبل ان
 يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تيسير من ذات مقدرة بين المضاف
 والمضاف اليه فى قوله مضى الخبر كما فى قوله اعجبنى حسنه ايا يعنى مضى الخبر
 سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيد اقام وعمر) (او تقبرا)
 اى اولئك من مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيد اقام
 وعمر وقام) اى اقام خبر ان زيدا كونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما حالكان ثلثة حينئذ
 وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا اكفى فى التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا اقام
 وعمر وقام) وهذا تفسير التقدير المذكور وانه اشترط مضى الخبر (لانه) اى لان الخبر
 (اول) بمض قلبه لالفاظا ولا تقديرا لزم اجتماع عامين على اعراب واحد) فان

العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل
 المعنوي ولما كان خبر المطفوف والمعطوف عليه واحدا من فروع ان يعمل
 في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والآخر العامل المعنوي (مثل
 ان زيدا) يعني مثال عدم مضي الخبر ان زيدا (وعمر زاهبان فانه لاشك ان
 زاهبان) اي لاشك في ان زاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اي الذي هو عمرو
 المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية
 (فن حيث انه) اي من حيث ان لفظ زاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله
 من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه)
 حال من العامل او متعلق بكون قوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه
 من هذه الحلية يكون العامل في رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اي زاهبان
 (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اي على زيد المنصوب
 (يكون العامل في رفعه) اي في رفع زاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عامين احدهما
 اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد
 (ياطل) وخوائف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون
 في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان) اي اقطعه (عندهم لان عمل الاتي الاسم
 والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لانه (كا كان)
 اي كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قل دخول ان عليه) اي ذلك الخبر
 فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حيث (اجتماع عاملين
 على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم
 بين كون اسمان معربا ومنه يعني لافادة موجودة (لكونه) (اي لكون اسمان)
 (مبنيا) (في جواز العطف على محل اسم ان قل مضي الخبر عند الجمهور)
 يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بارفع على اسم ان مشروط بمضي الخبر
 لفظا او تقديرا وصرح عليه عدم جواز قولنا زيدا وعمرو ذاهبان للسعدور الذي
 ذكره خفاف الكوفون اذ المصنف الاشارة الى اختلاف آخرين جمهور
 البصريين وبين البرد والكسائي فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على
 العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بارفع سواء كان الاسم مبنيا
 او معربا واذ ان بعض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم
 مبنيا او معربا فانه هم لبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط
 سواء كان الاسم معربا ومبني وفي عدم الجواز اذا كان معربا وحال في الثاني
 اذا كان منسيا شار بقوله ولا زال ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين

م مرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعني لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد
 ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو معنى الخبر مع كون اسم ان مبنيا
 فلا فائدة في بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجوز وعدمه وقوله
 (كانه لا يجوز ان زيدا وعرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز
 وقوله (فان المصذور المذكور) اشار الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا
 للجواز لان المصذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في انط واحد (مشترك
 بينهما) اي بين كونه معربا ومبنيا (خلافا للمبرد ولكسائي) (فانهما يجوزان)
 وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل اختلاف يعني انهما يجوزان
 (ا) مطلق على محل اسم ان بلا معنى الخبر (اذا كان اسم ان مبنيا وانما
 يجوزان فيه) فانه اي انسان (لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اي
 لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذي هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة
 (بنائه) اي بناء الاسم يعني لكونه مبنيا (فكانها) اي فصارت كلمة ان مشابهة
 التي (لم تعمل فيه) اي في اسمه في الصورة وان كانت عالة فيه ومؤثرة
 في محله (فلا ينزح المصذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكلا الجمهور
 لم يفرقوا في المصذور بين انما يبر في لفظه والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن)
 اي كلمة لكبر التي من الحروف الستة (في حواز العطف على محل اسمه) اي
 اسم لكن (كذلك) (اي مثالان) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز
 العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه)
 اي لان حرف لكن (لا يغير معنى الجملة عما) اي عن الجمل التي (كانت) اي تلك
 الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معنى) اي معنى لكن (الاستدراك)
 وهو دفع توهم تواد من السابق (وهو) اي الاستدراك (لابتاق المعنى الاصل)
 اي لا يكون معنا في المعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله (كانه) اي كائنتا
 (لا يتايفيه) اي المعنى الاصل الذي كان قبل الدخول (التأكيد) يعني في ان
 المكسورة (فيجوز) اي اذا لم تغير الجملة ونقي معناها الاصل في لكر كائني
 في ان يجوز (باعتبار محل اسمه) اي الذي هو ابتداء الخ فانه قبل دخوله
 كان مبتدأ مر فوعا فقيت رايحته بعد دخولهما (وعطف شي عليه) اي على
 اسمها (بارفع مثل ان المكسورة كاقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر)
 حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذي هو عمرا وكان رفعه تابا لرفع همه الذي
 يعني (ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفضل العطف على محل اسمها) اي اسم
 سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصل فيهما)
 اي فيما عداهما من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اعني ان نظرا سواها في

كان لان كمن اسمه مشبها حاث يعدد دخولها واماليت ولعل فلائها تغير اليها
 من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر قرعا آخر على عدم تغير المكسورة
 الجملة التي دخلت دليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فقله ايضا
 اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اي لاجل ان
 المكسورة لتفسير معنى الجملة والمفتوحة) اي ولجل ان المفتوحة (تغيره)
 يعني لاجل مجروح الامر (دخلت اللام) اي جاز دخول اللام (التي هي
 لتأكيد معنى الجملة) (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي هي) اي تلك
 المكسورة (ايضا) اي كالام (اذ تلك التأكيد) اي لتأكيد الذي استفيد من اللام
 وهو تأكيد معنى الجملة ولولم تكن الجملة باقية على حالها لم يجوز تأكيدها باللام
 لان التأكيد فرع وجود المؤكد (دولها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف
 مستقر حال من المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا
 الحكم يعني جواز دخول اللام مجاوزة للمفتوحة وانما لم يجرد دخولها على خبر
 المفتوحة (اكونها) اي كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجمع
 معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز ان يجمع مع المفتوحة (ما) اي اللام
 الذي (هو لتأكيد معنى الجملة) اذ لا يؤكد فلان تأكيد وقوله (على الخبر) متعلق
 بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها (يعني خبر
 المكسورة (نحو ان زيد القاسم) (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها)
 يعني على اسم المكسورة ولا كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم
 فرق وهو ان دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل)
 على صيغة لمجهول وثابت فاعله راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم
 وقت وقوع انفصال (بينه) (اي بين الاسم) (وبينها) (اي بين ان) وذلك
 المصل لا يكون الا بظرف هو خبران (نحو ان في الدار زيدنا) ومنه قوله تعالى
 ان في ذلك لآية وامانا لها او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيدنا ولا يدخل
 على الخبر الماضي المتصرف اذ لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف التني
 ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو التلصاحبة المتعنة
 عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيمته وقد يكرر السلام في الخبر المتعلق نحو
 ارزيد الغنك راغب ويدخل على نفسها اذ اقبلت همرته هاء كما في آفة فيقار
 لهتك قائم كذا نقله العصام عن الرصي (او) وسط الشارح قوله (دخلت)
 ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قرينه الذي هو
 قوله على الاسم او على بيده الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز دخول

اللام على الاسم الذي وقع (بينهما) (اي بين اسمها وحبرها) وليس باسم
 وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد اطعمك مك أكل) فاسمها زيدا وخبرها أكل
 وليس فيه لام بل اللام في اطعمك الذي هو مفعول أكل (وانما خص دخول
 اللام) اي وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها
 على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم في صورة تقديم
 الخبر عليه لا حتراز عن توالي حرف التأكيد (لانه فيما عداها يلزم توالي حرف
 التأكيد والابتداء اعني) اي يحرف في التأكيده (ان المكسورة واللام) يعني ان هذه
 لام الابتداء المسدودة في جواب القسم وكان حرفها ان تدخل اول الكلام
 ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء في التأكيده والحذف وكلاهما حرف ابتداء
 (وهم كرهوا ذلك) اي الصاع كرهوا اجتمع مع اللام متواليين (واختاروا
 تقديم ان) يعني انهما كانتا متساويتين في اعادة التأكيد فابهما قدم يلزم
 الترجيح بالامر جمع لكنهم اختاروا تقديمها دون اللام ترجيحها للعامل
 اي الذي هو ان (على ما ليس بعامل) وهذا لان العامل اخرى بالتقديم
 على مفعوله وخاصة اذا كان حرفا اذا حرف من صف العمل (و) (دخول
 اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما) اي بين اسمها وخبرها
 كدخولها في ن وانما غير العبارة وفسره بالمراد ليكون اسما له ان قوله
 (ضعيف) خبر للبداء المحذوف الذي دل عليه قوله دخالتا بما كان ضعيفا
 (لانها وان لم تغير معنى الجملة) تكلف اركانها (الا انه لا توافق اللام) اي لا تكون
 موافقة ومساوية مع (مثل ان) اي لموافقة ان (في معناه الذي هو التأكيده
 وقديما مع ضعف في قول الشاعر * ولكنني من جهة العبد الصير طأ الى الي
 والعبد من عبده الضيق اذا انقله وقبل هو من انكسر قلبه بالموءد واجيب عنه
 بان اصله ولكن انسي فتقلت حركة الهزة الى التون وحذفت التون الاولى
 كراهة اجتماع التونات ثم ادغمت التون في التون كذا في بعض الشروح ثم
 شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل
 المتعاقبة تخفف فيها فقال (ونحذف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة
 الى ان تخفيفها شائع كبير كشد يدها وانما تخفف (لئلا التشد) وقوله
 (وكثرة الاستعمال) بالخبر عطف على قوله لنقل من قيل عطف المسله
 على الملول يعني انما حصل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها)
 عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعني
 اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف قد دخلها
 غير لازم (اجاز) (و) (حيث) اي حين اذ كانت مخففة (يجوز الفساؤها)

اى ولا يلزم انماؤها كارهه اللام (اى ابطال عملها) لظن سعة معناها (وهو
 الغالب) يعنى كما يجوز انه وما يجوز اعمالها لكن الانشاء غالب استعمالها وانما كان
 الانشاء غالباً على الاعمال (لقوان بعض وجوه مناسبتها) اى مناسبتها للحاصلة
 (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جمع وجوه مناسبتها لبقاء
 معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (فتح الاخر) يعنى من لسانها
 المناشئة كون آخرها ساكناً (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) فانها
 لما خففت وبقيت على حرفين فانت المناشئة التي هي كونها على ثلاثة احرف
 كما فعل الثلاثي وقوله (كما يجوز اعمالها) يبان بتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز
 الفاؤها يجوز اعمالها ويار لجواز على الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى
 الاعمال منى على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلاً
 فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المعنى الاعمال (صريحاً) بان يقول يجوز انه وهاو اعمالها
 بل ذكره منته لانه الطرف الاخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله
 فيلزم مهال اللام يعنى ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يعنى تقدير
 الانشاء والاعمال (لازم لها) اى للكسوة (اناى الانشاء) اى اما لزومه في تقدير
 الالة (فللفرق) اى فحصل الفرق (بين الخففة) اى بين كون ان حال كونها
 مكسورة المهمزة وساكنة اتون فانها بعد الخفيف انتقلت الى تلك الصورة
 فلهذا ان اتى يعنى التنى كذلك فاحتج الى فارق بينهما جعلت اللام لازمة
 للخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (التنية) فى مثل ان زيد قائم
 وان زيد لقائم) فى الاول للتنى اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثاني
 مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير
 لان زيد مر فروع فى الصور ثين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا الالتباس فيه
 بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوباً فى الخففة ومر فوعاً فى التنية (فلطرد
 الباب) اى وليكون باب الخففة مطرداً وجارياً على نسق واحد من غير فرق
 انها وعمالها وقوله (ولان) مطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على
 تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان
 الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيراً من الاسماء لا يظفر فيه اعراب
 لفظي) حتى يكون قريبة على كونها مخففة عند التصب نافية عند الرفع عدم
 ظهور الاعراب اللفظي اما (لكون اعرابه تصديراً) كما تقول ان موسى لقائم
 وان موسى قائم (اولكونه) اى واما لكون الاسم (مبنياً) كما تقول ان هو لقم
 وان هو قائم من قوله تعالى ان هو الاوى بوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى
 وان كانوا من قبل لى ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

للأم في الخففة صلى اطلاق يعنى سوا ظهر الاعراب اولم يظهر (خلاف
 مذهب سبويه وسائر المصنفات) فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
 الفرق بالعل (قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الاتباس
 بالتأنيف وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم متبعا معربا مقصورا وذهب
 لمصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله
 (و) (يجوز) تفريع آخر للتحقيق يعنى انها اذا خفت يجوز (دخولها)
 (اى دخول ان الخففة) (على فاعل من افعال المبتدأ) (اى من الافعال التى
 هى من دواخل المبتدأ) (والخبر) (لاخير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة
 الافعال الى المبتدأ لا بدى ملازمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ
 هى كونها مخصوصة بالدخول عليه وانما زاد السارح قوله والخبر لدفع توهم
 احتصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير
 شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز
 ايضا ان كان قائما زيدا وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان
 المذكورة الخففة لا تدخل الا على تلك الافعال ولا تدخل على خبرها من
 الافعال وانما زاد السارح قوله لا غير وفسره مراد المصنف بقرينة المقابلة
 اعنى قوله خلافا للكونين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها
 على تلك الافعال والكوفيون عمومها لتلك الافعال وغيرها ومثال افعال المبتدأ
 والخبر (مثل كان وطن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على
 نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا من عسى وكاد والاخر
 من افعال القنوب مثل طن وعلم واعلم وغيرها وانما جازد دخولها على تلك
 الافعال دون سائرهما (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال
 كونها مستددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانهما فى قولنا ان زيد قائم
 داخله على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب
 كونها محفوفة وبالفاء عملها بسبب انعدام المتابعة (اشترط ان لا يغيرت
 دخولها) اى جعل عدد فوت دخولها عليها بالكيفية شرط لانه وان مات
 دخولها على نفس المبتدأ والخبر رغبة لصورتهما (على ما) اى على الفعل
 الذى (يقضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع
 دخولها عليهما حال كونهما عاملة وؤرة فيهما لكن لم يتم دخولها على
 ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثل ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان
 كانت لكبرة) ومثال ما دخلت على طن كقوله تعالى (وان نطق لمن
 السكاكين) (خلافا للكونين فى التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم

والسكوفين بنوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل لخاص وهو
 تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) باجر عطف تفسير
 لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان امر ادا لكوفين من جواز التعميم عدم تخصيص
 دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ رانها) وقوله
 (لافى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذا لا خلافا بينهما
 فى ذلك التعميم لافى اصل الدخول بان قول البصريون بانه تدخل (على الفعل)
 والكوفيون بقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس لمراد من محل الخلاف ذلك
 (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين اقرئين
 (فالكوفيون خالفوا) اى المخالفوا (البصريين فى تجاوز دخولها)
 اى دخول المخففة المكسورة (على ضمردوا اخلها) اى على الفعل الذى
 هو ضمردوا داخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك
 الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوه فيه حال كونهم متمسكين
 (بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة انعمد)
 يعنى اقسم بالله الذى هو ربك ان قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل
 مسلما عمدا وهو القصص قالوا حيث دحلت المكسورة المخففة فى هذا القول
 على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فالحال بقوله (وهو شاذ)
 اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (ومخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف
 المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشارة بقوله (كالمكسورة) وقوله (فعمل)
 اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز انساؤها
 واعملها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب)
 (فى ضمير شاذ) فلا يجوز انساؤها كالمكسورة ولما اوجسوا فى المفتوحة العمل
 بعد التخفيف ولم يوجوه فى المكسورة لرادان بين سبب الفرق بقوله (واسبب)
 يعنى ان الارب (فى قدره) اى فى تقدير ضمير الشأن حتى تخلو عن العمل لم يقدروه
 فى المكسورة ولم يلوا نحوها عند الفرق بينهما فقالا الفرق بينهما ان المفتوحة
 اكثر مقتضا للعمل من المكسورة وذلك لا يقتضا (ان مشابهة المفتوحة
 بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره فثبت ان
 مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حرفها مبني
 على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم تفرق من الفعل فى مثل قولك
 ان زيدا قرى زيدا بالنصب علم انه حرف وار قرى بالرفع علم انه فعل ماض
 وزيد فاعله من ار شئ انما المكسورة ليست بهذه لمساواة فى المسابغة وهذا

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) مفعول في دليل آخر على ان محاسب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام) وقع كقوله تعالى * وان كلاً لايؤتيههم) اي على قراءة تخفيف لها (واعمال المفتوحة) يعني بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها) لم يقع في سعة الكلام (ويلزم منه) اي من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اي بتسب كون معمولها ملغوظا (ترجيح الاضعف) وهي المكسورة (على الاقوى) وهي المفتوحة (وذلك) اي ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اي فلذلك المصذور قدروا (ضمير السنان حتى يكون) اي ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) يظهر ترجيحها على الاضعف اذ ارجح اعماها في سعة الكلام حين وجد معمولها ملغوظا فترجح الاقوى عليها بانها سواء وجدوا ولم يوجد سواء اعمل اولم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير السنان المقدر وقوله (والجله) بالرفع معطوف على اسمي يكون اعنى المتر تحت ذلك جائز لو جود الفصل يعني قدروا ضمير السنان حتى يكون ذلك المقدر اسما والجله (المفسرة) بكسر السين (لضمير السنان خبرها) اي للمفتوحة (فتكون عاملة) اي حتى حصل بذلك التدبير وبذلك الجمل عملها (في المبتدأ والخبر كالكات) اي تلك المفتوحة عاملة (في الاصل فهي) اي المفتوحة حينئذ (لانزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اي المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الآية (وقد لا يكون) كما في حال الانقضاء (والذل) اي عمل المكسورة في السعة (في الاسم) الظاهر وان كان (اي ولو كان ذلك العمل) اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يعاوم العمل في الظاهر (فترجح المفتوحة بدوام العمل على المكسورة) اي لست تلك القوة اذ دوام العمل في كل وقت ترجح على العمل (في وقت دون وقت فلا يلزم) اي تخفيف لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع في بيان في آخرين للمكسورة والمفتوحة فقول (فتدخل) (اي المفتوحة) يعني ان المكسورة اسما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة الخفيفة لم اعلمت في ضمير السنان المقدر وكانت الجملة التي بعدها تفسيراً لذلك الضمير فبنسبته على هذا حاز دخولها (على الجمل) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير السنان) (مطلقاً) (سواء كانت) اي تلك الجملة (اسية) نحو اسما ان لا اله الا الله (او فعلية وداخلية) اي على تقدير كونها (سواء كان فعلها من الفعول الذي يدخل (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على

المبتدأ واخير (وشداع أهب) (اى عمل المتروحة المنخفضة) (فى غير
 اى فى غير ضمير السن ولكن كنه قد حكي بعض اهل اللغة انما انهم) اى اعلان
 المتروحة (فى الضمير فى سعة الكلام نحو قولهم ائمن لك) بكونه انون
 مخدنة (فهم واحد لك) بسكون انون مخدنة ايضا (ذاهب وهذا) وغواشارة
 الى اى له فى الضمير وانما باعتبار الخبر وهو قوله (روايد شاذة) اى حاجة
 عن النياس (شبر معروف) بل المعروف بانه يداون بهم (واما فى الضمير)
 بمعنى اما ان المتروحة المنخفضة فى غير ضمير السن (فجاء) اى فى كلام البلغاء
 (فى الضمير فقط قال الشاعر فلواتك) بتحقيق النون (فى يوم الرضاء اننى
 مرافق لم اخل وانت صدق) الرضاء مصدر رضى البسال اى واسع الحال
 وفى الصحاح يقال رضى البسال اى واسع الحال بين الرضاء بالمد والصد فى
 معنى فيه المذكر والمؤنن تسبها به بفعل بمعنى المفعول بصرف الشاعر نفسه
 بالجلود ومواثقة الحبيب ويقرن له بك بالحبوب فى الرضاء ولسه الذى لا يوجب
 الرضاء سألنى ان انا رقت لاجيتك لكر اهتتى رد سؤالك وحريصا على رضاك
 ثم شرع فى بيان الوازم اى نلزم المتروحة المنخفضة فقال (وبلزمه) (اى المتروحة
 المنخفضة) وهذا نفسه للضمير المتصوب وقوله (حال كونه مرفوعة) للاشارة
 الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اى الفعل المتصرف)
 نفس للفعل الذى تقاربه وانما قل حال كونها مرفوعة ولم يقل حال كونها داخله
 لان تلك المنخفضة ليست بداخله فى الفعل بل هى داخله فى ضمير انسان المقدر
 كما عرفت ايضا اللهرة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقريضة ذكره مطلقا
 فانه يصرف الى الكامل الذى هو المتصرف اى الذى له مصدر وقريضة لزوم ما سألنى
 من الحروف انما يصحس السرق بقرىصة ومن المصدرية المستقرى بها
 فى الدخول فى الفعل والذى يحتاج الى فرق هو العمل لدى مصدر وهو الفعل
 المتصرف (بمختلف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس الانسان الا ما سعى)
 وقوله تعالى (وارعى ان يكون قد اقترب) من يفار فى الدنيا يخفف قطعها
 ولا يتحمل المصدرية فانه لا مصدر وليس يسمى حتى يتحملها ولا حاجة الى
 السرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بارفيعا قل يلزم يعنى يلزم السين
 وما ذكر بعده ان كانت مرفوعة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم)
 ان سيكون منكم عمر مئى؛ فالمنخفضة فى هذه الآية دخلت على الضمير المتصوب وجعلت
 ان سيكون مفسرة له وصلا مة كونه منخفضة هى دخول السين فى ذلك الفعل
 فانه لو كان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونه منخفضة وبين كونه

مصدرية قائمه كالـ الفعل هي بناء مصدر وهو الـ الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت
 السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سين كـ
 (اوسوف) اى ابرمهاسوف (تقول انه عر ^١ واسلم ^٢ المزمعة ^٣ اوسوف
 بأى كل ما قدرا) فان النخبة كانت مقرونة بـ أى وهو فعل له مصدر وهو
 الـ اتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة ونست مصدرية بل هي داخله
 على ضمير النسان وجله سوف يأتي مفسرة له وان مع هذا معقول لقوله علم
 اقام مقام المفعولين (اوقد) اى اوبرمهاسوف ^٤ انطقد (نحو) قوله تعالى
 (ليعلم ان قد اعدوا رسالات رهم وزم هذه الامور الثلاثة) يعنى الذين وسوف
 وقد (الفرق بين المخففة وبين ان المصدرية بالساعدة ولتكون) اى هذه
 الامور (كالعوض عن النون المحدودة) (او حرف النسخ) اى او لم يمه
 حرف التثنية (نحو) قوله تعالى (اولايرين ايرجع اليهم قولا) فـ الا فى هذه
 الآية مركبة من ان ولا ولا قرى رجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست
 بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرى بالانصب ولما كان بين اوم الامور
 الثلاثة وبين حرف النسخ فى فعله اللزوم قال (وايس لزوم حرف النسخ
 الا يكون) يعنى ان لزوم حرف النسخ ليس بالامور الثلاثة السابقة لان
 لزومها الوجهين احدهما الفرق والاخر للعوض واروم حرف التثنية ليس
 كذلك هو لا يكون لازما الا ليكون (كالعوض عن انون المحذوفة) وانما
 حصل له ما لا يحصل بغيره اى بحد وجـ د حرف الى (الفرق بين المخففة
 والمصدرية قائمه) اى حرف الى (يحتج مع كل ما) اى مع كل من المخففة
 والمصدرية كما فى قوله تعالى ثلاثا يكونوا له قوله ان لا تعذوا (الفرق) اى
 فيعين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفرق (من حيث
 المعنى فثلاثة ان معنى) اى اى اريد (به) اى يعرف اننى (الاستعانة) اى الى
 فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والون (المخففة والا) اى وان لم يكن به
 الاستقبال (فهى المصدرية واما) العساق (من حيث اللفظ فثلاثة ان كان
 الفـ لـ الى منصوبا فهى لمصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا لمرفوعا
 كما فى قوله الا رجع (وهى المخففة) (وكن) اى هذا المرفوع الذى عدت
 من المرفوع ^٥ وهو موصوفه (لنفسه) ولما كانت هذه المرفوعة
 اسبق من الفرق فى الحرية والاستقامة ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨}

وليت وغيره، حروف رأها بالفتح هي كذلك وقواه (ولان لاصل)
معضوف على قرله (يعني استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها
بوجهين أحدهما ما ذكره الذي ان الاصل في الحروف (عدم تركيب ومنه
الظن) يعني ان المذهب الغريب الصحيح هو ما ذهب اليه الظن وهو (انها)
اي كلة كان (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كان بكسر الهمزة
واو العين المكسورة دون الفتوحة لان الجملة التي بعده يائية على ما هي عليه
ولم يتغير بدخولها (واصل كان زيد الاسد) هو (ازيدا كالاسد) وهذا احبار
لانساء لانه اخبر به ازيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اي على ان (اعلم
انساء التشديد من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وقعت الهمزة) اي
مرة ان (لا انحف في الاصل حارة وان خرجت) اي واخرجت الكاف
(عن حكم الجارة) لكونها جزئية والجارة تكون مستقلة في كونها حرفا
(والجارة المتأخلة على لفرد) اي الاصل انه اذا زيد ادخل الجارة على مادة
الالف والواو ففتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة، وعلى
ما هو مفرد حكما فاحسب ان تغيير الجملة والمغيرة للجملة هي المفتوحة
(مراعوا) اي اعترفوا (بالصورة) اي في صورتها على قدر الامكان (وقضوا)
الهمزة ما كان المعنى اي ولو كان المعنى الذي اريد به (على الكسر) (وتحذف)
(اي كان) كما تحذف اخواتها من ادوات (فعلية) (عن العمل) (على)
(الاستعمال) (الافصح) (لتروجهما) يعني وجه الفائتها بالفعل كونها خارجة
(عن المشابهة لقوات فحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف
(كقول السرخسي ونحو مسرق اللون كان ثيابا حقان) والواو في ونحو واورد
ونحو سحر ورديها ونحو يعمى الصدر ومسرق اللون بالجر صفة يعني رب صدر
مسرق اللون اقبله وكان تخفيفه زبده ثنية يدى وهو مضى الى الضمير الراجع
الى صاحب الصدر ولما وقعت الزيادة بالالف عمدا لم تعمل فانها لو عملت
يقضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان اجتمعت) اي ان اجتمعت كان
كان تدنيه بالياء لانه يقضى ان تكون التثنية منصوبة (دكتته) اي امكن
انقائه بالياء (يعمل على الاستعمال القبر الاصح) فيكون عملها على الغير
الافصح (لمعرفت) وهو فوات المشابهة ولم كانت كان في صورة الفتوحة
وقد عرفت حال التخفيف المفروضة بانها لا تعمل في الطاء هرايد بعد تخفيفها
مع انها لا تملك عن العمل اضطرروا ان يجعلوها عاملة في ضمير الشان المقرر
للافتقرت عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كان كذلك واليه اشار بقوله (واذا
لم تعملها لفظا) كافي ان الفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اي فصيحة تذبقت

ان يوجد في كائن المحنة (ضرب شان معدر حندهم كافي ان) المفتوحة (الخففة
 ويجوز ان تكون) اي كان الخففة (غير مة. بعدها الصبر) يعني لا يحتاج
 الى هذا التقدير (لعدم الداعي اليه) اي الى تقديره في كان (ككان) احسن اليه
 (في ان) المفتوحة (الخففة) فان الداعي في المفتوحة الى الادبر عدم انفكاها
 عن العمل في جميع المرات وكان است كذلك ناهي املاءه في العمل في الافصح
 قال العصام وهذا هو الموافق لصارته المنة ثم ناسب قبل المصنف ههنا
 وتخفف فتعمل في ضرب شان معدر ولم يزل ههنا كذلك بل قال وتنفذ فتلقى
 على الفصح وايضا موافق لصارته في محض صبره ان حيث قال وحده وهو مصوبا
 الامع ان اذا حقدت بهي صبره - صرحه عمرا ان شار الفتوة دون
 غيرها (ونكس) احتاغا في تركه صاعده عيها ايضا حيث قال (وهي
 عند البصريين مفردة) اي حرف رأسها الواو هي من الدارين (وقال الكوفيون
 هي مركبة من لا) اي الناقبة (و) من (ان المكسر) ردا لصدقة (صدرة) اي
 التي صدرت (بالكاف الراءة واصله لاكال فمات كسره اليه الى الكف
 وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف ونسب اليه انون (فكلمة) يعني تكون
 مركبة لان كل جزء من اقله يدل على جزء منها فان (لا) الناقبة (يبدان
 ما بعدها) اي ان حكم ما بعدها من اللفظة (ليركا) اي يحكم ما (قلها بل هو)
 اي ما بعدها (مخالف له) اي اقابها (نفسا وانا وكلمة ان تحقق مضمون
 ما بعدها) اي ان الجزء الثاني الذي هو كلمة ان يند معنى آخر وهو متحقق مضمون
 ما بعدها والحق في توافق المزام له مقام تأكيد في تحقيق لان السابق اهم
 خلاف مضمون الجمله فالسامع اعتد خلاله او تردد فيه واعترض العراء على
 قولهم فتمثل كسرة الهمزة بأنها نقل الحركة الى الحركة كذا في العصام فقوله
 لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندي بأنه طاب درك السامع
 بدفع ما عسى ان توهمه فعمل السمين له عال، لكن هذا هو يوافق ما في الصحاح
 حيث قال فلا بدراك ما طاب وندارك بمعنى كونا كن لاستدراك ما طاب التكم
 بإيهام كلامه مانس واقع ياراد دفع الكلام المتوهم وفسره السرخسي بوافق
 هذا قال (ومعنى الاستدراك رفع توهم بولد من الكلام التقدم فاذا ذات جاني
 زيد مكانه توهم ان عمرا ايضا جائل لما يه حاسم الالفه فرفع) انت (ذاك
 الوهم بقولك لكن عمرا لم يحى) اي ما فرغ من بيان معناه سرح في بيان مواضع استعمال
 فقال (وتوسط) (اي لكن) يعني انه يدخل (بين كلامين متفرقين) (نفسا وانا) تا
 يعني ان كان الكلام الذي قلناه فميا يكون ما بعده اثباتا وما كس) (معنى) وفسره
 بقوله (اي تقارعه زيا) للاشارة الى انه مفرل معلق بان اوقع الشار هو

انتقار المعنوي يعني لا يسترط في اسمه رينتهما ان كونا متقربين انتقاراً مقصداً بل كفي
فيه انتقار المعنوي سواء وجد منه انتقار في اللفظة لا واليه اشر بقوله (والضروري)
اي الذي يفيد انتقاراً بينهما بالضرورة (هو) انتقار (المعنوي ولهذا اقتصر) اي
المصنف (عليه) ولم يكشف بالاطلاق الذي يفيد انتقاراً كاملاً وهو انتقار المعنوي
(والله اعلم) اي والله برافطلي (قد بكر الى صريحها) اي قد يوجد (محتاجاً الى)
زيد لكن عراً لم يبيح (فان جاء في ذمة رفقونه لم يبيح) نقضاً ومعنى (وقد لا يكون)
اي وقد لا يوجد التفرقة باللفظي (مخو زيد حاضر لكن عراً غائب) فان الحكمين
متفقان في الاثبات لكن ما يفيد قوله حاضر ذمة راساً يفيد قوله غائب فكله زيد
حاضر لكن عراً غير حاضر (وتخفيف) (اي لكن) (فتلحق) (عن العمل بخروجهم)
اي بخروج كل واحد لكن لا تخفيف (عن المشابهة) اي عن المشابهة بالعلم
التي هي سبب لعلها وانما تنفي عن اعمس ولم يجر اجمالها في اشارة واختيار الاصلها
(لذاتها) لما حفت وخرجت عن السبب به (اشترت العاطفة) اي بما ومعنى
اي وبعد خروجها اشتهت شيئاً آخر غير عراً بل وهو كمن اهدى نفسه وادى
لما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت) اي كمن (مخارها) اي مجرى لكن
العاطفة اما مشابقتها للفساد فظاهر واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف
ان وار الخففة) يعني المكسرة الخففة والمفتوحة الخففة (فانه) اي لان
الشان (ليس لهما) اي للمكسورة الخففة والمفتوحة الخففة (ما جريتا عليه)
يعني ان مادة الالف والتون محتلفة لهما بعد الخففة فانهما بعد التخفيف وان
خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابقتها اخرى بخبر عراً ل
مثلهما هذا في السخ الكثرة من غير قيد (وفي بعض النسخ) قيد قوله (على
الاكثر) يعني فتلقى على الزكر (وكانه) اي اطلقه (اشترى ما جاء عن بونس
والاحسن من انه يجوز انهما) اي عن لكن ران التخفيف (قياساً على اخواتها
الخففة) وهي ازوازان وكان وقوله (وقد اشرح الرضي) اشارة الى صفة
والى ترجيح الصحة يعني ان السارح الرضي صفة اعلمها بناء على ما جاء من
قول (ولا يعرفه) اي لا يعلم بعد التخفيف (شها) اي كلاماً نقولاً عن
الافاء (ويجزمعها) اي معاً (مشددة) اي هذا الجواز سامل لهما سواء
كانت مسددة (او تخففة) (بواو) من قوله تعالى ولاكن اكثرهم لايسكرون
وقوله تعالى ولكن كانوا انفسهم (وهي) اي تلك الواو التي دخلت على لكن
(اما اللطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن انهم بان تكون مع
اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل السارح الرضي
الاخير) اي كونها اعتراضية (اطهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان

كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهار رتبة الانصاف
يتعلق بمساقلة وانما يؤتى به لفرض من الاغراض كالأكيد وغيره والاستدراك
من جملة الاغراض فيكون الين بالانصاف (وليت) اي هذا الحرف الذي
هو من الحروف الستة موضوع (للتقي) (اي لاسائه قد دخل) تفرغ لكونها
موضوعة لانشاء التني يعني انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على
الممكن) اي على امر ممكن اكن بسره ان يكون بعيد الحصول حقيقته نحو
ليت النيل يهود لتحصل المقابلة بينهما وبين لعل حيث كان الممكن في جواز
دخول التني مسروطا بكونه غير موجود في جواز دخول التني مر حوا (نعو
ليزيدا قائم وعلى المستحيل) اي وعلى الامر المستحيل (نحو الابلت لسان يهود
يوما) فان عود الساب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين القراء خلاف
في تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين في ان الجزأ الثاني هو
منصوب ليت او محذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز القراء ليدافعا)
(نصب العواين) وبانهما ممولان لليت (بنا) على ارباب التني فكاه قيل
انني زيدافعا ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التني راجعا الى الاستناد
ولم يصح دلالة تركيب ليت زيدافعا على معنى انني زيدافعا فسر النصارى بقوله
(اي انشاء كائنا على صفة القيام) يعني معنى الذي دل عليه ليت متعلق بالكون
الذي هو المقدر بمعنى الاستدلال داخل على القيام الذي دل عليه قائما (فانجزان)
اي فذهب القراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على الفعولية بمعنى ليت)
ثم حكى مذهب الكسائي في مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائي نصب الماز
ان في تقديره) يعني تقديره ليت زيدافعا (ومسكهما) اي ما عدا ذلك
القراء والكسائي في اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر * ياليت ايام الصبا
رواجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثاني لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين
في قوله (فانرا) يقول - ما اتى ايام الدنيا رواجعا وانكسائي يقول اي ليت
ايام انصب اكاتب رواجعا والمحققون ومنهم المصنف (على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف) اي في خبر ليت (اي ليت
ايام الصبا) فتوابع ايام اسم ليت بقوله (بنا) متعلق بخبره وهو قوله (اي كائنا فتاحال
كونها راجعة) اي هو حال من الضمير المستكن في كائنة واعلم ان لفظ كان
محذوف عند الكسائي وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التي حذفت
فيها كان وجوب الكن عند الكسائي من المواضع التي وجب فيها حذف كان وعند
المحققين من الواقع التي حذفت فيها عامل الحال وجوب كذا في العصام (واصل
للتري) (اي لانسائه ولانه دخل) اي لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

(و) هو نحو قوله (ما جاني زيد بل عمرو وليست) كلمة بل التي تنصف تلك الصفة (منها) أي من الحروف العاطفة (لأن ما بعدها) أي لأن ما بعد بل حين وقوعها في عطف المفرد على المفرد (يدل غلط بما قلها ويدل الغلط بدونها) أي بدون كلمة بل (غير فصيح وأما) أي وأما يدل الغلط (معها) أي مع كلمة بل (فصحيح مطرد) أي مستعمل استعمالاً طارداً (في كلامهم لأنها) أي كلمة بل في مثل هذا (موضوعة تتدارك من هذا الغلط) وحاصله أن المراد بإيرادها تصحيح تركيب يدل الغلط لأن المراد بهما اللطف ويمكن أن يجلب أن تصحيح المذكور باللطف لا يدل مجردة فتكون عاطفة أيضاً ثم شرع في تفصيل كل منهما في معنيها للخصوصية فقال (فالأربعة الأولى) يضم الهمزة وقح الواو جمع الأولى صفة الأربعة والمراد بها الواو والفاء وهم وحتى يعني هذه الأربعة موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (أعم من أن يكون جمعا مطلقا) أي من غير ملاحظة التركيب كما هو واقع في الواو (أومع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية سواء كان الترتيب أيضاً مطلقا (أومع المهلة أومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) وإنما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للأربعة وقوله (ومراد الله بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعني أنما صح تفسير الجمع؛ قلنا لأن مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الأربعة ما يقابل أحد الأمرين يعني (أن لا تكون) تلك الحروف (لأحد السببين أو الأشياء كما كانت) كلمة (أو وأما) يصح بقربته المقابلة وقوله (وليست المراد) معطوف على قوله ومراد النحاة وبيان تصحيح إطلاق الجمع في الأربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل إلا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بأن يكون (في زمان) واحد (أو في مكان) واحد فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز أن يقال إن الله وهم للجمع فانه في تركيب جاني زيد معمر ولا يجوز أن يقال أن زيد وعمرا اجتماعا في التجيئة في زمان واحد فانه ينشأ في التعقيب والامهال (فقولك جاني زيد وعمروا) جاني زيد (فعمروا) جاني زيد (ثم عمروا) حتى عمرو قوله فقولك مبتدأ وقوله (أي حصل الفعل من كليهما) خبره يعني ففي قولك جاني زيد الخ «وأعطى عليه باواو أو بالفاء» أو ثم أن التجيئة حصلت من زيد وعمروا سواء كان في زمان واحد أو في زمانين أو مكان واحد أو في مكانين يعني المراد بالجمع هذا (لا) أن المراد بهذا القول أنه حصل (من أحدهم) أي من زيد مثلا (دون الآخر) أي من عمرو كما كان في اللطف باو ونحوه فانه لو أريد هذا المعنى لم يصح أن يقال أنه للجمع ثم ميز المصنف بين ما هو عن الأربعة للطلق وبين ما هو للتقيد فقال (فالأو) أي من الأربعة التي للجمع المقابل أحد الأمرين موضوعة

(الجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (قوله لا ترتيب فيها) اي هذه الجملة (بيان لاطلاقها) اي اطلاق الجملة ولذا ترك المصنف بتمسكها من مقام الفصل (اي لا ترتيب فيها) اي في كل الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (يعني انه لا فهم هذا التركيب منها) بيان لاطلاقها يعني ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم منها وجودا والترتيب في الواقع ولا عدمه في قوله جاني زيد وعمرو لا يفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذي اوضحه مطابق له لانهما مقيدة بالاطلاق حتى يلزم اعمالها في جميع موادها استعملها محازا من ضرورة انه لا تنفك في الصور التي رجع عن التقييد دون الاطلاق كذا في بعض الحواشي (واضافه) موضوعه (الترتيب) وفسره الشارح بقوله (اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة) الاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر بمعنى كونه الجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الذي يعطف الاول من غير مهلة تراخ حتمية في الوجود نحو جاني زيد وعمرو اوفي الذكر القطعي لافي الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف سايه انما هو بحسب اللفظ الا ان المعنيين من عبار في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف المفصل على الجمل فان موضع ذكر الفصـ ل بعد ذكر الاجال نحو قوله تعالى فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها بئس سوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض لنبيوا من الجسد حيث نشأه نعم اجر الصالحين لان ذكر ضم النبي او مدحه لضم بعد ذكره او اخصه ارا حتمية نحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة خلقا من طينة مضغة فخلقنا المعشقة عطاما فلان النسب هو كون النسب اعقب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات باقائه بالانسية الى ما قبلها حقيقة بالعلم بزمان ما بين ازمينة الاطوار المذكورة على ما ورد في الحديث واكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقيبا وعدا لاني كانه وقع عقب الاول من تراخ هذا ما اذا اظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول مضمونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضمونها في نفس الامر كذا في بعض الحواشي (ونعم ملها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي لا مقدمه الذي هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها

الجميع مع الترتيب (لا انه) (اي لكن كانه تم (مفروضة له) وغال العصام ان الله
وتم قد يصلح ان اركب واحد بان يكون المعطوف امر متصلا وكل انتهى
متزاخيا عن المعطوف عليه وانتدائه عقيه بلا مهلة فذلك ان تعطف بالقاء
نظرا الى اتصال انتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بضم نظرا الى بسند
انتهائه وتزاخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اي مثل م في الترتيب بمهلة غير
ان المهلة في حتى اقل منها في م) وادان كذلك (بهي) (اي كلمة حتى (متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها) (اي اصلا (وبين ثم الفيدة لمهلة) وهذا في بين
ثم وحتى وقوله (ومعطوفا) (اشارة الى ورق آخر (اي المعطوف بحتي) وفيه
اشارة الى ان اضامة المعطوف الضعيف حتى لادنى ملازمة لان المعطوف ليس
بمعطوف بحتي بل حتى آتة للمطف يعني ان حتى وان كانت متباعدة في ذكر لكن
الغنى في المعطوف بها ان المعطوف به (بحسب ما قصده وضعها) (اي وضع حتى
وهو كونها موضع لثابتة (قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف)
قيد بهما يكون محتمل لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق الجزء لضعفه هذا
المعنى وقوله (اي متبوع معطوفا) (اشارة الى ان الضعيف المذكور راجع الى المعطوف
والاشترط بهذا (يعيد) (اي اعطف بها) (اي بحتي (قوة) (في المعطوف)
(اوضعا) (فيه) (اي في المعطوف وقوله (اي لا يدل عليهما) تفسير لقوله لا يقد
يعنى ان المراد باعادة العطف لقوة والضعف دلالة عليهما لان القوة او
الضعف حاصلان فيه قل المعطف بل المعطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى
يقهر الجزء) (اشارة الى ان المقد لقوة المعطوف او ضعفه انما هو المعطف بحتي لا يغيره
من المعاطف لان حتى يمر الجزء (بقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير) (اي
بسبب تمر حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها بما هو غير الكل وان
لم يكن غيره في الحقيقة (فصلح) (اي واذا كان ذلك الجزء المميز متاخر باخر كان
صالحا (لان يعمل غاية) وقوله (وانتهاه) عطف تفسيرية بمعنى صالحا لان يعمل
ذلك المعطوف انتهاه (للفصل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفصل اليه) (اي الى ذلك
الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) (الغاير لذلك الجزء المميز) (المخرج
عنه بالمعطف في القوة او الضعف مثال الجزء القوى (تحويلات الناس حتى
الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحج حتى المساة) فان الانبياء في الاول
جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء في الكل لكره اريد انتهاء الفصل
الذي تعلق واستند الى الكل الذي هو الناس اذ كل جزء منه منه في لقوة الى
الجزء الذي هو الانبياء يمر عنه واستخرج بالمعطف بمادل على الانتهاء فكانهم
كانوا شعرا واحدا للناس وكذلك المساة من الحجاج وهو جمع الماضي اخرجت من

آحاد الحاج لضف الساتى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق
 (بين ثم وحتى يد اشترأ كهما) اى مع كونهما مشتركين (فى الترتيب) اى
 فى كونهما للترتيب (مع المهلة) فلم يماسق ان الفرق بينهما (من وجهين
 احدهما اشترأ كونه المعطوف بحيث جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى
 كونه جزأ (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزأ فبلازم حينئذ
 ان يكون المعطوف عليه صالحة للتبعية فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانها)
 اى الوجه الدائى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج
 نحو جاءنى زيد حتى عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى
 حتى) ان المهلة المنسبة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان
 المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت ولا يقرب الانبياء) لا ان يراى ان يراى ليس
 لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة خير هم وموته مذاب وان
 قوله (ويتعلق) بالتصعب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت
 (بعد الضلع بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بمتعلق
 (وان كان) اى لو كان (موت الانبياء بحسب الخارج فى أثناء) اى الناس (وهكذا) اى
 كما كان المناسب ان يكون كذا فى هذا المثال (كان المناسب فى قوة المعطوف
 اوضعه فلا بد من ان يكون معطوفا قويا اوضعا لكونه) ايضا (فى الذهن)
 بان يقال فى المثال الذى (تقدم قدوم ركبان الحاج) اى كان المناسب ان
 يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تعدد الجرم جمع
 راجل به معنى ماضى منهم وهذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان فى بعض
 الاوقات على عكس ذلك) بان قدوم الركبان بعد النساء او قدوم بعض المشاة
 على بعض الركبان (ومع هذا المثال) اى والحال انه مع وجود عكسه
 (يصح ان يقال قدوم الحاج حتى النساء) يعنى فلا يضر وقوع العكس لجهة
 هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال فى هذه الصورة قدوم الحاج ثم
 النساء لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع
 فى الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة فى حتى اقل منها
 فى ثم كما سبق من السارح ولم يذكر السارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل
 ولما كان الانتهاء فى كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف
 جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء الجياور الذى هو من مستملات حتى خارج
 عنه فاراد السارح ان يفسد عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او
 الاضعف كما يفسد عموم الفصل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالجزء
 الاخير يفسد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفسد

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المطفوف عليه باضروحة فينبذ عموم
 الفصل وكذلك يقصد ذلك العموم اذا كان المشهى غير داخل في ما قبله بل كان
 مجاوراً لجزئه الاخير (كقولك تمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائماً في الليلة
 الماضية على هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل
 في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها
 الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا انتهاه اواقع في هذا التركيب
 (بقصد شمول النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى في هذا التركيب جارة و ليست
 بمعطوفة (ولذلك) اى ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة
 في المعنيين جميعاً) اى جاز استعمالها فيما يكون المشهى جزءاً منه وقوله وفيما
 لا يكون جزءاً بل كان ملاقياً للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة
 وبين المعطوفة انه (لما يأت في المعطوفة ما) اى لما يأت المشهى الذى (يلاقى
 الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزءاً من سوجه (ما اصل حتى ان
 تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة (فتكون المعطوفة محمولة عددها على
 الجارة واذا كانت) اى المعطوفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم
 يستعملوها) اى المعطوفة (في معنيها جميعاً الباقى للاصل) اى للجزء الذى هو
 الاصل فيه (على الفرع) اى على المعطوفة التى هى اقرع (مرة) اى اشرف
 وفضيلة وهذا بيان لتعريفهم فمى ينتهم وهذا يقتضى ان استعمال الجارة
 في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على ان ذلك البعض لكون
 الطرفين مبهمين وقوله (وانما استعملوها) بيان ما وجه الترجيح في تعيين
 البعض لذلك يعنى انما استعملوها حتى الجارة التى هى الاصل وخصصوها
 بالاستعمال في المشهى الملاقي وتركوا استعمال ذلك في المعطوفة لان هذا المعنى
 ليس باظهر من ان المعنى الذى هو كونه المشهى جزءاً فاستعملوا المعطوفة
 التى هى الفرع (في اظهاره بها) وهو كونه مدخولها جزءاً اى من متبوعه
 وانما كان هذا المعنى اطهر من المشهى الملاقي (لان اتحاد الاجزاء في تعلق
 الحكم اعرف في العقل) لان الاتيائه والمشاء المذكورين في التالين لدخولهما
 في عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او اضموم اليهما اعرف بخلاف الصبح
 فان البارحة لمكان ظرفاً للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذى هو الخارج
 عنها اعرف مما يكون جزءاً منه وقوله (واكثر في الوجود) عصف تضيق قوله
 اعرف بمعنى ان المراد بكونه اعرف هو كونه وجوده اثر (من اتحاد الجوارين
 والبراد بالمجاورين الملاقي والجزء الاخير) هكذا اى ذكر التوجيه كما قلنا
 (في بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه

اختصاص من معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه (أى طهر قوله ومطهره)
 من معيونه (وعدم المناجاة) وطهر أيضاً عدم الاحتياج (الى ان يقتل باليد)
 اعم من ان يكون حقيقة او حكماً لسبل الحنفى (الذى هو المستعمل فى بعض
 (و) لسبل (المجازى) الذى هو الخبر الجارى (ايضاً كما وقع فى بعض الحروف)
 وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول ولما فرغ من بيان الحروف التى يكون الجس
 شرع فى بيان ما لا يكون للجسم فقال (واذا واما و) (كل من هذه الحروف)
 الثلاثة (لاحد الامر) (أى لادلاله على احد الامر) او الامر (واما
 مصره بقوله لادلاله لان هذه الحروف ليست بموصولة لاحد الامر بل
 اوصلان قوا حاشان زيداً وعمرو ايست موصولة لزيد او عمرو بل موصولة
 لدل على ان هذا السبل صدر من احدهما وزاد (اخرج قوله او الامر)
 لالاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامر انه لاحد الامور ايضاً كما
 باقاه كما كتفى فى قوله الكلام ما تصح كمين وفى قوله اذا راع لعلان وقوله (واما
 كون ذلك الاحد) لالاشارة الى ان قوله (واما) حال من (واما) وهو الشرط
 المهم بقوله (أى غير معين) ولس هذا التفسير لكون من المهم غير ما لالاشارة
 بل لانفتاح احاد الابدال ايهام ليس هو ما كان به ما فى الخارج بل المراد منه ما كان
 سبب معين (هذا الحكم) هذا نصب اصل الوسم اما ما فى الاشارة الى
 والايهام وغير مما فانه تعرض فى الكلام فشد لا عما فانه من هذا التفسير انما
 فى او اذا كان لك واما اذا كان لا فصل كما فى (واما) او لا واما فهو الجواب
 وقوله (وادبواهم) رد على ما توهم (واما) او لا واما (واما) او لا واما
 او كفورا) يعنى اذا وقع فى حصر الى ليس ذلك من الامر بل (لكل
 الامر) حتى يحصل فى غيبة نفى كل منهما كما هو الاشارة الى (واما) او لا واما
 لانه ليس مراد طاجب بل هذا التوهم (لانه) أى ما فى قوله (واما) او لا واما
 (مستعمل لاحد الامر) الضا كما فى الآيات وبقايا (على ما) أى على
 الذى (هو الاصل فيها) أى فى كذا او (مالموم) او عزم الى ان
 المراد منه (مستعمل من وقوع الاحد المهم فى قوله) (أى) ليس ان كل
 لا م والفقير وفيه فى سياق انه (واما) او لا واما (واما) او لا واما
 من ان الكثرة اد وقعت فى سببه فى الية بعد موصولة (واما) او لا واما
 (من كذا او) والخا دل على انه يرت عادة امر به انما يستعمل هذا احداً
 يؤدى معناه فى الآيات فانه لا واحد واداً (واما) او لا واما (واما) او لا واما
 العموم فى الاغلب (واما) او لا واما (واما) او لا واما (واما) او لا واما

ام المتصلة وبين المتفصلة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره ارا دان بين حواص
 كل منهما فقال (وام المصلة لازمة للهمزة الاستفهام) وفسر السرح قوله
 لازمة بقوله (اي غير مستعملة بدونها) للإشارة الى دفع ما قبل من ان في عبارة
 المصنف حلل ان عارضة تقتضي ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس
 بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما
 كانت كلمة ام لازمة لهما كانت الهمزة ملزمة بل العبرة بالصيغة ان يقول
 ام المتصلة ملزمة للهمزة ما يسو اب ان المراد باللام ليس اللازم المطبق بل
 يعني انها غير مستعملة بدونها (يلها) (اي يذكر بعدها بلا مصل)
 (احد المستويين) يعني انها تذكر في تركيب فيه مستويان احدهما يلي
 ام المصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يلي) (الهمزة) فقوله والاخر بالرفع
 عطوف على احد والهمزة (اي همزة الاستفهام) عطوف على الضمير المنصوب
 المتصل في يلها وقد اشار اليه بكرر ذكر لي وهذا حائر لانه من عصف السنين
 بحرف واحد على معمول عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف
 لقوله يلها وقوله (اي احد المستويين عند التكلم) للإشارة الى ان التكلم بعد
 ان يكون عالما بثبوت احدهما لا على التعيين وحدها في تعيين فتستعمل ام المتصلة
 للهمزة استفهام في السؤال عن الامر من المتساويين بحسب يلي احد هما تلك المصلة
 والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او
 فانه بالشك في التيقن وقوله (لطلب التعيين) متعلق بقوله يلها اي انه يلها كذلك
 لطلب تعيين ذلك الاحد الذي وقع بلا شك لادفع الشك وقوله (من مخاطب)
 متعلق بالطلب وقد اشار الى ان التعيين لما لم يوجد للتكلم وجب احواله الى الله طلب
 (ومن نمرة) (اي لاجل) ما ذكرنا من السروط وهو (ان ام المتصلة يلها
 احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لمرجز)
 (تركيب) (ارأيت زيدا ام عرا) (فان المستويين فيه زيد وعمر واحد هما)
 اي احد المستويين وهو عمر (ولولى) اي ولولى كلمة (ام) حيث وجد فيه
 الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع به وبها فعل
 وهو رأيت (هذه) اي الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب (ما) اي الحكم الذي
 اختاره المصنف حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمتقول) يعني ان ما اخذ به المصنف
 يختلف لما نقل (عن سدويه) لان المتقول عنه (ان هذا) اي هذا التركيب اس بمتع
 (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح)
 تركيب (ازيد ان رأيت ام عرا) بتقديم المفعول وهو مقول رأيت بحسب يلي الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث) اي وحسين كون المفعول عن سبويه هذا (يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرو احسنا فصيحاً وان لم يكن احسن وافصح) فيعتد ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مختلفاً لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة الترفيعة) اشارة الى تخلص المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه) هكذا يلزمها احد السويين والاخر الهمز على الاصح ومن ممة ضعف ارايت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة النصوص وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان في السمة التي وجدت هكذا خلا ايضا لان حاصل اشتراط الولى للاصح وانكم بضعه هذا التركيب لا يطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعه) التركيب (تثنية) اي لقصد الاخبار (عن) نثره (منزلة الافه بحية الى منزلة) (الفصحى غير مناسب لان ما كان حسناً فصيحاً لا يبدى ضعفاً) يعني ان مدار تخلص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً (وبالجملة) اهم. واد كان الراجع من المصنف قوله لم يحسن اوقوله ضعف (فكلام المصنف هو لا يتخلو عن اضطراب) والحق ما نقل عن سبويه وقوله (و) (ايضا) (من ممة) شروع في تفريع آخر وقدره (اي من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اي جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اي) جواباً محكيماً (يعين احد الامرين) بان اجاب بانه رد او عمرو (لان السؤال عنه) اي عن الامرين (دون نم) بمعنى لم يحسن ان يحاسب بنم (اولاً) (لانهما) اي لان نم ولا حرماً تصديق لكنهما (لا يفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جالس ام عمرو فاجب عنه بنم او لا يفيد معنى انه جالس ام لم يجي ولا يفيد ان الجاني هو زيد او عمرو (يخلاف او اما مع الهزرة) وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهزرة وبين غيرها من حروف التردد وهي او اما فانهما ايضا تستعملان مع الهزرة (كما ذقلت اجالك زيد او عمرو) قلت (اجالك زيد واما عمرو فانه يصح جرائهما) اي الجواب عنهما (بلا ونم لان المقصود بالسؤال) اي يا واما (ان احدهما لا على التعيين جالك اولاً) واذا قلت في جوابه نم يكون معناه ان احدهما جائ لا على التعيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجي بمعنى انه لم يجيتم قوله (وقد يجاب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة اذ الجواب عن السؤال بالهزرة وام المتصلة لا يصح نعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف (نفي كايها)

بأن يقال لم يجز زيد ولا عمرو (الاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما)
 يعني قديكون المستفهم مخطئاً في دعواه ثبوت أحد الأمرين حيث أورد به بالهمزة
 وأم، والذين على أن المتكلم اعتقد أن أحدهما جائز، لكن طلب من المتكلم
 تعيين ذلك الأحاد فيقال له على الرد لما توجه من وقوع أحد الأمرين وبذلك
 بعد ذلك ما رده إلى الصواب بنى كلا الأمرين بأن قال لم يجز كلاهما واعتقد ذلك
 وقوع أحدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث أن ذا الدين من المحاسبة سأل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سأل عن رأس الزكاة في إحدى السنوات
 إلى رابعة أقصرت الصدقة أم نسيت يا رسول الله فأجاب عليه الصلاة والسلام
 بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام إن مراد الشارح بإتيان هذا الكلام
 يحتمل أن يكون اعتراضاً على المصنف بأنه لا ينحصر الجواب في التبيين وإن
 يكون تبييناً على أن مراده بالخصر الضم في معنى أنه يصح التبيين
 نعم أولاً فتحشد لا يشافى هذا الخصر بحجة وتوقع جواب آخر قال ونحن
 نقول إن حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتبيين أو من مذهب به الشارح
 فإن الجواب بنى كليهما ليس بأجابة بل تخلفاً للتكليم واللازم للجواب أن يكون
 إجابة وإجابة انعام السؤال بالأمثال لقوله تعالى وأما السائل فلا تنهر ووردت
 بأنعام فلا يكون جواباً ولذا حصر المصنف حصراً حقيقياً بحجة الجواب في الجواب
 بالتبيين انتهى مختصاً ثم أراد الشارح أن يسترخص على المصنف بوقوع
 التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشارح إليه) في قول المصنف
 ومن ثم (في الموضوعين) أي في قوله ومن ثم في قوله وفي قوله ومن ثم كان (أمر
 واحد) فلي هذا كان على المصنف أن لا يكرر كما هو شأن أمثاله (لكنه لما كان
 مستملاً على شرطين صحة وقبح أم المصلحة) يعني بإحد الشرطين ولي أحدهما
 المهمة ولا حرج طلب التبيين (ترج) أي المصنف (عليه) أي على الشارح
 (باعتبار كل واحد منهما) أي من الشرطين (حكم آخر) بأن كان الحكم بأنه
 لم يجز، فمراً على الأول بأنحصر الجواب في أي وهذا إشارة إلى زعمه وقوله
 (وجعلهما) إشارة إلى الاعتراض وهو مبتدأ و (إشارة) بالنصب مفعول له
 يعني ذكر المصنف كلمة مكررة قصد الإشارة (في كل موضع) أي من الموضوعين
 (إلى شرط آخر لا يتخلو) أي هذا الجملتان على هذا القصد (عن سماجة) وهو
 بالجزم بمعنى القبح يعني لا يتخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا إشارة إلى
 العبارة التي تفيد المرام بالإقبح وهي الاقتصار على قوله (ومن ثم لم يجز) وقوله
 (في أول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) أي ولو اقتصر على هذا وعطف
 قوله (كان جواباً بالتبيين حتى قوله ثم يميز وطاق) أي ولو جهل (كل حكم)

متلفا (بشرط على طريق ألف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى)
ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان لم المقطعة فقال (وام المقطعة)
وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعني ان كلمة ام التي يقال لها ام المقطعة مشابهة
بالحر فين وهما بل والهزة لوجود الاضراب والشك في معناها من جهة كونها
للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اي في كونها لا اضراب (من الاول)
(و) (مثل) (الهزة) (الشك في الثاني) اي من جهة كونها للشك في الثاني
مثل هزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها وجهان ولم تعرض
المصنف لفصلها بل اكتفى بإيراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد
التسارع ان يفصلهما بطريق مزح كلام المصنف فقال (ولما وقع قبلها)
اي الاسم الذي وقع بعدهم المقطعة (اما خبر) يعني ليس بانتهاء (مثل) (فذلك)
(انها لا بل ام شاء) (اي ان المقطعة التي اراها لا بل) يعني اذا رأيت شيئا وجزمت
بانها قطعة ابل (وهي) اي وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اي بعد ان
جزمت (انها ليست ابل) فظهر خطؤك في الحكم والجزم (اعرضت عن هذا
الاخبار ثم شككت) لكك لم تجزم بانها شيء معين فلك لوجزمت بالثاني استعملت
فيه بل لكتك لما لم يحصل لك علم في الثاني ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك
(في انها) اي القطعية المرئية (شاء او شيء آخر فاستفهمت) اي طئت من
المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اي بل هي شاء) ويكون معناها مركبا
من معنى بل والهزة اعلم ان استعمال ام المقطعة في هذا المعنى هو الاكثر وقد
يجب لتجريد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى
ام انا خير اذلا معني للاستفهام في هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال
ام انا خير ولا شك انه جزم بكونه خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها
مشتبها على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور
فان وجود هل الاستفهامية يقتضي تجريد ام عن الاستفهام للاحتراز عن
التكرار ثم اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء بانه من عطف الانشاء على
الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندي بانه استفهام متأنف
ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف
والكلام على تقدير عدها من الحروف الهلطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس
كذلك اهي غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان نقول المنطوقة الى المتصلة
واجب منع الزوم لان معنى المنطوقة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال فستعمل على معنى ام متصلة او بدونه فلا تشتمل كان يقتصر على اهي شاء
وعلى اي تقدير يحصل الفرق بينهما بل ام المتصلة مختصة بالاول والمنطوقة

تشمّل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف
 قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤل بل اهي شاء الى
 قولك اشك وآردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
 والتزدد فيه كذا حقه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني
 فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما نقول ازيد عندك
 ام عمرو اى بل عمرو حين يقصد) اى التكلم (الاضراب عن الاستفهام الاول)
 وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص اما
 العاطفة التي هي لاحدا لاخرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اى كلمة اما بكسر
 الهمزة وقوله (قبل المطفوف عليه) ظرف للتفسير وهو قوله (لازمة) وقوله
 (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اى غير مستقلة الامهات) تفسير للزوم وقوله
 (يعنى اذا عطف شيء) تفسير للمجموع اى يريد بالزوم انه اذا عطف اى اذا ارد
 عطف شيء (على آخر) اما يلزم ان يصدر المطفوف عليه (اولا) اى قبل المطفوف
 (اما) اى بكلمة اما (ثم يعطف عليه المطفوف) اى الشيء الثاني الذي ارد
 عطفه على الاول (اما نحو جاني اما زيد واما عمرو) واما يلزم تقديم اما في المطفوف
 عليه (يعلم) اى يقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام معنى على الشك) وقوله
 (جاءت) بالرفع خبر بعد خبر اى كلمة اما قبل المطفوف ليست بلازمة (مع او)
 (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه اذا عطف شيء على آخر باو ويجوز ان يصدر
 المطفوف عليه باما نحو جاني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب اى ذلك كافي المطفوف
 باما بل يجوز في المطفوف باو (نحو جاني زيد او عمرو) اى لا تصدر اما وهذا عند
 الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض العصاة الى ان اما ليست من الحروف
 العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لم تخلف فان العاطفة
 (لم تقع) اى لم يجوز ان تقع (قبل المطفوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى
 دليلهم الآخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجوز دخول
 العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة ولو كانت
 وهي) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للمطفوف يلزم ايراد العاطفين
 معاو يكون احدهما اتوا والجواب من الاول) اى من دليلهم الاول وهو متافاة
 التقدم للعطف (ان اما السابقة على المطفوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم
 من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للمطفوف وليس كذلك
 (بل هي للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اى والجواب
 عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا واما
 يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة

على اما الثانية اعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف
 ما بعد ها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فاضة اخرى)
 اى فاضة مستقلة (فلا تكون لغوا) وقال الصام هذا الجواب من مخترعات السارح
 اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتا هما الواو لاحداهما على الاخرى
 ليحطلها يحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويجه صلى
 الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها يحرف الجمع
 المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والنه وران الواو زائدة لتأكد
 العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قبل التزاهى فيها دون لكس للزومها
 مصاحبة دير العاطفة بخلاف لكس انتهى وفي بعض الحواشى ان لا سلم كونه
 من مخترعات السارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفاصل ان الواو
 في اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون
 اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح
 فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات السارح بل السارح ناقل وقوله بوجه
 على السارح ليس في محله والجب منه انه بعد اصرافه بانه اخذه من كلام
 الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واطى ان قوله ويجه على السارح
 سهو من قبله التماسخ بل السيرة الصحيحة ان يقول ويجه عليه بان يكون الضمير
 راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا ويل ولكى) (وهذه الحروف
 الثلاثة) (لا حدهما) اى موضوع لاحد الامرين كالخروف الثلاثة السابقة
 لكس الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما رهما وهذه الحروف لاحدهما (معيناً)
 (اى لتسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه)
 بدل من الامرين (على اثنين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها
 على وجه الاتهام ثم فصل السارح كلامها فقال (فكله لا) يعنى كون كلمة
 لان الثلاثة موضوعه للنسبة المذكورة هو انهما (تنى الحكم الثالث للمعطوف
 عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثالث معين
 (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاني زيد لا عمرو فتحكم المجي فيه) اى في هذا
 (الزيد) اى نيته معين لزيد (لا عمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف
 عليه (وكذلك بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والاخر
 بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه
 الى المعطوف نحو جاني زيد بل عمرو اى بل جاني عمرو فتحكم المجي فيه) اى
 في هذا التركيب (للمعطوف) اى عمرو (دون المعطوف عليه) اى درن زيد
 فيكون استعمال (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى في ما عطف

عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان يافيا بلا حكم من التي والاثبات
فحيث يكون (في حكم المسكوت عنه) اى كان شبيها اذا يذكر لا يحكم عليه
بشيء فكنا هذا المذكور لم يحكم عليه بشيء وقوله (فكأنه) فتريع لكونه
في حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشيء (لا يحكم عليه بشيء لا بالحيث)
لانصرافه عنه الى المعطوف (ولا بعد مد) لانه بل حكمه قبل المعطف
(والاخبار الذى وقع منه) كسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى
اخبار المتكلم عن محيى زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمحى)
عمرو ولهذا) اى ولكون الاخبار عن محيى زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم
(عنه الحكم) اى عن زيد (بكلية بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم التجبئة لهما
لقال جاني زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجز زيد بل عمرو ولما نعلم
الحكم للاول بالوجهين ثم شرع في بيان الاستعمال الاثنى لها قال (واما كلمة بل
بعد التني) صدرها بما التفصيلية لوقوع الاختلاف في حكمها يعنى انها اذا
وقعت بعد التني (نحو ما جاني زيد بل وعمرو فقيه خلاف) اى في كون الاول
في حكم المسكوت عنه كافى لاثبات نفي كونه محكوما عليه بالتني (فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل لصرف حكم التني عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها
تصرف حكم عدم التجبئة في هذا النشال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه
عن عمرو فمضى قوله (نحو ما جاني زيد بل وعمرو اى بل ما جاني عمرو والمعطوف
عليه) يكون (في حكم المسكوت عنه) كافى لاثبات نفي لا يحكم عليه بنى ولا ثبات
(وذهب بعضهم الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد التني (ثبت
الحكم التني) اى لاثبات الحكم الذى بنى (عن المعطوف عليه للمعطوف)
يعنى انها الحكم باثبات مانى قلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحيث يكون
المعطوف (عليه في حكم المسكوت او الحكم منى عنه فمضى ما جاني زيد بل
عمرو) هو انه (بل جاني عمرو وزيد اما) اى فحيث يجوز في زيد المعطوف عليه
بساؤه (في حكم المسكوت عنه او المحيى) او لم يبق على المسكوت عنه بل يجوز
ان يحكم عليه بان المحيى (منى عنه) ولكن لازمة) بخفيف التوهم وسكونها (للتني)
(اى غير مستعملة بدونه) اى بدون التني وقد مر ما فيه والمبادل حكم كلمة لكن
من حيث وقوعها لمعطوف المفرد والمعطوف الجملة اشارة بقوله (فان كانت)
يعنى انها ما لمعطوف المفرد او لمعطوف الجملة فان كانت (لمعطوف المفرد على المفرد
فهى) اى فكلية لكن (نقضة لا) فان لما كانت ثنى ما ثنى في الاول (فكون)
لكن (لا يحجب) اى لاثبات (ما ثنى عن الاول فكون) اى فحيث تكون كلمة لكن
(لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للتني يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى
انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها في هذا الاستعمال لازمة (للتني)

الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منى
عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
وعطفها بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة)
اى موضوعه له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى)
اى فتحند كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفي والاثبات) يعنى فى جواز
وقوعها بعد النفي منته وبعد الاثبات نافية (فعد النفي) اى فان وقعت بعد
النفي تكون (الاثبات ما بعدها و بعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون
(لثني ما بعدها نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجى) فان قوله عمرو لم يجى جملة
صطقت على جملة جاني زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لثني ما بعدها
هذا مثل اوقعها بعد الاثبات وقوله (وما جاني زيد لكن عمرو قد جاء) مثال
لوقوعها بعد النفي (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة دون النفي)
وقد عرف ان المراد بالزوم هو هذا المعنى (حروف التنبيه الاواماوها) يعنى
كلمة الان يخفف الالم وكلمة اما يخفف الميم ايضا وقال المصمم الظاهر ان
هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لعرض التنبيه والابق
ان تحمل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والابق لاحتال ان
يقال ان المصنف فرق بينهما وبين حروف الزيادة بالزوم الصادرة لها والله اعلم
ولما اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تنهى الصدارة اراد الشارح ان
يبينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت
اسما او فعليا وقوله (حتى لا يغفل المتخاطب عن شئ مما يلين التكلم اليه) يعنى
انها وضعت لتنبيه المتخاطب قبل السروع فى الجملة لئلا يغفل عن الاشارة وبقى اليه
فلا يغفل عنه اذ قد يغفوه بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون
الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاولين فقال (ودخلها) اى كلمة
من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاولين مختصتان بالدخول على الجملة
بخلافها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست مدخلة فى جميع المفردات
بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المتخاطب عن الاشارة التى لاتعين
معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الايها) اى الانبفهم اشارة حتى نعين معنى
الجرى (نحو هذا وهاذا وهاذان وهاولاء) وقال المصمم ان الصدارة فيها
لازمة الا فى المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فبما زيد
هذا وقام هذا ومررت بهن ام قال وهذا اذ لم يفصل بينهما وبين اسم الاشارة
واما اذ فصل بينهما فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى ها اثم اولاء والا صل

اتم كؤلاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الإشارة بغير الضمير المرفوع المفعول
 كاسبق وغير القسم نحوها الله ذا نعلموا ونحوها لعمر الله ذا قسمي وقرئ
 الصحاح بين اراء والافعال اما تحقق للكلام الذي يتلوه نقول اما انزل بدا عاقل
 يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا يفتح بها الكلام للثنية نقول الا ان
 زيدا قائم كاتقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه نعم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل
 لمجرد التبيين وحيث تناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتأ مل ثم اثار بقوله
 متأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل
 فى النداء خمسة (يا اعمها) اى احدها كلمة يا وهى اعم حروف النداء (استعلا)
 اى من خهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلفيا تستعمل لنداء
 القريب (والبعيد) وكذا المتوسط قال العصام اعلم ان باكانها اعم بحسب موارد
 الاستعمال اعم ايضا بجوار كونها محذوفة ومذكورة ولا يمحذف من حروف
 النداء مواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستفاد وايها
 وايها والندوب لا ينادى الا بها (ويا وهيا) اى هذه الكلمة موضوعة (للقرب)
 اى لنداء البعد ومخصصة به (واى) (ينفع الهمة وسكون الاء) (والهمزة)
 اى وكذا الهمة المفتوحة موضوعة (للقرب) ولما كان كلام المصنف خاليا
 عن ذكر المتوسط اراد الشارح ان يأول كلامه بحيث لا يرد عليه القس فقال
 (وكانه) اى اظن ان لمص (اراد بالقرب ما عدا البعيد فيدخل) اى فعين اراد به
 معنى انما ليس يعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما دخله فى
 القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله)
 اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى
 وضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذى هو
 (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتين) واذا كان كذلك (فان القريب بالعنى
 المقابل للاقرب) لا بالعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكال
 القرب) (حروف الايجاب) اى الحروف التى يجب بهاستة وهى (نعم ولى واى)
 وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التى يقع
 الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (وابجل) يقع الهمزة والجيم (وجير) يقع
 الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح التوز المشددة) وقوله (وم)
 بيان معانى تلك الحروف (متعلق بقوله (تبين) اى ظهر (وجود تسميتها بحروف
 الايجاب) من بيان معانى كل من الحروف فيما سبأ فى وذلك ان معانى جميعها
 ايجاب وثابت الا انها تفرق فى ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام فنيا كان
 او ثابتا استغفاما كان او خبرا وبعضها لايجاب التى فقط وبعضها لايجاب

الخبر فقط لم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الوجود لايجاب
 فقال (نعم مقرر لما سبقها) اي محققة لمضمونه) يعني المراد بكونها مقرر
 انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ما سبقها (استغناها كان) اي ماسبق
 (او خبرا فهي) اي حكمية نعم (في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الميقم
 زيد بمعنى لم يقم زيد) يعني ان الفرق بين نعم وبلى هو ان الاولى لتعني ماسبق
 فان كان نفيها فهي التحقيق الثاني وان كان اثباتا فهي التحقيق الاثبات (وبلى) يعني
 بخلاف كلمة بلى (في جواب الميقم زيد) يعني بظهور الفرق بينهما في جواب الثاني
 فانه اذا اجب عنه نعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا احبب عنه بلى يكون
 (بمعنى قام زيد) يعني على خلاف لما ذلت م اراد ان يؤيد هذا بقوله (فمعنى)
 والفاء في قوله اعمى تعليلية بمعنى ان كلمة بلى بعد الثاني لايجاب الثاني لان معنى
 (بلى في جواب الست بربكم انت ربنا) وقوله (ولو قيل) اشارة الى انه اثبات
 باطل طال نفسه بمعنى كون كلمة بلى لايجاب الثاني فقط ثابت لان المعنى الصحيح
 في تلك الآية هو انت ربنا فحيث ذل لو قيل (في موضع بلى ههنا نعم لكان كقرا
 فان معناه حيث ذل انت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمونه اسبق نفيها وايجابا
 ومضمون ماسبق ههنا مني لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلاغة لما تقرر
 في علم المعاني من ان مضمون الثاني الداخل عليه همزة الانكار مني وقال بعضهم
 ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده انه
 هو كاف واليه اشارة بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اي في جواب قوله
 نعم لي الست بربكم (بمحطها) اي بناء على جعل كلمة نعم (نصيديا للاثبات
 المستفاد من انكار الثاني) يعني ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقضي
 ان يكون مضمونه ايجابا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو انه كاف
 وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو انا ربكم فكلمة نعم تكون مقرر لمعنى
 ان ربكم للمعنى الست بربكم (وقد اشتهر هذا في العرف ولو قال احسد يا زيد
 اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم بكون اقرارا) يعني يكون بمعنى انك
 على الف درهم (ويقوم) اي لفظ نعم (مقام بلى) في هذا الكلام (تقرير اثبات)
 اي لتقرير الاثبات الذي حصل من الانكار والثاني (بمد الثاني) (وبلى مختصة
 بايجاب الثاني) يعني انها غير مستعملة في تقرير الثاني كافي كلمة نعم والباء في بايجاب
 الثاني داخلة على المقصور والمعنى ان بلى مختارة عن نعم بكونها لايجاب الثاني
 وقوله (يعنى) تفسير لفظه بايجاب الثاني بمعنى ان المراد بكونها لايجاب الثاني
 انها (تنفص الثاني المتقدم) واهله (ومحطه ايجابا سواء كان ذلك الثاني مجردا
 عن الاستعانة بمضمون بلى في جعله في حال ما لم يدرك) يعني اذا اخبر احد بنفي

قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (اى قد قام) فيكون
 ردا عليه وكأنه قال انك اخطأت في هذا الاخبار (او مقرونا) اى او كان التنى
 مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى في وقوعها بعد التنى
 المقارن بالاستفهام تكون (لتقص التنى الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو
 المختار لانها لتقرر الاثبات المفهوم من نى انتنى كما هو غير المختار (كقوله تعالى
 الست بربكم قالوا بلى) اى قالوا (اى بلى انت ربنا وقد جاءه) اى لفظ بلى على سبيل
 الشذوذ لتصد بى الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قد قام زيد
 (واى) بكسر الهمزة وسكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجاب
 (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد
 الاستفهام ولما كان مراده به ان كونها كذلك قالسى لازوي اشار اليه
 بقوله (ولاشك في غلبة استعما لها) وقوله (مسوقة) حال اى لاشك انها
 في استعمالها القالبى حال كونها مسوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد
 الاستفهام (وذكر بعضهم انها تنجى تصديق الخبر ايضا) وعلى هذا اسويل
 لا يكون الاستعمال الاحسن مخالفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى
 عمى نعم) يعنى انها مفررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى
 ان يذكرها مع نعم بـ يقول نعم واى مقرران لما سبقهما ولما ذكرها الص
 ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويلها بوافى ما ذكره
 ابن مالك (وبلزمها) اى من خواص كلمة اى انه يلزمها (القسم) غير
 المص العسارة حيث لم يقل مثل ما سبق في لكن وغيرها للتفنن فان ما
 قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسر بقوله (اى لا تستعمل)
 اى كلمة اى (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقممت ورنى)
 يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في بـ القسم وهذه خاصة
 اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى
 (تقول ماى والله واى ورنى واى لعمري) وزاد المصام خاصة اخرى لها وهي
 انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فنقول اى الله
 الا اذا كان قبله كلمة هالتبيه نحو اى ه الله فانه مجرور لا غير لنباية هانتاب الجار
 وفي بـ اى ثلاثة اوجه حذفه او فتحه الساكنين واثـ انها ساكنة مع التثنية الساكنين
 على غير حده لان لمة والدغم في كلتين اجزى لهما مجرى كلمة واحدة كما فصل
 في الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظه الله تعالى (واجل وجبر)
 بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل القاء الساكنين
 كاس والفتح للتخفيف كما بن وكيف كذا في بعض الحواشى (وان) بكسر

الهزبة وبشديد النون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للخبر) (بكسر الباء)
 اى تصديق المتكلم الذى اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق الخبر
 كقولك اجلس اوجبر او ان الخبر قد اتاك زيد او لم ياتك) خراذك بالجواب باحد
 الحروف الثلاثة في الاول تصديق له او رد مسالين للاشارة الى انها لتصدق
 الخبر موجبا او نافيا (اى قد اتاك) وفي الثاني تصديق له نافيا اى (او لم يات
 وجاء) اى دون اجل وجبر (لتصدق الدعاء ايضا) اى كجاء لتصدق
 الخبر (نحو قول ابن الزبير لم قال له لعن الله ناقة حلتني اليك) فقال ابن الزبير له
 (ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها) اى ان خاصة
 (بعد الاستفهام ايضا) اى كجاء بعد الخبر والدعاء (في قول الشاعر * ليت
 شعري هل للعجب شفاء * من جوى حهن ان القساء) الجوى قال في
 القاموس الجوى هو الحزن الساطن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر
 وكها في المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه
 الذى حصل من حهن واجاب بقوله ان القساء (اى نعم القساء شفاء للعجب
 فنجبها) اى بجى ان (في هذين الموضعين) اى في الدعاء والاستفهام
 (خلاف ما ذكره المص من كونها تصد بقا للخبر) (حروف الزائدة)
 فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة
 ويؤيد ما قلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) بسبب انها سميت به
 (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها معنى وفائدة (لانها) اى لان
 المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (تقع الزائدة) فانه ينافى وقوع
 بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى
 بدون تلك الحروف (لا يخل) بل يفي على المعنى الذى يفيد اللفظ طالبا عن تلك
 الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل
 باتيانها تحصل فائدة زائدة لبيت له عند خلوه منها وانما كان المعنى كذلك
 (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد في كلام العرب اما معنوية) اى اما ان
 يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية) لمعنوية ما كبد المعنى كفاي من
 الاستغراقية والباء في خبر ما وليس اى في قولنا ما من احد يجي وقولنا ليس زيد
 بقائم (واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (زائدا)
 اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك
 الزيادة (ا) الفائدة اللفظية (ككون الكلمة) اى التي زيدت فيها
 (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (معنوية)
 اى مستغنا عنها بلا (لاستقامة وزن الشعر او تحسين السجع وغير ذلك)

من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) أي كون تلك الزائدة خالية (عن الضمتين معا والا) أي وان فرض أنها لم تست في زيادتها فائدة من الضمتين (لهدت) أي ألزم أن تصكون زيادتها عيشا ولا يجوز ذلك) أي العيش أو الزيادة من غير فائدة (في كلام الفصحاء لا يبيح في كلام البصريين) وقيل (لكنهما لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما قبله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (إن) بكسر الهمزة (وان) بكسرها حال كونهما (مخفقتين) (وما ولا ومن والباء واللام) أي هذه الحروف السبعة (فان) بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزداد) للاشارة إلى أن قوله (مع ما) متعلق به على أنه خبر للبتدأ يعني كلمة أن تزداد مع ما (الثانية) وقوله (كشيرا) لتعصيل المقابلة بين زيادتهما مع الثانية وبين زيادتهما مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (تأ كيد انقي) بيان أنه زيادة معنوية حصلت من زيادتهما (نحو ما إن رأيت زيدا) فان الثاني مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (أي مارأيت زيدا) وفي هذا التفسير اشارة إلى التأ كيدا المستفاد منه (وقلت) (أي زيادة إن) وفيه اشارة إلى أن فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع إلى الزيادة المفهومة من تزداد أي قلت زيادتها (مع ما) (ما) المصدرية (نحو انظرني ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه) (و) (قلت) زيادتها (ايضا) أي كما قلت في المصدرية (مع لا) (نحو لما إن قام زيدت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخله وهو قام (وان) (يقع الهمزة وسكون النون) أي قلنها وهو مبتدأ وقوله (تزداد) خبره وقوله (مع لا) متعلق بتزداد وقوله (كشيرا) للاشارة إلى المقابلة ايضا (نحو قل ان جاء البشير) (و) (تزداد) (بين لو والقسم) أي وبين لقسم (المقسم عليه) أي على لو (نحو والله ان اوقام زيدت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كان ظبية تهطو إلى ناصر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما واقينا بوجه مقسم * بأن ظبية تهطو إلى ناصر السلم * فقوله واقينا من الموااة وهو الايتان والمجاراة الحسنة وقوله مقسم بضم الليم وقبح القاف وتشديد السين المهمل أي الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تهطو من الهطو وهو التناول رفع الرأس واليدن أي تناول وهدى بالي لكونه شغفنا لمعنى الميل والجلجلة صفة ظبية والناضر بالضاد المجعلة من نضر وجهه افاحسن واراد به الخضرة والطرارة والسلم بفتحين جمع جملة وهي شجرة عظيمة لها شوك والمسنى يوما نائنا كظبية محمد جديدها أي غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها

في هذه الحالة لا بها تكون احسن (وما) اي كلمة مازاد (مع اذا) الشرطية
 (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) (مع) (معي) اي تزداد
 ايضا مع معي (نحو معي ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اي) (نحو ما ما
 تدعوه الاسماء الحسنى) (و) (مع) (ابن) (نحو انما تخلص اجلس) (و)
 (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
 كون تلك المذكورات) (مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع
 ما ذكر من مدخولات ان (اي) حال كون اذا وصي واى واين وان (ادوات الشرط)
 اعلم ان قوله مع مامتاقي بالذ ككورات لا بالكون يلزم كون المجموع شرطا
 والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا الجميع من المذكورات
 كما صرح بذلك في الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر
 عطف على ما قبله يعنى ان كلمة مازاد كثيرا مع بعض حروف (نحو) قوله تعالى
 (فجارحة من الله لنت لهم) اي فجارحة (و) قوله تعالى (بما خطيتاهم
 افرقوا) اي من اجل خطيتاهم (و) قوله تعالى (عذليل) اي من قليل
 فكلمة ما في هذه الآيات زيدت بين الجزاء ومجروره ولم يلغ عمل كل منها بقرينة
 كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كان عمرا
 اخي) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقلت)
 (زادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اي من غير جرم
 (و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين فضيت) اي اي الاجلين اديت ومنه قوله
 تعالى هل مالى انكم تنطقون اي مثل نطقكم (وقل ما) اي كلمة ما (فيها) اي
 في هذه الامثلة (كلها نكرة) اي تامة بمعنى شئ (والمحرور) اي المحرور الذى
 يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى في الاول
 من غير شئ جرم وفي الثاني اي شئ الاجلسين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حل
 الآية على الاستعمال القليل فانهم (ولا) (اي كلمة لتزاد) (مع الواو)
 (العاطفة) (بعد التاني) يعنى انها تزد مع ما اذا عطف شئ على مدحول نفي
 سواء كان ذلك التاني لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عروا ومعنى نحو قوله تعالى خبر
 المغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا في المثال الاول مدحول على زيد داخل
 في خبر التاني الاقضى وهو ما والضالين في التامه معطوف على المغضوب الذى
 هو مدحول غير وليس ينفي لفظا بل معنى (و) (تزداد) اي تزداد لا ايضا
 (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطايا لا بليس وقت عصيانه
 باستكاف السجود لا دم (ما منك) اي اي شئ منك يا بليس (ان لا تجد
 اذ امرت) اي ان تجد فان الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى

المطلوب الجاز على تقدير كون المراد بـ ما منك المعنى الحقيقي هو ما منك ان تسجد
 لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لازمة كان
 المعنى ما منك عن عدم السجود وامتنع عدم السجود هو السجود فيلزم
 ذمه على السجود وهو غير جاز وهذا اذا حل قوله ما منك على الامتناع
 واما اذا حل على معنى ما حلك فلا تكون لازمة فيكون معناه اي شيء حلك
 على عدم السجود ومن حلهما على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع
 في غير هذا الموضع بدون لا ومن حل على الثاني نظر الى ان الحكم بعد الزيادة
 اولى من الحكم بالزيادة كما هو شأن الكلام المتيف وذكر بعضهم نكتة خاصة
 في وجه زيادة لايان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود لا العزم على عدم السجود
 كما قيل (قلت) (زيادة لا) (قيل اقسام) وان كثرت قبل القسم الذي جوابه
 نفي للابتنان بان جوابه نفي نحو لا والله لا فاعل كذا في لعصام (نحو قوله تعالى لا اقسام
 يوم القيامة ولا اقسام بهذا البلد) فان معناه اقسام (والسرف في زيادتها) اي
 زيادة كلمة لا في هاتين الآيتين قبل اقسام (التنبيه على جلاء النضبة) يعني زاد
 لا قبل اقسام لتنبيه على ان القسم عليه امر جلي (بحيث يستغنى عن القسم
 فيبرز لذلك) اي لا فائدة هذا المعنى يبرز الكلام (في صورة نفي القسم) فكانه
 سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) (اي زيادتها)
 (مع المضاعف) (كقوله) اي كقول الساعر (في لاجور سرى ولا شعر)
 بافك حسني اذا الصبح جسر (اي في بثر حوروا لحوار الهلكة جمع حار اي
 هالك) مأخوذ (من حار اي هلك) والباء في بافك متعلق بلا شعر ومعنى البيت
 ذلك الرجل العاشق سرى في بثر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه
 الى امرائه الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين المضاعف
 الذي هو بثر وبين المضاعف اليه الذي هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكره)
 (مستلحا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعني هذه الحروف
 تكون زائدة ايضا في نحو قوله ما جاءني من احد وكفى بالله ودد لكم (حرفا
 التفسير) اي اللفظ الذي وضع للتفسير حرفان احدهما (اي) بفتح الهمزة
 وسكون الباء (افهي) اي كلمة اي (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو
 جاءني زيد اي ابو عبد الله) فانه تفسير زيد (والجمله) اي سواء كان من الجملة
 (كما نقول قطع رزقه اي مات) فان مات تفسير لمضون جملة قطع رزقه (وان)
 اي وثاني الحرفين هو ان يفتح الهمزة وسكون التون (وهي) (اي) كلمة ان
 غير شالكة كما هي بل هي (مختصة بما) اي بتفسير الفعل الذي (في معنى القول)
 كما صرحه الشارح بقوله (اي يفعل متعريف معنى القول تقرر المتعريف في الظرف)

فيه اشارة الى ان في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشيء معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المنسب بالظرف في انتم ربقرينة ان هذا الفعل (غير متفك عنه) اى من معنى القول كالانفسك اعطرف عن الظروف فاطلق ما وضع للمشيء به على المشء فان هذا المجزأ شائع فانهم تارة يجعلون المفعول مظهروا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كافي اوائل . لكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم الظروف لا يشمل الظروف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدما) اى بعد الفاعل الذي (ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهي) اى كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اى في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول) يعني انها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر مفعولا مقدر غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى * وادينا ان يا ابراهيم * فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول وادينا المقدر) اى لمفعول المقدر وهو كلمة بلفظ في قوله (اى وادينا بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر : ادينا الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعني ان اللفظ الذي نادينا به هو قولنا (يا ابراهيم) وكذلك قولك كتبت اليه ارائت ما كتبت اليه شيئا هو انت فان (اى كلمة ان في قولك ان انت (حرف دال على ان انت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولم كان قوله انها لا تفسر في الاكثر المفعولا مقدر اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا خلفه بقوله (وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعني ان هذا مثال لوقوعها تفسيراً للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيراً للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني انه لا يجوز وقوعها تفسيراً لصريح القول وانه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيراً لما) اى لـ (ما) في قوله تعالى ما امرتني لانه اى لان ما (مفعول لصريح القول) وهذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفه فان قوله ان اقذفه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذي هو المفعول الظاهر)

الصريح (لاويث) قال الرضى ويذبحني ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة
 ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جهة التفسير لبيهم المقدر
 فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان
 قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا ويذبحني ان يحصل من حروف
 التفسير الفاء في قوله تعالى الرانية والرائي فاجلدا الآية على مذهب سيويه
 انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اي حروف المصدر هي (ماوان)
 (المفتوحة المخفضة) احراز عما سيحي من المشددة وهو قوله (ان) (المفتوحة
 المشددة) (فالاولان) (اي ماوان المفتوحة المخفضة) (للفعلية) (اي الجملة
 الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اي تدخلان على الجملة الفعلية)
 تفسير للام بمعنى المراد يكونها للفعلية انهما تدخلان عليها وقوله (فجعله لانهما)
 بيان لفائدة دخولها ما عليها بمعنى انهما اذا دخلتا عليها لا فائدة جعل تلك الجملة
 في أويل المصدر نحو قوله تعالى وضافت عليهم الارض بما رحبت) يعني ان ما
 في ما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التي هي رحبت وجعلتها
 في أويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اي برحبها يضم الزاوهو) اي
 معنى الرحب (السعة) اي وضافت عليهم الارض سعتها اي مع سعتها (ونحو
 قولك انجبتني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في أويل
 المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لا يعني (اي) اعني (مخرودك) ثم لما كان
 في اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان
 المصنف ذهب الى مذهب سيويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية)
 على ما ذكره المص (انما هو) اي ذلك الاختصاص (عند سيويه وجوز
 غيره) اي غير سيويه (بعدها الاسمية) اي وقوع الجملة الاسمية بعدها المصدرية
 (وقال الشارح الرضى وهو) اي تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
 بالفعلية هو (الحق) لاما ذهب اليه سيويه من عدم التجوز وان كان) اي
 ولو كان وقوعها بعدها (قبيلا) وهذا اشارة الى دليل سيويه يعني انه رجع
 عدم التجوز لقلة وقوعها لكن غرضه من لائمه رجوعا جوازها اعتبارا لوقوعها
 (كما وقع في نفع البلاغة) قوله (نقوا في الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما دخلت
 على الجملة الاسمية في هذا الكلام الصادر من البلغ على الجملة الاسمية التي هي
 الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (الاسمية) (اي الجملة الاسمية)
 (خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كتبت) اي منعت المفتوحة المشددة
 من العمل (بما) اي بسبب الخلق ما الكلفة بها (فيجوز) اي يجوز حيثئذ
 (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى تكونها) اي كون المشددة المفتوحة انها

(للاسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتعملها في تأويل المفرد) وهذا تفسير
وتقصير لأن مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق قبل التأويل
واما اذا لم يدخل على المشتق فامتنع دخولها عليها فاراد بانه فقال ان معنى
كوبها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر
بل معناه انها لم تعمل في جبر الجملة اعني الخبر جاز ان يحصل ذلك الخبر فقط
في تأويل المفرد (انذى هو مصدر خبره) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبتني
انك قائم اي قيامك او ما في معناه) اي تعملها في تأويل المفرد الذي ليس
بمصدر صريح بل هو في معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبتني ان زيدا
اخوك اي اخوتك زيد) فالأخوة وان لم يكن مصدرا لاخوك الذي هو الخبر لكنها
في معنى المصدر لكونه في معنى اعجبتني ان زيدا بواخيك او ما اخيت (فان تعذر)
اي تعذر مصدر خبرها او ما هو في معناه بان يكون الخبر جامدا محضاً (قدر)
اي حين التعذر (الكون نحو اعجبتني ان هذا زيد اي كونه زيدا) لان كل خبر
جامده نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا
كائن زيد ومنه ما واحد (حروف التحضيس) اي الحث والتعريض على شيء
هي اربعة (هـ واو) (مشددتين) اي بقشد اللام فيها (ولوما ولولا)
فهذه الاربعة للتحضيس (لها) اي للاربعة (صدر الكلام) (للذاتها على
احد انواع الكلام) يعني ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع
الكلام تقتضي تبين ذلك النوع (قصدر) اي للاحتياج الى البيان بحمل
تلك الحروف في صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اي لتبين قبل شروع
التكلم في الكلام وتدل (على ان الكلام) اي الواقع بعدها (من ذلك النوع)
اي من الكلام الذي ينبغي الاهتمام والاعتناء به لامس الكلام الذي هي فيه
(ويلزمها الفعل) اي الفعل لازم لتلك الحروف يعني انما تدخل على الفعل (وفي
بعض النسخ وتلزم الفعل) اي تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اراد
بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال في كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (انفضا)
حال من الفعل اي حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا)
(او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعني ان زيدا لما وقع
به هلا وجدت قرينة التصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت
في باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها
على الماضي وبين دخولها على المستقبل فقال (فعدها) اي معنى التحضيس
(اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللام على ترك الفعل) يعني ان مراد المتكلم
بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المتضابط على ترك الضرب والتدانة عليه

فكانه قال كن نادما على تركه (ومعناه في المضارع) يعني اذا دخلت عليه
 (الحض) اى الحث والتعريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض
 اى معنى الطلب (له) اى الفعل اذا كان معناه للطلب حين دخولها على
 المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (في المضارع معنى الامر) فكانه
 قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون المصنف في الماضي
 الذى قد فات) فانه لا فائدة في الحث عليه والطلبه (الا انها) اى لكن تلك
 الحروف (تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه) اى الخطب (ترك في الماضي
 شيئا لم يكن تداركه في المستقبل فكانه من حيث المعنى للخصم على فعله) اى
 على فصل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فان) (حرف
 اتوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (يهما) اى يحرف التوقع
 كما كثر به المصنف ويحرف اتقرب كما زاده الشارح (لتجيبها) اى ليجب
 كلمة قد (لها) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي
 او المضارع فلا يذوقه) اى في هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا إشارة
 الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعناها وان لم يصفها
 المصنف اليه لاختصاص التوقع بها والرد على من قال اذها ليست للتوقع
 في الماضي ومن ذهب الى اذها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال افسارح انه اى حرف
 قد (يتضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فجئون به
 فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها وهي اى كلمة قد حال
 كونها ولقمة (في) الفعل (الماضي) المكتبة المصرية كاشفة (للتقريب) اى
 تقرب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار
 من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر افسارح معنى تقريبهما اى من الحال مع
 اتوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقفا على الطلب) حال كونه (واقعا عن
 قريب) اى واقعا في الزمان التقرب من الحال سواء وقع بالفصل بان حصل
 مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل الاول بقوله
 (كانت قول لمن يتوقع ركوب الأمير) اى ينظر حصوله (قدرك) مقول القول
 (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقفه) اى تنظر حصوله
 وأشار الى الثاني بـ (وله) (ومنه) اى من كون قد في الماضي للتقريب من الحال مع
 التوقع وهو خبر متقدم بقوله (قوله المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت
 الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا وإلقاء
 في قوله (ففيها) للقصة اى اذا عرفت ما تقسم من المعاني في كلمة قد (اذن
 ثلاثة معان بمجتمعة) احدها (الوقت) لاني (التوقع) والثالث (التقريب)

هذه في الماضي اوسبأى لم معنى رابع في المضارع وهو التثنية وهو التثنية
 المعاني اذا كانت قد حرفا عاما اذا كانت اسمافى معنى . ب تقول تقول
 درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا
 استعمال قليل ولذلك انكره النحوي اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق
 والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا يتجمع المعاني الثلاثة ومثل لذلك بقوله
 (كما تقول قدر ك زيد) اى تحقق ركوبه في الماضي القريب من الحاضر والمجرر
 في قوله (لمن توقع ركوبه) متعلق بقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها
 واقعة (في) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع مرتبة المجرر
 ولذا قيد الشارح بقوله (المجرر من ناصب وجازم وحرف تعقيب) فيقول
 بوجود قولك قد يوجد الفعل ثم ان في توبيط الشارح كلمة هى بين بالانفصال
 والمعطوف في قول المصنف وفي المضارع اساره الى ان قوله (للتعاقيل) ضم
 للبدا مقدور مطوف على المبدأ المصرح ومن كونها في المضارع لتعقيل
 هوان يكون وقوع مصدره قليلا . ودام التحقيق اذ لم يدخل قد على
 المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل في . نيبا كاتقدم والتعاقيل فرع منه
 ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى ينفذ) بالياء . السجوهل معنى يضم (الى
 التحقيق في الاغلب) احتمله من غير الغلب . هو استعمال السجوهل تحقيق
 كما يذكره وقوله (انفعال) بالرفع نائب فاعل يضاف وجبائذ يتجمع المعبران
 كافى (نحو) قولهم (ان الكذب في الباطل في الكذب) قد يصدق (معنى انه
 يكون وقوع الصدق في لا يصدق وقوله (رة . عمل) يلفظ قد للتحقق
 مجردا عن معنى التعقيل (اساره الى حال الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله
 تعالى (قد نرى قلوب وحكم في السماء) وقوله فديع الله الامور منكم اذهى
 هذا التحقيق فقط وهل انها في الآية الاولى للتحقيق مع التأكيد ثم ان الشارح
 اراد ان يتم الكلام عليها في (ويزور) اى لا يتم (الاصل منها) اى كلمة
 قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء في قوله (القسم) اى التي متعلقة
 بانصل وذلك (نحو) قولك (قد والله . نتو) قواك (قد امرى) يقع
 اللام الموطئة للقدم والعين السهلة اى يسأتى وبناتى (بن ساهرا) حيث
 وصل با قسم بين قد ومدخولها اقول بكميلا قائدة ويجوز ايضا حذف
 فعلها تشبيها لها بما في التوقع لانهم قد يحدون الفعل مع لما يعلم ماعوضا
 عن الفعل لان لما كانت في الاصل لم ثم زيد ما فيها مافصارت لما وذلك نحو قول
 الشاعر اوف الرجل غدا ان ركابنا لم ياتزل رحانا وكان قد اى وكان
 قد زال (حرفا الانضمام) اى ماله اثم وهما (الهمزة وهل) فقط واما

فيقولون ان فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه فقرب عن ابني عن عبيدة بن عتبة
 في هل يقبل الهاء همزة (ولهما) اي للهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث
 لا يقدّم مضافاً في خبرهما (لوجوب تقديمهما عليه) ان لا تنهيا على انواع
 الكلام وهو الانشاء اذ هما لا انشاء الاستفهام (كأمر) في الكلام على كم الاستفهام
 (وتدخلان) اي تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية) بالجملة
 (القطعية) يشير الى هذا المصوم تعسّد الاشارة في قوله (تقول) اي عند دخول
 الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم) عند دخول (في) جانب الجملة
 (الاسمية) انما زيد وكذلك اي تدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا
 مثل دخول الهمزة عليهما حال كونهن (تقول) عند دخولها (فيهما) اي الجملتين
 (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قائم زيد) في جانب القطعية وقوله (الان
 الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على
 عموم دليل قوله بعد والهمزة اعم تصرفا فكله في معنى الاستثناء من هذا الحكم
 ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول ان زيد اضربت كما يشير اياه
 قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) نعم في الاسمية بالنسبة
 الى الهمزة بخلاف هل فانها لا تدخل على جملة اسمية خبرها فعل وذلك (بحول
 ترتيبهم) حينئذ تستعمل هذا الاستعمال على اي حال من الاحوال (الاعلى) حال
 (الشذوذ) اي الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به في المقائص (وذلك لان اصلها)
 اي اصل هل في الاستعمال (ان يكون بمعنى قد) الحقيقية فهي قد جاءت على الفرع
 الذي هو معنى الاستفهام كما جاءت على الاصل (الذي هو معنى قد) في قوله
 تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى (فكم الايقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام
 قال الرضي فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قام لا مستباح ان يقال
 قد زيد قام قلنا انما جاز جلالها على اختصارها وهي ازيد قائم وانما لم نحمل على
 اختصارها في مثل هل زيد قام لان هيئة الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها
 اولي من جعلها على اختصارها انتهى (فلما كان اصلها) اي اصل هل (قد وهي)
 اي قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما اذ رأيت فعلا
 في خبرها اي وجدته في مكانها (تذكرت صهوبا بالجمي) جواب شرط واليهود
 جمع صهوب والجمي كالي ما عني من الكلاء والمراد الارض التي فيها الكلاء
 (وسنت) وهو اما بالضعيف من الخائفين او بالتشديد من الخائفين بمعنى السوق
 (الي الانف المألوف) اي الحبيب المحبوب (وطائفة) التزينة وضعمته الى نفسها
 (وان لم تزد في خبرها) اي لم تجده في مكانها (تسكت عنه) تكلفت السلوان عنه
 حال كونها (ذاعلة) هذا قيل لعل هل مع الفعل يحل العاشق مع المعشوق

والمقصود أنه إذا أمكن مرادها حالها الأصلي التزم والاثرة ولما كان قول
المصنف قياساً وكذلك هوها لعمومها ولحصول المساواة بينهما
الهمزة في جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لأن الهمزة هي الأصل
في الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لا تصرف تصرف الأصل أراد المصنف
أن يرفع ذلك الإبهام فقال (والهمزة ٤٦ تصرفاً) أي من جهة التصرف فهو
غير من نفسه ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (أو التصرف بها) يعني الهمزة
وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قد لا تحترز عن التصرف
فيها من حيث الذات فإنه لا تصرف في الهمزة بخلاف ما فإنه يتصرف في
بقاب الهاء همزة كاستيف آفة ذواته التصرف فيها مبتدأ وقوله (أكثر من
التصرف في هل) خبره (تقول) لما شروع في بيان المواضع التي تستعمل فيها
الهمزة دون هل وعدمها هنا رتبة أحدها مذكراً بقوله (تقول (أزيدا
ضربت) ملبساً (بادخال الهمزة على الاسم) يعني زيدا (مع وجود الفعل)
وهو ضربت في خبره لما سبق من أنها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسماً أو فعلاً بخلاف هل زيدا ضربت) يادخله على الاسم مع وجود
الفعل في خبره فإنه لا يجوز (الماصرف) أن أنها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل الاستدلال لا للفتدية (هـ) التي مذكراً بقوله (تقول) منكراً
(تضرب زيدا و) تدال (هـ) (بادخال الهمزة) لثبات ما أي
الفعل الذي (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الإنكار)
هذا المدل من قبل الإنكار التوبيخي وهو أن يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان
ينبغي أن يقع وقاعه معلوم محراً تصديق ما يختصون والله خلقكم وما تعملون
وقد بجمي للأنكار الإبطالي وهو أن يكون ما بعدها غير واقع ومعدوماً كاذباً
أخافكم كم ربكم بالبين ومن حيث كون الإنكار بضميمة تنتمى بالهمزة فيل
هنا لوجه الشرح المثال على محبتها للأنكار مطلباً بأن يقول باستعمال الهمزة
لأنكار ما دخلت عليه لكان أشمل وأفيد (دون هل تضرب زيدا) إلى آخره
حيث لا يجوز (لأن المستفهم منه في مثل هذا الموضع محذوف بالحققة) إذ
لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الإنكار التوبيخي
ومعلوم الانتفاء في الإنكار الإبطالي لثبات الرضاء المقهور من التعليل بقوله
(لأنه له أرض يضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فإنه أمر خفي افتراءه
بالحال الذي يناهيه يدل على عدم استحسنه (وهل تنعيق في الاستفهام) هذا
من تنعيق التعليل (فلا يحذف فعلها) سبب ضعفها لكونها فرعاً فيه (بخلاف
الهمزة) حيث محذوف فعلها (فأنها قوية) في الاستفهام لكونها الأصل

(يذهب) كما تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (تقول) مستفهما عن أحد
الأميرين (أزيد عندك أم عمرو) ملايساً (يحصل الهمزة معادلة لام
التصلة) اذ هي مخصصة بها (فانه) الحال والشان (لمقصود الاستفهام عن
أحد الأميرين) وهو اما حصول زيد او حصول عمرو (تعدد المستفهم عنه)
جواب لما اذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انصب واليق) من استعمال
هل عند الفعل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانصب عند العقل
فلا يذهب ليدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام التصلة بل على عدم
الانسية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة المخصصة بالهمزة
(لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم تعدد) بل هو امر واحد (لانها)
اي ام المنقطعة واقعة (الاضراب عن السؤال الاول) الداحل عليه هل
(واسنياف سؤال آخر يام) القطعة (لمندرة ييل والهمزة) كما في الحروف
العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لا تعدد فيه اذ هو (في تقديره) انك
عمرو عندك حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه في السؤال عن عمرو (و)
الرابع ما ذكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله ته لي (ام اذا ما وقع) آتمته به (و) قوله
تعالى (ان كان) على يذهب من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) مينا فاحييه
(بانخال الهمزة على عوالة والواو) الكائن كل منهما (من الحروف العاطفة)
وذلك رعاية لتمام التصدير لمقتضى الاستفهام فانه طف لكونه رابطا لمدخله
بما قبله ليوصل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشري فان الهمزة عنده داخل على مقدر معطوف
عليه مناسب للمعاويف فيقدر في مثل انما يقولون اجتمع فلا تعلمون وفي نحو اولا
يعلمون اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف
عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح ان يطف عليه
مع انه لم يجرى في الاستفهام الا انه نيا على كلام يتقدم انتهى ثم ان قول المصنف
(بخلاف هل) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيد في النكل
يعني انك لا تقول هل في هذه المواضع فقول الشارح (لكونها فرع لهمزة)
تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل
وهل فرعها (فلا تنصرف تصرفها) اذ الفرع لا يتصرف تصرف الاصل
ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر • قواقه
لا يدري وان كنت دليرا • يسمر ميتا الجرام بثغيا • يعني ايسع خذفت للقرينة
وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزم الشيء والزامه

وقد بقى في الاستصلاح الى تعليل حصول مضمون جملة بمحصول معقول
جملة اخرى فهي مضافة الدال الى المدلول اي الحروف الدالة على التعليل
وهي ثلاثة (ان بكسر الهمزة وسكون اللام) ولو وما (بفتح الهمزة والهمز
المستندة لها) اي لكل منها مصدر استكلا فوجب تقديمه على مادخلت
عليه (لما مر) من انها تدل على نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال اي
الحصول مادخلت عليه في الاستقبال وان دخلت على الماضي) به في انها
تجعل الفعل الذي دخلت عليه بمعنى الاستقبال راء كان الفعل ماندا نحو
ان ضربت ضربت اء دفعتا نحو ان تضرب اء رب (مفعول به) اد
كان ان وقتها (الاربع غرا) يعني ان يصب المصنف بالعكس ان لو
(السابق رادنا) الى المستقبل اي انها تجعل الفعل الذي تدخل عليه
بمعنى الماضي سواء دخلت على الماضي فهو لوضربت ضربت او المضارع فهو
لو تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اي نسخ المساق فانصد
فان للاستقبال ولو لمضى اي بدون ذكر الماتين (ومعناه ان الاستقبال
سواء دخلت على الماضي او المستقبل) يعني ان المالبا الموجودة في النسخة
الاولى مرادة رازلم يصرح بها في اثباته وليس معناه ان ان مخصوص بالمستقبل
فلاندخل على الماضي وان لو مختصة بالماضي فلاندخل على المستقبل كما
قد يبادر منه وقوله (نحو ان تكررني اكرتك) مثال لدخولها على المستقبل (و)
نحو (ان اكرمتني اكرمتك) مثال لدخولها على الماضي وذا كاره كذلك
(يعني ان لا تأتي اميت) مفعول له نفسي (وسمي المال الاول) وهو الذي
للإستقبال لان قال الار (يعني) اي مفعول به (ان وقع منك اكرامي
في المستقبل وقع مني ايضا اكرامتك فيه) وعلى هذا يكون معناه عن الثاني
بالفرق بينهما (وكذلك لو لمضى على اليه دخلت اي سواء دخلت
على المستقبل او الماضي (هو لوضربت ضربت) مال الماضي (ولو تضرب
اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله نعم (بمعنى واحد) بالفرق
(اي لو وقع منك ضررتني الماضي فقد وقع مني ضررتك ايضا فيه) وعلى هذا يكون
معنى العبارة في المختارين واحدا شبه (و قد تستعمل كان في المستقبل)
اخارة الى ان نحن نسل ان فنكون للاستقبال وان دخلت على الماضي وذا
(نحو قوله تعالى ولاعة مؤمنة من مسرك واواجبكم) فان المعنى واقع
اصلي ان لا تعيبكم واتعيبكم وقال الرضي وقد تكون بمعنى ان الصيغة قوله تعالى
ودواؤكم كفرون وكفولة ودواؤكم فيفسدون وكفولة بود الحرم او يفترى
لان يوزن ان يكون ههنا لامتناع لانه لا جواب لها انتهى را الى الشارح

ان الكلام على استعمال او من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها امر
 حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو)
 تشمل (لانفسها اذ في لانتفاء الاول) كما اذا قلت لوساً لى اعطيتك حيث
 امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فالتى الامر ان كان انتفاء الثاني وهو الاعطاء
 لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اي المشهور وهو (لازم معناها) اي
 مدلولها اللازم لهذه المطابقة (فانها موضوعة) اي مطابقة (نتائج حصول
 امر في الماضي) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيه وبه صرح
 المحقق الثاني في الطول وشرح القبح والبيان في قوله (بمحصل امر آخر)
 من هذه بقوله التعلق وهي بمعنى على اوسية وقوله (مقدرفيه) بالجر صفة امر
 والضمير راجع الى الماضي اي مصدر وفروض وجوده في الماضي وهذا بناء على
 العرف وما قيل ان المصدر يشتمل الوجود والمعمور فاصطلاح لمنطقيين
 (وما) اي الامر الذي (كان حصوله) وجوده وثبوته (مقدر) محروصاً
 (في الماضي كان متعباً فيه) اي الماضي (قطعاً) اي جزمياً وذا كان كذلك
 (فيلزم لاجل انتفائه انتفاء) اي الامر الذي (علق به) اي عليه (ايضاً)
 اي كانتفاء الاول وهذا يحقق معنى التعلق فان معناه ان حصول المعلق وهو
 الجواب متوقف بمحصل المعلق عليه وهو الشرط متوقف عليه بذي غيره (فاذا
 قلت مثلاً لو جئني لآكرمتك) من لبيان التعلق (فقد هتكت حصول الاكرام)
 وهو معلق (في الماضي) يتعلق بقوله حصول والبناء في قوله (بمحصل) يعني على
 ذلك كون متعلقة بعلة اوسية اي بسبب حصول (محقق) وهو المعلق عليه
 (فيه) اي الماضي والذوق قوله (فيلزم) سببية اي فبسبب هذا التعلق انما يارتباط
 المعلق بالماضي بغير (انتفاء) اي المعلق والذوق عليه حاله فيهم
 (معاً) اذ المعلق عليه وهو حصول المجيء المقدّر في الماضي منتف وبانتفائه
 انتفى المعلق وهو حصول الاكرام في الماضي (و) يلزم ايضاً (كون انتفاء
 الاكرام مسبباً لانتفاء المجيء) يعني ان انتفاء المجيء سبب لانتفاء الاكرام وهو
 مسبب وناس عنه (في زعم المتكلم) متعلق بقوله مسبباً وانما يقيد به اشارة الى
 انه لا يلزم كون الثاني مسبباً في نفس الامر كما في قول ابن العلاء المعري * ولوطار
 ذو حائر قبله * اطارت ولا حيكته لم يطر * والحاصل ان معنى الماطابق هو
 اتفاق الفحص وان ائتمناه امر من وسببية امتناع انساني لامتناع الاول
 هو المدلول الاخرى وانما كان كلا الاستثنائيين هو اما لا يتخاطب بل يمكن قطق
 الحصول بالحصول والفروض مقصوداً بنفسه اذ لا فائدة بل لاجل افادة السببية
 فان اول امتناع انما لامتناع الاول فافاً وما هو مقصود من المعنى

المطابق مقامه وموضعه موضع تقديم ساعلى ذلك فاحتمل منه ولذلك قال
 الشارح (فانتم انما ابر هذا المعنى) اى الاتزام المتعمد ذكره (هو الكثير
 المتعارف) بين الامة (وفى مستقبل على قصد لزوم النساق الاول) اى من غير
 قصد كونه معاقبا عليه وفى هذا إشارة الى انه معنى ممازى لان اللزوم لازم
 للتعاقب والدليل على ذلك قوله الاستعمال فيه الاشارة اليه اية دوفولا (مع انتفاء
 اللازم) منقضى فاللزوم فيكون دال على مع الانتفاء (لا يستل به) اى باللزوم
 المساور لانتفاء اللازم (على انتفاء الزم) لذل لا يتساح الى استثناء الذى
 ولا يجوز استثناء المتعمد وذلك (كقوله تعالى انما كان الله ورسوله
 والارض) الآية (اذ انما اذنا) ورسوله الذين كرمه استظهارا للقيام
 وقالوا (اى اى اى) (قال على لزوم انما لا تعدد الاكسمة) المستفاد
 من الجمع (و) يدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (متفق) وفى هذا إشارة
 الى ان لو قلنا مقام استثناء التالى (في علم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى
 هو اللازم (انتفاء التعمد) الذى هو اللازم من ان السارح رحمه الله قد
 اورد ههنا اعتراضا ذال (من هذا الاستعمال) لمدى هو قصد لزوم التالى
 للاول مع انتفاء اللازم (توهم) الصنف ان (اى) تستعمل (لانتفاء الاول)
 كتمه دال الاكسمة فى الآية (لا ينفى اى) (كقوله اذنا) ورسوله الذين كرمه
 اى لا ينفى الا فى لانتفاء الاول (لم يدرك) - صاف على فهم اى اى يدركه
 ان استعمال التالى غير استعمال اللزوم (ان ما ذكره) اى من اللزوم (معنى
 به الله) اى يفهم الله (فإنه لم ينفى لانتفاء الاول) اى من اللازم المطلوب
 كالفساد (على انتفاء اللازم) المجهول كانه (د) لم يدركه (ان المعنى
 المشهور) وهو معنى التعاقب انما هو (بيان سبب احد الاتهامين المتأولين
 للآخر) كسنة انتفاء الجس لا انتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بعب
 الواقع) متعلق قوله بيان واذا كان كذلك (ولا يتصور ذلك) اى فى بيان
 السبب (استلال) للمرية انتفاءين وذلك (ظلم) اذ كانت لو جئنا
 لا كرمك تعاليل اى قصد الاستعمال (أو ففساد) حرام اذا اى اكرام
 مقصودك فى صورة التعلق اى تعاليل المتألمين انتفاء الجس من انتفاء الاكرام
 كما تصفى فى حوز اللزوم اعلاذ انتفاء لتعدد من انتفاء الفساد (بعب كيف)
 استفهام فحسب اى متف صد هذا الامر الجيد (ز) اى - (كلا الانتفاءين
 معلوم) اى المتألمين اى السارح انما مر من ذال (وتسأل) اى حدثت
 اسلا (اى المتألمين) اى انتفاء الاكرام من انتفاء الجس (اى) - (بعب
 حوز اللزوم) اى انتفاء الاكرام من انتفاء الجس (اى) - (بعب كيف)

وائ في الواو أنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (وله) خبر مقدم
 (استعمل) مبتدأ مسوخر (نائب) صفة (وهو ان يقصد) مبنى لمجهول
 (بيان) نائب الفاعل وهو مضاعف الى (استمر ارضي) يعني هو قصد انقضى
 اطهار الدوام لشي من الاشياء (فربط) مبنى للمجهول (ذلك انشي) نائب
 فاعله اي فيسبب هذا القصد وربطاً قائل ذلك الشيء الذي اراد بيان استمراره
 (بإبعد التقيض عنه) اي عن ذلك الشيء ليسدل على ربطه بأقرب التقيضين
 منه بطريق الاولوية فيسدل على استمراره على ككل قصد رادلاً واسطة
 بين التقيضين وذلك (كقولك اواها نني لاكر منه) حيث ربطت الاحكام
 بالاعانة وعلقته عليها وهي ابعد التقيضين عنه (ليبان استمرار وجود
 الاكرام) تمثيل ربط الاكرام بالاعانة في المثال المذكور (فانه) الحال والشان
 (اذا استلزمت الاعانة انما رفعه على (الاكرام) بانصب مفعول وهي ابعد
 التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة في جواب اذا وكيف استفهم انكارى
 اي فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية
 اذ هو اقرب التقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود لازم على كل حال
 (وتزامن) (اي ان ولو) يعني يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة
 الى الممرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مفعولاً مجزئاً ما لم يواضعا
 في اوله لام مفتوحة وقوله (لفظاً) الخ تعميم اي سواء كان الفعل لفظاً (كاحر
 في الامثلة) من قولك انكر من اكرمك وان اكرمتني اكرمك ولو ضربت ضربت
 ولو ضربت اضرب (او تفسر) (برا) عطف على لفظاً وذلك نحو قوله تعالى
 وان احد من المشركين استجارك وقوله تعالى قل (لو انتم تعلمون) الاولى مثله
 لان والناية للوقوع فمما ارجح التفسير في الاولى قوله (اي وان استجارك
 احد) وفي الثانية بقوله (ولو تعلمون اسم) هكذا في نسخ والصواب اسقط
 انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد وانتم) اي في الآيتين (مرفوعان لانهما
 فاعلان لفعلين محذوفين) اي لا يفتقران لمبدأ فاعلان فاعلان
 محذوفين مفسرين بالفتح (يقتصرهما الظاهر) اي الفعل الظاهر بعد كل
 منهما ولما كان في اعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس
 فاعل حذف الفاعل مع الفعل وانما هو نائب كيدل على ارادته ارجح بيان ذلك
 دفعلاً بهم فقال (اما احد فظاهر) اي فكونه فاعلاً ظاهراً (واما انتم فلاحه
 كان ضميراً متصلاً مستتراً) قال السالكوتي لصواب اسقط مستتر كونه لفظاً
 وليس شبهوا الا على قول الاحفش والمزني فانهم قد لا الواو حرف والته على مستتر
 تسمى (فما حذف الفعل) اي الممتزياً بالفتح (صار) جواب لما اي صار ذلك

الصبر المتصل (منفصلا بإرزا) الصواب أمة طبارزا أيضا لكونه لتواو قسوله
 (وليس أكيدا لفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم لئلا يفسر انتم في الآية أكيدا
 الضمير المتبدل على ان يكون التقدير او يلكون انتم فملككون على ما ذهب اليه
 البعض تقديرا لانه (لأن حذف الفعل والذات على أي مفعول) (الضمير من
 حذف الفعل وحده) فيه ان لا يسلم انه اعمد من جعل المتصل متغذلا وعدم
 المطابقة بين المتصرف والمنسوبة قول بإعادة الفاعل في المقصد لامتناع وجود
 الفعل بدون الفاعل فتأول (ومن علة) (أي ومن أجل لزوم الفصل بعدهما)
 يعنى من حيث ان ان ولو لازم دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا (قول) أي قال
 الضمير بوزن (بعد) كلمة (أو) (المحذوف فعلها) (الواحدة عليه) (انك بالفتح)
 أي فتح المهملة لا بالياء (كسر) أي كسر ها (لايه) (أي ان) (الذي هو حرف
 تأكيد حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر في هذا المثال (ناحل) (لفعل المبدل
 اعدلو) المحذوف فعلها افظا (والصالح لافضا على) (أي والذي يصلح لان
 يكون فاعلا من المتوحد وان المكسورة تانما (هوان المفتوحة لا) ان (المكسورة)
 تقول انجني لك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) (عطف
 على قبل المتقدم أي من حيث انهم اذا حذفوا الفعل اعد او فسر وبفعل
 ولم يفسر وههنا التزموا ان يكون خبرا عن فعلا ليكون كالمعوض عن الفعل
 المفسر فسالوا لو انك (انطلقت بالفعل) (بمبغضة الفعل) المتصل بشاء
 المخاطب ولم يخلوا لو انك منطلق بمبغضة الاسم بل وسعوا وانطلق (موضع
 منطلق) ونفسر الخارج بقوله (أي في موضع) (أي ان يقع فيه متضمن) (للاشارة
 الى انه منصوب) (بزع الخافض وقوله) (لان الاصل في خبر ان هو الافراد تعبا
 للياقة وقوم منطلق خبرا اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما ساعد
 من الاصل اللاتني بالقسم وقيل انطلقت (ليكون) (انفصل المذكر)
 الموضوع (في موضع اسم الماعل) الذي هو منطلق (كالمعوض) (عن الفعل
 المحذوف) يعني مدخول او الفاء في قسوه (فيقول) (للمسبية أي بسبب ذلك
 يقال) (لو انك انطلقت) (بالفعل) (ولا يقال لو انك منطلق) (بالاسم على الاصل
 ولما توهم السامع ان ههنا مؤالا وهوان يقال افعال المصنف كما وضو ولم يقل
 عدوا لهدل ذلك من كية اجاب عنه بقوله (وانما) (ال معوض) أي ولم يتبدل
 عوضا (لان انما المفسد) من حيث هو (لا بد له من فعل يفسره) (تأخر
 منسأله في قوله تعالى هل لو انتم تملكون) (وان) (أي وكلمة ان التي دخلت ايهما
 لوق قولهم او انك انطلقت) (لكنها الدالة على معنى التبعين واسوت) وضعا
 (تدل على معنى) (لفظ) (نبت) الذي هو التعلل (المفسر ههنا) أي في هذا المثال

فقولہ ان فی محل رفع بالاعداء كما أن جملہ تدل فی محل رفع ایضا علی تجربہ
 والفاء فی قوله (فہو) فصیحة ای اذا عرفت ما تقدم فهو ای لفظ ان الدل
 علی اثبوت (عوض عنه) ای عن الفعل المحذوف المقدرا حتی ثبت (من حیث
 المعنی) متعلق بموض (والفعل الواقع فیہ خبرا) ای فی ان یعنی فی خبره وهو
 انطلقت المذكور (عوض عنه) ای المحذوف المتدر الذي هو بت (من حیث
 اللفظ) واذا کان الامر كذلك (فليس شیء منهما) ای من ان وانطلقت
 (عوضا حقیقا) ای من حیث المعنی واللفظ معا حتی تم هو حیثه (عن الفعل
 المقدر) الذي عرفته (بل) هو (کاموض) حیث لم تم فیہ العوضیة
 (وهذا) ای الایان بالفصل فی خبران دون الاسم المتماثل (اذا کان الخبر
 اسما) (منشقا) کمنشقی بحیث (يمكن اشتقاق الفعل) کانطلقت (من مصدره)
 کالانطلاق مثلا وهذا علی ما استهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان کان)
 الخبر اسما (حاشا) کالخبر فی قولناواته جر لکان ج. دا بحیث (لا يمكن
 اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاء) ای لم یمنع حیثه وقوع ذات
 الاسم الجامد خبرا (حیث لم يمكن الا بیان بالفعل) (لنمذره) (ای تمذره) وقوع
 الفعل فی موضع الخبر (لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تسع المحظورات
 وقوله (کقوله تعالى ولوان ما فی الارض من شجرة اقلام) تمیل للجامد فان
 الاقلام ليس منشقا) بحیث يمكن الا بیان فیہ بالفعل حتی (یوضع فعله فی موضعه)
 کوضع انطلقت موضع منطلق ولما انتهى المصنف من الکلام علی ما يتعلق بلو شرع
 بتکم علی ما يتعلق بان يفهم من سیاق کلامه فقال (واذا تقدم القسم) بتخصیص
 ای الیمن (اول الکلام) بالاصب علی الظرفیة كما هو المختار واما تفسیر الشارح له
 بقوله (ای فی اول زمان التکام بالکلام) الخ ففی علی ما ذهب الیه من انه طرف
 زمان محذوف لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان التکام علی التوسع وجعل الکلام
 بمعنى التکام ولا یخفی ما فیہ ثم انه فرع علی ذلك قوله (شیء ترک فی) وعمله بقوله
 (لکونه) ای اول (طرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندی الی انه منصوب
 بتخصیص التقدم معنی الدخول ای وتقدير فی جائز فی المبهم من المکار بعد الدخول
 وفيه ما یثبت بالاستسما ل تقدير فی بعد صریح دخلت فاما فی نضحه فلا شاهد
 وقیاس التخصیص علی المصرح انما ینجیه اذا کان التقدير فی المصرح قیاسا
 فإل (واحدیه) ای اول (عن توسع القسم) ای اورده للاحتراز عن توسعه
 الحاصل (بتقديم غیر السطر) ای علیه وتأخیر الشرط عنه کسأی فی قول
 المصنف انا والله ان تأتی آک وقوله (علی الشرط) من تنه کلام المصنف
 ولما کان قد یبوه تعاقبه فاقله من المصرح قال النحوی (متعلق تقدم) دفعا

لازوم وقوله (لزم الماضي) جواب واذا هصره التمسارح بقوله (اي لزم القسم
 ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) يجعل الضمير للقسم مع بعده لفظيا رباعية
 لحالة المعنى لان لزوم الشرط للماضي يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء
 (لفظيا ومعنى) نعم في الماضي (ليكون) اي الشرط الماضى منسبا (على وجه
 لا تعمل فيه ادوات الشرط) اي لا تؤثر فيه ولا يفسده (فيطابق) (اي الشرط)
 (الجواب) في العموم لفظيا فيهما (حيث سئل عن ادوات الشرط) (فيه) (اي
 في الجواب) أصدرته جوابا للقسم بمعنى انه لما سئل عن حروف الشرط في الجواب
 لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في السط اذ ان السطابقا ولا يخافا
 فموجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا ينافى نفسه رفق الشرط مطابقة
 الجواب وقوله (اي منسب) (وكان الجواب باسم) - ينافى على قوله لزمه الماضي وانما
 كان له اسم لتقر به بالتصدر وصنف الشرط بالتوسط وربما يجوز ان يفسر الشرط
 لتقر به وصنف القسم في نفسه لانه كزيد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت
 وانما قال الشارح (فقط لكونه اهمد الى تقدمه على الشرط) لان الاطلاق قرينة
 التجريد وقوله (لظا) تميز اي كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (للاقسام
 والشرص جميعا) يجب لا يصح من جهة اللفظ (لانه بلزمان يكون مجزوما) بانسبه
 الى الشرط (وغير مجزوم) (بالنسبة الى القسم) (وهو محتمل) لانه من جهة من اجتماع
 التبيين وهو باطل وقال بعض المحققين يلزم ان يكون مجزوما اي الاطلاق اعم
 على ما هو المتبادر من القضية العينية المرجحة بوجهة وغيره هم اي دائما لانه القابل
 للاطلاق العام فانه نفع ما في ان الشرط انما كان ماضيا لم يجز جزم الجزاء فكيف
 يارم قبله مجزوما وقدر مجزوم الا ان يحكم ومقال اراد صحة كونه مجزوما
 ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقال قول المستفقط
 فهو غير ايضا اي واما من جهة المعنى (فهو جواب) (اهم احمية) (القسم لكون
 اليين عليه) اي لانه هو الخلو ف عليه (والشرط ايضا) اي كما كان الجواب
 للقسم مكان الشرط (انكونه) (اي الجواب) (مسروطا بالشرط) اي مرطبا
 ومتناسبا به وحديث يكون لكل منهما فضاء نصيب وذلك (مثل والله ان
 اتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مساان لما سئل اعطيا) اذ لفظ اثبت
 ماض (ارلم تأتني) عطف على اتيتي وهو (مثال لما سئل معنى) لان اتيتي
 وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لم يخلت عليه لم قلت
 معناه للمضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب القسم
 لفظا ومعنى لانه روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام وثون الوكيد وتوقى
 بالنسبة بدرو كان هو الخلو فعايه وجواب الشرط معنى فقط لانه مسروطا

ومتعلق به كما مر فت و قوله (وان توسط) (اي القسم) يحترز به بقوله وذا تقدم
القسم اول الكلام و ذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اي في خلاله واثبت
والباقى قوله (بتقديم السطر) سببية اي بسبب تقديم السطر (عليه) اي
القسم كما سيأتي في قوله ان اثبتني والله لا يتيك (او) بسبب تقديم (غيره) (اي
تقديم غير السطر) فتقوله غيره معطوف على السطر لا على التقديم فان غير تقديم
السطر اعني باخراه لا يثبتا في الوسط وسيأتي في قوله انا والله ان ابي آت وقوله
(جاز) جواب ان اي صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) غير عي
في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون اتوكسد اذا كان مضارعا
مثبتا (و يلقي السطر) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه
(و الثاني) (ان) (يلقي) (القسم) ويكون اسطر معتبرا قد عرفت معناهما
عما قبلهما فلا يطول بالاعاده ولسا كان المصنف رحمه الله لم يصرح بتأنيب الفاعل
في قوله جازان يعتبر وان يلقي ودرجته السرح فيهما هي القسم كما مر فت وكان
يمكن حله ايضا على السطر نه على ذلك بقوله (و يحمل) اي على السرح (ان
يكون المعنى حازان يعتبر السطر) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد
في الجواب اذا كان مضارعا مثبنا (و اني القسم) فلا يراعى حاتبه (و حاز ايضا
(يلقي السطر ويعتبر القسم) وهو طاهر عند في ذلك (كقولك انا والله ان
تأني آت) (بصيغة المضارع المثبت المحزوم بحذف الياء شرط وجوبا لفعلي) اي
فبنامه على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اي المثال المتقدم (مثل التقديم
غير السطر) وهو كلفا (وجواز الفاء القسم) بالجرح عطف على تقديم اي حيث
اعتبر السطر فجزم الجواب (فيكون) اي فحيث يكون (باشارة التقديم) اي تقديم
غير السطر (و اعتذر الخوا) اي جواز التاها قسم (كما به) اي كل منهما
(فسرا على غير ترتيب الالف) اعلم ان الالف والمسرعة عن ذكر متعدد
على سبيل الاجمال مذكر ما سئل من احاده على سبيل التفصيل من غير تعيين
اعدا على ان السامع يرد الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول
والثاني للثاني او على غير ترتيبه فهو صريحا معكوس الترتيب ومخلط الترتيب
ثم ان هنا فبين لف تقديم السطر وتقديم غيره واقف حوازا لعدم وجواز
الالف وبهذا تعلم مافي عبارة الشارح من الخالعة حيث قال نشرنا على ترتيب
الف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب لف لانه اذا اعرجموهما نفسا
واحدا وجموع المثبتين نسرا فلا شبهة في كونه نسرا لانه نسرا على غير
ترتيب الالف وهو طاهر وان اعتبر كل واحد لنفسا على حدة فلا يكون شي من
المثبتين نسرا لواحدهما فضلا عن ان يكون على ترتيب الالف او على غير

ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقدم الشرط المذكور في الالف الاول ولا في
 المثال الثاني اثر من الغاء القسم اذ كوفي الالف الذي مل كل واحد منهما مثال
 لبعض الالف الاول وبعض الالف الثاني الالف المستفاد من
 من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والافتاء وتقدم غير الشرط
 معها وان المليون من صنعة الاحتك وهو حذف من الاول بقية الثاني
 ومن الثاني بقية الاول ولاسك حيث قد في استمال كل من المثالين على الامور
 الثلاثة فيكون الالف والسر على حقيقة هذائم ان قوله (وعلى المعنى الثاني)
 مطوف على قوله نعى المعنى الاول اى وشاء على المعنى الثاني وهو ثانی الاحتك (لین
 هذا) المثال (مل لتقديم الشرط) وهو انما كمر (وجوارا على الشرط)
 بالجرح على تقديم اى - من روى ما به وجرح الجواب (فيكون) اى فمبند
 بكر (التسم باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (على ترتيب الالف)
 انما ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف منه وجعله على ترتيب الالف
 وقد عرفت ما فيه (و) يكون التسم (باعتبار) سر على ترتيبه (اى الالف
 وقول المصنف (وان ابتنى والله لا يتك) مطوف على المثال الاول وهو تقديم
 الشرط على التسم ولما توهم الماشرح ان ههنا سؤالا وهوان يقال لم تناف التسم
 صيه الاول حيث اورد الشرط في ذلك المثال بصيغة المضارع واورده هنا
 بصيغة الماضي فهل الدال مركبه اجاب عنه بقوله (وانما اورد في ههنا لالشرط
 بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط
 بصيغة المضارع (اشاره) اى قصد الاسد (الى سرط المضى) اى الى ما شرط
 كون الشرط ماضيا (اى شرط في سرية انما اى مل تدويره) اى
 توهم انقسم كل واحد المسال (كما سترطه) اى مل استراطه كونه ما مضيا
 (على تقديم التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والافتاء مستدين
 الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهوان اثبتى حيث قدم على القسم
 (وجواز) اى وشال لجوار (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال
 لا يتك وبعد الجرح (وهو) اى هذا التسم (باعتبار) جوارا (اى باعتبار)
 تقديم الشرط واعتبار القسم (تسم على ترتيب الالف) حيث ذكر تقديم الشرط
 واعتبار القسم مقدمين في الالف (وعلى المعنى الثاني) وهو اعتبار الشرط والفاء
 التسم (مل تقديم الشرط وجواز) اى واعتبار جواز (الفاء) اى انه القسم
 (فالشر) اى الالف (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يرد به تقديم الشرط
 واعتبار القسم (على ترتيب الالف) اى اصل (واعتبار) اى الذى هو
 ما يرد به تقديم الشرط والقسم (على ترتيبه) اى ترتيب الالف في الالف
 قدم اعتبار القسم (فكل من المثالين) وهما انما والله ان ابنتى وان ابنتى والله يقع

من حيث المعنى الثاني) أي بانظر الى المعنى الثاني الذي هو تقديم السرط وانه
القسم (اختلاف بين اعتباره كالمثل في المثال الاول يوجد اقسام القسم واحد
تقديم السرط بل تقديم غير السرط وفي المثال الثاني وجد تقديم القسمين وليوجد
الفاء القسم الـ و جـ - له اعتباره (بختلاف معنى الاول) أي اني هو ما يراه
تقديم السرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون له لا تقديم غير السرط
والقاء القسم والمثال الثاني يكون له لا لتقديم السرط واعتبار القسم وان لم يوجد
اختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) أي من جهة على المعنى
الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) أي على الاول
(وان كان رتبة) أي لو وجد في هذا الحمل رتبة واعتبار (كون النشر على ترتيب
الف يفتضي) أي اكن هذا الحمل يقتضي (تقديم المثال الثاني) أي الذي فيه
تقديم السرط (على الاول) أي على المثال الاول الذي فيه تقديم غير السرط (لكنه)
أي لكن المصنف (اراد اتصال المثل بالمثله - لا كان) ومن غير السرط
ذكر في المثل موخرًا والاتصال بمحصل تقديم مثال الثاني والسرط ذكر
مقدمًا فتأخير مثال الاول يقتضي تأخير الثاني (على تقديم المثبت) أحد هم
تقديم السرط والقاء القسم والثاني تقديم غير السرط واعتبار القسم (على
نسرهما) (الذين احدى هما المثال الاول للثاني واما في الاول من حيث مـ لا هم)
قيد للنشر ولما فرغ من ذكر القسم المنفوط شرع في حكم القسم المقدور فحصل
(وتقديم القسم كاللفظ) (أي كالتلفظ به) وهذا ثم - بقرئ قوله كالتلفظ به بمعنى
التلفظ حتى يصح تنبيه التقديم وقوله (أو مقدره كخوطه في صدر الكلام) أي
أو المعنى ان تقديم القسم في صدر الكلام كذكره فيه وقوله (ولزم في السرط)
تقديم عابه يعني انه اذا كان مقدمه كسرط ارم في السرط (انسي به - لمقتضى
وكان) أي و ارم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (بحو) (دوله تعالى) (س)
اخرجوا لا يخرجون) (أي والله ش اخرجوا فاسرط) وهم فـ وله اخرجوا
(ماض ولا يخرجون) أي الجواب (حواف القسم فله لو كان جزاء اسرط
لكن) أي ورود قوله لا يخرجون في انصم (الجزء تحذف المـون اولى) أي
من وروده بلاون مر فوطا (أي لا يخرجوا) (و) (كر) قوله تعالى (ان اعطيتهم
انكم لمسركون) (أي والله ان اعطيتهم انكم لمسركون فـ سرط) أي فـ
اعطيتهم هم (ماض و) قوله (انكم لمسركون) جواب انتم بان لو كان جزاء
السرط لزم الاتي) أي آتية نه (بالعـ) فكان رد فـ ذكر (لا الجملة - رتبة
الواقعة جزاء بحب فيها الفاء) (ولفرع من يسأل ان ونشرع في بيان
امافعال) (واما للتفصيل) (أي لتفصيل ما اجله لمكلم في الذكر) يعني انه

موضوع له والتفصيل يقتضي مجعلا وهذا الذي أشار إليه إلى أن الجمل الصالح له
وهو اجل التكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن
والاول (بحقوقك كما في اخوتك) هذا الجمل اجل التكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة
الخطاب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيدا كما ذكرته واما عمر وفاهته واما
بشر فاعرضت عنه اواجهه) اي اواجه التكلم هذا الجمل (في الذهن) قوله
(ويكون معلوما للخطاب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله
في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضي وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا خسر به فلا يقبل
زيدا ضربت ولا زيدا فخرته بتقدير اما فاوقع في توجيه اول الكتب في قوله
وبعد فان الى آخره من انه يتندر اما حيث عدم التقدير مما لا ينبغي انتهى مائة
الفصل منه (وقديجات) اي كلمة اما (للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب) وقال في شرح الباب ان اما الواقعة في اوائل
الكتب متدرج فيما اجله التكلم في الذهن فيجئ على الشرح على الاستئناف
تصحيح للوضع (ومنى كانت لتفصيل الجمل) لذكور او المقدر (وجب تكرارها)
وظهر منه ان المالم تكن التفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب
تكرارها (وقديكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المدكور ضد الغير المذكور)
يعني اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينة على ان ضده الآخر مدكور تقديره (للدلالة
احد الضدين على الآخر قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة هم: خبر مذكورة لكنها مفردة: يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المشابهات) ولا حكم في اما
بأنه شرط للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط اراد ان يذكر وجهه
الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعني ان وجه الحكم
عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع
امر من احد هما (لزم الفاء في جوابها) الاخر (مدنية الاول للثاني) ولم يحكم
بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيدا حين لقبيته فاننا اذكره واذا
لقبيته فاننا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيها بل
جعل حين الاتيان بالفاء ظرفين جار بين مجرى الشرط وانما اجاز استعمال
المستقبل في الظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض
لزم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت
في الأزمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المباعدة كذا
في العصام ثم ذكر هنا خاصة اخرى لامادون الاولين فقال (والتزم حذف

فإنها (أي يجب حذف فعل إما وذلك الفعل) (الذي هو الشرط) (وعوض
 عنها) (أي بين) كلمة (إما) (وبين فأنها) (أي وبين فأنها) (الواقعة
 في جزائها) (فإضافة الفاء إلى ضمير إما تأتي ملازمة لأن الفاء في الحقيقة
 الجزاء فتقوله عوض فعل مجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعني جعل (بمافي
 خبرها) (أي خبر فأنها توحير إما) عوضاً عن الفعل المحذوف ولما ورد
 على التقدير الثاني بأنه لم يجر أن ير جمع ضمير خبرها إلى إما قال (لأن خبر
 الفاء أيضاً خبرها) أي خبر كلمة إمام أشار إلى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء
 كان ذلك الجزء مبتدأ نحو إمام زيد فطلق) حيث قسم زيد الذي هو المبتدأ الواقع
 في خبر الفاء وعوض بين إمام والفاء (أو) كان ذلك الجزء (معمولاً لما وقع بعد
 الفاء نحو إمام يوم الجمعة فزيد مطلق) فزيد مطلق للجمعة معمول لمطلق الواقع
 بعد الفاء وقوله (مطلقاً) معمول مطلق لقوله عوض واليه أشار بقوله (أي
 تعويضاً مطلقاً) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير لمطلق يعني أن ذلك التعويض
 تعويض مطلق غير مقيد بحال (نحو يرتفع ذلك الجزء على الفاء وعدم تجوز
 يعني أن قديماً إذا كان ذلك الواقع في خبر الفاء من الم معمول الذي جاز تقديمه
 على الفاء أو بالجملة لم يجر تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جاز التقديم
 أولاً (وهذا) أي ما اختره المصنف من الاطلاق (مذهب سيويه فجعل سيويه
 لا مخالفة جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقاً) (وقيل) (القائل المبرد)
 (هو) (أي أرفع بينهما وبين فأنها) (معمول الشرط المحذوف) لأنه معمول
 لما بعد الفاء وقوله (عملاً) (مطلقاً) إشارة إلى أن قوله (أي معمولية مطلقاً)
 إشارة إلى أن الفعل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فأن مصدر المعلوم يعني
 العاملية ومصدر المجهول يعني معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير لمطلق يعني
 المراد بقوله مطلقاً أن معمولية ذلك الم معمول الواقع بين إمام والفاء (غير مقيدة بحال
 تجوز التقديم وعدمه) كما ذهب سيويه إلى ما ذهب كذلك (مثل إمام يوم الجمعة
 فزيد مطلق) (فان التقدري على المذهب الأول) هو كون يوم الجمعة معمولاً
 لما بعد الفاء قدم (مهمل) يكن من شيء فزيد مطلق يوم الجمعة حذف فعل
 الشرط الذي هو يكن من شيء وأقيم إمام مقام مهمل ووسط) أي جعل
 (يوم الجمعة) (الذي هو معمول) في خبر الفاء مقدماً مذكوراً (بين إمام وفأنها)
 وإمام جعل ذلك (لئلا يلزم توالي حر في الشرط والجزاء فصار إمام يوم الجمعة
 فزيد مطلق كآري وإما) أي التقدري (على المذهب الثاني فتقدير مهمل يكن
 من شيء يوم الجمعة فزيد مطلق في يوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذي هو
 يكن لأنه معمول لما بعد الفاء كما كان في الأول (فلما حذف فعل الشرط) أي
 الذي هو مهمل يكن وبقي طرفه (مضاف) أي التركيب (إمام يوم الجمعة فزيد

مطلق فهذا القائل (أي المبرد) لم يجعل لاما خاصة جواز التسمية اسم لا
يعني ذهب الى ان اسماء لا يبرز تقدّمه عليها سواء كان اسمها مع
اما الاول فشرع في نقل المذهب الى ان الذي هو التخصيص بين ما جاز تقدّمه
وبين المبرد فعال (وقيل) (القائل الثاني) حيث ذهب الى انه (ان كان)
ما يتوسط بين اوافادها (حائزا تقدم) (على اسماء مع قطع النظر عن القائل)
اي مع عدم وجود مانع آخر غير المذهب (كما ان المدكور) وهو قوله ايا يوم الجمعة
فزيد مثلا (قل) (قبل القسم) (الاول) (هو) اي المداد باسم الاول
(ان يكون) او متجزءا لبراءة قدم على المذهب (كما ان المدكور) (والار)
(اي وان لم يكن) ما تقدم مع قطع النظر عن المذهب (اي است الفاء مانعة عنه
(ان اسم ايرى) اي الى المذهب (مانع آخر مثل ايا يوم الجمعة فزيد مثلا فان
فان مانع حيز ان لا يصلح فيها (فانها) فانها لما رقتنا ان في هذا المنزّل حصل مانع
غير الفاء من التقدم وانما كان كذلك (ذكر) اي ذكر من (قبل القسم)
(الثاني) (وهو) اي التسمي (ان يكون) هو شرط المدكور (اي
كما هو مذهب المبرد مطلقا الذي نقله المذهب (وهذا الذي هو بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اي بين ان يكون مانع (جعل) اي جعل
هذا القائل انما لا يبرز (لا) اي ادخلوا (مانعة) رفع حكم الاستماع
عن الاول) يعني ان لاما خاصة وهو ليس مانع من امتناع تقدم
ما في حيزها في غير ما وقعت مع اسماء (دون الثاني) اي اسماء فزيدتها
امتناع مانع اي اسماء (فانها) فانها تقدم (كما ان المدكور) (هو)
(منصوب) وان اذا كان من فزيدتها (فانها) فانها تقدم (اي ذكر من تقدّم
الكلام) على المذهب الاول مهمل يكن من اي فزيدتها (اي منطلق اقيم اما مقام
مهمل وحذف فعل السرط ووسط زيد) اي قدم على المذهب (جعل) اي جعل
(من) مانع لاما ذكرنا فصار (وهذا الجمل المدكور) (ايا) (اي وهو
منطلق) مانع زيد) اي فيكون زيد على هذا التفسير (اي لاما كما كان
اولا) اي قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثاني) (وهو كزن الرفع حيزا
من السرط فتقدّمه) (مهمل) اي زيد وطلق اي فهو منطلق (وفي هذا
التفسير) انما ذكرنا المطلق خبر لا يبدأ لمحدوث وهو وجه جله المبدء
جزائية وزيد فاعل فعل السرط الذي هو يكن (اقيم اما مقام) (من) مانع وحذف
فعل السرط) اي فزيدتها (يكن) فاعله مدكور (فصار ايا زيد فزيدتها)
اي المدكور (مانع مانع عن انا) مانع العمل لمحدوث) اي فزيدتها (من) مانع
المدكور (كان في هذا التفسير) (اقيم اما مقام) (من) مانع وحذف
فعل السرط) اي فزيدتها (يكن) فاعله مدكور (فصار ايا زيد فزيدتها)

لمذكورين في بعد اما راد السارح ان رده فغير (واما سديره) وهو سدي
 وخبه قوله فوجهه غير طاهر يعني ان تقدير البعض في بدل المذكور (على تقدير
 الرفع) اي على تقدير كون المذكور في بعد اما امر فوجا نحو اما زيد فمطلق
 حيث وجهه (مضافا لزيد فهو متعلق بصيغة الفعل الخاطب مجهول)
 وهو انطباع (المحذوف على ان يكون زيدا فوجا بانه فاعل الفعل المحذوف)
 بمعنى ثابته (وتقدره) اي وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير نصب) اي
 فيما وقع ما به اما منصوبا وجهه (بمسألة كرم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
 المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا به مفعول به متعلق
 المحذوف فوجهه) اي فوجه كل من التقديرين (غير طاهر) وانه لو كان
 معمول الماروف مضافا لحاز اما يوم الجمعة فزيد مطلق مر فوجا على وجه
 الاختيار بتقدير هل رابع اي مهدي كرم صرخة المجهول مع انه لا يجوز
 الا على تأويل مر حو و هو خبر المأذني مطلق . رجب رجب زيدا اما زيد
 فمطلق بتقدير ناصب مع انه يجوز قوله (مع انه) اشارة الى انه اترجيه مع عدم
 نفعه . كونه غير طاهر فله منزه لا يه ام شيء اخر مضمر هو ربه (يههم جواز
 اما زيدا فمطلق بالنصب بتقدير مذكر على صيغة المعلوم المتخاطب و (يههم
 ايضا) جواز ما يوم الجمعة فزيد مطلق رجع يوم الجمعة بتقدير مذكر على صيغة
 المجهول التثنية مع عدم جوارها (اي جماع نصب زيدا و رفع يوم الجمعة
 غير جائز) (بخلاف) ثم ان الصنف الاكثر بمثل واحد وترك الآخر واختار
 منه . ذكر مثل منصوب اراد السارح توجيهه فقال (واما مثل المصنف)
 اي احتار ال (بما) اي من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما ذواتها منصوبة
 لظهور اسمها كونه امر فزعة بكتبتها) (حرف الردع) (يصح الكف
 ونسب الام) (الردع هو الرحر والمدح كما قيل سمعهم ولان يفضلك فيقول)
 اي ذاك الشخص جوابا لك (كلا دعائك) اي اجرك لك واما من مثل
 هذا الكلام (اي ليس الامر كما تقول) وفي لهسم ان هذا مثلا يد لتحذوني
 خبره يعني لانه رد لنفس الخبر فانه مجبور ابغض منه وقد يكون يساكون الخبر
 الذي اتى به المتكلم منكرا في نفسه كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آعة
 لكونوا لهم عزا كلا (وقد ينبغي بعد الضم ان في اجابة الطالب كقولك لمن
 قال لك اعمل كذا) (يتجيب له قولا) (كلا اي لا تجيب) يعني لا ينبغي ان تجيب
 (ان ذلك) اي ما امرني به (رذيلة) (اي) (وقد ورد لفظ) (كلا) على غير
 معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعني ثبت ما قبل ثبوتها (والمقصود منه) اي
 من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فيثبت مجوز ان يجاب القسم (كقوله

ان يبه (من ول الامر بسكون هذه) اى يسكون اتاء اللاحقة يا عمل
(على بناء الحقة) اى على ان الحقة به لك لثة معنى (وبجر كة) اى
وايمان يبه بجر كة (تلك) اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ماوية)
اى على ان ماوليت له اتاء من الاسم معرب وانما جاز التثنية به (لانهما) اى
اللاحقة بانفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف لاحدم من نطق به) ثم شرع
فى تفصيل مسائلها بان الحقة به قد يكون مخبرا وقد يكون وعا جافا فقال (مر
كان) (اى المسئلة اى) (اظاها راعية) (مؤث) (حقيق) فانه ان كان اسم ضميرا
راجعا الى مؤث حقيقا كان او غير حقة فى وجب الحاق اتاء وكذلك اذا كان
ظاهرا حقة فى اما اذا كان دالى ظاهرا غير حقة فى (مخبر) (اى مؤث مخبرين الحقة
تاء التانيث بين صدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التانيث) وعدم
الحاقه (مخبره على الحذف و هـ ل) اى ان فى نفعه الازل نائب الفاعل
اقوله مخبر تحتته مستعارة عن المحاط به قوله حقه فى حرق ر ستر المحو
تحتنه كما كان فى قولهم مال مسترك وطرف مستقر (و) لما ورد صاحب شوسه
على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة تخيير التانيث (ذكر
تقدمت) اى فى بحث المؤث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة (قد ذكرت
فما تقدم من حيث انها من احكام المؤث وههنا) اى ذكرت هنا (من حيث
انها من احكام تاء التانيث) وقول المصنف بهذا لا يندفع كون ذكرهما مستغنى
عنه قالوه ان قال المتأخر من قوله يلحق الوجوب ناسى منه الضاهر الغير
الحقة فى (واما اذ فى علامة التنية والجمعين) (اى جمعى المذكر والمؤث
فى مثل قاما الريدان وقاموا الزيدون وفى النساء) (وضعيف) (لعدم
احتياجها) اى لعدم احتياج المذكرات (اى منه العاصمات مثل حيث
المستند اليه الى علامة التانيث لان آية قد يكون ويا) ولم يكن فى انفسه
صلامة كونه مؤثا كهتد (او صمرا) مثل سمس ولو لم يوجد فى قوله علامة
ايضا لم يوجد علامة اصلا ولا يعرف انه مؤث او مذكر (و لامة التنية) اى
بختلف علامة التنية (والجمع آثار الصلامة بهمه) غالبا لظاهر تغاية مظهر
واذا اختلفت اى ومع انها الواحقة (على ضعفه) اى مع ضعفها رديت
بضمائر) اى لم يكن تلك الواحقة صمرا (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انه لو كانت
ضمائر يلزم الاضمار (قل الذكر من غير فائدة بل هى) اى ل علامة التنية
والجمعين الواقعة (حروف اتى بهما) اى اختلفت بمختلف (لادالة من اول
الامر) اى قل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تنية وجمعا
مذكرا او مؤثا (كما آيات) اى على اختلفت تاء التانيث تلك الفائدة (وفى

شرح الرضى هذا : أي ما ذكر من الترجيد (ما قاله النحوي) وأيه ذهب المصنف
(ولا نضع) يعني أنه في الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمراً
وبدال الظاهر منها) أي ولا مانع من جعل الظاهر الذي بعدها بدلاً منها أي
وإن كان لزوم الضمارة في الذكر مانعاً من بناء على جهاها ضميراً فاعلها وجعلها
الاسم الظاهر الذي بعدها فاعلاً أيضاً لكن يجوز أن يجعل تلك الحروف ضمراً
مرفوعة على فاعل والاسماء الظاهرة التي ذكرت بعده بدلاً من ذلك إلى غير
(الفاعلة في هذا البدل ما هي) أي إذا ضربت (ثبوتها في الكل من الكل)
وقوله (إن كان) أي على ما هو من قول من في قوله من جهاها من لا يمنع
إدخالها من أن تكون (الجمله) أي لا شيء من اسم الظاهر المذكور
... ها (أي رضى) أي يجوز أن يكون النقص من ضمير المصدر وذكره
بغير ما أمرا (كون المجرى بهذا) أي الإبهام أولاده الصغار منها أي من
صحيح عند البلغاء (انتهى) وبما كان المراد بالضمير من ههنا معناه
المصدر والاسم وكان له معنى ليس أراد أن يبين معناه لأنه من قبل منه فقال
(في الأصل) يعني التثنية في الأصل أي في أصل الفعل (في الأصل) معناه
نوعه (يعني مثال توفيت وما سلا) أي أنه نوعاً من التثنية في الأصل
فعل التكلم فالتكلم مؤنن بكسر الواو وزدته من جميع أو أو راثة من آت أدانك
أفعل يعني ما به تنون (فمعنى ما به) يعني م نقل هذا الاسم من المصدر إلى ما به
(تنون النون) فوضع له رسماً حرفاً فصيلاً ما به بنون النون (أعني النون
ثلاثاً) وإنما نقل من هذا المصدر إلى ما به (أي إلى الأعلام) أي من قوله
أي به رب ذلك الأمر (من رضى) عانت به من العيوب ونما هذا
الأشعار (في المصدر) أي يعني يقع في المصدر (من معنى التثنية) أي هذا
أي ولكن التثنية والعروض مستندة في الأصل (معنى) أي به المصدر
حدثاً وهي (التثنية) أي باعتبار الخطأ (في الأصل) أي باعتبار الأصل
أهل العربية (بنون ما كنه) (أي بدلتها) أي من أن ذكرت في الأصل لا بدلتها
وإذا كان كذلك (فافضرها) أي لا تؤثر في كونها ساكنة (أي لا تؤثر في كونها
سبب آخر وهو اجتماع الساكنين (ما لها إذا الألف) أي من أن التثنية
مع هذه بهذا التثنية (ما له من مؤنن) أي من أن التثنية (لم يكن
وإسماها) من أن التثنية الساكنة التي لا يظن عليها التثنية فصار اللفظ ثنائياً
للأشعار (فافضرها) أي أراد أن يفرح ما ذكره بغيره (فافضرها)
(أي آخر الكلمة) وإنما خرجت المذكورات في هذا القيد (فإن هذه)
أي التثنية المذكورة (أي في تلك الكلمات) في (توافيق حركاتها)

فان التون الساكنة من مثلهي تون ساكنة وأحركة من (و) فقا تسمع
 حركة لا آخر ولم يقل تبع الآخر لان المتبادر عن تبعها الآخر لحوقه. ي
 لحوق تون التوين (به) اي بالآخر (من غير تحريك شيء) ي بين الآخر
 (وبيها) اي وبين التون الساكنة (وههنا) اي ولو فاستمع الآخر لم يوح
 الموقوف تلك الصفة لانها لاحقة بالآخر مع حصول الخلل لا ههنا هو الحركة
 متصلة بين آخر الكلمة والتوين (فان سمعته زيد لم رفوع سلا مغلظة بين الين
 التي هي آخر الكلمة وبين التون الساكنة (فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة
 فلا حاجة الى ذكر الحركة) يعني ان هذا المقيد مستدرك فانه لو قال تبع الآخر
 لحصل المراد (قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير) يعني ان اسم انه يفيد
 المراد لان المراد من الآخر ايس هو الآخر مطا بقابل المراد منه بقرينة التبادر
 هو الحرف الاخير الذي قام به الحركة (و) اي يسمي اما قبل حركة الآخر
 را قبل (آخر الاسم) مع ان التوين من خواص الاسم (يسمي) اي تعريف
 (توين التزم في الفعل) (لانا كيد الفعل) يعني ان التون الساكنة او قيمة
 في الاخر ان سميت تويها اذا كانت داخله عليه لانا كيد الفعل (فخرج به)
 اي بهذا القيد (تون اننا كيد الخفيفة) فانها ساكنة يصدق عليه استعريف
 واما الخفيفة فذكر في غير ساكنة لم يدخل في التعريف حتى تقتضاج اي الاخراج
 (ولا يقتض التعريف بالتون في نحو ياربجل انطلق) فانه يوهي ان قوله تون
 ساكنة تدع حركة الآخر لأكيد الفعل بعينه يصدق على التون الساكنة في قوله
 انطلق فانها تون ساكنة تدع حركة اللام في رجل طاجت عنه ياته له برد
 التفسير بان المراد به حية ماحركة الآخر ليس مجرد وجوده بعده (انا طفل ابرا)
 اي بدعية التون (ايها) اي حركة الآخر في ا وحرد طفل الحاضر لم يروى
 وليس تون انطلق ثابتة لحركة لام (رجل هذا المسمى) ثم شرع بعد تعريف
 التوين في بيان اوجهه قل (وهو) (اي التوين) ذكره باعتبار انهما التوين
 وان جاز تأنيدهما بتدوير انه تون ساكنة (لانه) (وهو) اي التوين انسي يكون
 للمتكلم (ما) اي توين يدل على ا كنية لكلمة) يعني على ثبوت الكلمة
 واحكامها ولذا كان المراد من الكلمة ههنا لاسم فسر به قوله (اي كون الاسم
 ام يسميه القارئ) اي كون اسميته محققا ثابتا فيها بحيث لم يوجد فيه مشابها
 للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالروحيين) اي بالمتأين (معتبرين في شمع
 الصبر) اي بما قوم مدة المأين في شمع الصبر (وجبت) وحين اذ يفسر
 المتكلم بهذا (بصور ههنا) اي هي التون (في غير الصبر) يعني لا يمكن
 وجود هذا التوين فيه فاذا قيل تنويه في غير المتصرف يجب ان يحتمل

على غير التمكن (والتذكير) اى وهو التذكير (وهو) اى تنوين التذكير (الفارق)
اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والتكيرة) فلا يصح دخول على المعرفة
فاوجد فى المعرفة غير تنوين التذكير كتنوين زيد فانه تنوين مذكر (وهو) اى
هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير مبدى مخصوصه) يعنى
الصاد المهملة وبكسر الهاء النونية فانه اسم فقل استعمل بوجهين فان استعمل
بالشوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك
مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا
فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صدى غير التنوين) يعنى بكسر الهاء
غير ممنون (فعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا
الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاعب
قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل لمحسبويه وصده وقال فى التمام تنوين
صده للفرق بين الوصل والوقف فمذد الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفه
والتكيرة فتقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل
والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد واربعم) يعنى قبل الحكم بنوع
صر فهما او اذا استعمل غير علم (فليس) ذلك (للتذكير بل هو للتمكن) قال
الشارح الرضى وانا لا اري منعنا ان يكون التنوين الواحد للتمكن والتذكير معنا
فاقول التنوين فى رجل) كما عديم انصرافه (بغير التذكير ايضا فاذا جعلناه
اى جعلت لفظ رجل (علما محض للتمكن) يعنى يكون لمحض التمكن (والعرض)
اى هو للعرض (وهو) اى ماهو للعرض (ما) اى تنوين (الحقيق) اى ذلك
التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لما فيها
على آخر الكلمة) اى وانما صرح ان يكون عوضا عنه ليكون التنوين مذكورا
عقب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقبها (كرمث) اى مثل
التنوين فى مثل يرمث وكذا فى حيثذ ولبثذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى
وقت (بعدها) اى بمذكلة اذ (فلما حذف الجملة للتخفيف) وهى كان كذا
(الحق بها) اى باخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا
(عن الجملة) اى التى حذف وانما عوض عنها ما انه جاز ابقاء المضاف على حاله
كافى الغائب (ثلاثى الكلمة ناقصة وكذلك حيثذ وساعتذ وعامثذ) مثل
(جعلنا بعضهم فرق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت
(بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين للمقابلة (وهو)
اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين³ (يقابل نون الجمع المذكور السابق)

وهو توین مسلون (كلمات) أي مثاله كاستوين في نحو مسلط يعني الجمع المؤنث السالم الذي جمع بالالف والثاء (فان الألف والثاء فيه) أي في مثل مسلط (سلامة الجمع كان الواو علامة) أي كما كانت واو مسلون علامة الجمع (في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) أي في مثل كلمة مسلط (ما) أي علامة (تقابل التوین في ذلك) أي في مسلون (فزيد التوین في آخره) أي في آخر مسلط (ليسا به) أي ليكون ذلك التوین مقابلا للتوین هذا ما اختصاره الجمهور من ان التوین في مثل مسلط للمساواة خلافا لبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم أنه) أي ذلك التوین (المتكبر) للمقابلة (وهو) أي هذا التوهم (خطأ لأنه إذا سميت بمسلط مثلا امرأة بدت فيها التوین) مع أنها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف (ولو كانت) أي تلك التوین (للمتكبر زلت) كما زالت في مثل ابراهيم وأخذ فان لفظ مسلط غير منصرف (للعثنين) أي لوجود عتين (العلية والثأنيث وظاهر) يعني ومن البين (أنه) أي التوین في مثل مسلط (ليس بدوین التكبر لوجوده) أي لكونه موجودا (فيما) أي في اللفظ الذي (كان علما كمرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب توین التكبر في السلم مناسف لما وضع له فانه موضوع للذات على أن مدخوله نكرة (ولاتوین عوض) أي وليس التوین في نحو مسلط توین عوض (لعدم مساهدة المعنى) أي لما عرفت من ان توین عوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلط لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولاتوین الزنم) أي وليس ما لحق مسلط توین الزنم (لوجوده) أي لان توین الزنم مشروط بكونه في آخر الايئات والمضارع وتوین نحو مسلط ربما يوجد (في غير اواخر الايئات والمضارع) يعني أنه يوجد في الاوئل والواوسط (فنعين ان يكون للمقابلة) اذا ما بقى قسم آخر (لانها) أي لان المقابلة (معنى مناسب لجل التوین) أي التوین الموجود في مسلط (عليه) أي على ذلك المعنى التعيين الذي هو المقابلة (والزنم) وفي الصحاح الزنم يقتضين الصوت وقدرته من باب طرب وترنم اذا تردد صوته الزنم مثله وترنم الطائر في هديره وترنم القوس عند الانبساط انتهى يعني ان التوین قد ينطبق ليجرد الزنم (وهو) أي اللاحق للزنم (ما) أي توین (لحق اواخر الايئات والمضارع تعين الانشاد) وأما اخير التوین لهذا القصد (لأنه) أي لان التوین (حرف يسهله) أي يستغفنه (ترديد الصوت) أي الذي هو سبب التحسين المطلوب (في الحشوم) فانه الذي هو محل الغناء (وذلك التردد من اسباب حسن الغناء) فسمى توین الزنم لذلك لان الزنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يشبهه لما ذكره قال سمي به

لان في قوله التزم (وانما اعتبروا ما جرى اواخر الالفاظ والمصاريع وان كان
 نحوها الحروف والكلمات الواقعة في اثناؤها) اى في اثنا الالفاظ والمصاريع
 (جازا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الثناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا
 الآخر (لان محمل التفي به) اى بالتون (انما هو الآخر) وانما اعتصر
 في الآخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع في اخيرها بلزم الخل
 في سلك النظم (بهتله) اى بسبب تحلل التون (بين تلك الالفاظ والمصاريع
 ولا يختل) بانصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه في الاشياء كما يقتضى
 احوال سلك انظم بقضى ايضا التحلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود
 (وهو) يعنى تون التزم (اما لخلق القافية المطلقة وهى) اى بالقافية المطلقة
 (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى يبنى عليه القصيدة فيقال
 قصيدة لامية وقصيدة رائية (فحرك كالمشعبات باشباع حركات) اى
 حركة ذلك المحرك وقوله (الواحد) بالتحليل كما في التثنية فيحتمل ان يكون
 فعولا ثانيا بالاشباع بتضمن معنى الجمل يعنى يجعل حركته مشعبا واحدا
 (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء)
 ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق)
 اى لوجود اطلاق (الصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) تكون الثلاثة
 حروف مد (ولحق التون) وهو بارفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس
 فيه تون مع ان الكلام فيه فاجاب ان حرق التون للسكينة (بهذه القافية
 انما يكون بامدح حروف الاطلاق به) اى بالتون (كما في قول الشاعر

افلى اللوم عاذل والغائب * وقول ان اصبت لقد اصابن

فروى هذا البيت بالياء) لان آخر المصراع الاول الغائب وآخر البيت اصلب
 (وحصل اشباع فتحها) اى فتح الباقى للفظين (الالف) فيكون الغائب واصبا
 (وموضع) اى ثم عوض (عن هذه الالف) الذى هو الاطلاق (عند التفتون
 التزم) فقوله اقل امر عاثر مؤث من الافلال وعاذل منادى حذف منه حرف
 النداء اى باعادة بمعنى لئلا يترجم تحذف التاء عن آخره في عاذل فتح اللام والمعنى
 افلى لومك وعثالك على ما افعله وتأمل فيه فان كنت مصيبا فبنى (وما) اى تون
 التزم (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها
 حرفا ساكنا صحها كان) اى ذلك الحرف الساكن (ادعبر صحيح) وسميت هذه
 الحروف) اى تلك لقافية (مقيدة لتقيد الصوت بها) اى في تلك القافية (وامتدح
 اى ولا امتدح) (الامتداح) وامتدح الامتداح (لانه ليس ههنا حركة يحصل من
 اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتيسر) وامتدح يحصل يعنى لا يتيسر (امتدح

(الصوت) * عدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر

* وقام الاعاني حاروي الخرق * مشبه الاعلام لام الحقق *

جان روي القافية في هذا البيت القاصف الساكنة) يعني قاف الخرق في آخر

المصراع وقاف الخقق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بهما) اي في المذكورة

في الآخر لكونها قائما ساكنة غير حرف مد (فحركات) اي القاف في الكلمتين

(عند التثنية بالفتح) اي في لفظ الخرق (او الكسر) اي اويا كسرى في لفظ

الحقق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول الخرق والثاني الخقق (ولحق بهما

الوزن في قول الخقق والخقق) ففعله وقام الاعاني مجرور بواو وب وجوابه

مخدوف اي قطعه او سلكته والقسم المكان المظلم المغير من القام وهو انفسار

والاعاني جمع عني بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المفردة والخرق من حوي

البيت اذا كان ثانيا والخرق بضم الميم وقبح الزاء والقاف وبكسر الهمزة المحل

الذي تصرفه الريح وتزف فيه بسهولة يعني مهب الريح بحيث لا شيء منهما من

المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق واللام مخالفة للاعم و اراد

بالحقق السراب الخفاف اي المضطرب من حلق اذا اضطرب والمعنى رب

مهبه مظل الجوانب في المفردة اي بعد الاطراف حال الطريق عن الاستخبار

مشبه الاعلام اي ملتبس غير متميز لاعم السراب قطعه) ويسمى هذا القسم

من التثنية الثاني (اي التثنية الثاني (لان الضم هو التجاوز عن الحد وقيد تجاوز)

فوجد هذا المعنى في هذا التثنية لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التثنية من

هذا الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية السبب باسم السبب (ولهذا) اي

ولكون التثنية مجاوزا عن حد الوزن (بصفة) اي وزن البيت الذي حقه ذلك

التثنية (من انقطع و ليس للقسم الاول) اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم

يختص به) اي يتناز بذلك الاسم (واعلم ان تثنية التثنية ليس موضوعا بازاء معنى

من المعاني) كما كانت سائر التثنيات (بل هو موضوع لغرض التثنية لان معناه

التثنية كان حروف التثنية موضوعا لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني)

وانا كان كذلك (ففي هذه تثنية التثنية من اقسام الحروف التي هي من اقسام

الكلمة المغير فيها الوضع تساهل وقد صح واما التثنيات الاخر في اعتبار

الوضع في بعضها ايضا (اي كافي تثنية التثنية (تأمل) كثنون العوض والمقابلة

فان تثنية العوض لغرض جبر التثنية وتثنية المقابلة لغرض المقابلة

بجلا في تثنية التثنية فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية بحيث لا تشبه

الفعل ومعنى الاصل بخلاف تثنية التثنية فانه يدل على ان مدخوله غير معدية

(يخفى) هذا بيان لمسئلة التثنية من حيث جسد فيه وذكره (اي التثنية)

(وجودها) يعني انه يحذف - دها واجب الايم ورد له (من العلم) وقوله (حال كونه)
 اشاره الى ان قوله (موصوفاً) حال من العلم وايضاً قوله (حال كون الاس)
 اشاره الى ان قوله (موصوفاً) حال من العلم آخر مثال من الاس يعني ان وقوع علم موصوف
 الاس المنصف الى علم آخر يصف الثوب - ونما من العلم لاول الموصوف (نحو
 حاشي زيد بن عمرو) فان زيداً موصوف باسم منصف الى عمرو (وذلك) اي
 كونه موصوفاً باسم (كما ياء مبالا ان ياء عاين احده موصوف) اي بالاس
 (والا - موصوف الياء) اي الموصوف كونه موصوف (مطلب
 الصفة) اي موصوف (للم) مظهر ان ياء موصوف (مطلب
 وحاشا) اي موصوف موصوف موصوف - موصوف موصوف موصوف
 اذا نى موصوف (صفة) اي ثمتا (للم العلم او كذا) اي موصوف موصوف
 موصوف الى العلم الى كذا (مضاف الى علم العلم موصوف موصوف موصوف
 لكون الموصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 حاشي زيد بن عمرو) فان زيداً موصوف باسم موصوف موصوف موصوف موصوف
 فيه مضاف الى العلم موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 اليرى الاول موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 الحاشي الاول موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 الى كذا - رار موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 حاشي زيد بن عمرو موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 (فانها) اي قال موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 اخرى وان لم تحذف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 هتدابه موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 هو قوله موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 يدفع الالتباس ط موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 طالب موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 ان قوله موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 في السادة موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف
 موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف موصوف

وإنما جاز قديلا تشبيهه (أي للثني) بالثني (ولزم) (أي نون التأكيدي) في
 مثبت القسم (أي في جوابه المثبت) وهذا التفسير إشارة إلى أن إضافة المثبت
 إلى القسم من قبيل إضافة الصفة إلى موصوفها وإلى أن الجواب مفيد في
 أي مثبت جواب القسم وانما لزم التون (لأن القسم يحمل التأكيد فكر هو أن
 يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه وهو) أي الأمر المنفصل (القسم) وقوله
 (من غير) متعلق بقوله أن يؤكدوا يعني أنهم لما أكدوا الفعل بأقسم الذي
 هو أمر منفصل عنه كرهوا أن يخصر التأكيده من غير أن (يؤكدوه) أي
 الفعل (بما) أي بشئ مؤكدا أنه (يتصل به) أي بذلك الفعل (وهو) أي
 المؤكد المنفصل (التون بعد صلاحيته) أي بشرط أن يكون الفعل صلاحيها
 (له) أي لقبول التون وذلك بأن يكون مثبتا وبه إشارة إلى وجود تخصيص الزوم
 بالمثبت (في قوله لزم إشارة إلى أن زيادة نون التأكيد فيها دأب مثبت القسم
 غير لازم بل جائز) وقال العصام أن قوله لزم التون في الجواب المثبت متعوض
 بقوله تعالى **ولئن تم أوقظتم لآل الله تحشرون** * يعني فإن تحشرون جواب
 مثبت بغير التون ثم قال أن المثبت مقيد بأن لا يتعلق به طرف أو جار مقدم عليه
 فإدلة القصر مثبت لكن يتعلق به الجار المقدم (وكثرت) (أي نون التأكيدي)
 (في مثل أماتعان) قوله (أي الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعني أن المراد بمثل
 أماتعان كل شرط أكد (حرفه) أي حرف ذلك الشرط (بما) أي بلغزما
 سواء كان التأكيدي لازما كافي حقيقا أو جازما كافي إذا ما وإنما كثرت في مثل
 هذا (فانه لما أكدوا الحرف) أي حرف الشرط بالحق لفظ مابه (قصدوا ما أكد
 للفعل أيضا) أي كئ أكد حرفه (لئلا يتقص المقصود من غيره) أي لئلا يكون
 المقصود الأصلي الذي هو الفعل نافضا من غير المقصود الذي هو الحرف
 ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تغلظه وطوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع
 قبل التون فقال (وما قبلها) (أي ما قبل نون التأكيدي خفيفة كانت أو ثقيلة)
 (مع ضمير المذكرين) (وهو أي ضمير المذكرين (الواو) يعني إذا وقع كل من التونين
 مع الواو الذي هو ضمير جمع المذكر السالم فالحرف الذي قبلها (مصحوم) وإنما
 ضم (ليدل) أي ذلك الضم (على الواو المخذوفة لالتقاء الساكنين أن اشترط
 في التقاء الساكنين على حده) يعني أن التقاء الساكنين إنما يكون وجهها حذف
 الواو على مذهب من قال أن كون التقاء الساكنين على حده أي على محله
 مشروط بشرط وهو أن يكون الساكنان (أي اللذان التقيا) في كلمة واحدة
 فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والتون على حده لأنهما
 في كلمتين (فإن التون المشددة تلة أخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب
 حذف الواو أو إبداءه وقوله (أو لفصل الواو) معطوف على قوله لا لقاء الساكنين

ويعني بذلك ذلك الضم على الواو التي حذفت ثمة (يعني الضمة وقبل النون
 المشددة) وهذا يكون وجهاً لحذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اي
 في كونه على حده (ما ذكر) اي كونه في كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير
 الخطاب) عطف على قوله مع ضمير المذكورين يعني ان الواو اذا كانت مع ضمير
 الخطاب (وهو الواو) فالجرف الذي يقع قبلها (مكسورة) وهذا ايضا (ليدل) ذلك
 الكسر (على الياء المحذوفة) اي على الياء التي حذفت اما (لانهما الساكنين اوله
 الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة) (و) (ما قبلها) (فيما عدا ذلك)
 (المذكور) اي في ما عدا الذي ذكر (من ضمير المذكورين وضمير الخطاب وهو)
 اي ما عدا هم (الواحد المذكور) اي ذلك الواحد المذكور (او محطبا)
 نحو اضربن واضربن (او المؤنث الغيبة) نحو تضربن وما قبل كل منهما (مغنوج)
 وانما قمت (طابا) اي لتصد الزاب (الحقة وطهر) يعني ومن بين (الجمع)
 ذلك المذكور يشمل اثنية وجمع المؤنث وحكمهما اي مع كون حكم انون
 في اثنية وجمع المؤنث (غير ما ذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما
 لان الخفيفة لا تدخل عليهما واذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) (وتقول في اثنية
 وجمع المؤنث اضربان واضربان) اي يكون هذا القول (بمنزلة الاسماء) اي
 من حكم ما ذكر (فقول في المثني) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاسماء يعني انك
 تقول في المثني (اضربان باثبات الالف) اي بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين
 في الكلمتين وانما غير الحكم ههنا (ثلثا يشبه) اي ثلثا يكون شيئا يحذف القه
 (بالواحد واضربان) اي وتقول (في جمع المؤنث) اضربان (بزيادة الالف
 بعد نون الجمع) قبل نون التأكيد الثلاث يجمع ثلاث نونات (اي اولها نون
 جمع المؤنث والاخرى نون التأكيد المشددة فانهما نونان في اللفظ ثم ذكر الفرق
 بين المشددة وبين الخفيفة فقال (ولا تدخلها) (اي اثنية وجمع المؤنث)
 هذا تدوير لضمير اثنية يعني لا تدخل اثنية وجمع المؤنث (النون) (الخفيفة)
 هذا عند الجمهور وقوله (لزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم
 بانها لا تدخل عليهما يعني لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء
 الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن اشائي
 ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على
 حده وهو **كون** الاول حرف مد واشائي مدغم وهو انما وجد في المشددة
 لا في الخفيفة (خلافا لبونس) يعني خواف الجمهور خلافا لاثنايوس عن
 اخويوس (فانه) اي بونس (يجبر القاء الساكنين) على حده وان كان (على
 غير حده) اي يجعل القاء الساكنين على حده (معتقرا) اي مسددا

وجازاً قوله متعرا يسكون الخمين المجبة والقياه من التعر وهو التعر أي يجعله
معقوفاً في دخول الخفيفة (كا) كأن معقوفاً (في الوقف) فان البناء الساكنين
اجبر في الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان البناء
ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما البناء وأثنى النون مع ان الذي
ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول
ليس يحرف مد والثاني ليس بمدغم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعني
ليس يجوز به قياسا للوقف (بمضى عند الاكثرين) ولما كان في النونين معاملةتان
احدهما معاملة المنفصل واشياء معاملة المتصل قال (وهما) (أي النون الثقيلة
والخفيفة) (في غيرهما) (أي غير الثنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (أي واو
جمع المذكور وباء المحذوفة) (كالفصلة) (أي كالكلمة المنفصلة) يعني حكمهما
حكمهما (يعني) تفسير اكو بهما كالفصلة أي يربط المصنف به انه (يجب ان
يساغل آخر الفعل مع النونين معاملة) أي معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء) تارة (أو تحريكهما ضمنا وكسرا) تارة أخرى كما سيجي
(وقرضه) أي غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر)
أي بيان حكم الافعال التي كان آخرها حرف علة (عند الخلق اثون) أي
تعد ارادة الخلق اثون من النونين (بهما) أي تلك الافعال المعتلة (ومعنى
كلامه) يعني معنى كلام المصنف بناء على كون قرضه هذا (ان النونين حكمهما
مع اثني وجمع المؤنث ماذكر) وهو قوله ونقول في الثنية وجمع المؤنث يعني
ان حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقه الالف
مع المشددة (ومع غيرهما) يعني واما حكمهما مع غير الثنية وجمع المؤنث فهو
(على ضميرين) فانهما (لما مع ضمير بارز) اولا (وهو) أي الفعل الذي فيه ضمير
بارز (شبهان) احدهما (جمع المذكر) أي واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا)
آخر (الواحدة المؤنثة) أي ياء المحذوفة (نحو غزى وارمى واخشى) واما (يعني
انهما) اما (مع ضمير مستتر وهو) أي وهذا الفعل (البواحد المذكور نحو اغزوارم
واخشى) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) أي واذا عرفت هذه
الاقسام فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعني فلما حذف
الواو والياء اذا التقيا بالسكان الذي في ابتداء الكلمة انشائية تحذف منهما كذلك
(نحو اغزن) بضم الزاي (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما
(كا) حذفتهما في اغزوا والكفار وارموا العرض) فان الواو حذفت في اللفظين
ليكونا مع الكلمة المنفصلة (وكذا) أي كاذن وار من حال كونهما بضم
الزاي والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأذ) يعني بكسر الزاي في الاول والميم

في الثاني حال كونهم مع ياء المخاطبة (يحذف الياء كما حذفت) أي الياء (في أغري الجيش وأرهم المرض). وهذا إذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة وأما إذا كان ما قبلها مفتوحاً فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) أي تضم الفت الواو التي فتح (ما قبلها) ويحذف الواو فيه (نحو أخشون كما ضمها) أي كما ضمفت الواو والمفتوح ما قبلها إذا وقعت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو أخشوا الرجل) قوله (وتكسر) معطوف على قوله وتضم بمعنى وتكسر أيضاً ولم يحذف (الياء المفتوح ما قبلها) كما كسرناها مع المنفصلة تقول أخشين) أي في المخاطبة (كأخشي الرجل) يعني كما كسرناها إذا التفت مع الكلمة المنفصلة في نحو أخشي الرجل (فإن لم يكن) أي وإن لم يكن النون (أي مع الضمير البارز وهو) أي ضم كونه مع البارز واقع (في الواحدة المذكور نحو أقرروا أرموا أخش فكل متصل) (أي فانون كالنكسة المنفصلة) أي فعمل النون فيه كعمل الكلمة المنفصلة (ويسمى بها) أي بما كان كالمنفصلة (الف التثنية تقول أغزون وأرمين وأخشين رد اللامات) أي المحذوفة قبل حوّل النون (فصها) أي فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت أغزوا وأرموا وأخشوا) أي هذا كما قلت رد اللامات وفصها إذا اتصلت الف التثنية التي هي متصلة بأفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) أي لأجل أنه مع ضم الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمتفصل (قيل هل ترين) أي يقع أراء ويكسر الياء لا يحدفها (في هل ترى كما يقال هل ترين) إذا كان يالف التثنية (هذا المثال ضم البارز الذي يحرّك لا منه الفتح كما تنفتح مع المتصل) (وهو ترين) أي وقيل أيضاً هل ترين (في ترين يلفظ نون الجمع) لا يلفظ نون التأنيد (والحاق نون التأنيد وضم الواو كصفا في لم ترأ القوم هذا مثال ما فيه ضم بارز يضم لأجل النون) (وهل ترين) أي وقيل هل ترين بمعنى بكسر الراء والياء (في هل ترين بألف نون الواحدة) وبألف الياء وكسرها) أصله ترين بمعنى في مخاطبة ترى والأول مخاطبة ترى وقوله (كما قال) متعلق بالمثالين الآخرين يعني حرّك الياء في ترى وترين بالكسر إذا لحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة وكما حرّك الياء في المنفصلة في قولك (لما ترى الناس) حرّك بهما أيضاً (هذا مثال ما حذفت ضمير بارز بكسر لأجل النون) (وأغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز أن ضمير وفصال هل ترين في هل ترى (لأهل ترين) فإذا عطف على الأول تكون الكلمة مفرداً مخاطباً وهو المطلوب وأما إذا عطف على اثنين فيكون مثلاً للجمع المذكور المخاطب (أي ومن ثمة قبل أغزون رد الواو المحذوفة) أي التي حذفت للوقف (كما رد) أي فالواو (مع ضمير التثنية في أغزوا) (وأغزرن).

اى ومنه قيل اغرن في انزوا بمحذف الواو المضموم ما قبلها كاقيل (اى
 محذوفها) اغروا الغوم) فاذا كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول
 (واغرن) (فى اغرن بمحذف الياء المكسورة ما قبلها كاقيل اغرن الغوم وهذه
 الامثلة التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف) يعنى ان يورد امثلة اثنتين فى ضميرهما مع الضمير
 البارز ، او كذا لم يورد امثلة مع ضمير الضمير البارز مع احراز على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد
 المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا لما هو مع الضمير البارز كما : (فصل)
 وهو هل ترين وهل ترون (وبعدها) اى حيث ذكر بعضها (لما هو مع ضمير
 الضمير البارز كالمحلى) وهو هل ترين واغرن (كما اسرنا اليه) (و) (التون)
 (الخفيفة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون
 المراد (اى لا تنقل الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة جملة على انه اراد
 بالساكن الواقع بعد التون الخفيفة لا الساكن الذى هو التون (وفى بعض النسخ
 للساكنين) اى وقع فيه والخفيفة تحذف للساكنين فيجوز ان يريد بان
 الساكنين التون الخفيفة وبالاخر ما وقع فى الاول الكلمة التى قبلها (تقول
 الناصر * ولا تهين القهبر هلك ان * تركع يوما الدهر قد رفقه * اى لا تهين)
 يعنى اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وانفتح التون بعدها
 وبالتون الخفيفة (حذف التون الخفيفة لانقلها) اى لانقلها اليك التون
 (الام الساكنة التى ياءها وابنت فتحه ما قبلها) وهى فتحة " اون " (اذ)
 اى تلك الفتحة (عاينها) اى على التون الخفيفة المذكورة وانما يجعل على هذا
 (والا) اى وان لم يجعل على هذا (لكان الواجب ان تقال لا تهين القهبر) يعنى
 بالتون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان يكون التون مفتوحا كما بالكسر
 كما فى امثالها من قوله لم يكن الذئب (ولم يحركوها) يعنى وانما حذفوا التون
 وانما يحركوها بالكسرة (كما يحرك التون) يعنى اذا وقع التون قبل الساكن
 يحركون ذلك التون بالكسر ويحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق
 (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين التون الخفيفة والتون (وانما
 لم يعكس) يعنى وانما اختاروا اخذف فى التون وانحرىك فى التونين ولم يعكسوا
 الامر (خطأ) اى لغرض الخط (لم يربط ما يدخل الفعل عن مرتبة ما دخل
 الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقرأ فى البيت لا تهين . . . لا تهقرن
 وعليك لعل فى امك اخرى محرى عسى فى دخول اى فى خبرها والعسى لا تهقرن
 الفم عسى ان تركم وتزل يوما والزمان دفعه واعزه فستفنى هو وتفتتران

لان احوال الزمان لا تدوم (و) (يحذف ايضا الخففة) (في) (حال) (الوقف)
 (على ما الخفت) اى على حرف الخفت تلك التوين (به) اى بذلك الحرف
 (تخفيفا) اى الطلب التخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او كسرما
 قبلها) اى ما قبل التوين الخفيفة (كما يحذف التوين لذلك) اى للتخفيف
 (غيرد) اى فيجئد رد (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا
 (لاجل الخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذا الخفت الخففة ياغزوا) اى
 يغزواغزوا (واغزى وقت) اى وارتد ان تلحق بهما الخففة وحذفت
 الواو والياء لاجله وقت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (يحذف
 الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقت عليهما) اى على اغزن
 واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقت اغزوا واغزى بخلاف التوين فانه)
 اى التوين (لا يردما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التوين لازم
 فى الوصل فالتخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف التوين اعيد الى الفعل
 الموقوف عليه ما اراد عدده فى الوصل بسببها من الواو والياء بناء على انهم
 قدروا والتوين المحذوف للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف
 التوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكانه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل
 الفرق بينهما لمزوم التوين وبعدم لزوم التوين (فمثل) اى لاجل هذا جعل
 (اللازمة) اى اراد ان يعطى اللازم فضيلة زائدة وهى (ياقضاءه على
 ما ليس بلازم) (و) (الخففة) (المفتوح ما قبلها تغلب الياء) (كقولك
 فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى * وليكونا من الصافرين * وقوله تعالى
 لتسفا بالناصية (تسببها) اى لقصد تشبيه الخففة (بالتوين) فان التوين
 اذا افتتح ما قبله يقاب الفا واذا انضم او انكسر يحذف (خواصبت خير) هذا
 مثال لما فتح (واصابني خير واختم لي بخير) ولما ختم السراح آخر املته بالخير
 تفوق لا تصدى الى ادمية بلغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورا خيرا ولا تلحق
 بنا من تبعه شرونا) اشار به الى ان السرور تابع كثير او قوله (خيرا) بفتح الصاد
 وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به
 من مسألة نون التاكيد و اشار بها الى وجه ختم تلك المسئلة فقال (واجعل
 نونات قد نصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السنية التى تصدر من الانسان
 مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ما صدر عنا من الغائص المؤكدة (خففة
 كانت) اى تلك المؤكدة يعنى الصفة (او ثقيلة) يعنى الكبار (فى مواقف
 التدامة) ثقله بياض وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام
 وان يراه من الالف من الحروف وباعفائه الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان

القيام عند ربه محمود مثل الالف وفيه استغفرة مصرحة حيث شئ قيامه
 بالالف والقرينة اضافته الى الآداب وأشار بقوله (على نفع الاستقامة) الى
 ترشيع الاستعمار، يعني بدل سببنا الى الحيات حيث وعد به فأولئك يبدل الله
 سببهم حسنات ويحتمل ان يكون كسر الهمزة من اثنائ ألف والمعنى اللهم
 وفقنا الى التوبة بترك المنكرات واذا ألف بحسن المباحات والعبادات (وصلى على
 من كلمة شدة غمته في محاور تام الغلالات) يحسب به المعاصي غير المترك فان
 السرك لا يقع في حقه شفاعته الشافعين فخره بكلمة مبتدأ وحبره قوله (كافية)
 والجملة صلة من قوله (ومن مفسر) معطوف على قوله ثم هو يعنى بكلمة
 سفاقة من مفسرة (سفاقة سلفهم له الآية) وقد ولا يخفى ما في قوله تلة
 وكافية وشاهد من الاشارة الى حسن الاختتام بالتمسك على الكلمة وعلى
 اسمي كائين للصنف (وعلى آله واجبه) وعلى من تهمه من زمرة احبائه
 قد استراح من كد) وهو نسخ الكاذب والمبهم عن المبررات (لا تنهض)
 هو الشروع يعني قد تم حزن السروع وقوله (لثقل) متعلق بالكد يعني كث
 بعد اتمام السويد مخزونا على عدم ثقل (هو دال الشرح) من السويد الى
 التيهض فسر الله لي تمام التيهض ايضا وقال على ذلك الحزن بالاستراحة
 من نهله (من السواد الى اليهض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعني نال
 الراحة العبد (الفتية بد الرحمن بن محمد الجامي) وهو الشيخ عبد الرحمن بن
 محمد الجامي وقد وادعه الله بحلم من قصصات خراسان استقل ابو حامد
 وكان من ابناء سلفه سريته الى الامام في ربه وادعه وادعه من بعد الدار
 الكاشغري وصحب مع حواجد عبيد الله السمرقندي وتوفي بهرة سنة ثمان
 وتسعين وثمان مائة وقيل لما توجهت الى نقة اوردته الى خراسان اخذ
 ابنه حمده من قبره ودفنه في ولاية اترش ثم دوا به رجاؤه وحررقا
 ما فيه من الاحشاش وتاريخ زمانه ومن ذلك ان آتاه (ووه الله بجانه
 في وطائف عوديشة الاعراب في عطالة الاعوام والافراض بغيره
 السبت الثاني عشر من رمضان المظلم في تلك شهر سنة سبع وتسعين
 وثمان مائة من الهجرة النبوية - به فضل الله -) واداه ما فاضدت
 من انام حاشية بحرم : اكل الله ثماره في الحرم الحريم : وقد فرغ
 من سويده قلم نفيع بحمد الله تعالى حسنا على غير الله له ولو اديه واكرمه
 بالوفيق الى العمل الصالح في النور الخامس والعشرين من شهر مولد النبي
 صلى الله عليه وسلم في يوم سبعة عشر لاني بعد المائتين بعد الالف صلى الله

من سابع حاطات كلمته وافاض انوار عانيته على من اصلى سقطات حروفاته
 وارجو من الله النى اعرب الستة الانسان ويبنى له بيتا فى جوفه وعلاء البربان
 ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم ببنائيه ونصبه خليفه فى الارض
 بتناصب علمه ودرانيته وحفض دركات الجهلة بمخوضات افعاله واحصى
 ما صدر عن الانسان من القاطه واقواله ان يخلص من قبضة النفس الجاهلى
 وان يحرم على النار برجته الجاهلى بحرمة حبيبه الذى لا يرضى
 واحدا من امته فى الذر حيث قال ولو سوف
 يعطيك ربك فترضى

طبع فى دار الطباعة العاصرية فى الموصل بحرم الحرام سنة سبع وثمانين
 ومائتين والقب